المكتبة اللغوية

كتاب
شرح الجمل في النحو

تأليف إمام العربية
عبد القاهر الجرجاني
(ت ٤٧١ هـ)

تحقيق
محمد عثمان

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
1432هـ-2011

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد ـ القاهرة
25938411-25922620 / فاكس: 25936277
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد القاهر الجرجانى ، عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد ، 000-178
كتاب شرح الجمل في النحو / تاليف: عبد القاهر الجرجانى ، تحقيق: محمد عثمان
ط-1 القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية ،2010
274 ص ، 24 سم
تدمك : 978-977-341-504-4
1- اللغة العربية ـ النحو
أ- عثمان، محمد (محقق)
ب- العنوان

ديوى: 415,1

رقم الايداع: 20487


كتاب
شرح الجمل في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله تفرد بالربوبية والألوهية كمالا، واختص بالأسماء الحسنى والصفات العلى جلالا، أحمده تعالى وأشكره على سوابغ نعمه إفضالا، وجزيل عطائه نوالا، وأسأله المزيد من فضله دعاءً وابتهالا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أمر بالتمسك بالإسلام وسطية واعتدالا، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله، المبعوث بأوسط شريعة وأكملها خلالا، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أكرم بهم صحباً وأنعم بهم آلا، والتابعين ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليماً تترى غدواً وآصالا.

وبعد؛ فمن أسباب نشأة علم النحو العربي أنه بعد المد الإسلامي في العالم واتساع رقعة الدولة، دخل كثير من الشعوب غير العربية في الإسلام، وانتشرت العربية كلغة بين هذه الشعوب، ممَّا أدَّى إلى دخول اللحن في اللغة وتأثير ذلك على العرب.

ودعت الحاجة علماء ذلك الزمان لتأصيل قواعد اللغة؛ لمواجهة ظاهرة اللحن، خاصة فيما يتعلَّق بالقرآن والعلوم الإسلامية.

ويذكر من نحاة العرب عبد الله ابن أبي إسحاق، المتوفي عام (٧٣٥ هـ)، وهو أول من يعرف منهم، وأبو الأسود الدؤلي، والفراهيدي، وسيبويه، والزمخشري.

والنحو: هو علم يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب.

فغاية علم النحو أن يحدد أساليب تكوين الجمل، ومواضع الكلمات، ووظيفتها فيها، كما يحدد الخصائص التي تكتسبها الكلمة من ذلك الموضع، سواء أكانت خصائص نحوية، كالابتداء، والفاعلية، والمفعولية، أو أحكامًا نحوية، كالتقديم والتأخير، والإعراب والبناء.

قال ابن جني في كتابه " الخصائص ": النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها، رُدَّ به إليها.

وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي: نحوت نحوًا، كقولك: قصدت قصدًا، ثم خصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم.

فالنحو عند ابن جني على هذا: هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم تجنبًا للحن، وتمكينًا للمستعرب في أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

ولإمام العربية واللغة والبيان عبد القاهر الجرجاني دور كبير في علم النحو، ومن أهم الكتب التي أبدعها كتاب الجمل، ولأهمية هذا الكتاب الرائع شرحه شرحًا بديعًا، وقد وفقنا الله تعالى للعثور على هذا الشرح وتقديمه للأمة الإسلامية.

وقد حاولنا جاهدين إخراج هذه الدرة اللغوية الثمينة في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مقدمة في علم النحو

النحو لغة واصطلاحا:

النحو في اللغة: هو القصد.

النحو في الاصطلاح: هو علم يُبْحَثُ فيه عن أحوال أواخر الكَلِم إعرابًا وبناءً.

فائدته: معرفة صواب الكَلِم من خطئه، لِيُحْتَرَزَ به عن الخطأ في اللسان.

غايته: الاستعانة على فِهم كتاب الله وسُنَّة رسوله، الموصلين إلى خيري الدنيا والآخرة.

سبب تصنيفه: وُضع علم النحو للأعاجم ولم يُوضع للعرب، حيث كثر دخول العجم إلى الإسلام في القرنين الثاني والثالث، فكان باعث لتأليف وتصنيف هذا العلم.

الكلام:

الكلام في اصطلاح النحويين: هو اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليهَا، مثال: بسم الله الرحمن الرحيم، قام زيد منطلقًا، سافر زيد إلى المدينة.

الكلم: هو ما تركَّب من ثلاث كلمات أو أكثر، ولو لم يحسن السكوت عليها، مثال: إن قام زيد، سينجح المجتهد، عبد الله قام.

الكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، مثال: زيد، محمد، شمس، فاطمة.

أنواع الكلام:

أنواع الكلام التي يُبنى منها ثلاثة: اسم، فعل، حرف.

الاسم: هو ما دَلَّ على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان، مثال: رجل، بيت، موسى، فرس، جبل.

الفعل: هو ما دل على معنى في نفسه واقترن بزمان، مثال: قام، يقوم، قم.

وهو ثلاثة أقسام:

الماضي: وهو ما دلَّ على حدث مضى وانقضى، مثال: كتب، قال، درس، سجد.

المضارع: وهو ما دل على حدث يقبل الحال والاستقبال، مثال: يكتب، يقول، يدرس، يسجد.

الأمر: وهو ما دل على حدث في الاستقبال، مثال: اكتب، قل، ادرس، اسجد.

الحرف: هو ما دل على معنى في غيره و لم يقترن بزمان، مثال: هل، قد، على، من، إن.

علامات الاسم:

للاسم خمس علامات يتميَّز بها عن أنواع الكلام الأخرى، وهي: الجر، التنوين، النداء، الألف واللام (أل)، الإسناد.

الجر: وهو جواز دخول أيّ حرف من حروف الجر على الاسم، مثال حروف الجر: على، عن، إلى، في. مثال دخولها على الاسم: جلست على المنبر، مررت عن زيد، ذهبت إلى المسجد، دخلت في البيت.

يلاحظ في الأمثلة السابقة دخول كل من (على، عن، إلى، في) على الأسماء، فتميَّزت عن غيرها من أنواع الكلام الأخرى.

التنوين: هي نون زائدة تختص بالأسماء وتقع في آخرها، تُنطق ولا تُكتب، مثال: محمدٌ، محمدًا، محمدٍ.

وهو أنواع:

١- تنوين التمكين: وهو ما يلحق الأسماء المعربة، مثال: محمدٌ، زيدٌ، خالدٌ.

٢- تنوين التنكير: وهو ما يلحق بعض الأسماء المعرفة لتكون نكرات، مثال: سيبويهِ أشهر النُّحاة - عَلَم -، وقابلت سيبويهٍ في عِلم النَّحو - نكرة -، (الطالبُ) (طالبٌ).

٣- تنوين المقابلة: وهو ما يلحق جمع المؤنث السالم، في مقابل النون في جمع المذكر السالم، مثال: (قانتاتٍ)، التنوين فيها تُقابل نون جمع المذكر السالم في نحو: قانتون.

٤- تنوين العِوَض: وهو ما يلحق بعض الكلمات تعويضًا عن محذوف، وقد يكون هذا المحذوف حرف، أو كلمة، أو جُملة، مثال تنوين عوض عن حرف: (جاء راعٍ)، هنا جاءت التنوين عوض عن الياء المحذوفة في كلمة (راعي).

٥- تنوين عوض عن كلمة، وهو ما يلحق (كل وبعض)، مثال: (جاء المسافرون فسلّمت على كلٍّ منهم)، أتى هنا التنوين في (كلٍّ) عوض عن كلمة، والتقدير: على كل واحد منهم.

٦- تنوين عوض عن جملة، وهو ما يلحق (إذٍ) عوضًا عن جملة محذوفة بعدها، مثال: زرتني قبل سنتين وكنت حينئذٍ أعمل في الجامعة؛ أي: حينئذ زرتني.

النداء: وهو دخول حروف النداء على الاسم، مثال: يا زيد، يا خالد، يا أحمد.

الألف واللام (أل): وهو دخول (أل) على الاسم، مثال: الطالب، القمر، الشمس.

الإسناد: وهي العلامة المعنوية، وأما ما سبق فهي علامات لفظية، ويُسند إلى الاسم فيكون فاعلا أو مبتدأ، مثال: عاد المسافرون، خالدٌ مسافر.

ويشير ابن مالك في " ألْفيَّته " إلى علامات الاسم، حيث يقول:

بالجر والتنوين والنِّداء و(أل) ومسند للاسم تمييز حصل

علامات الفعل:

كما أن للاسم علامات تميزه عن أنواع الكلام الأخرى، فللفعل أيضًا علامات تميزه عن أنواع الكلام الأخرى، وهي: تاء الفاعل، تاء التأنيث الساكنة، ياء الفاعلة، نون التوكيد.

تاء الفاعل: وهي تاء تتصل بالفعل الماضي، سواء أكان متكلمًا أو مخاطبًا، مثال: فهمتُ، تباركتَ.

تاء التأنيث الساكنة: وهي تاء تتصل بالفعل الماضي الفاعلة مؤنث، مثال: درستْ، فهمتْ، قالتْ.

ياء الفاعلة: وهي ياء تتصل بالفعل المضارع، مثال: تذهبين، تقرئين، عودي، اذهبي، اقرئي.

نون التوكيد: وهي تتصل بالفعل المضارع والأمر، وهي نوعان: ثقيلة وخفيفة، مثال: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ﴾ [يوسف: ٣٢]، اسمعنَّ.

ويشير ابن مالك في " ألفيته " إلى علامات الفعل، حيث يقول:

بتا فعلتُ وأتتْ ويا افعلي ونون اقبلن فعلن ينجلي

علامات الحرف:

ليس للحرف أي علامة، ويُعْرَفُ بأَنَّهُ لا يَحْسُنُ فيه شَيْءٌ مِنْ عَلاماتِ الأسماء والأفْعال.

الإعراب والبناء

ينقسم الاسم إلى قسمين: الاسم المبني، الاسم المعرب.

البناء:

تعريفه: هُوْ لُزُومُ آخرِ الكلمةِ حَالَةً واحِدةً لا تتغيَّر بالعوامل الداخلة عليها.

أنواع البناء أربعة:

السُّكون: وهو عَدَمُ الحَرَكَة، ويدخل في الحَرْفِ، والفعلِ، والاسْمِ المبني؛ فَفِي الحرف نحو: هل، وفي الفعل نحو: قُمْ، وفي الاسْمِ المَبْنِيّ نحو: كمْ.

الفَتْح، ويدخل أَيْضًا في الكَلِم الثلاث: في الحَرْفِ نحو: سوفَ، وفي الفعل نحو: قـامَ، وفي الاسمِ المبني نحو: أينَ.

الكَسْرُ، ويدخلُ في الاسْمِ المبني والحرف، نحو: أمْسِ، ولامِ الجر في نحو: المالُ لِزَيْد.

الضَّمُّ، ويَدْخُلُ في الاسمِ نحو: يا زيدُ، وأسماء الجهات نحو: فوق، تحتُ، إذا كانـت مضافة معنًى لا لفظًا.

المبنيات:

الحُرُوفُ كلُّها مَبْنِيَّةٌ.

الأفعال كلها مبنيةٌ إلا المضارع، الذي لم تتصل به إحدى نُـوني التوكيـد أو نُـونُ النسوة.

والأسماءُ المَبْنية هي: الضَّمائرُ، أسْماءُ المَوْصُولِ المبنيـة، أسْـماءُ الأفْعَـال، أسْماءُ الأصْوَات، أسْماءُ الشَّرْط، أسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ، بَعْضُ الظُّرُوفِ، مثل: (إذْ، إذا، الآنَ، حَيْثُ، أمْسِ)، وكلُّ ذلك يُبنى عَلَى ما سُمِعَ عليه، كنايات العدد، المنادى المفرد؛ أي: غير المضاف والشبيه بالمضاف.

الإعراب:

تعريفه: هو تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظًا أو تقديرًا.

أنواع الإعراب: الإعراب ثلاثة أنواع: إعراب ظاهر، وإعراب مقدر، وإعراب محلي.

١ - الإعراب الظاهر: هو الذي تظهر علاماته على آخر الكلمة، ويظهر على آخـر اللفظ الصحيح، نحو: بدأ الطلاب يحزمون أمتعتَهم، ويظهر أيضًا في حالة نصـب الاسـم

الناقص، والفعل المعتل الآخر بياء أو واو، نحو: أكرمتُ القاضيَ، علـيّ يريد أن يدعوَ أصحابه لوليمة.

ملاحظة: يتضمَّن هذا الإعراب - أي: الظاهر -، الإعراب بالحروف، والمعربات بالحروف هي أربعة أنواع:

المثنى: هو ما دلَّ على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالة النصب والجر.

جمع المذكر السالم: هو ما دل على أكثر من اثنين، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالة النصب والجر.

الأسماء الخمسة: وهي أبوك، أخوك، حموك، فوك، وذو مال.

الأفعال الخمسة: كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة.

٢ - الإعراب المقدّر: وهو الذي لا تظهر علاماته على آخر الكلمة، لثقل أو تعذر، أو اشتغال المحل بحركة المناسبة، أو حرف الجر الزائد، ويكون في: الاسم المنقوص، الاسم المقصور، الاسم المضاف إليه ياء المتكلم، الاسم المجرور بحرف جر زائد، الفعل المضارع المعتل الآخر الناقص.

٣ - الإعراب المحلي: وهو إعراب باعتبار المحل، ويكون في المبنيات: هذا كريم، أكرمت الذي نجح، من عمل وجد. والجُمل التي لها محل الإعراب، نحو: محمد يكرم أصحابه. والمصادر، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

النكرة والمعرفة:

ينقسم الاسم أيضًا إلى قسمين، وهما: الاسم النكرة، الاسم المعرفة.

النكرة: هو كل اسم لم يوضع لمعيَّن، مثال: رجل، كتاب، مسجد.

وعلامة النكرة دخول حرف الجر (رُبَّ) عليه، مثال: رُبَّ رجلٍ رأيته، رُبَّ مسجدٍ دخلته، رُبَّ كتابٍ قرأت فيه.

المعرفة: هي كل اسم موضوع لمعين، وتنقسم ستة أقسام.

أقسام الاسم المعرفة:

الأول: أسماء الأعلام، كأحمد، وزيد، وسعيد.

الثاني: المُعرَّف بالألف واللام (أل)، كالرجل، والكتاب.

الثالث: أسماء الضمائر، كأنت، وأنا، وأنتم، وأنتن، وأنتما، وأنتم.

الرابع: أسماء الإشارة، كهذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء.

الخامس: الأسماء الموصولة، كالذي، والتي، والذين، واللتين، واللائي، واللاتي.

السادس: الأسماء المضافة إلى أحد المعارف السابقة، كغلام زيد، صاحب الدار، صاحب هذا، صاحب الذي أكرمته.

المبتدأ والخبر:

عرفت فيما سبق أن الجملة الاسمية تتكون من اسم، ولها رُكنان أساسيان لا يتم معناها إلا بهما معًا، وهذان الركنان هما: المبتدأ، الخبر.

المبتدأ: هو اسم مرفوع مُحَدّثٌ عنه، يقع في أول الجملة غالبًا.

الخبر: هو ما يُحَدّثُ به وتتم به مع المبتدأ جملة مفيدة.

مثال: المرجان حيوان، جاء هنا (المرجان) اسم وهو المبتدأ، وجاء (حيوان) وهو خبر المبتدأ.

أنواع الخبر:

للخبر ثلاثة أنواع، وهي: الخبر المفرد، الخبر الجملة، الخبر الشبه جملة.

الخبر المفرد: وهو ما ليس بجملة ولا شبه جملة، مثال: **الكتاب صديق.**

الخبر الجملة: وهو نوعان: خبر جملة اسمية، وخبر **جملة فعلية**. مثال الخبر الجملة الاسمية: **الشِّعر أساسه العاطفة الصادقة**، مثال الخبر الجملة الفعلية: **السعادة تنبع من النفس.**

الخبر الشبه جملة: وهو الظرف أو الجار والمجرور، مثال: **العصفور فوق الشجرة، مستقبلك من صنع يدك.** ويجوز في الخبر أن يتعدد.

(كان) وأخواتها:

تدخل (كان) على المبتدأ والخبر، فترفع الأول ويُسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها، مثال: كان الفضاءُ مجهولا.

وأخوات (كان) هي: أصبح، أضحى، ظلّ، أمسى، بات، صار، ليس، زال، فتـــئ، دام.

خبر (كان) كما يأتي خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، يأتي خبر (كان) على ثلاثة أنواع، هي: خبر مفرد، خبر جملة، خبر شبه جملة.

(إن) وأخواتها:

تدخل (إن) على المبتدأ والخبر، فتنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويســـمى خبرها، فهي إذاً تعمل عكس عمل (كان) وأخواتها.

وأخوات (إن) هي: أن، كأن، لكنَّ، لعلَّ، ليْتَ، (لا) النافية للجنس.

خبر (إن) كما يأتي خبر المبتدأ: فهو مفرد، جملة، شبه جملة.

الجملة

هي اللفظ المركب تركيب إسناد، مثال: الشمس مشرقة، خرج خالد إلى المعركة، العصفور فوق الشجرة.

مفهوم الجملة في نظر النحاة:

إن البحث في اصطلاح الجملة والتأريخ له، أمران لازمان لمن يتصدَّى لدراسة الجملة العربية، فالجملة هي لَبِنَة الكلام المرسل وغير المرسل، وعنصر الكلام الأساسي، فبالجمل نتكلّم، وبالجمل نفكر، بل هي قواعد الحديث.

ومن الثابت أن مفهوم الجملة عند بعض قُدامى النحويين، كان مُلتبسًا بمفهوم الكلام، ولم يكن ثمة فصل بين المفهومين، وقد نصَّ غير واحد منهم على أن الكلام هو الجملة.

قال الزمخشري (٥٣٨هـ) في " المفصل ": والكلام: هو المركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتّى إلا في اسمين، أو في فعل واسم، ويُسمى الجملة.

وذهب ابن يعيش (٦٤٣هـ) في " شرحه "، مذهب الزمخشري في التوحيد بين مفهومي الكلام والجملة، فقال: ومِمَّا يُسأل عنه هنا، الفرق بين الكلام والقول، والكلم والجواب: أن الكلام عبارة عن الجُمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية، نوع له يصدق إطلاقه عليها، كما أن الكلمة جنس للمفردات.

ولم يعن ابن مالك (٦٧٢هـ) في " ألفيته " إلا بالكلام، فقال:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم   واسم وفعل ثم حرف الكلم

وكذلك شرح " الألفية ".

وربما كان أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ) من أوائل من استعمل هذا المصطلح، فقد استعمله في كتابه " معاني القرآن "، في نحو قوله: وكذلك قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فيه شيء يرفع (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ) لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صَمْتكم ودُعَاؤكم، تبيَّن الرفع الذي في الجملة.

وكان ابن هشام (٧٦١هـ) من أكثر النحويين عناية بالتفريق بين مصطلحي الكلام والجملة، فهو أول من أفرد للجملة بابًا في كل من كتابيه " مغني اللبيب "، و" قواعد

الإعراب "، مما دفع النحاة إلى تعريفها في مقدمة مؤلفاتهم، قبل أن يشرعوا في دراسة مختلف عناصرها دراسة مفصلة.

الجملة لغة:

(**الجُمُل**) - بضم الميم والجيم -: الجماعة من الناس. ويقال: جمل الشيء: جمعه. وقيل لكل جماعة غير منفصلة: جملة. وجاءت الجملة في القرآن الكريم بمعنى: الجمع. قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢].

الجملة اصطلاحًا:

تعدَّدت مذاهب النُّحاة في تعريف الجملة، فذهب بعضهم إلى أنَّها ترادف الكلام، فكلاهما يفيد معنى يمكن الوقوف عنده، ويعتبر ابن جني (٣٩٢هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، من القائلين بالترادف بين الجملة والكلام.

وقال ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر (٦٤٦هـ) بعدم الترادف. ويتَّفق ابن هشام (٧٦١هـ) مع ابن الحاجب في ذلك، ويقول: الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما.

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما توَهَّم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب " المفصل "، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: **ويسمى جملة.**

والصواب: أنها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام.

وإلى هذا المذهب نذهب، وعلى ذلك فحد الجملة هو: **قول مؤلف من مسند ومسند إليه، ولا يشترط فيما نُسمِّيه جملة، أو مركبًا إسناديًا أن يفيد معنى مكتفيًا، كما يشترط ذلك فيما نسميه كلامًا.**

أقسام الجملة:

١ - الجملة الفعلية: أساسها الفعل التامُّ أو الناقصُ في صِيَغه الثلاث؛ الماضي، المضارعُ، الأمرُ، سواء كانت الأفعال لازمة أو متعدية، مجردةً أو مزيدةً، صحيحة أو معتلة، ثلاثية أو رباعية.

قال أبو فراس الحمداني:

سَيَذْكُرني قومي إذا جَدَّ جِدُّهُمْ　　وفي اللَّيلةِ الظَّلماءِ يُفتَقَدُ البَدرُ

جُملٌ فعلية تألفت من الفعل وتوابعه، التي هي الفاعل، المفعول به، الجار والمجرور، وغير ذلك ممَّا هو مُكمّل للمعنى.

٢ - الجملة الاسمية: أساسها اسمٌ نبدأ به الكلام، ويُرادُ الإخبار عنه، أو ما يقومُ مكانه نخبرُ به، ويُسمَّى الأول مبتدأ ويسمَّى الاسم الذي نخبر به الخبر، وقد تكون ممَّا أصلهُ مبتدأ و خبرٌ، وهي الداخلُ عليها حرفٌ ناسِخٌ، (إنَّ) أو أحدُ أخواتها، مثالها في قول أبي فراس الحمداني:

ونحنُ أناسٌ لا توسُّطَ بيننا　　لنا الصدرُ دونَ العالمينَ أو القبرُ

كلها جملٌ اسمية.

ثالثًا: الجُملُ المعربَة:

الجملة المعربة: هي التي يمكن إبدالها بكلمة واحدة تنوب عنها دون أن يتغيَّر معنى الجملة، فيكون المفرد المبدل عن الجملة مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا.

وعندها يَصِحُّ أن تأخذ الجملة محلها الإعرابي، وقد حصرَها كثيرٌ من علماء النحو القدامى بسبع جمل معربة، وبعضهم أوصلها إلى أكثر، وهناك خلافٌ أيضًا في معانيها، دون أنْ يكون لهذا الاعتبار تأثرٌ في استخدامها وفي إعرابها، وإليك هذه الجملُ المعربة في فصائل سبعٍ، مع تفريعاتِ كلٌّ جملةٍ منها مشفوعة بالأمثلة:

الأولى: الجملةُ الخبريَّة:

١ - الواقعة في محل رفع إذا كانت خبرًا لمبتدأ: مثالها في الآية الكريمة: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]. جملة (نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) الفعلية، في محل رفع خبر للمبتدأ (نَحْنُ)، والتقدير: نحن قاصُّونَ.

٢ - الواقعة خبرًا للأحرف النواسخِ، (إنَّ) أو إحدى أخواتها، ومحلها الرفعُ: قال طرفة بن العبد:

لَعَمْرُك إنَّ الموتَ ما أخطأ الفتى　　لكالطِّوَلِ المُرْخَى وثنْياهُ باليدِ

جملة (ما أخطأ الفتى) الفعلية، في محل رفع خبر (إنَّ)، والتقدير: غيرُ مخطئٍ.

٣ - الجملة الواقعة خبرًا لأفعال ناسخة، (كان) وأخواتها، ومحلها النصبُ: مثاله في قول عنترة العبسيّ:

لو كانَ يدْري ما المحاورةُ اشتكى ولكانَ لو عَلِمَ الكلامَ مُكلِّمي

جملة (يدْري ما المحاورةُ) الفعلية، في محل نصب خبر (كان) الناقصة، والتقدير: داريًا.

الثانية: الجملةُ الحالية، و محلها النصبُ:

الجملة الحالية: هي التي تبيِّنُ هيئة صاحبها، وصاحب الحال معرفة أو نكرة مفسَّرة بمعرفة. والجُمل بعد المعارف أحوال، وتقترن بضمير يعود على صاحب الحال، ظاهرًا أو مقدرًا، كما تسبق بواو تُسمَّى واو الحالِ، وقد لا تتصل بها.

الأمثلة:

قال تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]. جملة (يَبْكُونَ) الفعلية، في محل نصب حال من الضمير (جَاءُوا)، كما أنَّ الواو في فعل (يبكون) هو الضمير العائد على صاحب الحال، والتقدير: باكينَ.

قال المتلمس الضُّبعيُّ:

ما الليوث وأنتَ جامعها برأيك لا تفرَّق

جملة (وأنتَ جامعها) في محل نصب حال، جاءت بعد واو الحال، والتقدير: مجموعة.

الثالثة: الجملة الواقعة مفعولا به ومحلها النصبُ:

ولهذه الجملة ثلاثة أبواب:

المحكية بالقول: مثاله في الآية الكريمة: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]. جملة (أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) الفعلية، في محل نصب مفعول به لفعل (قُلْ).

والمحكية بحروف فعل (قال)، كالمصدر واسم الفاعل، مثاله في بيت بشامة بن نهشل:

إنِّي لمن معشرٍ أفنى أوائلهم قيلُ الكماةِ ألا أينَ المحامونا

جملة (أين المحامونا) في محل نصب للمصدر (قيلُ)، لما فيه من حروف القول.

المحكية بما يرادف القول في معناه مجردًا من حرف تفسيري: قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فعل (يَشْهَدُ) بمعنى: يقول، ومرادفٌ له. جملة (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) الفعلية، في محل نصب لما فيه مرادفُ القول محكية به.

الجملة المنصوبة بفعل قلبي أو ما يقوم مقامه: قال النابغة الذبياني:

كفعلك في قوم أراك اصطنعتهم فلم ترهم في شكر ذلك أذنبوا

جملة (اصطنعتهم) في محل نصب مفعول به ثان لفعل (أرى)، وجملة (أذنبوا) في محل نصب مفعول به ثان لفعل (ترى).

الجملة الواقعة بعد ما يقوم مقام الفعل القلبي في قسمٍ استعطافي أو (ليت شعري)، ومثاله: نشدتك الله إلا فَعَلْتَ، والتقدير: نشدتك الله فعلَهُ.

وقال مالك بن الرَّيْب:

ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلةً بجنب الغضا أزجي القلاصَ النواجيا

جملة (أبيتنَّ ليلةً) الفعلية، في محل نصب مفعول به للمصدر (شِعْر)، القائم مكان فعلٍ قلبيّ بمعنى: أعلم.

الرابعة: الجملة المضاف إليها ومحلها الجر:

يأتي اسم الزمان أو اسم المكان مبهمًا، فيحتاج إلى اسم أو جملة تخصصه بالإضافة إليها، وقولك: (متى)، كلمة غامضة، وعندما تضيفه إلى الجملة، مثلا: (متى تزرنا نزرك) خصص بزمن الزيارة.

وكذلك (أنّى) في جملة (أنّى تذهبْ اذهبْ معك)، حددت المكان المخصَّص الذهاب إليه.

واعلم أن أسماء الزمان والمكان تحتاج إلى مُتَعلقٍ:

جملة الظرف الشَّرطي: (إذا، لَمَّا) للشرط، وهي غير جازمة (متى، أيان، أينما، أنّى) للشرط الجازم، وكل جملة مسبوقة بأحدها، هي في محل جر مضاف إليها، **الأمثلة:**

قال تعالى: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]. جملة (أوقدوا نارًا للحرب) الفعلية، في محل جر مضاف إليها، والتقديرُ: كلُّ إيقادٍ، وهي جملة الظرف الشرطي (كلّما).

كما تأتي الجملة مضافًا إليها بعد أسماء الظروف الأخرى غير الشرطية (مُذْ، منذْ، يوم، حين،.....)، قال تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. والتقدير: هذا يومُ نفع، فهي في محل جرٍّ بالإضافة.

الخامسة: جملة جواب الشرط الجازم، المقترنة بالفاء أو (إذا) الفجائية:

ومحل هذه الجملة الجزم، والمحقّق في جزمها أن تكون الأداة جازمة، والأدوات الجازمة (إن، و إذ ما) وهما حرفان، و(مَنْ، ما، ومهما، وكيفما، وأيان، وأينما، ومتى، وأي).

والشرط الثاني: اتصال جملة جوابها بالفاء أو (إذا) الفجائية، فإذا لم يصلح فعل جواب الشرط لأنْ يكون مجزومًا، عندها يحتاج إلى رابط وهو الفاء، ومواضعها مجموعة في قول أحد النحاة:

اسمية طلبية وبجامدٍ وبما   وقد وبلا ولن وبالتسويفِ

وإليك أمثلتها مع تخريجها وتقديرها:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. جملة (هُمْ يَقْنَطُونَ) الاسمية، في محل جزم؛ لأنها جملة جواب الشرط الجازم المتصل بـ (إذا) الفجائية.

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. تلاحظ أن جواب الشرط جاء طلبيًّا متصلا بالفاء، فهي في محل جزم، إذ لو جاء جواب الشرط فعلا مضارعًا، لكان هو المجزوم لا جُملته.

السادسة: الجملة التابعة للمفرد:

الأصل في التابع لاسم متبوع أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، بحسب حركة الاسم المتبوع قبله، فإذا كان التابع جملة لا اسمًا، جاءت في موضعه وحلّت محله في حركات الإعراب.

والتابع هنا ثلاثة أبواب: النّعت أو الصفة، والمعطوف بأحرف العطف، والثالث البدل.

الباب الأول: جملة الصفة أو النعت، ولها فروعٌ:

١ - الصفة لاسم منصوب: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. جملة (تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) الفعلية، في محل نصب؛ لأنها صفة يومًا، والتقدير: يومًا مرجوعًا.

٢ - الصفة لاسم مرفوع: قال بدوي الجبل:

في مُقْلَتيـــكِ سمـــوات يهدهـــدها   من أشقرِ النـــورِ أصْـــفاهُ وأعـــلاه

جملة (يُهدهِدهَا) الفعلية، في محل رفع لمنعوت مرفوع (سمواتٌ)، والتقـــدير: سمـــواتٌ مهدُهدةٌ.

٣ - الصفة لاسم مجرور: قال الشاعر معروف الرصافي:

إنَّا لَمِنْ أُمَّـــةٍ في عهـــد نهضـــتها   بالعلم والسيفِ قبلا أنشـــأتْ دُوَلا

جملة (أنشأت دولا بالعلم والسيف) في محل خبر صفة (لأمَّةٍ)، والتقدير: أُمَّةٍ منشئةٍ.

الباب الثاني: جملة العطف:

وأحرف العطف: (الواو، الفاء، ثم، بل، لكن، أو، لا، أم)، والمفرد المعطـــوف عليـــه يشبهُ الفِعل، كالمشتقِّ والمصدرِ الصريح.

١ - المعطوفة على اسم مرفوع فهي في محل رفع: قال تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١]. جملة (تَسْقِي الحَرْثَ) في محـــل رفـــع؛ لأنهـــا معطوفة على (ذَلُول).

٢ - المعطوفة على اسم منصوب ومحلها النصبُ: قال الشاعر:

يا عَمـــركَ الله إلا قلـــت صـــادقة   أصادقًا وصف المجنـــون أم كَـــذبَا

جملة (كذبَا المجنون) الفعلية، في محل نصب؛ لأنَّها معطوفة على (صادقًا).

٣ - المعطوفة على اسم مجرور ومحلها الجرّ: قال تعالى: ﴿وَالْعَادِيَـــاتِ ضَـــبْحًا ﴿١﴾ فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ﴿٢﴾ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديـــات: ١ - ٤]. جملة (فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا) الفعلية، في محل جر؛ **لأنَّها معطوفة على (الْمُغِيرَات).**

السابعة: التابعة لجملة لها محل من الإعراب:

والإتباع في الجمل لا يكون إلا في بابي العطفِ والبدل فقط دون الصفة؛ لأن الجملـــة لا توصَف، وإنَّما توصف الأسماء، ومثله عطف البيانِ لا يكون إلا مفردًا.

باب العطف:

تُعطفُ الجملة على الجملة بالحرف، فيكون محلُّها الإعرابي تابعًا لما عُطِفَتْ عليه:

١ - في محل رفع: إذا تمَّ العطف على جملة محلها الرفع، قال ابن حذيفة:

غريبٌ دعاه الشوقُ واقتاده الهـــوى   كما قِيـــدَ عَـــوْذ بالزِّمـــامِ أديـــبَ

جملة (اقتاده الهوى) معطوفةٌ على جملة (دعاه الشوق)، التي في محل رفع صفة لـ(غريب)، فهي مثلها في محل رفع.

٢ – في محل نصب: إذا عُطِفَتْ على جملة تكون في محل نصب، وفي التنزيل: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٢]. جملة (يقول) مع جملة المفعول به في محل نصب؛ لأنها معطوفة على جملة (يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ)، التي هي في محل نصب خبر (أصبح) تابعة لها بالعطف.

٣ – في محل جر: إذا عطفت على جملة كانت في محل جر، قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]. جملة (فَكَثَّرَكُمْ) الفعلية معطوفة على جملة (كُنْتُمْ قَلِيلا) الفعلية، فهي مثلها في محل جر؛ لأن جملة (كنتم قليلا) في محل جر بإضافة الظرف (إذ) إليها.

٤ – في محل جزم: إذا عطفت على جملة في محل جزم، في قول طرفة بن العبد:

متى تأتني أصبحك كأسًا رويَّة ... وإن كنتَ عنها ذا غِنًى فاغنِ وازدد

جملة (ازدد) في محل جزم بالعطف على جملة (أغن)، التي هي في محل جزم؛ لأنها جواب الشرط الجازم المتصل بالفاء، فهي مثلها.

باب البدل من جملة لها محل من الإعراب:

تتبدَّل الجملة من الجملة إذا كانت المبدلة أوْفَى من الأولى دلالة على المراد من المعنى، فتكون تابعة لها في موقعها الإعرابي، قال عبد الله بن الحُرّ:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ... تجد حطبًا جَزْلا ونارًا تأجَّجا

جملة (تلمم بنا) بدل من (تأتي)، هي مثلها في محل جر، وهي أيضًا أظهر وأوضح من (تأتنا).

وقال عبد الله بن مسلم:

إذْ لا يزالُ غزالٌ فيه يفتنُني ... يأتي إلى مسجدِ الأحزاب منتقبا

جملة (يأتي إلى مسجدِ الأحزاب) بدل من جملة (يفتني)، فهي في محل نصب. وقد توسَّع النحاة في عدد هذه الجُمل التي لها محل من الإعراب.

الجملة الثامنة: جملة المبتدأ، وهي في محل رفع، ومثلها:

قال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، والتقدير: إنذارك وعدمه سواءٌ.

الجملة التاسعة: جملة المستثنى بـ (إلا) ومحلها النصب، ولا تكون هذه الجملة إلا في استثناء منقطع؛ لأن الجملة لا تكون جزءًا من مفردٍ فتُستثنى منه:

قال تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٢ - ٢٤]. جملة (إِلا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ) في محل نصب على الاستثناء، إذا اعتبرت (من) مبتدأ خبره جملة (يعذبه الله)، والفاء في (فيُعذِّبُه) زائدة، والتقدير: غير أن الله يعذب من تَوَلّى، وإلا فالجملة استئنافية، و(من) منصوب على الاستثناء.

الجملة العاشرة: جملة الفاعل لفعل مبنيٍّ للمعلوم، ونائب الفاعل لفعل مبنيٍّ للمجهول:

قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [طه: ١٢٨]، وقد أُسند إليها الفعل (يهدِ) المتعلق عن الفاعل، والتقدير: يهد لهم إهلاكنا. ومعنى (معلق): ممنوع عنه الفاعل.

ونائب الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ [هود: ٤٤]. جملة (ابْلَعِي) في محل رفع نائب فاعل للفعل المبني للمجهول (قِيلَ).

أنواع الجملة

جرى النحاة على تقسيم الجملة بحسب محلها الإعرابي إلى قسمين:

(أ) – جُمل لها محل من الإعراب:

الجملة إن صحَّ تأويلها بمفرد، كان لها محلٌّ من الإعراب، الرفعُ، أو النصبُ، أو الجرُّ، كالمفرد الذي تؤوَّل به، ويكونُ إعرابُها كإعرابه.

فإن أُوِّلت بمفردٍ مرفوعٍ، كان محلها الرفع، نحو: خالدٌ يعملُ الخيرَ، فإن التأويل: خالدٌ عاملٌ للخير.

وإن أُوِّلت بمفردٍ منصوبٍ، كان محلُّها النصب، نحو: كان خالدٌ يعملُ الخيرَ، فإنَّ التأويل: كان خالدٌ عاملا للخير.

وإن أُوِّلت بمفردٍ مجرورٍ، كانت في محلِّ جرٍّ، نحو: مررتُ برجلٍ يعملُ الخيرَ، فإن التأويل: مررتُ برجلٍ عاملٍ للخيرِ.

وإن لم يصح تأويل الجملة بمفرد؛ لأنها غير واقعة موقعه، لم يكن لها محلٌّ من الإعراب، نحو: جاءَ الذي كتب، إذ لا يَصح أَن تقول: جاءَ الذي كاتبٌ.

والجُمَلُ التي لها محلٌّ من الإعرابِ سبع:

١ – **الواقعة خبرًا**: ومحلها من الإعراب الرفع، إن كانت خبرًا للمبتدأ، أو الأحرف المشبهة بالفعلِ، أو (لا) النافية للجنس، نحو: العلمُ يرفعُ قدرَ صاحبه، إن الفضيلة تُحَبُّ، لا كسولَ سِيرتُهُ ممدوحة.

والنصبُ إن كانت خبرًا عن الفعلِ الناقصِ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقوله: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

٢ – **الواقعة حالا**: ومحلُّها النصب، نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف:١٦].

٣ – **الواقعة مفعولا به**: ومحلها النصبُ أيضًا، كقولهِ تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ونحو:

أَظنُّ الأمَّةَ تجتمعُ بعدَ التفرُّق

٤ – **الواقعة مضافًا إليها:** ومحلُّها الجرُّ، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

٥ – **الواقعةُ جوابًا لشرط جازم:** إن اقترنت بالفاءِ أو بـ (إذا) الفجائية، ومحلها الجزم، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، وقوله: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

٦ – **الواقعة صفة:** ومحلُّها بحسَبِ الموصوفِ، إمَّا الرفعُ، كقولِه تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ [يس: ٢٠]. وإمّا النصبُ، نحو: لا تحترمْ رجلا يَخونُ بلادَهُ. وإمَّا الجرُّ، نحو: سقيًا لرجلٍ يَخدمُ أُمتَهُ.

٧ – **التابعة لجملة لها محلٌّ من الإعراب:** ومحلُّها بحسب المتبوع، إمَّا الرَّفعُ، نحو: عليٌّ يقرأ ويكتبُ. وإما النصبُ، نحو: كانت الشمسُ تبدو وتخفى. وإما الجرُّ، نحو: لا تعبأ برجلٍ لا خيرَ فيهِ لنفسه وأُمَّته.

(ب) – الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

الجمل التي لا تقع في محل إعرابي مفَسَّر بمفرد مبدل عنها خالية من الإسناد، تُسمى الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والغالب في عددها عند جمهور النحاة (سبعٌ)، وبعضهم مَن أَوْصَلَها إلى أكثر من هذا العدد، كما أن بعضهم الآخر رأى في تكوينها وتبويبها غير ما رأى الآخرون، وها نحن نفرد القول فيها معتمدين على أشهر مؤلفات النحو العربي، التي تناولت البحث في مجالها وأحكامها.

الأولى: الجملة الابتدائية والاستئنافية:

كل جملة تصدرتْ الكلام بالمبتدأ أو الفعل، دون أن يربطها مع كلام سابقٍ إسناد أو عامله، يتسلَّط على المفردات، مثل هذه الجمل تُسمى الابتدائية، وأدخلوا في هذا السياق الجملة الاستئنافية على اعتبار الاستئناف بدءً بعد وقوف.

١ – الابتدائية:

قال عبد الباسط الصوفي:

فاكهة الصيف على شباكنا مُعلقة
هذي سلالُ وردنا مضفورة مزوَّقة

عنَّا أحاديث الهوى يحكونها منمَّقة

الجمل السابقة ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب.

٢ - الجملة الاستئنافية:

وهي في حُكم الابتدائية؛ لأنها ابتداء بعد وقوف وقبلها كلامٌ تامٌّ، وتتصدرها أحرف الاستئناف أو مجردة منها، كما تأتي جوابًا للاستفهام أو النداء، وأحرف الاستئناف هي نفسها الأحرف العاطفة. وإليك أمثلتها:

قال تعالى: ﴿فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]. و(ثم) حرف استئناف، وجملة (اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ) الاسمية، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها استئنافية.

وقال وصفي القرنفلي:

أيُّها الشعبُ ثُرْ بجلادكَ الو   غدِ وهيَّا نقُدُّ الإسارا

لن نكون العبيد إنَّا لنا الدنيا   سنمضي في شوطها أحرارا

الجمل السابقة استئنافية، لا محل لها من الإعراب، جملة (ثُر بجلادك) جواب النداء. وجملة (نقدُّ الإسارا) جواب الطلب لاسم الفعل (هيَّا)، وكذلك (إنا لنا الدنيا)، وجملة (سنمضي) التي خلت من تصدرها بأحد حروف الاستئناف، كما أنَّ جملة (لن نكون العبيد) ابتدائية.

وفي الآية الكريمة قال تعالى: ﴿أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]. جملة (أُخْرَجُ حَيًّا) الفعلية استئنافية، لا محل لها من الإعراب، وحقيقتها جواب للاستفهام.

الجملة الثانية: الجملة الاعتراضية:

وهي الفاصلة بين مسندٍ ومسند إليه متلازمين في المعنى، وحذفها لا يغيِّرُ معنى الجملة، وإنَّما إفادتها تحسين الكلام وتوضيح المعنى، أو تأكيد الفكرة، وكذلك لا تتأثر بأحد المتلازمين تأثيرًا إعرابيًّا، وأكثر ما تكون دعائية أو مقترنة بواو الاعتراض، وهذا ما يجعلها تلتبس مع الجملة الحالية، أو تكون جملة للقسم فتفيد التوكيد.

١ – الجملة المعترضة بين المبتدأ والخبر:

في قوله صلى الله عليه وسلم " نحن – معاشر الأنبياء – لا نوَّرثُ ". جملة (معاشر الأنبياء) وقعت بين مبتدأ (نحْنُ)، وجملة (لا نورِّثُ) الخبرية، وقد وقعت بينهما مفيد معنى الاختصاص.

٢ – الواقعة بين ما يشبه المبتدأ والخبر، كالأحرف النواسخ والأفعال الناسخة:

قالت الخنساء:

كأنَّ عيني لذكراه إذا خطرتْ   فيضٌ يسيل على الخدين مدرارُ

جملة (إذا خطرتْ) الفعلية الشرطية، لا محل لها من الأعراب؛ لأنها اعتراضية وقعت بين اسم (كأنَّ) وخبرها، إفادتها التوضيح والتعليل لمشاعرها. والمقصود بالجملة الشرطية، جملة الشرط (إذا) وجوابه المحذوف.

٣ – الواقعة بين الفعل والفاعل اعتراضًا:

قال أمرؤ القيس:

فلو أنَّما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ

والتقدير: كفاني قليل من المال، فتكون جملة (لم أطلب) معترضة بين الفعل والفاعل، فهي لامحل لها من الإعراب.

٤ – المعترضة بين الفعل والمفعول به:

في قول أبي النجم العجلي:

وبَّدلت والدهر ذو تبدُّلِ   هيفًا دبورًا بالصِّبا والشمألِ

والتقدير: (بدلت هيفًا)، وعليه جملة (الدهر ذو تبدلٍ) اعتراضية، لا محل لها من الإعراب.

٥ – بين الفعل والمفعول المطلق، أو نائب المفعول المطلق:

قال أبو العلاء:

سر إن استطعتَ في الهواء   رويدًا لا اختيالا على رفاة العباد

والتقدير: سِرْ رويدًا في الهواء.

٦ – الواقعة بين فعل الشرط و جوابه:

في قول زهير ابن أبي سلمى:

سئمتُ تكاليف الحياة ومن يعشْ ثمانين حولا لا أبا لك يسأمِ

وتقديرها: من يعش ثمانين حولا يَسْأم، وجملة لا (أبا لك) دعائية اعتراضية.

٧ – الواقعة بين الصفة وموصوفها:

في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ – ٧٦]. والتقدير: وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ عَظِيمٌ.

٨ – الواقعة بين القسم وجوابه:

في قول النابغة الذبياني:

لعمري وما عمري عليَّ بهيِّن لقد نطقت بطلا عليَّ الأقارعُ

الجملة الثالثة: جملة الصلة:

وتكون إما صلة لاسم موصول أو حرف مصدري، ويُسمى الموصول الحرفي:

أ – **صلة الاسم الموصول:** والأسماء الموصولة: الذي، التي، اللذين، اللتين، الذين، اللواتي، واللائي، ذو، أيٌّ، أيّة، من، ما، ذا.

قال الشاعر القروي:

يا أنجم الوطن الزهر التي سطعت في جوِّ لبان للشعب الضليل هدى

جملة (سطعت) الفعلية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة للاسم الموصول (التي)، وفيها ضمير يعود على الاسم الموصول مقدرُه (هي).

ب – صلة الموصول الحرفي:

والموصولات الحرفية هي: أنْ، لو، كي، ما، أنَّ المكفوفة. وتسمى الأحرف المصدرية، وتؤول هذه الأحرف مع جملتها بمصدر، أما الجملة التي تأتي بعدها فلا محل لها من الإعراب.

الجملة الرابعة: الجملة التفسيرية:

ليس للجملة التفسيرية إسناد فهي متصلة، وتأتي كاشفة لمعنى جملة سابقة وموضحة لمعناها، وتأتي مقترنة بأحد حرفي التفسير، وهما (أن، أي)، أو مجردة منهما.

١ - التفسيرية المقترنة بحرف تفسير:

في قول الشاعر:

وترمينني بالطرف أي أنت مـــذنبٌ   وتقليـــنني ولكـــن إيـــاك لا أقلـــي

و(أي) حرف تفسير، وجملة (أنت مذنب) فسرت معنى الرمي بالطرف، وهو الغضب من ذنب، فهي اسمية لا محل لها من الإعراب.

و(أن) التفسيرية حرف بمعنى: (أي)، وتتقدم عليها جملة تامة، وما بعدها يفسِّر هـــذه الجملة. مثاله قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧].

ويُلاحظُ أن الجملة المتقدمة عليها فيها معنى القول، وجملة (اصْنَعِ الْفُلْكَ) هي مفسرة لمعنى (أوحينا)، فهي المفسِّرة لا محل لها من الإعراب، ولو لم يكن فيها حرفٌ تفســيري، لكانت في محل نصب مفعول به.

٢ - التفسيرية المجردة من حرف تفسير:

مثاله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَــهُ مِــنْ تُـرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]. لأن جملة (خلقه من تراب) مفسرة، من حيث شأن آدم وعيسى عليهمـــا السلام في الوجود خارقٌ للعادة التي يكون التوالد فيها من أبويْن. وعلى كل حال فالجملة التفسيرية قد تؤول بأكثر من وجه، ولذلك كثير الخلاف فيها.

الجملة الخامسة: جواب الشرط الجازم غير مقترن برابط، أو الشرط غير الجازم:

أدوات الشرط الجازمة تؤثر في الأفعال الواقعة جوابًا لها تأثيرًا إعرابيًّا، وتكون جملتها مهملة إذا لم تتصل بالفاء، أو (إذا) الفجائية، مثاله في قول معروف الرصافي:

إن قام للحرث ردَّ الأرض ممرعـــةً   أو قام للحرب دكَّ السهل والجـــبلا

جملة (ردَّ الأرض ممرعة) الفعلية، وقعت جوابًا لأداة الشرط الجازمـــة (إن)، و(إذا) لم يتصل فعل الشرط بأحد الرابطين، الفاء أو (إذا) الفجائية، فهي لا محل لها من الإعراب.

جملة الشرط غير الجازمة: وأدوات الشرط غير الجازمة (لو، لولا، لمّا)، وهي حروف، و(كيف) اسم، ولا تؤثر هذه الأدوات تأثيرًا إعرابيًّا في الفعل الواقع بعدها ولا على جوابها، فتهمل.

مثاله في قول شفيق جبري:

لو يُنشِدُ الدهر في أفراحنا مَـلأتْ   جوانب الدهر في البشرى الأناشيدُ

وجملة (ملأت جوانب الدهر) وقعت جوابًا لجملة الشرط (لو) غير الجازمة، فهي لا محل لها من الإعراب.

وقد تحذف جملة جواب الشرط فتقدر تقديرًا في المعنى والإعراب:

قال خليل مطران:

ما كانت الحسناء ترفع سترها لـو   أن في هـذي الجموع رجالا

جملة جواب الشرط محذوفة لسبقها بما يشعر بها، والتقدير: لو أن في هذي الجموع رجالا ما كانت ترفع سترها، فالجملة المحذوفة لا محل لها من الإعراب.

وجملة جواب الطلب كجملة جواب الشرط المهملة؛ لأنها في حقيقتها جملة جواب لشرط محذوف مقدر.

مثاله في قول المتنبي:

ذر النفس تأخذ وسعها قبل بينها   فمفترقٌ جاران دارهما العُمر

جملة (تأخذ وسعها) الفعلية، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب الطلب (ذر)، كأنهم قدروا: إن تذرها تأخذ وسعها، وعليه لا محل لها من الإعراب.

الجملة السادسة: المجاب بها القسم (جواب القسم):

ويكون القسم بفعل القسم، أو ما يقوم مقامه، أو ما يشعر به، أو باسمٍ من أسمائه، أو حرفٍ من حروفه: (الواو، والباء، والتاء)، ولا بد من جملة يُجاب بها، وقد يحذف القسم ويُقدر تقديرًا.

قال إلياس فرحات:

أغرب خلف الرزق وهو مشرِّق   وأقسم لـو شـرقت راح يغـرِّبُ

جاء القسم فعلا: (أقسم)، وجملة (راح يغرب) جوابه، فهي مهملة لا محل لها من الإعراب، وقد سبق القسم والشرط (لو) فكان الجواب له، والقاعدة إذا اجتمع الشرط والقسم، فالجواب للأسبق منهما.

أما جواب الشرط (لو)، فقد ناب عنه جواب القسم السابق عليه.

وقال طرفة بن العبد:

لعمرك إن الموت ما أخطأ الفتى لكالطِّوَلِ المرخى وثنياه باليد

وقول النابغة الذبياني:

لعمري وما عمري عليّ بهينٍ لقد نطقت بطلا عليّ الأقارعُ

فالجملة الأولى التي وقعت جوابًا للقسم هي: (إن الموت ما أخطأ الفتى)، والثانية: (لقد نطقت بطلا)، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم المذكور.

ومن القسم بالأحرف في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ [النجم: ١ - ٢]. وجملة (ما ضل) الفعلية، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم ومتعلق الجار والمجرور، (والنجم) هو فعل القسم (أحلف) المحذوف.

وأما الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]. القسم وما يشعر به محذوفان، وجوابه (لَنَهْدِيَنَّهُمْ)، والدليل اللام الواقعة في جوابه، ونون التوكيد المتصلة بالمضارع وجوبًا.

الجملة السابعة: الجملة التابعة:

التابع في الجمل لا يكون إلا بالعطف والبدل، أما غيرهما يختص في المفردات، والجملة التابعة لجملةٍ لا محل لها من الإعراب، تكون مثلها:

١ - البدل الجملة من المبدل منه الجملة:

في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣]. جملة (تَعْلَمُونَ) صلة الموصول الاسمي، لا محل لها من الإعراب، وجملة (أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ) بدل منها، وهي أوفى منها معنًى، بدل منها، ومثلها لا محل لها من الإعراب.

٢ - العطف بالحروف العاطفة:

قال نزار قباني يتغنَّى بدمشق:

يا دمشق الْبسِي دموعي سوارًا وتمنّي فكلُّ جرح يهون

جملة (البسي دموعي سوارًا) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب النداء مستأنفة، وجملة (تمني) الفعلية مثلها، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها معطوفة.

إمام العربية واللغة والبيان
عبد القاهر الجرجاني

اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ولد في جرجان - وهي مدينة معروفة بين طبرستان وخراسان - ونسب إليها، وكان ذلك في مطلع القرن الخامس الهجري.

أخذ علمه عن شيخه أبي الحسين محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي.

تكاد تجمع المصادر التي ترجمت له أنه إمام العربية واللغة والبيان، مع تديّن وورع وسكون وعفّة.

كان شافعي المذهب، متكلماً على مذهب الأشعريين.

قال عنه الفيروز أبادي "أول من دون علم المعاني ".

تلاميذه:

ومن تلاميذه: يحيى بن علي الخطيب التبريزي، وعلي بن زيد الفصيحي، وأبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري، وأحمد بن عبد الله المهاباذي (الضرير) صاحب شرح "اللمع " لابن جني. دوّت شهرته في الآفاق، فعدّه أبو البركات الأنباري من أكابر النحويين، وعدّه الباخرزي - معاصره - من الأدباء، وقال فيه: "هو فرد في علمه الغزير، لا بل هو العلم المفرد في الأئمة والمشاهير، واتفقت على إمامته الألسنة". وقال فيه الفيروز أبادي: إمام العربية واللغة والبيان.

وقال عنه السيوطي: "وكان من كبار أئمة العربية والبيان، فهو أديب عالم لغوي عميق الفكر والثقافة، عمدة في البلاغة العربية، وإضافة إلى ذلك فله شعر كان ينفث فيه ما في نفسه من لواعج، لكن شعره - القليل - لم يَرْقَ به إلى مرتبة الشعراء، وفي ظني أنه لم يقصد ذلك، ولو قصد لأجاد، لتمكنه وموهبته وبيانه. وقد حفظت الكتب التي ترجمت له بعض أشعاره.

سجل عبد القاهر في بعض شعره موقفه من الزمان، ونفاق أهله، وتكالبهم على الدنيا بكل الوسائل، وتفريطهم في العلم والتنكر له ولأهله، وأجتزئ ما يصور ذلك واضحاً، فهو يقول:

هـذا زمـان لـيس فيـه ... سـوى النذالـة والجهالـة
لم يَـرْقَ فيـه صـاعدٌ ... إلا وسـلّمه النذالـة

ويقول أيضاً:

كَبِّرْ علـى العلـم يـا خليلـي ... ومِـلْ إلى الجهـل مَيْـلَ هـائم
وعـش حمـاراً تعـش سـعيداً ... فالسـعد في طـالع البـهائم

مكانته العلمية:

لعلّ قول من ترجموا له "هو إمام العربية واللغة والبيان " شاهد له على علوّ مترلته العلمية، فإنْ نظرنا إليه من زاوية الأدب فهو أديب، ومن زاوية البلاغة فهو قمة في بلاغته وبيانه، وهو "أول من دوّن علم المعاني " ولو نظرنا إليه من زاوية الدراسات اللغوية لوجدنا جهوده ومؤلفاته – ما وصل إلينا منها وما لم يصل – ترفعه إلى مصافِّ الكبار، إضافة إلى نظراته التجديدية في "دلائل الإعجاز" وفي النظم تحديداً.

ولكن من يتتبع جهود النحويين والذين ترجموا لهم عبر القرون، يحسّ بأن القرن الخامس الذي عاش فيه عبد القاهر لم يُنْصَف، ففي القرن الثاني كان الخليل وسيبويه والكسائي ويونس، وفي القرن الثالث الفرّاء والأخفش الأوسط والمازني والمبرد، وفي القرن الرابع ابن السراج والزجّاج والزجّاجي والسيرافي والفارسي وابن جني. وفي السادس الزمخشري والأنباري، وفي السابع ابن مالك...، فنكاد نحسّ بأهم أرادوا أن يقولوا إنّ القرن الخامس خالٍ من المشاهير.

مؤلفاته:

وأقول إنّ عبد القاهر سار في خط النحو التقليدي، وله كتاب عظيم وهو "المغني في شرح الإيضاح " – إيضاح الفارسي –، وهو في ثلاثين مجلداً، واختصره في كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح، وله أيضاً: الإيجاز– وهو مختصر لإيضاح الفارسي، وكتاب التكملة أو التتمة، والجمل، والعوامل المائة وغيرها.

وهو في الوقت نفسه مجدد في مجال الدراسات اللغوية (النحوية والصرفية)، فهو يربط الشكل بالمعنى، وقد ربط بين علم النحو وعلم المعنى، وهذا ملحظ راقٍ متقدم، تنزع إليه الدراسات اللغوية الحديثة، ولو أحسن استثماره وتبنّيه منذ عهد عبد القاهر لتقدمت الدراسات اللغوية العربية تقدّماً كبيراً.

ونستطيع القول إنّ جهود عبد القاهر العلمية تشعّبت وتنوعّت، وأبدع في كل مجال خاضه وصنّف فيه، فهو إمام في اللغة، كما هو إمام في الدراسات النقدية والبلاغية، والأدبية والأسلوبية، والدراسات القرآنية وإعجاز القرآن، والعروض.

ويليق أن نذكر ما قاله طاش كبري زاده فيه: "ولو لم يكن له سوى كتاب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لكفاه شرفاً وفخراً.

ولعلّ ما يوضح منزلته العلمية وأصالته ما كتب عنه وعن كتبه في الماضي والحاضر، فهو رجل شغل الناس بعلمه، فهو أمّة برأسه ونسيج وحده.

ولكن، يبقى سؤال محير قائماً، وهو: ما سرّ ذمّه زمانه وعصره وأهل عصره؟

في رأي أن الشيخ لم ينل ما كان يستحقه من الفهم والتقدير لعلمه، فهو ذو نزعات تجديدية مخالفة - نوعاً ما - للموروث في زمانه، فكأني به أنه كان يحسّ أنه في واد وأهل زمانه في واد، ولم تُجْدِ صرخاته التجديدية التي كان يأمل لها أن تجد آذاناً صاغية، وأن يتفهمها معاصروه ويسيروا على خطاها.

إضافة إلى شدة ورعه وعفته وتديّنه، مما ولّد لديه عزوفاً عن الدنيا التي فتنت - وتفتن - الناس، وحساسية زائدة مما كان يجري حوله.

أما مذهبه في دراساته اللغوية، فأميل إلى أنه كان على خطّ مدرسة فكرية مستنيرة خاصة، ربما تبدأ بيونس فالأخفش الأوسط، فالجرمي، فالمبرد، فابن السراج فالفارسي - أبي علي - فابن جني، إذ إن آراء هؤلاء تكشف عمقهم وفكرهم، ومخالفتهم معاصريهم وسابقيهم، ونزوعهم إلى التجديد نوعاً ما.

أما مصنفاته وآثاره العلمية فقد حاول حصرها الدكتور أحمد مطلوب في كتابه "عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده"، والدكتور البدراوي زهران في كتابه "عالم اللغة - عبد القاهر الجرجاني - المفتنّ في العربية ونحوها".

وفاته:

وتوفي سنة ٤٧١ هـ، وقيل سنة ٤٧٤ هـ (٢٣).

مصادر الترجمة:

١- نزهة الألبّاء ٣٦٣.
٢- إنباه الرواة ٢ / ١٨٨.
٣- فوات الوفيات للكتبي ٢ / ٣٦٩ (تحقيق د. إحسان عباس).
٤- مرآة الجنان ٣/ ١٠١.
٥- النجوم الزاهرة ٥ / ١٠٨.
٦- البلغة ١٢٦.
٧- شذرات الذهب ٣/ ٣٤٠.
٨- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/ ٢٤٢ (دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت).
٩- وبغية الوعاة ٢ / ١٠٦.

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على نسخة محفوظة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم (٥٤٧) نحو، وهي عن أصل محفوظ في مكتبة الاسكوريال.

وهي تقع في (٩٢) لوحة، وفي الصفحة (١٥) سطرًا، وقد كتبت بخط نسخ عـــادي، وتم الفراغ من النسخ في العاشر من ربيع الأول سنة (٥٩٦ هـــ).

وتؤكد طرة المخطوط صحة نسبة الكتاب للإمام الجرجاني فقد جاء عليها : " كتاب شرح الجمل في النحو مما صنفه الشيخ الإمام العالم .... أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني".

كما أن كل المصادر تؤكد أن الإمام الجرجاني صنع شرحًا لكتاب الجمل.

عملنا في الكتاب

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

١- نسخ المخطوط نسخا علميا دقيقا.

٢- مطابقة النص ومراجعته.

٣- ضبط الشواهد الشعرية ضبطا كاملا بالشكل، وتخريج بحورها.

٤- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

٥- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة وفق مواضعها من كتب السنة النبوية المطهرة.

٦- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

٧- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.

٨- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

٩- صنع مقدمة حول علم النحو، مع ترجمة للإمام الجرجاني.

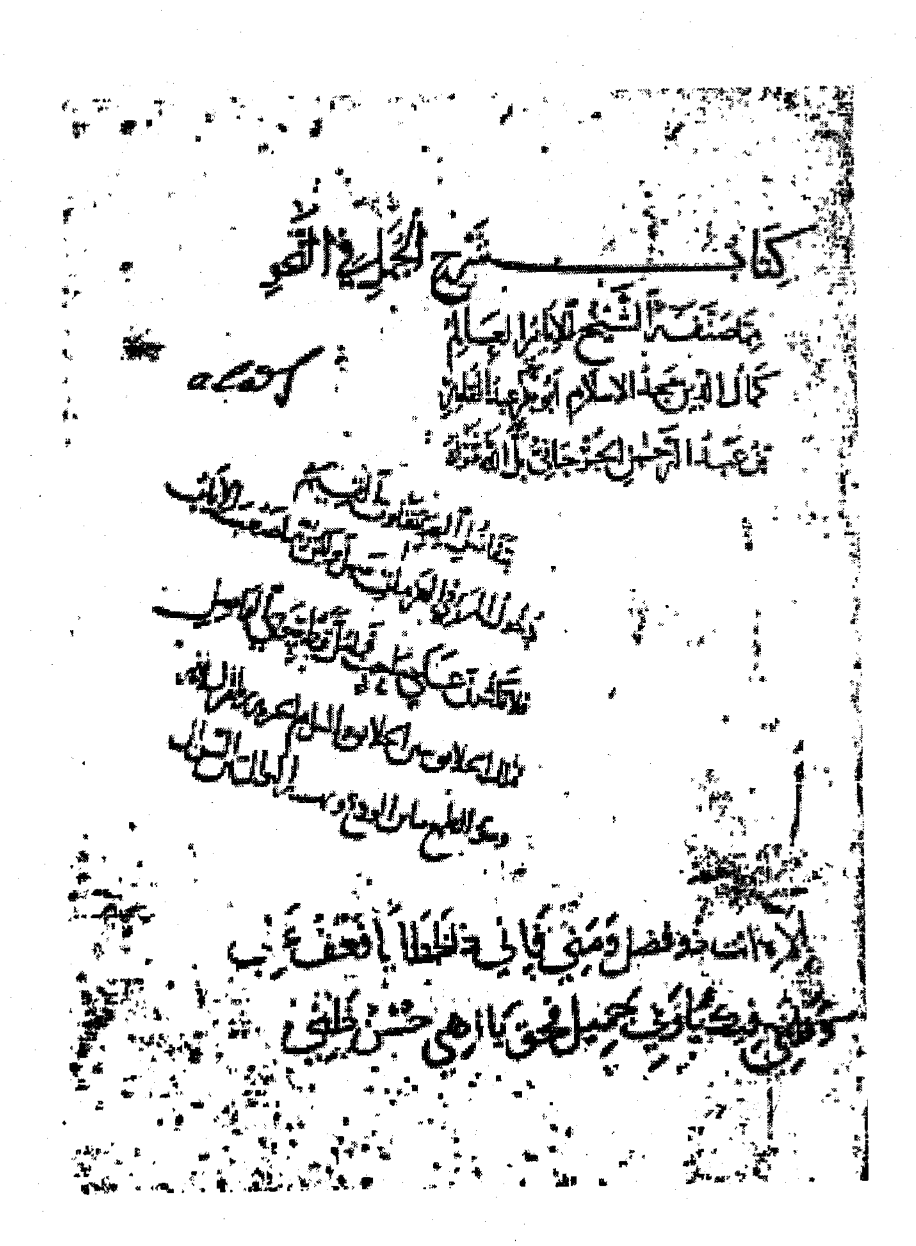
١٠- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيرًا فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبًا أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

صور النسخة الخطية



كتاب شرح الجمل في النحو

مما صنفه الشيخ الإمام العالم

صور النسخة الخطية

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسّر ولا تعسّر
قال الشيخ الإمام حجة الإسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن قدّس
الله روحه ونوّر ضريحه اعلم أن كل لفظة تدل على معنى فهي كلمة وتجمع
الكلمة على الكلمات والكلم ثم الكلم ينقسم ثلاثة أقسام اسم وفعل
وحرف وليس هاهنا قسم رابع وهذه القسمة في سائر اللغات وذلك
لأنه من الحقائق والحقائق لا تختلف باختلاف اللغات ثم إنه ينبغي
بعد العلم بأن القسمة ثلاثة أن تعلم ما يتميز به بعضها من بعض
فأولها الذي هو أشبه الاسم وقد قالوا إن الاسم ما جاز الإخبار عنه ثم إنك
ترى في [illegible] ثم إنه وصف الاسم وليس [illegible] وذلك
أنهم قالوا من صفات الاسم دخول الألف واللام عليه والألف واللام
علامة للاسم وليس بحدّه لأن الحد ما يطّرد وينعكس مثل أن نقول كل
ما كان بصفة كذا فهو كذا وكل ما لم يكن بصفة كذا فليس هو إياه و
لا يمكننا أن نقول كل ما لا يدخله الألف واللام فليس باسم والذي
[illegible] قولهم ما جاز الإخبار عنه هذا السبيل ثم إنا
نجد في الكلام أسماء كثيرة لا يصح أن [illegible] علامة [illegible]

صور النسخة الخطية

والفرق بين العلم والجهل أن الذي فيهما يخبر به توقف في منطلق
وتعلم بكثرة العلم حسن الجهل وقبحه وكذلك الأسماء إذا قلت أين ومتى
وحيث وكيف لا يمكنك أن تقول الخبر إذا قلت أين ومتى وكيف
وما أشبه ذلك التصحيح إذا احتججنا النظر فيها أنها الأسماء
هذه التي ذكرتها وأمثالها فيها الأصل فهذا أن نعلم أنا إذا اعتللنا في الاسم
أنه يمتنع الإخبار عنه فإنه لا بد من أن نحقق ما جاز الإخبار عن مثله
لأنا نعلم ضرورة أن الإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن لفظه فإنا إذا قلنا
جاء زيد كان الخبر عن الشخص المسمى بهذا الاسم لا عن لفظ زيد فإذا
كان هذا ثابتا فإنا إذا نظرنا في هذه الأسماء التي وقعت فيها الشبهة
وجدنا معاني الأسماء التي يصح الإخبار عنها لكن منعت ألفاظها من
لا نعلم التمييز لأنك إذا قلت أينك إذا طلعت الشمس أينك
في الساعة التي تطلع الشمس وإذا أينك في أي معنى إذا صار
معنى الوقت فقد صح أنه قد أعلى معنى يصح الإخبار عنه من حيث
ترى أنك تقول مضى الوقت ودخل الوقت فلما امتنع الإخبار
عن هذا المعنى تحت إذا كما أخبرت عنه تحت الوقت

صور النسخة الخطية

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ، وَلا تُعَسِّرْ

قَالَ الشَّيخُ الإمَامُ، مَجدُ الإسلامِ، أبو بَكرٍ عَبدُ القَاهِرِ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ، قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، ونَوَّرَ ضَرِيحَهُ:

اعلَمْ أنَّ كُلَّ لَفْظَةٍ[١] تَدُلُّ عَلَى مَعنًى فَهِيَ كَلِمةٌ[٢]، وتُجْمَعُ الكَلِمةُ عَلَى الكَلِمَاتِ، وَالكَلِم.

ثُمَّ الكَلِمُ يَنقَسِمُ ثَلاثَةَ أقسَام: اسمٌ، وَفِعلٌ، وحَرفٌ.

ولَيسَ هَاهُنا قِسمٌ رَابعٌ[٣]، وَهَذَا هُوَ القِسمَةُ في سَائِرِ اللُّغَاتِ؛ وَذَلِكَ لأنَّهُ مِنَ الحَقَائِقِ، وَالحَقَائِقُ لا تَختَلِفُ باختِلاف اللُّغَات.

ثُمَّ إنَّهُ يَنبَغي من بَعدِ العِلْم بأنَّ القِسمَةَ إلى هَذِهِ الثَّلاثة أَنْ تَعْلَمَ مَا يُمَيِّزُ بَعضَهَا مِن بَعضٍ، وَأَوْلاهَا أَن يُبْدَأ بِـ:

---

(١) اللفظ هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، تحقيقًا مثل: (شمس، قمر، ....) أو تقديرًا كالضمير المستتر. [انظر: الأشموني ٢١/١]

(٢) حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفًا، "وهي: أ، ب، ت، ث، ج..." وكل واحد منها رمز مجرد؛ لا يدل إلا على نفسه، ما دام مستقلا لا يتصل بحرف آخر. فإذا اتصل بحرف أو أكثر، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى: "الكلمة". فاتصال الفاء بالميم -مثلا- يوجد كلمة: "فَم"، واتصال العين بالياء فالنون، يوجد كلمة: "عين"، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام، يحدث كلمة: "منزل"... وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية، والثلاثية، والرباعية -وغيرها"- من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض".

لهذا تسمى الحروف الهجائية: "بحروف المباني" لأن الكلمة تبنى وتتكون صيغتها منها، فهي أساس بنية الكلمة. [انظر: النحوالوافي: ١٣/١]

(٣) هذه الأقسام مُجْمَعٌ عليها؛ وشذَّ في هذا من لا يُعتدّ بخلافه؛ وهو أبو جعفر بن صابر، حيث ذهب إلى أنّ هناك قسمًا رابعًا؛ وهو اسم الفعل، وسمّاه (الخالفة)؛ والحقّ أنّ ذلك من أفراد الاسم وليس قسمًا من أقسام الكلمة.

انظر: الهمع ٧/١، ١٢١/٥، والأشمونيّ ٢٣/١، والصبّان ٢٣/١.

الاسْمِ(١)

وَقَد قَالُوا: إنَّ الاسمَ مَا جَازَ الإخبَارُ عَنهُ.

ثُمَّ إنَّكَ تَرَى فِي ظَاهِرِ كَلامِهِم مِن بَعد مَا يُوهِمُ أَنَّهُ وَصْفُ الاسمِ، وَلَيسَ بحَدٍّ، وَذلِكَ أَنَّهم قَالُوا: (وَمِن صِفَاتِ الاسمِ دُخُولُ الألِفِ وَاللامِ عَلَيْه). وَالألفُ وَاللامُ عَلامَةٌ للاسمِ، وَلَيسَ بحَدٍّ لَهُ؛ لأنَّ الحَدَّ مَا يَطَّرِدُ، وَيَنعَكِسُ، مثلُ أن تَقُولَ: كُلُّ مَا كَانَ بصِفَة كَذَا، فَهوَ كَذَا، وَكُلُّ مَا لَم يَكُن بِهَذِهِ الصِّفَة، فَلَيسَ هُوَ إيَّاه. وَلا يُمكِنُنَا أَن نَقُولَ: كُلُّ مَا

---

(١) قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الجرجاني: اعْلَمْ أَنَّ الأسماءَ تكونُ موضوعةً على المعاني كما تكونُ موضوعةً على الأعْيَانِ والأشخاصِ، والموضوعُ على المَعْنَى؛ مثلُ: العِلْمِ، والجَهْلِ، والمَوْضُوعُ عَلَى العَيْنِ؛ نَحْوُ: زَيْد، وَعَمْرو، وَالرَّجُلِ، وَالْفَرَسِ، وَهَذَانِ الضَّرْبَانِ جَارِيَانِ مجرًى وَاحِدًا في استقامة الإخبارِ عنهما، تَقُولُ: العِلْمُ حَسَنٌ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ حَسَنٌ، فَتُخبِرُ عَنِ المَعْنَى الَّذِي هو العِلْمُ كما تُخبِرُ عَنِ العَيْنِ الَّذِي هو زَيْدٌ.

وَمِنْ صِفَاتِ الاسْمِ أَنَّ ما ذكرهُ قَبْلُ مِنْ حديثِ الأخْبَارِ وَصْفٌ وَلَيْس بحَدٍّ على ما بَيَّنَّا، وكلُّ واحد مِنَ الألفِ واللامِ وَالتَّنْوينِ دَليلٌ على الاسْمِيَّة؛ لأجلِ أَنَّ الألفَ واللامَ لا يكونُ في غيرِ الأسْمَاءِ، فَأَمَّا ما أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا عَنْ أَبي زَيْد مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

يَقُولُ الخنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطقًا ... إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافقَائه ... وَمِنْ جُحْرِه بالشِّيخَةِ الْيُتَقَصَّعُ

فلا اعْتدَادَ به لشُذُوذه قيَاسًا وَاسْتعْمَالا، وَإِنَّمَا جَاءَ به عَلَى مَعْنَى الَّذي يُجدَعُ، الَّذي يُقْدَعُ؛ أي يُقَالُ: جَدَعَ اللهُ أُذُنَهُ، والذي يَقْصَعُ؛ تَقَصَّعَ؛ أَيْ: دَخَلَ الْقَاصِعَاءَ، وَاسْتعْمَالُ نحو هَذَا خطأٌ بإجْمَاع، فكلُّ لفظ دخَلَهُ الألفُ واللامُ فَاحْكُمْ بأَنَّهُ اسمٌ، وليس كلُّ ما يمتنعُ عليه اللامُ يُحْكَمُ بالخُرُوجِ مِنَ الأسماءِ؛ لأنَّ الأعْلامَ المُفْرَدَةَ؛ نَحْوَ: زيدٍ وعمرو لا يَدْخُلُهَا الألفُ واللامُ إلا قَليلا؛ كَقَوْله: [الرجز]

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ هُوَ، وَكَذَا: كَيْفَ، وَأَيْنَ، وَكَمْ، وَمَنْ، وما جَرَى ذلكَ الْمَجْرَى لا يدخلُ في شَيْءٍ منه الألفُ واللامُ مع أَنَّهُ اسمٌ بلا خلاف، ألا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: جَاءَنِي مَنْ أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ، فَتُخبرَ عنه كَمَا تُخبِرُ عَنْ زَيد إذَا قُلْتَ: جَاءَني زَيْدٌ، والألفُ واللامُ دَليلٌ عَلَى الاسْمِيَّة، وليس تَعَرِّي اللفظ منه بدليل على أنه خَارِجٌ مِنَ الاسْمِيَّة، وَكَذَا حكمُ التَّنْوينِ؛ لأنَّ الْمَقْصُودَ هو التَّنْوينُ الدَّالُّ على التَّمكُّنِ وَالْفَاصلُ بينَ ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ، وهذا لا يَكُونُ في الفِعْلِ والحَرْفِ. [المقتصد في شرح الإيضاح ٢٧/١]

لَم يَدخُلهُ الألفُ وَاللامُ، فَلَيسَ باسمٍ، وَالَّذي لَهُ تَوَهَّمُوا أنَّ سَبيلَ قَولِهم: (مَا جَازَ الإخبَارُ عَنهُ) هَذَا السَّبيلِ أَنَّهُم رَأَوا فِي الكَلامِ أَسمَاءً كَثيرةً لا تَصحُّ أن تُعَامَلَ مُعَامَلَةَ زَيد، وَعَمرو، وَالرَّجُلِ، وَالفَرَسِ، وَالعِلمِ، وَالجَهْلِ، فِي أن يُقَالَ فيهَا مَا يُشبهُ قَولَنا: (زَيدٌ مُنْطَلِقٌ، وَقَامَ بَكْرٌ، والعِلمُ حَسَنٌ، والجهلُ قَبيحٌ)، وَتلكَ الأسماءُ مثل: (إذَا)، وَ(أين)، وَ(مَتَى)، وَ(حَيثُ)، وَ(كَيفَ)؛ لا يُمكنُكَ أَنْ تَقُولَ: (خَرَجَ إذَا، وَاتَّسعَ أَينَ، وصَحَّ كَيفَ)، وَمَا أشبهَ ذَلكَ.

وَالصَّحيحُ إذَا حَقَّقنَا النَّظَرَ، عَلمْنَا أَنَّهُ حَدٌّ للاسمِ، وَأَنَّ هَذِه التي ذَكَرنَاهَا دَاخلَةٌ فيه، وَالأَصلُ فِي هَذَا: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّا إذَا قُلنا فِي الاسمِ: إنَّه مَا جَازَ الإخبَارُ عَنهُ، فَإنَّهُ لا بُدَّ من أن يُرِيدَ مَا جَازَ الإخبَارُ عَنْ مَعنَاهُ؛ لأَنَّا نَعلَمُ ضَرُورَةً أَنَّ الإخبَارَ إنَّما يَكُونُ عَنِ الاسمِ، لا عَنْ لَفظه، فإنَّا إذَا قُلنَا: (جَاءَ زَيدٌ)، كُنَّا قَد أَخبَرنَا عَنِ الشَّخصِ المُسَمَّى (زَيدًا) بالمَجيء، لا عَنْ لَفظِ زَيد، وَإذَا كَانَ هَذا ثَابتًا، فَإنَّا إذَا نَظَرنَا في هَذه الأَسمَاء التي وَقَعَتْ فِيهَا الشُّبهَةُ، وَجَدنَاهَا دَالَّةً عَلَى مَعَان يَصِحُّ الإخبَارُ عَنهَا، وَلَكن تَحتَ أَلفَاظ أُخَرَ، لا تَحتَهَا.

تَفْسيرُ ذَلكَ: أَنَّكَ إذَا قُلتَ: (آتيكَ إذَا طَلَعَت الشَّمسُ) لَم يُشَكَّ فِي أنَّ المَعنَى: آتيكَ وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمسِ، وَإذَا لَم يُشَكَّ فِي أَنَّ مَعنَى (إذَا): هُوَ مَعنَى الوَقت؛ فَقَد صَحَّ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعنًى يَصِحُّ الإخبَارُ عَنهُ؛ من حَيثُ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (مَضَى الوَقتُ، وَدَخَلَ الوَقتُ)، وَأَمَّا امتنَاعُ الإخبَارِ عَن هَذَا المَعنَى تَحتَ (إذَا)، كَمَا أَخبَرتَ عَنهُ تَحتَ (الوَقت)؛ فَالسَّبَبُ فِي ذَلكَ أَنَّهُم وَضَعُوا (إذَا) اسمًا للوَقتِ بشَرط أَن يكُونَ ظَرفًا، وَمُحَالٌ أَنْ يَجتَمعَ فِي الشَّيءِ الوَاحد أَن يَكُونَ ظَرفًا، ومُخبَرًا عَنهُ فِي حَالٍ وَاحدَة؛ لأَنَّ الظَّرفَ مَا كَانَ مَنصُوبًا بفعلٍ وَقَعَ فيه، وَالمُخبَرُ عَنهُ يَكُونُ إمَّا مُبتَدَأً، وَإمَّا فَاعلاً.

ثُمَّ إنَّا إذَا تَأَمَّلنَا كَلامَ صَاحبِ الكتَاب عَلمْنَا حَقيقَةً أَنَّهُ حَدٌّ للاسْمِ عندَهُ، وَذَلكَ أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ كتَابِه: (هَذَا بَابُ علْمِ مَا الكَلِمُ[1] من العَرَبيَّة).

---

(١) الكلم اسم جنس واحده كلمة، وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف.

والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك إن قام زيد، والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز، وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد

ثُمَّ قَالَ: (فَالكَلِمُ: اسمٌ، وَفِعلٌ، وَحَرفٌ جَاءَ لِمعنًى لَيْسَ بِاسمٍ وَلا فِعلٍ. فَالاسمُ: رَجلٌ، وَفَرَسٌ، وَنَحوهُمَا).

وَقَولُهُ: (**وَنَحوهُما**) لا بُدَّ من أن يَكُونَ قَد أَشَارَ به إلى شَيءٍ مَعلُوم، وَمَعلُومٌ أَنَّهُ لَم يُشر به إِلَى صِيغَةِ الاسمِ، وَكَونه عَلَى زِنَةِ كَذَا مَثَلا، وَلَكِن أَشَارَ إِلى معنًى به كَانَت الكَلِمُ عِندَهُ أَسْمَاء، وَلَيسَ ذَلكَ المَعنَى إلا جَوازُ الإخبارِ عَنْهُ، ثم إِنَّهُ ذَكَرَ ذَلكَ فِيمَا بعدُ صَرِيحًا، فَقَالَ - وَهُوَ يَذكُرُ الأَفعَالَ المُضَارِعَةَ -: وَيُبيِّنُ لَكَ أَنَّهَا لَيسَتْ بِأَسْمَاء، أَنَّكَ لَو وَضَعْتَهَا مَوَاضِعَ الأَسمَاءِ، لَمْ يَجُزْ ذَلكَ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَو قُلتَ: (إِنَّ يَضرِبَ يَأتِينَا). وَمَا أَشبَهَ ذَلكَ لَمْ يَكُنْ كَلامًا؛ وَوَجهُ الدَّلِيلِ مِنهُ أَنَّهُ استَدَلَّ بالعَكسِ، فَجَعَلَ امتِنَاعَ الإخبَارِ عَن (يَفْعَلُ) دَلِيلا عَلَى أَنَّهُ لَيسَ باسمٍ، وَذَلِكَ يَقتَضِي كَونَهُ حَدًّا جَامِعًا للأَسماءِ كُلِّهَا؛ ذَلكَ لأَنَّهُ أَوْجَبَ بِه أَنَّ كُلَّ مَا لا يَصِحُّ الإخبَارُ عَنْهُ، فَلَيسَ بِاسمٍ، وهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ جَوَازَ الإخبَارِ عَنِ الكَلِمَةِ هُوَ المَعنَى فِي كَونِهَا اسمًا؛ إِذ لَو لَمْ يَكُنِ المَعنَى فِي كَونِها كـ (زَيد) اسمًا، لَم يَصِحَّ أَن تُنْفَى الاسمِيَّةُ عَمَّا لا يَصِحُّ الإخبَارُ عَنْهُ، فَاعْرِفْهُ.

=

والقول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد. والكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في (لا إله إلا الله) كلمة الإخلاص، وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما، فمثال اجتماعهما: (قد قام زيد) فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات، ومثال انفراد الكلم: (إن قام زيد)، ومثال انفراد الكلام: (زيد قائم).

الكلام المصطلح عليه عند النحاه عبارة عن: (**اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها**).

فـ(**اللفظ**) جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل: كديز، والمستعمل: كعمرو.

و(**مفيد**) أخرج المهمل.

و(**فائدة يحسن السكوت عليها**) أخرج الكلمة وبعض الكلم، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو: إن قام زيد. [اللباب في علل النحو ١/٦٥]

الفِعْلُ(١)

(١) أقدم ما بلغنا في تعريف الفعل مقالة سيبويه (١٨٣هـ)، في الكتاب. قال سيبويه في (باب علم ما الكلمُ من العربية ـــ ٢/ ١): "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وماهو كائن لم ينقطع"، وأردف: "فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومُكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"، وختم كلامه فقال: "فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة، ستبين إن شاء الله".

ومن النحاة من اتخذ في تعريف الفعل حد الزمن وحده. فالفعل ما اقترن بزمن والاسم ما لم يقترن به. ويُعترض على هذا بأن الزمن واحد من دلالتي الفعل، فقد وضع الفعل ليدل على معنى، الزمن جزء منه، كما وضع الاسم ليدل على معنى، ليس الزمن جزءاً منه. وأقدم تعريف اتخذ مثل هذا الحد، هو ما جاء به الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩هـ). فقد روي عن الكسائي أنه قال: "الفعل ما دل على زمان"، كما ذكره الدكتور الساقي في كتاب (أقسام الكلام العربي/٦٩).

والكسائي إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة.

وقد حذا هذا الحذو أبو الحسن بن كيسان (٢٩٩هـ)، فقد حكي عنه قوله: "الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين: إما ماضٍ أو مستقبل، والحد بينهما"، كما أشار إليه الدكتور الساقي في كتابه (أقسام الكلام العربي/٦٩). وابن كيسان أحد العلماء البغداديين الذين أخذوا النحو عن إمام البصريين المبرّد أبي العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، وإمام الكوفيين ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ). فكان بصرياً كوفياً.

وإذا كان الكسائي وابن كيسان قد عرّفا (الفعل) بالزمن فوصفاه بأحد دلالتيه، فقد عمد النحاة بعدهما إلى إحكام تعريفه فوصفوه بدلالتيه (الحدث والزمن). وأقدم ما جاء من ذلك في تعريف الفعل، ما قاله أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، في كتابه الإيضاح: "الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو قام يقوم/٥٣". وذكر ذلك في كتاب (الجمل/١٧). أيضاً. والزجاجي ممن جمعوا علم الكوفة إلى علم البصرة، وقد كان إلى البصرية أميل، لكنه لم يتعصب لأحد المذهبين فيحاكي بغير دليل أو يتابع بغير حجة.

ونهج الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ). نهج الزجاجي في التعريف فقال: "كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل". ولما وصف المعنى باقترانه بالزمان تحقق أنه الحدث، وفي إشارته إلى اقتران الحدث بزمان محصل زيادة في الإحكام. والفارسي كما هو معروف علم من أعلام البصرة والقياس. ومن مؤلفاته الإيضاح والتكملة والتذكرة وسواها.

وَأَمَّا الفعْلُ: فَقَد بُيِّنَ بمَا لا تَقَعُ شُبهَةٌ فِي أَنَّهُ حَدٌّ، وَهُوَ قَولُهُم: (الفعلُ: مَا أُسْنِدَ إِلَى شَيء، وَلَم يُسْنَدْ إليه شَيءٌ) (١).

وَتَفْسِيرُ ذَلكَ: أَنَّ الأفعَالَ كُلَّهَا لا تَخلُو مِن مَعنًى لا يُتَصَوَّر ذَلكَ إلا بَينَ شَيئَين، وَأَوَّلُ مَعَاني الفِعلِ: الإثْبَاتُ، وَلا يُتَصَوَّرُ الإثْبَاتُ إلا بَيْنَ مُثْبت ومُثْبَت لَهُ، كَإثْبَاتكَ الضَّرْبَ لـ (زَيد)، إذَا قُلتَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، وَيَكُونُ فِي الفعْلِ دَليلٌ عَلَى المُثبَت، كَمَا تَرَى أَنَّ (ضَرَبَ) يَدُلُّ عَلَى إثبَات الضَّرب، وَلا يَكُونُ فيه دَليلٌ عَلَى المُثْبَت لَهُ، فإذَا لا يكُونُ لَهُ بُدٌّ من مُثبت لَهُ تُسنِدُهُ إليه، كـ (زَيْدٍ) فِي قَولكَ: (ضَرَبَ زَيدٌ)، وَهَذَا بيانُ أَنَّ الفعْلَ: مَا أُسندَ إلى شَيء.

فَأَمَّا بَيَانُ أَنَّهُ يَصحُّ أَن يُسْنَدَ إليه شَيءٌ، فَفيه سُؤَالٌ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَدُلُّ عَلَى إثبَات المَعنَى، وَيُتَصَوَّرُ أَنْ يُخبَرَ عَنِ الإثبات، فَيُقَالَ: إنَّ الإثبَاتَ يُوجبُ كَذَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ (ضَرَبَ) مَوْضُوعٌ لِيَدُلَّ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعْنَى وَاقعًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَلا يُتَصَوَّرُ الْخَبَرُ عَنْ شَيْءٍ هُوَ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ.......

كَذَلكَ كَانَ الذي يَحْدُثُ بِالْحَرف فِي قَولكَ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلقٌ)، الذي هُوَ حُكمٌ بوجُود الانطلاق من (زَيد)، يَصيرُ إذَا قُلتَ: (مَا زَيدٌ مُنْطَلقٌ)، حُكْمًا بعدَمه منهُ. وَإذَا كَانَ كَذلكَ بَانَ منْهُ أَنَّ الحَرفَ يَدلُّ عَلَى مَعنًى فِي غَيره؛ لأنَّ كَونَ الحُكم حُكْمًا بِعدَمِ المَعنَى خُصُوصِيةٌ فِي الحُكمِ، وَوَجهٌ منهُ، وَلَيْسَ بمعنًى يُتَصَوَّرُ مُنفَردًا، فَاعرِفْهُ.

=

وجرى النحاة بعد الفارسي على هذه السنة في التعريف فقال جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، في كتابه (المفصل/ ٢٤٣): "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان". والزمخشري من أئمة القياس بعد الفارسي وابن جني.

(١) اعْلَمْ أَنَّ الإسنادَ مَجرَاهُ مَجرَى الإِخبَار، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَأَمَّا الفعلُ فَمَا كَانَ خَبَرًا عَنْ شَيْءٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُخبَرًا عَنْهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي الإِسْنَاد فَائدَةً لَيسَتْ فِي الإِخبَار، وَهيَ أَنَّ منَ الأَفعَال ما لا يَصحُّ إطلاقُ الأخبَارِ عَلَيْهِ كَفِعلِ الأمرِ؛ نَحوَ: لِيَضرِبْ زَيْدٌ؛ إِذِ الأمرُ لا يَكُونُ منْ حَيْثُ إِنَّ الْخَبَرَ ما دَخلَهُ الصِّدْقُ وَالْكَذبُ، وَيَصحُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ الإِسنَادُ؛ لأَنَّ حَقيقَةَ الإِسْنَاد إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ، وَإِمَالَتُهُ إِلَيْهِ، وَجَعْلُهُ مُتَّصِلا وَمُلامِسًا. [المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢/١]

فَصْلٌ فِي بَيَانِ شَيْءٍ قَالُوهُ فِي الفِعْلِ

وَهوَ أَنَّهم ذَكَرُوا أَنَّ السَّبَبَ في أَنْ كَانَ الفِعْلُ عَلَى أَمثِلَة مُخْتَلِفَةٍ(١)، أَنَّهُم أَرَادُوا أَنْ يَدُلُّوا عَلَى الزَّمَان الَّذي يَقَعُ فيه المَعنَى الَّذي اشتُقَّ منْهُ، وَأَن يَكُونَ في صيغَته دَليلٌ يَفصلُ المَاضي من الحَالِ وَالمُستقبَلِ، قَالُوا: لأنَّ المَصَادرَ تُعرفُ بأَسمَائهَا، فَلَو قيلَ: (لزَيْد ضَرْبٌ)، عُلمَ الغَرَضُ؛ إلا أَنَّهُ كَانَ لا يُعلَمُ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ وَقَعَ في زَمَان مَاضٍ، أَو في غَيره، وَهَذَا من قَولهم: يُوهمُ أَن يَكُونَ الغَرَضُ من هَذَا الفعلِ إفَادَةَ الزَّمَان، وَهَذَا ظَنٌّ يَعْظُمُ الخَطَأُ فيه؛ وَذَلكَ أَنَّا نَعلَمُ أَنَّ القَصْدَ في وَضعِ الفعلِ أَوَّلَ شَيء: هُوَ الخَبَرُ. يَدُلُّ عَلَى ذَلكَ إجمَاعُهُم عَلَى أَنَّ لَهُ فيه مَزيَّةً لَيسَتْ لغَيره، وَهيَ: أَنَّ الصِّيغَةَ المُجَرَّدَةَ منْهُ تَخلُصُ للخَبَرِ حَتَّى لا تَكُونَ لغَيرِه، وَعَلَى ذَلكَ يَقُولُونَ في: (فَعَلَ، ويَفعَلُ) إذَا أُريدَ بهمَا غَيرُ الخَبَر، كَمثلِ قَولهم: (رَحمَهُ اللهُ)، وَ(يَغفرُ اللهُ لَهُ): إنَّهُ مُزَالٌ عَن حَقيقَته. وَيَقُولُونَ: لَفظُهُ لَفظُ الخَبَرِ، وَمَعنَاهُ مَعنَى الدُّعَاء. وَلَوْلا أَنَّ الأَصْلَ في وَضعه الخَبَرُ، لَمَا كَانَ لهَذَا الكَلام مَعنًى، وَهَذَا أَظهَرُ من أَنْ يَخفَى، وَلَكنَّا أَرَدنَا التَّنْبيهَ عَلَيْه؛ لأَنَّهُ قَد كَثُرَ في كَلامهم: مَا يُوهمُ أَنَّ الغَرَضَ منَ الفعْلِ إفَادَةُ الزَّمَان، وَزَادَ في إيهَامِ ذَلكَ أَنَّهُم قَد اعتَمَدُوا كَثيرًا في حَدِّه عَلَى دَلالَته عَلَى الزَّمَان، كَقولِ أَبي بَكرٍ مُحَمَّد بنِ السَّريِّ: إنَّ الفعْلَ مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى مُقْتَرِنٍ بزَمَانٍ مُحَصَّلٍ.

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ أَمْثِلَةَ الْفِعْلِ إِنَّمَا جَاءَتْ لِلدَّلالَة عَلَى الأَزْمِنَة الثَّلاثَة، فَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبَ دَلَّ عَلَى زَمَانٍ مَاضٍ، وَضَرْبٍ فيه، وَإِذَا قُلْتَ: يَضْربُ، دَلَّ عَلَى ضَرْبٍ فِي الْحَالِ.

وَإِذَا قُلْتَ: سَيَضْرِبُ، دَلَّ عَلَى زَمَان مُسْتَقْبَلٍ وَضَرْبٍ فيه، وَلَوْلا قَصْدُهُمْ إِفَادَةَ الأَزْمِنَة لَمَا احْتِيجَ إِلَى هَذه الأَمْثِلَة؛ لأَجْلِ أَنَّ الْمَصَادرَ تَدُلُّ عَلَى الأَحْدَاث. فَإِذَا قُلْتَ: لزَيْد ضَرْبٌ، عُلمَ أَنَّهُ ضَاربٌ إلا أَنَّ الزَّمَانَ لا يُسْتَفَادُ منْهُ، وَلا يُدْرَى أَمَاضٍ هَذَا الْفِعْلُ أَمْ حَاضرٌ أَمْ مُنْتَظَرٌ، وَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبَ، عُلمَ الْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ، وَفي هَذَا اخْتصَارٌ حَسَنٌ؛ لأَنَّهُ جَمَعَ الدَّلالَةَ عَلَى الشَّيْئَيْنِ جميعًا، فَأَغْنَى قَوْلُكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، غَنَاءَ أَنْ تَقُولَ: لزَيْد ضَرْبٌ فيمَا مَضَى، وَجَميعُ أَنْوَاعِ الْفعْلِ بهَذه الْمَنْزِلَة، فَلا فَصْلَ بَيْنَ فعْلٍ كَضَرَبَ، وَفَعْلٍ كَمَكَثَ، وَفَعِلٍ كَسَمِعَ، وَذَوَات الزَّوَائد كَاسْتَخْرَجَ، وَالرُّبَاعيُّ: كَدَحْرَجَ؛ لأَنَّ جَميعَ ذَلكَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَان، وَيَكُونُ مُنْقَسمًا إِلَى أَقْسَامه الثَّلاثَة، إلا أَنَّ يَفْعَلُ يَكُونُ شَائعًا بَيْنَ الْحَاضرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ، فَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ يَضْربُ، احْتَمَلَ أَنْ تُريدَ أَنَّهُ فِي حَالِ الْفِعْلِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ فِيه بَعْدُ، وَإِنَّمَا يُريدُ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي الْمُسْتَأْنَف. [المقتصد في شرح الإيضاح ٣٨/١]

يَعني: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى زَمَان دُونَ زَمَان.

وَهَاهُنَا نُكْتَةٌ، وَهِيَ: أَنَّ المَعنَى الَّذي يكُونُ الغَرضُ الخَاصُّ مِنَ اللَّفظِ هُوَ مَـا يَعـرِفُ السَّامِعُ منْهُ مَا قَصَدَ المُتَكَلِّمُ إلَى إعلامه إيَّاهُ.

تَفْسيرُ هَذَا: أَنَّ مَعَانِيَ الأَسمَاءِ إِنَّمَا كَانَتْ مَعَانِيَ لَهَا؛ من حَيثُ إنَّ السَّـامِعَ يَعـرِفُ بذكرِكَ لَهَا قَصدَكَ إلَيهَا، مثلَ أَنَّكَ إذا قُلتَ: (زَيدٌ)، عَلم أَنَّكَ قَصَدتَ بأمرٍ من الأمورِ إلى الشَّخصِ الَّذي هَذَا اللَّفظُ اسمٌ لَهُ. وَإذَا ثَبتَ هَذَا فإنَّا نَعلمُ أَنَّا إذَا قُلْنَا: (ضَرَبَ زَيدٌ) كَـانَ الغَرضُ الَّذي نَقصدُ أَنْ نُفيدَ السَّامعَ إثباتَنَا الضَّربَ لزَيد، وَالخَبَرَ به عَنْهُ، فَأَمَّا الزَّمَانُ فَـلا يَكُونُ الغَرَضُ الَّذي يَكُونُ القَصدُ بدءًا إلَيْه، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ في القَصْد عَلَـى سَـبيلِ التَّبَـعِ وَالصِّلَةِ من حَيثُ أَردَنا أَنْ نُفيدَهُ أنَّ هَذَا الضَّرْبَ الَّذي أَثبَتْنَاهُ لَهُ، وَادَّعَينا وُقُوعَهُ منْهُ، وَقَعَ في زَمَانٍ مَاضٍ.

بَابُ الإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ(١): أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُ الكَلِمَةِ بِاخْتِلافِ العَوَامِلِ. ثُمَّ الاخْتِلافُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اخْتِلافٌ بِالحَرَكَاتِ، وَاخْتِلافٌ بِالحُرُوفِ.

فَمِثَالُ الأَوَّلِ: (جَاءَنِي زَيْدٌ)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيدٍ)؛ إِنَّمَا كَانَ هَذَا الاخْتِلافُ الَّذِي تَرَاهُ مِنْ أَجلِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ الَّتِي هِيَ: (جَاءَنِي)، وَ(رَأَيْتُ)، وَ(البَاءُ)، وَهِيَ - كَمَا لا تَخْفَى - مُخْتَلِفَةٌ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَقْتَضِي فِي الاسْمِ مَعْنًى غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ الآخَرَانِ.

وَمِثَالُ الاخْتِلافِ بِالحُرُوفِ قَوْلُهُم: (جَاءَنِي أَبُوهُ)، وَ(رَأَيْتُ أَبَاهُ)، وَ(مَرَرْتُ بِأَبِيهِ)، وَلَيْسَ هَذَا بِأَصْلٍ، وَإِنَّمَا الأَصْلُ فِي الإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِاخْتِلافِ الحَرَكَاتِ، وَإِنَّمَا أَقَامُوا الحُرُوفَ فِيهِ مُقَامَ الحَرَكَاتِ فِي أَشْيَاءَ مَخْصُوصَةٍ، ثُمَّ هُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

ضَرْبٌ تُسْتَوفَى فِيهِ الوُجُوهُ الثَّلاثَةُ، فَيُقَامُ بِإِزَاءِ كُلِّ حَرَكَةٍ حَرْفٌ؛ فَتَكُونُ (الوَاوُ) عَلامَةً لِلرَّفْعِ، وَ(الأَلِفُ) عَلامَةً لِلنَّصْبِ، وَ(اليَاءُ) عَلامَةً لِلجَرِّ.

وَجُمْلَةُ مَا يَكُونُ الإِعْرَابُ فِيهِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ سِتَّةُ أَسْمَاءٍ: (أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَفُوهُ، وَحَمُوهُ، وَهَنُوهُ، وَذُو مَالٍ)، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً، فَإِذَا زَالَت عَنْهَا الإِضَافَةُ زَالَ عَنْهَا حُرُوفُ اللِّينِ، وَعَادَ الإِعْرَابُ فِيهَا إِلَى الحَرَكَاتِ؛ تَقُولُ: (جَاءَنِي أَبٌ

---

(١) الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن وأعني بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعاً ن فإذا كان الفتحة كذلك سميت نصباً وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجراً هذا إذا كنَّ بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيد يا رجل ورأيت زيداً يا هذا ومررت بزيد فاعلم ألا ترى تغيير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها.

فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً فإن كان مفهوماً نحو: (منذُ) قيلَ: مضموم و لم يُقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب وإن كان مفتوحاً نحو: (أين) قيل: مفتوح و لم يقل: منصوب وإن كان مكسوراً نحو: (أمس) و (حذام) قيل: مكسور و لم يقل: مجرور.

وإذا كان الاسم متصرفاً سالماً غير معتل لحقه مع هذه الحركات التي ذكرنا التنوين نحو قولك: هذا مسلم ورأيت مسلماً ومررت بمسلم وإنما قلت (سالم) لأن في الأسماء معتلا لا تدخله الحركة نحو: قفا ورحى تقول في الرفع: هذا قفا وفي النصب: رأيت قفاً يا هذا ونظرت إلى قفاً وإنما يدخله التنوين إذا كان منصرفاً. [الأصول: ١/٢٨]

لَهُ)، وَ(رَأَيْتُ أَبًا لَهُ)، وَ(مَرَرْتُ بِأَبٍ لَهُ)، وَكَذَا البَاقِي؛ إلا (ذُو) فَإِنَّهُ لا تَزُولُ عَنْهُ الإِضَافَةُ، فَالإِعرَابُ باختلافِ الحُرُوفِ يَلزَمُهَا.

وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ الإِعرَابِ، الَّذِي أُقِيمَ فِيهِ اختلافُ الحُرُوفِ مُقَامَ اختلافِ الحَرَكَاتِ، مَقصُورٌ عَلَى هَذِهِ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ(١). فَأَمَّا مَا عَدَاهَا مِنَ الأَسمَاءِ المُفرَدَةِ، وَنعنِي بِالمُفرَدَةِ هَاهُنا: مَا لا يَكُونُ مُثَنًّى، وَلا مَجمُوعًا بالوَاوِ وَالنُّونِ، فَلا يَكُونُ ذَلكَ فِيهَا.

وَالضَّربُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا لا تُستَوْفَى فِيهِ الوُجُوهُ الثَّلاثَةُ، وهُوَ التَّثنِيَةُ وَالجَمعُ عَلَى مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الكِتَابِ.

وَقَالَ النَّحوِيُّونَ: إِنَّهُم إِنَّمَا جَعَلُوا إِعرابَ هَذِهِ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ بِالحُرُوفِ؛ تَوْطِئَةً لِمَا أَرَادُوا أَن يَفعَلُوهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ فِيهِمَا مِن أَنْ يَكُونَ الإِعرَابُ بِاختلافِ الحُروفِ، عَلَى مَا نَذكُرُهُ مِن بَعدُ إِن شَاءَ اللهُ.

وَلَو أَنَّهُم طَرَدُوا هَذَا الحُكمَ فِي جَمِيعِ الأَسمَاءِ الَّتِي يَكُونُ فِي آخِرِهَا حَرْفُ عِلَّةٍ؛ لأَدَّى ذَلِكَ إِلَى نَقْضِ الصِّيَغِ وَإِبطَالِهَا؛ إِذْ لَو حَاولتَ فِي (القَاضِي)، وَ(الدَّاعِي)، وَنَحْوِهِمَا أَن تُعَامِلَهُ مُعَامَلَةَ (أَبُوهُ، وَأَبَاهُ، وَأَبِيهِ)، لانتَقَضَتْ صِيغَتُهُ، وَبَطُلَتْ دَلالَتُهُ؛ إِذْ كُنْتَ تَحتَاجُ إِلَى أَن تَقُولَ فِي (الدَّاعِي) مَثَلا: (دَاعُوهُ، وَدَاعَاهُ، وَدَاعِيهِ)، وَكَذَلِكَ نَحْوَ: (حُبْلَى)، وَ(بُشْرَى)، وَ(عَصًا)، و(رَحًى)، وَكُلُّ مَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ لَو حَاولتَ فِيهِ الانقِلابَ، وَأَن يَكُونَ وَاوًا مَرَّةً، وَأَلِفًا ثَانِيةً، وَيَاءً ثَالِثَةً، أَفْسَدْتَ صِيَغَهَا.

---

(١) ذكر النُّحاةُ في إعراب الأسماء السّتّة أقوالاً كثيرة، أوصلها السّيوطيّ إلى اثني عشر قولاً؛ من أشهر تلك الأقوال:

أنّها معربة بالحروف نيابة عن الحركات.

وقيل: إنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف، وأنّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

وقيل: إنّها معربة من مكانين بالحركات والحروف معًا.

تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢، والمقتضب ٢/١٥٤، ٥٥، والمرتجل ٥٤، والإنصاف، المسألة الثّانية، ١/١٧، والتّبيين، المسألة العشرون، ١٩٣، وشرح المفصّل ١/٥١، ٥٢، وشرح الرّضيّ ١/٢٧، وشرح التّسهيل ١/٤٣، وتوضيح المقاصد ١/٦٨ - ٧٠، وائتلاف النُّصرة، فصل الاسم، المسألة الثّانية، ٢٨، والهمع ١/١٢٣- ١٢٧.

إِعْرَابُ الأَسْمَاءِ المُعْتَلَّةِ(١)

وإذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذه الجُملَةَ، فَإنَّ الوَاجبَ فِي المُعتَلِّ الآخرِ من الأسْمَاء أَنْ تَنظُرَهُ: فَإِنْ كَانَ آخرُهُ أَلفًا، كَانَ فِي الأحوَال الثَّلاث عَلَى صُورَة وَاحدَة، تَقُولُ: (جَاءَتْني سُعْدَى)، وَ(رَأَيْتُ سُعْدَى)، وَ(مَرَرْتُ بسُعْدَى)، فَتكُونُ الألفُ باقيةً بكُلِّ حَال؛ وَذَلكَ أَنَّهَا لا تَحتَملُ الحَرَكَةَ، فَكَانَ يَظْهَرُ فيهَا اختلافٌ بالحَرَكَات، كَمَا يَكُونُ في الحُرُوف الصَّحيحَة.

وَإن كَانَ آخرُ الاسمِ يَاءً فانْظُرْ: فَإن كَانَ مَا قَبلَهُ سَاكنًا، كَقَولكَ: (ظَبْيٌ، ورَمْيٌ) كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الصَّحيحِ فِي أَنَّهُ يَجْرِي بوجُوهِ الإعرابِ، تَقُولُ: (هَذَا ظَبْيٌ، وَرَأَيْتُ ظَبْيًا، وَمَرَرْتُ بظَبْيٍ).

وَإن كَانَ مَا قَبْلَ اليَاءِ مُتَحَرِّكًا، نَحوَ: (القَاضِي، وَالدَّاعِي)، سَكَنَت الياءُ فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ، وَتَحَرَّكَتْ فِي النَّصْب، تَقُولُ: (جَاءَني القَاضِي، وَمَرَرْتُ بالقَاضِي، وَرَأَيْتُ القَاضِيَ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّه﴾ [الأحقاف: ٣١].

وَإِنَّمَا أَسكَنُوهَا فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ، لأنَّ الضَمَّةَ وَالكَسْرَةَ تُستَثْقَلان عَلَيهَا مَعَ انكسَارِ مَا قَبلهَا، وَالفتحَةُ خَفيفَةٌ لا تَثقلُ ثقَلَهُمَا، قَالُوا: وَالدَّليلُ عَلَى خفَّتهَا، أَنَّها منْ جنسِ الألفِ، بدَلالَة أَنَّهُ لا يُمكنُ النُّطقُ بألف حَتَّى يَكُونَ قَبلَهَا فَتْحَةٌ مُتَّصلَةٌ بهَا، وَالألفُ أَخَفُّ هَذه الحَرَكَاتِ وَأَلطَفُهَا؛ لأَنَّهَا كَالنَّفَسِ، وَلِتَنَاهِيهَا فِي الخِفَّةِ لَمْ تَحتَمِلِ الحَرَكَةَ، فَاحتَمَلَتْهَا الوَاوُ وَاليَاءُ.

---

(١) المعتل من الأسماء ما كان في آخره حرف علة.

وحروف العلة هي: الواو، والألف، والياء، وسميت حروف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض، فقال مثلا أصلها "قول" تحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وحقيقة العلة تغير الشئ عن حاله.

وهو نوعان: مقصور، ومنقوص.

فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي في أخره ألف لازمة قبلها فتحة، وحكمه أنه تقدر فيه جميع الحركات نحو: جاء المصطفى، ورأيت المصطفى، ومررت بالمصطفى.

والمنقوص: هو الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة قبلها كسرة، وحكمه أنه يقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء، نحو: جاء القاضي، والمرتقي مكارما. ومررت بالقاضي والمرتقي مكارماً ، وتظهر فيه الفتحة لخفتها نحو: رأيت القاضيَ والمرتقيَ مكارماً.

وَإن كَانَ آخرُ الاسمِ وَاوًا، فَإنَّها لا تَكُونُ إلا وَمَا قبلَها سَاكِنٌ، نَحوَ: (دَلْوٍ، وَغَزْوٍ)، وَإذَا سُكِّنَ مَا قَبلَ حَرفِ اللِّينِ كَانَ حُكمُهُ حُكْمَ الصَّحيحِ.

وَجُمْلَةُ الأمْرِ: أَنَّهُ لا يكُونُ فِي آخرِ الأسْمَاءِ المُتمكِّنَة وَاوٌ مُتَحَرِّكٌ مَا قَبلَهُ؛ لأنَّ الحَركةَ إن كَانَت فَتحَةً، قُلبَت الوَاوُ أَلفًا، كَمَا تَراهُم صَنَعُوا فِي (عَصًا، وَقَفًا)، فَالأصلُ: (عَصَوٌ، وَقَفَوٌ)؛ بِدَلالة قَوْلِهم فِي التَّثنيَة: (عَصَوَان، وَقَفَوَان).

وَإن كَانَت الحَرَكَةُ كَسرَةً، قُلبَت الواوُ يَاءً، كَقَوْلِهم: (الدَّاعي، وَالغَازي)، وَهُمَا مِن (دَعَوْتُ، وغَزَوْتُ)، وَإن كَانَت الحَرَكَةُ ضَمَّةً، أُبْدلَ مِنْهَا الكَسرةُ؛ لِيَنقَلبَ الوَاوُ يَاءً، كَقَوْلِهِم فِي جَمْعِ (دَلْوٍ): (أَدْلي)، والأصلُ: (أَدْلُوٌ)، مِثلَ: (أَكْلُبٍ) فِي (كَلْبٍ)، وَلَيْسَ كَمِثالِ (أَفْعِل) بِكَسرِ العَينِ، كَمَا هُوَ لَفظُ (أدلي)، فذاكَ أصلٌ فِي أَمثلة التكسيرِ، وحُكْمُ اليَاءِ إِذَا كَانَ فِي آخرِ الاسمِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا قَبلَها مُتَحَرِّكًا، لَمْ تَكُنِ الحَرَكَةُ إلا الكَسرَةَ.

فَصْلٌ فِيمَا لا يَنْصَرِفُ(١)

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ بَابَ ما لا يَنْصَرِفُ قُصِدَ أَنْ يُمْنَعَ التَّنْوِينَ؛ لأَنَّهُ شَابَهَ الْفِعْلَ، وَالتَّنْوِينُ مِنْ عَلامَاتِ التَّمَكُّنِ، ولا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ، فَلَمَّا شَابَهَ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الاسْمِ الْفِعْلَ أَرَادُوا أَنْ يَمْنَعُوهُ بَعْضَ ما لا يَكُونُ فِيهِ وَهُوَ التَّنْوِينُ، وَلَمْ يَكُنِ الْجَرُّ مَقْصُودًا بِالْمَنْعِ؛ إلا أَنَّهُ مُنِعَ لِكَوْنِه صَاحِبًا لِلتَّنْوِينِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ شَارَكَهُ فِي الاخْتِصَاصِ بالاسْمِ، فَلَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ كَمَا كَانَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ثُمَّ حَصَلَ لَهُ أَنَّهُ قَامَ مَقَامَ التَّنْوِينِ وَعَاقَبَهُ فِي الإِضَافَة، تَقُولُ: غُلامٌ، فَتجدُ التَّنْوِينَ ثَابِتًا فيه فَإِذَا أَضَفْتَهُ فَقُلْتَ: غُلامُ زَيْد، وَجَدْتَ الْمَجْرُورَ قَائِمًا مَقَامَ التَّنْوِينِ وَمُعَاقِبًا لَهُ، فَلَمَّا كَانُوا قَدْ جَعَلُوا بَيْنَ الجَرِّ وَالتَّنْوِينِ هَذه الْمُنَاسَبَةَ وَالاتِّصَالَ، وَقَصَدُوا أَنْ يَمْنَعُوا هَذَا الْبَابَ التَّنْوِينَ مَنَعُوهُ الْجَرَّ أَيْضًا، وَقَالُوا: مَرَرْتُ بِأَحْمَرَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْجَرَّ غَيْرُ مَقْصُود مَنْعُهُ الْبَتَّةَ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ مُصَاحَبَته التَّنْوِينَ أَنَّهُمْ لَمَّا أَمِنُوا إِلْحَاقَ التَّنْوِينَ بِأَنْ دَخَلَ الاسْمَ الإِضَافَةُ أَوِ الأَلفُ وَاللامُ، أَعَادُوا الْجَرَّ، فَقَالُوا: مَرَرْتُ بِأَحْمَدكُمْ وَبِالأَحْمَرِ، وَلَمْ يَقُولُوا: بِأَحْمَدَكُمْ ولا بالأَحْمَرَ، فَلَوْ كَانَ مِنْ قَصْدهِمْ مَنْعُ الْجَرِّ عَلَى انْفِرَاده لَمَا أَتَوْا به حَيْثُ أَمِنُوا إِلْحَاقَ التَّنْوِينِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُنْصَرِفَ ما يَدْخُلُهُ الْجَرُّ مَعَ التَّنْوِينِ، وَغَيْرَ الْمُنْصَرِف ما لَمْ يَدْخُلْهُ الْجَرُّ مَعَ التَّنْوِينِ، وَكَانَ الشَّيْخُ يُؤْثِرُ هَذه الْعِبَارَةَ عَلَى قَوْله: ما لا يَدْخُلُهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ؛ لأَنَّ ظَاهِرَ ذَلِكَ أَنَّهُمَا لا يَدْخُلانه بِحَال، وَإِذَا قِيلَ مَعَ التَّنْوِينِ لَمْ يَحْتَمِلْ ذَلِكَ، وَكَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُمَا لا يَجْتَمِعَان، وَأَمَّا وَجْهُ مُشَابَهَةِ هَذَا النَّوْعِ لِلْفِعْلِ فَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ الاسْمِ فِي التَّأْلِيف بِدَلالَة ما تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ.

وَهَذه الأَسْمَاءُ الَّتِي لا تَتَصَرَّفُ يَكُونُ فِي كُلِّ وَاحد منْهَا سَبَبَان فَرْعَان، تَقُولُ: سُعَادُ، فَيَكُونُ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ وَكُلُّ وَاحد منْهُمَا فَرْعٌ؛ لأَنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ مَنْكُورًا ثُمَّ يُعَرَّفُ، وَكَذَا التَّأْنِيثُ مَرْتَبَتُهُ بَعْدَ مَرْتَبَةِ التَّذْكِيرِ، وَكَذَا الأَسْبَابُ التِّسْعَةُ فُرُوعٌ كُلُّهَا وَسَتَرَاهَا فِي بَابِهَا، فَسُعَادُ لَمَّا دَخَلَهُ فَرْعَان شَابَهَ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفِعْلَ فَرْعٌ، وَهَذَا الاسْمُ قَدْ دَخَلَهُ فَرْعِيَّةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ.

فَبَعْدَ هَذَا الْبَيَان يُعْرَفُ مَعْنَى قَوْله: مَا كَانَ ثَانِيًا مِنْ جِهَتَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ فَرْعٍ ثَانِي الأَصْلِ، وَالأَصْلُ أَوَّلٌ لَهُ، فَالتَّأْنِيثُ ثَان لِلتَّذْكِيرِ، وَالتَّعْرِيفُ ثَان لِلتَّنْكِيرِ، وَكَذَا جَمِيعُ الأَسْبَاب، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ سُعَادُ بِتَأْنِيثه ثَانِيًا لِلْمُذَكَّرِ وَبِتَعْرِيفه ثَانِيًا لِلْمُنَكَّرِ فَيَكُونُ ثَانِيًا مِنْ وَجْهَيْنِ، وَإِذَا كَانَ ثَانِيًا مِنْ وَجْهَيْنِ، وَالْفِعْلُ ثَان لِلاسْمِ كَانَ مُشْبِهًا لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ، فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي تَفْسِيرِ هَذه الْعِبَارَة، وَهِيَ مِمَّا لَمْ يُسْبَقْ إِلَيْه الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ.

وَعَلَى هَذَا السَّنَنِ يَكُونُ كُلُّ اسْمٍ غَيْرَ مُنْصَرِف إِلا أَنَّا اكْتَفَيْنَا بذكْرِ وَاحد، إِذْ كَانَ الْمَقْصُودُ أَنْ يُعْرَفَ مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَة، وَأَمَّا تَفْسِيرُ أَحْكَامِ الصَّرْفِ وَمَنْعِه فَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ.

هَذَا البَابُ مَبنيٌّ عَلَى أَسْبَابٍ تِسْعَةٍ، مَتَى اجتَمَعَ مِنْهَا سَبَبَان فِي اسمٍ أو تَكَرَّرَ سَبَبٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ لا يَنْصَرِفُ، وَهِيَ:

وَزْنُ الفعلِ، والوَصفُ، والتَّعرِيفُ، والتَّأنيثُ، والعُجْمَةُ، والعَدْلُ، وَالألِفُ والنُّونُ المُضَارِعَتان لألفي التَّأنيث، وَالجَمعُ، وَجعلُ الاسمَين اسمًا وَاحِدًا.

وَجَميعُ مَا لا يَنصَرِفُ أَحَد عَشَرَ؛ خَمسَةٌ لا تَنصَرِفُ مَع أَنَّهَا نَكِرَةٌ، وَسِتَّةٌ لا تَنصَرِفُ فِي المَعرِفَة، وَتَنصَرِفُ فِي النَّكِرَة.

فَالخَمسَةُ الَّتِي لا تَنصَرِفُ، مَعَ أَنَّها نَكرةٌ يَكُونُ فِيهَا أَبَدًا سَبَبَان، فَـ (أَحْمَدُ) فيه وَزْنُ الفعْلِ وَالصِّفَة. وَ(فَعْلانُ) مُؤَنَّثُهُ: (فَعْلَى)، نَحوَ: (سَكْرَان) فِيه الألفُ والنُّونُ، والوَصْفُ. وَمَا فيه أَلفُ التَّأنيثِ فيه سَبَبٌ مُتَكَرِّرٌ؛ وَذَلكَ أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: (بُشْرَى) أو (صَحْرَاء)، كَانَ فيه عَلامَةُ التأنيث الَّتِي هِيَ الألفُ، وَلُزُومُ التَّأنيث؛ وَذَلكَ أَنَّ من شَأنِ مَا تَأنيثه بالألف أَن تُصَاغَ عَليهَا الكَلمةُ، فلا يَكُونُ هَاهُنا (سَكْرٌ) ثُمَّ (سَكْرَى) مَثلا، كَمَا يكُونُ هَاهُنَا (ضَارِبٌ)، ثُمَّ (ضَارِبَةٌ)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلكَ جَرَى ذَلكَ مَجْرَى تَأنيثَين، وَكَذَلكَ حُكمُ الجمعِ الَّذي بَعدَ أَلفه حَرفَان أَو ثَلاثَةٌ أَوسَطهَا سَاكِنٌ، وَذَلكَ أَنَّ مَا كَانَ مِن الجُمُوعِ كَذَلكَ كَانَ فيه الجَمعُ وَاختِصَاصُ الصِّيغَة بالجمعِ، ومَعنَى ذَلكَ أَنَّهُ لا يَكُونُ لَهُ فِي الآحَادِ الأوَلِ الَّتِي هِيَ أَسماءُ الأجناسِ نَظيرٌ، فَصَارَ اختِصَاصُهُ بالجَمعِ تَكْرِيرًا لمعنَى الجَمعِ فيه.

وَأَمَّا السِّتَّةُ الَّتِي لا تَنْصَرِفُ فِي حَال، وَتَنصرِفُ فِي أُخرَى، فَيَجْمَعُهَا كُلّهَا أَن يكُونَ التَّعرِيفُ أَحدَ السَّبَبَينِ فِي الاسمِ، فإذا نُكِّرَ وَأُزِيلَ تَعرِيفُهُ انصَرَفَ؛ لأنَّهُ يكُونُ فِيه حِينَئذٍ سَبَبٌ وَاحِدٌ، وَالسَّبَبُ الوَاحِدُ لا يَمنعُ الصَّرفَ.

وَيَجبُ أَن تَعلَمَ أَنَّ المُرادَ بالتَّعريفِ فِي هَذَا البَاب: أَن يكُونَ الاسمُ عَلَمًا مَوضُوعًا لِشَيءٍ بعَينه، وَمَا عَدَا ذَلكَ من ضُرُوب التَّعرِيف فَلا تَدْخُلُ فِي هَذَا البَاب.

وَيَجبُ أَن تَعلَمَ أَنَّ المَعنَى فِي قَولنَا: (الألفُ وَالنُّونُ المُضَارِعَتَان لألفَي التَّأنيث)، أَنَّهُ يَمتَنِعُ دُخُولُ تَاءِ التَّأنيثِ عَليهِمَا، كَمَا يَمتَنِعُ ذَلكَ فِي أَلفَي التَّأنيث، فَلا يُقَالُ: (سَكْرَانَةٌ)، كَمَا لا يُقَالُ: (حَمْرَاءَةٌ).

وَالسَّبَبُ فِي ذَلكَ أَنَّهُم أَفرَدُوا المُؤَنَّثَ بصيغَة، فَقَالُوا: (سَكْرَى)، وإفرَادُهُم لَهُ بالصِّيغَة يَقتَضِي أَنْ يَكُونَ (فَعْلانُ) مَخصُوصًا بِالمُذكَّرِ، فَإذَا وَجَبَ أَن يَختَصَّ بِالمُذكَّرِ امتَنَعَ دُخُولُ

التَّاء عَلَيْه؛ لأَنَّهَا إِنَّمَا تدخُلُ للفرق بَينَ الْمُؤَنَّث وَالْمُذَكَّر، فَلا تَدخُلُ حَتَّى تكُونَ الصِّيغَةُ مُشتركَةً، كَمثْلِ: (ضَارب، وَضَاربَة)؛ وَلِذَلكَ صَرَفُوا (نَدْمَانًا)، وَإِن كَانَ صِفَةً كَـ(سَكْرَانَ)؛ لأَنَّهم لَمَّا قَالُوا (نَدْمَانَةٌ)، فَأَدخَلُوا التَّاءَ لَم تكُنِ الألِفُ وَالنُّونُ فيه مُضَارِعَتَين لألفي التَّأنيث.

ثُمَّ اعلَم أَنَّهُ إذا كَانَ الألِفُ وَالنُّونُ فِي اسمٍ عَلَمٍ، ثُمَّ كَانَتَا مَزيدَتَين، كَمثْلِ: (سَعْدَانَ، وَمَرْوَانَ)، فَإِنَّ الاسمَ لا يَنْصَرِف؛ لأَنَّهُ يَمْتَنِعُ بالتَّسمية من دُخُول تَاء التَّأنيث عَلَيْه، فَإِذَا سُمِّي رَجُلٌ بِـ (سَعْدَانَ) لَم يَجُزْ أَن يُقَالَ: (سَعْدَانَة)، فَيَحدُثَ فِي الألف وَالنُّون شبهُ أَلفَي التَّأنيث، فيُعَدَّان بِذَلكَ سَبَبًا مَانعًا من الصَّرف، ثُمَّ يَنبَغي أَن تعلَمَ أَنَّ الحُكمَ فِي كُلِّ أَلف وَنُونٍ كَانَا فِي آخِرِ اسمِ الزِّيَادَةُ، حَتَّى يَقومَ دَليلٌ عَلَى كَوْن النُّون أَصْلا من طَرِيق الاشتقَاق، كَمَا قَامَ فِي (فَيْنَان) أَنَّ النُّونَ فيه الأصلُ، وَأَنَّهُ (فَيْعَالٌ) من حَيثُ كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ (الفَنَنِ)، وَكَذَلكَ (حُسَّانٌ) بالضَّمِّ، يُعْلَمُ أَنَّ النُّونَ فيه أَصلٌ، لأَنَّهُ من الحُسْنِ، فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلا بِـ (حَسَّان) صَرَفتَهُ؛ لأَنَّهُ لا يكُونُ فيه مَعَ التَّعريف سَبَبٌ ثَان، ويكُونُ فِي الأسماء مَا يَحتَملُ فِي النُّون منْهُ أن يكُونَ أَصْلا، وَأَن يَكُونَ زَائدًا؛ لجَوَازِ أَن يكُونَ مُشْتَقًّا مِن أَصلَين، وَيكُونَ النُّونُ فِي أَحدِهمَا زَائدًا، وَفِي الآخرِ أَصْلا.

تَفْسِيرُ ذَلكَ: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي (حَسَّان) أَن يكُونَ مِنَ (الحسِّ)، فيكُونَ وَزنُهُ (فَعْلانَ)، فلا يَنصَرِفُ، وَأَن يكُونَ مِنَ (الحُسْنِ)، فيكُونَ وَزنُهُ (فَعَّالا)، فَينصَرِفُ.

وَاعلَم أَنَّهُ إذا كَانَ الثَّاني منَ الحَرفَين بَعدَ أَلف الجمعِ يَاءً، حُذفَت حَذفًا فِي الرَّفعِ وَالجَرِّ، فنَقصَ الاسمُ عن مثَالِ (مَفَاعِلَ)، فيُصْرَفُ؛ لخُرُوجه إِلَى زنَة الآحَاد، كَقولكَ: (جَوَارٍ).

فإذا كَانَ فِي موضعِ النَّصبِ حُرِّكَت اليَاءُ لا مَحَالَةَ، فَتكُونُ الزِّنَةُ الَّتي هِيَ سَبَبُ مَنْعِ الصَّرف ثَابتَةً فيه.

وَنَظِيرُ هَذَا من طَرِيقِ العَكْسِ صَرْفُهُم (صَيَاقلَةً)؛ وَذَلكَ لأَنَّهم إِنَّمَا صَرَفُوهُ من أَجلِ أَنَّهُ قَد خَرَجَ بزيَادَة التَّاء فيه إِلَى مثَالٍ يكُونُ فِي الآحَادِ؛ وَذَلكَ أَنَّهُ يكُونُ عَلَى زنَة (كَرَاهيَة، وحَزَابيَة)، وَمَا شَاكَلَ ذَلكَ.

المَعْدُولُ من هَذهِ السِّتَّة، يكُونُ لَهُ فِي انصرَافه حَالَتَان:

إحداهُمَا: التَّنكيرُ، كَقَوْلكَ: (هَذا عُمَرُ، وَمَرَرْتُ بِعُمَرٍ آخرَ).

وَالثَّانِيَةُ: التَّصغيرُ، كَقَوْلكَ: (عُمَيْرٌ) تصرِفُهُ، وَإن كُنتَ تُريدُ بِهِ وَاحِدًا بِعَينِهِ؛ لأنَّ التَّصغيرَ يُزيلُ صِيغَةَ العَدْلِ، فَيَبقى التَّعريفُ وَحدَهُ، فيُصْرَفُ.

مَسْأَلَة [في (ماه، وجور)]

(مَاهُ، وَجُورُ) امتَنَعَ صَرفُهُمَا، وإن كَانَا في الخِفَّةِ بِمَنزِلَةِ (هِنْدٍ، ودَعْدٍ، ونُوحٍ)؛ لأنَّهُمَا قَد اجْتَمَعَ فِيهِمَا ثَلاثَةُ أسبَاب:

التَّعريفُ، وَالتَّأنيثُ، والعُجْمَةُ، فَالخِفَّةُ إذَا قَاوَمَت، لَم تُقَاوِم أَكثَرَ من سَبَبٍ وَاحِدٍ، فَيَبقَى عَلَى كُلِّ حَالٍ سَبَبَان، فَإن نكَّرْتهُمَا صَرَفتَ؛ لأنَّهُ إذَا زَالَ التَّعريفُ عَنْهُمَا، صَارَا بِمَنزِلَةِ (هِنْد، وَدَعْد) في أَن لَيسَ فِيهمَا أَكثرُ مِن سَبَبَين، فَوَجَبَ أَن يَجُوزَ تَركُ الاعتِدَادِ بِأَحدِ السَّبَبَينِ، لأجْلِ الخِفَّة.

وَهَاهُنَا سُؤَالٌ: وَهُوَ أَن يُقَالَ: قَد كَانَ يَنبَغِي أَن يَجُوزَ فِيهمَا بَعدَ التَّنكيرِ الصَّرفُ، وَتَركُ الصَّرفِ كما كَانَ كَذلكَ الأمرُ في (هِنْد، ودَعْد).

وَالوَجهُ في الانفصَالِ عَن هَذَا السُّؤَالِ أَن يُقَالَ: إنَّهُمَا إذَا زَالَ عَنهُمَا التَّعريفُ، خَرَجَ بذَلكَ مَا فِيهِمَا مِن العُجْمَةِ وَالتَّأنيث عَن أَن يكُونَ لَهُ تَأثيرٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ مِن شَأنِ التَّنكيرِ أَن لا يكُونَ للعُجمَةِ مَعَهُ، والتَّأنيث الَّذي لَيسَ بِالألفِ تَأثيرٌ؛ وَلِذَلكَ صَرَفتَ (لجَامًا) - اسم رَجُلٍ -، وَإن كَانَ فِيهِ العُجْمَةُ، وَالتَّعريفُ، وَصَرَفتَ (ضَارِبَةً)، وَ(سُرُحًا)، وَ(مِعْطَارًا)، وَمَا شَاكَلَ ذَلكَ مِمَّا اجتَمَعَ فِيهِ الوَصفُ وَالتَّأنيثُ، فَاعرِفهُ.

مَسْأَلَة [في المقصود بالمنع]

المَقصُودُ بِالمَنعِ: هُوَ التَّنوينُ؛ لأنَّهُ عَلَمُ التَّمكُّنِ والأوَّلِيَّة، وَإنَّمَا مُنِعَ الجَرّ عَلَى سَبِيلِ التَّبعِ للتَّنوينِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ يُعَاقِبُهُ، وَمَعنَى ذَلكَ أَنَّ المُضَافَ إلَيْهِ يُعَاقِبُ التَّنوينَ، تَقُولُ: (غُلامٌ)، فَإذَا أَضَفتَ قُلتَ: (غُلامُ زَيد)، فَأَسقَطت التَّنوينَ، وَلَمَّا كَانَ كَذَلكَ، ثُمَّ كَانَ لا يُتَصوَّر أَن يَسْتَحِقَّ الاسمُ في حَالِ الألفِ وَاللامِ، وَالإضَافَة التَّنوينَ، لَم يُتَصوَّر أَن يُقَالَ: إنَّ الجَرَّ تَبِعَهُ في الحَذفِ؛ لأنَّ الشَّيءَ إنَّمَا يَتبَعُهُ غَيرُه في الحَذف، إذَا كَانَ هُوَ قَد استَحَقَّ ثُمَّ حُذِفَ، فَأَمَّا وَهُوَ غَيرُ كَائِنٍ أَصْلا، وَغيرُ مُستَحقٍّ، فَمُحَالٌ أَن تَجعَلَ غَيرَهُ تَابِعًا لَهُ في

الحذف، فلمَّا كَانَ كَذَلكَ أَعَادُوا الجرَّ إِلَى الاسمِ فِي حَال الألف وَاللام، والإضَافَة، فَقالُوا: (مَرَرْتُ بالأحْمرِ، وَمَرَرْتُ بعُمَركُم، وعُثْمَانِنَا)؛ وَلَيْسَ قَوْلُ مَن قَالَ فِي هَذَا: إنَّ السَّبَبَ فِي أن أُعِيدَ الجرُّ إِلَى الاسمِ هُوَ أَنَّهُ خَرَجَ بدخُولِ الألف وَاللام عَلَيْه من شبه الفعلِ؛ لأنَّهُ دَخَلَهُ مَا لا يَدخُلُ الفعلَ بشَيءٍ؛ لأجلِ أَنَّ بَابَ مَا لا يَنْصَرِفُ إِنَّمَا أَشبَهَ الفعلَ مِنْ حَيْثُ كَانَ قد دَخَلَهُ مَا صَارَ به ثَانيًا من وَجهَين.

وَتَفْسِيرُ ذَلكَ: أَنَّ كُلَّ مَا لا يَنْصَرفُ، فَإِنَّهُ يكُونُ فيه سَبَبَان، كُلُّ وَاحد منهُمَا ثَانٍ لأصْلٍ، كَمَا كَانَ الفعلُ ثَانيًا للاسمِ، وَلَيْسَ مِن شَرط الشَّبه أَن يَدخُلَهُ مَا يَدخُلُ الفعلَ، حَتَّى إِذَا دَخَلَهُ مَا لا يَدخُلُ الفعلَ، كَانَ ذَلكَ خروجًا مِنَ الشَّبه، وَلَو جَازَ ذَلكَ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَ الاسمِ غَيرِ المُنْصَرِفِ فَاعِلا، يُخْرِجُهُ مِن شَبَهِ الفِعلِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الفعلُ لا يكُونُ فَاعِلا، فَاعرِفهُ.

مَسْأَلَةٌ فِي المُبتَدإِ وَالخَبَرِ

قَد جَعَلُوا عَاملَ الرَّفْعِ فِي قَولنَا: (زَيدٌ مُنْطَلِقٌ) الابتدَاءَ، وَحَقِيقَةُ الابتدَاء جَعْلُ الاسمِ أَوَّلا لِثَانٍ، ذَلكَ الثَّاني حَديثٌ عَنْهُ، وَكَونُهُ أَوَّلا لِثَانٍ وَصفٌ فِيه، وَمَعنًى مَعقُولٌ، وَلَيْسَ بلَفظٍ.

ثُمَّ يَنبَغِي أن يُعْلَم أَنَّ المَعنَى فِي الابتدَاءِ إِذَا حُقِّقَ: هُوَ أَنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ أن تَعمَدَ إِلَى اسم فَتجعَلَهُ خَبَرًا عَن اسمٍ آخَرَ، إلا مِن بَعد أَن تُعَرِّيَهُمَا مِنَ العَوَامِلِ الحَقِيقية، وَالعَوَامِلُ الحَقِيقيَّةُ هِيَ الَّتِي تُوجِبُ الفَاعِليَّةَ، والمَفعُوليَّةَ، وَالإِضَافَةَ، وَمَعلُومٌ أَنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ فِي الاسمِ أَن يَكُونَ فِي حَالِ كَونِهِ فَاعِلا مُخبَرًا عَنْهُ بِاسمٍ، وَكَذَلكَ لا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِيه فِي حَالِ كَونِه مَفْعُولا، أَو مُضَافًا إِلَيْه.

فَصلٌ

إن سَأَلَ سَائلٌ فَقَالَ: بِمَاذَا يكُونُ أَوَّلا لِثَانٍ؟ أَبِأَنْ يُبدَأَ بِهِ فِي اللَّفظِ، أَم بِمَعنًى فِيهِ يُوجبُ لَهُ الأَوَّليَّةَ؟

فَالجَوَابُ: أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَن يكُونَ الاعتبَارُ فِي ذَلكَ كونَهُ أَوَّلا باللفظِ؛ لأَنَّهُم يُقَدِّمُونَ الخَبَرَ عَلَى المُبتَدَإِ فِي اللَّفظِ، فَيقُولُونَ: (مُنطَلِقٌ زَيدٌ)، وَلَو كَانَ المُبتَدَأُ يكُونُ من جِهَة تَقَدُّمه

فِي اللَّفظِ أَوَّلًا، لَكَانَ يَنبَغِي أَن لا يَصحَّ تَقديمُ الخَبرِ عَلَيْهِ، وَأَن يَسلُبَهُ تَقديمُهُ عَلَيْهِ وَصفَ الأَوَّلِيَّةِ، وَإِذا بَطلَ ذَلكَ ثَبتَ أَنَّ الأَوَّلِيَّةَ تَجبُ لَهُ لِمَعنًى فِيهِ.

فَإِنْ قَالَ: مَا ذَلكَ المَعنَى؟

فَالجَوَابُ أَنَّهُ كَونُهُ مثبتًا لَهُ، أَو مَنفيًّا عَنْهُ، وَإِن شِئتَ قُلتَ: كَونهُ مُخبَرًا عَنْهُ؛ لأَنَّهُ يَجمَعُ الأَمرَينِ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحد منَ المُثبَت لَهُ، وَالمَنفيِّ عَنْهُ، يَكُونُ مُخبَرًا عَنْهُ لا مَحَالَةَ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمَاذَا وَجَبَ أَن يَكُونَ المُخبَرُ عَنْهُ أَوَّلًا؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ ذَلكَ من أَجلِ أَنَّ المُخبَرَ عَنْهُ يَكُونُ مَقصُودًا إِلَيْهِ، وَالخَبَرُ يَكُونُ مَقصُودًا بِهِ إِلَى المُخبَرِ عَنْهُ، وَلا شَكَّ فِي أَنَّ مَرتَبَةَ المَقصُودِ إِلَيْهِ قَبلَ مَرتَبَةِ المَقصُودِ بِهِ.

ثُمَّ يَجبُ أَن يُعلَمَ أَنَّ وَجهَ الفَائدةِ فِي أَن قَالَ: (أَوَّلا لِثَان، ذَلكَ الثَّانِي حَدِيثٌ عَنْهُ)، وَلَم يَقُل: (أَوَّلٌ لِثَان) فَقَط؛ أَنَّ هَاهُنَا مَا هُوَ أَوَّلٌ لِثَان، ثُمَّ لا يَكُونُ ذَلكَ الثَّانِي حَدِيثًا عَنْهُ، وَذَلكَ المَوصُوفُ، وَالصِّفَةُ، وَذُو الحَالِ، وَالحَالُ، وَذَلكَ أَنَّ المَوصُوفَ لا مَحَالَةَ مُقَدَّمٌ فِي الرُّتبَةِ عَلَى الصِّفَةِ، وَأَوَّلٌ لَهَا، وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ لَهُ. وَكَذَلكَ ذُو الحَالِ سَابِقٌ عَلَى الحَالِ، وَمُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا فِي المَنزِلَةِ، حَتَّى إِذَا قُدِّمَ الحَالُ كَانَ النِّيَّةُ بِهَا التَّأخِيرَ. وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلا تُقَدَّمُ عَلَى المَوصُوفِ أَصْلًا. وَفِيهِ أَيضًا احتِرَازٌ منَ الفِعلِ وَالفَاعِلِ؛ وَذَاكَ أَنَّ الفِعلَ أَوَّلٌ، وَالفَاعِلَ ثَان لَهُ؛ لأَنَّ مَرتَبَةَ الفَاعِلِ أَن يَكُونَ بَعدَ الفِعلِ، حَتَّى لا يَصحَّ تَقَدُّمُهُ عَلَى الفِعلِ فِي اللَّفظِ، فَلَو لَم يُقَيَّد بِكَونِ الثَّانِي حَدِيثًا عَنْهُ لَكَانَ لِمُعتَرِضٍ أَن يَقُولَ: أَنَّهُ يَنتَقِضُ بِالفِعلِ وَالفَاعِلِ، فَلَمَّا قُيِّدَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ أَزَالَ الشُّبهَةَ؛ لأَنَّ الفَاعِلَ لا يَكُونُ حَدِيثًا عَنِ الفِعلِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الفِعلُ حَدِيثًا عَنِ الفَاعِلِ، فَاعرِفهُ.

مَسْأَلَةٌ

إِنَّمَا جَعَلنَا الأَفعَالَ الأَصلَ فِي العَمَلِ؛ لأَنَّ مَا عَدَاهَا منَ العَوَامِلِ تَبَعٌ لَهَا، وَفُرُوعٌ.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ الَّذِي يَكُونُ منَ العَوَامِلِ، وَغَيرِهَا إِنْ كَانَت حُرُوفًا كَانَت إِمَّا حُرُوفَ جَرٍّ، وَإِمَّا حُرُوفًا شُبِّهَت بِالأَفعَالِ كَبَابِ (إِنَّ)، وَحُرُوفُ الجَرِّ هِيَ أَدَوَاتُ الأَفعَالِ، تَصِلُ بِهَا إِلَى الأَسمَاءِ.

فَالجَرُّ الَّذِي هُوَ مَنسُوبٌ إِلَيهَا فِي الظَّاهِرِ، لا يُتَصَوَّرُ أَن يَكُونَ إِلا من بَعد أَن يَتَّصِلَ بِأَفعَالٍ تَكُونُ وَاسِطَةً بَينَهَا وَبَينَ الأَسمَاءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلكَ كَانَ هَذَا الجَرُّ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ

عَملُ الحُرُوفِ رَاجعًا إِلَى الأفعَالِ، وَيَكفِي فِي الدَّلالَة عَلَى صِحَّة ذَلِكَ، أَنَّا لَو فَرَضنَا أَن يكُونَ هَاهُنَا حَرفُ جَرٍّ من غَيرِ أَن يَكُونَ لَهُ فعلٌ يَتَعَلَّقُ به، فَرَضنَا مَا لا يكُونُ، وَلا يَدخُلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الحُرُوفَ الجَارَّةَ قَد تكُونُ مَزِيدَةً؛ لأنَّ الاعتِبَارَ بِحَالِ الأصلِ، وَحَيثُ لا تكُونُ مَزِيدَةً، ويكُونُ الكَلامُ مُحتَاجًا إِلَيهَا.

وَأَمَّا بَابُ (إِنَّ) فَلا يُشْكِلُ الأمرُ فِي كَونِهَا تَبعًا للأفعَالِ، لأنَّهَا إِذَا كَانَت إِنَّمَا تَعمَلُ لِتَشبيههم لَهَا بالفعلِ، كَانَ الفعلُ لا مَحَالَةَ مُقَدَّمًا عَلَيهَا، وَأَصْلا مِنْ حَيْثُ لا يُتَصَوَّرُ أَن يكُونَ المُشَبَّهُ قَبلَ المُشَبَّه به، ومُقَدَّمًا عَلَيْه، وإِن كَانَ مَا عَدَا الأفعَالَ مِنَ العَوَامِلِ اسمًا كَانَ الأمرُ بَيِّنًا فِي كَونِهَا فُرُوعًا للأفعَالِ؛ لأنَّهُ إِنَّمَا يَعمَلُ الاسمُ عَمَلَ الفعلِ إِذَا كَانَ مُشتَقًّا مِنْهُ كَاسمِ الفَاعِلِ، وَالمَفعُولِ، وَلا شُبْهَةَ فِي أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ تَبَعٌ للفعلِ، وَكَانَ بَعدَهُ فِي الرُّتْبَة.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الأسماء فُرُوعٌ للأفعَالِ فِي العَمَلِ: أَنَّ مَا لم يَكُن مِنْهَا مُنَاسِبًا للفعلِ بوجه مِنَ الوُجُوه، فَإِنَّهُ لا يَعملُ، أَلا تَرَى أَنَّ نَحوَ (رَجُلٍ، وَفَرَسٍ، وَثَوبٍ، وَدَارٍ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ من أَسمَاءِ الأجْنَاسِ لا يكُونُ لَهَا عَمَلٌ.

وَأَمَّا المَصدَرُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعمَلُ أَيضًا إِذَا تُؤُوِّلَ عَلَى مَعنَى (أَنْ) مَعَ الفعلِ، فَإِذَا قُلتَ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ زَيدًا)، كَانَ المَعنَى: (عَجِبتُ مِن أَنْ ضَرَبتَ زَيدًا). وَإِذَا قُلتَ: (يُعجِبُنِي ضَربُكَ زيدًا)، كُنتَ كَأَنَّكَ قُلتَ: (يُعجبنِي أَن تَضرِبَ زَيدًا)، وَإِذَا امْتَنَعَ فِي المَصدَرِ أَن يكُونَ فِي مَعنَى (أَنْ) مَعَ الفعلِ لَم يَعمَل، وَذَلِكَ فِي حَالِ الألِفِ وَاللامِ، فَلا يُقَالُ: (عَجِبتُ مِنَ الضَّربِ زَيدٌ عَمرًا).

وَأَمَّا عَملُ الأسمَاءِ الجَرَّ فِي الإضَافَة، كَقَولِكَ: (غُلامُ زَيد)، وَ(دَارُ عمرو)، فَلا يَدلُّ عَلَى خلافِ مَا ذَكَرنَا مِن أَنَّ الأصلَ فِي الأسمَاءِ أَن لا يكُونَ لَهَا عَمَلٌ؛ لأنَّ الجَرَّ الَّذي يَقَعُ بالإضَافَة لا يكُونُ إلا مَعَ إِرَادَة مَعنَى حَرف جَرٍّ، كَإِرادَتِكَ مَعنَى (اللامِ) فِي قَولِكَ: (غُلامُ زَيدٍ)، ومَعنَى (مِنْ) فِي قَولِكَ: (خَاتَم فِضَّةٍ)، و(بَابُ سَاجٍ).

وَإِعمَالُ المَصدَرِ مَعَ الألفِ وَاللام من ضَرُورَاتِ الشِّعرِ، وَهُوَ مُستَكرَهٌ جدًّا.

مِن ذَلِكَ قَولُ المُتنَبِّي[1]: [الكامل]

---

(١) المُتَنَبِّي: (٣٠٣ - ٣٥٤ هـ / ٩١٥ - ٩٦٥ م): هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب. الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، له الأمثال

كَيْفَ الرَّجَاءُ مِن الخُطُوبِ تَخلُّصًا

وَبَعضُهُم يَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ مَنصُوبًا بالمَصدَرِ، وَإِنَّمَا نَصبُهُ بِإِضمَارِ فِعلٍ دَلَّ المَصدَرُ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ قَدَّرَ: (كَيفَ أَرجُو تَخلُّصًا)، وَمِثلُهُ[1]: [الطويل]

=

السائرة والحكم البالغة المعاني المبتكرة. ولد بالكوفة في محلة تسمى كندة وإليها نسبته، ونشأ بالشام، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس. قال الشعر صبياً، وتنبأ في بادية السماوة (بين الكوفة والشام) فتبعه كثيرون، وقبل أن يستفحل أمره خرج إليه لؤلؤ أمير حمص ونائب الإخشيد فأسره وسجنه حتى تاب ورجع عن دعواه. وفد على سيف الدولة ابن حمدان صاحب حلب فمدحه وحظي عنده. ومضى إلى مصر فمدح كافور الإخشيدي وطلب منه أن يوليه، فلم يوله كافور، فغضب أبو الطيب وانصرف يهجوه. قصد العراق وفارس، فمدح عضد الدولة ابن بويه الديلمي في شيراز.

عاد يريد بغداد فالكوفة، فعرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي في الطريق بجماعة من أصحابه، ومع المتنبي جماعة أيضاً، فاقتتل الفريقان، فقتل أبو الطيب وابنه محسّد وغلامه مفلح بالنعمانية بالقرب من دير العاقول في الجانب الغربي من سواد بغداد.

وفاتك هذا هو خال ضبة بن يزيد الأسدي العيني، الذي هجاه المتنبي بقصيدته البائية المعروفة، وهي من سقطات المتنبي.

انظر: شرح ديوان المتنبي ١/٨٨، والمنصف للسارق والمسروق ١/٩٢.

(١) **قائله**: المرار الأسدي، كذا نسب في الكتاب. ونسبه الجرمي في المدخل المسمى بالفرخ لمالك بن زغبة الجاهلي، وهو من الطويل.

الشاهد فيه: نَصْبُ (مِسْمَعٍ) بـ (الضَّرْب) كَالبَيْتِ الَّذي قَبْلَهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بـ (لَحقتُ) عَلَى إِعْمَالِ الأَوَّلِ، وَيَكُونُ التَّقْديرُ: لَحقْتُ مَسْمَعًا، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ إِيَّاهُ، لَكِنَّهُ حَذَفَهُ؛ لأَنَّ المَصَادِرَ يَحْذفُ مَعَهَا الفَاعِلُ وَالمَفْعُول، وَلا يَجُوزُ الحَذْفُ في الأَفْعَالِ.

وَالسِّيرَافِي أَجَازَ حَذْفَ مِثْلِ هَذَا مِن الأَفْعَالِ، وَلَمْ يُجزْ أَبو عَلِيّ في رِوَايَةِ مَنْ رَوَى (كَـررْتُ)، أَنْ يَكُونَ (مسْمعًا) نَصْبًا بـ (كَرَرْتُ) بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ، لِوُجُودِ المَنْدُوحَةِ دُونَهُ وَلِفُقْدَانِ الضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ.

لغة البيت: (المُغيرَةُ): الخَيْلُ المُغيرَةُ، يُقَالُ: أَغَارَتْ الخَيْلُ عَلَى العَدُوِّ، إغَارَةً، بِمَعْنَى: أَسْرَعَتْ.

معنى البيت: يَقُولُ: لَقَدْ عَلِمَتْ أولى الخَيْلِ أَنّني تَقَدَّمْتُ حَتَّى لَحقْتُ، فَلَمْ أَجْبُنْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا، وَهَذَا هُوَ مِسْمَعُ بْنُ مَالِكٍ الشَّيْبَاني، سَيِّدُ رَبيعَة بِالعِرَاقِ.

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا

المُغِيرَةُ: الخَيلُ المُغِيرةُ، وَالجَماعَةُ المُغِيرَةُ.

مَسْأَلَةٌ: فِي تَقْدِيمِ الْخَبَرِ مِنْ بَابِ (كَانَ)

كُلُّ مَا لَيْسَ فِيهِ (مَا) مِن هَذِهِ الأَفْعَالِ؛ سِوَى (لَيْسَ)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا تَقْدِيمُ الخَبَرِ عَلَى الاسمِ وَالفِعْلِ أَيضًا.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (كَانَ مُنْطَلِقًا زَيدٌ)، وَيَجُوزُ أَيضًا: (مُنطَلِقًا كَانَ زيدٌ)، وكَذَلِكَ الحُكمُ فِي (أَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَصَارَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ).

وَأَمَّا مَا فِيهِ (مَا)، فَيَجُوزُ تَقدِيمُ الخَبَرِ عَلَى الاسمِ، كَقَوْلِكَ: (مَا زَالَ كَرِيمًا زَيدٌ)، وَلا يَجوزُ تَقدِيمُهُ عَلَى الفعلِ، لا يُقَالُ: (كَرِيمًا مَا زَالَ زَيدٌ).

وَأَمَّا (لَيسَ) فَقَدِ اختَلَفَ النَّحوِيُّونَ فِيهِ: فَمِنهُمْ مَن أَجرَاهُ مُجْرَى (مَا زَالَ، وَمَا فَتِئَ) فِي أَنَّهُ يُقَدَّمُ الخَبَرُ فِيهِ عَلَى الاسمِ، كَقَوْلِكَ: (لَيْسَ مُنطَلِقًا زَيدٌ)، وَلا يُقَدَّمُ عَلَى نَفسِ (لَيْسَ)، فَلا يُقَالُ: (مُنطَلِقًا لَيسَ زَيدٌ).

=

وَبَعْدُ البَيْتِ: [الطويل]

وَإِنِّي لأَعْدِي الخَيْلَ تَعْثُرُ بِالقَنَا ... حِفَاظًا عَلَى المَوْلَى الحَرِيزِ لِيُمْنَعَا

وَنَحْنُ جَلَبْنَا الخَيْلَ مِنْ سَرْوِ حِمْيَرٍ ... إِلَى أَنْ وَطِئْنَا أَرْضَ حِمْيَرَ نُزَّعَا

الإعراب: "لقد" اللام موطئة للقسم، قد حرف تحقيق، "علمت" فعل ماض مبني على الفتح والتاء علامة التأنيث، "أولى" فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف، "المغيرة" مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، "أنني" أن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها، "لقيت" فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولي علم، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم، "فلم" الفاء عاطفة، لم حرف نفي وجزم وقلب، "أنكل" فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، "عن الضرب" جار ومجرور متعلق بأنكل، "مسمعا" تنازعه من جهة المعنى كل من: لقيت والضرب، وقد أعمل فيه الثاني منهما، فهو مفعول به للضرب.

انظر: الأشموني ١/ ٢٠٢، والسيوطي في همع الهوامع ٢/ ٩٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ٦٤، والشاهد رقم ٥٩٨ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه جـ١ ص٩٩.

وَمنهُم مَنْ أجراهَا مُجرَى (كَانَ)، فَأَجَازَ فِيهَا الأمرَينِ: تَقديمَ الخَبَرِ عَلَى الاسمِ، وَتَقديمَ الخَبَرِ عَلَى (لَيْس) نَفسِهَا، وَالمَذهَبُ الصَّحِيحُ هُوَ الأوَّلُ.

مَسْأَلَة [في (ما دام)]

(مَا دَامَ) هُوَ لتَقدِيرِ زَمَانِ فِعلٍ بزَمَانِ فِعلٍ آخَرَ، تَقُولُ: (أَجْلِسُ مَا دَامَ زَيدٌ جَالِسًا)، تُرِيدُ: أَنْ تَجعَلَ مُدَّةَ جُلُوسِه زَمَانًا لجلوسِكَ، وَمِقدَارًا لَهُ، وَ(مَا) فِيهِ بمَعنَى المَصدَرِ، مِثلُها فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]، أي: برحْبِهَا، وَهُوَ كَلامٌ مَوضُوعٌ فِي الأَصلِ عَلَى تَقدِيرِ مُضَافٍ مَحذُوفٍ، فَالأَصلُ: (أَجْلِسُ مُدَّةَ دَوَامِ جُلُوسِ زَيدٍ)، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ الَّذِي هُوَ (مُدَّة)، فَبَقِيَ: (أَجْلِسُ دَوَامَ جُلُوسِ زَيدٍ)؛ ثُمَّ أُقِيمَ (مَا دَامَ) مُقَامَ الدَّوَامِ.

وَيَنبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ فِي (مَا دَامَ) شَيئًا لَيْسَ فِي (مَا زَالَ) وَأَخَوَاتِها، وَذَلِكَ أَنَّهُ لا يَكُونُ لـ (مَا دَامَ) مَعنًى مَا لَم يَكُن قَبلَهُ كَلامٌ يَتَّصِلُ بِهِ، لَو قُلتَ مُبتَدِئًا: (مَا دَامَ زَيدٌ جَالِسًا)، لَم يَكُن لَهُ مَعنًى، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ فِي حُكمِ ظَرفِ زَمَانٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ الغَرضُ مِنْهُ تَقدِيرَ زَمَانِ فِعلٍ بزَمَانِ فِعلٍ آخَرَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حُكمُهُ حُكمَ قَولِكَ: (مُدَّةَ جُلُوسِكَ). وَكَمَا لا بُدَّ مِن أَن تَقُولَ: (أَجلِسُ مُدَّةَ جُلُوسِكَ)، فَتَأتِي بِفِعلٍ يَكُونُ مُدَّةَ الجُلُوسِ زَمَانًا لَهُ، كَذَلِكَ الحُكْمُ فِي (مَا دَامَ).

وَأَمَّا (مَا زَالَ)، فَلَيسَ هُوَ زَمَانًا، حَتَّى يَجِبَ أَن يَكُونَ قَبلَهُ فِعلٌ يَقَعُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُهَا.

وَمِمَّا يَجِبُ أَن يُعلَم أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: (مَا زَالَ زَيدٌ إلا مُنْطَلِقًا)، كَمَا تَقُولُ: (مَا كَانَ زَيدٌ إلا مُنْطَلِقًا)، وَذَلِكَ أَنَّ (مَا) وَإِن كَانَ لِلنَّفي، فَإِنَّ نَفيَهُ قَد انتَقَضَ بمَا فِي (زَالَ) مِن مَعنَى النَّفيِ، إِذَا اجتَمَعَ مَعَ النَّفيِ نَقَضَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، فَحَصَلَ الكَلامُ مُوجَبًا، وَإِذَا كَانَ نَفيُ مَا كَانَ قَد انتَقَضَ لَم يَكُنْ لِدُخُولِ (إلا) مَعنًى؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يَدخُلُ لِنَقضِ النَّفيِ، فَإِذَا كَانَ النَّفيُ قَد انْتَقَضَ لَم يَكُن لِدُخُولِه مَعنًى. فَإِذَا كَمَا لا يَجُوزُ: (كَانَ زَيدٌ إلا مُنْطَلِقًا)، كَذَلِكَ لا يَجُوزُ: (مَا زَالَ زَيدٌ إلا مُنْطَلِقًا)؛ لأَنَّهُ مِثلُهُ فِي أَنَّهُ كَلامٌ مُوجَبٌ.

وَيَجِبُ أَن يُعْلَمَ الآنَ حُكْمُ التَّعرِيفِ وَالتَّنكِيرِ فِي المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ، ثُمَّ فِيهِمَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا عَوَامِلُ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ.

وَالقَولُ فِي ذَلكَ: إنَّ الأصلَ أن يكُونَ المُبتَدَأُ مَعرِفَةً، وَالخَبَرُ نَكرَةً، كَقَولكَ: (زَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، وَلا يَجُوزُ أن يكُونَ المُبتَدَأُ نَكِرَةً، وَالخَبَرُ مَعرِفَةً، لو قُلتَ: (مُنْطَلِقٌ زَيدٌ)، عَلَى أنْ يكُونَ (مُنْطَلِقٌ) مُبتَدَأً، وَ(زَيدٌ) خَبَرًا، كَانَ مُحَالا. إنَّمَا يَجُوزُ ذَلكَ عَلَى أنْ يكُونَ (مُنْطَلِقٌ) خَبَرًا مُقَدَّمًا.

وَفِي هَذَا البَابِ أَصلٌ عَظِيمٌ، قَد قَلَّ نَظَرُ النَّاسِ فِيه: وَهُوَ أن يُعْلَم أَنَّهُ لا بُدَّ مِن مَعرِفَة أَصلٍ يُرجَعُ إلَيْهِ فِي الفَرقِ بَينَ المُبتَدَإ وَالخَبَرِ، وَلا سَبِيلَ إلَى مَعرِفَة ذَلكَ مِن جِهَة اللَّفظِ، مِنْ حَيْثُ يَظُنُّ النَّاسُ أَنَّهُ يُمكِنُ الفَرْقُ بَينَهُمَا بِأَنَّ المُبتَدَأَ أَوَّلٌ وَالخَبَرَ ثَان، وَذَلكَ لأَنَّهُ إنَّمَا كَانَ يكُونُ هَذَا فَرقًا لَو كَانَ الخَبَرُ لا يُقَدَّمُ عَلَى المُبتَدَإ فِي اللَّفظِ، وَكَانَ لا يَكُونُ الاسمُ مُبتَدَأً إلا وَهُوَ مُقَدَّمٌ، وَلا خَبَرًا إلا وَهُوَ مُؤَخَّرٌ، وَذَلكَ مُحَالٌ. وَإذَا كَانَ كَذَلكَ وَجَبَ أن يُطلَبَ الفَرقُ بَينَهُمَا مِن طَرِيقِ المَعنَى، وَالوَاجِبُ فِي ذَلكَ أَنْ يُقَالَ: إنَّ الخَبَرَ يَنْقَسِمُ إلَى قِسْمَيْنِ، وهُمَا: الإثبَاتُ، وَالنَّفيُ، وَكُلُّ وَاحد منهُمَا كَمَا مَضَى يَقْتَضِي شَيْئَيْنِ:

فَالإثْبَاتُ: يَقْتَضِي مُثْبَتًا وَمُثْبَتًا لَهُ. وَالنَّفيُ يَقْتَضِي مَنْفِيًّا وَمَنْفِيًّا عَنْهُ.

وَإذْ قَد ثَبتَ ذَلكَ فَالمُبتَدَأُ أَبَدًا يَكُونُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى المُثبَت لَهُ، أَو المَنفِيِّ عَنْهُ. وَالخَبَرُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى المُثْبَتِ أَو المَنْفِيِّ. فَإذَا قُلتَ: (زَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، أَو: (مَا زَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، عَلِمْتَ أَنَّ المُبتَدَأَ هُوَ (زَيدٌ)، بِأَن تَنظُرَ فَتَعلَمَ أَنَّ الغَرَضَ مِن كَلامكَ هَذَا أَن تُثبِتَ الانْطِلاقَ لِزَيدٍ أَو تَنفِيَهُ عَنْهُ، وَتَعلَمَ أَنَّ (مُنْطَلِقًا) هُوَ الخَبَرُ؛ لأَنَّكَ تَرَاهُ دَالا عَلَى الانطِلاقِ الَّذِي هُوَ المُثْبَتُ أَو المَنْفِيُّ.

وَإذْ قَد عَرَفتَ هَذِهِ الجُملَةَ فِي المُبْتَدَإ وَالخَبَرِ مِن قَبلِ دُخُولِ العَوَامِلِ عَلَيهِمَا فَكَذَلكَ الحُكمُ بَعدَ دُخُولِ العَوَامِلِ.

وَجُملَةُ العَوَامِلِ الدَّاخلَة عَلَى المُبْتَدَإ وَالخَبرِ ثَلاثَةُ أَبوَاب:

بَابُ (كَانَ)، وَهُوَ يَرفَعُ المُبتَدَأَ، وَيَنصِبُ الخَبَرَ.

وَبَابُ (إنَّ)، وَهُوَ يَنصِبُ المُبتَدَأَ، وَيَرفَعُ الخَبَرَ.

وَبَابُ (ظَنَنْتُ)، وَهُوَ يَنصِبُهُمَا مَعًا.

وَاعلَم أَنَّ من مَسَائلِ هَذَا البَاب: أَن يُعْلَمَ أَنَّ هَاهُنَا ضَميرٌ يُسَمَّى (الفَصْلَ)، يَقَعُ بَينَ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ، ثُمَّ لا يكُونُ لَهُ مَوضعٌ مِنَ الإعرَابِ، وَيَكُونُ مِنْ حَيْثُ الحُكم اللَّفْظِيِّ بِمَنزِلَةِ مَا يَكُونُ ثُبُوتُهُ كَسُقُوطه.

تَفْسيرُ ذَلكَ أَنَّكَ تَقُول: (كَانَ زَيدٌ هُوَ المُنْطَلقَ)، فَتَنصبُ (المُنْطَلقَ) كَمَا تَنصبُهُ إِذَا لَم تَدْخُل (هُوَ)، غيرَ أَنَّهُ، وَإِن كَانَ مِنْ حَيْثُ اللَّفظ كَذَلكَ، فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ المَعنَى بخلافـه؛ وَذَاكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (كَانَ زَيدٌ هُوَ المُنطَلقَ)، كَانَ أَبلَغَ فِي تَحقيق أَنَّ المُنطلقَ لَيْسَ إنسَـانًا غَيرَ زَيد، من أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (كَانَ زَيدٌ المُنطَلقَ)، بغَير (هُوَ). وَلَهُ فَائدَةٌ أُخرَى: وهي أَنَّـهُ يُنْبِئُ مِن أَوَّلِ الأمر: أَنَّ الَّذي تُريدُ أَن تَذكُرَهُ من بَعد الاسمِ الَّذي جَعَلتَهُ اسمَ (كَانَ) خَبَرًا، وَلَيْسَ بصِفَة، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا كَانَ الاسمُ مِمَّا لا يَظهَرُ فيهِ الإعرَابُ، لَم يَشْتَبه عَلَى السَّامع أَنَّـهُ خَبَرٌ، وَلَيْسَ بصفَة، وَإِذَا لَم يَدخُل (هُوَ) وَقَعَ الاشتبَاهُ.

بَيَانُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (كَانَ زَيدٌ هُوَ الأوَّلَ)، لَم يَقَع شَكٌّ فِي أَنَّ (الأوَّلَ) خَبَـرٌ، وَإِذَا لَم تُدْخِلِ (هُوَ)، وَقُلتَ: (كَانَ زَيدٌ الأوَّلَ)، جَازَ أَن يُتَوَهَّمَ أَنَّ (الأوَّلَ) صِفَةٌ لِزَيـدٍ، وَأَنَّ الخَبَرَ مُنتَظَرٌ.

ثُمَّ يَنبَغي أَنْ تَعلَمَ أَنَّ هَذَا الفَصلَ لا يَقَعُ إلا بَيْنَ مَعرِفَتَين، أَو مَا يَقربُ مِن ذَلكَ.

فَالمَعرِفَتَان: كَقَوْلكَ: (كَانَ زَيدٌ هُوَ المُنطَلقَ).

وَمَا يَقْرُبُ من ذَلكَ، هُوَ كَقَوْلكَ: (كَانَ زَيدٌ هُوَ خَيرًا من عَمْرو).

فَإِنْ كَانَا جَميعًا نَكرَتَين، أَو كَانَ أَحَدُهُمَا مَعرفَةً، وَالثَّاني نَكرَةً لا يُشْبهُ المَعرِفَةَ، لَـم يَصِحَّ وُقُوعُ الفَصلِ بَيْنَهُمَا، لَو قُلتَ: (كَانَ رَجُلٌ مِن بَني تَميمٍ هُوَ شَاعِرًا)، وَقُلتَ: (كَانَ زَيدٌ هُوَ مُنطَلقًا) خَطَأً.

وَاعلَم أَنَّ الَّذي يُوجبُهُ الاعتبَارُ، أَنْ يَكُونَ المُبتَدَأُ مَعرفَةً وَالخَبَرُ نَكرَةً؛ ذَلكَ لأَنَّ الفَائدَةَ تَكُونُ فِي أَن يُخبَرَ السَّامعُ عَن شَيءٍ يَعرفُهُ بشَيءٍ لا يَعرفُهُ لَهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلكَ وَجبَ أَن يُعلَمَ أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعْرفَتَيْن، فَلا بُدَّ من أَن يكُونَ في الثَّاني ضَربٌ من التَّنكير.

وَإِذَا كَانَا نَكرَتَين، فَلا بُدَّ من أَن يَكُونَ فِي الأوَّلِ ضَربٌ من التَّعريف.

تَفْسيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (زَيدٌ أَخُوكَ)؛ لَم تَقُلهُ إلا عَلَى أَحَـدِ وَجهَـين يَكُـونُ المُخَاطَبُ فيهِمَا مُحتَاجًا إِلَى مَعرِفَة الأخُوَّة:

فَالأَوَّلُ: أَن تَقُولَهُ لِإنسَانٍ قَد عَرَفَ زَيدًا، وَلَم يَعلَم أَنَّهُ أَخٌ لَهُ، بِأَن يَكُونَ قَد وُلِدَ زَيدٌ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَعَرَّفْتَهُ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَن تَقُولَهُ لِمَن تُرِيدُ تَنبِيهَهُ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِن مُرَاعَاةِ حَقِّ الأُخُوَّةِ، فَتنزِّلُهُ لِتَقصِيرِهِ فِي قَضَاءِ حَقِّهِ، وَصِلَةِ رَحِمِهِ مَنزِلَةَ مَن يَجهَلُ أَنَّهُ أَخُوهُ.

وَاعلَم أَنَّ الوَاجِبَ فِي قَولِنَا: لأَنَّ الفَائِدَةَ تَكُونُ فِي أَن يُخبَرَ السَّامِعُ عَن شَيءٍ يَعرِفُهُ بِشَيءٍ لا يَعرِفُهُ لَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَم يُقَيِّد بِـ (لَهُ) أَوهَمَ المُحَالَ، وَهُوَ أَن يَكُونَ المَعنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الخَبَرُ كَالانطِلاقِ فِي قَولِكَ: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، غَيرَ مَعلُومٍ لِلمُخَاطَبِ أَصْلا، وَأَن يَكُونَ أَنتَ تُعْلِمُهُ إِيَّاهُ بِخَبَرِكَ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّ مِن شَرطِ المَعنَى المُخبَرِ بِهِ أَن يَكُونَ مَعلُومًا فِي نَفسِهِ، وَجِنسِهِ.

وَأَمَّا الَّذِي تُفِيدُهُ أَنتَ، فَكَونُهُ فِعْلا، أَو وَصفًا لِلمُخْبَرِ عَنْهُ، فَإِذَا قُلتَ: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، كَانَ الَّذِي يَستَفِيدُهُ السَّامِعُ هُوَ كَوْنُ الانْطِلاقِ وَاقِعًا مِن زَيدٍ، لا الانْطِلاقِ نَفسِهِ عَلَى الجُملَةِ.

وَإِذ قَد عَرفتَ هَذَا، فَاعلَم أَنَّا إِنَّمَا جَعَلنَا التَّنكِيرَ الأَصلَ؛ لأَنَّهُ يَقتَضِي أَنَّ المَعنَى لَم يَكُن مَعلُومًا لِلمُخَاطَبِ فِي جُملَةٍ، وَلا تَفصِيلٍ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (زَيدٌ بانٍ دَارًا)؛ فَأَنتَ تُعْلِمُهُ وُجُودَ بِنَاءٍ هُوَ يُحدِثُهُ الآنَ، أَو هُوَ مُحدِثٌ لَهُ فِي المُستَقبَلِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ وُجُوبًا فِي النَّكِرَةِ.

فَأَمَّا المَعرِفَةُ فَإِنَّهُ لا بُدَّ فِيهَا مِن أَن يَكُونَ المُخَاطَبُ قَد عَرَفَ وُجُودَ المَعنَى الَّذِي يُخبِرُهُ بِهِ، فَإِذَا قُلتَ: (زَيدٌ البَانِي لِهَذِهِ الدَّارِ).

لَم يَكُن غَرَضُكَ مِن كَلامِكَ أَنْ تُعْلِمَهُ وُجُودَ البِنَاءِ، كَيفَ، وَهُوَ يَرَاهُ مَوجُودًا! وَإِنَّمَا يَكُونُ الغَرَضُ أَن تُعلِمَهُ كَونَهُ فِعْلا لِزَيدٍ، وتُبَيِّنَهُ لَهُ، وَهَذَا أَرَدنَا بِقَولِنَا: (إِنَّ المَعرِفَةَ لا تَكُونُ خَبَرًا حَتَّى يَكُونُ فِيهَا ضَربٌ مِنَ التَّنكِيرِ)، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِن كَانَ المُخَاطَبُ قَد عَرَفَ كَونَ البِنَاءِ فِعْلا لِزيدٍ كَانَ قَولُكَ: (زَيدٌ البَانِي لِهَذِهِ الدَّارِ) لَغْوًا.

وَكَذَلِكَ إِذَا اتُّفِقَ فِي الرَّجُلِ أَن يَكُونَ اشتِهَارُهُ بِكَونِهِ أَخًا لِلمُخَاطَبِ، كَاشتِهَارِهِ بِأَنَّ اسمَهُ (زَيدٌ)، كَانَ لَغوًا أَنْ تَقُولَ:(زَيدٌ أَخُوكَ). وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَانَ مِنْهُ أَنَّ التَّنكِيرَ الأَصْلُ، وَأَمَّا الخَبَرُ عَنِ النَّكِرَةِ، فَقَالُوا: أَنَّهُ إِنَّمَا يَصلُحُ إِذَا خُصِّصَت بِصِفَةٍ، فَقَرُبَت مِنَ المَعرِفَةِ،

كَمِثْلِ أن تَقُولَ: (كَانَ رَجُلٌ مِن بَنِي تَمِيمٍ فَارِسًا، أَو شَاعِرًا)، وَلَيْسَ يَكفِي هَذَا حَتَّى يُشتَرَطَ فِي الخَبَرِ أَن يَكُونَ دَالا عَلَى مَعنًى لا يَكُونُ لِكُلِّ شَيءٍ، وَفِي كُلِّ قَبِيلَة، كَالفُرُوسِيَّة وَالشِّعرِ، فَإِنَّهُ مَا لَم يَكُن كَذَلِكَ، لَم يكُن لِتَخصِيصِ المُبتَدَإِ تَأثِيرٌ فِي الفَائِدَة.

تفسيرُ هَذَا أَنَّكَ إِنْ قُلتَ: (كَانَ رَجُلٌ مِن بَنِي تَمِيمٍ ذَاهِبًا)، كَانَ بِمَنزِلَة أَن تَقُولَ: (كَانَ رَجُلٌ ذَاهِبًا)، فِي عَدَمِ الفَائِدَة؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَمَا يَعلَمُ كُلُّ أَحَد أَنَّ الدُّنيَا لا تَخلُو مِن أَن يَكُونَ فِيهَا رَجُلٌ ذَاهِبٌ، كَذَلِكَ يُعلَمُ أَنَّ القَبِيلَةَ لا تَخلُو مِن ذَلِكَ.

فَمَدَارُ الأمرِ إِذًا فِي حُصُولِ الفَائِدَةِ عَلَى أَن يَكُونَ الخَبَرُ بِأَمرٍ لا تَشتَرِكُ النُّفُوسُ فِي مَعرِفَتِه.

وَيَصلُحُ الخَبَرُ عَنِ النَّكِرَةِ فِي النَّفيِ مِن غَيرِ تَخصِيصٍ كَقَوْلِكَ: (مَا شَيءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِن أَن أَرَاكَ)، وَ(مَا شَيءٌ أَصلَحَ لِلمَرْءِ مِن أَن يَحفَظَ لِسَانَهُ)؛ إِلا أَنَّهُ إِنَّمَا يَصلُحُ إِذَا كَانَ الخَبَرُ مِثلَ الَّذِي تَرَى، مِن كَونِه دَالا عَلَى حُصُولِ مَعنًى يَكُونُ فِي شَيءٍ دُونَ شَيءٍ، فَإِن لَم يَكُن كَذَلِكَ لَم يَستَقِمْ، لَو قُلتَ: (مَا شَيءٌ حَسَنًا)، أو: (مَا شَيءٌ نَافِعًا)، وَلَم تُزِد عَلَى ذَلِكَ لَم يَكُن كَلامًا، لاستِحَالَة أَن تَخلُو الأشيَاءُ كُلُّهَا مِن الحُسنِ وَالنَّفعِ، وَتَقُولُ: (مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ)، وَ(مَا كَانَ أَحَدٌ مُجتَرِئًا عَلَيكَ)، فَيَحسنُ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ أَن يَكُونَ المُخَاطَبُ مُنفَرِدًا بِصِفَة لا تَكُونُ لِغَيرِه، وَأَن يَكُونَ مِن الحِشمَة وَالقُدرَة بِحَيثُ لا يَجتَرِئُ عَلَيْه وَاحِدٌ مِن النَّاسِ، فَإِن قُلتَ: (مَا كَانَ أَحَدٌ ذَاهِبًا)، أَوْ (مَا كَانَ أَحَدٌ قَائِمًا)، كَانَ لَغوًا.

فَصْلٌ [في أصول المبتدأ والخبر]

من أُصُولِ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ: أَنَّ الخَبَرَ يَكُونُ مُفْرَدًا وَجُملَةً.

ثُمَّ المُفْرَدُ عَلَى ضَربَينِ:

ضَرْبٌ يَحتَمِلُ ضَميرًا رَاجِعًا إِلَى المُبتَدَإِ، وَضَربٌ لا يَحتَمِلُ الضَّميرَ.

فَمثَالُ الأوَّلِ: قَولُكَ: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، وَ(عَمرٌو ذَاهِبٌ)، وَ(زَيدٌ كَرِيمٌ)، فِي هَذَا كُلِّه ضَميرٌ مُستَكِن يَعُودُ إِلَى المُبتَدَإِ؛ لأنَّ المَعنَى: زَيدٌ مُنطَلِقٌ هُوَ، وَعَمرٌو ذَاهِبٌ هُوَ، وَزَيدٌ كَرِيمٌ هُوَ.

يَدُلُّ عَلَى ذَلكَ أَنَّا نَعطِفُ عَلَيْهِ، فَنَقُولُ: (زَيدٌ ذَاهِبٌ هُوَ وَعَمرٌو)، وَذَلكَ أَنَّ (عَمْرًا) مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّميرِ فِي (ذَاهِبٍ)، لا عَلَى (ذَاهِب) نَفسه، كَيفَ، وَلَو كَانَ مَعطُوفًا عَلى (ذَاهِب) لَكَانَ يَكُونُ خَبَرًا عَن زَيد، كَمَا أَنَّ (ذَاهِبًا) خَبَرٌ عَنْهُ! وَذَلكَ مُحَالٌ؛ لأَنَّا نَعلَمُ أَنَّ عَمرًا مُخبَرٌ عَنْهُ بالذَّهَاب كَـ (زَيد) بِسَبَبِ أَن كَانَ مَعطُوفًا عَلَى ضَميرِه.

وَدَلِيلٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّا نَقُولُ: (كَانَ زَيدٌ ذَاهِبًا هُوَ وَعَمرٌو)، فَنَرفَعُ (عَمْرًا) لا مَحَالَةَ، مَعَ أَنَّ (ذَاهِبًا) مَنصُوبٌ، وَالأدلَّةُ كَثيرةٌ فِي هَذَا.

وَالثَّانِي: وَهُوَ مَا لا يَحتَمِلُ الضَّميرَ (هُوَ)، كَقَولِكَ: (هَذَا زَيدٌ)، وَ(أَخُوكَ عَمرٌو)، فَـ (زَيدٌ) خَبَرٌ عَن (هَذَا)، وَ(عَمرٌو) خَبَرٌ عَن (أَخُوكَ).

ثُمَّ لا يُتَصَوَّرُ تَقديرُ ضَميرٍ فيهِمَا؛ لأَنَّهُ مُحَالٌ أَن تَقُولَ: (هَذَا زَيدٌ هُوَ وَخَالِدٌ)؛ مِنْ حَيْثُ يُؤَدِّي إِلَى أَن تَجْعَلَ (خَالدًا) شَرِيكًا فِي كَوْنِ المُشار إِلَيْهِ (زَيدًا)، وَهُوَ مِن الإحَالَةِ بِحَيثُ لا يُتَصَوَّرُ فِي الوَهْمِ.

وَأَمَّا الجُملَةُ، فَمِثَالُهُ قَولُكَ: (زَيدٌ أَبوهُ كَرِيمٌ)، وَ(عَمرٌو قَامَ غُلامُهُ): (زَيدٌ) مُبتَدأٌ، وَ(أَبوهُ) مُبتَدَأٌ ثَان، وَ(كَرِيمٌ) خَبَرُ المُبتَدَإِ الثَّاني الَّذي هُوَ (أَبوهُ)، ثُمَّ جُملَةُ قَولِكَ: (أَبوهُ كَرِيمٌ) خَبَرٌ عَن (زَيدٍ)، وَهَذَا هُوَ الحُكمُ فِي المَسأَلَةِ الثَّانِيَة، فَـ (قَامَ غُلامُهُ) بِمَجمُوعِهَا خَبَرٌ عَن عَمرو.

وَلا بُدَّ لِلجُملة إِذَا جُعِلَت خَبَرًا لِلمبتَدإِ مِن أَن يَكُونَ فِيهَا ذِكْرٌ يَرجِعُ إِلَيْهِ كَالهَاءِ فِي: (أَبوهُ) وَ(غُلامُهُ).

وإن عَرِيَتْ من الذِّكرِ لَم يَصِحَّ الكَلامُ، لَو قُلتَ: (زَيدٌ قَامَ عَمرٌو)، كَانَ مُحَالا حَتَّى تَصِلَ به شَيئًا يَكُونُ فيه ذكرٌ لزَيد، مثلَ أن تَقُولَ: (زَيدٌ قَامَ عَمرٌو في حَاجَته).

وَقَد تَجيءُ الجُملَةُ في بَعضِ الكَلامِ، وَلَيْسَ فيهَا ذكرٌ في الظَّاهرِ إلا أنَّهُ يَكُونُ مُقدَّرًا، ومَنويًّا فيه، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (السَّمْنُ مَنَوَان بدرهَم)، المَعنَى: السَّمْنُ مَنَوَانِ منْهُ بدرهَمٍ، ثُمَّ حُذفَ (منْهُ) في اللَّفظِ، وَأُريدَ في المَعنَى، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلكَ، إذَا كَانَ في الكَلامِ، أَو الحَالِ دَليلٌ عَلَيْه.

تَفْسيرُ هَذَا: أنَّهُ لَمَّا سَاغَ حَذْفُ (منْهُ) منَ المَسأَلَة؛ لأنَّ المُخَاطبَ إذَا عَلمَ أنَّ الغَرَضَ من قَولكَ: (مَنَوَان بدرهَمٍ)، بَيَانُ السِّعرِ، عَلمَ ضَرُورَةً أنَّ القَصدَ بهَذَا التَّسْعيرِ إلَى السَّمْنِ؛ إذ منَ المُحَالِ أن تَقصدَ بالتَّسعيرِ إلَى مَا لَم تَذكُرهُ، وَتَدَعَ المَذكُورَ بمَضيعَة، وَلَو قُلتَ: (زَيدٌ أَخَذتُ درهَمًا)؛ تَزعمُ أنَّكَ أَخَذتَ منْهُ درهَمًا، لَم يَكُن كَلامًا؛ لأنَّهُ ممَّا لا يَدُلُّ الحَالُ عَلَيْه دَلالَةً يَكُونُ في ظُهورِ مَا ذَكَرنَا من مَسأَلَة السَّمْنِ. وَينبَغي أن يُعلَمَ أنَّهُ قَد يَكُونُ أن تَجريَ الجُملَتَان مَجرَى جُملَة وَاحدَة في أنَّهُ لا يَصحُّ أن تَكُونَ وَاحدَةٌ منْهُمَا عَلَى انفرَادهَا خَبَرًا عَنِ المُبتَدَإ من دُون أن تَكُونَ الأخرَى مَضمُومَةً إليهَا، وَيَكُونُ ذَلكَ في الشَّرْط وَالجزَاء، وَذَلكَ أنَّهُ لا يَكُونُ شَرطٌ وَجزَاءٌ إلا بجُملَتَين من الكَلامِ، كَقَولكَ: (إن أَعطَيتَني شَكَرْتُكَ)، وَلَمَّا كَانَ كَذَلكَ جَرَتا منْ حَيْثُ ارتبَاطُ إحدَاهُمَا بالأخرَى مَجرَى الجُملَة الوَاحدَة.

وَإذ قَد عَرَفتَ ذَلكَ، فَاعلَم أنَّكَ إذَا وَضَعتَ الشَّرطَ وَالجزَاءَ في مَوضعِ خَبَرِ المُبتَدَإ، جَازَ أن يَعُودَ الذِّكرُ إلَيْه من إحدَاهُمَا دُونَ الأخرَى، تَقُولُ: (زَيدٌ إن تُعطه يَشكُركَ عَمرٌو)، فَتُعيدُ ذكْرًا منَ الشَّرط وَحدَهُ دُونَ الجزَاء، وَتَقُولُ: (زَيدٌ إن تُعط عَمرًا يَشكُركَ)، تَجعَلُ الضَّميرَ في (يَشكُركَ) لـ (زَيدِ)، فَيَكُونُ الذِّكرُ عَائدًا منَ الجَزَاء وَحدَهُ دُون الشَّرط.

وَلا يَصحُّ ذَلكَ فيمَا لا يَكُونُ شَرطًا وَجزَاءً بحَال، لَو قُلتَ: (زَيدٌ أَخُوهُ مُنطَلقٌ، وَعَمرٌو ذَاهبٌ)، لَم يَكُن كَلامًا؛ لأنَّ قَولَكَ: (وَعَمرٌو ذَاهبٌ)، جُملَةٌ مُنفَردَةٌ بنَفسهَا لَيسَتْ مُرتَبطَةً من طَريق المَعنَى بالجُملَة الَّتي هيَ: (أَخُوهُ مُنطَلقٌ)، وَإذَا كَانَ كَذَلكَ، كَانَ خَبَرًا عَنِ الشَّيءِ بمَا لَيسَ منْهُ بسَبيلٍ.

ثُمَّ اعلَم أَنَّكَ إن أَعَدتَ الذِّكرَ من كُلٍّ وَاحدة من جُملَتَي الشَّرط وَالجزَاء إلَى المُبتَدَإ كَانَ حَسَنًا جَميلا، وَمثَالُهُ قَولُكَ: (زَيدٌ إن تُعطه يَشكُرك، وَعَمرٌو إن تَأته تَجدهُ).

وَممَّا يُفتَقَرُ إلَى مَعرفَته في هَذَا البَاب: أَنَّ الظَّرفَ يَكُونُ خَبَرًا عَنِ المُبتَدَإ، وَالوَاجبُ أَوَّلا أَنْ يُحَصَّلَ جُملَةُ مَا يَقَعُ عَلَيْه اسمُ الظَّرف في اصطلاح النَّحويِّين.

وَالقَولُ في ذَلكَ: إنَّ الظَّرفَ في الأصلِ هُوَ الزَّمَانُ وَالمكَانُ، ثُمَّ إنَّهُم يُطلقُونَ اسمَ الظَّرف عَلَى كُلِّ جَارٍّ وَمَجرُور، فَإذَا قَالُوا: (المرورُ بزَيد)؛ سَمَّوا (بزَيد): ظَرْفًا، كَمَا يُسَمُّونَ الزَّمَانَ وَالمكَانَ، مثل: (القتَالُ يَومَ الجُمُعَة)، وَ(زَيدٌ أَمَامَكَ).

وَإذ قَد عَرفتَ هَذه الجُملَةَ، فَاعلَم أَنَّهُ لا بُدَّ لكُلِّ ظَرف من فعلٍ يَتَعَلَّقُ به، أَو شَيءٍ جَارٍ مَجرَى الفعلِ، ثُمَّ يَتَعَلَّقُ تَارَةً بشَيءٍ ظَاهرٍ: فعلٍ أَو اسمٍ جَارٍ مَجرَى الفعلِ، وَأُخرَى بمُضْمَر؛ فعْلٍ أَو اسم جَارٍ مَجرَى الفعلِ.

فَمثَالُ المُتَعَلِّق بالظَّاهر: قَولُكَ: (خَرَجتُ يَومَ الجُمُعَة)، وَ(وَقَفتُ أَمَامَكَ)، وَ(مَرَرْتُ بزَيد)، وَ(أَخَذتُ من عَمرو)، وَأَشبَاهُ ذَلكَ.

وَمثَالُ المُتَعَلِّق بالمُضْمَر: قَولُكَ: (الخُرُوجُ يَومَ الجُمُعَة)، وَ(الرَّحيلُ غَدًا)، وَ(زَيدٌ أَمَامَكَ)، وَ(المُرُورُ بزَيد)، وَ(الحَقُّ عَلَى عَمرو)، وَ(المَالُ لزَيد).

وَالظَّرفُ في هَذَا كُلِّه مُتَعَلِّقٌ بمَحذُوفٍ، ثُمَّ ذَلكَ المَحذُوفُ يَكُونُ فعْلا إنْ شئتَ، وَاسمًا إن شئتَ.

تَفْسيرُ هَذَا: أَنَّكَ إذَا قُلتَ: (الخُرُوجُ يَومَ الجمعَة)، كُنتَ بالخيَار؛ إن شئتَ قُلتَ إنَّ التَّقديرَ: (يَقَعُ يَومَ الجُمُعَة)، وَإن شئتَ قُلتَ: (وَاقعٌ يَومَ الجُمُعَة).

وَهَكَذَا الحُكْمُ في البَاب كُلِّه؛ فَإذَا قُلتَ: (المُرُورُ بزَيد)، جَازَ أَن يَكُونَ التَّقديرُ: (يَقَعُ بزَيد)، أَو (يَكُونُ بزَيد)، وَجَازَ أَن يُقَدَّرَ: (وَاقعٌ بزَيد)، أَو (كَائنٌ بزَيد).

ثُمَّ إنَّكَ إذَا رَأَيتَهُم يَقُولُونَ في شَيء من هَذه الضُّرُوب الَّتي ذَكَرنَاهَا: أَنَّ اسمَ الظَّرف يَجمَعُهَا: إنَّهُ خَبَرٌ لمُبتَدَإ، فَاعلَم أَنَّهُ لا بُدَّ من أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَحذُوفٌ يَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ به، وَأَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ في الظَّرْف: إنَّهُ خَبَرُ مُبتَدَإ؛ من غَير أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَقديرُ فعلٍ، أَو اسمٍ جَارٍ مَجرَى الفعلِ.

فَصْلٌ فِي أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ

يَجبُ أَنْ تَعلَمَ أَنَّا، وَإِنْ أَطْلَقْنَا في (كَادَ) وَ(عَسَى) أَنَّهُمَا مُشتَركَان في مَعنَى المُقَارَبَة، فَإِنَّ بَينَهُمَا فَرْقًا فِي ذَلكَ، فَهُوَ أَنَّ المُقَارَبَةَ فِي (عَسَى) تَكُونُ مِن طَرِيقِ الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ، وَمَا يَقَعُ فِي الظَّنِّ، وَفِي (كَادَ) عَنِ الإخبَارِ بِقُربِ الشَّيءِ من الوُجُود عَلَى الحَقيقَة.

تَفْسيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (عَسَى زَيدٌ أَن يَخرُجَ)، فَأَنتَ فِيه بِمَنزِلَة أَن تَقُولَ: (أَرجُو أَن يَخرُجَ، وَالذِي يَقَعُ فِي ظَنِّي أَنَّهُ يَخرُجُ).

وَإِذَا قُلتَ: (كَادَ زَيدٌ يَخرُجُ)، كَانَ المَعنَى أَنَّهُ كَانَ قَد هَمَّ بِالخُرُوجِ عَلَى الحَقيقَة، وَلذَلكَ يُستَعْمَلُ فِيمَا لا بُدَّ مِن وُجُوده، كَقَوْلِهم: (خَرَجتُ وَقَد كَادَت الشَّمسُ تَزُولُ)، وَذَلكَ أَنَّ الشَّمسَ تَزُولُ لا مَحَالَةَ، فَهُوَ لَم يُرِد بـ (كَادَ) قُربَ ذَلكَ مِن طَرِيقِ الرَّجَاء، وَلكِن مِن طَرِيقِ الحَقيقَة، وَلا يَصِحُّ أَن تَقُولَ: (خَرَجتُ وَعَسَت الشَّمسُ أَن تَأْفَلَ)، وَإِذَا قُلتَ: (كَادَ زَيدٌ يَخرُجُ)؛ ثُمَّ لَم يَخرُج، لَم يَكُن ذَلكَ خلافًا لِمَا أَصَّلْنَا من أَنَّهَا للإخبَار بِقُرْبِ الشَّيءِ من الوُجُود؛ وَذَلكَ لأَنَّ الإنسَانَ إِذَا عُلم مِنْهُ أَنَّهُ قَد هَمَّ بِأَن يَفعلَ الشَّيءَ كَانَ الإخبَارُ بِقُرْبِ مَا كَانَ هَمَّ بِه مِنَ الوُجُودِ حَقيقَةً، وَإِن لَم يُوجَد ذَلكَ لِمَانِعٍ مَنَعَ، أَو لِرَأْيٍ مِنْهُ يُغَيِّرُهُ، فَهَذَا هُوَ المَعنَى فِيهِمَا.

ثُمَّ لِكُلِّ وَاحد منهُمَا مَذهَبٌ فِي الاستِعمَال، فَـ (عَسَى) فيه مَذهَبَان:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمَنزِلَة (قَارَبَ).

وَالثَّاني: أَنْ يَكُونَ بِمَنزِلَة (قَرُبَ).

فَمِثَالُ الأَوَّل: قَولُكَ: (عَسَى زَيدٌ أَن يَخرُجَ)؛ فَـ (زَيدٌ) فِي حُكمِ الفَاعِلِ، وَ(أَن يَخرُجَ) فِي حُكمِ المَفعُول، كَمَا أَنَّهُمَا كَذَلكَ فِي (قَارَبَ)، إلا أَنَّهُ يَصِحُّ فِي (قَارَبَ) أَن يُستعمَلَ المَصدَرُ، فَتَقُولَ: (قَارَبَ زَيدٌ الخُرُوجَ)، وَلا يَصِحُّ ذَلكَ فِي (عَسَى)، فَلا يُقَالُ: (عَسَى زَيدٌ الخُرُوجَ).

وَالمَذهَبُ الثَّاني: أَنْ يَكُونَ بِمَنزِلَة (قَرُبَ)، وَمِثَالُهُ قَولُكَ: (عَسَى أَن يَخرُجَ زَيدٌ)، وَهُوَ بِمَنزِلَة أَن تَقُولَ: (قَرُبَ أَن يَخرُجَ زَيدٌ)، عَلَى تَقدير: (قَرُبَ خُرُوجُ زَيدٍ)، إلا أَنَّهُ لا يَصلُحُ المَصدَرُ مَكَانَهُ، وَإِن كَانَ هُوَ فِي تَقدِيرِه، فَلا يُقَالُ: (عَسَى خُرُوجُ زَيدٍ)، كَمَا يُقَالُ: (قَرُبَ خُرُوجُ زَيدٍ).

وَأَمَّا (كَادَ)، فَالأصلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِثلَ (كَانَ) فِي كَوْنِ مَا بَعدَهُ شَيئًا يَصلُحُ أَنْ يَكُونَ مُبتَدَأً.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ تَقُولُ: (كَادَ زَيدٌ يَذهَبُ)، فَتَجِدُهُ مِثلَ: (كَانَ زَيدٌ يَذهَبُ)، فِي أَنَّكَ إِن أَسقَطتَ (كَادَ) كَانَ مَا بَقِيَ مَعَكَ مُبتَدَأً وَخَبَرًا، إِلا أَنَّ الفَرقَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي خَبَرِ (كَانَ) الاسمُ وَالفِعلُ، أَن تَقُولَ: (كَانَ زَيدٌ ذَاهِبًا)، كَمَا تَقُولُ: (كَانَ زَيدٌ يَذهَبُ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الفِعلُ الوَاقِعُ فِي الخَبَرِ مَاضِيًا، مَثَلا كَقَوْلِكَ: (كَانَ زَيدٌ خَرَجَ)، وَلا يَصِحُّ شَيءٌ مِن ذَلِكَ فِي (كَادَ)، بَل لا يَجُوزُ أَن يَقَعَ فِي خَبَرِهِ إِلا الفِعلُ المُضَارِعُ.

فَهَذَا هُوَ الأصلُ فِي (عَسَى)، وَ(كَادَ).

ثُمَّ إِنَّهُم رُبَّمَا شَبَّهُوا (كَادَ) بِـ (عَسَى)، فَأَدخَلُوا (أَنْ) فِي خَبَرِهِ؛ وَذَلِكَ قَولُهُم: (كَادَ زيدٌ أَن يَخرُجَ)، وَكَقَولِ الشَّاعِرِ[1]: [الرجز]

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

وَلَيسَ ذَلِكَ بِالأصلِ.

---

(١) قائله: رؤبة بن العجاج الراجز بن الراجز.

الشاهد فيه: اسْتِعْمَالُ (كَادَ) بِـ (أَنْ) ضَرُورَةً، وَالمُسْتَعْمَلُ فِي (كَادَ) إِسْقَاطُهَا، وَأَدْخَلَهَا عَلَى خَبَرِ (كَادَ) تَشْبِيهًا بِـ (عَسَى)، كَمَا أُسْقِطَتْ مِنْ (عَسَى) تَشْبِيهًا بِـ (كَادَ)، لاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى المُقَارَبَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الآخَرِ: [الخفيف]

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ ... إِذْ ثَوَى بَيْنَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

الشرح: البلى -بكسر الباء- من بلي يبلى إذ خلق، "أن يمصحا" أي: ينمحي. يقال مصحت الدار درست وذهبت، ومصح الظل إذا قصر.

فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البلى.

وقبله: رسم عفى من بعد ما قد امحى... ورواية ابن يعيش والهمع: ربع عفاه الدهر طولا فامحى.

الإعراب: "ربع" مبتدأ "عفى" صفته "من" زائدة على مذهب الأخفش "بعد" ظرف عفا "ما قد امحى" ما مصدرية مجرورة بإضافة بعد إليه، "قد" حرف تحقيق، "كاد" تعمل عمل كان واسمها ضمير مستتر فيه يرجع إلى الربع، "أن يمصحا" خبره والألف للإطلاق، "من طول البلى" جار ومجرور متعلق بكاد تعلق العلة بالمعلول.

انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٠، والشاهد رقم ٧٥٣ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٧٨، والمكودي في شرحه للألفية ص٢٨، والإنصاف ٢/ ٣٣٠.

وَكَمَا شَبَّهُوا (كَادَ) بِـ (عَسَى)، فَأدخَلُوا (أَنْ) فِي خَبَرِهِ، كَذَلِكَ شَبَّهُوا (عَسَى) بِـ(كَادَ)، فَحَذَفُوا (أَنْ) مِن خَبَرِهِ، فَقَالُوا: (عَسَى زَيدٌ يَخرُجُ)، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشِّعرِ، فَمِنهُ قَولُهُ(١): [الطويل]

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

لَيسَ مِنَ الأصلِ.

نُكْتَةٌ فِي (عَسَى) (٢)

الذي قُلنَاهُ فِي (كَادَ) مِن: أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهَا بِمَنزِلَةِ (كَانَ): أَنَّكَ إِذَا أَسقَطتَهَا وَجَدتَ مَا بَعدَهَا خَبَرًا وَمُبتَدَأً، إذ لا شُبهَةَ فِي أَنَّ قَولَكَ: (زَيدٌ يَذهَبُ)، مُبتَدَأٌ وَخَبَرٌ. وَلَيسَ الأمرُ كَذَلِكَ فِي (عَسَى)؛ لأَنَّكَ إِذَا أَسقَطتَهَا مِن قَولِكَ: (عَسَى زَيدٌ أَن يَخرُجَ)، لَم يَصلُح مَا يَبقَى مَعَكَ لأن يَكُونَ مُبتَدَأً وَخَبَرًا، كَيفَ؟! وَخَبَرُ المُبتَدَإِ يَنبَغِي أَنْ يَكُونَ المُبتَدَأَ

---

(١) هذا البيت لِهُدْبَة بن خَشْرَم العُذري.

الشاهد فيه: جوازُ إمالة الألف من (قادرٍ)، وإن كان قبلها المانعُ؛ وذلك لقوة الراء المكسورة على الإمالة.

اللغة: المُنْهَمِر: السائل.

والجَوْن: الأسود هنا.

والرباب: ما تَدَلَّى من السحاب دونَ سحاب فوقه.

والسَكوب: المُنْصَب.

واستعمل (عسى) بإسقاط (أنْ) من الخبر.

(٢) هي فعل بدليل اتِّصال الضمائر بها وتاء التأنيث الساكنة نحو: عَسَيْت وعسوا وعسين وعستْ، ومعناها: الإشفاق والطمع في قرب الشيء كقولك: عسى زيد أن يقوم، أي: أطمع في قرب قيامه وهي فعل ماضٍ لأنَّك تخبر بها عن طمع واقع في أمر مستقبل، ولا يكون منها مستقبل ولا اسم فاعل بل هي فعل جامد، وإنَّما كانت كذلك لوجهين:

أحدهما: أنَّها أشبهت الحروف إذ كان لها معنى فى غيرها وهو الدلالة على قرب الفعل الواقع بعدها، وحكم الفعل أن يدلَّ على معنى فى نفسه وشبهها بالحرف يوجب جمودها كما أنَّ الحرف جامد.

والثاني: أنَّها تشبه (لعلَّ) فى الطمع والإشفاق فتلزم صيغة واحدة كـ (لعلَّ). [اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٠٧]

فِي المَعْنَى، إِذَا كَانَ مُفرَدًا، وَلَم يَكُن جُملَةً، وَ(أَنْ يَخرُجَ) مُفرَدٌ، وَلَيْس بِجُملَةٍ؛ لأَنَّ (أَنْ) مَعَ الفِعلِ يَكُونُ بِمَعنَى المَصدَرِ، وَ(أَنْ يَخرُجَ) بِمَنْزِلَةِ الخُرُوجِ، وَالخُرُوجُ لا يَكُونُ مُبتَدَأً فِي المَعنَى.

فَصْلٌ [في (نعم، وبئس)]

(نِعْمَ، وَبِئْسَ) (١): أَصلانِ فِي المَدحِ وَالذَّمِّ، فَإِذَا قُلتَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، فَقَد جَعَلتَهُ نِهَايَةً فِي الصَّلاحِ، وَإِذَا قُلتَ: (بِئْسَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، فَقَد جَعَلتَهُ نِهَايَةً فِي الرَّدَاءَةِ.

ثُمَّ إِنَّ الَّذِي يَجِبُ أَن تَعلَمَ مِن أَمرِهِما أَنَّهُمَا يَقتَضِيَانِ فِي الَّذِي يُجعَلُ فَاعلا لَهُمَا وَصفًا مَخصُوصًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسمًا فِيهِ الألِفُ واللامُ لِلجِنسِ، وَأَن يَكُونَ بِحَيْثُ لا يَصِحُّ تَقدِيرُ العَهدِ فِيهِ أَلبَتَّةَ.

---

(١) نِعْمَ وبِئسَ فعلان ماضيان كان أصلهما نَعِمَ وبَئِسَ فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق وهما: العين في (نَعِم) والهمزة في (بَئِسَ) فصار: نِعِمَ وبِئِسَ كما تقول: شهد فتكسر الشين من أجل إنكسار الهاء ثم أسكنوا لها العين من (نَعْمَ) والهمزة من (بئس) كما يسكنون الهاء من شهد فيقولون شهْد فقالوا: نِعْمَ وبِئْسَ ولذكر حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها والتسكين لعين الفعل موضع آخر ففي نعم أربع لغات: نَعِمَ ونِعِمَ ونِعْمَ ونَعْمَ فنعم وبئسَ وما كان في معناهما إنما يقع للجنس ويجيئان لحمد وذم وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف وهما يجيئان على ضربين:

فضرب: يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم.

الضرب الثاني: أن تضمر فيها المرفوع وهو اسم الفاعل وتفسره بنكرة منصوبة.

أما الظاهر فنحو قولك: نعم الرجل زيداً وبئس الرجل عبد الله ونعم الدار دارك فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما.

أما زيد: فإن رفعه على ضربين:

أحدهما: أنك لما قلت: نِعم الرجل فكأن معناه محمود في الرجال وقلت: زيد ليعلم من الذي أثني عليه فكأنه قيل لك: من هذا المحمود قلت: هو زيد.

والوجه الآخر: أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعاً بالإبتداء ويكون (نعم) وما عملت فيه خبره وليس الرجل في هذا الباب واحداً بعينه إنما هو كما تقول: أنا أفرق الأسد والذئب لست تريد واحداً منهما بعينه إنما تريد: هذين الجنسين. [الأصول ١٠٢/١]

تفسيرُهُ: أنّكَ إذَا قُلتَ: (نعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، لَم يَجز أَنْ تَكُونَ أَشَرتَ للمُخَاطَبِ إلَى معهُود، بدَلالَة أَنَّهُ لا يَصحُّ أَن تَصفَهُ بمَا يَدُلُّ عَلَى العَهد، فَلا تَقُول: (نعمَ الرَّجُلُ الَّذي كَانَ مَعَنَا أَمس زَيدٌ)، وَلَكنَّكَ تُبْهم فتُوقعُ فِي نَفسِ السَّامعِ أَنَّكَ قَصَدتَ بِالمَدحِ إلَى وَاحدٍ منَ الرِّجَال بشَرط أَن تُبيِّنَهُ وتُعرِّفَهُ إِيَّاهُ فِي ثَانِي الحَال.

بَيانُ هَذَا: أَنَّكَ إذَا قُلتَ: (نعْمَ الرَّجُلُ)، لَم يَعلَمِ المُخَاطَبُ أَنَّكَ أَردتَ زَيدًا، إلا من بَعد أَن تَذكُرَهُ، فَتَقُول: (زَيدٌ)، وَلَو كَانَ الألفُ وَاللامُ للعَهدِ لَكَانَ يَنبَغِي أن تَعلَمَ أَنَّكَ عَنَيتَ (زَيدًا)، من أَوَّلِ الأمر، وَمن قَبلِ أَن يُسَمَّى.

وَأَمَّا إذَا قيلَ: (نعْمَ رَجُلا)، فَإِنَّهُ فِي المَعنَى بهَذه المَنزلَة، وَذَلكَ أَنَّهُم وَضَعُوا الكَلامَ عَلَى أَن أَضمَرُوا شَيئًا، فَقدَّرُوا: (نعْمَ هُوَ) مَثلا؛ ثُمَّ فَسَّرُوا هَذَا الضَّميرَ بِقولِهم: (رَجُلا)، فَعُلِمَ منْهُ مَا يُعلَمُ مِن قَولِهم: (نعْمَ الرَّجُلُ).

وَيُسمَّى هَذَا: إضمَارًا قَبلَ الذِّكْر عَلَى شَريطَة التَّفْسير.

وَاعلَم أَنَّ من شَرط المَخصُوصِ بالمَدحِ وَالذَّمِّ، أَنْ يَكُونَ مِن جنسِ فَاعِلِ (نعْم)، فَلَو قُلتَ: (نعمَ الرَّجُلُ فَرَسُ زَيد)، كَانَ مُحَالا.

وَيَجبُ أَيضًا أَنْ يَكُونَ مَعرفَةً كَـ (زَيد)، فِي قَولكَ: (نعمَ الرَّجُلُ زيدٌ)، أَو نَكرَةً مُخَصَّصَةً، كَقَولكَ: (نعْمَ الرَّجُلُ رَجُلٌ قَد كَانَ مَعَنَا فِيمَا مَضَى منَ الزَّمَان)، وَلَو قُلتَ: (نعمَ الرَّجُلُ رَجُلٌ)، وَلَم تُزد، لَم يَكُن كَلامًا.

ثُمَّ إنَّ الأصلَ فِي (نِعْمَ، وبِئْسَ): (نَعِمَ، وبَئِسَ) عَلَى (فَعِلَ) بفَتحِ الفَاءِ، وَكَسرِ العَينِ، ثُمَّ نُقلَت الكَسرَةُ منَ العَينِ إلَى الفَاء، كَمَا قَالُوا: (شِهْدَ) فِي (شَهِدَ)، وَقَد جَاءَ مُستَعمَلا عَلَى الأصلِ، وَذَلكَ فِي قَولِ الشَّاعرِ[1]: [الرمل]

---

(١) من قصيدة لطرفة بن العبد [انظر: الديوان ص٥٨].

ورواية الديوان:

خالتي والنفس قـــدما أنهم نعم الساعـــون في القوم الشطر

والبيت متعلق ببيت قبله هو:

ففـــداء لبني قيس على ما أصـــاب الناس من سر وضر

ثُـــمَّ زَادُوا أَنَّهُـــم فِـــي قَـــومِهِم نَعِمَ السَّـــاعُونَ فِـــي الأمْـــرِ المُـــبر

وَيَجُوزُ فِيهِ وَجهَانِ آخرَان:

(نِعِمَ) بِكَسرِ النُّونِ وَالعَينِ جَمِيعًا، وَ(نَعْمَ) بِفَتحِ النُّونِ وَسُكُونِ العَينِ.

=

وقد اختلف في ألفاظه وفي صدره اختلافا كثيرا، ومن ذلك ما قيل أن صدره: ما أقلت قدم ناعلها، كما رواه صاحب الإنصاف، وقد استوفى الكلام عليه: البغدادي في خزانة الأدب وذكر كل ما يتعلق به.

فَصْلٌ فِي التَّعَجُّبِ

التَّعَجُّبُ[(١)]: مَعنًى مِنَ المَعَانِي الَّتِي تَعرضُ فِي النُّفُوسِ، كَالنَّفيِ، وَالاستفهَامِ، وَالتَّمَنِّي، وَلَم يَضَعُوا لَهُ حَرفًا يَدُلُّ عَلَيْه، كَمَا وَضَعُوا: (هَلْ، وَمَا، وَلَيتَ) لِمَعَانِيهَا، وَلَكنَّهُم جَعَلُوا الدَّلِيلَ عَلَيْه مَوضِعَ كَلامٍ قَصَرُوهُ عَلَيْه، وَلَزِمُوا فِيه طَرِيقَةً وَاحِدَةً، فَلَم يُجَوِّزُوا وَضْعَ لَفظَةٍ مَوضِعَ أُخرَى، وَلا تَقديمَ بَعضِ أَجزَائِه عَلَى بَعضٍ، وَذَلكَ أَن أَتَوا بِـ (مَا) عَلَى مَعنَى: (شَيءٍ) مُبْهَمًا هَكَذَا غَيرَ مَوصُولٍ، وَلا مَوصُوفٍ، وَبَنَوا مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي أَرَادُوا التَّعَجُّبَ مِنْهَا، مثال: (أَفْعَلَ) الَّذِي يَكُونُ هَمزَتُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَجَعَلُوا ضَمِيرَ (مَا) فَاعِلَهُ، وَالْمُتَعَجَّبَ مِنهُ مَفعُولا لَهُ، فَقَالُوا: (مَا أَحسَنَ زيدًا)، أي: شَيءٌ جَعَلَهُ حَسَنًا، فَصَارَ هَذَا الكَلامُ عَلَى هَذَا النَّظْمِ دَلِيلا عَلَى التَّعَجُّبِ. هَذَا تَقدِيرُ (مَا أَفعَلَ).

وَأَمَّا (أَفْعِلْ بِهِ)، فَهُوَ كَلامٌ مَوضُوعٌ أَيضًا عَلَى وَجهٍ مَخصُوصٍ، لا يُستعمَلُ عَلَى ذَلكَ الوَجه إلا فِي التَّعَجُّبِ، فَصَارَ لِذَلكَ دَلِيلا عَلَيْه.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُم إِذَا قَالُوا: (أَكْرِمْ بِزَيدٍ)، كَانَ التَّقدِيرُ فِي (أَكْرِمْ): أَنَّهُ (أَكْرَمَ) فِي المَعنَى، وَفِي (زَيد) أَنَّهُ فَاعِلُهُ عَلَى مَعنَى صَارَ ذَا كَرَمٍ، كَمَا قَالُوا: (أَغَدَّ البَعِيرُ): إِذَا صَارَ ذَا غُدَّةٍ، ثُمَّ زَادُوا البَاءَ فِي الفَاعِلِ، كَمَا زَادُوهَا فِي: (كَفَى بِاللهِ)، وَالأَصلُ: (كَفَى اللهُ)، فَصَارَ نَقلُ الفعلِ الَّذِي هُوَ (أَفعَلَ)، عَن صِيغَةِ الخَبَرِ إِلَى صِيغَةِ الأمرِ، وَزِيَادَةُ البَاءِ فِي الفَاعِلِ، عَلَمًا لِلتَّعَجُّبِ، مِنْ حَيْثُ لَم يُستعمَل عَلَى هَذَا الوَجه إِلا إِذَا أُرِيدَ التَّعَجُّبُ.

---

(١) التَّعَجُّبُ الَّذِي يَعْنِيه النَّحْوِيُّونَ هِيَ الأَلْفَاظُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى إِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ، لا مَا يَدُلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (تَعَجَّبْتُ مِنْ زَيْد)، وَأَشْبَاهَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ التَّعَجُّبِ الَّذِي يُبَوِّبُ لَهُ النَّحْوِيُّونَ، وَلَمْ يَحُدَّهُ اسْتِغْنَاءً بِذِكْرِ الصِّيغَةِ وَحَصْرِهَا فِي (مَا أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ بِه)، إِذِ الْمَقْصُودُ إِنَّمَا هُوَ الصِّيغَةُ، فَإِذَا انْحَصَرَتْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ، إِلا أَنَّ ذِكْرَهَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى أَوَّلا هُوَ الأَوْلَى، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُذْكَرُ مَا هُوَ شَرْطٌ لَهَا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ كَمَا يُفْعَلُ فِي سَائِرِ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ.

قَالَ: (وَهُمَا صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلْ بِه).

فَكَنَى بِأَفْعَلَ وَأَفْعِلْ عَنْ كُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِمَا، وَكَنَى بِالضَّمِيرَيْنِ فِي الْمِثَالَيْنِ عَنْ كُلِّ مَا يُنْسَبُ إِلَيْه فِعْلُ التَّعَجُّبِ. [الإيضاح: ٢٧٧/١]

وَإِذَا قُلْنَا فِي (أَفْعِل بِهِ): إِنَّهُ بِمَعْنَى: (مَا أَفْعَلَهُ)، فَإِنَّا لا نَعنِي أَنَّ مَوضُوعَ أَحَدِ الكَلامَينِ هُوَ مَوضُوعُ الآخَرِ، وَإِنَّمَا نَعنِي أَنَّ هَذَا كَلامٌ مَوضُوعٌ عَلَى وَجهٍ مَخصُوصٍ، صَارَ اختِصَاصُهُ بِالتَّعَجُّبِ دَلِيلا عَلَيْهِ، كَمَا كَانَ الآخَرُ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا امتِنَاعُ بِنَاءِ فِعلِ التَّعَجُّبِ مِمَّا زَادَ مِنَ الأَفعَالِ عَلَى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ، فَلأَجلِ أَنَّهُ لا يُمكِنُ أَنْ يُبْنَى مِثَالُ (أَفْعَلَ)، أَو (أَفْعِلْ بِهِ) مِمَّا يَكُونُ عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ أَو أَكثَرَ إِلا مِن بَعدِ أَن يُحْذَفَ مِنْهُ، حَتَّى يَعُودَ إِلَى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ، وَالحَذْفُ يُخِلُّ بِالمَعنَى، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ تَوَصَّلُوا إِلَى إِفَادَةِ التَّعَجُّبِ مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي يَكُونُ الفِعلُ فِيهَا عَلَى أَكثَرَ مِن ثَلاثَةِ أَحرُفٍ، بِأَن بَنَوا فِعلَ التَّعَجُّبِ مِن فِعلٍ هُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ، ثُمَّ أَوْقَعُوا التَّعَجُّبَ عَلَى مَصدَرِ ذَلِكَ الفِعلِ، فَقَالُوا فِي (اسْتَخرَجَ): (مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ)، وَفِي (انطَلَقَ): (مَا أَشَدَّ انطِلاقَهُ)، أَو: (مَا أَسرَعَ انطِلاقَهُ)[1].

ثُمَّ خَصُّوا الأَلوَانَ، وَالعُيُوبَ بِأَن امْتَنَعُوا مِن بِنَاءِ فِعلِ التَّعَجُّبِ مِنْهَا، وَإِن كَانَت عَلَى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ، فَلَم يَقُولُوا فِي (عَوِرَ): (مَا أَعْوَرَهُ)، وَلا فِي (حَوِلَ): (مَا أَحوَلَهُ)، وَلا فِي (صَمَّ): (مَا أَصَمَّهُ)، وَلا فِي (عَمِيَ): (مَا أَعْمَاهُ)[2]، وَلَكِن قَالُوا: (مَا أَشَدَّ عَوَرَهُ، وَمَا أَشَدَّ حَوَلَهُ، وَمَا أَشَدَّ صَمَمَهُ، وَمَا أَشَدَّ عَمَاهُ).

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (نهى) ٦/٤٣٨-٤٣٩، وابن عقيل ٢/٥١٦، ومنجد الطالبين ص ١٣٠، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١١٨.

(٢) قال الخليل وسيبويه: لأن عمى العين شيء ثابت مرئي، كاليد والرجل، فكما لا تقول: ما أيداه؛ لا تقول: ما أعماه. وفيه قولان آخران: قال الأخفش سعيد: إنما لم يُقَل: ما أعماه؛ لأن الأصل في فعله: أعمَيَّ وأعمايَّ؛ ولا يتعجب مما جاوز الثلاثة إلا بزيادة. والقول الثاني: أنهم فعلوا هذا للفرق بين عمى القلب، وكذا لم يقولوا في الألوان: ما أسوده؛ ليفرقوا بينه وبين قولهم: ما أسوده؛ من السؤدد، وأتبعوا بعض الكلام بعضا. قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يقول: إنما لم يقولوا: ما أقيَلَهُ؛ من القايلة؛ لأنهم قد يقولون في البيع: قلته، ففرقوا بينهما. وحكى الفراء عن بعض النحويين: ما أعماه، وما أعشاه، وما أزرقه، وما أعوره. قال: لأنهم يقولون: عَمِيَ، وعَشِيَ، وعَوِرَ. وأجاز الفراء في الكلام والشعر: ما أبيضه، وسائر الألوان، وكذا عنده.

وَإِنَّمَا اختَارُوا ذَلكَ، لأنَّ الأصلَ فِي الألوَان، والعُيُوب أَنْ يَكُونَ عَلَى أَكثرَ من ثَلاثَة أَحرُف، لأنَّ الأصلَ فيهمَا: (افْعَلَّ، وَافْعَالَّ)، فَكَانَ إِذَا جَاءَ شَيْءٌ منْهَا عَلَى ثَلاثَة أَحرُف نَحوَ: (عَوِرَ، وَحَوِلَ) كَانَ التَّقديرُ فيه (افعَلَّ) بدَلالَة أَنَّهُم قَالُوا: (عَوِرَ)، فَصَحَّحُوا الوَاوَ، وَإِن كَانَ من حُكْمِ الوَاوِ وَاليَاء، إِذَا تَحَرَّكَتَا، وَانفتَحَ مَا قَبلَهمَا أَن يُقلَبَا أَلفًا، إِلا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي تَقديرِ (اعْوَرَّ)، كَانَ فَاءُ الفعلِ الَّذي هُوَ العَينُ من (عَوِر)، فِي تَقديرِ السُّكُون فِي المَعنَى، وَإِن كَانَ مُتَحَرِّكًا فِي اللَّفظ، يَدُلُّ عَلَى ذَلكَ أَنَّهُم قَالُوا: (عَارَت عَيْنُهُ)، بِمَعنَى (رَمَدَت)، فَقَلَبُوا فيه الوَاوَ أَلفًا؛ لأَنَّهُ لَم يَكُنْ فِي تَقديرِ: (افْعَلَّ) مِنْ حَيْثُ لَم يَكُن مِن العُيُوب، وَإِنَّمَا كَانَ بمَنْزِلَة (مَرِضَ، وَأَلِمَ).

وَاعلَم أَنَّهُ لَمَّا كَانَ قَولُنَا: (أَكْرِمْ بزَيد) عَلَى صيغَة الأمرِ فِي اللَّفظ دُونَ المَعنَى، استَوَى الحَالُ بَينَ أَنْ يَكُونَ المُخَاطَبُ وَاحدًا وَبَينَ أَنْ يَكُونَ اثنَين أَو جَمَاعَةً، وَبَينَ أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا ومُذَكَّرًا، فَقُلتَ: (يَا رَجُلُ أَكْرِم بزَيد، وَيَا رَجُلان أَكْرِم بزَيد، وَيَا رِجَالُ أَكْرِم بزَيد، وَيَا هندُ أَكْرِم بزَيد)، وَلَم تَقُل: (أَكْرِمَا، وَأَكْرِمُوا، وَأَكْرِمِي)، لأَنَّكَ لَسْتَ تَأْمُرُ المُخَاطَب بِشَيء، وَإِنَّمَا تُخبِرُهُ أَنَّ زَيدًا ذُو كَرَمٍ، وَأَنَّهُ قَد تَنَاهَى فِيه إِلَى حَدٍّ يُتَعَجَّبُ مِنْهُ.

بَابُ حَسِبْتُ وَأَخَوَاتُهَا(١)

هَذه الأفعَالُ إِنَّمَا لَم يَجُز فيهَا أَن تَقتَصِرَ عَلَى أَحَد المَفْعُولَيْنِ، لأنَّ المَفعُولَين فيهمَا مُبْتَدأٌ وَخَبَرٌ فِي الأصلِ، فَإذَا قُلتَ: (حَسِبْتُ زَيدًا مُنطَلقًا)، كُنتَ أَدخَلتَ (حَسبتُ) عَلَى قَولكَ: (زَيدٌ مُنطَلقٌ)، وكَمَا لا يَصِحُّ أَن تَقُولَ: (زَيدٌ)، وَلا تَذكُرُ (مُنطَلقًا)، أَو تَذكُرُ (مُنطَلقًا)، وَلا تَذكُر (زَيدًا)، كَذَلكَ الحُكمُ إِذَا أَدخَلتَ (حَسِبْتُ).

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ حَسِبْتُ وَظننتُ، وَخِلتُ تكون للشك مرَّة وللتحقيق أخرى؛ فَالشَّكُ هُوَ الَّذي لا شبهة فِيه، والتحقيق كَقَوْلِهِ عزَّ وجل: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴿٤٥﴾ الَّذينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلاقُو رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٥، ٤٦].

فَإِذَا قُصِد الشكُ نصب الْفِعْل، فَقِيلَ: حَسِبتُ أن لا يخرجَ زيدٌ، وجاز حسبتُ أن يخرج زيدٌ؛ لأنَّ الشك لا يَليقُ بِهِ إلا الخفيفة، والخفيفةُ تنصب الْفِعْل، وإن أريد التقرير والتحقيق كَعلمتُ كَانَ أن بعدها مخففة مِنَ الثقيلة ووجب رفع الْفِعْل والإتيان بأحد الحروف الَّتِي ذكرنا، نَحْوَ قَوْلكَ: حسِبْتُ أن لا يخرج زيدٌ بالرفع، وأن سيخرج زيدٌ، أو أن سوف يخرجُ زيد، وإذا دخل السين لَمْ يَجُزْ إلا أَنْ تَكُونَ المخففة مِنَ الثقيلة لأجل أنَّ أن الناصبة للفعل علم الاستقبال، والسين كَذَلكَ فلا يجتمعان، فَكَذَلكَ لا يكون النصب مَعَ السين وسوف، نَحْوَ قَوْلكَ: حَسِبتُ أن سيخرج زيدٌ، كَمَا تقول: أن لا يخرج زيدٌ؛ فَإِذَا جَاءَ السين وَجَبَ أَنْ تكون حسبت للتحقيق.

وَأَمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَحَسِبُوا أَلا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فَإِذَا نصبت كَانَ عَلَى الظَّاهِرِ كَأَنَّهُم تَوَهَّمُوا أو رَجَوْا أن لا تكون فتنة، وَإِذَا رفع كَانَ بمعنى عَلِمْتُ، وَتَكونُ أن مخففة مِنَ الثقيلة، كَأَنَّهُ وَحَسِبُوا أَنَّهُ لا تكون فتنة؛ فالضمير للأمر والشأن، وَالْمَعْنَى: أَهُم قَطَعُوا بِذلك واعتقدوه دون أن يكونوا نافين للفتنة عَلَى سبيل الرجاء وَالطَّمَع كَأَنَّهُ: وَعَلِمُوا أَنَّهُ لا تكونُ فتنةٌ؛ لأنَّ ذَلكَ وإن كَانَ جهلا عَلَى الحقيقة، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَهُمْ عِلْمًا لفرط جَهْلِهِمْ، ومثل هَذَا أن تقول: فلانٌ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا حَقٌّ وَهُوَ باطلٌ؛ تريد: أَنْ يَقْطَعَ بذلك وَيَظُنُّهُ حقيقةٌ، وَهُوَ جاهلٌ أن مَا يدَّعيه عِلْمًا شكٌّ وجهلٌ، وَإِذَا أطلقتَ العِلْمَ بوجهِ لم يَكُنْ إلا الشَّديدةُ؛ أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: لا تعلم أن زيدًا خارج، ولم تعلم أن عمرًا خرج، فتأتي بالشديدة وإن كمت لم تُثْبِتْ لَهُ العلم؛ لأنَّ كونه غير ثابت لِمَنْ تَحدَّث عَنْهُ لا يخرجه عن حقيقته، فَهُوَ كَقَوْلكَ: لم يتقرر أن زيدًا خارجٌ، ولم يتحقق أَنَّكَ خارجٌ.

وَكَذَلكَ كون مَا قطعوا بِهِ خلاف مَا اقتضى وَهْمُهُمْ لا يُوجِبُ العدول عَنِ الحكم المتعارف للعلم فِي اللفظ فاعرفه. [المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٥٤]

ثُمَّ اعلَم أَنَّ ثَلاثَةً من هَذه الأفعَالِ مُتَّفِقَةٌ في أَنَّهَا للشَّكِّ، وَهِيَ: (حَسبتُ، وَخِلْتُ، وَظَنَنْتُ)، وَأَربَعَةً مُتَّفِقَةٌ فِي أَنَّهَا لِليَقِينِ، وَهِيَ: (عَلِمتُ، وَرَأَيتُ، وَوَجَدتُ، وَزَعمتُ)، إِذَا كُنَّ بمَعنَى عَلِمتُ.

ثُمَّ يَجِبُ أَن يُعْلَمَ أَنَّ (عَلِمتُ) يَكُونُ عَلَى وَجهَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ المَعنَى فِيه العِلمَ بنَفسِ الشَّيءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، تَعَدَّى إِلَى مَفعُولٍ وَاحِد، كَقَوْلِكَ: (عَلِمتُ زَيدًا)، تُرِيدُ: أَنَّكَ عَلِمتَهُ فِي نَفسكَ، كَمَا تَقُولُ: (عَلِمْتُ المَسأَلَةَ، وَعَلِمْتُ مَعنَى البَيت)، وَإِذَا كَانَ بهَذَا المَعنَى، فَإِنَّهُم يَقُولُونَ: أَنَّهُ بمَعنَى: (عَرَفتُ).

وَالوَجهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ المَعنَى فِيه عَلَى عِلمِ الشَّيءِ بصِفَة، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (عَلِمتُ زَيدًا عَاقِلا)، لا تُرِيدُ أَنَّكَ لَم تَكُن تَعلَمُ زَيدًا فِي نَفسه، ثُمَّ عَلِمتَهُ، وَلَكنَّكَ أَرَدتَ أَنَّكَ عَلِمتَهُ بصِفَة العَقلِ، وَإِذَا أَرَدتَ هَذَا المَعنَى، لَم يَكُن بُدٌّ مِن ذِكرِ مَفعُولَينِ؛ لأَنَّكَ تَحتَاجُ إِلَى الدَّلالَة عَلَى تَعَلُّقِ العِلمِ بالمَوصُوفِ وَالصِّفَة جَمِيعًا.

وَالثَّلاثَةُ الَّتِي قُلْنَا: إِنَّها بمَعنَى (عَلِمْتُ)، يَكُونُ فِيهَا وَجهَان أَيضًا: يَتَعَدَّى فِي أَحَدهمَا إِلَى مَفعُولٍ وَاحِد، وَفِي الثَّانِي إِلَى مَفعُولَينِ، فَإِذَا كَانَ (رَأَيتُ) بمَعنَى: (أَبصَرتُ) تَعَدَّى إِلَى مَفعُولٍ وَاحِد، تَقُولُ: (رَأَيتُ الهِلالَ)، كَمَا تَقُولُ: (أَبصَرتُ الهِلالَ)، وَإِذَا كَانَ مِن رُؤيَة القَلب تَعَدَّى إِلَى مَفعُولَينِ، كَقَوْلِكَ: (رَأَيتُ زَيدًا كَرِيمًا).

وَ(**وَجَدتُ**) إِذَا كَانَ بمَعنَى: وجدَان الضَّالَّة تَعَدَّى إِلَى مَفعُولٍ وَاحِد، كَـ (فَقَدتُ) الَّذي هُوَ ضِدُّهُ، وَإِذَا كَانَ بمَعنَى: (عَلِمتُ) تَعَدَّى إِلَى مَفعُولَينِ، كَقَوْلِكَ: (وَجَدتُ زَيدًا ذَا الحِفَاظِ)، تُرِيدُ: عَلِمتُه كَذَلِكَ.

وَ(**زَعَمتُ**) إِذَا كَانَ بمَعنَى: (قُلتُ) تَعَدَّى إِلَى مَفعُولٍ وَاحِد، وَذَلِكَ قَولُكَ: (زَعَمتُ ذَاكَ)، كَمَا تَقُولُ: (قُلتُ ذَاكَ)، وَإِذَا كَانَ بمَعنَى: (عَلِمتُ) تَعَدَّى إِلَى مَفعُولَينِ، وَذَلِكَ كَقَولِ الشَّاعِرِ(١): [الطويل]

عَدَدْتَ قُشَيرًا إِذْ فَخَرْتَ فَلَمْ أُسَأْ ... بِذَاكَ وَلَمْ أَزعَمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلا

---

(١) من قصيدة للنابغة الجعدي، وانظر: الكتاب ١/٦٥.

أي: ولَم أعلمكَ كَذلكَ؛ إلا أنَّهُ يَجبُ أنْ يُعلَمَ: أنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عِلمٍ مَعَ دَعوَى، فَإذَا قُلتَ: (زَعَمتُهُ فَاضِلا)، كُنتَ أخبرتَ بأنَّكَ ادَّعَيتَ العلمَ، بأنَّهُ فَاضِلٌ.

وَقد ذَهَبُوا فِي (ظَنَنتُ) إلَى أنَّ لَهُ أيضًا حَالَتَين: حَالَةٌ يَتَعدَّى فِيهَا إلَى مَفعُولٍ وَاحِد، وَذَلِكَ إذَا كَانَ بمَعنَى (اتَّهَمْتُ)، وَعَلَى ذَلكَ جَاءَ (ظَنِينٌ) بمَعنَى: (مُتَّهَم).

وَحَالَةٌ يَتَعدَّى فِيهَا إلَى مَفعُولَين، وَهِيَ المَعرُوفَةُ، كَقَوْلِكَ: (ظَنَنتُ زَيدًا أخَاكَ).

وَأمَّا (خِلْتُ، وَحَسِبْتُ) فَلَيسَ فِيهِمَا إلا وَجهٌ وَاحدٌ، وَهُوَ التَّعَدِّي إلَى مَفعُولَين، فَلَو قُلتَ: (حَسبتُ زَيدًا، أو خلتُ زَيدًا)، وسَكَتَّ، لَم يَكُن شَيئًا.

وَلِهَذَا البَاب خَوَاصٌّ لا يَكُونُ لِغَيرِهَا مِنَ الأفعَال:

إحدَاهَا: أنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهَا الاقتِصَارُ عَلَى أحَدِ المَفعُولِينَ، كَمَا يَجُوزُ فِيمَا عَدَاهَا مِن الأفعَالِ الَّتي تَتَعَدَّى إلَى مَفعُولَين.

وَالثَّانِيَةُ: أنَّ المَفعُولَ الثَّاني فِيهَا يَكُونُ الأوَّلَ فِي المَعنَى، وَلا يَكُونُ ذَلكَ فِيمَا عَدَاهَا، فَإذَا قُلتَ: (أعطَيتُ زَيدًا درهَمًا)، لَم يَكُن (الدِّرهَمُ) (زَيدًا)، كَمَا كَانَ (مُنطَلِقٌ) فِي (حَسبتُ زَيدًا مُنطَلِقًا)، (زَيدًا) فِي المَعنَى.

وَالثَّالثَةُ: أنَّها تُلغَى إذَا وَقَعَت بَينَ المَفعُولَين، أو تَأخَّرَت عَنهُمَا، كَمَا هُوَ مَذكُورٌ فِي الكِتَاب، وَلا يَكُونُ ذَلكَ فِي غَيرِهَا، فَلا يَجُوزُ إذَا قُلتَ: أعطَيتُ زَيدًا درهَمًا أن تُلغِيَ (أعطَيتُ)؛ وَذَلكَ لأنَّهُ إنَّمَا جَازَ أن تُلغِيَ (ظَنَنتُ) وَأخَوَاتهَا؛ لأنَّ مَفعُولَيهَا مبتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الأصلِ، فَأنتَ إذَا ألغَيتَهُمَا رَدَدتَهُمَا إلَى أصلِ الابتدَاء، فَقُلتَ: (زَيدٌ ظَنَنتُ مُقيمٌ)، وَلَيسَ المَفعُولان فِي: (أعطَيتُ زَيدًا درهَمًا)، مُبتَدأً وَخَبَرًا فِي الأصلِ، فَتزعمُ أنَّكَ تَترُكُ إعمَالَ (أعطَيتُ) فيهمَا، وَرَفعتَهُمَا بالابتدَاء.

وَالرَّابعَةُ: أنَّهَا تُعَلَّقُ، وَمَعنَى التَّعليق: أن تَعملَ فِي المَعنَى، وَلا تَعمَلُ فِي اللَّفظ، كَقَوْلِكَ: (عَلمتُ أزَيدٌ أخُوكَ أم عَمرٌو؟) مَنَعَت هَمزَةُ الاستفهَامِ (عَلمتُ) من أن تَعمَلَ فِي: (زَيدٌ أخُوكَ)، فِي اللَّفظِ، وَهِيَ عَلَى ذَلكَ عَامِلَةٌ فِي المَعنَى؛ لأنَّ العِلمَ قَد نَفَذَ فِي مَضمُون الجُملَة، وَلا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي بَاب (أعطَيتُ).

وَالخَامسَةُ: أنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذه الأفعَالِ أن يَتَعَدَّى فِعلُ الضَّميرِ المُتَّصلِ، أو المُستَكنِّ إلَى مِثلِه، كَقَوْلكَ: (حِسبتكَ تَقدرُ عَلَى ذَلكَ، وَأحسبُني لا أعجزُ عن ذَلكَ، وَحَسِبتُني قَد

أَحسنتُ إليك). وَلا يَجُوزُ هَذَا فِي غيرِ هَذَا البَابِ، فَلَوْ قُلتَ: (أَعطَيتُكَ مُرَادَكَ)، أو: (أَعطَيتَني مُرَادي)، لَم يَكُن كَلامًا.

وَيَجبُ أَن يُعلَمَ أَنَّ (جَعَلْتُ) تَلحَقُ بِهَذَا البَابِ فِي أَحَد وُجُوهِهَا، وَذَلكَ إِذَا كَانَت بِمَعْنَى (صَيَّرتُ)، كَقَوْلكَ: (جَعَلْتُ زَيدًا أَميرًا، وَجَعلتُهُ مَلكًا لَكَ)، أَي: صَيَّرتُهُ كَذَلكَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]. وَهُوَ يُشَارِكُ الأَفعَالَ السَّبعَةَ فِي كَونِ المَفعُولَينِ فِيهَا مُبتَدأً وَخَبَرًا فِي الأَصلِ، أَلا تَرَى أَنَّ (الأَمير) فِي قَوْلكَ: (جَعَلْتُ زَيدًا أَميرًا)، هُوَ زيدٌ فِي المَعْنَى؟ وَيُشَارِكُها أَيضًا فِي جَوَازِ أَن يَتَعَدَّى فِيهَا فِعلُ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ، وَالمُستَكِنِّ إِلَى مِثلِه، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (جَعَلتُكَ أَميرًا)، أَي: قَدَّرتَ ذَلِكَ فِي نَفسِكَ، (وَأَحسبُ أَنَّكَ تَجعَلُكَ نَظيرًا لِزَيد).

فَأَمَّا الإِلغَاءُ وَالتَّعليقُ، فَلا يَكُونَانِ فيه، ثُمَّ إِنَّ (جَعَلتُ) يَجِيءُ عَلَى وَجهَينِ آخَرَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَن يَكُونَ بِمَعْنَى (صَنَعَ، وفَعَلَ)، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وَكَقَولِكَ: (اجْعَلْ لِي مِن هَذه الفضَّة خَاتَمًا).

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَة (أَخَذَ)، وَذَلِكَ فِي قَولِهم: (جَعَلَ يَفعَلُ كَذَا)، كَمَا يُقَالُ: (أَخَذَ يَفعَلُ كَذَا، وَبَدأَ يَفعَلُ كَذَا).

فَصْلٌ

الأَفعَالُ المُتَعَدِّيَةُ إِلَى ثَلاثَة مَفعُولِينَ(١) لا تَتَجَاوَزُ أَربَعَةً، وَهِيَ: (أَعْلَمتُ، وَأَرَيتُ، وَأَنبَأتُ، وَنَبَّأتُ).

ثُمَّ إِنَّهَا تَختَلِفُ فِي كَونِهَا أَصْلا فِي ذَلِكَ، وَغَيرَ أَصلٍ، فَـ (أَعلمتُ)، وَ(أَريتُ) - إِذَا كَانَ مِن رُؤيَةِ القَلبِ - كُلُّ وَاحد منهُمَا أَصلٌ فِي التَّعَدِّي إِلَى ثَلاثَة مفعُولِينَ؛ وَذَاكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن (عَلِمْتُ)، وَ(رَأَيْتُ) - إِذَا كَانَ مِن رُؤيَةِ القَلبِ - يَتَعَدَّى إِلَى مَفعُولَينِ،

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ الأفعالَ المتعديةَ إِلَى ثلاثة مفعولينَ فِي الاستعمال أربعةٌ: أعلمتُ، وأريتُ، وأنبأتُ، وَنَبَّأْتُ، ولم يَجُوز أَبو عثمانَ أن يُقَاسَ عَلَى أعلمتُ، فيقال: أظننتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنطلقًا، كَمَا يُقَالُ: أَعْلَمْتُ، وجوَّزَهُ أَبو الحَسَنِ. وتقولُ: أحسبتُ زيدًا عَمْرًا مُنطلقًا؛ أي: جعلته يَحْسَبُهُ مُنطلقًا، وقولُهُ قِياسٌ.

كَقَوْلِكَ: (عَلمتُ زَيدًا مُنطَلقًا، ورَأَيتُ زَيدًا كَرِيمًا)، وَإِذَا كَانَا أَصْلا فِي التَّعَدِّي إِلَى مَفعُولَين وَجَبَ أَن يَكُونَ (أَفعَلْتُ) منهُمَا أَصْلا فِي التَّعَدِّي إِلَى ثَلاثَة مَفعُولينَ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مِن شَأن نَقلِ الفعلِ بهَمزَةِ التَّعَدِّي أَن يَزِيدَ فِي الكَلام مَفعُولا، فَإِذَا كَانَ (فَعلتُ) غَيرَ مُتَعَدٍّ، كَانَ (أَفعَلْتُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُول وَاحد، وَإِذَا كَانَ (فَعَلتُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُولَين، كَقَوْلِكَ فِي (حَفرتُ بئرًا): (أَحْفَرْتُ زَيدًا بئرًا). وَإِذَا كَانَ كَذَلكَ وَجَبَ إِذَا كَانَ (فَعلتُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُولَين أَن يَتَعَدَّى (أَفعَلْتُ) إِلَى ثَلاثَة مَفعُولينَ.

إلا أَنَّ هَاهُنَا أَمرًا، وَهُوَ: إِنَّ نَقلَ (فَعَلتُ) المُتَعَدِّي إِلَى مَفعُولَين، بالهَمزَة لا يَتَجَاوَزُ هَذَين الفعلَين، أَعني: (عَلمتُ)، وَ(رَأَيتُ)، فَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ فِي (حَسبتُ زَيدًا عَاقلا): (أَحسَبْتُ زَيدًا عَمرًا عَاقلا)، كَمَا قُلتَ: (أَعلَمتُ زَيدًا عَمرًا عَاقلا)، وَلَيْسَ امتنَاعُ ذَلكَ لأَنَّهُ يَستَحيلُ فِي المَعْنَى، بَل لأَنَّهُ لَم يُستَعمَل، وَلِصحَّته فِي المَعْنَى أَجَازَ أَبُو عُثمَانَ أَن يُستَعمَلَ عَلَى القياس.

وَأَمَّا (نَبَّأْتُ) وَ(أَنبَأتُ)، فَلَيسَ لَهُمَا أَصلٌ فِي التَّعَدِّي إِلَى ثَلاثَة مَفعُولينَ؛ وَذَلكَ لأَنَّهُ لَيسَ هَاهُنَا (نَبَأَ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُولَين كَـ (عَلِمَ) حَتَّى يَجبُ أَن يُعَدَّى (أَفْعَلَ، وَفَعَّلَ) إِلَى ثَلاثَة مَفعُولينَ، وَإِنَّمَا الأَصلُ فيهِمَا أَن يَتَعَدَّيَا إِلَى مَفعُول بأَنفُسهمَا، وَإِلَى مَفعُول ثَان بحَرف الجَرِّ، كَقَوْلِكَ: (أَنبَأتُ زَيدًا بكَذَا، وَنَبَّأْتُهُ بكَذَا)، مثلَ: أَخبَرتُهُ بكَذَا، ثُمَّ يُتَّسَعُ فَيحذَفُ حَرفُ الجَرِّ من المَفعُول الثَّاني، فَيُقَالُ: (أَنبَأتُ زَيدًا كَذَا، وَنَبَّأتُ زَيدًا كَذَا)، وَعَلَى ذَلكَ قَولُ الله تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا﴾ [التحريم: ٣].

ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الإخبَارُ طَرِيقًا إِلَى العلم، أَجرَوهُمَا مُجرَى (أَعْلَمْتُ)، فَعَدَوهُمَا إِلَى ثَلاثَة مَفعُولينَ، فَقَالُوا: (أَنبَأتُ زَيدًا عَمرًا خَيرَ النَّاس)، وَ(نَبَّأتُكَ زَيدًا فَاضلا).

ثُمَّ يَجبُ أَن تَعلَمَ أَنَّ المَفعُولَ الثَّالثَ فِي هَذَا البَاب يَكُونُ الَّذي كَانَ المَفعُولَ الثَّاني فِي بَاب (عَلمتُ)، فَيَجُوزُ فيه، مَا جَازَ هُنَاكَ من وُقُوعِ الجُملَة مَوقعَ الْمُفْرَد، وَعَلَى ذَلكَ جَاءَ قَولُهُم: (نُبِّئْتُ زَيدًا يَقُولُ ذَاكَ، أَو قَالَ ذَاكَ)، وَذَلكَ أَنَّ بنَاءَ الفعلِ للمَفعُول به يَجعَلُ الَّذي كَانَ فَاعلا مَفعُولا، فَـ (التَّاءُ) فِي (نُبِّئْتُ) مَفعُولٌ فِي الأَصلِ، إِذِ التَّقديرُ: (نَبَّأَني فُلانٌ زَيدًا يَقُولُ ذَاكَ).

فَصْلٌ

الذي يَقُولُ: (أَعلمتُ أَزيدٌ أَخُوكَ أَم عَمرٌو؟) يَأتي بِلَفظِ الاستِفهَامِ، وَلَيْسَ غَرَضُهُ الاستفهَامَ، وَلَكن أَن يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ قَد عُلِمَ مَا يَطلُبُهُ المُستَفهِمُ بِمثلِ هَذَا الكَلامِ، وَالَّذي يَطلُبُهُ هُوَ مَعرِفَةُ عَينِ الَّذي هُوَ أَخُو المُخَاطَبِ مِن بَينِ (زَيدٍ)، وَ(عَمرٍو).

فَصْلٌ فِي التَّمْيِيزِ(١)

التَّمييزُ عَلَى ضَرْبَين:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَن تَمَامِ الكَلامِ.

وَالثَّاني: أَن يَكُونَ عَن تَمَامِ الاسمِ.

---

(١) الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحماً وتصبب عرقاً وطبت بذلك نفساً وامتلأ الإناء ماءً وضقت به ذرعاً فالماء هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت والعَرَق هو الذي تصبب فلفظهُ لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل.

وكذلك: ما جاء في معنى الفعل وقام مقامه نحو قولك: زيد أفرهم عبداً وهو أحسنهم وجهاً فالفاره في الحقيقة هو العبد والحسن هو الوجه إلا أن قولك: أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره والعبد غير زيد والوجه إنما هو بعضه إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراهة للعبد فإذا قلت: أنت أفره العبيد فأضفت فقد قدمته على العبيد ولا بدّ من أن يكون إذا أضفته واحدا منهم.

فإذا قلت: أنت أفره عبد في الناس فمعناه: أنت أفره من كل عبد إذا أفردوا عبداً عبداً كما تقول: هذا خير إثنين في الناس أي: إذا كان الناس اثنين اثنين.

واعلم: أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس وأن العوامل فيها إذا كن أفعالا أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته وإن شئت وحَّدته تقول: طبتم بذلك نفساً وإن شئت أنفساً قال الله تعالى: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا) وقال تعالى: (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا) فتقول على هذا: هو أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً.

قال أبو العباس: ولا يجوز عندي: عشرون دراهم يا فتى والفصل بينهما أنك إذا قلت: عشرون فقد أتيت على العدد فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس.

فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً جاز أن تعني عبداً واحداً فمن ثم اختير وحسن إذا أردت الجماعة أن تقول: عبيداً وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس وكان سيبويه لا يجيزه والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه لأنه يراه.

كقولك: عشرون درهماً وهذا أفرههم عبداً فكما لا يجوز: درهماً عشرون ولا: عبداً هذا أفرههم لا يجوز هذا ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك لأن قولك: عشرون درهماً إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل. [الأصول: ١/١٩١]

فَمثَالُ الأوَّل: قولُنَا: (طَابَ زَيدٌ نفسًا، وَكَرُمَ أَصْلا، وَتَصَبَّبَ عَرَقًا)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ، فَالمَنصُوبُ فِي كُلِّ هَذَا قَد جَاءَ بَعدَ أَن تَمَّ الكَلامُ بِالفعلِ وَالفَاعلِ.

ثُمَّ إنَّ الحَاجَةَ إِلَى التَّمييزِ إِذَا كَانَت من أَجلِ احتِمَالِ الشَّيءِ أَجنَاسًا مُختَلفَةً، سُمِّيَ الجنسُ المَقصُودُ إِذَا ذُكرَ تَمييزًا، وَالإِبهَامُ فِي هَذَا الضَّربِ الَّذي يَجيءُ بَعدَ تَمَامِ الكَلامِ يَكُونُ فِي إِسنَادِ الفعلِ إِلَى مَا أُسندَ إِلَيْهِ.

تَفْسيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِنَّمَا احتَجتَ أَن تَقُولَ: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا)؛ منْ حَيْثُ كَانَ إِسنَادُ (طَابَ) إِلَى (زَيدٍ)، يَحتَملُ أَن يَكُونَ من أَجلِ النَّفسِ، وَغَيرِ النَّفسِ، وَلَيْسَ الإِبهَامِ فِي نَفسِ الطيبِ، وَلَكن فِي جَعله وَصفًا لزَيد، ثُمَّ إِنَّ المَنصُوبَ فِي هَذَا عَلَى ضَربَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَن يَكُونَ فَاعلا فِي المَعْنَى.

وَالثَّاني: أَن يَكُونَ الفَاعلَ.

تَفْسيرُ هَذَا: أَن (نَفسًا) فِي قَوْلكَ: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا)، فَاعلُ (طَابَ) فِي الحَقيقَةِ، وَالأصلُ: (طَابَ نَفسُ زَيد)، ثُمَّ نُسبَ الطِّيبُ إِلَى (زَيد)، من أَجلِ أَنَّ الشَّيءَ يُنسَبُ إِلَيْهِ فعلُ مَا هُوَ من سَبَبِه، فَيُجعَلُ الرَّجُلُ حَسَنًا بحُسنِ وَجهه، وَكَريمًا بكَرَم خُلُقِه، وَشَريفًا بشَرَف أَصله، وَعَلَى هَذَا السَّبيلِ، فَأَمَّا (امتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً)، فَإِنَّهُ، وَإِن كَانَ لا يَصِحُّ رَفعُ (المَاء) بـ (امتَلأَ)، فَإِنَّا إِذَا رَجَعنَا إِلَى المَعْنَى، وَجَدنَا (المَاءَ) فَاعلا عَلَى الجُملَة منْ حَيْثُ كَانَ الامتلاءُ يَقتَضي مَاليًا، وَكَانَ (المَاءُ) هُوَ المَالي.

وَمثَالُ الثَّاني قَولُهُم: (كَفَى بزَيد رَجُلا)؛ وَذَاكَ أَنَّ مَعْنَى هَذَا الكَلامِ أَنَّ (زَيدًا) قَد تَكَامَلَ فِي مَعْنَى الرُّجُوليَّة، وَتَنَاهَى فِيهَا إِلَى حَدٍّ لا يَكُونُ من بعده مُسْتَزَادٌ، وَ(البَاءُ) مَزيدَةٌ، وَ(زَيدٌ) فَاعلُ (كَفَى)، وَمَفعُولُ (كَفَى) مَحذُوفٌ، وَالأَصلُ: (كَفَاكَ بزَيد رَجُلا).

ثُمَّ إِنَّا إِنَّمَا قُلْنَا فِي المَنصُوب هَاهُنَا: إِنَّهُ الفَاعلُ فِي المَعْنَى. وَلَم نَقُل: إِنَّهُ فَاعلٌ. كَمَا قُلْنَا فِي الوَجه الأَوَّل؛ لأَنَّهُ لا يُمكنُنَا أَن نَجعَلَ (رَجُلا) فَاعلَ (كَفَى)، فَنَقُولَ مَثَلا: (كَفَى رَجُلُ زَيد)، كَمَا قُلْنَا فِي (طَابَ زَيدٌ نَفسًا): (طَابَ نَفسُ زَيد)؛ لاستحَالَة ذَلكَ، وَوَجَدنَا المَنكُورَ الَّذي هُوَ (رَجُلٌ) (زَيدًا) فِي المَعْنَى؛ منْ حَيْثُ كَانَ غَرَضُنَا أَن نَصفَهُ بالرُّجُوليَّة، كَمَا أَنَّا إِذَا قُلْنَا: (كَفَى بزَيدٍ صَاحبًا، وَكَفَى به صَديقًا، وَكَفَى به فَارسًا)، كَانَ الغَرَضُ أَن

نَمدَحَهُ بهَذه الأوصَاف، وَصَحيحٌ أن يُقَالَ: إنَّ (الصَّاحبَ، وَالصَّديقَ، وَالفَارِسَ) هُوَ (زَيدٌ)، الَّذي هُوَ فَاعِلُ (كَفَى)، وَلا يَصحُّ أن يُقَالَ هُوَ نَفسُهُ فَاعِلُ (كَفَى)، فَاعرِفهُ.

وَأَمَّا التَّمييزُ المُنتَصِبُ عَن تَمَامِ الاسمِ، فَنَحوَ: عِشرُونَ درهَمًا. (درهَمٌ): تَمييزٌ للعشرينَ في نَفسه، لأنَّ الاشتبَاهَ وَقَعَ فيه، أَهُوَ دَرَاهِمُ، أَم دَنَانيرُ أَم غَيرُهُمَا؟ وَلَم يَقَع الاشتبَاهُ في إسنَاد فعلٍ إلَى اسمٍ، فَيَكُون تَمييزًا عَن تَمَامِ الكَلامِ.

ثُمَّ إنَّا جَعَلنَا التَّمييزَ الَّذي يَنتَصبُ عَن تَمَامِ الكَلامِ خَاصًّا؛ مِنْ حَيْثُ إنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعلٍ يَصِحُّ فِيه أَن يُنْسَبَ إلَى شَيءٍ هُوَ لبَعضه، أَو لشَيءٍ هُوَ مِن سَبَبه، فَإذَا قُلتَ: (ضَرَبَ زَيدٌ، وَخَرَجَ عَمرٌو)، لَم يَجِئ فِي شَيءٍ مِن ذَلكَ أَن يُسنَدَ الفعلُ إلَى مَا هُوَ مِن سَبَبه، فلا يُقَالُ: (ضَرَبَ زَيدٌ غُلامًا)، أي: غُلامَهُ، وَ(عَدَا زَيدٌ فَرَسًا)، أي: فَرَسَهُ، وَكَذَلكَ لا يُقَالُ: (مَشَى زَيدٌ رِجلا، وَضَرَبَ زَيدٌ يَدًا).

فَصلٌ

إنَّمَا سُمِّيَ المَصدَرُ إذَا نُصِبَ بالفعلِ مَفعُولا مُطلَقًا؛ لأجلِ أَنَّكَ تَجِدُ المَعْنَى فِي قَوْلكَ: (ضَرَبتُ ضَربًا)، أَنَّكَ فَعَلتَ ضَربًا، وَهَذَا الحُكمُ فِي جَمِيعِ ضُرُوبه. وَلَيْسَ كَذَلكَ الأَمرُ فيمَا عَدَاهُ مِن أَقسَامِ المَفعُول، فَإذَا قُلتَ: (ضَرَبتُ زَيدًا)، استَحَالَ أَن يَكُونَ المَعْنَى: (فَعَلْتُ زَيدًا)، وَإنَّمَا يَكُونُ المَعْنَى: فَعَلتُ به الضَّربَ، فَلَمَّا كَانَ لا يَصِحُّ إلا بِالتَّقييدِ، وَكَانَ المَصدَرُ يَكُونُ مَفعُولا مِن غَيرِ تَقييدٍ، وَجَبَ أَن يُسَمَّى مُطلَقًا.

أَنْوَاعُ المَصْدَرِ

ثُمَّ إنَّ المَصدَرَ يَكُونُ مُبْهمًا، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبتُ ضَربًا)، وَمَعْنَى المُبْهَمِ: أَنَّـهُ يَحتَمِـلُ القَلِيلَ وَالكَثِيرَ، وَالشَّدِيدَ وَالضَّعِيفَ.

وَمُؤَقَّتًا: وَمَعْنَى المُؤَقَّت: أَن يَكُونَ مُقَدَّرًا بِالعَدَد، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبتُ ضَربَةً وَضَربَتَينِ).

وَمَعرِفَةً، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبتُ الضَّربَ الَّذِي تَعْلَمُ).

وَأَمَّا المُضَافُ فَلا يَكُونُ هُوَ المَصدَرُ بِالحَقِيقَة، وَلَكِن يَكُونُ الإعرَابُ فِيهِ مَنقُولا عَـن مَحذُوف بِتَرتِيب؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (ضَرَبتُ ضَربَ زَيد)، كَانَ التَّقـدِيرُ: (ضَـرَبتُ ضَربًا مِثلَ ضَربِ زَيد)، ثُمَّ يُحذَفُ المَوصُوفُ، وَتُقَامُ الصِّفَةُ مُقَامَهُ، فَيَبقَى: (ضَرَبتُ مِثـلَ ضَربِ زَيد)، ثُمَّ يُحذَفُ المُضَافُ، وَيُقَامُ المُضَافُ إِلَيْه مُقَامَهُ، وَمِن شَأنِ المُضَافِ إِلَيْـه إِذَا حُذِفَ المُضَافُ أَن يَكتَسِي إِعرَابَهُ، كَمِثْلِ مَا تَرَى فِي قَوله تَعَـالَى: ﴿وَاسْـأَلِ الْقَرْيَـةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، لَمَّا حُذِفَ (الأهلُ) نُقِلَ النَّصبُ الَّذِي كَانَ لَهُ إِلَى ﴿الْقَرْيَةَ﴾.

فَقَد ثَبتَ إِذًا أَن لَيْسَ النَّصبُ الَّذِي تَرَاهُ فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبتُ ضَربَ زَيد)، لَهُ بِالحَقِيقَة، وَلَكِن لِصِفَةِ المَصدَرِ، الَّتِي هِيَ (مِثلٌ) فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبتُ ضَربًا مِثلَ ضَربِ زَيدٍ).

فَصْلٌ [في (وسط)]

(**وَسْطَ**) إِذَا أُسكِنَ السِّينُ لَم يُستَعمَل فِي حَالِ الاختِيارِ إلا ظَرفًا، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لا يَكُونُ فَاعِلا، وَلا مَفعُولا، ولا مَجرُورًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَنصُوبًا عَلَى مَعْنَى (فِي)، كَقَوْلِـكَ: (جَلَستُ وَسْطَ القَومِ) (١).

---

(١) انظر: درة الغواص ٢١٤، وتثقيف اللسان ٤٢٠، وتصحيح التصحيف ٣٩١، والعين ٢٧٩/٧، والمحيط ٣٥٢/٨، والصحاح ١١٦٨/٣، والمقـاييس ١٠٨/٦، واللسـان ٤٢٦/٧-٤٢٩ (وسـط). والتثقيل والتخفيف لغتان في كليهما في الجمهرة (وسط) ٨٣٨/٢.

وفي الصحاح ١١٦٨/٣: "يقال: جلست وسط القوم بالتسكين، لأنه ظرف، وجلست في وسـط الدار بالتحريك، لأنه اسم وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط، وإن لم يصلح فيه بين، فهو وسـط بالتحريك، وربما سكن وليس بالوجه".

وَيَكُونُ مُبهَمًا مثلَ: (خلفكَ، وقُدَّامَكَ). ألا تَرَى أنَّكَ إذَا قُلتَ: (جَلَستُ وَسْطَ القَومِ)، كَانَ بمَنْزِلَة قَولكَ: (جَلستُ عندَ القَومِ)، فِي أنَّهُ يَكُونُ عِبارَةً عَن مَكَانٍ غَيرِ مُتَعَيِّنٍ، كَمَا أنَّ (عندَ) كَذَلكَ، ألا تَرَى أنَّ القَومَ إذَا تَفرَّقُوا عَن مَجلسِهم، لَم يَقَع اسمُ الوَسْطِ عَلَى مَا كَانَ يَقَعُ عَلَيْهِ عندَ اجتمَاعِهم! كَمَا أنَّكَ إذَا قُلتَ: (جَلَستُ عندَ زَيدٍ)، لَم يَتَعَيَّنِ المَكَانُ الَّذي تُرِيدُهُ بِهِ، بدَلالَة أنَّهُ إذَا قَامَ مِن مَوضعه الَّذي هُوَ جَالسٌ فيه، وَتَحَوَّلَ إلَى مَوضعٍ آخرَ انتقَلَ اسمُ (عِنْدَ) إلَى ذَلكَ المَوضعِ، فَهُوَ إذًا يَكُونُ اسمًا للمَكَانِ الَّذي يَقربُ مِنَ الإنسَانِ فِي مَجلسِهِ، ثُمَّ قَد يَكُونُ عِبارَةً عَن كَونِ الشَّيءِ فِي ملكِ الإنسَانِ، كَقَولِهم: عِنْدَهُ مَالٌ.

وَأمَّا (وَسَطٌ) بالتَّحريك، فَإنَّهُ يَكُونُ اسمًا مُتَصرِّفًا بوُجُوه الإعرَاب.

مَعْنَى ذَلكَ أنَّهُ يَكُونُ فَاعلا، وَمَفعُولا، وَمَجرُورًا، وَمُبتَدَأً، وَخَبَرَ مُبتَدَإٍ، تَقُولُ: (قَد اشْتَدَّ وَسَطُهُ، وَانقَطَعَ وَسَطُهُ، وَأَخَذتُ بوَسَطِهِ، وَوَضَعتُهُ فِي وَسَطِهِ، وَوَسَطُهُ خَيرٌ مِن طَرَفِهِ، وَلَيْسَ الوَسَطُ كَالطَّرَفِ)، وَأشْبَاهُ ذَلكَ.

فَصْلٌ: انْتِصَابُ الْحَالِ عَنِ النَّكِرَةِ

وَإِن كَانَ ظَنُّ النَّاسِ أَنَّهُ يَضعُفُ أَبَدًا، وَأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا جاءَت نَكرَةً بَعدَ نَكـرَة، كَـانَ الأولَى فيهَا أَبدًا أن تُجعَلَ تابعَةً للاسمِ النَّكِرَة قبلَهَا، مثلَ قولِكَ: (جَاءَني رَجُلٌ رَاكِـبٌ)، وَأَنَّكَ إذَا نَصبتَهَا، فَقُلتَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبًا) قَبُحَ، وَأَنَّ الحُكْمَ ذَاكَ في أيِّ شَيءٍ كَـانَ، وَلَيْسَ الأمرُ كَذَلِكَ، بَل يَكُونُ من الكَلامِ مَا يَقتَضِي مَعنَاهُ أن يُنصَبَ، وَمثَالُهُ مَا جَاءَ فِـي الخَبَرِ من أَنَّ: النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " سَبَّقَ بَيْنَ الْخَيْلِ، فَأَتَى فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا "(١).

(سَابِقًا) هَاهُنَا: حَالٌ مِنَ النَّكرَة، ثُمَّ لا يَصِحُّ فيه أَن يُجعَلَ صفَةً، وَلا يُنصَـبُ عَلَـى الحَالِ؛ لأَنَّهُ يَقتَضِي حِينئذ أَن يَكُونَ المَعْنَى: فَأَتَى لَهُ فَرَسٌ قَد عُرِفَ بالسَّبقِ قَديمًا، وَذَلِـكَ خِلافُ الغَرَضِ؛ لأنَّ الغَرَضَ هُوَ وُجُودُ السَّبقِ مِنْهُ فِي حَالِ إتيَانه ذَلكَ، فَاعرِفهُ.

بَيَانٌ آخَرُ فِي الحَالِ:

قَولُهُم فِي تَفْسِيرِ الحَالِ: إِنَّكَ إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ رَاكِبًا)، كَانَ فِي الأَصلِ، بِمَعْنَى: جَاءَنِي فِي حَالِ رُكُوبه، هَذه اللَّفظَةُ الَّتِي هِيَ قَولُهُم: (فِي حَالِ كَذَا)، يُوهِمُ بَعضَ النَّـاسِ أَنَّهُ كَالتَّوقيت لمَجيئه، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَة أَن تَقُولَ: جَاءَنِي فِي الوَقتِ الَّذِي كَانَ فيه رَاكِبًا. وَهَذَا خَطَأٌ؛ وَذَاكَ لأَنَّ المُرَادَ بالحَالِ هُوَ الصِّفَةُ وَالهيئَةُ، لا الوَقتُ، فَهِيَ إِذًا لَفظَةٌ تُسـتَعمَلُ فِـي مَعنَيَين، وَالمُرادُ فِي هَذَا البَابِ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلكَ حَدُّهُم الحَالَ بِأَنَّهُ الَّذِي يَصلُحُ جوابًا لـ (كَيفَ)، وإذا كَانَ كَذَلكَ، فَيَنبَغِي أن تَنظُرَ فِي مَعْنَى (كَيف)، أَهُوَ سُؤَالٌ عَن أَوصَافِ الأَشيَاء، وَهَيأَتها، وَالحَالاتِ الَّتِي تَكُونُ عَلَيهَا؟ أَو عَن أَوقَاتها؟

وَلا شُبهَةَ فِي بُطلان أَن يَكُونَ سُؤَالا عَن الأَوقَات، فَإِذَا قُلتَ: (كَيفَ زَيدٌ؟) كَأَنَّـكَ قُلتَ: (أَسَقيمٌ زَيدٌ أَم صَحيحٌ؟ أَعَالمٌ أَم جَاهلٌ؟)، وَلا يَكُونُ بِمَعْنَى أَهُوَ فِي حَالِ طُلُـوعِ الشَّمسِ، أَم فِي حَالِ غُرُوبِهَا مَثَلا؟!

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٧٧)، وأحمد في مسنده (٢/١٥٧)، وابن حبان في صحيحه (٤٦٦٩).

فَصْلٌ فِي بَابِ (إِنَّ)[١]

وَهُوَ القَولُ فيما يَحدُثُ مِن الأحكَامِ بِالتَّخفيفِ. اعلَم أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِن (إِنَّ) وَ(أَنَّ) تُخَفَّفُ وَيَبطُلُ عَمَلُهَا بِالتَّخفيفِ.

(إِنْ) المُخَفَّفَةُ

ثُمَّ (إِنَّ) المَكسُورَةُ إِذَا خُفِّفَت، وَجَبَ أَن يَلزَمَ اللامُ خَبَرَهَا، تَقُولُ: (إِنْ زَيدًا لَمُنطَلِقٌ)، وَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (إِنْ زَيدًا مُنطَلِقٌ)، بِغَيرِ اللامِ، كَمَا كَانَ يَجُوزُ فِي حَالِ التَّثقيلِ؛ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّها إِذَا خُفِّفَت صَارَت فِي اللَّفظِ، مِثلَ (إِنْ) النَّافِيَةِ، فَلَوْ لَم تُدخِلِ

---

(١) اعلم: أن (إنّ واخواتها) قد يجوز أن تفصل بينها وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده وذلك قولك: إن زيداً فافهم ما أقول رجل صالح وإن عمراً والله ظالم وإن زيدا هو المسكين مرجوم لأن هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذم في النصب وعلى ذلك يتأول قوله تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا أولئك لهم جنات عدن) فأولئك هو الخبر ومذهب الكوفيين والبغداديين في (إن) التي تجاب باللام يقولون: هي بمنزلة (ما) وإلا وقد قال الفراء: إنما بمنزلة (قد) وتدخل أبداً على آخر الكلام نحو قولك: إن زيداً لقائم تريد: ما زيد إلا قائم وقد قيل: إنه يريد: قد قام زيد وكذلك: إن ضرب زيد لعمراً وإن أكل زيد لطعامك وكان الكسائي يقول: هي مع الأسماء والصفات يعني بالصفات والظروف إن المثقلة خففت ومع الأفعال بمعنى ما وإلا وقال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي قالوا: وقد حكى: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه وقد حُكي مع الأسماء وأنشدوا:

فقلت إن القوم الذي أنا منهم ... لأهل مَقَامَات وشَاء وجامل

وكل ما كان من صلة الثاني لم تدخل اللام عليه وكل ما كان من صلة الأول أدخلت اللام عليه نحو قولك: إن ظننت زيداً لفي الدار قائماً فإن كان في الدار من صلة الظن دخل عليها وإن كان من صلة (قائم) دخلت اللام على (قائم) يعنون أن اللام إنما تدخل على ما هو في الأصل خبر المبتدأ ألا ترى أنه لو خلا الكلام من (ظننت): كان زيد في الدار قائماً فزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائم حال والعامل فيه (في الدار) فهو من صلة (في الدار) فاستقبحوا أن يدخلوا اللام على (قائم) لأنه من صلة الثاني وهو الخبر وقالوا كل أخوات الظن وكان على هذا المذهب وكذلك صلة الثاني في قولك: إن ضربت رجلا لقائماً لا يدخلون عليها اللام و (قائماً) صلة رجل هذا خطأ عندهم وعند غيرهم ولا يجوز: إن زال زيد قائماً لأنه لا يجوز زال زيدٌ لقائماً وتقول: إن كان زيدٌ لقائماً. [الأصول ٢٢٢/١]

اللامَ، لَم يُعْلَم إذَا قُلتَ: (إنْ زَيدٌ مُنطَلقٌ)، أنَّكَ تُريدُ مَعنَى: مَا زَيدٌ مُنطَلقٌ، أو تُريــدُ: إنَّ زَيدًا مُنطلقٌ. وَأَمَّا فِي حَالِ التَّثقيلِ، فَلا تَلتَبسُ؛ لأنَّ النَّافيَةَ لا تَكُونُ مُثقَّلَةً.

وَاعلَم أنَّ (إنَّ) المَكسُورَةَ إذَا خُفِّفَت لَم يَقَع بَعدَهَا مِن الأفعَالِ إلا مَا تَــدخُلُ عَلَــى المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ، وَهُوَ بَابُ (كَانَ)، وَبَابُ (ظَنَنتُ).

فَمِثَالُ وُقُوعِ (كَانَ) بَعدَهَا، قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْــهُ الْجِبَــالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، وَمِثلُهُ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣].

وَاللامُ الَّتِي تَرَاهَا هِيَ الَّتِي قُلْنَا إنَّها تَلزَم الخَبَرَ للفَرق بَينَهَا، وَبَينَ النَّافيَةِ، وَلَو قُلتَ: (إنْ كَانَ زَيدٌ مُنطَلقًا)، وَأَنتَ تُرِيدُ: (إنَّ زَيدًا كَانَ مُنطَلقًا)، لَم يَجُز.

وَأَمَّا وُقُوعُ (ظَنَنتُ) بَعدَهَا فَمِثَالُهُ قَولُكَ: (إن ظَنَنتُ زَيدًا لَمُنطَلقًا)، اللامُ يَلزَمُ المَفعُولَ الثَّانِي؛ لأنَّ المَفعُولَ الثَّاني، هُوَ خَبَرُ المُبتَدَإِ فِي الأَصلِ.

وَقَد أَجَازَ الكُوفيُّونَ، وُقُوعَ غَير مَا ذَكَرنَا مِنَ الأفعَالِ بَعدَهَا، وَأَنشَدُوا[1]: [الكامل]

بِاللهِ رَبِّــكَ إنْ قَتَلْــتَ لَمُسْــلِمًا وَجَبَتْ عَلَيــكَ عُقُوبَــةُ الْمُتَعَمِّــدِ

وَيَقُولُونَ: إنَّ المَعْنَى: مَا قَتَلتَ إلا مُسلِمًا.

---

(١) بيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله وهو من الكامل.

الشرح: "وجدت عليك" أي: نزلت بك، ويروى في مكانه "حلت عليك".

المعنى: أشل الله يدك أيها القاتل؛ لأنك قتلت مسلما ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل.

الإعراب: "إن مخففة من التثقيلة، "قتلت" فعل وفاعل، "لمسلما" اللام فارقة مسلما مفعول، "وجبت" فعل ماض والتاء للتأنيث، "عليك" جار ومجرور متعلق بحلت، "عقوبة" فاعل، "المتعمد" مضاف إليه.

الشاهد: في "إن قتلت لمسلما" حيث ولي "إن" المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وذلك شــاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٢، وابن هشام ١/ ٢٦٤، وابن عقيل ١/ ٢١٨، والسندوبي، والأصطهناوي، والأشموني ١/ ١٤٥، والمكودي ص٤٢، والسيوطي ص٩٣، وكــذا في الهمع ١/ ١٤٢، والإنصاف ٢/ ٣٧٣.

(أنْ) المخَفَّفَة

وَأَمَّا المَفتوحَةُ، فَإِنَّها إِذَا خُفِّفَت لَم يَخلُ الوَاقِعُ بَعدَهَا مِن أَن يَكُونَ اسْمًا، أَو فِعْلا.

فَإِذَا كَانَ فِعْلا، وَجَبَ أَن يَكُونَ مَعَهُ وَاحِدٌ مِن حُرُوفٍ أَربَعَةٍ، وَهِيَ: (قَد، وَسَوفَ، وَالسِّينُ، وَحَرفٌ مِن حُرُوفِ النَّفيِ).

تفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّكَ تَقُولُ: (عَلمتُ أَنْ قَد خَرَجَ زَيدٌ، وَعَلمتُ أَنْ سَوفَ يَخرُجُ زَيدٌ، وَعَلمتُ أَنْ سَيَخرُجُ زَيدٌ). قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠].

وَأَمَّا مِثَالُ حَرفِ النَّفيِ، فَكَقَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَحَسِبُوا أَلا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فِي: ﴿وَحَسِبُوا أَلا﴾، وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، ثُمَّ إِنَّهُ لا بُدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِن تَقدِيرِ (هَاء) هُوَ ضَمِيرُ القِصَّةِ، فَالمَعْنَى فِي: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]: عَلِمَ أَنَّهُ سَيَكُونُ، وَفِي: (عَلمتُ أَنْ قَد خَرَجَ زَيدٌ): عَلمتُ أَنَّهُ قَد خَرَجَ زَيدٌ، وَفِي قِرَاءَةِ مَن رَفَعَ: (تَكُونُ فِتْنَةٌ) (1) [المائدة: ٧١]: أَنَّهُ لا تَكُونُ فِتنَةٌ، وَفِي: ﴿أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]: أَنَّهُ لَنْ يَقدرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

وَإِذَا كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا اسْمًا، كَانَ أَيضًا فِي تَقدِيرِ ضَمِيرِ القِصَّةِ، كَمَا كَانَ عِندَ وُقُوعِ الفِعلِ بَعدَهَا، فَإِذَا قُلتَ: (عَلمتُ أَنْ زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، كَانَ التَّقدِيرُ: عَلمتُ أَنَّهُ زَيدٌ مُنطَلِقٌ، أَي: عَلمتُ أَنَّ الأَمرَ وَالشَّأنَ هَذَا، وَأَجمَعُوا عَلَى وُجُوبِ تَقدِيرِ هَذَا الضَّمِيرِ فِي جَمِيعِ المَسَائِلِ.

---

(١) " وَحَسِبُوا أَلا تَكُونَ فِتْنَةٌ ": هذه قراءة الكوفيين، وأبي عمرو، والكسائي، وقرأ أهل الحرمين بالنصب، قال سيبويه: حسبت أن لا تقول ذاك؛ أي: حسبت أنه قال: وإن شئت نصبت، قال أبو جعفر: الرفع عند النحويين في حسبت وأخواتها أجود، كما قال امرؤ القيس:

ألا زعمت بسباسة اليوم أنني ... كبرت وأن لا يشهد اللهو أمثالي

وإنما صار الرفع أجود، لأن حسبت وأخواتها بمنزلة العلم في أنه شيء ثابت، وإنما يجوز النصب على أن تجعلهن بمنزلة: خشيت، وخفت، هذا قول سيبويه في النصب.

(فتنة) اسم (تكون)، والفتنة: الاختبار، فإن وقعت لغيره فذلك مجاز، والمعنى: وحسبوا أن لا يكون عقاب. [إعراب القرآن للنحاس ١/٢٧٧]

فَقَالُوا فِي قَوله تَعَالَى: ﴿وَآخرُ دَعْوَاهُمْ أَن الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمينَ﴾ [يــونس: ١٠]، وَقَوله تَعَالَى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّه عَلَى الظَّالمينَ﴾ [الأعراف: ٤٤]: إنَّ التَّقديرَ: أَنَّهُ الحَمدُ لله، وَأَنَّهُ لَعنةُ الله عَلَى الظَّالمينَ، وَمِنَ البَيِّنِ فِي الدَّلالَةِ عَلَى وُجُوبِ هَذَا التَّقديرِ، قَولُ الأعشَى[(١)]: [البسيط]

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُــوا ... أَنْ هَالكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَــى وَيَنْتَعِــلُ

المَعْنَى: لا مَحَالَةَ أَنَّهُ هَالكٌ كُلُّ مَن يَحفَى، وَمِن أَجلِ ذَلكَ جَازَ تَقديمُ (هَالكٍ)، وَلَــو كَانَ يَكُونُ الجُملَةُ بَعدَهَا، إذَا خُفِّفَت، بَاقيَةً عَلَى حُكمِهَا قَبلَ التَّخفيــف، لَوَجَــبَ أَن لا يَجُوزَ تَقديمُ (هَالِكٍ)، كَمَا لا يَجُوزُ أَن يَقُولَ: (أَنَّ هَالِكٌ كُلُّ مَن يَحفَى وَيَنتَعِلُ).

---

(١) للأعشى الكبير.

والنّحويّون أوردوه على ما ذكر الشّارح، والّذي ثبت في ديوانه في عجز البيت:

أَنْ لَيسَ يَدفَعُ عَن ذِي الْحِيلَةِ الحِيَلُ

وأمّا العجز الّذي أوردوه فليس فيه من كلام الأعشى إلا قوله: (يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ) فإنّه عجُز بيتٍ آخر من القصيدة؛ وهو:

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَـــــــاةً لا نِعَالَ لَنَا ... إِنَّا كَــــــذلكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

والمعنى: هم بين فتية كالسّيوف الهنديّة في مضائهم وحدّهم، وأنّهم موطّنون أنفسهم على المــوت موقنون به؛ لأنّهم قد علِموا أنّ الإنسان هالكٌ سواءٌ كان غنيا أو فقيرًا.

والشّاهد فيه: (أنْ هالكٌ) حيث خفّفت (أنّ) وحذف اسمها، والتّقدير: أنه هالك؛ وجاء خبرها جملة اسميّة (كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالكٌ)، فـ(هَالكٌ) خبر مقدّم لـ(كُلُّ).

انظر: الكتاب ٢/١٣٧، والمقتضب ٣/٩، والخصائص ٢/٤٤١، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/١٧٨، والإنصاف ١/١٩٩، وشرح المفصّل ٨/٧١، وشرح الكافية الشّافية ١/٤٩٧، وابن النّاظم ١٨١، وتخليص الشّواهد ٣٨٢، والمقاصد النّحويّة ٢/٢٨٧، والخزانة ٨/٣٩٠، والدّيوان ٥٩.

فَصلٌ فِي (مَا)، وَ(لا)

اعلَم أَنَّ (مَا) حَرفٌ يَدخُلُ عَلَى القَبيلَينِ - الاسمِ، وَالفعلِ - وَمن حُكْمِ مَا كَانَ من الحُرُوف مُشتَركًا بَينَ القَبيلَينِ أَن لا يَعمَلَ كَـ (هَلْ، وَبَلْ، وَهَمزَةِ الاستفهَامِ)، إلا أَنَّ أَهلَ الحِجَازِ شَبَّهُوا (مَا) بِـ (لَيْسَ)؛ فَأَعمَلُوهَا عَمَلَ (لَيْسَ) فِي رَفعِ المُبتَدَإ وَنَصبِ الخَبَرِ، وَوَجهُ الشَّبَه: أَنَّهَا تَنفي الحَالَ كَمَا أَنَّ لَيْسَ كَذَلكَ.

ثُمَّ إِنَّ تَشبِيهَهَا بِـ (لَيْسَ) لا يَبلُغُ بهَا أَن تَقوَى قُوَّةَ (لَيْسَ) فِي العَمَلِ، فَإِذَا قُدِّمَ الخَبَرُ مَعَهَا بَطلَ عَمَلُهَا، تَقُولُ: (مَا قَائمٌ زَيدٌ)، وَلا يَجُوزُ: (مَا قَائمًا زَيدٌ)، كَمَا جَازَ: (لَيْسَ قَائمًا زَيدٌ)؛ وَذَلكَ أَنَّ الفَرعَ يَقصُرُ لا مَحَالَةَ عَنِ الأَصلِ فِي التَّصَرُّف. وَتَدخُلُ فِي خَبَرِهَا البَاءُ لتَأْكيدِ النَّفيِ، كَمَا تَدخُلُ فِي خَبَرِ (لَيْسَ)، تَقُولُ: (مَا زَيدٌ بِمُنطَلقٍ)، كَمَا تَقُولُ: (لَيْسَ زَيدٌ بِمُنطَلقٍ).

وَإِذَا نَقَضتَ النَّفيَ بَطُلَ عَمَلُها، تَقُولُ: (مَا زَيدٌ إلا قَائمٌ)، فَترفَعُ (قَائمًا) البَتَّةَ، وَذَلكَ أَنَّهَا إِنَّمَا كَانَ لَهَا عَمَلٌ من أَجلِ تَشبِيهِهَا بِـ (لَيْسَ)، وَوَجهُ الشَّبَه بَينَهَا وَبَينَ (لَيْسَ) هُوَ النَّفيُ، فَإِذَا بَطُلَ النَّفيُ زَالَ الشَّبَهُ، وَإِذَا زَالَ الشَّبَهُ، وَجَبَ أَن يَزُولَ العَمَلُ الَّذي كَانَ مِن أَجلِ الشَّبَه.

وَأَمَّا (لَيْسَ) فَلا يَبطُلُ عَمَلُها، بنَقضِ النَّفيِ؛ وَذَلكَ أَنْ لَم تَكُنِ العلَّةُ فِي كَونهَا عَامِلَةً أَنَّهَا تُفيدُ النَّفيَ، وَلَكنَّ العلَّةَ كَونُهَا فعْلا، وَنَقضُ النَّفيِ لا يَسلُبُهَا الفعليَّةَ، أَلا تَرَى أَنَّ الأَحكَامَ الَّتي لَهَا حَكَمُوا بِكَونهَا فعْلا، من اتِّصَال ضَميرِ المَرفُوعِ بِهَا نَحوَ: (لَستُ، وَلَستُمَا)، وَمِن أَنَّ الضَّميرَ يَستَكنُّ فِيهَا، نَحوَ: (زَيدٌ لَيْسَ مُنطَلقًا)، لا يَزُولُ عَنْهَا بِنَقضِ النَّفيِ.

وَجُملَةُ الأَمرِ أَنَّهَا أَصلٌ بنَفسِهَا فِي العَمَلِ، وَلَيسَت مَحمُولَةً عَلَى شَيءٍ بشَبه، وَيَزُول عَمَلُهَا بزَوَال ذَلكَ الشَّبَه، وَإِنَّمَا حُكمُهَا حُكمُ (كَانَ) وَأَخوَاتِهَا فِي أَنَّهَا أُصُولٌ بِأَنفُسِهَا فِي العَمَلِ.

لا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ(١)

وَأَمَّا (لا) فَإِنَّ الأصلَ فِيهَا إِذَا عَمِلَت أَن تَكُونَ عَامِلَةً عَمَلَ نَقِيضِها الَّذي هُوَ (إِنَّ) فَتنصبُ المُبتَدأَ وَترفعُ الخَبَرَ، ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا دَخَلَت عَلَى النَّكِرَةِ المُفرَدَة، بُنِيت مَعَهَا عَلَى الفَتحِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُم قَالُوا: (لا خَيرًا من زَيد عندَنَا)؛ فَنَصَبُوا (خَيرًا) وَنَوَّنُوهُ كَمَا تَرَى، فَلَولا أَنَّهَا عندَهُم عَامِلَةٌ عَمَلَ (إِنَّ)، لَمَا كَانَ يَنبَغِي أَن يَجِيءَ الاسمُ بَعدَهَا مَنصُوبًا مُنَوَّنًا، وَهِيَ إِذَا دَخَلَت عَلَى المُضَاف إِلَى النَّكِرَة، كَانَ التَّقديرُ فِي الحَرَكَةِ الحَادِثَةِ بِدُخُولِهَا فِي المُضَاف أَنَّهَا حَرَكَةُ إِعرَاب، وَأَنَّهَا نَصبٌ صَحِيحٌ بِدَلالَة أَنَّ الَّذي هُوَ نَظِيرُ المُضَاف، وَهُوَ المُضَارِعُ لَهُ، قَد انتَصَبَ بِهَا انتِصَابًا صَحِيحًا، وَمَعْنَى قَولِنَا: (انتِصَابًا صَحِيحًا): أَنَّكَ تَجِدُهُ مُنَوَّنًا.

وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّكِرَةِ المُفرَدَة، كَقَوْلِكَ: (لا رَجُلَ فِي الدَّار)، فَإِنَّ الأصلَ كَانَ فِيهَا أَن يُقَالَ: (لا رَجُلا) بِالتَّنوِين، مِنْ حَيْثُ بَيَّنَّا أَنَّهُم قَد نَزَّلُوهَا مَنزِلَةَ (إِنَّ) فِي العَمَلِ، بِالدَّلِيلِ الَّذي ذَكَرنَاهُ مِن: مَجِيءِ الاسمِ بَعدَهَا مُنَوَّنًا كَقَوْلِكَ: (لا خَيرًا من زَيد)، إلا أَنَّهُم أَرَادُوا أَن يَكُونَ فِي اللَّفظِ دَلِيلٌ عَلَى قَصدِهِم استِغرَاقَ الجِنسِ بِالنَّفيِ، فَبَنَوا الاسمَ مَعَهَا عَلَى الحَرَكَةِ الَّتِي مِن شَأنِهَا أَن تُحدِثَهَا فِيمَا تَدخُلُ عَلَيْه، فَحَذَفُوا التَّنوِينَ لِذَلِكَ.

وَلَفْظُ صَاحِب الكِتَابِ فِي هَذَا أَن يَقُولَ: فَنَصَبُوهُ نَصبًا بِغَيرِ تَنوِين، فَإِذَا قُلتَ: (لا رَجُلَ فِي الدَّار)، كُنتَ عَمَمتَ بِالنَّفيِ قَلِيلَ هَذَا الجِنسِ وَكَثِيرَهُ، وَلِذَلِكَ لا يَجُوزُ أَن تُثبِتَ بَعدَهَا شَيئًا مِنَ الجِنسِ الَّذي نَفَيتَهُ بِهَا، لَوْ قُلْتَ: (لا رَجُلَ فِي الدَّارِ، وَلَكِن رَجُلان)؛ كَانَ مُحَالا.

---

(١) "لا" النافية للجنس من الحروف الناسخة للابتداء، ومعنى نافية للجنس أنها تنفي جميع الجنس على سبيل التنصيص على الاستغراق حيث لا يبقى فرد من أفراده وهي تعمل عمل إنَّ فتنصب الإسم وترفع الخبر نحو: لارجلَ قائمٌ، فرجل اسمها مبني على الفتح وقائم خبرها.

ولاتعمل إلا إذا توفر فيها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

الثاني: أن يكون اسمها متصلا بها.

الثالث: أن لا يدخل عليها حرف جر.

وَأَمَّا المَذهَبُ الآخَرُ فِيهَا - الَّذي هُوَ أَن تعمَلَ عَمَلَ لَيْسَ - كَقَوْلِكَ: (لا رَجُلٌ أَفضَلَ منكَ)؛ فَإِنَّهُ قَلِيلٌ فِي الاستعمَالِ، ثُمَّ إِنَّهُ لا يَجبُ مَعَهَا القَطعُ فِي هَذَا المَذهَب عَلَى أَنَّ القَصدَ استغرَاقُ الجنسِ بالنَّفيِ، وَإِنَّمَا يُعلَمُ ذَلكَ من طَرِيقِ المَعْنَى، وَالاستدلال بالحَال، وَلِذَلكَ يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَكن رَجُلانِ)، كَمَا يَجُوزُ ذَلكَ، إِذَا قُلتَ: (مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَيسَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ).

وَمِن قُصُورِ (لا) هَذه أَنَّهَا لا تَدخلُ إلا عَلَى النَّكرَة، فَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (لا زَيدٌ أَفضَلَ مِنكَ)، كَمَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (مَا زَيدٌ أَفضَلَ مِنكَ).

فَصْلٌ

إِذَا كُرِّرَت (لا)، وَالاسمُ بَعدَهَا نَكرةٌ، جَازَ فِيه أَربَعَةُ أَوجُه: فَتحُهُمَا مَعًا، كَقَوْلِكَ: (لا حَولَ، وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ). وَرَفعُهُمَا مَعًا، كَقَوْلِكَ: (لا حَولٌ، وَلا قُوَّةٌ إِلا بِاللهِ)، وَفَتحُ الأَوَّلِ، وَرَفعُ الثَّانِي مَعَ التَّنوِينِ، كَقَوْلِكَ: (لا حَولَ، وَلا قُوَّةٌ إِلا بِاللهِ)، وَفَتحُ الأَوَّلِ، وَنَصبُ الثَّانِي مَعَ التَّنوِينِ، كَقَوْلِكَ: (لا حَولَ، وَلا قُوَّةً إِلا بِاللهِ)، وَعَلَى ذَلكَ أَنشَدُوا[1]:

[السريع]

---

(١) قائله: هو أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس، وهو من السريع.

اللغة: "الراقع" الذي يصلح موضع الفساد من الثوب "ولا خلة" -بضم الخاء- أي ولا صداقة.

المعنى: يقول الشاعر: لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا وقد تفاقم الأمر بحيث لا يُرجى خلاصه فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع.

وروى أبو علي القالي: استع الخرق على الراتق.

الإعراب: "لا" نافية للجنس "نسب" اسمها مبني على الفتح في محل نصب "اليوم" ظرف متعلق بمحذوف خبرها "ولا" الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفي "خلة" معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم "لا" الذي هو النصب "اتسع" فعل ماض "الخرق" فاعل "على الراقع" جار ومجرور متعلق بقوله اتسع.

الشاهد: قوله: "اتسع" حيث أثبت فيه همزة الوصل في الدرج للضرورة.

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

بنصب (خُلَّة) وَالتَّنوِين.

فَإن كَانَ الوَاقعُ بَعدَهَا معرِفَةً، لَم يَجُز إلا الرَّفعُ، لأَنَّهَا لا تعمَلُ في المَعَارِف، تَقُولُ: (لا زَيدٌ فِي الدَّار، وَلا عَمرٌو)، وَ(لا زَيدٌ قَائمٌ، وَلا عَمرٌو قَاعدٌ)، لَيْسَ للمَعرِفَة بَعدَهَا إلا الرَّفعُ بالابتدَاء؛ لأَنَّهَا إذَا عَملَت أَوجَبَت استغرَاقَ الجنسِ، وَذَلكَ مُحَالٌ فِي المَعرِفَة، لأنَّ المَعرِفَةَ يَكُونُ للشَّيء بعَينه، وَلا يَكُونُ جنسًا.

ثُمَّ يَجبُ أَن تَعلَمَ أَنَّهُ لا يَصِحُّ ارتفَاعُ الاسم بَعدَهَا إلا مَعَ التَّكرير، فَلَوْ قُلتَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّار)، وَأَنتَ تُرِيدُ النَّافيَةَ للجنس، لا الَّتي تَكُونُ بمَعْنَى (لَيْسَ)، لَم يَجُز، وَإذَا كَانَ لا يَصِحُّ رَفعُ الاسمِ بَعدَهَا بالابتداء، إلا وَهيَ مُكَرَّرَةٌ لَزِمَ من ذَلكَ أَن لا يَصِحَّ وُقُوعُ المَعرِفَة بَعدَهَا، إلا وَهيَ مُكَرَّرَةٌ؛ منْ حَيْثُ كَانَت المَعرِفَةُ لا تَقَعُ بَعدَهَا إلا مَرفُوعَةً بالابتدَاء.

ثُمَّ المَعْنَى فِي التَّكرير: أَنَّهَا إذَا كُرِّرَت كَانَت جوَابًا لمَن يَدَّعي أَحَدَ شَيئين، فَإذَا قُلتَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّار، وَلا امرَأَةٌ)، كُنتَ أَجبتَ به مَن يَقُولُ: (أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَم امْرَأَةٌ؟) وَلا يَقُولُ هَذَا - أَعني: (أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَم امْرَأَةٌ) - إلا لمَن يُثبتُ كَونَ أَحَدهمَا فِي الدَّار لا بعَينه؛ لأَنَّهُ لا يُسأَلُ بـ (أَم وَالهَمزَة) إلا بَعدَ أَن يُثبَتَ وُجُودُ أَحد شَيئَين بغَير عَينه، وَيُطلَبَ منَ المَسئُول أَن يُعيِّنَ الثَابتَ منهُمَا.

فَصْلٌ

وَفِي (لا) أَصلٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّهُ يَكُونُ لَهَا حَالَتَان:

حَالَةٌ تَعمَلُ فيهَا لَفظًا وَمَعْنًى، وَذَلكَ كَقَوْلكَ: (لا رَجُلَ فِي الدَّار، وَلا خَيرًا من زَيد).

وَحَالَةٌ يَكُونُ الاسمُ بَعدَهَا مَحمُولا عَلَى عَاملٍ سوَاهَا، وَيَكُونُ دُخُولُهَا وَسُقُوطُهَا منْ حَيْثُ اللَّفظِ وَاحدًا.

=

انظر: الكتاب ٢/٢٥٨، والأصول ١/٤٠٣، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والارتشاف ٢/١٧٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٧، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٥١، والتّصريح ١/٢٤١.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ(١): [البسيط]

أَمْسَى بِبَلْـــدَةِ لا عَمٍّ وَلا خَالِ

(العَمُّ وَالخَالُ) مَجرُورَان بإضَافَة (البَلدَة) إليهِمَا، كَمَا يَكُونَان إذَا لَـم يَـدخُل (لا)، وَقُلتَ: (بِبَلدَة عَمٍّ وَخَالٍ)، عَمِلَت (لا) في المَعْنَى دُونَ اللَّفظ، وَهُوَ أَن نَفَت كَونَ (البَلدَة) الَّتي هِيَ بهَا بَلَدُ عَمٍّ وَخَالٍ، وَمن هَذَا قَولُهُم (بَقِيَ بلا مَال)، (مَالٌ): مَجرُورٌ بالبَاء كَمَـا تَكُونُ إذَا لَم تَدخُل (لا)، لا أَنَّهُ مَنفِيٌّ فِي المَعْنَى، كَمَا يَكُونُ إذَا أَعمَلتَهَا فِي اللَّفظ، فَقُلتَ: (لا مَالَ مَعَهُ).

---

(١) عجز بيت للنابغة الذبياني، وصدره:

بَعْدَ ابْنِ عاتِكَــــةَ الثَّاوي عَلَى أَمَرٍ

انظر: الديوان ٧٥/١، ومعجم الأدباء ٣٩٣/٢، ومجالس ثعلب ٢٧/١، وخزانة الأدب ٧١/٣، وسمط اللآلئ ٥٣/١.

فَصْلٌ فِي الوَاوِ بِمَعْنَى (مَعَ)

الوَاوُ أَصلُهَا أَن تَكُونَ عَاطِفَةً، تُشرِكُ الثَّانِي فِيمَا دَخَلَ فِيهِ الأَوَّلُ، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، كَانَ المَعْنَى: أَنَّهُمَا قَد اشتَرَكَا فِي المَجِيءِ عَلَى الجُملَةِ، وَلا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا اصطَحَبَا فِيهِ، بَل يَجُوزُ فِي الأَمرِ الأَكثَرِ أَن يَكُونَا قَد جَاءَا فِي وَقتَينِ، فَإِذَا نُصِبَ مَا بَعدَهَا أَوجَبَت المُصَاحَبَةَ، وَذَلِكَ فِي مِثلِ قَولِهِم: (جَاءَ البَردُ وَالطَّيَالِسَةَ)، المَعْنَى هَاهُنَا عَلَى أَن الطَّيَالِسَةَ، وَالبَردَ كَانَا مَعًا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُم يَعنُونَ بِالطَّيَالِسَةِ: (الأَكْسِيَةَ)، وَهِيَ تُلْبَسُ عِندَ البَردِ، فَكَأَنَّهَا تَجِيءُ مَعَهُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا إِذْ لَم تُستَعمَل إِلا عِندَ وُقُوعِ البَردِ، صَارَت كَالشَّيءِ يَجِيءُ بِمَجِيءِ الشَّيءِ، إِلا أَنَّهُ لا يَطَّرِدُ هَذَا فِي كُلِّ مُصطَحِبَين، فَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرًا)، تَزعُمُ أَنَّكَ أَرَدتَ: (مَعَ عَمرٍو)، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الشَّيْئَينِ يَجِبُ الاصطِحَابُ فِيهِمَا عَلَى مَجرَى العَادَةِ، كَمِثْلِ الأَكسِيَةِ وَالبَردِ، وَمِثلُ ذَلِكَ قَولُكَ: (لَو تُرِكَت النَّاقَةُ وَفَصِيلَهَا لَرَضِعَهَا)، المَعْنَى: (مَعَ فَصِيلِهَا)، وَلَيسَ يُتَصَوَّرُ هَذَا التَّركُ إِلا فِيمَا بَينَ النَّاقَةِ وَالفَصِيلِ؛ لأَنَّ المَعْنَى عَلَى أَن يُخَلَّى الفَصِيلُ، فَلا يُمنَعَ مِن أَن يَرضَعَ، وَلا يُفرقُ بَينَ النَّاقَةِ وَبَينَهُ، وَلَو أَنَّكَ أَرَدتَ إِفرَادَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا بِالتَّركِ، مِثلَ أَن تَقُولَ: (تُرِكَت النَّاقَةُ فِي المَرعَى، وَتُرِكَ الفَصِيلُ فِي البَيتِ)، لَم يَكُن هَذَا النَّصبُ؛ لأَنَّ التَّركَ هَاهُنَا يَكُونُ بِمَعْنَى (الإِرسَالِ) فِي النَّاقَةِ، وَبِمَعْنَى (الحَبسِ) فِي الفَصِيلِ.

ثُمَّ إِنَّ فِيهِ أَصْلا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ:(جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، لَم يَكُن أَحدُهُمَا بِأَنَّ تَقَدُّمَهُ فِي الذِّكرِ أَولَى مِنَ الآخَرِ، وَلَم يَفتَرِق المَعْنَى بِأَن تَقُولَ: (جَاءَنِي عَمرٌو وَزَيدٌ).

وَلَيسَ كَذَلِكَ المَسَائِلُ الَّتِي تَكُونُ الوَاوُ فِيهَا بِمَعْنَى (مَعَ)؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهَا التَّقدِيمُ وَالتَّأخِيرُ، فَلَوْ قُلتَ: (جَاءَ الطَّيَالِسَةُ وَالبَرْدَ)، (وَلَوْ تُرِكَ الفَصِيلُ وَالنَّاقَةَ)، لَم يَستَقِم، ثُمَّ إِنَّهُ لا يَكُونُ هَذَا النَّصبُ حَتَّى يَكُونَ فِي الكَلامِ فِعلٌ مِثلُ (جَاءَ)، وَمِثل (تُرِكَ) فَلَيسَ كُلُّ مَوضِعٍ يَكُونُ فِيهَا بِمَعْنَى (مَعَ)، فَإِنَّ الاسمَ يُنصَبُ بَعدَهَا، أَلا تَرَى أَنَّهُم قَالُوا: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)، وَ(كُلُّ طَيرٍ وَشَكْلُهُ)، فَلَم يَنصِبُوا، وَإِن كَانَ المَعْنَى: (مَعَ ضَيعَتِهِ، وَمَعَ شَكلِهِ)، وَمِثلُهُ: (أَنتَ أَعلَمُ وَزَيدٌ)، أَي: (مَعَ زَيدٍ).

وَقَد يَجِيءُ النَّصبُ فِي بَعضِ المَسَائِلِ عَلَى تَأوِيلِ مَعْنَى فِعلٍ، فَمِن ذَلِكَ قَولُهُم: (مَا شَأنُكَ وَزَيدًا؟) تَأَوَّلُوهُ عَلَى مَعْنَى: (مَا تَصنَعُ وَزَيدًا؟) وَدَعَاهُم إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُم كَرِهُوا

العَطفَ عَلَى ضَميرِ المَجرُورِ الّذي هُوَ (الكَافُ)، وَإِذَا أَضَافُوا الشَّأنَ إِلَى اسمٍ ظَاهِرٍ، كَانَ الاختيَارُ فيهِ العَطفَ، نَحوَ: (مَا شَأنُ عَبدِ الله وَزَيد؟) وَذَلكَ أَنَّ العَطفَ عَلَى الظَّاهِرِ المَجرُورِ، لا يَمتَنِعُ كَمَا يَمتَنِعُ عَلَى الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ ضَمِيرَ مَجرُورٍ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلكَ لَم يَتَكَلَّفُوا تَأَوُّلَ مَعْنَى فِعلٍ كَمَا تَكَلَّفُوهُ مَعَ الضَّمِيرِ، وَمِمَّا جَاءَت فِيهِ بِمَعْنَى مَعَ، ثُمَّ لَم يُنصَبِ الاسمُ بَعدَهَا؛ لِخُلُوِّ الكَلامِ مِنَ الفِعلِ، قَولُهُم: (مَا أَنتَ وَزَيدٌ)، وَأَنشَدَ[1]: [الكامل]

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ ... مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيْكَ وَالفَخرُ

أي: مَعَ الفَخرِ.

---

(١) هو للمُخبَّل السّعديّ، يهجو ابن عمّه الأعلى الزّبرقان ابن بدر - وهو غير الزّبرقان بن بدر الفزاريّ -، ويُنسب للمُتَنَخِّل السّعديّ.

يقال: يا أخا العرب؛ يُراد: يا واحدًا منهم.

و (بنو خلف): رهط الزِّبرقان بن بدر. (ويب أبيك): تحقير له وتصغير.

والشّاهد فيه: (الفخرُ) حيث رفعه عطفًا على (أنت)، مع ما في الواو من معنى (مع).

ويمتنع النّصب إذْ ليس قبله فعل ينفذ إليه فينصبه.

انظر: الكتاب ١/٢٩٩، والمؤتلف والمختلف ٢٧٢، وتحصيل عين الذّهب ١٩٩، والتّبصرة ١/٢٥٩، وشرح المفصّل ٢/٥١، والهمع ٥/٢٨١، والخزانة ٦/٩١، والدّرر ٦/١٦٧، والدّيوان ٢٩٣.

فَصْلٌ فِي (إلا) [1]

أَوَّلُ مَا يَنبَغِي أَن تَعلَم فِي (إلا): أَنَّهُ يَكُونُ لَهَا حَالَتَان:

حَالَةٌ تَكُونُ فِيهَا عَامِلَةً لَفظًا وَمَعْنًى.

وَحَالَةٌ تَكُونُ فِيهَا عَامِلَةً فِي المَعْنَى دُونَ اللَّفظ.

فَمثَالُ الأَوَّل: قَولُنَا: (جَاءَنِي القَومُ إلا زَيدًا)، عَمِلَت كَمَا تَرَى فِي لَفظ (زَيد) فَنصَبَتْهُ، وَعَمِلَت فِي المَعْنَى مِنْ حَيْثُ أَخرَجَتهُ مِن إثبَاتِ المَجِيءِ الَّذِي دَخَلَ فِيه القَومُ.

وَمثَالُ الثَّانِي: قَولُنَا: (مَا جَاءَنِي إلا زَيدٌ)، عَمِلَت فِي المَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَوجَبَت إِثبَاتَ المَجِيءِ لـ (زَيد)، وَنَفيَهُ عَمَّن عَدَاهُ، وَلَم تَعمَل فِي اللَّفظ مِنْ حَيْثُ كَانَ (زَيدٌ) مَرفُوعًا بِأَنَّهُ فَاعِلُ (جَاءَنِي)، كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيدٌ).

وَإِذ قَد عَرَفتَ هَذه الجُملَةَ، فَيَنبَغِي أَن تَعلَمَ أَنَّها لا يَخلُو مِن أَن يَجِيءَ فِي كَلامٍ مُوجَب، أَو غَيرِ مُوجَب؛ وَغَيرُ المُوجَب: هُوَ النَّفيُ، وَالنَّهيُ، وَالاستفهَامُ. وَالمُوجَبُ مَا لَم يَكُن وَاحدًا مِن هَذِهِ الثَّلاثَة، وَهُوَ الخَبَرُ المُثبَتُ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي القَومُ)، وَالأَمرُ كَقَوْلِكَ: (لِيَذهَب القَومُ).

وَإِذ قَد عَرَفتَ هَذَا، فَاعلَم أَنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّهَا تَأتِي مَرَّةً بَعدَ تَمَامِ الكَلامِ، وَأُخرَى قَبلَ تَمَامه، وَلَيْسَ المُرَادُ بِتَمَامِ الكَلامِ هَاهُنَا مَا هُوَ المَعرُوفُ مِن أَن يَكُونَ الفعلُ قَد أَخَذَ فَاعِلَهُ، وَالمُبتَدَأُ خَبَرَهُ، وَلَكِنَّ المُرَادَ لِمَجِيئِهَا بَعدَ تَمَامِ الكَلام: أَن يَجِيءَ بَعدَ أَن يَكُونَ قَد ذُكِرَ فِي الكَلامِ مُستَثنًى مِنْهُ، وَعُلِّقَ الحُكمُ الَّذِي يُرَادُ إِخرَاجُ المُستَثنَى مِنْهُ بِمَذكُورٍ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَولُنَا: (جَاءَنِي القَومُ إلا زَيدًا)؛ قَد جَاءَت (إلا) كَمَا تَرَى بَعدَ ذِكرِ مُستَثنًى مِنهُ، وَهُوَ (القَومُ)، وَتَعلِيق الإثبَاتِ بِهِ، وَالمَعْنَى فِي مَجِيئِهَا قَبلَ تَمَامِ الكَلامِ أَن تَجِيءَ مِن قَبلِ أَن

---

(١) إلا: موضوعةٌ في الأصلِ للاستثناء. قال أبو زكريا: وللاستثناء أدواتٌ موضوعةٌ فأشدُّهَا استيلاءً على بابِ الاستثناء وأكثرُها استعمالا إلا وهي أُمُّ البابِ، وما عَدَاهَا من أدوات الاستثناء كأنَّهَا أخذت هذا الحكم من إلا بطريقِ الشَّبَه، فمن الأدوات التي استثنى بها لشبهها بإلا أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ، فمن الأسماءِ (سوى)، وفيها ثلاث لغاتٍ: فتحُ السينِ، وضمُّها، وكسرُها، فإذا فتحت السين مددتها لا غير، وإذا ضممتها قصرت لا غير، وإذا كسرتها كنت بالخيارِ بين المَدِّ والقَصْرِ، والقصرُ أكثر. [نزهة الأعين ١/٥٥]

يَكُونَ قَد ذُكِرَ فِي الكَلامِ مُستَثنًى مِنْهُ، وَعُلِّقَ الحُكمُ الَّذِي أُرِيدَ إِخرَاجُ مَا بَعدَ (إلا) مِنْهُ بِمَذكُورٍ، وَمِثَالُهُ قَولُنَا: (مَا جَاءَنِي إلا زَيدٌ)، لَيْسَ فِي هَذَا الكَلامِ مُستَثنًى مِنْهُ مَذكُورٌ كـ(القَومِ) فِي: (جَاءَنِي القَومُ إلا زَيدًا)، وَالحُكمُ الَّذِي أَرَدتَ إِخرَاجَ زَيدٍ مِنْهُ، وَهُوَ نَفيُ المَجيءِ، لَيسَ لَهُ فِي اللَّفظِ مَذكُورٌ تَزعُمُ أَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِهِ، وَإِنَّمَا يُعلَمُ ذَلِكَ فِي المَعْنَى، مِنْ حَيْثُ يُعلَمُ أَنَّ المَعْنَى عَلَى نَفيِ المَجيءِ عَن كُلِّ مَن عَدَا زَيدًا، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَن لَيسَ المَعْنَى فِي تَمَامِ الكَلامِ فِي هَذَا البَابِ هُوَ المَعرُوفُ المُعتَادُ: أَنَّهُم يَعُدُّونَ، نَحوَ: (مَا رَأَيتُ إلا زَيدًا، وَمَا مَرَرتُ إلا بِزَيدٍ)، مُعَدًّى: (مَا جَاءَنِي إلا زَيدٌ)، فِي أَنَّهُم يَجعَلُونَ (إلا) قَد جَاءَتْ قَبلَ تَمَامِ الكَلامِ، مَعَ عِلمِنَا بِأَنَّ قَولَنَا: (مَا رَأَيتُ، وَمَا مَرَرتُ)، كَلامٌ تَامٌّ.

ثُمَّ اعلَم أَنَّهَا لا تَجِيءُ قَبلَ تَمَامِ الكَلامِ إلا فِي غَيرِ المُوجَبِ، كَقَولِنَا: (مَا جَاءَنِي إلا زَيدٌ، وَهَل جَاءَنِي إلا زَيدٌ، وَلا يَخرُجُ إلا زَيدٌ، وَلا يَكُن مَعَكَ إلا زَيدٌ)، وَمِثلُهُ: (مَا رَأَيتُ إلا زَيدًا، وَمَا مَرَرتُ إلا بِزَيدٍ، وَهَل رَأَيتَ إلا زَيدًا؟ وَهَل مَرَرتَ إلا بِزَيدٍ؟ وَلا تَضرِب إلا زَيدًا، وَلا تَمُرَّ إلا بِزَيدٍ).

فَأَمَّا فِي المُوجَبِ فَلا يَجِيءُ إلا بَعدَ تَمَامِ الكَلامِ، كَقَولِكَ: (جَاءَنِي القَومُ إلا زَيدًا، وَرَأَيتُ القَومَ إلا زَيدًا، وَمَرَرتُ بِالقَومِ إلا زَيدًا)، وَلا يَجُوزُ أَن تَجِيءَ بِهَا قَبلَ تَمَامِ الكَلامِ، فَلَوْ قُلتَ: (جَاءَنِي إلا زَيدٌ، وَرَأَيتُ إلا زَيدًا)، لَم يَكُن كَلامًا.

وَاعلَم أَنَّهَا إِذَا جَاءَت فِي غَيرِ المُوجَبِ بَعدَ كَلامٍ تَامٍّ كَانَ فِي الاسمِ بَعدَهَا وَجهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَن يُنصَبَ عَلَى الاستِثنَاءِ، وَمِثَالُهُ قَولُكَ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلا زَيدًا)، وَكَقِرَاءَةِ مَن قَرَأَ: (مَا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلا مِنْهُمْ) (١) [النساء: ٦٦].

وَالوَجهُ الثَّانِي: أَن يُجعَلَ الاسمُ بَعدَ (إلا) - الَّذِي هُوَ المُستَثنَى - تَابِعًا لِلاسمِ قَبلَ (إلا) - الَّذِي هُوَ المُستَثنَى مِنْهُ - فَتَقُولُ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلا زَيدٌ، وَمَا رَأَيتُ أَحَدًا إلا زَيدًا، وَمَا مَرَرتُ بِأَحَدٍ إلا زَيدٍ)، وَهَذَا الوَجهُ هُوَ الاختِيَارُ، وَهُوَ عِندَهُم تَابِعٌ لِمَا قَبلَ (إلا)

(١) قرأ عبد الله بن عامر، وعيسى بن عمر: (ما فعلوه إلا قليلا منهم) نصبا على الاستثناء، والرفع أجود عند جميع النحويين، وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى. [إعراب القرآن للنحاس ١/٢٤٤]

عَلَى البَدَلِ، فَإِن قَدَّمتَ المُستثنى عَلَى المُستَثنى مِنْهُ لَم يَجُز إلا النَّصبُ، كَقَولِكَ: (مَا جَاءَنِي إلا زيدًا أحدٌ)، وكَقولِ الشَّاعرِ(١): [الطويل]

وَمَا لِـيَ إلا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إلا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ

وذَلِكَ أَنَّ تقديمَ المُستَثنى يَمنعُ مِن إتْبَاعِه الاسمَ الَّذي هُوَ المُستَثنى مِنْهُ؛ لأَنَّ الإتبَاعَ يكُونُ عَلَى البَدَلِ، وَالبَدَلُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى المُبدَلِ مِنْهُ، فَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (جَعَلتُ بَعضَهُ مَتاعَكَ فَوقَ بَعضٍ)، تُرِيدُ: جَعَلتُ مَتَاعَكَ بَعضَهُ فَوقَ بَعضٍ.

فَصْلٌ

قَولُهُم: (جَاءَنِي القَومُ لا يَكُونُ زَيدًا، وَلَيْسَ زَيدًا)، النَّصبُ فِيه بِأَنَّهُ خَبَرُ (كَانَ، وَلَيسَ)، لا بِأَنَّهُ استِثنَاءٌ، وَلَكِنَّهُم قَد جَعَلُوا اسمَ (كَانَ، وَلَيْسَ) هَاهُنَا مَخصُوصًا حَصَلَ بِه مَعْنَى الاستِثنَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّقديرَ فِيه: (جَاءَنِي القَومُ لا يَكُونُ بَعضُهُم زَيدًا، وَلَيْسَ بَعضُهُم زَيدًا)، وَإِذَا نَفَيتَ أَن يَكُونَ (زَيدٌ) بَعضَهُم، فَقَد أَخرَجتَهُ مِن جُملَتِهِم.

---

(١) هذا البيت للكميت بن يزيد الأسدي، ويكنى: أبا المسهل وكان أصم أصلخ، لا يسمع الرعد، وكان من الشيعة، وهذا البيت من شعر يمدح به بني هاشم.

وشيعة الإنسان: من يشايعه على أمره، ويغضب له.

ومشعب الحق: طريقته.

ويروى أن الكميت قال هذا الشعر أول انبعاثه، وقيل شهرته، فأتى الفرزدق، فقال: يا أبا فراس، إني نفثت على لساني شعر، فأردت عرضه عليك، فإن كان حسناً أمرتني بإذاعته في الناس، وإن كان قبيحاً كنت أول من ستر علي!.

فقال له الفرزدق: اما عقلم فحسن، وإني لأرجو أن يكون شعرك على قدر عقلك.

انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ٥٧/١، والكامل في اللغة والأدب ١٣٢/١، وخزانة الأدب ٢٩٠/٤، واللمع في العربية ٦٨/١، والمخصص ٤١٠/٣.

لا سِيَّمَا[1]

(١) الاسم الواقع بعد " لا سيما " إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرئ القيس:

ألا رب يــــــوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بــــــــدارة جلجل

فإن كان الاسم الواقع بعد " لاسيما " نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهــو أقل من الجر، والنصب، وهو أقل الاوجه الثلاثة.

فأما الجر فتخريجه على وجهين، أحدهما: أن تكون " لا " نافية للجنس و" سي " اسمها منصــوب بالفتحة الظاهرة، و" ما " زائدة، وسي مضاف، و" يوم " مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني أن تكون " لا " نافية للجنس أيضا، و" ســي " اسمهــا منصوب بالفتحة الظاهر، وهو مضاف و" ما " نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على الســكون في محل جر، و" يوم " بدل من ما.

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضا، أحدهما: أن تكون " لا " نافية للجنس أيضا و" سي " اسمها، و" ما " نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة " سي " إليها، و" يوم " خــبر مبتــدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شئ عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني، أن تكون " لا " نافية للجنس أيضا، و" سي " اسمها، و" ما " موصول اســمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بإضافة " سي " إليه، و" يوم " خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الاعراب صلة الموصول، وخبر " لا " محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود.

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضا، أحدهما: أن تكون " ما " نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة " سي " إليها، و" يوما " مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شئ أعني يوما بدارة جلجل. وثانيهما: أن تكون " ما " أيضا نكرة غير موصوفة وهــو مــبني علــى السكون في محل جر بالاضافة، و" يوما " تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة، لانه لا يجوز عنده أن تكون تمييــزا،

وَأَمَّا (لا سِيَّمَا): فَالأصلُ فِيهِ التَّشديدُ؛ لأَنَّهُ هُوَ (السِّيُّ) الَّذي مَعنَاهُ (المِثلُ)، وَيَجُوزُ فِي (زَيد) الجَرُّ وَالرَّفعُ.

أَمَّا الجَرُّ فَعَلَى أَن يَكُونَ (مَا) مَزِيدَةً، مثلُها في: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥، المائدة: ١٣]. وَيَكُونُ (زَيدٌ) مَجرُورًا بِإِضَافَة (سِيّ) إِلَيْه.

وَأَمَّا الرَّفعُ، فَعَلَى أَن تَكُونَ (مَا) بِمَعْنَى: (الَّذي)، وَيَكُونَ فِي الكَلامِ مُبتَدأٌ مَحذُوفٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: (لا سِيَّ الَّذي هُوَ زَيدٌ)، ثُمَّ حَذَفَ (هُوَ)، كَمَا حُذِفَ فِي قِرَاءَةِ مَن قَرَأَ: (تَمَامًا عَلَى الَّذي أَحْسَنُ)[١] [الأنعام: ١٥٤]، فِي قِرَاءَةِ مَن رَفَعَ، وَيُستَثنَى بِـ (لا سِيَّمَا) عَلَى وَجه مَخصُوصٍ، وَهُوَ أَن يُوصَفَ جَمَاعَةٌ بِالفَضلِ، ثُمَّ يُخَصَّ وَاحِدٌ مِنهُم بِالزِّيَادَة عَلَيهِم، فِيمَا وُصِفُوا به، مِثَالُ ذَلكَ أَن تَقُول فِي قَومٍ: (هُم فُضَلاءُ كُرَمَاءُ، لا سِيَّمَا زَيدٌ)، فَإِنَّهُ الَّذي يُضرَبُ بِهِ المَثَلُ، وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ قَولُ امرِئِ القَيسِ[٢]: [الطويل]

=

ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد " سيما ".

والحاصل أن نصب المعرفة بعد " لاسيما " لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزا، والتزام كون التمييز نكرة. [شرح ابن عقيل ١/١٦٦]

(١) من قال في: (تَمَامًا عَلَى الَّذي أَحْسَنَ) بالرفع: إن أصله أحسنوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة. لأن باب ذلك الشعر، والصواب تقدير مبتدأ، أي: هو أحسن. [الإتقان في علوم القرآن ١/٣٦٨]

(٢) من معلقة امرئ القيس، والضمير في منهما يعود على امرأتين تحدث عنهما قبل ذلك وذكر قصة جرت بينه وبينهما في مكان اسمه دارة جلجل.

السي: المثل يقال هما سيان أي مثلان. وسيما يخفف ويشدد ونصب سيما بلا. ويجوز أن يكون مبنيا مع لا لأن لا تبنى مع المضاف، لأن سي مشبهة بالحروف، ولا تقع الإضافة في الحروف، فلو أضفت إليهن لأزال البناء وأصله سي مشدد.

وحكى الأخفش تخفيفه وخفض ما بعده فإنه جعل ما زائدة للتوكيد ويجوز فيه الرفع على إضمار هو ومن خفض فإضافة سي إليه، وما صلة في سيما ويجوز على البدل من رب يوم، والدارة والدار واحدة، جلجل موضع من الحمى قال أبو عبيدة والأصمعي هي في الحمى، قال هشام هي عند غمر كندة.

أَلا رُبَّ يومٍ لَــكَ منــهُنَّ صَــالحٌ وَلا ســيَّمَا يَــومٌ بِــدارَة جُلجُــلِ

المَعْنى كَمَا لا يَخفَى: عَلَى أَنَّهُ جعَلَ لليَومِ الَّذي كَانَ لَهُ بدَارَة جُلجُلٍ مَزيَّةً عَلَى الأَيَّامِ الصَّالحَة الَّتي كَانَت لَهُ منهُنَّ، وَإذ قَد ثَبتَ أَنَّ هَذَا هُوَ مَعناهُ، فَيَجبُ أَن يَكُونَ لَــهُ خَبَــرٌ مَحذُوفٌ، كَأَنَّكَ إذَا قُلتَ: (وَلا سيَّمَا زَيدٌ)، فَقَد قُلتَ: وَلا سيَّمَا زَيدٌ فــيهم. وَكَــذَلكَ يَكُونُ التَّقدِيرُ: وَلا مِثلَ يَومٍ بِدَارَةِ جُلجُلٍ كَانَ فِي تِلكَ الأَيَّامِ، أي: وَلا مِثــلَ يَــوم دَارَةَ جُلجُلٍ.

خَلا، وَعدَا

وَأَمَّا (خَلا) وَ(عَدَا)، فَفِيهِمَا إِضْمَارُ فَاعِلٍ، وَهُوَ: (بَعضُهُم)، كَمَا ذَكَرنَــا فِــي (لا يَكُونُ، وَلَيْسَ)، فَإذَا قُلتَ: (جَاءَنِي القَومُ خَلا زَيدًا، وَعَدَا زَيدًا)، كَانَ المَعْنَى: خَلا بَعضُهُم زَيدًا، وَعَدَا بَعضُهُم زَيدًا، أَي: جَاوَزَ بَعضُهُم زَيدًا، ثُمَّ المَعْنَى: لَم يَكُن بَعضُهُم زَيدًا.

وَأَمَّا إِذَا جَرَرتَ بِهِمَا، فَهُمَا حَرفَا جَرٍّ، فِيهِمَا مَعْنَى الاستِثنَاءِ، وَهُوَ لُغَةٌ شَاذَّةٌ.

فَإِن أَدخَلتَ (مَا) عَلَيْهِمَا لَم يَكُونَا إِلا فِعلَينِ، وَلَم يَجُز إِلا النَّصبُ، نَحوَ: (مَا خَــلا زَيدًا، وَمَا عَدَا زَيدًا)، عَلَى مَا قَدَّرنَا مِن قَولِكَ: (مَا خَلا بَعضُهُم زَيدًا، وَمَا عَدَا بَعضُــهُم زَيدًا).

حَاشَا

وَأَمَّا (حَاشَا): فَحَرفُ جَرٍّ فِيهِ مَعْنَى الاستِثنَاءِ، وَفِيهِ شَرطٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لا يُســتَعمَلُ إِلا حَيثُ يُرَادُ التَّبرِئَةُ، كَقَولِ الشَّاعِرِ[1]: [الكامل]

=

انظر: شرح المفصّل ٨٦/٢، وشرح التّسهيل ٣١٨/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٢٥/٢، واللّســان (سوا) ٤١١/١٤، والجنى الدّاني ٣٣٤، والمغني ١٨٦، والهمــع ٢٩٣/٣، والخزانــة ٤٤٤/٣، ٤٥١، والدّرر ١٨٣/٣، والدّيوان ١٠.

(١) البيت للجُمَيْحِ الأسديّ.

وقد لفّق النُّحاة هذا البيت من بيتين، وصواب الإنشاد هكذا:

حَاشَا أَبِي ثَــــوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَــــة فَدْمِ
عَمْرِو بنَ عَبْــــدِ اللهِ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ الْمَلْحَــــاةِ وَالشَّتْمِ

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

قَد تَقَدَّمَ قَبلَ هَذَا البَيتِ ذَمٌّ لقَومٍ، وَاستَثنَى (أَبَا ثَوْبَانَ) منهُم.

وَمَن نَصَبَ بـ (حَاشَا) جَعَلَهُ فعْلا عَلَى مَعْنَى: (جَانَبَ، وَبَاعَدَ بَعضُهُم زَيدًا)، أَي: أَن يَكُونَ زَيدًا، وَلَيْسَ هَذَا بِمُسْتَعْمَلٍ.

فصلٌ [في (سوى)]

(سِوَى): ظَرفٌ، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي القَومُ سِوَى زَيد)، فَكَأَنَّكَ قُلتَ: (جَاءَنِي القَومُ مَكَانَ زَيد)، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلكَ أَنَّ الصِّلَةَ تَستَقِلُّ بِه، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي مَنْ سِوَاهُ، وَأَخَذْتُ مَا سِوَاهُ)، مُستَعمَلٌ ذَلكَ عَلَى الاطِّرَاد، وَفِي حَالِ السَّعَة، وَذَلكَ يَقتَضِي أَن يَكُونَ ظَرْفًا، حَتَّى يَكُونَ جُملَةً؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الظَّرفَ يُقَدَّرُ فيه فعلٌ، وَيَكُونُ فِي ذَلكَ الفعلِ ضَمِيرٌ كَالذي يَكُونُ فِي قَوْلِكَ: (زَيدٌ فِي الدَّارِ)، إِذَا قَدَّرتَ: (زَيدٌ استَقَرَّ فِي الدَّارِ).

وَيَجِيءُ الظَّرفُ صِلَةً للذي، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى الَّذي، وَصِحَّةُ الكَلامِ بِه شَائِعٌ مُستَمِرٌّ، تَقُولُ: (أَخَذتُ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْه، وَرَأَيتُ الَّذي فِي الدَّارِ، وَرَأَيتُ مَنْ فِي الدَّارِ)، وَلَو لَم يَكُن ظَرْفًا، وَكَانَ مثلَ غَيرِه، لَكَانَ لا تَتِمُّ الصِّلَةُ بِه حَتَّى يُؤتَى بِجُزءٍ آخَرَ.

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَخَذتُ مَا غَيرُهُ)، لَم يَصِحَّ حَتَّى تَقُولَ: (مَا هُوَ غَيرُهُ)، فَإِن جَاءَ كَانَ شَاذًّا، وَ(أَخَذتُ مَا سِوَاهُ) يَجِيءُ مَجيئًا مُستَمِرًّا.

وَأَمرٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّهُ فِي الأَمرِ الأَكثَرِ لا يَكُونُ فَاعلا وَمَفعُولا وَمَجرُورًا، نَحوَ: (جَاءَنِي سِوَاهُ، وَرَأَيتُ سِوَاهُ، وَمَرَرتُ بِسِوَاهُ)، إِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي الشِّعرِ، كَقَولِه: [المتدارك]

ثُمَّ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى حَامد

وَقَد أَجمَعُوا عَلَى هَذَا، وَلا اعتِبَارَ بِاستِعمَالِ العَامَّةِ لَهُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الاعتِبَارُ بِمَوَاضِعِه فِي الكَلامِ الفَصِيحِ.

=

والشّاهد فيه: (حاشا أبي ثوبان) فقد استدلّ به الشّارح على أنّ (حاشا) تجرّ ما بعدها.

انظر: المفضّليّات ٣٦٧، والأصمعيّات ٢١٨، والإنصاف ٢٨٠/١، وشرح المفصّل ٤٧/٨، والجنى الدّاني ٥٦٢، ٥٦٣، والمغني ١٦٦، والهمع ٢٨٤/٣.

فَصْلٌ فِي النِّدَاءِ(١)

(١) الحروف التي ينادى بها خمسة: يا وأيا وهيا وأي وبالألف وهذه ينبه بها المدعو إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنه أو للإنسان المعروض أو النائم المستثقل وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلا عليك توكيداً وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء إلا في المبهم والنكرة فلا يحسن أن تقول: هذا وأنت تريد: يا هذا ولا رجل وأنت تريد: يا رجل ويجوز حذف: يا من النكرة في الشعر.

والندبة يلزمها: يا ووا (ووا) يخص بها المندوب.

وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك وتعرض فيه الإستغاثة والتعجب والمدح والندبة وسنذكر ذلك في مواضعه والأسماء المناداة تنقسم على ثلاثة أضرب: مفرد ومضاف ومضارع للمضاف بطوله.

شرح الأول: وهو الاسم المفرد في النداء الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة فالمعرفة: هو المضموم في النداء والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: إحداهما: ما كان اسماً علماً قبل النداء نحو: زيد وعمرو فهو على معرفته.

وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء نحو: يا رجل أقبل صار معرفة بالخطاب وأنه في معنى: يا أيها الرجل.

فهذان الضربان هما اللذان يُضَمّان في النداء تقول: يا زيد ويا عمرو ويا بكر ويا جعفر ويا رجل أقبل ويا غلام تعال.

فأما: يا زيد فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء وهو في النداء معرفة كما كان ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه ويحيل قول من قال: أنه معرفة النداء فقط إنك قد تنادي بإسمه من لا تعلم له فيه شريكاً كما تقول: يا فرزدق أقبل ولو كنت لا تعرف أحداً له مثل هذا الاسم ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به.

ومن قال إذا قلت: يا زيد أنه معرفة بالنداء فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي أما حسنة: فأن يعني: أن أول ما يوضع الاسم ليعرف به الإنسان أنه ينادي به فيقول له أبوه أو من سماه مبتدأ: يا فلان وإذا كرر ذلك عليه علم أنه اسمه ولولا التكرير أيضاً ما علم فمن قال: أن الاسم معرفة بالنداء أي: أصله أنه به صار يعرف المسمى فحسن وإن كان أراد: أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر فقد بينا وجه الإحالة فيه ويلزم قائل هذا القول شناعات أخر عندي.

الذِي يَجِبُ أَن يُعلَمَ أَوَّلَ شَيءٍ فِي المُنَادَى: أَنَّ الاسمَ الظَّاهِرَ يَقَعُ فِي النِّداءِ مَوقِعَ الضَّمَائِرِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (يَا عَبدَ اللهِ)، كَانَ (عَبدُ اللهِ) وَاقِعًا مَوقِعَ (إِيَّاكَ أَعنِي)، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الاسمُ الظَّاهِرُ فِي النِّدَاءِ يَكُونُ بَاقِيًا عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي غَيرِ النِّدَاءِ، لَكَانَ يَنبَغِي أَن يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ عَلَى لَفظِ الغَيبَةِ، وَكَانَ يُقَالُ: (يَا عَبدَ اللهِ فَعَلَ كَذَا)، كَمَا تَقُولُ: (عَبدُ اللهِ فَعَلَ كَذَا)؛ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُحَالا، وَكَانَ الكَلَامُ أَن تَقُولَ: (يَا عَبدَ اللهِ فَعَلتَ كَذَا)، عُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ وَاقِعٌ مَوقِعَ الضَّمِيرِ، وَأَنَّهُ قَد دَخَلَهُ مَعْنَى (أَنتَ، وَإِيَّاكَ).

وَهَاهُنَا مَعْنًى لَطِيفٌ، وَهُوَ أَنَّ الأَسمَاءَ الظَّاهِرَةَ مَوضُوعَةٌ لِيَعرِفَ بِذِكْرِهَا غَيرُ المُسَمَّى القَصدَ إِلَى المُسَمَّى.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ)، كُنتَ عَرَّفتَ غَيرَ زَيد قَصدَكَ إِلَى زَيد، بِإِثبَاتِ المَجِيءِ لَهُ، وَإِذَا جِئتَ إِلَى النِّدَاءِ، وَجَدتَ المَعْنَى عَلَى تَعرِيفِ المُسَمَّى القَصدَ إِلَيْهِ نَفسِهِ، فَإِذَا قُلتَ: (يَا عَبدَ اللهِ)، كُنتَ قَصَدتَ أَن تُعَرِّفَ (عَبدَ اللهِ) نَفسَهُ قَصدَكَ إِلَيْهِ نَفسِهِ

=

وأما قولك: يا رجل. فهذا كان نكرة لا شك فيه قبل النداء وإنا صار بإختصاصك له وإقبالك عليه في معنى: يا أيها الرجل فرفع وإنما ادعى من قال: أن: يا زيد معرفة بالنداء لا بالتعريف الذي كان له.

قيل: أنه وُجِد الألف واللام لا يثبتان مع (يا) في التعريف في التثنية ألا ترى أنك تقول يا زيدان أقبلا ولولا يا لقلت: الزيدان إذا أردت التعريف وإنما حذفت الألف واللام استغناء بيا عنهما إذ كانتا آلة للتعريف كما حذفنا من النكرة في النداء أيضاً.

ووجدنا ما ينوب عنهما فليس ينادي شيءٌ مما فيه الألف واللام إلا الله عز و جل.

قال سيبويه: وذلك من أجل أن هذا الاسم لا تفارقه الألف واللام وكثر من كلام العرب.

وأما الاسم النكرة الذي بقي على نكرته فلم يتعرف بتسمية ولا نداء فإذا ناديته فهو منصوب تقول: يا رجلا أقبل ويا غلاماً تعال وكذلك إن قلت: يا رجلا عاقلا تعالى فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها ومعنى هذا أنك لم تدع رجلا بعينه فمن أجابك فقد أطاعك ألا ترى أنه يقول: من هو وراء حائط ولا يدري من وراؤه من الناس: يا رجلا أغثني ويا غلاماً كلمني كما يقول: الضرير يا رجلا خذ بيدي فهو ليس يقصدٌ واحداً بعينه بَل من أخذَ بيده فهو بغيتُهُ. [الأصول: ١/٢٢٦]

بكَلامكَ الَّذي تُريدُ أَن تَتَكَلَّمَ بِه. ثُمَّ إِنَّهُم جَعَلُوا (يَا) نَفسَهُ دَليلا عَلَى هَذَا القَصد الَّذي فَسَّرنَاهُ، وَنَصَبُوا بِه الاسمَ عَلَى تَقدير مَعْنَى: (أَعني وَأُريدُ)، إلا أَنَّهُ لا يَصِحُّ إِظهَارُ هَذَا الفعلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذَا أَظهَرتَهُ، لَم يَخلُص بِه الَّذي فَسَّرنَاهُ مِنْ كَون الاسمِ الظَّاهِرِ فِي مَعْنَى المُضمَرِ وَبِمَنزِلَته في أَنَّكَ تَذكُرُهُ لِتُعَرِّفَ المُسَمَّى القَصدَ إِلَيْه نَفسه، وَصَارَ إِلَى مَا يَكُونُ عَلَيْه فِي غَيرِ النِّدَاء مِن تَعريفِ غَيرِ المُسَمَّى القَصدَ إِلَى المُسَمَّى.

فَالنِّدَاءُ إِذًا مَعْنًى مَخصُوصٌ مِنَ المَعَانِي الَّتِي هِيَ غَيرُ الخَبَرِ كَالاستفهَامِ وَالتَّمَنِّي، وَلِكَونه غَيرَ خَبَرٍ لَم يَصِحَّ وَصْفُهُ بالصِّدق، وَالكَذِب، وَكَانَ مُحَالا، إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: (يَا عَبدَ الله)، أَن تَقُولَ: إِنَّهُ كَذِبٌ أَو صِدْقٌ.

وَمِنَ النُّكتَة فِي هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (يَا عَبدَ الله)، كُنتَ دَلَّلتَ بِـ (يَا) وَالاسمِ بَعدَهُ عَلَى إِرَادَة فِي نَفسكَ لِـ (عَبد الله) بِالخِطَاب، لا عَلَى حَدِّ الإِخبَارِ، وَلَكِن عَلَى حَدِّ دَلالَة الحُرُوف عَلَى مَعَانِيهَا.

تَفْسِيرُ ذَلكَ: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (هَلْ خَرَجَ زَيدٌ؟) كُنتَ دَلَّلتَ بِـ (هَلْ) عَلَى طَلَبكَ مِنَ المُخَاطَب أَن يُعلمَكَ الَّذي هُوَ عِنْدَهُ مِن وُجُود الخُرُوجِ مِن زَيد أَو انتفَائه، وَلَم تَكُن مُخبِرًا عَنْهُ بِهَذَا الطَّلَب، وَعَلَى هَذَا المَعْنَى قَالُوا: إِنَّ النِّدَاءَ بِمَنْزِلَة عَمَلٍ يَعمَلُهُ الإِنسَانُ، فَإِذَا قَالَ: (يَا زَيدُ)، كَانَ بِمَنْزِلَة أَن يُشيرَ لَهُ بِعَينه، أَو يُحَرِّكَهُ بِيَده، أَو مَا شَاكَلَ ذَلكَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يَقَعُ لِلمَخَاطَبِ العِلمُ بِمَا فِي نَفسكَ ضَرُورَةً.

فَصْلٌ

قَولُهُم: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ): (أَيُّ): مُنَادَى مُفرَدٌ مَعرِفَةٌ، إلا أَنَّهُ مُبهَمٌ، وَمَعْنَى المُبهَمِ هَاهُنَا: أَنَّهُ لا يَدُلُّ عَلَى جِنسِ المَقصُود، فَلا يَستَغني لِذَلكَ عَن أَن يُوصَفَ بِاسمِ الجِنسِ، فَيُقَال: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، نَظيرُهُ فِي هَذَا اسمُ الإِشَارَة، فَإِنَّ قَولَنَا: إِذًا يَكُونُ لا مَحَالَةَ مَعرِفَةً، وَمَقصُودًا بِه شَيءٌ بِعَينه، إلا أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَينَ يَدَي المُشيرِ شَيئَانِ أَو أَكثَرُ، افتَقَرَ إِلَى ذِكرِ اسمِ الجِنسِ الَّذي يَقصِدُهُ بِالإِشَارَة.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَينَ يَدَيه دينَارٌ وَدرهَمٌ، وَقَصَدَ الإِشَارَةَ إِلَى الدِّينَارِ دُونَ الدِّرهَمِ، أَو إِلَى الدِّرهَم دُونَ الدِّينَارِ، فَإِنَّهُ يَحتَاجُ لا مَحَالَةَ إِلَى أَن يَقُولَ: (خُذ هَذَا الدِّينَارَ)، أَو: (خُذ هَذَا الدِّرهَمَ).

إلا أنَّ بَينَ (أيّ)، وَبَينَ اسم الإشَارَة فَرقًا، وَهُوَ أنَّهُ يُتصَوَّرُ فِي اسمِ الإشَارَة أن يَستَغنِيَ عَن الوَصف بِأن لا يَكُونَ هُنَاكَ إلا شَيءٌ وَاحِدٌ، وَلا يُتصَوَّرُ فِي (أيّ) أن يَستَغنِيَ عَن الصِّفَة.

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّهُم قَالُوا فِي (أيّ): إنَّهُ وُصلَةٌ إلَى نِدَاءِ مَا فِيهِ الألِفُ وَاللامُ، كَمَا أنَّ (الَّذِي) وُصلَةٌ إلَى وَصف المَعَارِف بالجُمَل.

يَعنُونَ: أنَّهُ لا يُمكِنُ أن تَدخُلَ (يَا) عَلَى مَا فيه الألفُ وَاللامُ، فَيُقَالُ: (يَا الرَّجُلُ)، فَإذَا أُتِيَ بـ (أيّ) صَلُحَ، كَمَا أنَّهُ لا يَصلُحُ أن تَصِفَ المَعرِفَةَ بالجُملَة، فَتَقُولَ: (مَرَرتُ بزَيدٍ جَاءَكَ بالأمسِ)، فَإذَا جِئتَ بـ (الَّذِي)، فَقُلتَ: (بزَيدٍ الَّذِي جَاءَكَ بالأمسِ) صَحَّ.

ثُمَّ إنَّ الإشكَالَ فِي أن يُقَالَ: كَيفَ امتَنَعَ نِدَاءُ مَا فِيهِ الألِفُ وَاللامُ مِن غَيرِ (أيّ)، وَصَحَّ مَعَ (أيّ)؟

وَالقَولُ فِي ذَلِكَ: إنَّ هَاهُنَا أمرًا خَفِيًّا قَد غَفَلَ أكثَرُ النَّاسِ عَنهُ، وَهُوَ: أن لَيسَ حَالُ الألِف وَاللامِ إذَا كَانَ بَعدَ (أيّ) حَالَهُ لَو جِيءَ بِهِ مِن غَيرِ (أيّ)، وَأُولِيَ حَرف النِّدَاء، فَقِيلَ: (يَا الرَّجُلُ).

تَفسِيرُ هَذَا: أنَّكَ إذَا قُلتَ: (الرَّجُلُ)، كَانَ الألِفُ وَاللامُ لِلعَهدِ، وَالعَهدُ أبَدًا يَكُونُ بَينَ الاثنَينِ فِي ثَالث.

مَعنَى هَذَا: أنَّكَ إذَا قُلتَ: (جَاءَنِي الرَّجُلُ)، كُنتَ أشَرتَ لِلمُخَاطَبِ إلَى رَجُلٍ قَد كَانَ بَينَكَ وَبَينَهُ عَهدٌ فِيه، فَأنتُمَا الاثنَان، وَالرَّجُلُ الثَّالثُ، وَلا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي النِّدَاء؛ لأنَّ المُنَادَى يَكُونُ المُخَاطَبَ نَفسَهُ، وَالثَّانِي المُتَكَلِّمُ، وَلا يَكُونُ (أيُّ) المُنَادَى ثَالثًا، فَلَو قُلتَ: (يَا الرَّجُلُ)، صِرتَ كَأنَّكَ تُوَجِّهُ النِّدَاءَ إلَى غَائِب، أو تَجعَلُ المُنَادَى مُخَاطَبًا غَائِبًا مَعًا، وَكِلاهُمَا مُحَالٌ.

وَأمَّا الألِفُ وَاللامُ فِي (الرَّجُلِ) إذَا كَانَا بَعدَ (أيّ)، فَلا يَكُونُ لِلعَهد؛ لأنَّ (الرَّجُلَ) يَكُونُ صِفَةً لـ (أيّ)، وَلا يَكُونُ تَعرِيفُ الصِّفَة فِي مَعنَى تَعرِيف الاسمِ.

بَيَانُ هَذَا أنَّكَ إذَا قُلتَ: (جَاءَنِي الرَّجُلُ)، اختَصَصتَ مِن بَين الرِّجَال وَاحِدًا قَد عَهِدَهُ المُخَاطَبُ، وَإذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ الظَّرِيفُ)، لَم يَكُن تَعرِيفُكَ (الظَّرِيفَ)؛ لأنَّكَ أرَدتَ أن تَختَصَّ مِن الظُّرَفَاءِ وَاحِدًا، هَذَا مُحَالٌ؛ وَلَكِن لأنَّهُ كَانَ صِفَةً مَعرُوف عِندَ

المُخاطَبِ، وَذَلكَ المَعرُوفُ هُوَ (زيدٌ)، وَإذَا كَانَ كَذَلكَ لَم يَلزَم من إدخَال الألف وَاللامِ فِي (الرَّجُلِ) مِن قَولكَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، مِنَ الفَسَاد مَا يَلزَمُ لَوْ قُلْتَ: (يَا الرَّجُلُ)، مِن أن تَجعَلَ المُخاطَبَ غَائبًا، كَمَا لَم يَلزَم ذَلكَ، إن قُلتَ: (يَا زَيدُ الظَّرِيفُ)، فَأدخَلتَ الألفَ وَاللامَ عَلَى (الظَّرِيفِ)؛ لأنَّكَ إنَّمَا عَرَّفْتَهُ لكَونه من صفَة لمَعرِفَة، لا لأنْ تَخُصَّ مِن الظُّرَفَاءِ وَاحدًا، فَيَكُونَ عَهدًا، وَهَذَا هُوَ الَّذي وَرَّطَ النَّاسَ فِي الشُّبهَة.

وَأَمَّا قَولُهُم: (يَا أَللهُ)، فَإنَّ الألفَ وَاللامَ فِيهِ مُخرَجٌ عَن حَدِّهِ وَمُنَزَّلٌ مَنزِلَةَ جُزءٍ مِنَ الاسمِ.

وَمِن أُصُولِهِم فِي هَذَا: أنَّ الألفَ وَاللامَ فِي هَذَا الاسمِ، قَد صَارَ عوَضًا عَنِ الهَمزَةِ الَّتي هِيَ (فَاءُ الفعلِ) فِي (أَلَه)، بدَلالَة أَنَّهُم رَفَضُوا الجَمعَ بَيْنَهُمَا، فَلَم يُقَل (الإِلَهُ) إلا فِي ضَرُورَة الشِّعرِ، فَإذَا دَخَلَ حُرُوفُ النِّدَاء صَارَ الألفُ وَاللامُ كَأنَّهُ قَد تَمَحَّضَ لكَونه عوَضًا مِنَ الهَمزَةِ فِي (أَله)؛ وَلذَلكَ قَطَعُوا هَمزَةَ الوَصلِ فِيه؛ لأنَّهُم أَرادُوا أن يُبَيِّنُوا تَغَيُّرَ الألفِ وَاللامِ فِي حَالِ النِّدَاءِ عَن حُكمه فِي غَيرِ النِّدَاءِ.

وَممَّا يُبَيِّنُ أنَّ تَعريفَ الصِّفَة عَلَى خلاف تَعريف الاسمِ، وَأَنَّهَا إنَّمَا تُعَرَّفُ لكَونهَا صفَةَ مَعرُوفٍ عندَ المُخَاطَبِ: أنَّكَ إذَا قُلتَ: (مَرَرتُ بزَيد الظَّرِيفِ)، فَإنَّمَا تَصِفُهُ بِـ (الظَّرِيفِ)، لتُزيلَ الاشتبَاهَ عَنِ المُخَاطَبِ فِي الَّذي أَرَدتَهُ مِن بَينِ مَن يُسَمَّى (زَيدًا)، وَلَم يَزُل الاشتبَاهُ بِـ (الظَّرِيفِ)؛ إلا لأنَّ المُخَاطَبَ قَد عَرَفَهُ، صِفَةَ الَّذي عَيَّنتَهُ مِنْ بَينِ مَنْ يُسَمَّى (زَيدًا).

فَصْلٌ

إنَّمَا يَجوزُ فِي الصِّفَة الحَملُ عَلَى اللَّفظ إذَا كَانَت مُفرَدَةً، فَأَمَّا إذَا كَانَت مُضَافَةً، فَإنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهَا إلا الحَملُ عَلَى المَوضعِ وَالنَّصبُ، تَقُولُ: (يَا زَيدُ أَخَا عَمرٍو)، وَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (يَا زَيدُ أَخُو عَمرٍو)؛ وَذَلكَ أَنَّهُ لَيسَ للمُضَاف فِي النِّدَاءِ إلا النَّصبُ سَوَاءً كَانَ المُنَادَى أَو صفَةَ المُنَادَى، فَإن وَصَفتَ صفَةَ (أَيّ) بالمُضَافِ، لَم يَكُن فِيهِ إلا الرَّفعُ، تَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الجُمَّةِ)، وَلا يَجُوزُ: (ذَا الجُمَّةِ).

وَعَلَى ذَلِكَ أَنشَدُوا[١]: [الرجز]

يَا أَيُّهَا الْجَاهِـــــــلُ ذُو التَّنَزِّي

وَالسَّبَبُ فِي أَن لَم يَجز انتِصَابُهُ أَنَّهُ لَم يَكُن صِفَةَ المُنَادَى، وَإِنَّمَا كَانَ صِـــفَةَ الرَّجُـــلِ الَّذي هُوَ صِفَةُ المُنَادَى. ثُمَّ (الرَّجُلُ) وَإِن كَانَ صِفَةَ المُنَادَى، فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ فِيه مَا جَازَ فِـــي صِفَةِ (زَيد)، وَنَحوِه مِنَ الأَسمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُبهَمَةٍ مِنَ الحَملِ عَلَى المَوضِعِ، فَلَم يُقَل: (يَـــا أَيُّهَا الرَّجُلَ)، بِالنَّصبِ، كَمَا قِيلَ: (يَا زَيدُ الظَّرِيفَ).

---

(١) **قائله:** هو رؤبة بن العجاج، وهو من الرجز. وتمامه:

لا تُوعِـــــدَنِّي حيـــــــة بالنكز

اللغة: "ذو التنزي" -بفتح التاء والنون وتشديد الزاي المكسورة- وهو نزع الإنسان إلى الشر، "بالنكز" -بفتح النون وسكون الكاف- من نكزت الحية بأنفها.

وقال ابن فارس: النكز بالشيء المحدد كالغرز.

الإعراب: "يا أيها" يا حرف نداء وأي منادى وها صفته، "الجاهل" صفة ها التي هي اسم الإشارة، "ذو" صفة الجاهل، "التنزي" مضاف إليه.

الشاهد فيه: "يا أيها الجاهل"، وصف "أيا" بما فيه أل، ووصف ما فيه "أل" بمضاف إلى ما فيه أل.

انظر: الأشموني ٢/٤٥٣، والكتاب لسيبويه ١/٣٠٨، والمحكم ٥/٥٤١، والمقتضب ١/٢٥٢.

فَصْلٌ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُنَادَى

اعلم أَنَّ هَاهُنَا سُؤَالا صَعبًا، وَهُوَ أَن يُقَالَ: إِنَّ من حُكْمِ المَعطُوف أَبدًا أَن يَمتَنِعَ فيه مَا يَمتَنِعُ فِي المَعطُوف عَلَيْه، وَإِذَا كَانَ كَذَلكَ وَجَبَ إِذَا لَم يَصِحَّ إِدخَالُ الألفِ وَاللام عَلَى المُنَادَى - فَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (يَا الرَّجُلُ، وَيَا الجبَالُ) - أَن لا يَصِحَّ ذَلِكَ فِي المَعطُوف أيضًا، وَأن لا يَجُوزَ: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠].

فَالْجَوَابُ: إِنَّ الَّذي أَوجَبَ جَوَازَ ذَلكَ فِي المَعطُوف مَعَ امتنَاعه فِي المَعطُوف عَلَيْه، أَن الَّذي لَهُ امتَنَعَ أَن تَقُولَ: (يَا الرَّجُلُ، وَيَا الجبَالُ)؛ مَا ذَكَرنَا من أَنَّ الألفَ وَاللامَ فِي الاسمِ يَكُونُ للعَهد، وَأَنَّ تَقديرَ العَهد فِي المُخَاطَب مُحَالٌ، مِنْ حَيْثُ كَانَ العَهدُ يَكُونُ فِي ثَالث، هُوَ غَائِبٌ، وَالمَعطُوفُ عَلَى المُنَادَى لا يَدخُلُ فِي الخطَاب، وَيَكُونُ فِي حُكمِ الغَيبَة، يُبَيِّنُ ذَلكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (أَعنيكَ وَزَيدًا)، لَم يَدخُل (زَيدٌ) فِي الخطَاب، وَإِن كَانَ مَعطُوفًا عَلَى ضَميرِ المُخَاطَب؛ وَذَلكَ أَنَّهُ لا يَصِحُّ الجمعُ بَينَ شَيئَينِ فِي الخطَاب عَلَى أَن تَبدَأَ بِأَحَدهمَا، وَتُثَنِّي بالآخَر.

مَعْنَى ذَلكَ: أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَن تَقُولَ: (أَنتَ فَعَلتَ كَذَا، وَأَنتَ تُخَاطِبُ (زَيدًا)، ثُمَّ تَقُولَ: (وَأَنتَ لَم تَفعَل ذَلكَ)، وَأَنتَ تَعني (عَمرًا)، وَتُقَدِّرُ أَنَّ خطَابَكَ (زَيدًا) بَقِيَ عَلَى حَاله فِي حَالِ خطَابكَ (عَمرًا)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الجمعِ بَينَ شَيئَينِ فِي الخطَاب إِذَا لَم تُفَرِّق، فَقُلتَ: (أَنتُمَا فَعَلتُمَا كَذَا، وَأَنتُمَا ذَهَبتُمَا)، وَمَا شَاكَلَ ذَلكَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلكَ بَانَ السَّبَبُ فِي جَوَازِ دُخُولِ الألفِ وَاللامِ عَلَى المَعطُوفِ عَلَى المُنَادَى، وَإِن لَم يَصِحَّ دُخُولُهَا عَلَى نَفسِ المُنَادَى.

وَأَمرٌ آخَرُ خَفِيٌّ فِي هَذَا المَوضعِ، وَهُوَ: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (اذهَب أَنتَ وَزَيدٌ)، لَم يَكُن (زَيدٌ) مُخَاطَبًا، وَلَكِن يَكُونُ فِي مَعْنَى: (وَلْيَذهَب زَيدٌ) فِي كَونه غَائبًا، ثُمَّ إِن قُلتَ: (اذهَب أَنتَ وَزَيدٌ، فَإِنَّكُمَا من شَأنكُمَا كَذَا وَكَذَا)؛ كَانَ إِدخَالُ زَيد فِي الخطَاب عَلَى سَبيلِ التَّغليب، لا أَنَّ زَيدًا مُخَاطَبٌ، كَيفَ وَأَنتَ تَقُولُ هَذَا وَزَيدٌ غَائبٌ؟

وَمَعْنَى التَّغليب: أَنَّكَ تَقُولُ للرَّجُلِ تُخَاطبُهُ: (أَنتُم فَعَلتُم كَذَا)، تَعني: أَنتَ وَقَومُكَ. وَتَقُولُ: (جِئتَني، وَجَاءَ زَيدٌ، فَقُلتُمَا لِي كَذَا وَكَذَا)، فَتجعَلُ (زَيدًا) شَرِيكًا للمُخَاطَب فِي لَفظِ الخطَاب، وَإِن كَانَ يُعلَمُ أَنَّ المَعْنَى: (جِئتَني فَقلتَ كَذَا، وَجَاءَ زَيدٌ فَقَالَ كَذَا).

وَمثلُ هَذَا أَنَّ المُتَكلِّمَ، يَقُولُ: (نَحنُ فَعَلنَا)؛ فَيُعَبِّرُ عَمَّن ضَمَّهُ إِلَى نَفسِهِ فِي الفِعلِ الَّذِي يَذكُرُهُ بِلَفظِ المُتَكلِّمِ، مَعَ العِلمِ بِاستِحَالَةِ أَن يَكُونَ لِكَلامٍ وَاحِدٍ مُتَكلِّمَان.

فَصلٌ [في (الابن)]

(الابنُ): إِذَا وَقَعَ بَينَ عَلَمَينِ، وَكَانَ صِفَةً، جُعِلَ المَوصُوفُ مَعَهُ فِي حُكمِ اسمٍ وَاحِدٍ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ إِسقَاطُ التَّنوِينِ مِنْهُ؛ لِيُعلَمَ أَنَّهُ مَعَ (الابنِ) فِي حُكمِ الاسمَينِ يُجْعَلانِ اسمًا وَاحِدًا، مِثل: (حَضْرَمَوتَ)، فَكَمَا لا يَجُوزُ أَن يَدخُلَ الاسمُ الأَوَّلُ مِنَ الاسمَينِ إِذَا جُعِلا اسمًا وَاحِدًا التَّنوِينُ؛ لأَنَّهُ يُنَافِي كَونَهُ مُركَّبًا مَعَ الثَّانِي؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّنوِينُ يَكُونُ فِي آخِرِ الاسمِ، لا فِي حَشوِهِ، كَذَلِكَ لا يَجُوزُ أَن تُدخِلَ التَّنوِينَ عَلَى المَوصُوفِ بِالابنِ مِن العَلَمَينِ، وَلِهَذَا المَعْنَى شَبَّهُوهُ بِقَولِنَا: (امرُؤٌ، وَابنُمٌ)، فِي أَن جَعَلُوا (زَيدًا) فِي قَولِكَ: (جَاءَنِي زَيدُ بنُ عَمرٍو، وَرَأَيتُ زَيدَ بنَ عَمرٍو، وَمَرَرتُ بِزَيدِ بنِ عَمرٍو)، تَابِعًا لِلابنِ فِي الإِعرَابِ، كَمَا يَتبَعُ الرَّاءُ مِنِ (امرِئٍ)، وَالنُّونُ مِن (ابنِمٍ) مِن الهَمزَةِ وَالمِيمِ، إِذَا قُلتَ: (امرُؤٌ، وَامرَأً، وَامرِئٍ، وَابنُمٌ، وَابنَمًا، وَابنِمٍ) فِي أَنَّهُ لا يُعَدُّ إِعرَابًا، وَلَكِن اتبَاعًا لِمَا قَبلَ حَرفِ الإِعرَابِ.

وَإِذ قَد ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ صِفَةُ المُنَادَى - إِذَا كَانَت مُضَافَةً حُكمُهَا النَّصبُ البَتَّةَ - وَجَبَ إِذَا وَصَفتَ المُنَادَى بِـ (ابنٍ)، وَهُوَ عَلَمٌ، وَالمُضَافُ إِلَيْهِ (ابنٌ) كَذَلِكَ عَلَمٌ، أَن يَتبَعَ آخِرُ الاسمِ المُنَادَى آخِرَ (الابنِ)، فَبُنِيَا جَمِيعًا عَلَى الفَتحِ.

ثُمَّ إِنَّهُ إِن لَم يَكُنِ (الابنُ) بَينَ عَلَمَينِ، وَجَبَ تَركُ المُنَادَى عَلَى ضَمِّهِ، وَذَلِكَ قَولُكَ: (يَا زَيدُ ابنَ أَخِينَا، وَيَا رَجُلُ ابنَ عَمرٍو)؛ كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِي غَيرِ النِّدَاءِ، وَجَب أَن يُنَوَّنَ الاسمُ المَوصُوفُ بِـ (ابنٍ)، وَذَلِكَ قَولُكَ: (جَاءَنِي زَيدٌ ابنُ أَخِينَا)، نَوَّنْتَ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَقدِيرِ المَجْعُولِ مَعَ (الابنِ) اسمًا وَاحِدًا، ثُمَّ إِن كَانَ (الابنُ) خَبَرًا كَانَ كَذَلِكَ الاسمُ فِي وُجُوبِ التَّنوِينِ؛ مِنْ حَيْثُ لا يَصِحُّ أَن يَكُونَ الخَبَرُ مَجعُولا مَعَ المُخبَرِ عَنْهُ اسمًا وَاحِدًا، كَمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ وَالمَوصُوفِ، فَأَنتَ تَقُولُ: (زَيدٌ ابنُ عَمرٍو)، تُنَوِّنُ؛ لأَنَّكَ لَم تُرِد أَن تَصِفَ (زَيدًا)، بِأَنَّهُ (ابنُ عَمرٍو)، وَإِنَّمَا أَرَدتَ أَن تُعلِمَهُ أَنَّهُ (ابنُ عَمرٍو).

وَأَمَّا مَعرِفَةُ المَوضِعِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ حَذفُ الأَلِفِ فِي الخَطِّ، وَإِثبَاتُهُ، فَإِنَّ الأَصلَ فِيهِ أَنَّهُ يَتبَعُ التَّنوِينَ، وَكُلُّ مَوضِعٍ يَجِبُ فِيهِ حَذفُ التَّنوِينِ مِنَ اللَّفظِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ المَوضِعِ

حَذفُ الألفِ مِنَ الخَطِّ، وَكُلُّ مَوضِعٍ يَجبُ فيه إِثبَاتُ التَّنوينِ، فَإِنَّهُ يَجبُ فِي ذَلِكَ المَوضِعِ إِثبَاتُ الألِفِ فِي الخَطِّ.

فَصْلٌ

إِذَا كَانَ النِّدَاءُ لِلاستِغَاثَة، أُدخِلَ عَلَى المُنَادَى اللامُ الجَارَّةُ، إلا أَنَّها تُفْتَحُ، فَيُقَالُ: (يَا لَزَيد)، وَذَكَرُوا فِي فَتحِهَا وَجهَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لِلفَرقِ بَينَ المُستَغَاثِ، وَالمُستَغَاثِ إِلَيْه، وَإِن شِئتَ قُلتَ: بَينَ المَدْعُوِّ وَالمَدْعُوِّ إِلَيْه.

وَالثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ مِن أَجلِ أَنَّ المُنَادَى وَاقِعٌ مَوقِعَ المُضمَرَات، كَمَا ذَكَرنَا قَبلُ مِن أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (يَا زَيدُ)، كَانَ الاسمُ الظَّاهِرُ قَد وَقَعَ مَوقِعَ (إِيَّاكَ)، إِذَا قُلتَ: (إِيَّاكَ أَعنِي).

وَمِن شَأنِ اللامِ الجَارَّةِ أَن تُفْتَحَ فِي المُضْمَرِ، كَقَولِنَا: (لَكَ، وَلَهُ).

ثُمَّ إِنَّهُ إِن عُطِفَ عَلَى المُنَادَى اسمٌ كُسِرَتِ اللامُ فِيه، تَقُولُ: (يَا لَزَيدٍ، وَلِعَمرٍو)، وَأَنشَدُوا[1]: [البسيط]

---

(١) نسبه القيسيّ في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ إلى أبي الأسود الدّؤلي، وإلى أبي زُبَيْد الطّائيّ؛ وبالرُّجوع إلى ديوانيهما لم أجده فيهما، ولم أقف على قائله.

وهذا عجز بيت صدره:

يَبْكيكَ ناءٍ، بَعيدُ الدَّارِ، مُغْتَرِبٌ

الشاهد فيه: كَسْرُ لامِ (وَلِلشُّبَّانِ) وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِه: (يَا لَلكُهُولِ)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الأَوْلَى مِثْلُهَا، وَاللامُ فِي (يَا لَلكُهُولِ) مَفْتُوحَةٌ لِدُخُولِهَا عَلَى مَدْعُوٍّ، (وَلِلشُّبَّانِ): مَعْطُوفٌ عليه، إِذْ بِالعَطْفِ زَالَ اللَّبسُ، وَدَلَّ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مَدْعُوٍّ، فَكُسِرَتْ استِمْرَارًا عَلَى كَسْرِهَا مَعَ الظَّاهِرِ وَاسْتِصْحَابًا فِي حَالِهَا، وَهِيَ فِي (يَا لِلعَجَبِ) مَكْسُورَةٌ؛ لأَنَّهَا فِي مَدْعُوٍّ إِلَيْه، وَأَصْلُ هَذِه اللامِ الفَتْحُ، أَلا تَرَاهَا مَعَ المُضْمَرِ كَذَلِكَ حَيْثُ لا يَتَبَيَّنُ الإِعْرَابُ، وَكُسِرَتْ فِي الظَّاهِرِ لِئَلا تَلْتَبِسَ بِلامِ الابْتِدَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ فُتِحَتْ مَعَ المَدْعُوِّ وَكُسِرَتْ مَعَ المَدْعُوِّ إِلَيْه؟

فَالجَوَابُ: لِلفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ عُكِسَ لَوَقَعَ الفَرْقُ، فَلِمَ خُصَّتْ لامُ المَدْعُوِّ بِالفَرْقِ؟

=

فالجَوَابُ: أَنَّ المَدْعُوَّ مُنَادًى وَاقِعٌ مَوْقِعَ المُضْمَرِ، وَاللامُ مَعَ المُضْمَرِ مَفْتُوحَةٌ، فَكَانَ المَدْعُوّ أَوْلَى بِالفَتْحِ لِهَذِه العِلَّة.

وَوَجْهٌ آخَرُ: إِنَّمَا كَانَتِ الأولَى أَوْلَى بالفَتْحِ من الثَّانِيَة، مِنْ قِبَلِ أَنَّ المَدْعُوَّ لَهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِنْهَاجِ مَا تَدْخُلُهُ اللامُ المَكْسُورَةُ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَا لِلعَدُوِّ، فَمَعْنَاهُ: أَدْعُوكُمْ لِلعَدُوِّ، فَهِيَ عَلَى أَصْلِهَا.

وَالمُنَادَى المَدْعُو فِي دُخُولِ اللام عَلَيْه خَارِجٌ عَنِ القِيَاسِ؛ لأَنَّ المُنَادَى لا يَحْتَاجُ إِلَى لامٍ، فَكَانَ تَغْيِيرُ لامِه أَوْلَى؛ لأَنَّ دُخُولَهَا فِي غَيْرِ مَوْضعِهَا، هُوَ مَعْنًى حَادِثٌ أَوْجَبَ الفَصْلَ، فَلَيْسَ فَتْحُهَا بِالفَتْحِ الَّذِي يَجِبُ فِي أَصْلِ اللامِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَغْيِيرٌ بَعْدَ لُزُومِ الكَسْرَة، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْه رَدَدْتَهُ إِلَى الكَسْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الكَسْرَ قَدْ صَارَ كَالأصْلِ لَهُ بَعْدَ الفَتْحِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ: يَا لَقَوْمِي، وَيَا لَلكُهُولِ، وَيَا لَبَكْرٍ، وَيَالله، وَمَا كَانَ مِثْلُهُ مِمَّا فِيه لامُ الاسْـتِغَاثَة مَوْصُولا كَمَا تَرَى؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذه لامُ الجَرِّ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: المالُ لِزَيْد وَلِعَمْرو، كَمَا قَدَّمْتُ، فَكَمَا أَنَّ تِلْكَ مَوْصُولَةٌ بِلا خِلاف، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذه مَوْصُولَةً بِمَا جَرَّتْهُ لا فَرْقَ.

فَأَمَّا مَنْ ظَنَّ أَنَّ قَوْلَهُمْ: يَا لَبَكْرٍ، وَيَا لَلمُسْلِمينَ أَنَّهُ (يَا آلَ ذَا). فَتَارِكٌ لِصَوَابِ اللَّفْظ وَصِحَّة المَعْنَى.

أَمَّا اللَّفْظُ؛ فَلأَنَّهُ يَحْذِفُ هَمْزَةَ (آل) الَّتِي هِيَ فَاؤُهُ، وَأَلِفُهُ الَّتِي هِيَ مَكَانُ عَيْنِه، حَذْفًا مِنْ غَيْـرِ أَنْ يَأْتِي بِدَلِيلٍ، أَوْ يَظْهر لَهُ وَقْت اسْتِعْمَال.

وَأَمَّا المَعْنَى، فَإِنَّ قَوْلَهُ: (يا لله)، إِنَّمَا مَعْنَاهُ: يَا أَللهُ بالدُّعَاءِ إِلَيْه سُبْحَانَهُ، وَلا يُرَادُ به: يَـا أَهْـلَ الله، وَكَذَلكَ (يَا لَلمُسْلمينَ) إِنَّمَا مَعْنَاهُ: يَا مُسْلِمُونَ، وَكَذَلكَ (يَا لَلعَجَب)، إِنَّمَا يَدْعُو نَفْـسَ العَجَـب، فَيَقُولُ: هَذَا مِنْ أَوَانِكَ، وَلَيْسَ يُرِيدُ: يَا أَهْلَ العَجَب، وَلا يَا أَهْلَ المُسْلمينَ، وَهَذَا لاحِقٌ بالضَّرُورَة.

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ الغَرَضُ هُنَا عِبَارَةً عَن (الأَهْلِ)، وَإِنَّمَا (الآلُ): الشَّخْصُ هُنَا، فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: يَا لَبَكْرٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَا شَخْصَ بَكْرٍ احْضُرْ.

فَالجَوَاب أَنَّ قَوْلَهُمْ: يَا لله، يَرْفعُ هَذَا، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ هَذَا أَصْلا عِنْدَهُمْ لَجَازَ، وَجَبَ أَنْ يَخْرُجَ فِي بَعْضِ الأَحْوَالِ أَوْ فِي أَكْثَرِهَا؛ لِيَدُلَّ عَلَى الغَرَضِ وَيَنْفِي الظِّنَّةَ وَالشُّبْهَةَ.

وَهَذَا لَمْ يُسْمَعْ فِي نَظْمٍ وَلا نَثْرٍ، فَوَجَبَ اطِّرَاحُهُ وَتَرْكُ اعْتِقَاده، وَيَكْفِي مِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ: يَـا لَزَيْـدٍ وَلَعَمْرو، وَيَا لَلكُهُولِ وَلِلشُّبَّان، فَالعَطْفُ بِاللامِ الجَارَّة دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللامَ الأولَى مِثْلُهَا.

و(النَّائِيّ): البَعِيدُ، و(المُغْتَرِبُ): الغَرِيبُ.

معنى البيت: يَقُولُ: إِذَا مَاتَ غَرِيبٌ، بَكَاهُ الغُرَبَاءُ الَّذين هُمْ مِثْلُهُ بِدَارِ الغُرْبَة، وَإِذَا نُعِيَ إِلَى أَهْلِـه سُرُّوا بِمَوْتِه، فَتَعَجَّبَ مِنْ هَذَا وَدَعَا لِيُتَعَجَّبَ مِنْهُ.

يَا لَلْكُهُــــولِ وَلِلشُبَّانِ لِلْعَجَبِ

وَإِذَا سُئِلَ عَنِ السَّبَبِ، فَقِيلَ: فَلِمَ كُسِرَت فِي المَعطُوف، وَهُوَ مَعطُوفٌ عَلَى المُنَادَى؟

فَإِنَّ الجَوَابَ فيه يُبْنَى عَلَى الوَجهَين، فَإِن قُلْنَا: إِنَّهَا فُتِحَت للفرق بَينَ المَدْعُوِّ، وَالمَدْعُوِّ إِلَيْه، كَانَ الأمرُ بَيِّنًا: أَنَّهُ يَجِبُ كَسرُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لا يَقَعُ لَبسٌ فِي أَنَّ المَعطُــوفَ عَلَــى المَدعُوِّ لا يَكُونُ مَدعُوًّا إِلَيْه. وَإِن قُلْنَا: إِنَّهَا إِنَّمَا فُتِحَت لأنَّ المُنَادَى وَاقِعٌ مَوقِعَ المُضمَرَات، فَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِن أَنَّ المَعطُوفَ عَلَى المُنَادَى لا يَدخُلُ فِي الخطَــاب، وَلا يَكُــونُ الاسمُ الظَّاهِرُ وَاقِعًا مَوقِعَ المُضمَرِ حَتَّى يَدخُلَهُ مَعْنَى الخطَاب، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَجَبَ أَن يُترَكَ اللامُ عَلَى مَا هُوَ الأصلُ فِيهَا مِن الكَسرِ، إِذَا دَخَلَت عَلَى المُظهَرِ.

=

انظر: المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول ٣٥٣/١، والجُمل ١٦٧، والإيضاح ١٩١، والتّبصرة ٣٥٩/١، والمقرّب ١٨٤/١، وشرح الكافية الشّافية ١٣٣٥/٣، وابن النّاظم ٥٨٨)، والمقاصد النّحويّة ٢٥٧/٤، والخزانة ١٥٤/٢.

فَصْلٌ فِي التَّرْخِيمِ(١)

---

(١) **الترخيم** حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ولا يكون في مضاف إليه ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم منون في النداء ولا يرخم مستغاث به إذا كان مجروراً لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب هذا قول سيبويه والمعروف من مذاهب العرب.

والترخيم يجري في الكلام على ضربين: فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في: حارث: يا حار أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت.

وفي مسلمة: يا مسلم أقبل وفي جعفر: يا جعف أقبل تدع الفتحة على حالها وفي يعفر: يا يعف أقبل وفي برثن: يا برث أقبل تترك الضمة على حالها وفي هرقل أقبل تدع القاف على سكونها والوجه الآخر أن تحذف من أواخر الأسماء وتدع ما بقي اسماً على حياله نحو: زيد وعمرو فتقول: في حارث يا حار وفي جعفر يا جعفُ أقبل وفي هرقل: يا هرق أقبل.

وكذلك كل اسم جاز ترخيمه فإن كان آخر الاسم حرفان زيدا معا حذفتهما لأنهما بمنزلة زيادة واحدة وذلك قولك: في عثمان: يا عثم وفي مروان يا مرو أقبل وفي أسماء يا أسم أقبلي وكذلك كل ألفين للتأنيث نحو: حمراء وصفراء وما أشبه ذلك.

إذا سميت به وكذلك ترخيم رجل يقال له: مسلمون تحذف منه الواو والنون وكذلك رجل اسمه مسلمان قال سيبويه: فأما رجل اسمه بنون فلا يطرح منه إلا النّون لأنك لا تصير اسماً على أقل من ثلاثة احرف ومن قال يا حار قال يا بني فإن رخمت اسما آخره غير زائد إلا أن قبل آخره حرفاً زائداً وذلك الزائد واو ساكنة قبلها ضمة أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو ألف ساكنة حذفت الزائد مع الأصلي وشبه بحذف الزائد و لم يكن ليحذف الأصل ويبقى الزائد وذلك قولك في منصور: يا منص أقبل تحذف الراء وهي أصل وتحذف الواو وهي زائدة وفي عمار يا عمَّ أقبل وفي رجل اسمه عنتريس: يا عنتر أقبل فإن كان الزائد الذي قبل حرف الإعراب متحركاً ملحقاً كان أو زائداً جرى مجرى الأصل.

فأما الملحق فقولك في قَنَّور: يا قنو أقبل وفي رجل اسمه هبينح يا هبي أقبل لأن هذا ملحق بسفرجل وسنبين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله.

وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميته بحولايا وبردرايا يا حولاي أقبل ويا بردراي أقبل لأن الحرف الذي قبل آخره متحركاً فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء التي للتأنيث فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلى إسم ولا يكون ما قبلها ألا مفتوحاً والهاء لا

اعْلَم أَنَّ الاسمَ إِذَا رُخِّمَ كَانَ لَهُم فِيهِ مَذهَبَان:

أَحَدُهُمَا: أن يُنْوَى المَحذُوفُ، فَيُتْرَكَ الحَرفُ الَّذي كَانَ قَبلَ المَحذُوف عَلَى حَرَكَتِهِ، أَو سُكُونِه، فَيُقَالَ فِي (حَارِث): (يَا حَارِ) بكَسرِ الرَّاء، وَفِي (جَعْفَر): (يَا جَعْفَ) بِفَتحِ الفَاءِ، وَفِي (هِرَقْل): (يَا هِرَقْ) بسُكُونِ القَاف؛ يُفْرَضُ كَأَنَّ المَحذُوفَ مَنطُوقٌ بِهِ غَيرُ مَحذُوف، فَإِذَا فُرِضَ ذَلِكَ وَجَبَ أَن يُترَكَ الحَرفُ الَّذي كَانَ قَبلَهُ عَلَى حَاله.

وَالمَذهَبُ الثَّاني: أَن لا يُنْوَي المَحذُوفُ، وَيُستَأْنَفَ الاسمُ، وَيُجعَلُ الرَّاءُ من (حَارِث) - إِذَا حُذِفَ الثَّاءُ للتَّرْخِيمِ - آخِرَ الاسمِ، كَالدَّالِ مِن (زَيدٍ) مَثَلا، فَيُقَالَ: (يَا حَارُ) بالضَّمِّ، كَمَا تَقُولُ: (يَا زَيدُ).

ثُمَّ إِنَّ المَحذُوفَ للتَّرخِيمِ قَد يَكُونُ حَرفًا وَاحِدًا، وَقَد يَكُونُ حَرفَينِ، وَالأَصلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ اسمٍ كَانَ فِي آخِرِهِ زَائِدَتَانِ تُزَادَانِ مَعًا؛ فَإِنَّهُمَا تُحذَفَانِ مَعًا، فَمِن ذَلِكَ الأَلِفُ وَالنُّونُ، فِيمَا كَانَ عَلَى (فَعْلَان) وَنَحوِهِ، تَقُولُ فِي (سَعْدَانَ، وَمَرْوَانَ): (يَا سَعْدَ، وَيَا مَرْوَ)، وَفِي (عُثمَانَ): (يَا عُثْمَ).

وَمِنهُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ يَاءُ النَّسَبِ، كَرَجُلٍ اسمُهُ (هَاشِمِيٌّ)، تَقُولُ فِي تَرخِيمِهِ: (يَا هَاشِمِ أَقبِلْ)، أَو: (يَا هَاشِمُ) بِالضَّمِّ عَلَى مَذهَبِ مَن لا يَنوِي المَحذُوفَ.

وَمِن ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الاسمِ حَرفٌ صَحِيحٌ، وَقَبلَ ذَلِكَ الحَرفِ الصَّحِيحِ حَرْفُ مَدٍّ زَائِد، فَإِنَّهُمَا يُحذَفَانِ مَعًا، وَذَلِكَ قَولُكَ فِي مَنصُور: (يَا مَنْصُ)، إِلا أَنَّ فِيهِ شَرطًا، وَهُوَ: أَنَّهُ يَجبُ أَن يَبقَى بَعدَ حَذفِ الحَرفِ الزَّائِد، ثَلاثَةُ أَحرُف كَمَا تَرَى فِي (يَا مَنصُ)، فَإِن لَم يَبقَ ثَلاثَةُ أَحرُفٍ، لَم يَجُزْ حَذفُ الزَّائِد، وَوَجَبَ الاقتِصَارُ عَلَى حَذفِ الحَرفِ الأَخِيرِ الَّذِي هُوَ كَالرَّاءِ فِي (مَنصُورٍ)، وَذَلِكَ قَولُكَ فِي (سَعِيدٍ): (يَا سَعِي).

=

تحذف إلا وحدها كان ما قبلها أصلياً أو زائداً أو ملحقاً أو منقوصاً وحذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام العرب من الترخيم فيما لا هاء فيه وكذلك إن كان اسماً عاماً غير علم. [الأصول: ١/٢٣٠]

هَذَا وَفِي أَصلِ التَّرخِيمِ شَرَائِطُ:

إِحدَاهَا: أَن يَكُونَ الاسمُ عَلَمًا.

وَالثَّانِيَةُ: أَن يَكُونَ الاسمُ عَلَى أَكثَرَ من ثَلاثَة أَحرُف.

وَالثَّالِثَةُ: أَن يَكُونَ مُفرَدًا غَيرَ مُضَاف، فَلَوْ قُلتَ فِي (رَاكِب): (يَا رَاكِ)، لَم يَجُز؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ، وَقَولُهُم: (يَا صَاحِ) شَاذٌّ، وَإِنَّمَا حَذَفُوا مِنْهُ لِكَثرَتِهِ فِي الاستعمَال، وَمثلُ ذَلِكَ قَولُهُم: (يَا عَاذِلَ)، يُرِيدُونَ: (يَا عَاذِلَة). وَلَو قُلتَ فِي (زَيد): (يَا زَيْ)، لَم يَجُز؛ لأَنَّهُ عَلَى ثَلاثَة أَحرُف. وَقَد أَجَازَ الكُوفِيُّونَ تَرخِيمَ مَا هُوَ عَلَى ثَلاثَة أَحرُف، إِذَا كَانَ أَوسَطُهُ مُتَحَرِّكًا، كَـ (عُمَر). وَلَو قُلتَ فِي (ثَابِت قُطْنَة): (يَا ثَابُ) لَم يَجُز؛ لأَنَّهُ مُضَافٌ.

وَيَجبُ أَن يُعلَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الاسمِ تَاءُ التَّأْنِيث، فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذفُهَا لِلتَّرخِيمِ، وَإِن كَانَ الاسمُ يَبقَى عَلَى أَقَلَّ مِن ثَلاثَة أَحرُف، تَقُولُ فِي رَجُلٍ اسمُهُ (ثُبَة): (يَا ثُبَ أَقبِلْ)، وَإِذَا كَانَ الاسمَان قَد جُعِلا اسمًا وَاحِدًا، فَإِنَّ تَرخِيمَهُ أَن يُحذَفَ الاسمُ الثَّانِي جُملَةً، تَقُولُ فِي رَجُلٍ اسمُهُ (حَضْرَمَوْتُ): (يَا حَضْرَ أَقبِلْ)، وَتَقُولُ فِي (مَعْدِيكَرِب): (يَا مَعْدِي أَقبِلْ)، وَعَلَى هَذَا القِيَاس.

فَصْلٌ

الحُرُوفُ الكَائِنَةُ عَلَى حَرف وَاحد مَبنِيَّةٌ عَلَى الفَتح كَوَاوِ العَطف، وَفَائِه، وَلامِ الابتِدَاءِ، وَكَاف التَّشبِيهِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ الأَصلَ فِي لامِ الجَرِّ أَيضًا الفَتحُ، وَإِنَّهَا إِنَّمَا كُسِرَت فِي المُظهَرَات مِن أَجلِ أَن كَانَت تَلتَبِسُ فِيهَا بِلامِ الابتِدَاءِ فِي كَثِير مِنَ الأَحوَال.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ مَا لا يَظهَرُ فِيهِ الإِعرَابُ، لَو فَرَضنَا أَن يَكُونَ لامُ الإِضَافَة مَفتُوحَةً، لَم يَبِن لَنَا إِذَا قُلْنَا: (إِنَّ هَذَا لَعِيسَى)، أَنَّا نُرِيدُ أَنَّ المُشَارَ إِلَيْه ملكُ[illegible] أَو أَنَّهُ هُوَ عِيسَى.

وَأَمَّا مَا يَظهَرُ فِيهِ الإِعرَابُ، فَإِنَّ هَذَا اللَّبسَ كَانَ يَعرِضُ فِيهِ إِذَا وُقِفَ [illegible]لَى الاسمِ، فَلَوْ كَانَت اللامُ الجَارَّةُ تَكُونُ مَفتُوحَةً لَكُنتَ إِذَا قُلتَ: (إِنَّ هَذَا لَزَيدْ) بِالوَقف [illegible]لَم يُعْلَم أَنَّكَ تُرِيدُ أَن تَجعَلَ (زَيدًا) خَبَرًا لِـ (هَذَا)، أو أَن تُرِيدَ أَن تَجعَلَ (هَذَا) مِلْكَ [illegible]يد، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَسَرُوهَا؛ لِئَلا يَكُونَ هَذَا اللَّبسُ، وَتُرِكَت فِي المُضمَرَات عَلَى أَصلِهَ[illegible] لأَنَّ هَذَا اللَّبسَ لا يَعرِضُ فِيهَا فِي الأَكثَرِ؛ وَذَاكَ أَنَّ مِن شَأنِ ضَمِيرِ المَجرُورِ أَن تَكُونَ صِيغَتُهُ غَيرَ صِيغَة

المَرفُوعِ، فَإِذَا أَرَدتَ لامَ الابتِدَاءِ، قُلتَ: (إِنَّ هَذَا لأنتَ)، فَإِذَا أَردتَ الإِضَافَةَ قُلـــتَ: (إِنَّ هَذَا لَكَ)، فَبَانَ أَحَدُ المَعنَيَينِ مِنَ الآخَرِ، وَكَذَلكَ تَقُولُ: (إِنَّ هَذَينِ لأنتُمَا)، وَ(إِنَّ هَـــذَينِ لَكُمَا)، وَ(إِنَّ هَذَا لَهْوَ)، بِفَتحِ الوَاوِ، وَ(إِنَّ هَذَا لَهُ) بِسُكُونِ الوَاوِ، وَ(إِنَّ هَذه لَهـــيَ)، وَ(إِنَّ هَذه لَهَا)، وَ(إِنَّ المَأخُوذَ لِي)، وَ(إِنَّ المَأخُوذَ لأنَا)، وَ(إِنَّ هَؤُلاءِ لَكُنَّ)، وَ(إِنَّ هَؤُلاءِ لأنتُنَّ)، وَأَشبَاهُ هَذَا.

وَإِنَّمَا يُعدَمُ الفَرقُ فِي قَلِيلٍ مِنَ الأمرِ، وَهُوَ قَولُكَ: (إِنَّ الحَاضِرَاتِ لَهُـــنَّ)، تُرِيـــدُ: إِنَّ الحَاضِرَاتِ الهندَاتُ، مَثَلا، وَ(إِنَّ الحَاضِرَاتِ لَهُنَّ)، تُرِيدُ: إِنَّ الحَاضِرَاتِ مِلكٌ لِلهِندَاتِ، ثُمَّ لا يَعرِضُ هَذَا اللَّبْسُ إلا فِي أَشيَاءَ يَقِلُّ وُقُوعُهَا فِي الاستِعمَالِ.

فَصْلٌ فِي نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ(١)

(١) اعْلَمْ أَنَّ الْحُرُوفَ النَّاصِبَة لا تَتَجاوَز أَرْبَعَةً فِي كُلِّ مَذْهَب؛ وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإِذًا. وَمِمَّا عَدَا ذَلِكَ يَكُون مَنْصُوبًا بِإِضْمَار (أَنْ) عَلَى مَا سَتَرَاه بَعْدُ.

فَالأَوَّلُ: (لَنْ) فِي قَوْلِكَ: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَلَنْ يَذْهَبَ عَمْرٌو؛ وَهُوَ نَقِيضُ السِّينِ وَسَوْفَ حَيْثُ إِنَّ سَوْفَ لِلإِيجَابِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَ(لَنْ) لِلنَّفْيِ فِيه، فَلا يَجُوز أَنْ تَقُولَ: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ أَمْسِ، كَمَا لا تَقُولُ: سَيَقُومُ زَيْدٌ أَمْسِ، وَكَذَا لا تَقُولُ: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ الآن، كَمَا لا تَقُولُ سَيَقُوم زَيْدٌ الآن، تُرِيدُ أَنَّهُ فِي حَالِ الفِعْلِ، وَقَدْ ذَهَبَ الخَلِيل إِلَى أَنَّ أَصْلَ (لَنْ): لا أَنْ، فَحُذِفَ الْهَمْزَةُ وَسَقَطَ الألِف لالْتِقَائه مَعَ النُّون السَّاكِنَة، وَصَاحِبُ " الكِتَاب " لا يَرَى ذَلِكَ وَيَجْعَلُهُ حَرْفًا عَلَى انْفِرَاده وَضَعَّفَهُ بِأَنَّهُم يَقُولُونَ: أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِب، فَيُقَدِّمُونَ مَا انْتَصَبَ بالفِعْلِ الوَاقِعِ بَعْدَ لَنْ عَلَيْه، وَلَوْ كَانَ الأَصْلُ فيه (أَنْ)، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ. أَلا تَرَى أَنَّهُم لا يَقُولُون: زَيْدًا أَنْ أَضْرِب خَيْرٌ لَكَ، تُرِيدَ: أَنْ تَضْرِب زَيْدًا خَيْرٌ لَكَ؛ لأَنَّ تَضْرِب مِن صِلَة أَنْ، وَمَا فِي الصِّلَة لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَل فِيمَا قَبْلَ الْمَوْصُول.

وَقَالَ أَبُو عُثْمَان: إِنَّ ذَلِكَ لا يَلْزَم الْخَلِيل؛ لأَجْلِ أَنَّ الْحُرُوفَ تَتَغَيَّر أَحْكَامُهَا وَمَعَانِيهَا بِالتَّرْكِيب، أَلا تَرَى أَنَّ لَوْ مَعْنَاهُ امْتِنَاع الشَّيْء لامْتِنَاعِ غَيْرِه، كَقَوْلِكَ: لَوْ جِئْتَنِي أُعْطِيكَ، تُرِيدُ أَنَّ الإِعْطَاء امْتَنَعَ لامْتِنَاعِ الْمَجِيء، وَلا يَقَعُ بَعْدَهُ الاسمُ، لا تَقُولُ: لَوْ زَيْدٌ خَارِجٌ أَعْطَيْتُكَ، فَإِذَا رُكِّبَ مَعَ لا صَار مَعْنَاهُ امْتِنَاعُ الشَّيْء لِوُجُود غَيْرِه، كَقَوْلِكَ: لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَوَقَعَ بَعْدَهُ الْمُبْتَدَأُ فَقَدْ تَغَيَّرَ الْحُكْمُ وَالْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ (لَنْ): لا أَنْ، ثُمَّ إِنَّ الْحُكْمَ تَغَيَّر بِتَرْكِيب (لا) مَعَهُ، فَجَازَ أَنْ تَقُولَ: أَمَّا زيدًا فَلَنْ أَضْرِب، فَتُقَدِّمُ مَا انْتَصَبَ بِالْفِعْلِ الوَاقِع بَعْد (لَنْ) عَلَيْه، وَإِنْ كَانَ لا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي أَن نَحْوِ مَا ذُكِرَ مِنْ قَوْلِه: زَيْدًا أَنْ تَضْرِبَ خَيْر لَكَ. هَذَا هُوَ بَيَان مَا حَكَاه شَيْخُنَا رَحِمَهُ الله عَنْ أَبِي عُثْمَان، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَن قَوْلِ أَبِي عُثْمَان، فَأَلْزَمَ الْخَلِيلَ شَيْئًا آخَر؛ وَهُوَ أَنَّكَ تَقُول: لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، فَيَكُونُ كَلامًا تَامًّا، وَإِذَا قُلْتَ: إِنْ يَخْرجَ زَيْدٌ، لَمْ يَكُنْ تَامًّا، وَوَجَبَ الإِتْيَانُ بِجُزْءِ آخَرَ نَحْو أَنْ تَقُولَ: إِنْ يَخْرُج زيدٌ أحبُّ إِليَّ، وَهَذَا حَسَنٌ فِي الظَّاهِر، إِلا أَنَّهُ عَلَى مَا قَالَ أَبُو عُثْمان يَسْقُط عَن الخَلِيلِ، لأَجْلِ أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا تَغَيَّرَ بِالتَّرْكِيب فَجَازَ تَقْدِيم مَا انْتَصَبَ بِالْفِعْلِ الوَاقِعِ بَعْد (لَنْ) عَلَيْه؛ نَحْو: أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِب، كَانَ تَغَيُّر الْمَعْنَى غَيْرَ مُسْتَنْكَرٍ، كَمَا أَنَّ لَوْ لَمَّا تَغَيَّرَ حُكْمُهُ بِتَرْكِيب (لا) مَعَهُ، فَوَقَعَ بَعْدَهُ الاسْم أَلبتة بَعْدَ أَنْ كَانَ مُخْتَصًّا، بِالْفِعْلِ تَغَيَّرُ مَعْنَاهُ أَيْضًا؛ وَهُوَ أَنَّهُ صَار يُفِيد امْتِنَاع الشَّيْء لِوُجُود غَيْره بَعْدَ أَنْ كَانَ يُفِيد امْتِنَاع الشَّيْء لامْتِنَاع غَيْرِه، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَغَيَّر مَعْنَى أَنْ، فَصَارَ الفِعْلُ الوَاقِعُ بَعْدَهُ غَيْرَ مُتَنَزِّل مَنْزِلَةَ الْمَصْدَر، كَمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّرْكِيب. وَالغَالب فِي الْحُرُوف الْمُرَكَّبَة أَنْ تَخْتَلف أَحْكَامهَا وَمَعَانِيهَا، وَذَاكَ أَنَّ الأَصْلَ: تَغْيِيرُ الْمَعْنَى لِتَغْيِير اللَّفْظ، نَحْو: ذَهَبَ وَقَعَدَ، وَهَذَا فِي الاحْتِجَاج عَن الخَلِيل وَاضِحٌ، وَمَذْهَب صَاحِب " الكتاب " أَوْضَحُ وَأَجْرَى عَلَى السُّنَن

(أَنْ)

(أَنْ) الخَفيفَةُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ المُضَارِعِ مِن شَأنِهَا أن تَجعَلَ الجُملَةَ مِنَ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ فِي تَأوِيلِ اسمٍ مُفرَد.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (يَأتِيني زَيدٌ)، كَانَ كَلامًا تَامًّا، فَإِذَا أَدخَلتَ (أَنْ) عَلَيْهِ، فَقُلتَ: (أَنْ يَأتِيني زَيدٌ)، صَارَ فِي مَعْنَى: إِتيَان زَيد، فَلا يَكُونُ لَهُ فَائِدَةٌ حَتَّى تَأتِيَ بِاسمٍ، فَتَقُولَ: (أَنْ يَأتِيَنِي زَيدٌ خَيْرٌ لَهُ)، أو فِعلٍ، فَتَقُولَ: (يَسُرُّنِي أَنْ يَأتِيَنِي زَيدٌ).

كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ) كَانَ كَلامًا تَامًّا، فَإِذَا قُلتَ: (أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ)، صَارَ فِي مَعْنَى: انطِلاقِ زَيد، فَلَم يَكُن لَهُ فَائِدَةٌ، حَتَّى تَأتِيَ بِاسمٍ، فَتَقُولَ: (حَقٌّ أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ)، أو فِعلٍ، كَقَوْلِكَ: (بَلَغَنِي أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ).

(لَنْ)

وَأَمَّا (لَنْ) فَإِنَّهَا تَكُونُ لِنَفيِ الفِعلِ المُستَقبَلِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ نَفْيُ (سَيَفعَلُ، وَسَوفَ يَفعَلُ)، فَإِذَا قُلتَ: (لَنْ يَخرُجَ زَيدٌ)، كُنتَ نَفَيتَ وُجودَ الخُرُوجِ مِنْهُ فِيمَا يُستَقبَلُ مِنَ الزَّمَان، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: سَيَخرُجُ، أَو سَوفَ يَخرُجُ، كُنتَ أَثبَتَّ وُجُودَ الخُرُوجِ مِنْهُ فِيمَا يُستَقبَلُ.

وَيَكُونُ النَّفيُ بِـ (لَنْ) أَبَدًا أَبلَغَ، وَأَقوَى مِنَ النَّفيِ بِـ (لا)، إِذَا قُلتَ: (لَنْ يَخْرُجَ)؛ كَانَ أَشَدَّ؛ لانتِفَاءِ الخُرُوجِ مِن أَن تَقُولَ: (لا يَخرُجُ).

=
المُنْقَاد، وَنَذْكُرُ حَدِيث الإضْمَار والإظْهَار بَعْد الفَرَاغ مِن ذِكْر هَذِهِ الحُرُوف لِيَكُون أَوْضَح. [المقتصد: ٢/٣٦٩]

(كَيْ) (١)

(١) حَرْفٌ باتِّفاق، ومذهب سيبويه والأكثرين: أنَّها تكون جَارَّةً بمعنى اللام وناصبة للمضارع، فإذا نَصَبَتْ، فسيبويه يقول: تَنْصِبُ هي بنفسها؛ والخليل والأخفش يقولان: (أَنْ) مُضْمَرَة بعدها.

وذهب الكوفيون إلى أنَّها مُختصَّة بالفعل، فلا تكون جارَّة، وقيل: مُختصَّة بالاسم، فلا تكون ناصبة للمضارع، وسُمِعَ من لسان العرب: جِئتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ، ولِكَيْ أَتَعَلَّمَ، ولِكَيْمَا أَنْ أَتَعَلَّمَ، بالنَّصْبِ، وكَيْمَا أَنْ أَتَعَلَّمَ، وكَيْ لأَتَعَلَّمَ، ومن [الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ ويَنْفَعُ

بالرفع، وقالوا: (ما) في هذه مصدرية، ويحتمل عندي أن تكون كافة. وسُمع من لسانهم: كَيْمَهْ، فقال البصريون: معناه: لِمَهْ.

وقال الكوفيون: أَصْلُه (كَيْ يَفْعَلَ مَا) اسْتِثْبَاتًا، لِمَنْ قال: (فَعَلْتَ كَذَا كَيْ أَفْعَلَ كَذَا)، فَلَمْ يَفْهَمْهُ المُخَاطب فاسْتَثْبت، فقال: (كَيْ تَفْعَلَ مَا)، فَحَذَفَ الفعل، و(ما) مَنْصُوبَة.

وإذا انْتَصَبَ المضارع بعد (كَيْ)، فلا تدلُّ على سببيَّة، ولا تتصرَّف تَصَرُّف (أَنْ)، لا تكون مُبْتَدَأة، ولا فاعلة، ولا مفعولة، ولا مجرورة بغير اللام.

ولا يَمْتَنِعُ تَأَخُّر معمولها، نحو: كَيْ تكرمني جِئْتُك، ونُفَرِّع على مذهب سيبويه، فإنْ دَخَلَ عليها اللام، كانت هي الناصبة بنفسها، فتُقَدَّرُ مع ما بعدها بالمصدر.

وإن لم تَدْخُل عليها اللام، احتمل أن تكون الناصبة، وحُذِفَت اللام كما تُحْذَفُ مع (أَنْ)، واحتمل أن تكون الجارة، وانْبَنَى على هذا فَرْعٌ، وهو أنَّه إنْ قَدَّرْتها الجَارَّة، فلا يجوز دخولها على (لا).

وإنْ قَدَّرْتها الناصبة، جاز، وإذا كانت الناصبة وجاءت (أَنْ) بعدها، فالعمل لهـا، و(أَنْ) زَائِدَة للتوكيد ضرورة عند البصريين، كما زِيدَت للتأكيد في قوله: [الطويل]

أَرَدْتُ لِكَيْلا أَنْ تَكُونَ كَمثْلِهَا ... عَرِيب فأَخْطَت رأيها أُمّ عَاكر

ولا تُقاس زيادة (أَنْ) بَعْدَ (كَيْ)، وقَاسَه الكُوفيُّون، يقولون: جِئْتُ كَيْ أَنْ أَزُورَ، والمحفوظ إظهار (أَنْ) بعد (كَيْ) المتصل بها (ما)، وأمَّا بغير (ما) فلا أحفظه.

وقال ابن مالك: يُنْصَبُ بـ (كَيْ) نفسها إن كانت الموصولة، وبـ (أَنْ) مُضْمَرَة بعدها غالبًا إن كانت الجارة.

ومذهب البصريين: أنَّ (أَنْ) مُضْمَرَة بعدها على سبيل الوجوب، فلا يجوز إظهارها، فقوله: (غالبًا) جنوحٌ إلى مذهب الكوفيين، وقال: ويتعيَّن الأولى بعد اللام غالبًا احترازًا، من قوله: [الطويل]

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاء بَلْقَعِ

فيظهر أنَّ النَّصبَ عنده بـ (أَنْ) هذه، و(كَيْ) حَرْفُ جَرٍّ تأكيد للام.

وَأَمَّا (كَيْ) فَفيه ضَربٌ من التَّعليلِ وَالطَّمَعِ، فَإذَا قُلتَ: (جئتُكَ كَي تُعطِيَنِي)، قَد جَعَلتَ الإعطَاءَ علَّةً للمَجيءِ، وَدَلَّلتَ عَلَى أَنَّكَ رَجوتَ منْهُ ذَلكَ.

فَهَذه الثَّلاثَةُ تَكُونُ عَاملَةً أَبدًا، وَلا يَكُونُ لَهَا حَالةٌ تُلغَى فيهَا.

وَ(أَنْ) من جُمْلَتهَا تَنفَردُ بأَنَّهَا تُضمَرُ فِي مَوَاضعَ كَثيرَة، ثُمَّ تَنقَسمُ قسمَين:

أَحَدُهُمَا: أَن تُضمَرَ فِي مَوضعٍ، وَتَظهَرَ فِي ذَلكَ المَوضعِ.

وَالثَّاني: أَن تُضمَرَ فِي مَوضعٍ، وَلا تَظهَرَ فيه.

فَمثَالُ الأَوَّلِ قَولُهُم(١): (تَسمَعُ بالمُعَيْدي خَيْرٌ منْ أَنْ تَـرَاهُ)، المَعْنَـى: (أَنْ تَسـمَعَ بالمُعَيْدي)، ثُمَّ حُذفَت (أَنْ)، وَلا بُدَّ من إضمَارهَا؛ لأَنَّ قَولَهُ: (خَيرٌ منْ أَنْ تَرَاهُ) خَبَرٌ عَنْهُ،

=

وقال بعض أصحابنا: النَّصب بـ (كَيْ)، و(أَنْ) زَائدَة، قال: والثانية قبلها هي الجارة إذا جاءت قبل اللام، نحو: جئْتُ كَيْ لأَقْرَأ، وهو تَركيب نَادر، وقال: ويترَجَّح مع إظهار (أَنْ) مُرادفَة الـلام علـى مرادفة (أَنْ)، نحو: لكَيْمَا أَنْ تَقُومَ، فيكون حرف جر.

ويجوز الفصل بَيْنَ (كَيْ)، ومعمولها بـ (لا النافية، نحو قوله تعالى: ﴿كَـيْ لا يَكُـونَ دُولَـةً﴾ [الحشر:٧]، وبـ (ما) الزائدة. [الارتشاف ٢/٥٤٥-٥٤٦]

(١) المثل في فصل المقال: ١٣٥ والميداني ١: ٨٦ وجمهرة العسكري ١: ٢٦٦ وجمهرة ابن دريد ٢: ٢٨٣ والشعر والشعراء: ٥٣٢ وقال أبو عبيد كان الكسائي يدخل فيه " أن " وفي الزاهر ٢: ٢٤٧ لأن تسمع (وروايته عن المفضل) والبيان والتبيين ١: ١٧١، ٢٣٧ والعقد ٣: ٩٣ والوسيط: ٨٣ والخزانة ١: ١٥١ والعبدري: ٢١٨.

أَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلكَ المنذر بن ماء السماء، وَكَانَ حديثه: أن كُبَيْشَ بن جابر بن قطن بن نَهْشَل بـن دَارِم بن مالك بن حَنْظَلَة كَانَ عرض لأمة لزُرَارَة بن عُدُس بن زيد بن عبد الله بن دارم يُقَالُ لها رُشَيَّةُ، كانت سَبيَّةً أصابها زرارة من الرُّفَيْدات، فولدت له عمرا وذُؤَيْبًا وبُرغوثًا، فمات كُبَـيْشٍ وترعرعـت الغلمة، فَقَالَ لَقيطُ بن زُرَارَة: يا رُشَيَّة من أَبُو بَنيك؟

قالت: كُبَيْشُ بن جابر، وَكَانَ لَقيط عَدُوًّا لضمرة بن جاب أخي كُبَيْش، قَالَ: فاذهبي بهؤلاء الغلمة فعَبِّسي بهم وَجْه ضمرة؛ فأخبريه من هم، فانظلقت بهم إلَى ضمرة فَقَالَ: ما هؤلاء؟

قالت: بنو أخيك كُبَيْش بن جابر، فانتزع منها الغلمة وَقَالَ: الحَقي بأَهْلك، فرجعت فأخبرت أهلها الخبر؛ فركب زُرَارَة، وَكَانَ رجلا حليما حَتَّى أَتَى بَني نَهْشَل فَقَالَ: ردوا علي غلمتي؛ فشتمه بنو نهشل وأَهْجَروا له، فلما رأى ذلك انصرف فَقَالَ له قومه: ما صنعت؟

وَذَلكَ يَقتَضِي أَن يَكُونَ فِي تَقدِيرِ (أَن) حَتَّى يَكُونَ فِي مَعْنَى: سَمَاعُكَ خَيرٌ من رُؤْيَتِــه، وَإِنْ لَم تُقدِّر (أَنْ) أَحَلْتَ؛ مِنْ حَيْثُ تَكُونُ قَد أَخبَرتَ عَنِ الفِعلِ، وَالفِعلُ يَكُونُ خَبَرًا، وَلا يَكُونُ مُخبَرًا عَنْهُ.

وَمِن ذَلِكَ، أَعنِي: مِمَّا أُضْمِرَ فِيهِ (أَنْ)، وَيَصِحُّ أَن يَظهَرَ قَولُهُ(١): [الطويل]

=

قَالَ: خيرا؛ ما أحسن ما لقيني به قومي؛ فمكث حولا ثُمَّ أتاهم فأعادوا عليه أسوأ ما كانوا قالوا له؛ فانصرف فَقَالَ له قومه: ما صنعت؟

قَالَ: خيرًا قد أحسن بنو عمي وَأَجْمَلُوا، فمكث بذلك سبع سنين يأتيهم فِي كل سنة فيردونه بأسوأ الرد؛ فبينما بنو نَهْشَلٍ يسيرون ضُحًى لحقهم لاحق فأخبرهم أن زُرَارَةَ قد مات.

قَالَ ضَمْرَةُ: يا بني نَهْشَل قد مات حِلْمُ إخوتكم اليوم فاتقوهم بحقهم، ثُمَّ قَالَ ضمرة لنسائه: قِفْـنَ أقسم بينكن الثُّكلَ، وكانت عنده هند بنت كِربِ بن صَفْوان بن شجنة بن عطارد بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة، وامرأة يُقَالُ لها خُلَيْدَةَ من بني عجل، وسبية من عبد القيس، وسبية من الأزد من طَمَثان، وَكَانَ لَهُنَّ أولاد غير خُلَيْدَة، فقالت لهند وكانت لها مُصَافِيةً، وَلِّي الثُّكْلَ بنت غيرك؛ فأرسلتها مثلا.

فأخذ ضمرة شقَّة بن ضَمْرَة وأمه هند، وشهاب بن ضَمْرَة وأمه العبدية، وَعَنْوَة بن ضــمرة وأمـه الطَّمثانية، فأرسل بهم إِلَى لقيط بن زُرَارَة، وَقَالَ: هؤلاء رُهُنٌ بغلمتك حَتَّى أرضيك منهم؛ فلما وقعوا فِي يدي لقيط أساء وِلاَيَتهم وجفاهم وأهانهم ... إلخ.

(١) البيت من شعر: طَرَفَة بن العَبد: (٨٦ - ٦٠ ق. هــ / ٥٣٩ - ٥٦٤م)، وهو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، أبو عمرو، البكري الوائلي،.شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان هجــاءاً غــير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، ولد في باديــة البحــرين وتنقــل في بقــاع نجد.اتصل بالملك عمرو بن هند فجعله في ندمائه، ثم أرسله بكتاب إلى المكعبر عامله علــى البحــرين وعُمان يأمره فيه بقتله، لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه بها، فقتله المكعبر شاباً.

وعجز البيت:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّــذاتِ هل أنتَ مُخلدي

المعنى: يا من تلومني في حضوري الوغى لأشهد اللذات، هل تكفل لي الخلــود إذا كففــت عــن الحرب؟

وقد روى البصريون (أحضر) بالرفع، وقال سيبويه: أصله -أن أحضر- فلما حذفت- أن- ارتفــع الفعل. ورواه الكوفيون بالنصب واحتجوا بعطف (أن أشهد) على (أحضر)، فأحضر منصوب لــديهم والناصب مضمر قبلها لضرورة الشعر.

أَلا أَيُّهَـــذَا اللائِمي أَحْضُرُ الْوَغَا

المَعْنَى: أَنْ أَحضُرَ الوَغَا، لا مَحَالَةَ؛ لأنَّ التَّقدِيرَ: فِي أَنْ أَحضُرَ الوَغَى، وَحَرفُ الجَرِّ لا يَدخُلُ عَلَى الفعلِ.

وَاعلَمْ أَنَّ الأكثَرَ فيهَا إذَا أُضمِرَت فِي مَوضعٍ يَصِحُّ إِظهَارُهَا فِيه، أَن يَبطُلَ عَمَلُهَا بالإضمَارِ، وَيُرفَعَ الفعلُ، كَمَا تَرَى فِي قَولِه: (تَسمَعُ بالمُعَيدي)، وَفِي قَولِه: (أَحْضُرُ الوَغَى)، وَيَجُوزُ أَن يَبقَى عَمَلُهَا مَعَ الإضمَارِ، وَلَكِنَّهُ لا يَجِيءُ إِلا شَاذًّا، ذَكَرُوا أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُنْشِدُ: [الطويل]

أَلا أَيُّهَــذَا اللائِمي أَحْضُرَ الْوَغَى

بِالنَّصبِ، وَعَلَى هَذَا اعتَمَدَ المُتَنَبِّي فِي قَولِه[1]: [البسيط]

وَكُلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارُ صَاحِبَهُ ... فِي مِلْكِهِ افْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا

أَرَادَ: (مِن قَبْلِ أَن يَصطَحِبَا)، فَحَذَفَ النُّونَ مَعَ الإضمَارِ، وَالاختِيَارُ أَن يُقَالَ: (مِن قَبلِ يَصطَحِبَانِ).

وَأَمَّا المَوضِعُ الَّذي يُضمَرُ فيه (أَنْ)، وَلا يَظهَرُ، فَكَمِثلِ قَولِهِم: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، التَّقديرُ عِندَهُم: حَتَّى أَن أَدخُلَهَا؛ وَلِذَلِكَ نُصِبَ، وَلَكِنَّهُ لا يُستَعمَلُ الإظهَارُ.

(إِذَنْ)

وَأَمَّا (إِذَنْ) فَيَكُونُ لَهَا حَالَتَان:

حَالَةٌ تَعمَلُ فِيهَا. وَحَالَةٌ تُلْغَى.

وَالأَصلُ فِي هَذَا أَن يُعلَمَ أَنَّ الفعلَ بَعدَهَا يَكُونُ فِي مَوضِعٍ مُعتَمِدًا عَلَى مَا قَبلَهَا، وَفِي آخَرَ غَيرَ مُعتَمِد عَلَى شَيءٍ، وَمَعْنَى الاعتِمَادِ: أَن يَكُونَ قَبلَهَا شَيءٌ يَقتَضِي الفعلَ بَعدَهَا، وَمِثَالُ ذَلِكَ أَن يَكُونَ قَبلَهَا شَرطٌ قَد جُعِلَ الفِعلُ بَعدَهَا جَزَاءً لِذَلِكَ الشَّرطِ، كَقَولِكَ: (إِنْ

=

ورواه سيبويه برفعه، وجعل "الزّاجريّ" مكان "اللّائميّ"، فأنشد:

"ألا أيّهـــذا الزّاجري أُحْضُرُ الوَغى"

انظر: الكتاب لسيبويه ٤/٢٤٠، وجمهرة أشعار العرب ١/٤٦، وخزانة الأدب ١/١٣١.

(١) انظر: شرح ديوان المتنبي ١/٨١، ومعاهد التنصيص ١/٢٠٧، والحلة السيراء ١/١٦٠.

تَأْتني إِذَنْ أُكْرِمْكَ)، لا يَكُونُ لـ (إذنْ) هَاهُنَا عَمَلٌ، وَمثلُهُ أَن تَقُولَ: (أَنا إِذَنْ أُكْرِمُكَ)، بالرَّفْعِ، لأنَّ (أَنَا) مُبتَدأٌ، وَ(أُكْرِمُكَ) خَبَرُهُ، وَالفعلُ المُضَارِعُ إذَا وَقَعَ فِي خَبَرِ المُبتَدإِ كَانَ مَرفُوعًا؛ لأَنَّهُ يَكُونُ وَاقعًا مَوقِعَ الاسمِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلكَ كَانَت (إِذَنْ) لَغْوًا.

وَمثَالُ أَن لا يَكُونَ الفعلُ مُعْتَمدًا عَلَى شَيءٍ قبلَهَا أَن يَقُولَ القَائلُ: (أَنَا آتيكَ)، فَتَقُولَ لَهُ: (إِذَنْ أُكْرِمَكَ)، لَيْسَ فِي هَذَا إِلا أَن تَعمَلَ (إِذَنْ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ قَبلَهَا شَيءٌ يُوجبُ الرَّفعَ وَالجزمَ، فَيَمتَنعَ النَّصبُ. وَالنَّحويُّونَ يَقُولُونَ فِي هَذَا المَوضعِ: إنَّ الفعلَ مُفَرَّغٌ لَهَا. وَفي الأوَّلِ الَّذي هُوَ: (إِنْ تَأتِنِي إِذَنْ أُكرِمْكَ): إِنَّهُ غَيرُ مُفَرَّغٍ لَهَا.

فَصْلٌ [في (حتى)]

(حَتَّى): يَكُونُ حَرفَ جَرٍّ، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وَيَكُونُ حَرفًا يُبتَدَأُ مَا بَعدَهُ كَقَولِ الشَّاعرِ(١): [الطويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا   بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

(مَاءُ دِجْلَةَ): مُبتَدَأٌ، وَ(أَشكَلُ): خَبَرُهُ، وَلَيْسَ لَهَا عَمَلٌ.

وَيَكُونُ فِيهَا وَجهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَن تَكُونَ عَاطِفَةً، وَيَجِيءُ ذِكرُ ذَلِكَ فِي مَوضِعِه.

وَالذِي يَتَعَلَّقُ بِهَذَا المَوضِعِ الوَجهَانِ الأَوَّلانِ، فَإذَا نُصِبَ الفِعلُ بَعدَهَا كَانَت حَرفَ جَرٍّ؛ لأَنَّهُم إِنَّمَا يُضمِرُونَ (أَنْ) مِن أَجلِ أَنَّ حَرفَ الجَرِّ، لا يَصِحُّ دُخُولُهُ عَلَى الفِعلِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أَضمَرُوا (أَنْ) لِيَصِيرَ الفِعلُ فِي مَعْنَى المَصدَرِ، وَيَكُونَ قَولُكَ: (سِرتُ حَتَّى أَدخُلَهَا)، فِي تَقدِير: (سِرتُ حَتَّى دُخُولِهَا)، ثُمَّ إِنَّ مَا قَبلَ (حَتَّى) يَكُونُ سَبَبًا لِمَا بَعدَهَا، مِثلُ أَنَّ السَّيْرَ يَكُونُ سَبَبًا لِلدُّخُولِ.

وَإِذ قَد عَرَفتَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وُجُوه:

أَحَدُهَا: أَن يَكُونَ السَّبَبُ والمُسَبَّبُ جَمِيعًا قَد مَضَيَا، كَقَوْلِكَ: (سِرتُ حَتَّى أَدخُلَهَا).

---

(١) **قائله**: هو جرير بن عطية الخطفي من قصيدة يهجو بها الأخطل، وهو من الطويل.

اللغة: "القتلى" جمع قتيل "تمج" ترمي وتقذف "دجلة" -بكسر الدال- نهر العراق "أشكل" هو: حُمرة مختلطة ببياض، والشّكلة كالحُمرة وزنًا ومعنى، لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذ من أشكل الأمر أي: التبس.

الإعراب: "فما" الفاء عاطفة وما نافية "زالت" من أخوات كان "القتلى" اسم ما زالت "تمج" فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه "دماءها" مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة في محل نصب خبر ما زال "بدجلة" الباء ظرفية، أي: في دجلة "حتى" حرف ابتداء "ماء" مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة "دجلة" مضاف إليه "أشكل" خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله: "حتى" حيث دخلت على الجملة الاسمية؛ لأنها حرف ابتداء.

انظر: الأزهيّة ٢١٦، وأسرار العربيّة ٢٦٧، وشرح المفصّل ١٨/٨، والجنى الدّاني ٥٥٢، والمغني ١٧٣، والخزانة ٤٧٩/٩، والدّيوان ١٤٣/١.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ السَّبَبُ قَد مَضَى، وَالمُسَبَّبُ مُنتَظَرٌ، وَمِثَالُهُ قَولُكَ: (جِئتُكَ حَتَّى تُعطِيَنِي)، السَّبَبُ الَّذِي هُوَ المَجِيءُ، وَقَد كَانَ، وَالمُسَبَّبُ الَّذِي هُوَ (الإِعطَاءُ) مُنتَظَرٌ، لَم يَكُن بَعْدُ، وَمِثلُهُ قَولُ النَّاسِ: (أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ)، وَيَقُولُونَ فِي (حَتَّى) هَذِهِ: إِنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى (كَيْ).

وَقَد يَجُوزُ أَن يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبَبِ وَالمُسَبَّبِ لَم يَمضِ، وَمِثَالُهُ أَن تَقُولَ: (أَسِيرُ غَدًا حَتَّى أَدخُلَهَا).

هَذِه وُجُوهُ النَّصبِ، وَيُرفَعُ الفِعلُ بَعدَهَا، فَيَكُونُ المَعْنَى حِينَئِذٍ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ قَد كَانَ، وَالمُسَبَّبُ الآنَ.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَن تَقُولَ: (سِرتُ حَتَّى أَدخُلُهَا مَا أُمْنَع)، وَإِذَا أَردتَ ذَلِكَ، كَانَت (حَتَّى) حَرفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعدَهُ، وَلا يَكُونُ لَهَا عَمَلٌ، مِثلُهَا فِي: [الطويل]

حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

(لامُ التَّعلِيل)

وَأَمَّا (اللامُ)، فَهِيَ لامُ الجَرِّ الَّتِي فِي قَولِكَ: (جِئتُكَ لإِكرَامِكَ إِيَّايَ)، أُضمِرَ (أَنْ) بَعدَهَا، لِيَصِيرَ الفِعلُ فِي مَعْنَى المَصدَرِ، فَيَصِحُّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ؛ إِلا أَنَّهُ يَكُونُ لِلكَلامِ - إِذَا ذُكِرَ الفِعلُ بَعدَهَا مَنصُوبًا بِإِضمَارِ (أَنْ) - مَعْنًى لا يَكُونُ مَعَ المَصدَرِ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (جِئتُكَ لِتُكرِمَنِي)، كَانَ المَعْنَى أَنَّكَ رَجَوتَ مِنهُ أَن يُكرِمَكَ، وَإِذَا قُلتَ: (جِئتُكَ لإِكرَامِكَ إِيَّايَ)، لَم تَخلُص لِهَذَا المَعْنَى، بَل يَكُونُ الَّذِي يَسبِقُ إِلَى القَلبِ مِنهُ أَنَّكَ جِئتَهُ لإِكرَامٍ كَانَ مِنهُ فِيمَا مَضَى، ثُمَّ إِنَّهُ يَجُوزُ فِي (أَنْ) هَاهُنَا أَنْ تُضمَرَ، وَأَن تَظهَرَ، تَقُولُ: (جِئتُكَ لأَنْ تُكرِمَنِي)، كَمَا تَقُولُ: (جِئتُكَ لِتُكرِمَنِي)، فَإِن أَدخَلتَ (لا)، لَم يَجُز إِلا الإِظهَارُ، تَقُولُ: (جِئتُكَ لأَن لا تَفعَلَ كَذَا)، وَلا يَجُوزُ حَذفُ (أَنْ)، فَلا يُقَالُ: (لِلا يَفعَلَ كَذَا).

وَلِلامِ وَجهٌ آخَرُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الوَجهِ إِضمَارُ (أَنْ)، وَذَلِكَ إِذَا جَاءَت لِتَأكِيدِ مَعْنَى النَّفيِ، كَقَولِهِم: (مَا كُنتُ لأَضرِبَكَ)، لا يَجُوزُ، هَاهُنَا أَن تَقُولَ: (مَا كُنتُ لأَنْ أَضرِبَكَ).

وَمَعْنَى تَأكِيدِ النَّفيِ هَاهُنَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (مَا كُنتُ أَضرِبُكَ)، جَازَ أَن يَكُونَ الضَّربُ مِمَّا يَجُوزُ كَونُهُ مِنكَ. وَإِذَا قُلتَ: (مَا كُنتُ لأَضرِبَكَ)، جَعَلتَهُ بِمَنْزِلَةِ الشَّيءِ الَّذِي لا يَكُونُ مِنكَ أَصْلا، وَيَمتَنِعُ مِنْ حَيْثُ عَادَتُكَ وَسَجِيَّتُكَ، وَالحَالُ الَّتِي بَينَكَ وَبَينَ المُخَاطَبِ،

وَيَحصُلُ مِنَ المَعْنَى مَا يَحصُلُ مِن قَولِكَ: (مَا كُنتُ مِمَّنْ يَكُونُ لَـهُ إِرَادَةٌ أَن يَضـرِبَكَ). وَكَذَلِكَ فَسَّرُوا قَولَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، عَلَـى مَعْنَى: مَا كَانَ مُرِيدًا لأَنْ يُعَذِّبَهُم.

وَأَمَّا مَا عَدَا (اللام) مِنَ الحُرُوفِ السِّتَّة، فَلا يَجُوزُ إِظهَارُ (أَن) بَعدَهَا.

(الوَاوُ)

أَمَّا (وَاوُ الجمعِ): فَإِنَّ الغَرَضَ مِن إِضمَارِ (أَنْ) بَعدَهَا؛ الدَّلالَةُ عَلَى مَعْنًى، لا يَحصُـلُ ذَلِكَ المَعْنَى مَعَ تَركِ إِضمَارِهَا؛ وَذَاكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ[١]: (لا تَأْكُلِ السَمَكَ، وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ)، فَجَزَمتَ عَلَى مَا يُوجِبُهُ ظَاهِرُ العَطفِ، كَانَ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ تَنهَاهُ عَن كُلٍّ وَاحِـدٍ مِـنَ الأَكلِ وَالشُّربِ، وَإِذَا نَصبتَ، صَارَ المَعْنَى إِلَى أَنَّكَ تَنهَاهُ عَن جَمعٍ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا كَانَ هَذَا المَعْنَى لا يَحصُلُ مَعَ تَركِ الكَلامِ عَلَى ظَاهِرِه، قَدَّرُوا الكَلامَ تَقدِيرًا يَصِحُّ مَعَـهُ، وَيَصِـيرُ العُدُولُ بِه عَنِ الظَّاهِرِ دَلِيلا عَلَى هَذَا المَعْنَى – الَّذِي هُوَ الجَمعُ –، وَذَلِكَ التَّقدِيرُ أَنَّهُم نَزَّلُوا الفِعلَ الأَوَّلَ مَنزِلَةَ المَصدَرِ، فَتَخَيَّلُوا كَأَنَّهُم قَالُوا: (لا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلٌ لِلسَّمَكِ)، ثُمَّ أَضمَرُوا (أَنْ) فِي الثَّانِي لِيَصِيرَ بِه مَصدَرًا مِثلَ هَذَا الَّذِي قَدَّرُوهُ؛ لِيَكُونُوا قَد عَطَفُوا اسْمًا عَلَى اسمٍ، وَيَصِيرُوا كَأَنَّهُم قَالُوا: (لا يَكُن مِنكَ أَكْلٌ لِلسَّمَكِ، وَشُرْبٌ لِلَّبَنِ).

إِنَّ هَذَا الَّذِي قَدَّرُوا الكَلامَ عَلَيْهِ، لا يَدُلُّ عَلَى مَا أَرَادُوهُ مِنْ حَيْثُ لا يَكُـونُ لَفْظًـا خَاصًّا بِه، وَإِنَّمَا يَدُلُّ النَّصبُ فِيمَا بَعدَ الوَاوِ – مَعَ كَونِ الفِعلِ قَبلَهَا مَجْزُومًا – عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُم جَعَلُوا استِعمَالَهُ كَذَلِكَ كَوَضعٍ يُوضَعُ لِمَعْنًى.

---

(١) في هذا المثال يجوز فيه ثلاثة أوجُه:

الجزم: على التّشريك بين الفعلين في النّهي.

والنّصب: على النّهي عن الجمع.

والرّفع: على ذلك المعنى؛ ولكن على تقدير: لا تأكل السّمك وأنت تشربُ اللّبن.

انظر: ابن النّاظم ٦٨٣.

(أَوْ)

وَأَمَّا (أَوْ): فَبِمَنزِلَة (الوَاو) فِي أَنَّ انتصَابَ الفعلِ بَعدَهُ بِإِضمَارِ (أَنْ)، وَالذِي يَنْبَغِي أَن يُعَادَ تَأَمُّلُهُ وَالنَّظَرُ فيه: أَنَّ السَّبَبَ فِي إِضمَارِ (أَنْ) فِي هَذه المَسَائِلِ: هُوَ أَن يُصرَفَ الكَلامُ عَن ظَاهِره؛ لِيَدُلَّ عَلَى غَرَضٍ، لا يَحْصُلُ ذَلكَ الغَرَضُ مَعَ تَركه عَلَى الظَّاهِرِ، كَمَا بَيَّنَّا فِي الوَاوِ مِن: أَنَّ نَصبَ الفعلِ بَعدَهَا، إِنَّمَا كَانَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ القَصدَ بِالنَّهيِ لَيْسَ إِلَى كُلِّ وَاحد منَ الفعلَينِ، وَلَكن إِلَى الجَمعِ بَيْنَهُمَا. وَفِي إِضمَارِهَا بَعدَ (أَو) مَعْنًى أَيضًا، لا يَحْصُلُ ذَلكَ المَعْنَى مَعَ تَركِ الكَلامِ عَلَى ظَاهِرِه، وَذَلكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (لأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي)، كَانَ المَعْنَى: أَنَّ اللُّزُومَ يَكُونُ وَيَمتَدُّ إِلَى أَن يَكُونَ الإِعطَاءُ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ أَجلِ أَنَّهُ سَبَبٌ لِلإِعْطَاءِ، وَمُؤَدٍّ إِلَيْه، وَلَو تُركَ الكَلامُ عَلَى ظَاهِرِه، فَلَم يُنصَب الفعلُ بَعدَ (أَوْ) لَم يُوجِب ذَلكَ مَا ذَكَرنَا من كَون اللُّزُومِ سَبَبًا لِلإِعطَاءِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ إِلَى أَن يَكُونَ الإِعطَاءُ، بَل كَانَ لا يَزِيدُ عَلَى أَنَّكَ تَزعُمُ: أَنَّهُ يَكُونُ إِمَّا هَذَا، وَإِمَّا ذَاكَ، وَلا يَكُونَان جَمِيعًا، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (أُعطِيكَ أَو أَكسُوكَ)، لَم يَكُنِ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ إِنَّمَا تَفعَلُ الإِعطَاءَ لأَنْ تَكسُوَهُ، وَأَنَّ الإِعطَاءَ سَبَبٌ لِلكُسوَة، وَكَذَلكَ لَوْ قُلْتَ: (يَأتِيكَ اليَومَ زَيدٌ أَو يَبْعَثُ أَخَاهُ إِلَيكَ)، لَم يَكُنِ المَعْنَى: أَنَّ إِتيَانَ زَيد سَبَبٌ لِبَعثِه أَخَاهُ، هَذَا مُحَالٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ المَعْنَى عَلَى الخَبَرِ يَكُونُ أَحَدُ الأَمرَينِ عَلَى الجُملَة.

(الفَاءُ)

وَأَمَّا (**الفَاءُ**) فَهَذَا الَّذِي ذَكَرنَا - من أَنَّهُم أَضمَرُوا (أَنَّ) بَعدَ (الوَاوِ)، وَبَعدَ (أَو)؛ لِصَرفِ الكَلامِ عَن ظَاهِرِه، حَتَّى يَكُونَ ذَلكَ دَلِيلا عَلَى مَعْنًى لا يُعْلَمُ إِلا بِذَلكَ - قَائِمٌ فِيهَا، أَعنِي فِي (الفَاء).

وَبَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (ائْتِنِي، فَأُكْرِمَكَ)، كَانَ المَعْنَى أَنَّكَ إِن أَتَيتَنِي أُكرِمْكَ، وَلا سَبِيلَ إِلَى إِفَادَة هَذَا المَعْنَى، إِلا بِهَذَا الإِضمَارِ؛ وَذَاكَ لأَنَّ (ائْتِنِي) أَوَّلا أَمرٌ، وَظَاهِرُ (الفَاء) أَن يُدْخِلَ الثَّانِي فِي حُكمِ الأَوَّلِ، فَلَوْ أَنَّ الكَلامَ كَانَ عَلَى ظَاهِره، لَوَجَبَ أَن تَكُونَ قَد أَمَرتَهُ بِالإِكرَامِ، كَمَا أَمَرتَهُ بِالإِتيَانِ، هَذَا عَلَى فَسَادِ أَن يُعْطَفَ مُعرَبٌ عَلَى مَبنِيٍّ، وَكَذَلكَ

لَوْ قُلْتَ فِي: (لا تَنقَطِعْ عَنَّا، فَلا نَجفُكَ)، فَنَهَيتَ نَفسَكَ وَمَن مَعَكَ عَن جَفَائِه، وَهَذَا بَعِيدٌ مِن المُرَادِ، لأنَّ المُرَادَ: أَنَّكَ إن انقَطَعتَ عَنَّا جفَونَاكَ.

وَهَكَذَا السَّبِيلُ فِي البَاقِي، فَلَوْ قُلتَ: (مَا تَأتِينَا فتُحَدِّثُنَا)، فَرَفَعتَ كَمَا يُوجِبُهُ الظَّاهِرُ، كُنتَ قَد نَفَيتَ الإتيَانَ، وَالحَدِيثَ جَمِيعًا، وَلَيْسَ المَعْنَى كَذَلِكَ، إِنَّمَا المَعْنَى: أَنَّكَ لَو أَتيتَنَا حَدَّثتَنَا، وَلَو قُلتَ: (أَتَأتِينَا فَتُحَدِّثُنَا؟) بالرَّفعِ، صِرتَ كَأَنَّكَ تَستَفهِمُ عَنِ الحَدِيث، كَمَا تَستَفهِمُ عَنِ الإتيَان، وَلَيسَ ذَلكَ المُرَادُ، إِنَّمَا المُرَادُ إن أَتيتَنَا حدَّثتَنَا، وَلَو قُلتَ: (لَيتَهُ يَأتِينَا فَيُحَدِّثُنَا)، بِالرَّفعِ، أَدخَلتَ الحَدِيثَ فِي التَّمَنِّي، وَلَيْسَ المَعْنَى عَلَيْه، إِنَّمَا المَعْنَى عَلَى: أَنَّهُ إِنْ أَتَانَا حَدَّثَنَا.

وَلَو قُلتَ: (أَلا تَنزِلُ فَتُصِيبُ خَيرًا؟) بالرَّفعِ، صِرتَ كَأَنَّكَ تَقُولُ: (أَلا تَنزِلُ؟ وَأَلا تُصِيبُ خَيرًا؟) وَلَيسَ ذَلكَ الغَرَضُ، وَلا هُوَ مِن كَلامِ النَّاسِ، إِنَّمَا الغَرَضُ أَن تَقُولَ: أَنَّكَ إِن نَزَلتَ أَصَبتَ خَيرًا.

فَصْلٌ فِي جَوَازِمِ الفِعْلِ المُضَارِعِ(١)

(لَمْ) (٢)

(لَمْ) تَقلبُ مَعْنَى (يَفْعَلُ) إِلَى مَعْنَى (فَعَلَ)، فَإِذَا قُلتَ: (لَم يَخرُج زَيدٌ)، كَانَ المَعْنَى: (مَا خَرَجَ زَيدٌ)، وَلِذَلِكَ تَقُولُ: (لَم يَخرُج زَيدٌ أَمسِ)، فَتُعَلِّقُ بِهِ الزَّمَانَ المَاضِي.

(لَمَّا) (٣)

---

(١) "الحروف الجازمة خمسة: "لم"، و"لما"، و"لام" الطلب، و "لا" التي لطلب الترك، و"إن" التي للجزاء، وأخواهّا من أدوات الشرط.

وكلهن يجزمن الفعل المضارع إذا وقع بعدهن، ولم يكن فيه مانع، من نوني التأكيد، ونون جماعة النساء؛ فإنه يكون مبنيا، تقول: لم يقم زيد، ولما يقم عمرو، وليذهب بشر، ولا يخرج جعفر، وإن تفعل أفعل.

– أما "لم": فهي نفي قولك "فعل"، فتقول: " لم يفعل"، وهي نفي لما مضى بصيغة المضارع؛ لأنك إذا قلت: لم يقم زيد، فإنما نفيت قيامه فيما مضى، فتجعل الفعل المستقبل ماضيا في المعنى.

– وأما "لما": فإنها نفي لقولك: " قد فعل "، فزادوا "ما" بإزاء "قد"، فتضمنت بذلك معنى التوقع والانتظار."

– وأما "لام" الطلب، فتكون للأمر إذا كان من الأعلى للأدنى. [الاعتراضات النحوية ١/١٦٠]

(٢) اعْلَمْ أَنَّ (لم) يدخل عَلَى لفظ المضارع، فَيَقْلب مَعْنَاه إلى مَعْنى المُضِيِّ، فَإِذَا قُلْت: لم يَقُم زيدٌ، كَانَ بمنزلة قَوْلكَ: ما قام زيدٌ، وَلَوْ لم يكن كَذَلِكَ لَوَجَب أن لا يصاحبه زمان المُضي، كَمَا لم يصاحب (يقوم)؛ حَيْثُ كَانَ باقيًا عَلَى أصله، فلم يَقُل: يقوم زيدٌ أمس، وقلب معنى المضارع إلى الماضي لازمٌ، فلا يقال: لم يَقُم زيدٌ غدًا، كَمَا لا يُقَال: ما قام زيدٌ غدًا. [المقتصد: ٢/٤٠٢]

(٣) اِعْلَمْ أَنَّ (لَمَّا) تدخل عَلَى المضارع، فتجزمه كَمَا تجزم (لم)، وتَقْلِبُ المَعْنَى إلى المُضِيِّ، تقول: لَمَّا يَخْرُج زيدٌ أَمْس، ولا تقول: لَمَّا يَخْرُج زَيْد غدًا، كَمَا لَمْ تَقُل ذَلِكَ في (لَمْ)، وَقَدْ يكون لـ (لما) حال لا يكون لـ (لم)، وَذَلِكَ أَنَّها تجري مَجْرَى الظُّرُوف التي يقع فيها ضرب من المُحَاراَة، ويقع بعدها الماضي الحقيقي؛ كَقَوْلكَ: لما جئتَ جئتُ، بمنزلة: حين جئتَ جئتُ، فَلَمَّا هاهُنَا قد جُعِلَت اسمًا، أَلا تَرَى أَنَّكَ تضع موضعه الاسم وَيَكُون بمعناه، وهو قَوْلكَ: حين جئتَ جئتُ، وَلَوْ كَانَ بقاء صيغة الحرفيَّة يمنع من القضاء بالاسمية، لَوَجَبَ أن يُقَال: إن عَلَى وعن في قولهم: من عَلَيْه، ومن عن يميني لا يكونَانَ اسمين؛ لأجْلِ أَنَّ صورة الحرف بَاقِيَة، وَذَلِكَ لا يقوله أحدٌ؛ لأنَّ الفَرْقَ بَيْن الأسماء غير المُتَمَكِّنَة،

وَ(لَمَّا) مثلُهَا في هَذَا المَعْنَى، إلا أَنَّ فيهَا شَيْئًا لَيسَ في (لَمْ)، وَهُوَ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ نَفيتَ أمرًا هُوَ مُتوَقَّعٌ، كَقَوْلكَ: (خَرَجتُ وَلَمَّا تَطلُعِ الشَّمسُ)، وَ(مَضَيتُ إِلَى البَاب وَلَمَّا يَخرُجِ الأميرُ بَعدُ)؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّحويُّونَ في: (لَمَّا يَفْعَلْ): إِنَّهُ نَفيُ (قَد فَعَلَ)؛ وَذَاكَ أَنَّ (قَد) إِذَا دَخَلَ عَلَى المَاضِي، دَلَّ عَلَى أَنَّ الأمرَ الَّذي أَخبَرْتَ بوُجُوده، قَد كَانَ مُنتَظَرًا، أَفَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (قَد رَكِبَ الأميرُ)، فَإِنَّمَا تَقُولُهُ لقَومٍ كَانُوا يَتَوَقَّعُونَ رُكُوبَهُ.

(لامُ الأمْر)

وَأَمَّا (اللامُ) فَيَكُونُ أَمرًا للغَائِب، كَقَوْلكَ: (لِيَخرُجْ زَيدٌ)، لا يُؤْمَرُ به المُخَاطَبُ، إلا في القَليلِ، وَقَد رُوِيَ في بَعضِ الأخبَارِ[(١)]: أَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " قَرَأَ: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفرَحُوا) [يونس: ٥٨]، بِالتَّاءِ "[(٢)].

= والحروف من جهة الْمَعْنَى دون اللَّفظ، فكل لفظ وَقَع مَوْقعًا يقتضي الاسم حُكمَ عَلَيْه بالاسميَّة، فَلَمَّا قالوا: من عليه فَأَدْخلُوا حرف الجرِّ كَمَا يدخل فِي قَوْلكَ: من فوقه، وَكَانَ بمَعْنَاه وَجَبَ أَنْ يَعْتَقد كَوْنُهُ اسْمًا، وكذلك فِي قَوْلكَ: لما جئتَ جئتُ، ويجب أن يُقْضِي بَأَنَّهَا اسمٌ لوُجُود مَعْنَاه فيها؛ نَحْو: حين جئتَ جئتُ، فدلالة الاسميَّة وانتفاء الحَرْفيَّة أَنْ تَكُون الكلة وَاقعَةً فِي مَوْضع يُسْتَحَقُّ الإعْرَاب فيه، فَهِيَ مَنْصُوبَة المَوْضعِ عَلَى الظَّرْف، بمنزلة قَوْلكَ: حينَ جئْتَ جئتُ، وقد صرَّحَ الشَّيْخ أَبو عَليّ أَنَّهَا بمنزلة ظرف من الزَّمَان، ولَوْ كَانَ معنى الحَرْفيَّة بَاقيًا بحَاله لَوَجَبَ أَنْ لا يَقعْ مَوْقعَهَا الاسم كَمَا لم يَقع فِي نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢] ألا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْت: حين يَعْلَم الله، أو حَيْنَ عَلِمَ الله، كَانَ محالا، كَمَا أَنَّكَ لو قُلْت في قَوْلكَ أخذت عَنْهُ، أخذت جانِبَهُ، كَانَ كَذَلكَ؛ لأنَّ الحَرْف لا يَقعُ مَوْقعَهُ الاسم.

فَأَمَّا قَوْلُهُم: جئتك وَلَمَّا، فَإِنَّمَا الْمَعْنَى: ولَمَّا تَجيء، ولَمَّا فيه حرف إلا أَنَّهُم كَمَا غَيَّرُوا حُكْمَهَا بالتَّرْكيب حَيْثُ نَقلُوهَا من الحَرْفيَّة إلى الاسميَّة، كَذَلكَ جاز أن تُغَيَّر عن منْهَاج (لم) في الحَرْفيَّة، فَيَجُوز أَنْ يُقَال: جئْتُكَ ولَمَّا، وإِنْ لَمْ يَجز: جَئْتُكَ وَلَمْ، وَلَوْ كَانَ (لَمَّا) هاهنا اسْمًا، لَوَجَبَ أَنْ يَقع مَوْقعها الاسم، وأنت لو قُلْت: جئتُكَ وحِيْنَ جئْتَ، كَانَ مُحَالا. [المقتصد: ٤٠٣/٢]

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٣/٥، رقم ٢١١٧٥).

(٢) روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قرأ: (فبذلك فلتفرحوا) وهي قراءة يزيد بن القعقاع. قال هارون في حرف أُبَيّ: (فافرحوا). قال أبو جعفر: سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حرف

وَأَمَّا قَولُهُم: (لِتُعْنَ بِحَاجَتِي)، فَإِنَّمَا كَانَ الأمرُ فيهِ باللامِ؛ مِنْ حَيْثُ إن الأمرَ فِي فِعلِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، يَتَوَجَّهُ فِي الحَقِيقَةِ إِلَى الفَاعِلِ المَتْرُوك ذِكرُهُ، فَقَولُكَ: (لِتُعْنَ)، في مَعْنَى: (لِيُعْنِكَ أمرٌ بِحَاجَتِي)، فَالمَأْمُورُ هُوَ الأمرُ المُقَدَّرُ أَنَّهُ يَحملُ المُخَاطَبَ عَلَى العِنَايَةِ بِحَاجَتِكَ، لا المُخَاطب، كَيفَ؟ وَالأمرُ يَكُونُ بِشَيءٍ يَفعَلُهُ المَأمُورُ، وَالمَفعُولُ لا يَكُونُ فَاعِلا شَيئًا! إِنَّمَا يَكُونُ غَيرُهُ مُوقِعًا بِه فِعْلا، وَمِثلُ هَذَا فِي أَنَّ اللَّفظَ فِي الأمرِ يَكُونُ عَلَى شَيءٍ، وَالمَعْنَى عَلَى غَيرِه؛ قَولُكَ: (لا أُرَيَنَّكَ هَاهُنَا)، اللَّفظُ فِي ظَاهِرِه يَقتَضِي أَنَّ المُتَكَلِّمَ قَد جَعَلَ يَنهَى نَفسَهُ عَن أَن يَرَى المُخَاطَبَ. وَالمَعْنَى: أَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: (لا تَكُونَنَّ هَاهُنَا وَبِحَيثُ أَرَاكَ).

وَمِثلُهُ مِن طَرِيقِ العَكسِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]؛ وَذَاكَ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ أَمرٌ لِلمُشرِكِينَ. وَالمَعْنَى عَلَى: أَنَّهُ أَمرٌ لِلمُؤمِنِينَ بِأَن يُغلِظُوا عَلَى المُشـرِكِينَ، وَمِثلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الكَلامِ.

=

جازم، كما أن مع النهي حرفا إلا أنهم يحذفون من الأمر للمخاطب استغناءً بمخاطبته، وربما جاءوا به على الأصل منه فبذلك فلتفرحوا. [انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥١/٢]

(لا النَّاهِيَةُ) (١)

وَأَمَّا (لا): فَيَكُونُ لِلنَّهْيِ، وَيَصلُحُ لِلمُخَاطَبِ وَالغَائِبِ جَمِيعًا، تَقُولُ: (لا تَخْرُجْ، وَلا يَخرُجْ زَيدٌ).

(١) اعْلَمْ أَنَّ (لا) في النَّهْي تكون للمخاطب والغائب، تقول: لا تخرج يا زيدُ، ولا تخرجا، ولا تخرجوا، ولا يخرج زيدٌ، ولا يخرجا، ولا يَخْرُجُوا، وأَمَّا اللام؛ فتختص بالغَائب في الأكثر؛ نَحْو: ليضرب زيد، وليُمْتَثَل الأمْرُ، وَقَد تكون للمُخَاطب نَحْو قراءة من قرأ: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [يونس:٥٨]، وهَذَا موضع لبسٍ؛ وَذَلِكَ أن صاحب " الكتاب " زَعَمَ أَنَّ الأصل أمر المخاطب باللام؛ نَحْو: لتضرب يا زيد. قَالَ شيخنا رَحِمَهُ الله: وَإِنَّمَا ذَلِكَ لأجْل أَنَّ الأصل أن يكون الأمر بحرف كَمَا كَانَ النَّهي كَذَلِكَ، فتقول: لتَقُم ولِيَقُم زيدٌ، كَمَا قُلْتَ: لا تَقُمْ، ولا يَقُم زيدٌ، فَكَأَنَّ حال الخِطَاب كَحَال الغَيْبَة.

وأقولُ: لا يَنْبَغِي أن يُتَوَهَّمَ أَنَّ صَاحِبَ " الكتاب " أشار إلى ما يُحْكَى عن الفَرَّاء من أن الأصل لِتَضْرِب ثُمَّ حُذفَ اللام والتاء، وأدخل همزة الوصل عَلَى الكلمة ليتَوَصَّل إلى اللَّفظ بالساكن؛ لأجل أَنَّهُ قد نَصَّ عَلَى أَنَّ مثال الأمْر مبني، بمنزلة: هل وقد، وَلَوْ كانت اللام مضمرة لم يكن مبنيًّا.

والذي يدل عَلَى فساد هَذَا المذهب أَنَّكَ تَقُول: أكرم زيدًا، وأعط زيدًا، وَلَوْ كَانَ التَّقْدير في قَوْلكَ: اضرب، لـ (تَضْرب)، ثُمَّ حُذفَ اللام والتاء، لَوَجَبَ أن يقال: يا زيد أكرم؛ إذ كَانَ يكون الأصل: (لِتُكْرِم)، ثُمَّ تَحْذف اللا، فَيَبْقَى (تكرم) مثل: تضرب، فتحذف التاء وتدخل عليه حرف الوصل كَمَا كَانَ ذَلِكَ في (أضرب).

وكذا كَانَ يجب أن يُقَال: يا زيد أَعْط منقولا من لِتُعْط، فلمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ أَمْثلة الأمر للمخاطب صِيَغٌ مرتَجَلَةٌ للأمر خاصة مَبْنِيَّة عَلَى الوَقف، كَمَا فَسَّرْنَا في صدر الكِتَاب، وأَنَّ قَوْل هؤلاء سَاقِط، وَفِي إِفْسَاده غير هَذَا مِمَّا تركنا ذكره. [المقتصد: ٢/٤٠٤]

(إِنْ) (١)

وَأَمَّا (إِنْ): فَإِنَّهَا للشَّرطِ وَالجَزَاء، وَمَعْنَى الشَّرطِ: أَنَّهُ سَبَبٌ، وَمَعْنَى الجزاء: أَنَّهُ مُسَبَّبٌ عَنْهُ، مثلُ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (إِنْ تَأتني أُكْرِمْكَ)، كُنتَ جَعَلتَ الإتيَانَ سَبَبًا لِلإكرَامِ.

ثُمَّ العِبَارَةُ الجَامعَةُ المُحَقِّقَةُ: أَن يُقَالَ: إِنَّهَا لِتَعلِيقِ أَحَدِ الأمرَينِ بِالآخَرِ فِي وُجُودِهِ أَو انتفَائه. ثُمَّ يَكُونُ ذَلكَ عَلَى وُجُوه:

أَحَدُهَا: أَن تَكُونَ لِتَعلِيقِ وُجُودِ الثَّانِي بِوُجُودِ الأوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تَأتني أُكْرِمْكَ).

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِتَعلِيقِ وُجُودِ الثَّانِي بِانتِفَاءِ الأوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ لَم تَخرُجْ خَرَجْتُ).

وَالثَّالثُ: أَن تَكُونَ لِتَعلِيقِ انتِفَاءِ الثَّانِي بِوُجُودِ الأوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ خَرَجْتَ لَم أَخرُجْ).

وَالرَّابعُ: أَنْ تَكُونَ لِتَعلِيقِ انتِفَاءِ الثَّانِي بِانتِفَاءِ الأوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ لَم تَخرُجْ لَمْ أَخرُجْ).

ثُمَّ يَنبَغي أَنْ يُعلَمَ أَنَّ الشَّرْطَ وَالجَزَاءَ إِذَا كَانَا فِعلَينِ لَم يَخلُ مِن ثَلاثَة أَوجُه:

أَحَدُهَا: أَن يَكُونَا مُضَارِعَينِ.

وَالثَّاني: أَن يَكُونَا مَاضِيَيْنِ.

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ (إِنْ) حرف جَزْم، ومعناه: المُجَازاة، كَقَوْلِكَ: أن تَضرِبْ أَضرِبْ، بجزوم بـ (أَنْ) عَلَى أَنَّهُ شرط، واضرب مجزوم بِأَنَّهُ جزاء، وترتيبه عَلَى ما ذكرنا في صدر الكتاب من أنَّ (أنْ) تَعْمَل في فعل الشرط، ثُمَّ إِنَّهُمَا جميعًا يعملان في الجَزَاء، لأجْلِ أَنَّ كل واحدٍ منهما لا يَنْفَصِل مِنْ صَاحِبه. فَإِذَا احتيج إلى الجَزَاءِ كَانَا بمجموعِهُمَا يقتضِيَانه، فكذلك يَشْتَرِكَان في عمَلِ الجزم الذي هو علامة كَوْنه جَزَاء، وَقَدْ تَقَدَّم بيان هَذَا في باب الابتداء، و(إِنْ) تدخل عَلَى الماضي، فَتَقْلب معناه إلى المستقبل كَمَا قلبت (لم) معنى يَفْعَل إلى فَعَل، تقول: إن خرجتُ خَرَجْتَ، والمعنى: أن تَخرُج أَخرُج، كَمَا أن الْمَعْنَى في قَوْلكَ لم تقم: ما قمت، ألا تَرَى أَنَّكَ قُلْتَ: إن خَرَجْتَ خَرَجْتَ أمس كَانَ مُحالا. وَلَوْ قُلْتَ: لَمْ يَقُم غدًا كذلك، وَهَذَا القلب في أَنْ أوجب منه في لم؛ لأجل أَنَّ لَمْ مَعْنَاه النَّفْي، وَذَلكَ لا يَقْتَضِي المَاضِي دُونَ الحَال والاستِقْبَال وَلَيْسَ كَذَلكَ (أَنْ)؛ لأَنَّهُ مَوْضُوعٌ عَلَى الشَّرْط والجَزَاء، فَلا يَكُون إلا فِي المستقبل، وقد يَأْتِي فِي الجَزَاء ما هُوَ مَاضٍ فِي ظَاهِر الحَال، حملا عَلَى الْمَعْنَى. [المقتضد: ٢/٤٠٥]

وَالثَّالثُ: أَن يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَاضِيًا، وَالآخرُ مُضَارِعًا.

فَإِذَا كَانَا مُضَارِعَين، لَم يَكُنْ فِيهِمَا إلا الجَزْمُ، كَقَوْلكَ: (إِنْ تُعْطِنِي أَشكُرْكَ).

وَإِنْ كَانَا مَاضِيَين لَم يَظهَرْ فِيهِمَا الجَزمُ، إلا أَنَّ المَاضِي يَنقلبُ مَعنَاهُ إِلَى مَعْنَى المُستَقبَلِ؛ لأنَّ ذَلِكَ حُكْمُ (إنْ)، فَتَقُولُ: (إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ)، فَيَكُونُ المَعْنَى: إِنْ تَخرُجْ أَخرُجْ.

وَإِن كَانَ أَحَدُهُمَا مَاضِيًا، وَالآخرُ مُضَارِعًا فَانظُر: فَإِن كَانَ المُضَارِعُ هُوَ الشَّرطُ، لَم يَكُن فِيهِ إلا الجَزمُ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (إِنْ تَخرُجْ خَرَجْتُ). وَإِن كَانَ المُضَارِعُ هُوَ الجَزَاءُ جَازَ فِيهِ الجَزمُ، والرَّفعُ جَمِيعًا، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (إِنْ أَتَيتَنِي أُكْرِمُكَ)، يَجُوزُ فِيهِ الرَّفعُ، جَاءَ فِي بَيتِ زُهَيْر[1]: [البسيط]

وَإِن أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرَمُ

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان.

اللغة: "خليل" المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلة وهي الفقر والحاجة "مسغبة" مجاعة، من سغب فلان: إذا اشتد به الجوع "حرم" ممنوع وحرام.

المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلا فيقول: إذا جاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.

الإعراب: "إن" حرف شرط يجزم فعلين "أتاه" فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله "خليل" فاعله "يوم" ظرف متعلق بقوله أتاه "مسألة" مضاف إلى يوم "يقول" فعل مضارع جواب الشرط مرفوع "لا" نافية عاملة عمل ليس "غائب" اسم لا مرفوع بها "مالي" فاعل لغائب سد مسد خبر لا "ولا" الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي "حرم" معطوف على غائب.

الشاهد: قوله: "يقول" حيث رفع وهو جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط ماض.

انظر: الأشموني ٥٨٥/ ٢، وابن هشام ٣٩٨/ ٣، وابن عقيل ٢٧٨/ ٢، والمكودي ص١٤٨، والسيوطي في الهمع ٦٠/ ٢، وسيبويه ٤٣٦/ ١.

اقْتِرَانُ جَوَابِ الشَّرْطِ بِالفَاءِ[1]

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الجَزَاءُ بالفَاءِ، فَيَجِبُ أَن يُعتَبَرَ فيه أَصلٌ: وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا لَم يَكُنِ الَّذي تُرِيدُ أَن تَجعَلَهُ جَزَاءَ (يَفْعَلُ) مُستقبَلا، وَلا (فَعَلَ) في مَعْنَى (يَفعَلُ) مُستَقبَلا، وَجَبَ إِدخَالُ الفَاءِ لا مَحَالَةَ، فَمِن ذَلِكَ أَن يَكُونَ جُملَةً مِنَ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ، كقَوْلِكَ: (إِنْ تَأتِني فَأَنتَ مُكْرَمٌ).

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ الضرب الأَوَّل من جواب الشَّرط هُوَ الفعل؛ نَحْو: إِنْ تَذْهَب أَذْهَب، وَإِنَّمَا جاء الجواب بالفاء؛ حَيْثُ لم يقدر عَلَى الجزم، فَقِيل: إِنْ تَأْتِني فَأَنْتَ مكرَم؛ لأَنَّ قَوْلَكَ: أَنتَ مُكْرَم، لَيْسَ مِمَّا يَنْجَزِم؛ إذ هو جملة من الاسم، والأَسماء لا تُجْزَم، فَلَمَّا أُرِيد أن تَجْعَل هَذه الجُمْلَة جَزَاءً، أُتِيَ بالفَاءِ، فَقِيلَ: إِنْ تَأْتِني فَأَنْتَ مُكْرَمٌ، لِيَدُلَّ الفَاء عَلَى تَعَلُّق هَذه الجملة بالشَّرْط؛ من حَيْث إن الفاء تَأْتِي لإِتْبَاع الشيءِ الشيءَ، ولا تكون في ابتداء الكلام، فَإِذَا قُلْت: إِن تَأْتِني فَأَنْتَ مُكْرَمٌ، عُلِمَ أَنَّ قَوْلَكَ: أَنت مُكْرَمٌ، جواب لقولكَ: إِنْ تَأْتِني؛ إِذ لَوْ كَانَ كلامًا مُنْقَطعًا لمَا دخله الفاء، وقيل: إن تَأْتِني أنت مُكْرَمٌ، أو إِنْ تَأْتِني وَأَنْتَ مُكْرَم، ولا يَقَعُ بعد الفاء فعْلٌ يمكن جَزْمُهُ، إلا عَلَى إِضْمَار يَصْرِفُهُ عَنِ الجزم، وَذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] التَّقْدِير: فهو لا يخاف؛ لأَجْل أَنَّكَ لَوْ لَمْ تَقدِر ذَلِكَ، لَمْ يكن للفاء وجه؛ من حيث إِنَّهَا تأتي عند امتناع الجزم، وأنت لو قدَّرت في قَوْله تَعَالَى: ﴿فَلا يَخَافُ﴾ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حذف المبتدأ نَحْو: فهو، لا يخاف لَكُنْتَ قَدْ أَدْخَلْتَ الفاء عَلَى ما يَصِحُّ جزمه؛ نَحْو أن تَقُول: فمن يُؤْمِن بِرَبِّهِ لا يَخَف بَخسًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَجَبَ أَنْ يَكُون لا يَخَاف خَبَر مُبْتَدأ مَحْذُوف؛ نَحْو: فَهُوَ لا يخاف؛ لِيَكُون مُمتنعًا من الجَزْم.

وَلَوْ لَمْ يَكُن الأَصل في الجواب أَنْ يَكُون فعْلا مَجْزُومًا؛ نَحْو: إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَكَانَ الفَاء مَع مَا بَعده غَيْرَ وَاقِع مَوْقِع الفعل المَجْزُوم، وفرعًا عليه لمَا جاء، نَحْو قَوْلِكَ: إن تَأْتِني فَأَنا أكرمْكَ وأُعَظِّمْ أَمْرَك بالجزم حَمْلا عَلَى مَوْضِع: فَأَنا أُكرمك؛ كَقَوْله عزَّ وَجلَّ: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦] فجزَمَ (يذرهم)؛ لأَنَّ قَوْله تَعَالَى: ﴿فَلا هَادِيَ لَهُ﴾ جُمْلَة قَامَت مَقَامَ فعْلٍ مَجزُوم، وَعَلَّقَهَا الفَاء بمَا قَبْلَهَا، كَمَا يُعلَّق الجَزْم في قَوْلِكَ: إن تَضربْ أَضْربْ؛ إِذْ به يُعْلَمُ أَنَّهُ جزَاء، فَالأَصْل: مَنْ يُضْلِل الله لا يُهْدَ وَيَذَرْهم، وَلَوْ كَانَ، فلا هادي لَهُ، غَيْرَ فَرْعٍ عَلَى هَذَا الفعْل المَجزُوم؛ لَوَجَبَ أَنْ لا يُجزَم المَعْطُوف عَلَيه الَّذي هُوَ يَذَرْهُم، وَلا يُقَدَّر في الشَّيْء إعْرَاب إلا بَعْد أَنْ يَكُون واقعًا مَوْقع مَا يقتضي ذَلكَ الإعْرَاب وَنَائبًا عَنْه، فَلا يُقَال: إِنَّ الجُملَة في قَوْلِكَ: مَرَرْت برَجُل ذَهَبَ أخوه، في موضع جَرّ، إلا لأَنَّهَا وَقَعت مَوْقع المُفْرَد المجرور؛ نَحْو: برَجُلٍ ذَاهِبٍ أو ذَاهبٍ أَخُوهُ، وعلى ذا يَجْرِي الكَلام. [المقتصد: ٤٠٨/٢]

وَمن ذَلكَ أَن يَكُونَ أمرًا، كَقَوْلكَ: (إنْ لَقيتَ زَيدًا فأَكْرِمْهُ)، أَو يَكُونَ قَد دَخلَ عَلَيْه (قَدْ)، أَو (سَوفَ)، أَو (السِّينُ)، كَقَوْلكَ: (إنْ تَنْفَعْنِي اليَومَ، فَسَوفَ أَنفعُكَ، أَو فَسَأَنفعُكَ غدًا)، وَ(إِنْ يَقُلْ زَيدٌ كَذا، فَقَد يَكُونُ مِنْهُ الغَلَطُ).

وَمن ذَلكَ أَن يَكُونَ مَاضيًا صَريحًا، كَقَوْلكَ: (إنْ تَشكُرني اليَومَ، فَقَدْ أَحسَنتُ إِلَيكَ فِيمَا مَضَى)، وَغَير هَذَا مِمَّا يَخرُجُ عَمَّا حَدَّدنَاهُ من كَونِه (يَفعَلُ) مُستَقبَلا، أَو (فَعَلَ) فِي مَعْنَى (يَفعَلُ) مُستَقبَلا.

وَطَرِيقَةٌ أُخرَى فِي هَذَا: وَهيَ أَن يُقَالَ: كُلُّ مَا لَو أَردتَ أَن تَجعَلَهُ شَرطًا لَم يَصلُح، فَإِذَا أَردتَ أَن تَجعَلَهُ جَزَاءًا، وَجَبَ أَن يَكُونَ بِالفَاء.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّ الجُملَةَ مِنَ الاسمِ، لا تَصلُح أَن تَكُونَ شَرطًا، فَلا يُقَالُ: (إِنْ أَنتَ مُكرَمٌ)، وَالأمرُ لا يَصلُحُ أَن يَكُونَ شَرطًا، وَكَذَلكَ النَّهيُ، وَكَذَلكَ (سَيَفعَلُ، وَسَوفَ يَفعَلُ، وَقَدْ يَفعَلُ)، وَكَذَلكَ (قَد فَعَلَ).

وَمن ذَلكَ أَنَّ (مَا) إِذَا دَخلَ عَلَى (يَفْعَلُ) مَنَعَ أَن يَكُونَ شَرْطًا، فَلَوْ قُلتَ: (إنْ مَا يَخرُجْ زَيدٌ خَرَجتُ)، كَانَ مُحَالا؛ لأَنَّ (مَا) يَكُونُ لنَفيِ الحَال، وَالحَالُ لا يَكُونُ شَرطًا؛ لأنَّ الحَالَ يَكُونُ مَوجُودًا، وَحُكمُ الشَّرط أَن لا يَكُونَ مَوجُودًا، وَلَيسَ كَذَلكَ الأمرُ فِي (لا)؛ لأَنَّهَا تَكُونُ لنَفيِ المُستَقبَلُ، فَتَصلُحُ أَن تَكُونَ شَرطًا، وَإِذَا كَانَ جَزَاءًا لَم يَحتَجْ فِيه إِلَى الفَاء، تَقُولُ: (إِنْ لا تَخرُجْ لا أَخرُجْ).

وَ(لَمْ) بِمَنْزِلَة (لا) فِي أَنَّهُ يَكُونُ شَرطًا، وَيَكُونُ جَزَاءًا مِن غَيرِ فَاءٍ، كَقَوْلكَ: (إنْ لَم تَخرُجْ لَم أَخرُجْ).

وَممَّا يَجبُ أَن يُعلَمَ فِي هَذَا البَاب: أَنَّ حُكمَ كُلِّ وَاحد مِنَ الشَّرط، وَالجَزَاء أَن يَكُونَ أمرًا غَيرَ مَوجُود، ثُمَّ إِنَّهُ قَد يَقَعُ المَاضِي الصَّرِيحُ فِي الجَزَاء، كَقَوْلكَ: (إنْ تَشكُرني فَقَد أَحسَنتُ إِلَيكَ قَديمًا)، لَكنَّهُ لا بُدَّ فِي ذَلكَ من تَأوِيلٍ يَصيرُ به المَعْنَى إِلَى الاستقبَال، وَذَلكَ أَنَّكَ تُرِيدُ أَن تَقُولَ لَهُ: (إِن اعْتَدَدْتَ عَلَيَّ بِشُكرِكَ اليَومَ، اعْتَدَدْتُ عَلَيكَ بإِحسَانِي فِيمَا مَضَى إِلَيكَ). وَعَلَى هَذَا القِيَاسِ يَجرِي هَذَا الجِنسُ.

(إذا)

وَأَمَّا (إِذَا): فَلَيسَت هِيَ الَّتِي تَكُونُ ظَرفَ زَمَانٍ فِي مِثلِ[1]: (آتِيكَ إِذَا احمَرَّ البُسْرُ)، وَلَكِنَّهَا ظَرفُ مَكَان، وَتُسَمَّى ظَرفَ المُفَاجَأَة، وَهِيَ تَجرِي مَجرَى الفَاءِ فِي رَبطِ الجُملَةِ بِمَا قَبلَهَا، وَجَعلِهَا جَزَاءًا، فَالجُملَةُ الَّتِي هِيَ: ﴿هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، قَد صَارَت بِـ ﴿إِذَا﴾ [الروم: ٣٦]، جَزَاءً لِلشَّرطِ الَّذِي هُوَ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الروم: ٣٦]، كَمَا تَصِيرُ بِالفَاءِ إِذَا قُلتَ: (فَهُم يَقنَطُونَ).

وَلا تَدخُلُ (إِذَا) هَذِهِ إِلا عَلَى الجُملَةِ مِنَ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ.

فَصْلٌ

كُلُّ مَا يُجَابُ بِالفَاءِ يُجَابُ بِالجَزمِ إِلا النَّفي، فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ أَن يَكُونَ لَهُ جَوَابٌ بِالجَزمِ.

وَيَتَبَيَّنُ هَذَا بِأَن تَنظُرُ إِلَى النَّهيِ، وَذَاكَ أَنَّ المَعنَى يَختَلِفُ، فَإِذَا كَانَ الجَوَابُ بِالفَاءِ، كَانَ المَعنَى عَلَى أَنَّ وُجُودَ الفعلِ يَكُونُ سَبَبًا لِمَا بَعدَ الفَاءِ، فَإِذَا قُلتَ: (لا تَنقَطِعْ عَنَّا فَنَجفُوكَ)، كَانَ المَعنَى: (إِن انقَطَعتَ جَفَونَاكَ)، وَإِذَا جَزَمتَ وَجَبَ أَن يَكُونَ انتِفَاءُ الفعلِ سَبَبًا لِلَّذِي هُوَ جَوَابٌ، تَقُولُ: (لا تَفعَلْ يَكُن خَيرًا لَكَ)؛ فَيَكُون المَعنَى: (فَإِنَّكَ إِنْ لا تَفعَلْ يَكُنْ خَيرًا لَكَ)، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: (لا تَدنُ مِنَ الأَسَد فَيَأكُلَكَ)، وَلَم يَقُولُوا: (لا تَدنُ مِنَ الأَسَد يَأكُلْكَ)، لأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِالفَاءِ، كَانَ المَعنَى: (فَإِنَّكَ إِن دَنَوتَ مِنهُ أَكَلَكَ)، وَهَذَا صَحِيحٌ، وَإِذَا جَزَمتَ كَانَ المَعنَى: (فَإِنَّكَ إِن لا تَدنُ مِنهُ يَأكُلْكَ)، وَهَذَا مُحَالٌ.

وَالنُّكتَةُ أَنَّ المَعنَى مَعَ الفَاءِ يَكُونُ عَلَى قَولِكَ: (فَإِنَّكَ إِن تَفعَلْ)، وَمَعَ الجَزمِ: (فَإِنَّكَ إِن لا تَفعَلْ).

ثُمَّ العِلَّةُ فِي امتِنَاعِ أَن تُقَدِّرَ فِي النَّفيِ: (إِن لا تَفعَلْ)، كَمَا قَدَّرْتَ فِي النَّهيِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ أَن تَقُولَ: (إِن لا تَفعَلْ)، مَعَ مَن هَمَّ بِفعلٍ يَفعَلُهُ، وَالنَّهيُ يَكُونُ أَبَدًا عَن فعلٍ يَكُونُ المُخَاطَبُ قَد هَمَّ بِأَن يَفعَلَهُ، أَو يُنَزَّلُ مَنزِلَةَ مَن هَمَّ، وَلا يُتَصَوَّرُ فِي النَّفيِ ذَلِكَ، فَإِذَا قُلتَ لِلرَّجُلِ: (مَا تَأتِينَا)، فَأَنتَ تَحكُمُ عَلَيهِ بِعَدَمِ الفِعلِ مِنهُ، وَكَيفَ تَقُولُ: فَإِنَّكَ إِنْ لا تَفعَلْ.

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٦٥/٢، والزاهر ٣٢٨/١، والكتاب ١٨٩/١.

فَصْلٌ فِي حُرُوفِ الجَرِّ[1]

الأصلُ فِي حُرُوفُ الجَرِّ أَنَّهَا اجْتُلِبَت، لِتُعَدِّيَ الأفعَالَ الَّتي لا تَتَعَدَّى إِلَـى الأَسْمَـاء، تَقُولُ: (مَرَرْتُ)، فَلا يَصِلُ إِلَى (زَيدٍ)، فَإِذَا جئتَ بِـ (البَاء)، أَو بِـ (إِلَى)، أَو بِـ(عَلَى)، وَصَلَ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (بِزَيدٍ، وَإِلَى زَيدٍ، وَعَلَى زَيدٍ). ثُمَّ إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ضَرْبًا مِنَ المَعْنَى.

---

(١) حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعلَ بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء كما بينا فيما تقدم فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد.

وحروف الجر تنقسم قسمين: فأحد القسمين: ما استعملته العرب حرفاً فقط و لم يشترك في لفظه الاسم ولا الفعل مع الحرف و لم تجره في موضع من المواضع مجرى الأسماء ولا الأفعال.

والقسم الآخر: ما استعملته العرب حرفاً وغير حرف.

فالقسم الأول: وهو الحرف التي استعملته حرفاً فقط على ضربين: فالضرب الأول منها: أُلزم عمل الجر والضرب الثاني: غير ملازم لعمل الجر.

فأما الحروف الملازمة لعملِ الجرِّ: فمن وإلى وفي والباء واللام.

ولِرُبَّ: باب يفردُ به لخروجها عن منهاجِ أخواتِها وأنا مُبيِّن معنى حرفٍ حرفٍ منها.

أما (من): فمعناها: ابتداء الغاية.

تقول: سرت من موضع كذا إلى موضع كذا.

وفي الكتاب: من فلان إلى فلان.

إنما يريد: إبتداؤه فلان.

وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لإبتداء الغاية في الأماكن وتكون للتبعيض نحو قولك: هذا من الثوب.

وهذا منهم تقول: أخذت ماله ثم تقول: أخذت من ماله فقد دلت على البعض.

قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي؛ لأن قوله: أخذت من ماله إنما ابتداء غاية ما أخذ فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي إنتهاء له والأصل واحد. [الأصول: ١/٣٤١]

(البَاءُ)

فـ(البَاءُ): يَكُونُ لِلإلصَاقِ، كَقَوْلِكَ: (كَتَبتُ بِالقَلَمِ)، قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ: (ألصَقتُ الكتَابَةَ بالقَلَمِ).

وَقَد يُقَالُ فِي مِثلِ هَذَا: إِنَّهُ لِلاستِعَانَةِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا كَانَ أَدَاةً فِي العَمَلِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي مَعْنَى المُعِينِ عَلَى الفعلِ.

وَيَكُونُ بِمَعْنَى: (فِي)، كَقَوْلِهِم: (مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ)، المَعْنَى: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ).

وَيَكُونُ بِمَعْنَى: (مَعَ)، كَقَوْلِهِم: (اشتَرَيتُ الدَّارَ بآلاتِهَا)، أي: مَعَ آلاتِهَا.

وَتَكُونُ مَزِيدَةً، كَقَوْلِهِم: (أَلقَى بِيَدِه)، وَالأَصلُ: (أَلقَى يَدَهُ)، وَقَد يَكُونُ لَهَا فِي الزِّيَادَةِ فَائِدَةٌ، وَذَلِكَ فِي قَولِهِم: (لَيسَ زَيدٌ بِخَارِجٍ، وَمَا زَيدٌ بِخَارِجٍ)، قَد زَادَت بِدُخُولِهَا لِلنَّفيِ تَأكِيدًا، لا يَكُونُ إِذَا لَم تَدخُل، وَتَدخُلُ أَيضًا فِي خَبَرِ (كَانَ)، إِذَا كَانَ قَد دَخَلَ عَلَى (كَانَ) حَرْفُ نَفْيٍ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (مَا كَانَ زَيدٌ بِخَارِجٍ، وَلَم يَكُن زَيدٌ بِصَانِعٍ)، وَذَاكَ قَولُ الشَّاعِرِ[1]: [الكامل]

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ المَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ ... مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوعَرِ

---

(١) **قائله:** ابن المولى وهو محمد بن عبد الله بن مسلم بن المولى، مولى الأنصار، وابن المولى كنيته، كان شاعرا متقدما مجيدا من مخضرمي الدولتين ومادحي أهلهما، وكان ظريفا عفيفا نظيف الثياب حسن الهيئة، وكان يسكن بقباء وكان يقدم على المهدي فيمدحه، وكان مداحا لجعفر بن سليمان وقثم بن العباس الهاشميين، ويزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وأكثر فيه المدح، وكان يزيد قد تولى مصر، ولاه المنصور أبو جعفر، فقصده ابن المولى إلى مصر، وكان قد أنشأ فيه قصيدة فأنشده إياها فأعطاه حتى رضي، ومرض عنده مرضا طويلا وثقل حتى أشفى على الموت، فلما أفاق من علته ونهض دخل عليه يزيد بن حاتم متعرفا خبره، فقال: لوددت والله يا أبا عبد الله أن لا تعالج بعدي سفرا، ثم أضعف صلته.

والمعنى: توعرت من قولهم طريق وعر، أي غليظ. والمسالك: الطرق. والسبيل: الطريق. وقوله: إلى نداك بأوعر، الباء زيدت في خبر يكن وهو قليل. وأوعر: أي وعر، يريد إذا اشتد الزمان فانسدت الطرق إلى من يبتدئ بالمعروف كان الوصول إلى عطائك سهلا لسماحتك.

انظر: ديوان الحماسة ٣٥٧/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٨/٢، والحماسة المغربية ١٢٤/١.

(اللامُ)

وَ(اللامُ): الأصلُ فِيهَا الإضَافَةُ، وَالشَّيءُ يُضَافُ إِلَى الشَّيءِ من جهَة اختصَاصه به في مَعْنًى منَ المَعَاني، فإذَا قيلَ: (غُلامُ زَيد)، كَانَ إضَافَةُ (الغُلام) إلَى (زَيد) من جهَة اختصَاص ملكه به، فإذَا قيلَ: (دَارُ زَيد)، كَانَ كَذَلكَ، أو لأنَّهُ مُختصٌّ بكَونهَا مَسْكَنًا لَهُ، وَقَد جرَت العَادَةُ بأَن يُقَالَ: إنَّهَا تَكُونُ للملك، وَذَاكَ شَيءٌ قَالُوهُ عَلَى سَبيلِ التَّقريب عَلَى المُتَعَلِّم، وَإِلا فَإِنَّ الملكَ نَفسَهُ يُضَافُ، فَيُقَالُ: (هَذَا ملكُ زَيد، وَملكٌ لزَيد)، فَيكُونُ المَعْنَى عَلَى الاختصَاصِ لا مَحَالَةَ، وَكَيفَ يَكُونُ الملكُ حَقيقَة مَعنَاها! وَهيَ تَجيءُ فيمَا لا يُتَصوَّرُ وَصفُهُ بالملك، كَقَولنَا: (هُوَ ابنٌ لزَيد، وَأَخٌ لعَمرو، وَصَديقٌ لبَكر، وَمثلٌ لزيد)، وَمَا شَاكَلَ ذَلكَ، وَكَذَلكَ تَقُولُ: (هَذَا صفَةٌ لزَيد، وَهَذَا الشِّعرُ لزَيد)، وَأَشباهُ ذَلكَ ممَّا لا يُحصَى، وَلا يَكُونُ المَعْنَى فيه إلا الاختصَاص.

وَتَكُونُ للتَّعليلِ، كَقَولكَ: (جئتُكَ لتكرمَني، وَجئتُكَ لمَحَبَّتي لَكَ).

وَتَكُونُ لتَأكيد النَّفي - وَذَلكَ عَلَى الحَقيقَة - لَيسَ هُوَ مَعنًى لَهَا؛ لأنَّ ذَلكَ التَّأكيد إنَّمَا حَصَلَ بإضمَارِ شَيءٍ، مثل أَنَّكَ إذَا قُلتَ: (مَا كُنتُ لأفعلَ كَذَا)، كَانَ المَعْنَى: مَا كُنتُ مُريدًا لذَلكَ، وَمُستَعدًّا لذَاكَ، وَمَا شَاكَلَ ذَلكَ.

(مِنْ)

وَأَمَّا (مِنْ) فَتَكُونُ لابتدَاءِ الغَايَة، كَقَولكَ: (سرتُ من البَصرَة إلَى الكُوفَة)، جَعَلتَ البَصرَةَ مُبتَدَأَ السَّير.

وَتَكُونُ للتَّبعيضِ، كَقَولكَ: (أَخذتُ منَ المَالِ)، تُريدُ: بَعضَ المَال.

وَتَكُونُ للتَّبيين، كَقَولهم: (عشرُونَ منَ الدَّراهم)، وَكَقَوله تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنبُوا الرِّجْسَ منَ الأوْثَان﴾ [الحج: ٣٠]، لا تَكُونُ هَاهُنَا للتَّبعيض؛ منْ حَيْثُ إنَّكَ لَم تُرد بقَولكَ: (أَخذتُ عشرينَ منَ الدَّراهم): أَنَّ هُنَاكَ جُملَةً منَ الدَّراهم أنتَ أَخذتَ منهَا هَذَا القَدْرَ، وَكَذَلكَ الحُكْمُ في الآيَة؛ لأنَّ المَعْنَى عَلَى الرِّجس المَأمُور باجْتنَابه هَاهُنَا هُوَ: (الأوثَانُ)، وَجعلُهَا للتَّبعيضِ يَقتَضي أَن يَكُونَ في الأوثَانِ مَا لَيسَ برجسٍ، وَذَلكَ مُحَالٌ.

وَتَكُونُ مَزِيدَةً للدَّلالَة عَلَى استغرَاقِ الجنسِ، تَقُولُ: (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ)، فيُحتَمَل أَن تُرِيدَ: (مَا جَاءَنِي وَاحِدٌ، لَكن أكثرُ من وَاحِدٍ)، فَإِذَا أَدخلتَ (مِنْ)، فَقُلتَ: (مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)، كَانَ نَفيًا للجنسِ كُلِّه قَلِيلِه، وَكَثِيرِه.

(إلى)

وَأَمَّا (إِلَى): فَمَعنَاهُ انتهَاءُ الغَايَة، كَقَوْلكَ: (سِرتُ منَ البَصرَةِ إِلَى الكُوفَة)، جَعَلتَ الكُوفَةَ مُنقطَعَ السَّيرِ وَمُنتَهَاهُ. وَقَدْ يَكُونُ بمَعْنَى (مَعَ)، كَقَوْلهم: (خُذْ هَذَا إِلَى ذَاكَ)، أَي: مَعَ ذَاكَ، وَعَلَى ذَلكَ حَمَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢، الصف: ١٤]، أي: مَعَ اللهِ.

(في)

وَأَمَّا (فِي): فَمَعنَاهُ الوعاءُ، كَقَوْلكَ: (المَالُ فِي الكِيسِ، وَاللِّصُّ فِي الحَبسِ).

وَقَالُوا: إِنَّهُ يَكُونُ بمَعْنَى: (عَلَى)، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وَالمَعْنَى: عَلَى جُذُوعِ النَّخلِ، وكَقَولِ الشَّاعِر[1]: [الكامل]

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ... يُحْذَى نِعالَ السِّبتِ لَيْسَ بِتَوأَمِ

أَي: عَلَى سَرْحَةٍ.

(رُبَّ)

وَأَمَّا (رُبَّ): فَلَهَا خَوَاصٌ من بَينِ حُرُوفِ الجَرِّ:

إحدَاهَا: أَنَّهَا لا تَقَعُ إلا فِي صَدْرِ الكَلام، وَحُرُوفُ الجَرِّ تَقَعُ فِي غَيرِ الصَّدرِ، بَلِ الأصلُ فِيهَا أَن تَكُونَ فِيمَا بَعدَ الفِعلِ الَّذي يُعَدَّى بِهَا، كَقَوْلِكَ: (مَرَرتُ بِزَيدٍ)، وَإِذَا قُلتَ:

---

(١) من معلقة عنترة العبسي.

وبطل بالجر صفة لمدجج في بيت قبله، وكنى عن طوله بقوله: كأن ثيابه في سرحة أي شجرة عظيمة. ويحذى نعال السبت كناية عن تنعمه، ونعال السبت بكسر السين: نعال تتخذ من جلود البقر، وليس بتوأم كناية عن قوته لأنه لم يشاركه في بطن أمه أخ يزاحمه في غذائة فتضعف بنيته.

انظر: الديوان ٢١٢/١، والمخصص ٢٣٨/٤، وأدب الكاتب ٣٩٤/١، والصناعتين ٢٠٣/١.

(بزيدٍ مَررتُ)، كَانَ فِي نِيَّةِ التَّأخيرِ، كَمَا يَكُونُ المَفعُولُ الَّذي يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الفعلُ بنفسه، كَـ (زَيد) فِي قَوْلِكَ: (زَيدًا ضَرَبْتُ)، وَمَرتَبَةُ المَفعُولِ عَلَى الجُملَة بَعدَ مَرتَبَة الفَاعِلِ.

وَالثَّانيَةُ من خَوَاصِّهَا: أَنَّهَا لا تَدخُلُ إِلا عَلَى النَّكِرَة، كَقَوْلِكَ: (رُبَّ رَجُلٍ لَقيتُهُ)، وَلا يَجُوزُ أَن تُدْخِلَهَا عَلَى المَعرِفَة، فَلا يُقَالُ: (رُبَّ الرَّجُلِ)، وَلا: (رُبَّ زَيدٍ)، إِلا إِذَا قَدَّرْتَ التَّنْكِيرَ، فَأَردتَ: رُبَّ إِنسَانٍ يُسَمَّى زَيدًا لَقِيتُهُ.

وَالثَّالثَةُ: أَنَّكَ تَرَاهَا تَجِيءُ وَلَيْسَ مَعَهَا فِعْلٌ يَتَعَدَّى بِهَا كَالحُكمِ فِي حُرُوفِ الجَرِّ.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّكَ تَقُولُ: (رُبَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ)، فَيَكُونُ كَلامًا صَحِيحًا، ثُمَّ لا يُتَصَوَّرُ أَن يُقَالَ: إِنَّهَا قَد عُدِّيَت بِقَولٍ؛ لأَنَّ التَّعدِيَةَ تَكُونُ إِلَى المَفعُولِ، وَلَيْسَ هَاهُنَا مَفعُولٌ.

(حَتَّى) (١)

وَأَمَّا (حَتَّى): فَقَدْ ذَكَرنَا أَنَّهَا تَكُونُ عَلَى ثَلاثَةِ أَوجُهٍ:

---

(١) حتى للانتهاء كإلى، كقوله تعالى ﴿سلامٌ هيَ حتى مَطلَعِ الفجر﴾. وقد يدخلُ ما بعدَها فيما قبلها، نحو "بَذَلتُ ما لي في سبيل أُمَّتي، حتى آخر دِرهمٍ عندي". وقد يكون غيرَ داخلٍ، كقوله تعالى ﴿كلوا واشربوا حتى يَتبيَّن لكمُ الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسود من الفجر﴾، فالصائم لا يُباحُ له الأكلُ متى بدا الفجر.

ويَزعُمُ بعضُ النحاة أنّ ما بعدَ "حتى" داخلٌ فيما قبلها على كل حال. ويَزعُمُ بعضهم أنه ليس بداخلٍ على كل حال. والحقُّ أنه يدخلُ، إن كان جزءاً مما قبلها، نحو "سرتُ هذا النهارَ حتى العصرِ"، ومنه قولهم "أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها". وإن لم يكن جزءاً مما قبلها لم يدخلْ، نحو "قرأتُ الليلةَ حتى الصَّباحِ" ومنه قولهُ تعالى ﴿سلامٌ هيَ حتى مَطلَعِ الفجر﴾.

واعلم أن هذا الخلافَ إنما هو في "حتى" الخافضة. وأما "حتى"العاطفة، فلا خلاف في أن ما بعدَها يجبُ أن يدخلَ في حكم ما قبلها، كما ستعلم ذلك في مبحث أحرف العطف.

والفرق بينَ غلى وحتى أنَّ "إلى" تجرُّ ما كان آخراً لما قبله، أو مُتَّصلا بآخره، وما لم يكن آخراً ولا متصلا به. فالأولُ نحو "سرتُ ليلةَ أمسِ إلى آخرها" والثاني نحو "سهرتُ اليلةَ إلى الفجر"، والثالثُ نحو "سرتُ النهارَ إلى العصر".

ولا تجرُّ "حتى" إلا ما كان آخراً لما قبلها، أو متَّصلا بآخره، فالأول نحو "سرتُ ليلةَ امسِ حتى آخرِها"، والثاني كقوله تعالى ﴿سلامٌ هيَ حتى مَطلَعِ الفجرِ﴾. ولا تجرُّ، ما لم يكن آخراً ولا متصلا به، فلا يقال "سرتُ الليلةَ حتى نصفها".

وقد تكونُ حتى للتَّعليل بمعنى اللام، نحو "اتَّقِ اللهَ حتى تفوزَ برضاهُ"، أي لتفوز.

أَحَدُهَا: أَن تَكُونَ حَرفَ جَرٍّ.

وَالثَّانِي: أَن تَكُونَ حَرفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعدَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَى هَذَينِ الوَجهَين.

وَالثَّالِثُ: أَن تَكُونَ عَاطِفَةً، وَهَذَا مَوضِعُ ذِكْرِ هَذَا الوَجه، وَيَنْبَغِي أَن يُعلَمَ: أَنَّ لَهَا فِي كَونِهَا عَاطِفَةً حُكمًا لَيْسَ هُوَ لِسَائِرِ حُرُوفِ الجَرِّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا أَن يَكُونَ المَعطُوفُ جُزْءًا مِنَ المَعطُوفِ عَلَيْه، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي القَومُ حَتَّى زَيدٌ)، وَجَبَ أَن يَكُونَ (زَيدٌ) مِنَ (القَومِ)، وَلا يَجبُ ذَاكَ فِي حُرُوفِ العَطف، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي القَومُ وَزَيدٌ)، لَم يَجبْ أَن يَكُونَ (زَيدٌ) وَاحِدًا مِنَ (القَومِ)، بَل يَكُونُ الظَّاهِرُ أَن لا يَكُونَ مِنهُم، وَكَذَلِكَ تَجِدُ المَعطُوفَ فِيمَا لا يُحصَى شَيئًا لا يَصِحُّ كَونُهُ مِنَ المَعطُوفِ عَلَيْه، كَقَوْلِكَ: (أَخذتُ الدَّرَاهِمَ، وَالدَّنَانِيرَ)، وَ(رَأَيتُ زَيدًا، وَعَمرًا)، وَ(رَأَيتُ القَومَ، وَحِمَارًا)، وَلا يَصلُحُ شَيءٌ مِن ذَلِكَ مَعَ (حَتَّى).

ثُمَّ إِنَّهُم يَقُولُونَ فِي (حَتَّى) هَذِه: إِنَّهَا تَكُونُ لِتَعظِيمٍ أَو تَحقِيرٍ، فَالتَّعظِيمُ، كَقَوْلِهِم[1]: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنبِيَاءُ)، وَالتَّحقِيرُ كَقَوْلِهِم[2]: (قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ)، وَ(استَنَّت الفِصَالُ حَتَّى القَرعَى)[3].

وَإِنَّمَا وَجَبَ هَذَا فِيهَا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ (حَتَّى) لا تَنفَكُّ مِن مَعْنَى الغَايَة، وَالأَشيَاءُ يَكُونُ لَهَا غَايَةٌ مِن جِهةِ الفَضلِ، وَمِن جِهَةِ النَّقصِ، فَإِذَا اعتُبِرَ الفَضلُ وَالشَّرَفُ فِي النَّاسِ، كَانَ (الأَنبِيَاءُ) الغَايَةَ، وَإِذَا اعتُبِرَ الضَّعفُ وَالعَجزُ فِي الحَجِيجِ، كَانَ (المُشَاةُ) الغَايَةَ.

وَتَجِدُ مَعْنَى الغَايَةِ فِيهَا إِذَا كَانَت جَارَّةً أَيضًا، كَقَوْلِكَ: (أَكَلتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأسِهَا)؛ لأَنَّ الرَّأسَ غَايَةُ السَّمَكَة، وَكَذَلِكَ الأَمرُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ حَرفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعدَهُ، أَفَلا تَرَى أَنَّ مَا بَعدَهَا فِي قَوْلِه[4]: [الطويل]

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلَ

غَايَةُ مَا ذكرَ مِن كَثرَةِ القَتلَى، وَانصِبَابِ الدِّمَاءِ!

---

(١) انظر: اللمحة في شرح الملحة ١/٧٠١، والأصول في النحو ١/٤٢٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/١٧١.

(٣) انظر: زهر الأكم ١/٣٣٤، وكتاب الأمثال ١/٤٠٢، وجمهرة الأمثال ١/١٠٨.

(٤) سبق تخريجه.

فَصْلٌ فِي حُرُوفِ القَسَمِ[1]

الأصلُ فِي القَسَمِ هُوَ (البَاءُ)؛ لأنَّ القَسَمَ بِالحَقِيقَة هُوَ: (حَلفتُ، وَأقسمتُ، وَآليتُ)، وَ(البَاءُ) تُعَدِّي هَذِهِ الأفعَالَ إِلَى اسمِ المَحلُوفِ بِهِ، فَإِذَا قُلتَ: (حَلَفتُ بِاللهِ)، وَصَلَ

(١) القسم ليس بمصدر (أقسمتُ)، بل هو عبارة عن جملة اليمين فهو بمعنى المقسم به فهو كالقبْض والنقْض بمعنى المقبوض والمنقوض.

فصل: والغرض منه توكيد الكلام الذي بعده من إثبات أو نفي.

فصل: المقسم به كلّ معظّم إلا أنّه نهى عن الحلف بغير الله تعالى.

فصل: والأصل فيه: (أقْسِمُ) و(أحْلِفُ)؛ لأن ذلك يدلُّ بصريحه عليه إلا أنَّ الفعل حُذِفَ لدلالة حرف الجر والجواب عليه.

فصل: وأصل حروف القسم (الباء)؛ لأن فعل القسم يتعدَّى بها دون غيرها؛ ولذلك جاز الجمع بين الفعل والباء ولم يجز إظهار الفعل مع الولو والتاء.

فصل: وتدخل (الباء) على المضمر والمظهر؛ لأنها أصل فتجري في كلِّ مقسم به.

فصل: و(واو) القسم بدل من الباء لأنَّهم أرادوا التوسعة في أدوات القسم لكثرته في كلامهم و(الواو) تشبه الياء من وجهين:

أحدُهما: أنَّ الباء للإلصاق والواو للجمع والمعنيان متقاربان.

والثاني: أنَّهما جميعاً من الشفتين فأمَّا الفاء وإن كانت من الشفتين ففيها معنى غير الجمع وهو الترتيب في العطف والجواب ولكون الواو بَدَلا لا تدخل على المضمر؛ لأنه بدل من المظهر فلم يجتمع بدلان.

فصل: و(التاء) بدل من: (الواو) هنا كما أبدلت في: (تراث وتجاه وتهمة وتخمة) ولَمَّا كانت بدلا عن بدل اختصَّت لضعفها باسم الله تعالى خاصَّة؛ لأنه أكثر في باب القسم ولا يجوز (تَرَبِّي)، وقد حُكي شاذّاً.

فصل: وقد استعملوا (اللام) في القسم إذا أرادوا التعجُّب كقولهم: لله أبوك لقد فعلت، وإنما جاؤوا بها دون الحروف الأوَل ليعلم أنَّ القسم قد انضمَّ إليه أمرٌ آخر، وكانت اللام أوْلى بذلك لما فيها من الاختصاص والمقسم به مع التعجب مختصّ.

فصل: وقد قال بعضهم: إنَّ (من) الجارّة تستعمل في القسم مع: (ربي) ومع: (الله) وقال آخرون: هي محذوفة من (أيمن) وسيأتي القول فيها. [اللباب في علل البناء ٢١٦/١]

(حَلَفتُ) إِلَى اسمِ (اللهِ) بِـ (البَاءِ)، وُصُولَ (مَرَرْتُ) إِلَى (زَيد)، إِذَا قُلتَ: (مَرَرْتُ بزَيد). ثُمَّ إِنَّهُم يَحذفُونَ هَذه الأفعَالَ فِي الكَثيرِ مِنَ الكَلامِ، فَيقُولُونَ: (باللهِ)، ثُمَّ يُبدلُونَ (الـوَاوَ) مِنَ (البَاءِ)، فَيقُولُونَ: (وَاللهِ)، وَإِذَا أَبدَلُوهَا منْهَا، لَم يَستَعملُوا الفعلَ مَعَهَا، كَمَا يَستعملُونَهُ مَعَ (البَاءِ)، فَلا يَقُولُونَ: (حَلَفتُ وَاللهِ لأخرُجَنَّ)، كَمَا يَقُولُونَ: (حَلَفتُ بِاللهِ)؛ وَالسَّبَبُ فِي ذَلكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (حَلَفتُ بِاللهِ)، احتَمَلَ أَمرَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَن يَكُونَ عَقدَ يَمينٍ فِي الحَالِ.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ خَبَرَ يَمينٍ قَد سَبَقَت، وَإِذَا أَبدَلُوا (الوَاوَ) مِنَ (البَاءِ) أَخلَصُوا اللَّفظَ لِعَقد اليَمينِ، وَذَلكَ كَانَ غَرَضَهُم فِي هَذَا الإبدَالِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلكَ وَجَبَ أَن لا يُستَعْمَلَ الفعلُ حَتَّى لا يَبطلَ الغَرَضُ الَّذي هُوَ خُلوصُ اللَّفظ لعقد اليَمين، فَإِنْ قُلتَ: (حَلَفتُ وَاللهِ)، لَم يَكُنِ المَعْنَى إلا أَنَّكَ جَعَلتَ قَولَكَ: (وَاللهِ)، يَمينًا يَعقدُهَا عَلَى أَنَّكَ حَلَفتَ فِيمَا مَضَى، وَكَانَ كَذَلكَ مثل قول الشَّاعرِ[1]: [الرجز]

ذَكَّرْتُهَا أَيْمَانَهَا فَحَلَفَتْ مَا حَلَفَتْ

وَأَمَّا امتنَاعُ دُخُولِ (الوَاوِ) عَلَى الضَّميرِ؛ فَلأجلِ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَصْلٍ، وَالفُرُوعُ لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأصُولِ، وَقَد يَقُولُونَ فِي هَذَا: إِنَّ الضَّمَائرَ تُردُّ الأَشيَاءُ فِيهَا إِلَى أُصُولهَا، وَيَذكُرُونَ (لامَ الإضَافَةِ)، وَأَنَّهَا تُردُّ مَعَ الضَّميرِ إِلَى الفتحِ الَّذي هُوَ أَصلُهَا.

---

(١) البيت لابن الرومي، انظر: الديوان ١/٣٢٠.

وهو علي بن العباس بن جريج أو جورجيس، الرومي. شاعر كبير، من طبقة بشار والمتنبي، رومي الأصل، كان جده من موالي بني العباس. ولد ونشأ ببغداد، ومات فيها مسموماً قيل: دس له السمَّ القاسم بن عبيد الله –وزير المعتضد– وكان ابن الرومي قد هجاه.

قال المرزباني: لا أعلم أنه مدح أحداً من رئيس أو مرؤوس إلا وعاد إليه فهجاه، ولذلك قلّت فائدته من قول الشعر وتحاماه الرؤساء وكان سبباً لوفاته.

وقال أيضاً: وأخطأ محمد بن داود فيما رواه لمثقال (الوسطي) من أشعار ابن الرومي التي ليس في طاقة مثقال ولا أحد من شعراء زمانه أن يقول مثلها إلا ابن الرومي.

(التَّاءُ)

وأَمَّا (التَّاءُ): فَمَقصُورَةٌ عَلَى الاسمِ الأعظَمِ؛ يُقَالُ: (تَاللهِ)، ولا يُقَالُ: (تَـالرَّحْمَنِ)، وَلا: (تَالرَّحِيمِ)، وَلا (تَربِّ الكَعْبَةِ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلكَ؛ لأنَّهَا فَرْعُ الفَرْعِ، فَحُطَّـت عَلَـى الوَاوِ، فَلَم تُستَعْمَلْ إلا فِي هَذَا الاسمِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَن يُجعَلَ ذَلِكَ اختِصَاصًا لِهَذَا الاسْـمِ العَظِيمِ بشَيءٍ لا يَكُونُ لغَيرِه.

ثُمَّ اعلَمْ أَنَّ القَسَمَ كَلامٌ يَقتَضِي كَلامًا آخرَ، فَلا يَكُونُ قَسَمٌ مِن دُونِ مُقسَمٍ عَلَيْـهِ، يُسَمَّى: جَوَابَ القَسَمِ، كَمَا لا يَكُونُ شَرطٌ من دُونِ جَزَاءٍ.

ثُمَّ إِنَّ مِن شَرطِ جَوَابِ القَسَمِ أَن يَكُونَ فيه وَاحِدٌ مِن أَربَعَةِ أَحرُفٍ (إِنَّ، وَاللامُ) فِي الإثبَاتِ، وَ(مَا، وَلا) فِي النَّفيِ، تَقُولُ: (وَاللهِ إِنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ، وَوَاللهِ لَزَيدٌ مُنطَلِقٌ، وَوَاللهِ لَقَد خَرَجَ زَيدٌ، وَوَاللهِ لا يَقُومُ زَيدٌ، وَوَاللهِ مَا يَقُومُ زَيدٌ)، وَلا يَجُوزُ خُلُوُّ جَوَابِ القَسَمِ مِنْهَـا كُلِّهَا، فَلَوْ قُلتَ: (وَاللهِ زَيدٌ خَارِجٌ)، لَم يَستَقِمْ، فَإِنْ جَاءَ شَيءٌ من ذَلِكَ، كَانَ فِي تَقـدِيرِ (اللامِ)، كَمَا قَدَّرُوهَا فِي قَوْلِهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩].

وَقَد تُحذَفُ (مَا، وَلا) مَعَ الفعلِ المُضَارِعِ، وَتُرَادُ، فَيُقَالُ: (وَاللهِ يَخرُجُ زَيدٌ)، وَيُرَادُ: (مَا خَرَجَ، أَو لا يَخرُجُ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُـفَ﴾ [يوسـف: ٨٥]، وَالمَعْنَى - وَاللهُ أَعلَمُ -: لا تَفتَأُ، وَهَذَا الحَذفُ شَائعٌ مُستَمِرٌّ؛ وَالسَّبَبُ فِـي استِمرَارِهِ أَنَّ الفعلَ المُضَارِعَ لا يَكُونُ جَوَابًا للقَسَمِ فِي الإثبَاتِ، إلا مَعَ (اللامِ وَالنُّونِ)، أَو مَعَ (الـلامِ) وَحدَهَا فِي القَلِيلِ، كَقَوْلِكَ: (وَاللهِ لأفْعَلَنَّ)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ عُلِمَ، بِخُلُـوِّهِ مِـنَ (الـلامِ وَالنُّونِ) أَنَّ حَرفَ النَّفيِ مُرَادٌ فِيهِ؛ فَجرَى لِذَلِكَ مَجرَى المَنطُوقِ بِهِ.

وَاعلَم أَنَّ القَسَمَ إِذَا اعترضَ فِي أَثنَاءِ مَا هُوَ جَوَابُهُ، فَتقَدَّم شَيءٌ مِـن الجُملَـةِ الَّتِـي جَعَلتَهَا جَوَابًا لَهُ عَلَيْهِ، جَازَ حِينَئذٍ أَن يَخلُوَ مِن الحُرُوفِ الأَربَعَةِ.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَن تَقُولَ: (زَيدٌ وَاللهِ مُنطَلِقٌ، وَخَرَجَ وَاللهِ زَيدٌ، وَقَدْ وَاللهِ خَرَجَ زَيدٌ)، وَإِن أَخَّرْتَ القَسَمَ عَنِ الجَوَابِ كُلِّه كَانَ أَقوَى؛ لِجَوَازِ خُلوِّ الجُملَةِ مِـن الحُـرُوفِ الأَربَعَةِ، فَهَذَا مِثَالُ ذَلِكَ فِي الإثبَاتِ.

فَأَمَّا مِثَالُهُ فِي النَّفيِ، فَأَن تَقُولَ: (لَن يَخرُجَ زَيدٌ وَاللهِ، وَلَم يَخرُجْ زَيدٌ وَاللهِ)، فَتَجعَلَ حَرفَ النَّفيِ فِي الجَوَابِ غَيرَ (لا، وَمَا)؛ فَبِهَذَا تُبين أَنَّ القَسَمَ قَد صَارَ فِي حُكمِ اللَّغوِ، وَإِذَا

قُلْنَا فيه: إِنَّهُ لَغوٌ؛ فَإِنَّا نُرِيدُ أَنَّ الكَلامَ يَكُونُ مَعَهُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ، إِذَا لَم يَكُن فِيهِ قَسَمٌ؛ لأَنَّ القَسَمَ يَخرُجُ عَن أَن يَكُونَ لَهُ مَعْنًى، هَذَا مُحَالٌ.

فَصْلٌ: (عَنْ)

(عَنْ) مَعنَاهُ التَّعَدِّي، تَقُولُ: (رَمَيتُ السَّهمَ عَنِ القَوسِ)؛ لأَنَّ (السَّهمَ) يَتَعَدَّى (القَوسَ)، وَيَدُلُّ أَبَدًا عَلَى أَنَّ شَيئًا كَانَ مُلابسًا لشَيءٍ، ثُمَّ عُرِّيَ عَن تلكَ المُلابَسَةِ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: (انفَصَلَ عَنْهُ، وَأَعرَضَ، وَبَعُدَ عَنْهُ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

(عَلَى)

(عَلَى): مَعنَاهُ كَونُ الشَّيءِ فَوقَ الشَّيءِ، كَقَولِكَ: (هُوَ عَلَى السَّرِيرِ)، وَلِذَلِكَ يُعَدَّى بِهِ العُلُوُّ، وَمَا كَانَ فِي مَعنَاهُ مِنَ الأفعَالِ، فَيُقَالُ: (استَعلَى عَلَيْهِ، وَصَعِدَ عَلَى السَّطحِ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ، وَظَهَرَ عَلَيْهِ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِن (عَنْ، وَعَلَى) اسمًا، فَمِثَالُ ذَلِكَ فِي (عَن)، قَولُهُم: (مِنْ عَنْ يَمِينِ كَذَا)، كَمَا قَالَ[1]: [الكامل]

مِنْ عَنْ يَمِينِي مَـرَّةً وَأَمَامِي

تَقدِيرُهُ: مِن جِهَةِ يَمِينِي، أَو مِن جَانِبِ يَمِينِي، وَلا يَتَصَرَّفُ، فَلا يُقَالُ: (هَذَا عَن يَمِينِهِ)، بِمَعْنَى: جَانِبُ يَمِينِهِ، بِالرَّفعِ.

وَأَمَّا استِعمَالُ (عَلَى) اسمًا، فَكَقَولِهِم: (أَخَذتُهُ مِن عَلَى الحَوضِ)، يُرِيدُونَ: (مِن أَعلَى الحَوضِ)، وَكَقَولِ الشَّاعِرِ[1]: [الطويل]

---

(١) البيت لقطري بن الفجاءة، من أبيات أولها البيت الذي يستشهدون به على مجئ الحال من النكرة وهو:

لا يركنن أحـد إلى الأحجام يوم الوغى متخـوفا لحمام

وصدر البيت:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَـاحِ دَرِيَّةً

انظر: أبيات قطري القالي ١/١٩٠، والسمط: ١/٨٠٦، والتبريزي ١/ ٦٨، وشرح النهج ١/٣١٣، والخزانة ٤/٢٥٩ والحصري ٤/١٦٣.

=

(١) هَذَا البَيْتُ لِمُزَاحِمٍ العُقَيْلِيِّ.

الشاهد فيه: كَوْنُ (عَلَى) اسْمًا، بِدَلِيلِ دُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهِ.

اللغة: (الظِّمْءُ): مَا بَيْنَ الشُّرْبِ وَالشُّرْبِ، وَهُوَ مُدَّةُ الصَّبْرِ عَنِ المَاءِ. وَيُرْوَى: خِمْسُهَا. وَهُوَ وُرُودُ المَاءِ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَيَّامٍ.

وَمَعْنَى (تَصِلُّ): تُصَوِّتُ أَحْشَاؤُهَا مِنَ اليَبَسِ وَالعَطَشِ، وَالصَّلِيلُ: صَوْتُ الشَّيْءِ اليَابِسِ. يُقَالُ: جَاءَتِ الإِبِلُ تُصَوِّتُ عَطَشًا، وَقِيلَ: تُصَوِّتُ فِي طَيَرَانِهَا. و(القَيْضُ): قِشْرُ البَيْضِ الأَعْلَى، وَإِنَّمَا أَرَادَ: قِشْرَ البَيْضَةِ الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا الفَرْخُ. وَالبَيْدَاءُ: القَفْرُ الَّذِي يَبِيدُ مَنْ سَلَكَهُ. و(المَجْهَلُ): الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عَلَمٌ يُهْتَدَى بِهِ. و(الزِّيزَاءُ): مَا غَلُظَ مِنَ الأَرْضِ وَارْتَفَعَ.

معنى البيت: وَصَفَ قَطَاةً قَامَتْ عَنْ فِرَاخِهَا حِينَ احْتَاجَتْ إِلَى وِرْدِ المَاءِ فَعَطِشَتْ، فَطَارَتْ تَطْلُبُ المَاءَ عِنْدَ تَمَامِ ظِمْئِهَا.

الإِعْرَابُ: الهَاءُ فِي (عَلَيْهِ) عَائِدَةٌ عَلَى الفَرْخِ؛ أَي: غَدَتْ مِنْ فَوْقِ الفَرْخِ. وَقِيلَ مَعْنَاهُ: مِنْ عِنْدِ الفَرْخِ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: أَقَامَتْ مَعَ الفَرْخِ حَتَّى احْتَاجَتْ إِلَى وِرْدِ المَاءِ فَعَطِشَتْ، فَطَارَتْ تَطْلُبُ المَاءَ عِنْدَ تَمَامِ ظِمْئِهَا.

و(مَا) مَصْدَرِيَّة، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُهَيِّئَةً، هَيَّأَتْ وُقُوعَ الفِعْلِ بَعْدَهَا. و(تَصِلُّ) فِي مَوْضِعِ الحَالِ. و(عَنْ قَيْضٍ) حَالٌ أُخْرَى. وَتَقْدِيرُ الكَلَامِ: غَدَتْ صَالَّةً وَقَائِمَةً عَنْ قَيْضٍ.

وَمَنْ رَوَى: (بِبَيْدَاءَ)، جَعَلَ (مَجْهَلا) صِفَةً لِلبَيْدَاءِ. وَمَنْ رَوَى: (بزيزَاءِ مَجْهَلٍ) خَفَضَ بِالإِضَافَةِ.

وَلا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ؛ لأَنَّ هَمْزَةَ (بزيزَاء) لِلإِلْحَاقِ، تُلْحَقُ بِنَحْوِ: حِمْلاقٍ وَسِرْدَاحٍ.

وَزَعَمَ الكُوفِيُّونَ أَنَّ هَمْزَتَهَا لِلتَّأْنِيثِ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سِيْنَاءَ) [المؤمنون: ٢٠] فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ السِّينَ، (فَمَجْهَلٌ) عَلَى قَوْلِهِمْ؛ صِفَةٌ (لِلزِّيزَاءِ).

وَلا يُجِيزُ البَصْرِيُّونَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ أَلِفَ فِعْلاءٍ لا تَكُون إِلا لِلإِلْحَاقِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الهَمْزَةُ لِلتَّأْنِيثِ فِي فَعْلاءِ المَفْتُوحَةِ الفَاءِ.

وَلا حُجَّةَ لِلكُوفِيِّينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مِنْ طُورِ سِيْنَاءَ)؛ لأَنَّ فِعْلاءَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ؛ لأَنَّهُ اسْمُ بُقْعَةٍ عَلَمٌ فَلَمْ يَنْصَرِفْ لِذَلِكَ.

وَهُنَا سُؤَالٌ، يُقَالُ: لِمَ قَالَ: غَدَتْ؟ وَالقَطَاةُ إِنَّمَا تَطْلُبُ المَاءَ لَيْلا لا غُدْوَةً. فَالجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الغُدُوَّ، وَإِنَّمَا ضَرَبَهُ مَثَلا لِلتَّعْجِيلِ. وَالعَرَبُ تَقُولُ: بَكِّرْ إِلَيَّ العَشِيةِ، وَلا يَكُونُ هُنَاكَ بُكُورٌ، قَالَ الشَّاعِرُ: [الكامل]

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَـــا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْـدَاءَ مَجْهَـلِ

المَعْنَى: غَدَتْ مِن أَعلَى ذَلكَ المَكَان.

(الكَافُ)

وَأَمَّا (كَافُ التَّشبيه)، فَالأمرُ فِي كَونِهَا اسمًا ظَاهِرٌ بَيِّنٌ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّا نَرَاهَا أَبدًا تُفيدُ مَعْنَى (مِثْلٍ)، ثُمَّ إِنَّ حَرفَ الجرِّ يدخُلُ عَلَيهَا، كَقَولِ الشَّاعِرِ[1]: [الرجز]

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَـــــمِّ

وَقَولِهِ[2]: [الطويل]

=

بَكَرَتْ تَلُومُكَ بَعْـــدَ وَهْنٍ فِي النَّدَى بَسْلٌ عَلَيْكِ مَـــــــلامَتِي وَعِتَابِي

وَبَعْدَ البَيْتِ: [الطويل]

غُدُوًّا طَـــوَى يَوْمَيْنِ عَنْهَا انْطِلاقُهَا كَمِيلَيْنِ مِنْ سَيْرِ القَطَا غَيْـــــرِ مُؤْتَلِ

انظر: الكتاب ٢٣١/٤، ونوادر أبي زيد ١٦٣، والمقتضب ٥٣/٣، والأزهيّة ١٩٤، وشرح المفصّل ٣٨/٨، ورصف المباني ٤٣٣، والخزانة ١٤٧/١٠، ١٥٠، وشعرُه -ضمن مجلّة معهـد المخطوطـات العربيّة، المجلّد ٢٢ - ١٢٠/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٩/٢.

(١) هذا البيتُ للعجّاج، وقبله:

بِيضٌ ثَـــــلاثٌ كَنِعَـــاجٍ جُمِّ

و(البَرَد): حبُّ الغمام. و (المنهمّ): الذائب.

والشّاهد فيه: (عن كالبَرَد) حيث جاءت (الكاف) اسمًا بمعنى (مثل)؛ بدليل دخول حـرف الجـرّ عليها.

انظر: أسرار العربيّة ٢٥٨، وشرح المفصّل ٤٢/٨، ٤٤، وابن النّـاظم ٣٧٠، وشـرح الرّضـيّ ٣٤٣/٢، والمغني ٢٣٩، والهمع ١٩٧/٤، والأشمونيّ ٢٢٥/٢، والخزانة ١٦٦/١٠.

(٢) **قائله:** المتنبي. والبيت كاملا:

يُرَوّي بكالفِرْصادِ في كلّ غـــارَةٍ يَتامَى منَ الأغمــــادِ تُنضَى فتُوتمُ

اللغة: الفرصاد: التوت وقوله: بكالفرصاد: أراد بدمٍ كالفرصاد حمرةً. وأراد باليتامى: سيوفاً فارقت أغمادها فصارت كاليتامى، وقيل: إنما قال ذلك؛ لأن أجفانها كسرت وفللت كأنها يتامى.

معنى البيت: يروى سيوفه عند كل غارة بدم الأعداء، وإنه يؤتم أولاد من قتله بهذه اليتامى التي هي السيوف، وقد روى: من الأغماد تنضى: أي تجرد. انظر: معجز أحمد ٩٩/١.

يُرَوِّي بكَالفِرْصَـــاد........

وأَنَّهَا تَجيءُ فَاعلَةً، كَقَولِ الأعشَى(١): [البسيط]

---

(١) هَذَا البَيْتُ للأَعْشَى، مَيْمُون بْن قَيْس.

الشَّاهِدُ فيه: اسْتعْمَالُ الكَاف اسْمًا، منْ قَوْله: (كَالطَّعْنِ)، فَالكَافُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَط مثْلُ الطَّعنِ، فَرَفَعَهُ بفعْله.

المعنى: يَقُولُ: لَنْ يَنْهَى الظَّالمَ عَنْ ظُلْمه، إلا الطَّعْنُ الجَائفُ الَّذي تَغيبُ الفُتُــلُ فيــه. (وَيَفْنَــى الزَّيْتُ)؛ أي: الجُرحُ الَّذي لا يُدَاوَى.

وَيُرْوَى: هَلْ تَنْتَهُونَ وَلا يَنْهَى. وَهَذَا البَيْتُ منْ قَصيدَته الَّتي أَوَّلُهَا: [البسيط]

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِــــلُ وَهَــــلْ تُطيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وَبَعْدَ البَيْت: [البسيط]

إِنِّي لَعَمْرُ الَّــــذي حَطَّتْ مَنَاسمُهَا تَخْــــدي وَسيقَ إِلَيْهَا البَاقرُ الغُيُلُ

لَئنْ قَتَلْتُمْ عَميــــدًا لَمْ يَكُنْ صَدَدًا لَنَقْتُلَنْ مثْلَهُ منْكُــــمْ فَنَمْتَثلُ

الإعراب: فَإِنْ قيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الكَافُ فِي البَيْت حَرْفَ جَرٍّ، فَتَكُونُ صفَةً قَامَتْ مَقَامَ المَوْصُوف، تَقْديره: وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَط شَيْءٌ كَالطَّعْنِ، فَيَكُونُ الفَاعلَ مَحْذُوفًا وَهُوَ شَيْء، وَتَكُونُ الكَافُ حَرْفَ جَرٍّ صفَةً لشَيْءِ الفَاعلِ؛ لأَنَّ النَّكرَات تُوْصَفُ بِالجُمَلِ، نَحْوَ: جَاءَنِي رَجُلٌ مِـنْ أَهْـلِ البَصْرَة، وَقَدمَ غُلامٌ لمُحَمَّد.

فَالجَوَابُ: أَنَّ حَذْفَ المَوْصُوف وَإِقَامَة الصِّفَة مُقَامَهُ عَلَى كُلِّ حَال قَبيحٌ. وَهُوَ فِي بَعْضِ الأَمَاكِنِ أَقْبَحُ منْهُ فِي بَعْضٍ، وَهُوَ مَعَ الفَاعلِ أَشَدُّ قُبْحًا منْهُ مَعَ المَفْعُولِ؛ لأَنَّ الفَاعلَ لا يَكُونُ إلا اسْمًا صَرِيحًا، وَالمَفْعُولُ لَيْسَ كَذَلكَ. قَدْ يَكُونُ اسْمًا صَرِيحًا وَغَيْرَ صَرِيحٍ، أَلا تَرَى إِلَى قَوْلهِمْ: ظَنَنْتُ زَيْــدًا يَقُــومُ، وَحَسِبْتُ أَخَاكَ يَضْربُ زَيْدًا، قَالَ النَّابغَة: [الطويل]

فَأَلْفَيْتَهُ يَوْمًا يُبيرُ عَــــدُوَّهُ وَبَحْرَ عَطَــــاءٍ يَسْتَخفُّ المَعَابرَا

وَالصِّفَةُ فِي كَلامِ العَرَبِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: إمَّا للتَّخْليصِ وَالتَّخْصيص، وَإِمَّا للمَدْحِ وَالثَّنَاء.

وَكلاهُمَا منْ مَقَامَات الإسْهَاب وَالإطْنَاب، لا منْ مَظَانِّ الإيجَاز وَالاخْتصَار. وَإِذَا كَــانَ ذَلــكَ كَذَلكَ لَمْ يَلِقِ الحَذْفَ به، وَلا تَخْفيفَ اللَّفْظ منْهُ. هَذَا مَعَ مَا يَنْضَافُ إِلَى ذَلكَ من الإلْبَــاسِ وَضــدِّ البَيَان، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِطَوِيلٍ، لَمْ يَسْتَبِنْ منْ ظَاهرِ هَذَا اللَّفْظ المَمْرُورِ بِه، إِنْسَــانٌ دُونَ رُمْحٍ أَوْ ثَوْب، أَوْ نَحوِ ذَلكَ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلكَ كَانَ حَذْفُ المَوْصُوف إِنَّمَا هُوَ مَتَى قَامَ الدَّليلُ عَلَيْه، أَوْ شَهِدَت الحَالُ بِه. وَكُلَّمَا اسْتَبْهَمَ المَوْصُوفُ كَانَ حَذْفُهُ غَيْرَ لائِقٍ بِالحَديث.

أَتَنْتَهونَ وَلَنْ يَنْهَــى ذَوِي شَــطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْــتُ وَالْفُتُــلُ

المَعْنَى: لَن يَنهَى ذَوِي شَطَطٍ مِثلُ الطَّعنِ، فَالكَافُ فَاعِلَةٌ كَـ (مِثلٍ) سَوَاء.

=

وَممَّا يُؤَكِّدُ عِنْدَكَ ضعْف حَذْف المَوْصُوف وَإقَامَة الصِّفَة مُقَامَه، أَنَّكَ تَجدُ من الصِّفَات مَــا لا يَمْكنُ حَذْفُ مَوْصُوفه، وَذَلكَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ جُمْلَةً، نَحْوَ قَوْلكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ قَائمٍ أَبوهُ، وَلَقيــتُ غُلامًا وَجْهُهُ حَسَنٌ. أَلا تَرَاكَ لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِقَائمٍ أَبوهُ، وَلَقيتُ وَجْهُهُ حَسَنٌ لَمْ يَحْسُنْ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: [الرجز]

وَاللهِ مَا زَيْدٌ بِنَــــــــــامَ صَاحِبُهْ

وَلا مُخَالِط اللَّيَان جَانِبُــــــــــــهْ

فَقَدْ قِيلَ فِيهِ: إِنَّ (نَامَ صَاحِبُه) اسْمُ رَجُلٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلكَ جَرَى مَجْرَى قَوْله: [الطويل]

بَنِي شَــــــــابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

وَأَمَّا قَوْلُه: [الرجز]

مَالَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْـــــــمٍ وَحَجَرْ

وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيـــــــــــدَةِ الوَتَرْ

جَادَتْ بِكَفَّيْ كَـــــانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ

أي: بِكَفَّيْ رَجُلٍ، أَوْ إِنْسَانٍ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرِ، فَقَدْ رُوِيَ: [الرجز]

جَـــــادَتْ بِكَفَّيْ كَانَ مَنْ أَرْمَى البَشَرْ

بِفَتْحِ مِيمِ (مَنْ)؛ أي: بِكَفَّيْ مَنْ هُوَ أَرْمَى البَشَرِ، و(كَانَ) عَلَى هَذَا زَائِدَةٌ. وَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ هَذِه الرِّوَايَة، لَمَا جَازَ القِيَاسُ عَلَيْهِ؛ لِشُذُوذِهِ عَمَّا عَلَيْهِ عَقْدُ هَذَا المَوْضِعِ. أَلا تَرَاكَ لا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِوَجْهُــهُ حَسَنٌ وَلا نَظَرْتُ إِلَى غُلامه سَعِيد.

وَكَذَلكَ إِنْ كَانَتْ الصِّفَةَ جُمْلَةً، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقَعَ فَاعِلَةً، وَلا مُقَامَةً مُقَامَ الفَاعِلِ. أَلا تَرَاكَ لا تُجيزُ قَامَ وَجْهُهُ حَسَنٌ، وَلا ضُرِبَ قَامَ غُلامُه.

وَكَذَلكَ إِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ حَرْفَ جَرٍّ أَوْ ظَرْفًا، لا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ لَوْ قُلْتَ: جَاءَني مِــنَ الكِرَامِ؛ أي: رَجُلٌ مِن الكِرَامِ، وَحَضَرَنِي سِوَاكَ؛ أي: النَّاسُ سِوَاكَ، لَمْ يَحْسُنْ؛ لأنَّ الفَاعِلَ لا يُحْذَفُ.

انظر: المقتضب ٤/١٤١، والخصائص ٢/٣٦٨، وأسرار العربيّة ٢٥٨، وشرح المفصّل ٨/٤٣، وابن النّاظم ٣٦٩، ورصف المباني ٢٧٢، والجنى الدّاني ٨٢، وابن عقيل ٢/٢٨، والهمع ٤/١٩٨، والدّيوان ٦٣ - والرّواية فيه (هَلْ تَنْتَهُونَ؟ وَلا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ....).

وَجُملَةُ الأمرِ أَنَّهُ لَيْسَ يَغمضُ وَجهُ كَونهَا اسمًا، وَإِنَّمَا الَّذي يَغمضُ هُوَ وَجهُ كَونهَا حَرفًا؛ لأَنَّهَا لا تُعَرَّى أَبدًا مِن إِفَادَة مَعْنَى المُشَابَهَة، وَحُرُوفُ الجَرِّ لا يَكُونُ فِيهَا دَلالَةٌ عَلَى مَعَانٍ هِيَ مَعَانِي الأسمَاءِ، إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا دَلالةٌ عَلَى تَقدير فعلٍ مَحذُوف، كَمِثْلِ دَلالَةِ (فِي) فِي قَوْلِكَ: (زَيدٌ فِي الدَّارِ)، عَلَى مَعْنَى: (كَائِنٌ، أَو مُستَقِرٌّ).

فَصْلٌ

(مُذْ، وُمنْذُ) (١)

(١) هما حرفان في موضع واسمان في موضع؛ فإذا كان معناهما (في) فهما حرفان، وإذا كان معناهما تقدير المدَّة وابتداءها فهما اسمان إلا أنَّ الأكثر في (مذْ) أن تستعمل اسما، والأكثر في (منذُ) أن تستعمل حرفاً وعلّة، وذلك أنَّ أصل (مذُ): (منْذُ) فحذفت نونها والحذف تصرُّف، وذلك بعيد في الحروف ويدلُّ على الحذف أنّك لو سمَّيْت بـ (مذ) ثُّم صغَّرته أو كسّرته أعدتها فقلت: (مُنيذ) و(أمناذ).

فصل: و(منذ) مفرد عند البصريِّين ومركَّب عند الكوفيِّين واختلفوا في تركيبه فقال الفرَّاء: (من ذو) التي بمعنى (الذي) في اللغة الطائيَّة، وقال غيره أصله: (من إذ) ثُّم حُذف وركّب وضُمَّ أوَّله دلالة على التركيب وبنوا على هذا الإعراب.

فقالوا تقدير قولك: ما رأيته منذ يومان، أي: من الذي هو يومان فـ (يومان) خبر مبتدأ محذوف، وقال الآخرون: هو فاعل فعل محذوف، أي: من إذ مضى يومان.

وعلى قول البصريِّين: (منذ) مبتدأ و(يومان) خبره، والتقدير: أمد ذلك يومان أو أوَّل ذلك يومُ الجمعة.

وحجَّة البصريِّين: أنَّ الأصل عدم المركَّب والانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر ولا دليل عليه، وأكثر ما ذكروا أنَّ المعنى يصح على تقدير التركيب وهذا القَدْرُ لا يكفي في الانتقال عن الأصل، وإنَّما يكون حجَّة إذا انضمَّ إليه تعذُّر الحمل على غيره وهنا يصحّ المعنى على تقدير كونها مفردةً فنفي دعوى التركيب تحكُّم لا يعلم إلا بالخبر الصادق ثُّم دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ فالتغيير ضمُّ الميم والحذف إسقاط النون والواو من (ذو) والألف من إذ، وإسقاط أحد جزئي الصلة أو حذف الفعل الرافع على جهة اللزوم، وذلك كلّه يخالف الأصول.

فصل: وتدخل (منذ) على الزمن الحاضر فتجرُّه كقولك: أنت عندنا منذُ اليوم وتقدَّر بـ(في) وتكون حرف جرّ فتتعلّق بالفعل الذي قبلها المظهر أو المقدَّر ويكون الكلام جملة واحدة.

فأمَّا دخولها على الماضي لابتداء الغاية أو تقدير المدَّة فقليل في الاستعمال ولكنْ هو جائز في القياس.

وأمَّا: (مُذْ) فتدخل على الماضي لابتداء مدَّة الزمان أو بيان جملة المدَّة فيرتفع ما بعدها وتدخل على الحاضر فتجرّه؛ لأنها اسم فكان حكُمها أوسع من حكم الحرف وجرُّها الجميع جائز مثل: (منذُ)؛ لأنها تكون حرفاً أيضاً. [اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢١٤]

(مُذْ، وَمُنْذُ): يَكُونَانِ حَرفَي جَرٍّ مَرَّةً، وَاسمَين أُخرَى، وَإِذَا كَانَا حَرفَي جَرٍّ كَانَا لابتِدَاءِ الغَايَةِ فِي الزَّمَانِ، مثلَ: (مِنْ) فِي المَكَانِ، تَقُولُ: (مَا رَأَيتُهُ مُذْ يَومِ الجُمعَةِ، وَمُنذُ يَومِ الجُمعَةِ)، فَيَكُونُ المَعْنَى: أَنَّ أَوَّلَ مُدَّةِ انقطَاعِ الرُّؤيَةِ كَانَ يَومَ الجُمعَةِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (سِرتُ مِنَ البَصرَةِ)، كَانَ المَعْنَى: أَنَّ مُبتَدَأَ السَّيرِ كَانَ مِنَ البَصرَةِ.

وَإِذَا كَانَا اسمَينِ كَانَا عَلَى وَجهَينِ:

أَحَدُهُمَا، وَهُوَ الأَكثَرُ: أَن يَكُونَا لِحَصرِ المُدَّةِ، وَانتِظَامِ أَوَّلِ الوَقتِ، وَآخِرِهِ، وَذَلِكَ قَولُكَ: (مَا رَأَيتُهُ مُذْ يَومَانِ)، المَعْنَى: أَنَّ جَمِيعَ المُدَّةِ الَّتِي انقَطَعَ فِيهَا الرُّؤيَةُ يَومَانِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَن يَكُونَا لأَوَّلِ المُدَّةِ، تَقُولُ: (مَا رَأَيتُهُ مُذْ يَومُ الجُمعَةِ)، تُرِيدُ: أَوَّلُ ذَلِكَ يَومُ الجُمعَةِ، كَمَا أَردتَ فِي الوَجهِ الأَوَّلِ، جَمِيعُ ذَلِكَ يَومَانِ.

فَصلٌ فِي مَعَانِي الحُرُوفِ الَّتِي لا تَعمَلُ

(لَوْ)

(لَوْ) مَعنَاهُ امتنَاعُ الشَّيءِ، لامتنَاعِ غَيرِه، فَإذَا قُلتَ: (لَو جئتَنِي أعطَيتُكَ)، كَانَ الإعطَاءُ قَد امتنَعَ؛ لامتنَاعِ المَجيءِ، فَإن كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا نَفيًا، كَانَ المَعْنَى عَلَى وُجُودِ الفعلِ المَنفي، فَإذَا قُلتَ: (لَو لَم تَجِئنِي لَم أُعطِكَ)، كَانَ المَجيءُ وَالإعطَاءُ جَميعًا مَوجُودَينِ، وَهِيَ تَختَصُّ بِالفعلِ، فَإنْ رَأَيتَ الاسمَ بَعدَهَا كَانَ مَحمُولا عَلَى فِعلٍ مُضْمَرٍ، فَإذَا قُلتَ: (لَو زَيدٌ أَتَانِي)، كَانَ فِي التَّقدِيمِ - فِي (زَيدٍ) -: أنَّهُ مَرفُوعٌ بِفِعلٍ مُضمَرٍ، يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ.

الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أنَّهُ إذَا كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا مَفعُولا فِي المَعْنَى، لَم يَكُن إلا مَنصُوبًا، تَقُولُ: (لَو زَيدًا ضَرَبتَهُ ضَرَبَكَ)، وَلا يَجُوزُ: (لَو زَيدٌ ضَرَبتَهُ)، بِالرَّفعِ، وَلا يَنبَغِي أن تُقَدِّر أنَّهُم قَالُوا: (لا زَيدٌ مَوجُودٌ)، ثُمَّ أدخَلُوا (لَو)، فَانتَقَضَ نَفيُ (لا) بهَا، فَصَارَ الوُجُودُ بِذَلكَ ثَابتًا، وَلَو كَانَ يَجُوزُ أن يُبْتَدَأ الاسمُ بَعدَهَا، لَكَانَ يَنبَغِي أن يَصحَّ المَجيءُ بِالجُملَة منَ المُبتَدَإ وَالخَبَرِ، كَقَولِكَ: (لَو زَيدٌ خَارِجٌ خَرَجتُ)؛ فَلَمَّا لَم يُستَعمَل ذَلِكَ ثَبتَ أنَّهَا تَختَصُّ بِالفعلِ، فَأَمَّا قَولُ عَدِي[1]: [الرمل]

---

(١) **قائله:** هو عدي بن زيد التميمي.

اللغة: "شرق" بفتح الشين وكسر الراء "كالغصان" فعلان من الغصة وهو الذي غص أي: شرق، والمراد: بغير الماء "اعتصاري" نجاتي وملجئي. قال أبو عبيدة: الاعتصار: الملجأ.

المعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإن غصصت بالماء فبمَ أسيغه؟

الإعراب: "لو" للشرط "حلقي" مبتدأ "شرق" خبره "بغير الماء" متعلق به "كنت" كان فعل ماض ناقص والتاء اسمه، وهي جواب لو "كالغصان" جار ومجرور في محل نصب خبر كان "اعتصاري" مبتدأ والياء مضاف إليه "بالماء" جار ومجرور خبر مقدم.

الشاهد: قوله: "لو بغير الماء" وذلك لأن شرط لو أن تكون مختصة بالفعل، وليس هاهنا كذلك.

انظر: الأشموني ٦٠١/ ٣، وذكره السيوطي في الهمع ٦٦/ ٢، وابن هشام في المغني ٢٦٧/ ١، وسيبويه ٤٦٢/ ١.

لَوْ بغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ   كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي

فَشَاذٌّ لا اعتِدَادَ بِهِ.

(لَوْلا)

(لَوْلا) تَكُونُ عَلَى وَجهَينِ:

أَحَدُهُمَا: أن يَكُونَ مَعنَاهَا امتنَاعَ الشَّيءِ لِوُجُودِ غَيرِه، كَقَوْلِكَ: (لَوْلا زَيدٌ لَخَرَجَ عَمرٌو)، وَالمَعْنَى: أَنَّ خُرُوجَ عَمرٍو امتَنَعَ لِوُجُودِ زَيد، وَيَكُونُ الاسمُ بَعدَهَا مُبتَدأً، وَلَكِن يَكُونُ خَبَرُهُ مَحذُوفًا أَبَدًا؛ لأَنَّهم لا يُريدُونَ الخَبَرَ عَنْهُ إِلا بالوُجُود، فَإِذَا قُلتَ: (لَوْلا زَيدٌ)، لَم يَكُنِ المَعْنَى إلا أَنَّكَ جَعَلتَ وُجُودَهُ علَّةً لامتنَاعِ مَا تَجعَلُهُ جَوَابًا لَهُ، فَإِنْ قَدرتَ أن تَجعَلَ لَهُ خَبَرًا سِوَى الوُجُود، نَحوَ أَن تَقُولَ: (لَوْلا زَيدٌ أَخُوكَ)، لَم يَستَقم، إلا أن تَأتِيَ بِـ (أَنَّ)، فَتَقُولَ: (لَوْلا أَنَّ زَيدًا أَخُوكَ)، فَإِذَا أَتَيتَ بِهَا صَارَت الجُملَةُ فِي مَعْنَى اسمٍ مُفرَد: (لَوْلا كَونُ زَيد أَخَاكَ)، فَيَصيرُ الحَالُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ من تَقدير مَعْنَى الوُجُود.

وَالثَّاني مِنَ الوَجهَينِ: أَن تَكُونَ لِلتَّحْضيضِ، بِمَنْزِلَةِ (هَلا)، تَقُولُ: (لَوْلا فَعَلتَ كَذَا)، تُرِيدُ: هَلا فَعَلتَ كَذَا. وَهِيَ فِي هَذَا الوَجهِ تَختَصُّ بالفعلِ؛ لأَنَّ التَّحضيضَ يَجري مَجرَى الأَمرِ، فَهُوَ لا يَكُونُ إلا بالفعلِ، وَيُحذَفُ الفعلُ كَثيرًا، فَيُقَالُ: (لَوْلا زَيدًا)، يُرَادُ: لَوْلا ضَرَبتَ زَيدًا، أَو لَوْلا تَضربُ زَيدًا، قَالَ جَرير[1]: [الطويل]

---

(١) من الطويل من قصيدة لجرير بن عطية يهجو الفرزدق والرواية في الديوان ٣٣٨.

.... أفضل سعيكم............هلا الكمي...

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (لَوْلا الكَمِيَّ)؛ لأَنَّ (لَوْلا) هَذِهِ هِيَ الَّتِي لِلتَّحْضِيضِ، لا الَّتِي يَرْتَفِعُ الاسْمُ بَعْدَهَا بالابْتِدَاءِ، وَلِذَلِكَ نَصَبَ (الكَمِيَّ) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ.

لغة البيت: (تَعُدُّونَ): مِنَ العَدِّ وَالإِحْصَاءِ؛ أَي: تَحْسُبُونَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: تَعْتَقِدُونَ.

وَمَعْنَى العَقْرِ: عَرْقَبَةُ الإِبِلِ، وَكَانُوا يُعَرْقِبُونَهَا؛ لِئَلا تَذْهَبَ وَيَنْحَرُونَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، أَلا تَرَى إِلَى قَوْلِ أَبِي العَلاء المَعَرِّي: [الطويل]

وَلَوْلا حِفَاظِي قُلْتُ لِلمَرْءِ صَاحِبِي   بِسَيْفِكَ قَيِّدْهَا فَلَسْتُ أُبَالِي

فَجَعَلَ عَرْقَبَتَهَا تَقْيِيدًا، وَجَعَلَ السَّيْفَ قَيْدًا.

و(النِّيب): المسانُّ منَ الإبلِ، واحدتُها: نَابٌ، عَلَى تَقْدِيرِ: فَعَلٍ، وَفُعْلٍ في الجَمْعِ؛ كَـدَارٍ وَدُورٍ، وَسَاقٍ وَسُوقٍ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ: أَسَدٌ وأُسْدٌ، وَوَثَنٌ ووُثْنٌ، وَإِنَّمَا هِيَ (نُيْبٌ)، فَكُسِرَتِ النُّونِ لِتَصِحَّ اليَاءُ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي أَبْيَضَ وَبِيضٍ، ألا تَرَى أَنَّهُ مِثْلُ: أَحْمَرَ وَحُمْرٍ.

وَالمَجْدُ وَالكَرَمُ، وَالشَّرَفُ وَالحَسَبُ، بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: الشَّرَفُ وَالمَجْدُ لا يَكُونَانِ إلا فِي الآبَاءِ وَالأَجْدَادِ، وَالكَرَمُ وَالحَسَبُ يُوصَفُ بِهِمَا الرَّجُلُ الَّذِي لَهُ آبَاءٌ أَشْرَافٌ، وَيُوصَفُ بِهِمَا الرَّجُلُ أَيْضًا الَّذِي يَتَشَرَّفُ بِنَفْسِهِ.

وَهَذَا التَّقْدِيرُ تَحَكُّمٌ مِنْ قَائِلِهِ؛ لأَنَّ الشَّرَفَ مُشْتَقٌّ مِنَ الإِشْرَافِ وَالعُلُوِّ، فَكُلُّ مَنْ عَلا غَيْرَهُ بِفَضْلٍ فِي نَفْسِهِ أَوْ فِي آبَائِهِ، فَقَدِ اسْتَحَقَّ أَنْ يُسَمَّى شَرِيفًا.

وَكَذَلِكَ المَجْدُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: مَجَدَتِ الإِبِلُ مُجُودًا: إِذَا شَبِعَتْ مِنَ الكَلأِ، وَأَمْجَدَهَا صَاحِبُهَا؛ فَكُلُّ مَنْ كَثُرَتْ مَنَاقِبُهُ، وَحَسُنَتْ أَفْعَالُهُ، فَهُوَ مَاجِدٌ.

وَحَكَى الخَلِيلُ: مَجُدَ الرَّجُلُ، وَمَجَدَ، وَأَمْجَدَ: إِذَا كَرُمَ فِعْلُهُ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عنها: (كُلُّ شَرَفٍ دُونَهُ لُؤْمٌ فَاللُّؤْمُ أَحَقُّ بِهِ، وَكُلُّ لُؤْمٍ دُونَهُ شَرَفٌ فَالشَّرَفُ أَحَقُّ بِهِ)، وَقَالَ الشَّاعِرُ: [الكامل]

وَمَا يَتَشَرَّفُ الإِنْسَانُ إلا بِنَفْسِهِ ... وَإِنْ خَصَّهُ جَدٌّ شَرِيفٌ وَوَالِدُ

وَأَمَّا الكَرَمُ فَيَكُونُ بِمَعْنَى: الفَضْلِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، كَانَ مَعَهُ عَطَاءٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَلِذَلِكَ قِيلَ: ثَوْبٌ كَرِيمٌ، وَكِتَابٌ كَرِيمٌ.

و(الضَّوْطَرَى): الحَمْقَى، وَتَقْدِيرُهَا: فَوْعَلَى، كَالخَوْزَلَى. وَالضَّوْطَرُ: الضَّخْمُ اللَّئِيمُ، وَيُقَالُ فِيهِ: ضَيْطَرٌ، وَضَيْطَارٌ.

و(الكَمِيّ): الشُّجَاعُ، وَهُوَ فَعِيلٌ لَفْظًا وَمَعْنًى، كَأَنَّهُ يَكْمِي شَجَاعَتَهُ فَلا يُظْهِرُهَا إلا عِنْدَ الحَاجَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَعِيلا بِمَعْنَى: مَفْعُولٍ؛ أي: يُكْمَى، كَأَنَّهُ مَسْتُورٌ، وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ: (الشُّجَاعُ مُوَقًّى).

وَجَمْعُ الكَمِيِّ: كُمَاةٌ، عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الزَّائِدِ مِنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الحَقِيقَةِ كَامٍ؛ كَقَاضٍ وَقُضَاةٍ.

و(المُقَنَّع): الَّذِي عَلَيْهِ بَيْضَةٌ وَمِغْفَرٌ.

معنى البيت: كَانَتْ بَيْنَ أَبِي الفَرَزْدَقِ وَبَيْنَ سُحَيْم بن وَثِيل مُنَافَسَةٌ، فَنَحَرَ غَالب نَاقَةً وَأَمَرَ أَنْ يُصْنَعَ مِنْهَا طَعَامٌ، وَجَعَلَ يُهْدِي مِنْهَا إِلَى قَوْمٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ لَهُمْ جَلالَةٌ، جِفَانًا مِنْ ثَرِيدٍ، وَوَجَّهَ مِنْهَا إِلَى سُحَيْم بن وَثِيل جَفْنَةً فَكَفَأَهَا، وَضَرَبَ الَّذِي أَتَاهُ بِهَا، وَقَالَ: أَمُفْتَقِرٌ أنا إِلَى طَعَامِهِ؟ أ.

فَنَحَرَ هُوَ نَاقَةً، فَوَقَعَتِ المُنَافَرَةُ بَيْنَهُمَا، فَنَحَرَ غَالِب نَاقَتَيْنِ وَنَحَر سُحَيْم نَاقَتَيْنِ، ثُمَّ نَحَرَ غَالِب ثَلاثًا وَنَحَرَ سُحَيْم ثَلاثًا، فَعَمَدَ غَالِبٌ إِلَى مِائَةِ نَاقَةٍ فَنَحَرَهَا، فَغَلَبَ غَالِبٌ.

=

فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّاسُ إِلَى الكُوفَة، قَالَ بَنُو رِيَاح لِسُحَيْم: جَرَرْتَ عَلَيْنَا عَارَ الدَّهْر، هَلا نَحَرْتَ كَمَا نَحَرَ، وَكُنَّا نُعْطِيكَ مَكَانَ كُلِّ نَاقَة نَاقَتَيْنِ، فَاعْتَذَرَ بِأَنَّ إِبِلَهُ كَانَتْ غَائِبَةً، ثُمَّ عَمِدَ إِلَى ثَلاث مائة نَاقَة وَعَقَرَهَا، وَقَالَ لِلنَّاس: شَأْنُكُمْ بِهَا.

إِعْرَابُ البَيْت: مَعْنَى (تَعُدُّونَ): تَعْتَقِدُونَ، وَهُوَ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَمَا قَالَ: [الخفيف]

لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ رُزِئْتُهُ الإِعْدَامُ

أَلا تَرَى أَنَّ الَّذي بِمَعْنَاهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، تَقُولُ: فُلانٌ يَرَى الحَقَّ قَوْلَ فُلان، وَيَرَى البَاطِلَ قَوْلَ زَيْد؛ وَيَجُوزُ أَنْ تَقْتَصِرَ فِيه عَلَى المَفْعُولِ الأَوَّلِ، فَتَقُول: فُلانٌ يَرَى رَأْيَ الخَوَارِجِ، وَيَرَى رَأْيَ أَبِي حَنِيفَة؛ أَي: يَعْتَقِدُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ: [الرجز]

لا بَأْسَ بِالفَارِسِ أَنْ يَفِرَّا إِذَا رَأَى ذَاكَ وَأَنْ يَكُرَّا

أي: إِذَا اعْتَقَدَ صَوَابَ ذَلكَ.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ وَابْنُ جِنِّي: (رَأَى) بِمَعْنَى: اعْتَقَدَ، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَجَعَلَ أَبُو الفَتْح بن جنِّي انْتِصَابَ (سُبَّةً) فِي بَيْتِ السَّمَوْأَل بن عَادِيَاء: [الطويل]

وَإِنَّا لَقَوْمٌ لا نَرَى القَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ

عَلَى الحَالِ؛ لأَنَّ (نَرَى) هُنَا بِمَعْنَى: نَعْتَقِدُ، وَلَوْ كَانَتْ مَفْعُولا ثَانِيًا، و(نَرَى) بِمَعْنَى: عَلِمْتُ، لأَعَادَهَا فَقَالَ: إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ سُبَّةً، أَوْ: إِذَا مَا رَأَتْهُ إِيَّاهَا؛ لأَنَّ الشَّيْءَ الوَاحِدَ لا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُ عَالِمَانِ عَلَى صِفَة وَضِدِّهَا.

فَعَلَى القَوْلِ الأَوَّلِ، يَنْتَصِبُ (أَفْضَلَ مَجْدكُمْ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَان، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (تَعُدُّونَ): مِنَ العَدَد، وَهُوَ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، الثَّانِي بِحَرْف جَرٍّ، تَقُولُ: عَدَدْتُكَ المَالَ؛ أي: عَدَدْتُ لَكَ.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ: يُقَالُ: عَدَدْتُكَ المَالَ، وَعَدَدْتُ لَكَ المَالَ؛ أي: عَدَدْتُ لَكَ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى البَيْت (تَحْسُبُونَ عَقْرَ النِّيبِ مِنْ أَفْضَلِ مَجْدكُمْ)، فَهُوَ مُنْتَصِبٌ بِإِسْقَاط حَرْف الجَرِّ، فَيَكُونُ: (أَفْضَلَ مَجْدكُمْ) الثَّانِي مَحْذُوفًا، لِدَلالَة الأَوَّلِ عَلَيْه، وَالتَّقْدِيرُ: فَلَوْلا حَسِبْتُمْ، أَو اعْتَقَدْتُمْ عَقْرَ الكَمِيِّ المُقَنَّعِ مِنْ أَفْضَلِ مَجْدكُمْ، أَوْ أَفْضَلَ مَجْدكُمْ، وَحَذَفَ المُضَافَ وَأَقَامَ المُضَافَ إليه مُقَامَهُ.

وَمِثَالُ (لَوْلا) فِي التَّحْضِيضِ: هَلا، وَلَوْمَا، وَأَلا، وَقِيلَ فِي أَلا: إِنَّ هَمْزَتَهَا بَدَلٌ مِنْ هَاءٍ، وَأَنَّهَا هَلا. وَقِيلَ أَيْضًا: إِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (أَنْ ولا)، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الحَسَن.

وَحُرُوفُ التَّحْضِيضِ بَابُهَا الفِعْلُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ﴾ [المائدة:٦٣]، وقال: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِ الصِّمة بن عبد الله القُشَيْرِيِّ: [الطويل]

=

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَـــــــة إِلَيَّ فَهَـــــــلا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

و(هَلا) هُنَا مِنْ حُرُوفِ التَّحْضِيضِ، وَقَدْ أُوقِعَ بَعْدَهَا المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ.

قُلْتُ: اسْتَعْمَلَ الجُمْلَةَ مِنَ المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ، مَوْضِعَ الجُمْلَةِ مِنَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ اتِّسَاعًا، وَهُوَ فِي هَـــذَا المَوْضِعِ عَزِيزٌ جِدًّا، وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ مُرَاعَاةً لِلمُضَارَعَةِ الَّتِي بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَالفَاعِلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُخْبَرٌ عَنْهُ، وَأَنَّهُمَا مَرْفُوعَانِ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الجُمْلَةِ تُعْطَفُ عَلَى الأُخْرَى.

وَمِثْلُ هَذَا فِي اسْتِعْمَالِ الجُمْلَةِ مِنَ المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ، مَوْضِعَ الجُمْلَةِ مِنَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ، قَوْلُ عَدِيِّ بن زَيْد: [الرمل]

لَوْ بِغَيْرِ المَـــــــاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَـــــــاءِ اعْتِصَارِي

وَمِثْلُهُ قَوْلُ صَخْرِ الغَيِّ: [المنسرح]

عَاوَدَنِي حُبُّهَا وَقَـــــــدْ شَحَطَتْ صَرْفُ نَـــــــوَاهَا فَإِنَّنِي كَمِدُ

أَوْقَعَ (فَإِنَّنِي كَمِدُ) مَوْقِعَ كَمِدْتُ. وَقَالَ آخَرُ: [الوافر]

وَلَوْ بِيَدَيْ سِوَاكَ غَـــــــدَاةَ زَلَّتْ بِيَ القَـــــــدَمَانِ لَمْ أَرْجُ اطِّلاعَا

وَهَذَا البَيْتُ غَرِيبُ الإِعْرَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ البَاءَ مِنْ قَوْلِهِ: (بِيَدِي) مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ، هُوَ خَبَرُ (غَدَاةَ) فِي الأَصْلِ، فَجَرَى مَجْرَى قَوْلِكَ: بِيَدَيَّ خَيْرُكَ وَشَرُّكَ، وَبِيَدَيَّ صَلاحُ أَمْرِكَ.

و(غَدَاةَ): عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالابْتِدَاءِ، وَخَبَرُهَا (بِيَدَيْ سِوَاكَ)، وَفُتِحَتْ (غَدَاةَ زَلَّتْ)، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهَا ظَرْفٌ مُضَافٌ إِلَى غَيْرِ مُعْرَبٍ، كَقَوْلِهِ: [الطويل]

عَلَى حِـــينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأنعام: ١٩٣]، بِمَعْنَى: أَمْ صَمَتُّمْ، وَمِثْلُهُ: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ [الـــروم: ٢٨]. تَقْدِيرُهُ: فَتَسْتَوُوا. وَأَمَّا قَوْلُ الآخَرِ: [البسيط]

قَالَتْ أَرَاكَ بِمَـــــا أَنْفَقْتَ ذَا سَرَفٍ فِيمَـــــــا فَعَلْتَ فَهَلا فِيكَ تَصْرِيدُ

فَهَذَا أَسْهَلُ؛ لأَنَّ الظَّرْفَ بِالفِعْلِ أَشْبَهُ، وَإِلَيْهِ أَقْرَبُ.

أَلا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي كَلامِهِمْ عَطْفُ الفِعْلِ عَلَى الظَّرْفِ، وَعَطْفُ الظَّرْفِ عَلَى الفِعْلِ، وَالعَطْفُ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ، وَمُحَالٌ أَنْ يُثَنَّى الشَّيْءُ، فَيَصِيرُ مَعَ صَاحِبِهِ شَيْئَيْنِ، إِلا وَحَالُهُمَا فِي الاعْتِـــدَادِ وَالثَّبَـــاتِ وَاحِدَةٌ.

فَمِمَّا جَاءَ فِيهِ عَطْفُ الظَّرْفِ عَلَى الفِعْلِ، قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الطويل]

نُقَاسِمُهُمْ أَسْيَافَنَا شَرَّ قِسْمَـــــــةٍ فَفِينَا غَوَاشِيهَا وَفِيهِـــــــمْ صُدُورُهَا

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْـدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَـا

المَعْنَى: لَوْلا تَعقُرُونَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَ.

(هَلْ)

(هَلْ): للاستفهامِ، ويُستفهَمُ بهَا عَنِ الشَّيءِ لا يَكُونُ ثُبوتُهُ عِندَ المُتَكَلِّمِ أولَى مِن عَدَمِهِ، فإذَا قُلتَ: (هَلْ خَرَجَ زيدٌ؟) لَم يَكُن لَكَ فِي وُجُودِ الخُرُوجِ ظَنٌّ، لَم يَكُن ذَلكَ فِي عَدَمِهِ، ولِذَلكَ كَانَ جَوَابُهُ (لا) أو (نَعَم).

(الهَمْزَةُ)

وَأَمَّا (الهَمزَةُ): فَيُستَفْهَمُ بِهَا عَنِ الشَّيءِ، قَد ثَبتَ لَهُ أَصلٌ، وذَلكَ قَولُكَ: (أَزيدٌ عندَكَ أَم عَمرٌو؟) تُرِيدُ: أَيُّهُمَا عندَكَ؟ فَأَنتَ قَد عَلِمتَ كَونَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ، وإنَّمَا طَلَبتَ أن يُعَرِّفَكَ عَينَ الَّذي عِنْدَهُ مِنهُمَا؛ ولِذَلكَ لا يَصِحُّ فِي جَوَابِ هَذَا (لا)، و(نَعَم).

وتَكُونُ الهَمزَةُ للتَّقرِيرِ، ومَعْنَى التَّقرِيرِ هَاهُنَا: أن تُلجِئَ المُخَاطَبَ إلَى الإقرَارِ بأَمرٍ قَدْ كَانَ، فإذَا قُلتَ: (أَضَرَبتَ زَيدًا؟) لَم يَكُن غَرَضُكَ أن يُعْلِمَكَ أمرًا لَم تَعلَمهُ، ولَكِن أن تُقرِّرَهُ، أي: تَحمِلَهُ عَلَى الإقرَارِ بفِعلٍ قَد فَعَلَهُ.

ونَظِيرُ هَذَا فِي (هَلْ) - إلا أَنَّهُ فِي النَّفيِ دُونَ الإثبَاتِ - قَولُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، هُوَ حَملٌ عَلَى الإقرَارِ بِأنَّ الأعمَى والبَصِيرَ لا يَستَوِيَان.

=

فَعَطَفَ قَوْلَهُ: (فَفِينَا) عَلَى قَوْلِهِ: (نُقَاسِمُهُمْ). وقَالَ آخَرُ فِي عَطْفِ الفِعْلِ عَلَى الظَّرْفِ: [المتقارب]

زَمَانٌ عَلَيَّ غُرَابٌ غُـدَافٌ فَطَيَّرَهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَـارَا

فَعَطَفَ قَوْلَهُ: (فَطَيَّرَهُ) عَلَى قَوْلِهِ: (عَلَيَّ). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴿٩﴾ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الطارق: ٩، ١٠]، فَعَطَفَ (لَهُ) عَلَى (تُبْلَى).

انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٣٣، وقد نسب البغدادي البيت في الخزانة ١/ ٤٦١ للأشهب بن رميلة.

(أَمَّا)

(أَمَّا): تَجِيءُ فِي شَيْئَينِ، أو أشياءَ أَرَدتَ أن تفصلَ القولَ بَيْنَهُمَا، كقَوْلِكَ: (أَمَّا زَيدٌ فَمُوَافِقٌ لَكَ، وَأَمَّا عمرٌو فَمُخَالِفٌ، وَأَمَّا زيدٌ فَشَاعِرٌ، وَأَمَّا عمرٌو فكَاتِبٌ)؛ وَالاسمُ بَعدَهَا مَرفُوعٌ بالابتدَاء، وَالاسمُ الثَّانِي خبَرٌ لَهُ، وَالأصلُ فِيهَا عندَهُم أنَّهَا تَرجَمَةٌ لجُملَة كَلام هُوَ شَرطٌ، وَالجُملَةُ المَذكُورَةُ بَعدَهَا جزَاءٌ لذَلكَ الشَّرط، فَإذَا قُلتَ: (أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلقٌ)، فَأَصلُ الكَلامِ: (مَهمَا يَكُن مِن شَيءٍ فَزيدٌ مُنطَلقٌ)، ثُمَّ أُقِيمَ (أَمَّا) مُقَامَ هَذه الجُملَة، فَحَصَلَ: (أَمَّا فَزَيدٌ مُنطَلقٌ)؛ فَكرِهُوا أن تَكُونَ الفَاءُ الَّتِي من شَأنِهَا أن تَكُونَ مُتبعةً شَيئًا شَيئًا فِي أَوَّلِ الكَلامِ، فَأَخَّرُوهَا إِلَى الخَبَرِ، فَقَالُوا: (أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلقٌ)، وَيَقُولُونَ: إنَّ ذَلكَ لإِصْلاحِ اللَّفظِ، وَلِكَرَاهَة أن يَكُونَ عَلَى خلاف الأصُول.

ثُمَّ إن كَانَ الوَاقعُ بَعدَهَا جُمْلَةً مِن فعلٍ، وَفَاعلٍ، فَإنَّهُم يُقَدِّمُونَ شَيئًا يَكُونُ مَفعُولا لذَلكَ الفعلِ، أو جَارِيًا مَجرَى المَفعُولِ، فَالمَفعُولُ كَقَوْلِهم: (أَمَّا زَيدًا فَضَرَبتُ، وَأَمَّا عَمرًا فَأكْرَمْتُ)، وَعَلَى ذَلكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ – ١٠]. وَأَمَّا الجَارِي مَجرَى المَفعُولِ، فَكَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

(لامُ الابتِدَاءِ)

وَأَمَّا (لامُ الابتدَاءِ)، وَالحُرُوفُ المَكفُوفَةُ، فَقَدْ تَقَدَّمَ القَولُ فِيهَا، وَذَكَرْنَا فِي (اللامِ) أنَّ مِن حُكمِهَا: أن تُعَلِّق (عَلِمْتُ) وَأَخَوَاتِهَا عَن أن تَعمَلَ فِيمَا بَعدَهَا.

وَجُملَةُ الأمرِ: أنَّهُ لا يَجُوزُ أن يَتَقَدَّمَ عَلَيهَا شَيءٌ يَكُونُ مَعمُولا لِعَامِلٍ كَائِنٍ بَعدَهَا، لَوْ قُلْتَ: (زَيدًا لَعَمرٌو ضَارِبٌ)، تُرِيدُ: (لَعَمرٌو ضَارِبٌ زَيدًا)، لَم يَجُز.

(سَوفَ، وَالسِّينُ)

وَأَمَّا (سَوفَ وَالسِّينُ)، فَلا يُشكِلُ الأمرُ فِي أنَّهُمَا لا يَعمَلانِ؛ لأنَّ سَبِيلَهُمَا فِي الأفعَالِ سَبِيلُ (لامِ التَّعرِيفِ) فِي الأسمَاء، فَـ (سَوفَ، وَالسِّينُ) يُحدِثَانِ فِي الفعلِ المُضَارِعِ الاختِصَاصَ بالمُستقبَلِ، كَمَا يُحدِثُ (لامُ التَّعرِيفِ) اختِصَاصَ الاسمِ بوَاحِدٍ مِنَ الجِنسِ الَّذي هُوَ شَائعٌ فِيه.

(قَدْ)

وَ(قَدْ) كَذَلِكَ، تُحدِثُ فِي الفِعلِ المَاضِي تَقرِيبًا مِنَ الحَالِ، وَتُفِيدُ أَنَّكَ أَخبَرتَ بِأَمرٍ كَانَ يُتَوَقَّعُ كَوْنُهُ.

فَصْلٌ [في عمل (عشرون)]

المَعْنَى فِي قَولِنَا: إنَّ (عِشرُونَ) تَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ عَلَى المَجَازِ: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (عِشرُونَ دِرْهَمًا)، كَانَ نَصبُ (دِرْهَمًا) مِن أَجلِ أَنَّ فِي الاسْمِ مَا يَمنَعُ مِنَ الإضَافَة، وَهُوَ (النُّونُ)، فَلَمَّا امتَنَعَ الإضَافَةُ، نُصِبَ عَلَى التَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ فِي مِثلِ: (ضَارِبُونَ زَيدًا)، وَجَازَ هَذَا التَّشبِيهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّمييزَ يُحتَاجُ إِلَيْهِ فِي بَيَانِ العَدَدِ، فَوَجَبَ أَن يَكُونَ لَهُ إِعرَابٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَمَّا وَجَبَ ذَلِكَ كَانَ تَشبِيهُهُ بِالمَفعُولِ أَولَى مِن تَشبِيهِهِ بِالفَاعِلِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَكُونُ فَضلَةً فِي الكَلامِ، وَلا يَكُونُ أَحَدَ جُزْأَي الجُملَةِ.

مَا يَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ

وَأَمَّا مَا يَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ عَلَى الحَقِيقَة: فَالخَمسَةُ المَذكُورَةُ فِي الكِتَابِ، وَعَمَلُ جَميعِهَا حَقِيقَةٌ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلتَ: (زَيدٌ ضَارِبٌ عَمرًا)، وَجَدتَ (ضَارِبًا) قَدِ اقتَضَى فِي (زَيدٍ) مِنَ المَعْنَى، مَا يَقتَضِيهِ الفِعلُ، إِذَا قُلتَ: (يَضرِبُ زَيدٌ).

عَمَلُ اسْمِ الفَاعِلِ[١]

(١) يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ الفعلِ المُشتق منه، إنْ متعدياً، وإنْ لازماً. فالمتعدّي نحو "هل مُكرمٌ سعيدٌ ضُيوفَه؟". واللازمُ، نحو "خالدٌ مجتهدٌ أولادُهُ".

ولا تجوزُ إضافتُهُ إلى فاعله، كما يجوز ذلك في المصدر، فلا يقالُ "هلْ مُكرمُ سعيدٍ ضُيوفَهُ".

وشرطُ عمله أن يقترنَ بألْ. فإن اقترنَ بها، لم يحتج إلى شرطٍ غيره. فهو يعملُ ماضياً أو حالا أو مستقبلا، مُعتمداً على شيءٍ أو غيرَ معتمدٍ، نحو "جاء المعطي المساكينَ أمسِ أو الآن أو غداً".

فإن لم يقترن بها، فشرطُ عمله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكون مسبوقاً بنفيٍ، أو استفهام، أو اسمٍ مُخبَرٍ عنه به، أو موصوفٍ، أو باسمٍ يكون هوَ حالا منه، فالأولُ، نحو "ما طالبٌ صديقُكَ رفعَ الخلافِ". والثاني نحو "هلْ عارفٌ أخوك قدرَ الإنصاف؟". والثالث نحو "خالدٌ مسافرٌ أبواهُ". والرابعُ نحو "هذا رجلٌ مجتهدٌ أبناؤُهُ". والخامسُ نحو "يَخطُبُ عليٌّ رافعاً صوتَهُ".

وقد يكونُ الاستفهامُ والموصوفُ مُقدَّرَينِ. فالأولُ نحو "مُقيمٌ سعيدٌ أم مُنصرفٌ؟" والتقديرُ أمقيمٌ أم منصرفٌ؟ والثاني كقول الشاعر:

كناطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيوهِنَها ... فَلَمْ يَضِرْها، وَأَوَهى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

أي كوعلٍ ناطحٍ صخرةً. ونحو "يا فاعلا الخيرَ لا تنقطع عنه، أي يا رجلا فاعلا.

واعلم أنَّ مبالغةَ اسم الفاعل تعملُ عملَ الفعلِ، كاسم الفاعل، بالشروطِ السابقةِ، نحو "أنتَ حَمُولٌ النائبةَ، وحَلالٌ عُقَدَ المشكلات".

والمثنّى والجمعُ، من اسمِ الفاعل وصيَغ المُبالغة، يعملان كالمُفرد منهما، كقوله تعالى ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأحزاب:٣٥]، وقوله ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾ [القمر:٧].

وإذا جُرَّ مفعولُ اسم الفاعل بالإضافة إليه، جازَ في تابعه الجرُّ مراعاةً للفظه، والنصبُ مراعاةً لمحله، نحو "هذا مُدرِّسُ النحوِ والبيانِ، أوِ البيانَ" ونحو "أنت مُعينُ العاجزِ المسكينِ، أو المسكينَ".

ثُمَّ اعلَم أَنَّ قولَنَا (اسمَ الفَاعِلِ الجَارِي عَلَى الفعلِ): نَعني به أَن يَكُونَ عَلَى زِنَةِ المُضَارِعِ مِن فِعله، مثل: إِنَّ (ضَارِبًا) عَلَى وَزنِ (يَضْرِبُ)، وَ(مُكْرِمًا) عَلَى وَزنِ (يُكْرِمُ)، وَ(مُنطَلِقًا)، عَلَى وَزنِ (يَنطَلِقُ)، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ، فَإِن لَم يَكُن كَذَلِكَ لَم يُسَمَّ جَارِيًا عَلَى الفعلِ، فَلا يُقَالُ فِي (كَرِيمٍ): إِنَّهُ اسمُ فَاعِلٍ جَارٍ عَلَى الفعلِ، وَلَكِن يُقَالُ لأمثَالِه: الصِّفَاتُ المُشبهةُ بِاسمِ الفَاعِلِ.

ثُمَّ اعلَم أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ، إِنَّمَا يَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ، إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الحَالِ وَالاستِقبَالِ، كَقَوْلِكَ: (زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمرًا اليَومَ أَو غَدًا)؛ وَلا يَعمَلُ بِمَعْنَى المَاضِي، لا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمرًا أَمسِ)، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فَإِنَّهُ عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ، وَالحَالُ المَاضِيَةُ إِذَا حُكِيَت جَرَى حُكمُ اللَّفظِ فِيهَا مَجرَاهُ، إِذَا كَانَ الفعلُ مَوجُودًا فِي الحَالِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَجِيءُ بِالفعلِ عَلَى لَفظِ الحَالِ صَرِيحًا، كَقَوْلِكَ: (مَرَرتُ بِزَيدٍ أَمسِ، وَهُوَ يُطعِمُ النَّاسَ، وَدَخَلتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُمْلِي الحَدِيثَ).

ثُمَّ اعلَم أَنَّهُ لا يَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ إِلا بَعدَ أَن يَعتَمِدَ عَلَى شَيءٍ، وَاعتِمَادُهُ يَكُونُ عَلَى خَمسَةِ أَشيَاءَ:

أَحَدُهَا: أَن يَكُونَ خَبَرًا لِمُبتَدَإٍ، كَقَوْلِكَ: (زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمرًا).

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ صِفَةً لِمَوصُوف، كَقَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ زَيدًا).

وَالثَّالِثُ: أَن يَكُونَ حَالا لِذِي حَالٍ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا زَيدٌ قَائِمًا غُلامُهُ بَينَ يَدَيه)؛ فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ هِيَ الأُصُولُ فِي اعتِمَادِه، وَالاثنَانِ البَاقِيَان: (هَمزَةُ الاستِفهَامِ)، وَ(مَا).

=

ويجوزُ تقديمُ معمولِه عليه، نحو "أنتَ الخيرَ فاعلٌ"، إلا أن يكونَ مقترناً بأل "هذا المُكرمُ سعيداً"، أو مجروراً بالإضافةِ، نحو "هذا وَلَد مُكرمٍ خالداً"، أو مجروراً بحرفِ جرٍّ أصليٍّ، نحو "أحسنتُ إلى مُكرمٍ عليّاً"، فلا يجوزُ تقديمُهُ في هذه الصُّوَر. أمّ إن كان مجروراً بحرفِ جرٍّ زائد فيجوزُ تقيمُ معمولِه عليه، نحو "ليسَ سعيدٌ بسابقٍ خالداً"، فتقولُ "ليس سعيدٌ خالداً بسابقٍ"، لأنّ حرفَ الجرّ الزائدِ في حكمِ الساقط.

وَمِثَالُ الهَمزَة، قولُهُم: (أَقَائِمٌ أَخوَاكَ؟) وَ(أَذَاهِبٌ الزَّيدَان؟) فَـ (أَخـوَاكَ) مَرفُـوعٌ بِـ(قَائِمٍ)، كَمَا يَرتَفِعُ بِالفِعلِ إِذَا قُلتَ: (أَيَقُومُ أَخـوَاكَ؟) وَكَـذَا (الزَّيـدَانِ) مَرفُـوعٌ بِـ(ذَاهِب)، كَمَا يَرتَفِعُ بِـ (يَذْهَبُ).

وَأَمَّا (مَا)، فَكَقَولِهِم: (مَا قَائِمٌ أَخوَاكَ)، قَد ارتَفَعَ (أَخوَاكَ) بِـ (قَائِمٍ)، كَمَا تَرَى.

فَإِن عرِيَ اسمُ الفَاعِلِ مِن أَن يَكُونَ قَبلَهُ وَاحِدٌ مِن هَذِه الخَمسَة، لَـم يَعمَـل عَمَـلَ الفِعلِ، لَوْ قُلْتَ: (قَائِمٌ أَخوَاكَ، وَذَاهِبٌ الزَّيدَان، وَخَارِجٌ القَوْمُ)؛ لَم يَجُز.

وَاعلَم أَنَّهُ لا يَخلُو اسمُ الفَاعِلِ مِن أَن يَكُونَ التَّقدِيرُ فِيه أَنَّهُ فعلٌ لِمَا قَبلَهُ مِن المُبتَدَإ، أَو المَوصُوف، أَو ذِي الحَال، أَو لا يَكُونُ فعلا لِمَا قَبلَهُ، وَلَكِن لِمَا بَعدَهُ، وَإِذ قَد عَرَفتَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ فعْلا لِمَا قَبلَهُ، وَجَبَ أَن تَحْمِلَه عَلَى مَا قَبْلَه فِي الإِفرَاد، وَالتَّثنِيَـة، وَالجَمـعِ وَالتَّأنِيث، وَالتَّذكِير؛ ذَاكَ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ فعْلا لِمَا قَبلَهُ، كَانَ فِيه ضَمِيرٌ لَه، وَاسـمُ الفَاعِـلِ يَختَلِفُ حَالُهُ فِي الإِفرَاد وَالتَّثنِيَة، وَالجَمعِ، وَالتَّأنِيث وَالتَّذكِيرِ بِحَسَبِ مَـا يَتَضَـمَّنُهُ مِـنَ الضَّمِير، فَإِذَا كَانَ فِيه ضَمِيرُ اثنَين وَجَبَ تَثنِيَتُهُ، وَإِذَا كَانَ فِيه ضَمِيرُ جَمَاعَةٍ وَجَبَ جَمعُهُ، فَإِذَا كَانَ فِيه ضَمِيرُ مُؤَنَّث وَجَبَ تَأنِيثُهُ.

وَإِذَا كَانَ اسمُ الفَاعِلِ فعْلا لِمَا بَعدَهُ، كَقَوْلِكَ: (زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمرًا)، فَإِنَّهُ لا يَتبَعُ مَا قَبلَهُ فِي شَيءٍ مِن هَذِه الأُمُور، وَإِنَّمَا يُعتَبَرُ حَالُهُ بِمَا ارتَفَعَ بِه بَعدَهُ؛ لأَنَّهُ إِذَا ارتَفَـعَ بِـه الظَّاهِرُ لَم يَكُن فِيه ضَمِيرٌ لِمَا قَبلَهُ، حَتَّى يُبْنَى عَلَيْهِ فِي الحُكمِ، وَإِنَّمَا يُبنَى عَلَى مَا ارتَفَـعَ بِه، ثُم يُنظَرُ: فَإِن كَانَ مَا ارتَفَعَ بِه مُؤَنَّثًا، ثُمَّ كَانَ الْمُؤَنَّثُ حَقِيقِيًّا، وَجَبَ تَأنِيثُهُ، كَقَوْلِكَ: (زَيدٌ ذَاهِبَةٌ جَارِيَتُهُ)، وَإِن كَانَ غَيرَ حَقِيقِيٍّ، كَانَ فِيه التَّأْنِيثُ وَالتَّذكِيرُ، تَقُولُ: (هَذَا يَـومٌ طَالِعَةٌ شَمسُهُ)، وَإِن شِئتَ، قُلتَ: (طَالِعٌ شَمسُهُ)، وَإِن كَانَ مَا ارتَفَعَ بِه مُثَنًّى أَو مَجمُوعًا لَم يَجُز تَثنِيَتُهُ وَجمعُهُ؛ إِلا عَلَى لُغَة مَن قَالَ: (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، تَقُـولُ: (زَيـدٌ ذَاهِـبٌ غُلامَاهُ، وَعَمرٌو خَارِجٌ غلمَانُهُ)، وَلا تَقُولُ: (خَارِجَان، وَخَارِجُونَ)؛ إِلا عَلَى تِلكَ اللُّغَـة، فَإِن قَدَّرْتَ التَّقدِيمَ وَالتَّأخِيرَ حَسُنَ حِينَئِذٍ، أَن تَقُولَ: (زَيدٌ خَارِجَانِ غُلامَاهُ)، تُرِيدُ: (غُلامَاهُ خَارِجَان).

فَصْلٌ [في عمل اسم المفعول]

(اسمُ المَفعُول) (١): يَعمَلُ عَمَلَ (يَفعَلُ) مِن فعله، وَكُلُّ اسمِ مَفعُولٍ، سِوَى (مَفعُولٍ)، أَي: سِوَى لَفظِ: (مَفعُولٍ)، نَعنِي: سِوَى هَذه اللَّفظَة، تَجرِي عَلَى (يُفْعَلُ) مِن فعله، فَـ(مُكْرَمٌ) عَلَى وَزنِ (يُكرَمُ)، وَ(مُستخرَجٌ) عَلَى وَزنِ (يُستخرَجُ)، وَ(مُحتقَرٌ) عَلَى وَزنِ (يُحتقَرُ)، وَ(مُضَارَبٌ) عَلَى وَزنِ (يُضَارَبُ)، وَ(مُدحرَجٌ) عَلَى وَزنِ (يُدحرَجُ)، وَكَذَا الجَمِيعُ، وَقَالُوا: إنَّ مَفعُولا أَيضًا فِي التَّقدِيرِ جَارٍ عَلَى (يُفْعَلُ)؛ لأنَّ الوَاوَ غَيرُ مُعتَدٍّ بِهَا، وَإِنَّمَا زِيدَت؛ لأَنَّهُم قَد رَفَضُوا بِنَاءَ (مَفْعَلٍ) فِي كَلامِهِم؛ فَلَم يَجِيء مِنْهُ إلا (مَكْرُمٌ) فِي (مَكْرُمَةٍ)، كَمَا قَالَ(٢): [الرجز]

لِيَومِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالِ مَكْرُمِ

وَ(مَعُونٌ) جَمعُ مَعُونَةٍ، قَالَ(٣): [الطويل]

---

(١) يعملُ اسمُ المفعول عمَلَ الفعلِ المجهول، فيرفعُ نائبَ الفاعلِ، نحو "عزَّ من كان مُكرَماً جارُهُ، محموداً جوارُهُ". وتجوزُ إضافتُهُ إلى معمولهِ، نحو "عَزَّ من كان محمودَ الجوارِ، مُكرَمَ الجارِ".

وشروطُ إعمالهِ كما مرَّ في اسمِ الفاعل تماماً.

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبي الأخزر الحماني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص، وقد روى قبله:

مروان مروان أخو اليوم اليمى

وقوله: اليمى: أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء.

ثم قدمت الميم على الواو، فتطرفت الواو إثر كسرة فقلبت ياء، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم، على المبتدأ والخبر، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قلبت الواو ياء لتطرفها حينئذ إثر كسرة.

والروع: الفزع والخوف.

والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسنا أو قبيحا.

والمكرم: الكرم، وهو محل الشاهد في البيت.

انظر: أدب الكاتب ٤٧٦/١، وإصلاح المنطق ٢٢٣/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٩/١.

(٣) البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذري.

بُثينَ الزَمِي (لا) إنَّ (لا) إنْ لَزِمتَـهُ … عَلَى كَثْـرَةِ الوَاشِـينَ أَيُّ مَعُـونِ

وَحُكمُهُ فِي أَنَّهُ لا يَعملُ بِمَعْنَى المَاضِي، وَأَنَّهُ يَحتَاجُ فِي عَمَلِهِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الأَشـيَاءِ الخَمسَةِ حَتَّى يَعتَمِدَ عَلَيْهِ، وَفِي سَائِرِ مَا ذَكَرنَا حُكمُ اسمِ الفَاعِلِ.

فصلٌ [في عمل الصفات المشبهة]

(الصِّفَاتُ المُشَبَّهةُ) [1]: نَعنِي بِهَا نَحوَ: (حَسَنٌ، وَكَرِيمٌ)، مِمَّا لا يَكُـونُ عَلَـى وَزنِ (يَفعَلُ) مِن فِعلِه، وَمَعْنَى المُشَبَّهَةِ: أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِاسمِ الفَاعِلِ، وَوَجهُ الشَّـبَهِ: أَنَّهَـا تُثَنَّـى، وَتُجمَعُ، وَتُؤَنَّثُ، وَتُذَكَّرُ، تَقُولُ: (حَسَنٌ، وَحَسَنَانِ، وَحَسَنُونَ، وَحَسَـنَةٌ، وَحَسَـنَتَانِ،

=

وبثين مرخم بثينة اسم حبيبته.

يقول: إذا سألك الواشون عني أو عن شئ يرتبط بي فلا تذكري شيئا سول كلمة لا، فـان هـذه الكلمة إن لزمتها أكبر عون لك على رد كيدهم، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معـون بسكونها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، وهذا شاذ، والقياس المعان، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قبلت ألفا.

انظر: الديوان ١/١١٢، وأدب الكاتب ١/٤٧٦، وإصلاح المنطق ١/٢٢٣.

(١) تعملُ الصفةُ المشبهةُ عملَ اسم الفاعلِ المتعدِّي إلى واحد، لأنها مُشبَّهةٌ به ويُستحسَنُ فيهـا أن تُضافَ إلى ما هوَ فاعلٌ لها في المعنى، نحو "أنتَ حَسَنُ الخُلُقِ، نَقيُّ النفسِ، طاهرُ الذَّيلِ".

ولكَ في معمولها أربعةُ أوجُه

١- أن ترفعهُ على الفاعليّة، نحو "عليٌّ حسَنٌ خُلقُهُ، أو حسَنٌ الخُلُقُ أو الحسنُ خُلقُهُ، أو الحسنُ خُلُقُ الأبِ".

٢- أن تنصبهُ على التّشبيه بالمفعولِ به، إن كان معرفةً، نحو "عليٌّ حسنٌ خُلقَهُ، أو حَسَنٌ الخُلُقَ، أو الحسنُ الخُلُقَ، أو الحسَنُ خُلُقَ الأبِ".

٣- أن تنصبهُ على التمييز، إن كانَ نكرةً، نحو "عليٌّ حسنٌ خُلقاً، أو الحسَنُ خُلقاً".

٤- أن تَجرَّهُ بالإضافة، نحو "عليٌّ حسَنُ الخُلُقِ، أو الحسنُ الخُلُقِ، أو حسنُ خُلُقِه، أو حسَنُ خُلـقِ الأبِ، أو الحسن خُلُقِ الأبِ".

واعلم أنهُ تمتنعُ إضافةُ الصفة إذا اقترنتْ بألْ، ومعمولها مُجرَّدٌ منها ومنَ الإضافة إلى ما فيه "أَلْ"، فلا يُقالُ "عليٌّ الحسنُ خُلقهِ، ولا العظيمُ شدَّة بأسٍ". ويقال "الحسنُ الخُلُقِ، والعظيمُ شدَّةِ البأسِ".

وَحَسَنَاتٌ)، فَهَذِه أَيضًا تَعملُ عَمَلَ أفعالِهَا؛ إلا أَنَّهَا تَنحَطُّ عَنِ اسمِ الفَاعِلِ بشَيءٍ، وَهِيَ أَنَّهَا لا تَعمَلُ بِمعْنَى الاستقبَال، فَلا يُقَالُ: (هَذَا رَجُلٌ حَسَنٌ وَجهُهُ غَدًا)، مَثَلا كَمَا تَقُولُ: (هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبوهُ غدًا)؛ فَأَمَّا بِمَعْنَى المَاضِي، فَأَبعَد أَن يَكُونَ لَهَا عَمَلٌ.

ثُمَّ الحُكمُ فِي أَنَّهَا لا تَعمَلُ حَتَّى تَعتَمِدَ عَلَى وَاحِد مِن الأشيَاءِ الخَمسَةِ، عَلَى مَا مَضَى فِي اسمِ الفَاعِلِ، فَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (حَسَنٌ غُلامَاكَ)، كَمَا لا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (قَائِمٌ أَخوَاكَ).

وَإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ لا تُثَنَّى، وَلا تُجمَعُ، وَلا تُؤَنَّثُ لَم تَعمل عَمَلَ الفعلِ إلا عَلَى قُبحٍ، وَذَلِكَ فِي: (خيرٍ مِنْهُ)، وَلا يَستَحسِنُونَ أَن يُرفَعَ بِـ (خَير منْهُ) اسمٌ ظَاهِرٌ، فَيُقَال: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ خَيرٍ مِنْهُ أَبوهُ)، وَكُلُّ (أَفعَل مِن كَذَا)، فَهَذَا حُكمُهُ، لَوْ قُلْتَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ أفضَلَ مِنْهُ أَبوَاهُ)، لَم يَحْسُن، وَإِنَّمَا الكَلامُ أَن تَرفَعَ، فَتَقُولَ: (أَفضَلُ مِنْهُ أَبوَاهُ)، حَتَّى تَكُونَ (أَبوَاهُ) مُبتَدأً، وَ(أفضَلُ مِنْهُ) خَبرًا مُقَدَّمًا.

وَاعلَم أَنَّ هَاهُنَا أَصْلا يَستَمِرُّ فِي هَذِه الضُّرُوب الثَّلاثَة الَّتِي هِيَ اسمُ الفَاعِلِ، وَاسمُ المَفعُولِ، وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، وَهُوَ أَنَّ الشَّيءَ يُخبَر عَنْهُ بفعلِ مَا هُوَ من سَبَبِهِ، وَيُوصَفُ بفعلِ مَا هُوَ مِن سَبَبِه، وَيُجعَلُ فِعلُ مَا هُوَ مِن سَبَبِه حَالا لَهُ، كَمَا مَضَى فِي اسمِ الفَاعِلِ، ثُمَّ يَتفَرَّعُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ يُنقَلُ فِعلُ مَا هُوَ مِن سَبَبِ الشَّيءِ فِي اللَّفظِ إِلَى الشَّيءِ، وَيُقَدَّرُ ضَمِيرُهُ فِي اسمِ الفَاعِلِ، وَالمَفعُولِ، وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، ثُمَّ يُضَافُ ذَلِكَ إِلَى الَّذي هُوَ الفَاعِلُ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ تَقُولُ: (زَيدٌ قَائِمُ الغُلامِ، وَعَمرٌو مُؤدَّبُ الخُدَّامِ، وَزَيدٌ حَسَنُ الوَجهِ)، الفعلُ فِي هَذَا كُلِّه لِمَا أُضِيفَ الصِّفَةُ إِلَيْه؛ فَـ (القِيَامُ) فعلٌ لِلغُلامِ، وَ(التَّأديبُ) وَصفٌ لِلخُدَّامِ، وَ(الحَسَنُ) وَصفٌ لِلوَجه، وَلَكِنَّهُم نَقَلُوا الفعلَ فِي اللَّفظِ إِلَى الشَّيءِ الَّذي الفَاعِلُ مِن سَبَبِه، وَجعَلُوا فِيه ضَمِيرًا لَهُ اعتِمَادًا عَلَى إِضَافَة الصِّفَة الَّذي هُوَ الفَاعِلُ، لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ الفعلَ لَهُ فِي المَعْنَى، أَعنِي أَنَّكَ إِذَا أَضفتَ (قَائمًا) إِلَى الغُلامِ، فَقُلتَ: (زَيدٌ قَائِمُ الغُلامِ)، عُلِم أَنَّ (القِيَامَ) لِلغُلامِ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَضفتَ (مُؤدَّبًا) إِلَى (الخُدَّامِ)، وَ(حَسَنًا) إِلَى (الوَجه)، عُلِمَ أَنَّ (التَّأديبَ) لِلخُدَّام، وَ(الحُسنَ) لِلوَجه.

ثُمَّ إِنَّ الصِّفَةَ فِي هَذَا كُلِّه تَجرِي - فِي أَنَّهَا تَتبَعُ مَا قَبلَهَا فِي التَّأنِيثِ وَالتَّذكِيرِ، وَالتَّثنِيَةِ وَالجمعِ - مَجرَاهَا إِذَا كَانَت فِي المَعْنَى لِمَا جَرَت عَلَيْه.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ تَقُولُ: (هندٌ قَائمَةُ الغُلام، وَمُؤَدَّبَةُ الخُدَّامِ، وَحَسَنَةُ الوَجه)، فَتُؤَنِّثُ، كَمَا تُؤَنِّثُ، إِذَا قُلتَ: (هندٌ قَائِمَةٌ، وَهندٌ مُؤَدَّبَةٌ، وَهندٌ حَسَنَةٌ)، فَجَعَلتَ الفعلَ لَهَا بالحَقِيقَةِ، وَالحُكمُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمعِ، تَقُولُ: (الزَّيدَان قَائمَا الغُلامِ، وَالزَّيدُونَ قَائمُوا الغُلامِ)، كَمَا تَقُولُ: (الزَّيدَانِ قَائمَان، وَالزَّيدُونَ قَائمُونَ)، فَقِسْ عَلَى هَذَا البَابِ كُلِّهِ.

فَصْلٌ [في عمل المصدر]

(المَصدَرُ): يَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ[1]، وَلَهُ أَحوَالٌ ثَلاثَةٌ:

أَحَدُهَا: أَن يَكُونَ مُنَوَّنًا.

---

(١) يعملُ المصدرُ عَمَلَ فعله تَعدِّياً ولزوماً.

فإن كان فعلُهُ لازماً، احتاجَ إلى الفاعلِ فقط، نحو "يُعجبُني اجتهادُ سعيدٍ".

وإن كان مُتعدِّياً احتاجَ إلى فاعلٍ ومفعولٍ به. فهو يتعدَّى إلى ما يتعدَّى إليه فعلُه، إمّا بنفسه، نحو "ساءَني عصيانُك أباكَ"، وإمّا بحرف الجرِّ، نحو "ساءَني مُرورُكَ بمواضعِ الشُّبهةِ". واعلم أن المصدرَ لا يعملُ عملَ الفعلِ لشبهِهِ به، بل لأنهُ أصلُهُ.

ويجوزُ حذفُ فاعلِه من غيرِ أن يتحمّلَ ضميرَهُ، نحو "سرَّني تكريم العاملينَ". ولا يجوزُ ذلكَ في الفعل، لأنهُ إن لم يَبرُز فاعلُهُ كان ضميراً مستتراً، كما تقدَّم في باب الفاعل.

ويجوزُ حذفُ مفعوله، كقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة:١١٤]، أي استغفار إبراهيمَ ربَّهُ لأبيه.

وهو يعملُ عملَ فعله مضافاً، أو مجرَّداً من "أل" والإضافة، أو مُعرَّفاً بأل، فالأولُ كقوله تعالى ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الحج:٤٠]. والثاني كقوله عزَّ وجلَّ ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد]. والثالثُ إعمالُه قليلٌ، كقول الشاعر

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا

وَشرط لإعمال المصدر أن يكون نائباً عن فعلِه، نحو "ضرباً اللصَّ"، أو أن يصحَّ حُلولُ الفعلِ مصحوباً بأنْ أو "ما" المصدريتين مَحلَّهُ. فإذا قلتَ "سرَّني فَهمُكَ الدَّرسَ"، صحَّ أن تقول "سرَّني أن تفهمَ الدرسَ". وإذا قلتَ "يَسرُّني عملُكَ الخيرَ"، صحَّ أن تقول "يَسُرُّني أن تعملَ الخيرَ". وإذا قلتَ "يُعجبُني قولُكَ الحقَّ الآنَ"، صحَّ أن تقولَ "يعجبني ما تقولُ الحقَّ الآنَ". غيرَ أنهُ إذا أُريدَ به المُضيُّ أو الاستقبالُ قُدِّرَ بأنْ، وإذا أُريدَ به الحالُ قُدِّرَ بِمَا، كما رأيتَ.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ مُضَافًا.

وَالثَّالِثُ: أَن يَكُونَ فِيهِ الألفُ وَاللامُ.

فَإِذَا كَانَ مُنَوَّنًا عَمِل عَمَلَ الفِعلِ، إِلا أَنَّهُ فِي الأمرِ الأَكثَرِ يُتْرَكُ فِيهِ ذِكْرُ الفَاعِلِ، وَيعمَلُ فِي المَفعُول.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ (إِطْعَامًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤ - ١٥]، عَملَ عَمَل (يُطْعِمُ) بِأَن نَصَبَ ﴿يَتِيمًا﴾، وَلَكِن لَم يَذكرِ الفاعِلَ، فَلَم يَقُل: أَو إِطعَامٌ هُوَ يَتِيمًا، وَمِثْلُهُ بَيتُ الحَمَاسَةِ(١): [الطويل]

وَهَلْ يَدَعُ الوَاشُونَ إِفْسَادَ بَيْنِنَا ... وَحَفْرًا لَنَا العَاثُورَ مِنْ حَيْثُ لا نَدْرِي

فَـ (العَاثُورُ) مَنصُوبٌ بِـ (حَفْرٍ) كَمَا يُنصَبُ بِالفعلِ، إِذَا قُلتَ: وَهَل يَدَعُ الوَاشُونَ أَن يَحفُرُوا لَنَا العَاثُورَ، وَلَم يَذكُرِ الفَاعِلَ، فَلَم يَقُل: وَحَفرًا هُم لَنَا العَاثُورَ؛ وَلتركِهم ذِكرَ الفَاعِلِ قَلَّ فِي الكَلامِ، مِثلُ قَولِكَ: (عَجِبتُ مِن ضَربٍ زَيدٌ عَمرًا، وَمِن دَقٍّ القَصَّارُ الثَّوبَ)، إِنَّمَا يَجِيءُ فِي أَمثلَةِ النَّحوِيِّينَ.

وَإِذَا كَانَ مُضَافًا، ثُمَّ كَانَ الفعلُ مِنْهُ مُتَعَدِّيًا، كَانَ عَلَى ثَلاثَة أَوجُه:

أَحَدُهَا: أَن يُضَافَ إِلَى الفَاعِلِ، فَيُجَرَّ بِه، وَيُنصَب المَفعُولُ، وَذَلِكَ قَولُكَ: (عَجِبْتُ مِن ضَربِ زَيدٍ عَمرًا)، تَقدِيرُهُ: عَجِبتُ مِن أَن ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا.

وَالثَّانِي: أَن يُضَافَ إِلَى المَفعُولِ، وَيُرفَعَ الفَاعِلُ، فَيُقَالُ: (عَجِبتُ مِن ضَربِ عَمرٍو زَيدٌ)، وَيَكُونُ التَّقديرُ: عَجِبتُ مِن أَن ضَرَبَ عَمرًا زَيدٌ، وَهَذَا قَلِيلٌ فِي الاستِعمَالِ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ فِي الشِّعرِ عَلَى قِلَّةٍ أَيضًا، كَقَوْلِه(٢): [الطويل]

---

(١) العاثور: المهلكة من الأرض وما أعد ليقع فيه أحد، والبين هنا الوصل، والمعنى: وهل أرى نفسي سليمة من رمي الوشاة وطلبهم إفساد وصلنا وحفر مهواة لنقع فيها إذا غبنا عنهم من حيث لا نشعر ولا ندري.

انظر: ديوان الحماسة ١١٧/٢، والمحكم والمحيط الأعظم ٨٧/٢.

(٢) مطلع قصيدة للحطيئة في مدح سعيد بن العاص وإلى المدينة المنورة "الديوان ص٨١".
وَاسْمُهُ: جَرْوَل، وَيُكْنَى: أَبَا مُلَيْكَة.

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ   لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّئُونِ وَكِيفُ

التَّقديرُ: أَمِن أَن رَسَمَ دَارًا مَرْبَعٌ، ومَصِيفٌ، وَهُوَ مِن قَولِهِم: رَسَمَ المَطَرُ الدَّارَ، إِذَا أَحدَثَ فِيهَا آثَارًا.

وَالثَّالِثُ: أَن يُضَافَ إِلَى المَفعُولِ، وَيُترَكَ ذِكرُ الفَاعِلِ، وَمِثَالُهُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤]، و﴿لا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، المَعْنَى: لَقَد ظَلَمَكَ بِسُؤَالِهِ نَعجَتَكَ، وَلا يَسأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَائِهِ الخَيرَ، أَي: مِن طَلَبِهِ الخَيرَ، وَهَذَا يَكثُر جِدًّا.

=

الشاهد فيه: إِضَافَةُ المَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (رَسْمٌ) إِلَى المَفْعُولِ وَمَعَهُ الفَاعِلُ، وَتَقْدِيرُه: أَمِنْ أَجْلِ أَنْ رَسَمَ دَارًا مَرْبَع وَمَصِيفٌ.

لغة البيت: (الرَّسْمُ) هُنَا: بَقِيَّةُ الأَثَرِ. وَالرَّسْمُ: الرَّكِيَّةُ تَحفِرُهَا ثُمَّ تَدعُهَا، فَتَنْدَفِنُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَستَنْبِطَهَا، وَجَمْعُهَا: الرِّسَامُ.

و(المَرْبَعُ): زَمَن الرَّبِيعِ. و(المَصِيفُ): المَنْزِل فِي الصَّيْفِ، وَالمَصِيفُ: زَمَن الصَّيْفِ، وَيَحتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المَصْدَرُ مِنْ صَافَ، يَصِيفُ. وَالمَرْبَع أَيْضًا: المَوْضِعُ الَّذِي يُرْتَبَعُ فِيه.

و(الشُّئُون) هُنَا: عُرُوقُ الدَّمْعِ، وَالشُّئُون أَيْضًا: تَمَائِمُ فِي الجُمْجُمَةِ، وَاحِدُهَا: شَأْنٌ.

وَالشُّئُونُ أَيْضًا: الأُمُورُ، وَاحِدُهَا: شَأْنٌ. قَالَ: [الوافر]

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي   وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّئُونِ

وَقَوْلُهُ: (وَكِيفٌ)؛ أَي: سَائِلٌ، يُقَالُ: وَكَفَ المَطَرُ وَالدَّمْعُ، وَالعَيْنُ وَالبَيْتُ، وُكُوفًا، وَوَكِيفًا، وَوَكَافًا، وَأَوْكَفَ أَيْضًا.

وَبَعْدَهُ: [الطويل]

تَذَكَّرْتُ فِيهَا أَهْلَهَا فَتَبَادَرَتْ   دُمُوعٌ وَأَصْحَابِي عَلَيَّ وُقُوفُ

رَشَاشٌ كَغَرْبَيْ هَاجِرِيٍّ كِلاهُمَا   لَهُ دَاجِنٌ بِالكَرَّتَيْنِ عَلِيفُ

يَمْدَحُ بِهَذِهِ القَصِيدَةِ سَعِيد بن العَاصِي، لَمَّا وَلِيَ الكُوفَةَ، وَفِي مَدْحِهِ يَقُول: [الطويل]

إِلَيْكَ سَعِيدَ الخَيْرِ جُبْتُ مَهَامِهًا   يُقَابِلُنِي آلٌ بِهَا وَتُنُوفُ

انظر: تاج العروس (رسم) ٣٢/٢٥٦، ولسان العرب (رسم) ١٢/٢٤١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٠٠.

وَإِذَا كَانَ فِيهِ الألِفُ وَاللامُ، لا يَعملُ إِلا فِي ضَرُورَةِ شِعرٍ، لا يَجُوزُ أن تَقُولَ: (عَجِبتُ مِنَ الضَّربِ زَيدًا)، وَأَنشَدُوا فِي إِعمَالِه(١): [المتقارب]

---

(١) لم ينسب إلى قائل -وبالبحث لم أعثر له على قائل- وذكره سيبويه وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها، وهو من المتقارب. وَذُكِرَ أَنَّهُ مَصنُوعٌ.

الشاهد فيه: إِعْمَالُ المَصْدَرِ وَفِيهِ الألِفُ وَاللامُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (النِّكَايَة) نَصَبَ بِهِ (أَعْدَاءَهُ)، لِمَنْعِ الألِف وَاللام مِن الإِضَافَة، وَمُعَاقَبَتِهِمَا التَّنْوِين، وَمِثْله قَوْل الآخر: [الطويل]

وَلا تَحْسَبَنَّ القَتْلَ مَحْضًا شَرِبْتَهُ ... نِزَارًا وَلا أَنَّ النُّفُوسَ اسْتَقَرَّتِ

أي: وَلا تَحْسَبَنَّ القَتْلَ نِزَارًا مَحْضًا شَرِبْتَهُ، فَفِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ، وَلا يُفصَلُ بَيْنَ الصِّلَة وَالمَوْصُولِ بِالأَجْنَبِيِّ، وَهُوَ المَفْعُولُ الثَّانِي (لتَحْسَبَنَّ)، وَيَحتَمِلُ أَنْ يَنْتَصِبَ قَوْلُهُ: (نِزَارًا) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (القَتْلُ)؛ أي: قَتَلْتَ نِزَارًا، وَلا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذَا.

لغة البيت: (النِّكَايَة): الإِيقَاعُ بِالعَدُوِّ، وَيُقَالُ: نَكَاهُ، يَنْكِيه، نِكَايَةً. و(الأَعْدَاءُ): جَمْعُ عَدُوٍّ، الَّذِي هُوَ ضِدُّ الصَّدِيقِ، وَيَقَعُ لِلوَاحِدِ، وَالاثْنَيْنِ، وَالجَمِيعِ، وَالأُنْثَى وَالذَّكَرُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي﴾ [الشعراء: ٧٧].

قَالَ سِيبَوَيْه: (عَدُوّ) وَصْفٌ، وَلَكِنَّهُ ضَارَعَ الاسْمَ، وَقَدْ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ. قَالَ سِيبَوَيْه: وَلَمْ يُكَسَّرْ عَلَى فُعُلٍ وَإِنْ كَانَ كَصَبُورٍ، كَرَاهِيَةَ الاعْتِلال وَالإِخْلال.

وَلَمْ يُكَسَّرْ عَلَى فِعْلان، كَرَاهِيَةَ الكَسْرَةِ قَبْلَ الوَاوِ؛ لأنَّ السَّاكِنَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ حَصِينٍ.

و(الأَعَادِي): جَمْعُ الجَمْعِ، وَالعِدَى وَالعُدَى: اسْمَانِ لِلجَمْعِ. وَقَالُوا: فِي جَمْعِ عَدُوَّةٍ: عَدَايَا، وَلَمْ يُسْمَعْ إِلا فِي الشِّعْرِ.

و(الضَّعِيفُ): خِلافُ القَوِيّ، وَيُقَالُ: ضَعُفَ ضُعْفًا، وَضَعَفَ، الفَتْحُ عَنِ اللِّحْيَانِي، فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالجَمْعُ: ضُعَفَاء، وَضَعْفَى، وَضِعَافٌ، وَضَعَفَةٌ، وَضَعَافَى، قَالَ: [البسيط]

تَرَى الشُّيُوخَ الضَّعَافَى حَوْلَ جَفْنَتِه ... وَتَحْتَهُمْ مِنْ جَحَانِي دَرْدَقٍ شَرَعَهْ

و(نِسْوَةٌ): ضَعِيفَاتٌ، وَضَعَائِفُ، وَضِعَافٌ، قَالَ: [الوافر]

لَقَدْ زَادَ الحَيَاةَ إِلَيَّ حُبًّا ... بَنَاتِي إِنَّهُنَّ مِنَ الضِّعَافِ

و(يَخَالُ): يَظُنُّ، خَيْلا وَخَيَلانًا، وَهُوَ فَعِلَ يَفْعَلُ. و(التَّرَاخِي): التَّأْخِيرُ.

معنى البيت: يَهْجُو رَجُلا وَيَصِفُهُ بِالضَّعْفِ عَنْ نِكَايَةِ أَعْدَائِه، وَأَنَّهُ يَلْجَأُ إِلَى الفِرَارِ وَيَظُنُّهُ يُؤَخِّرُ أَجَلَهُ.

الإعراب: مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يُنْكِرُ إِعْمَالَ المَصْدَرِ وَفِيهِ الألِف وَاللام؛ لِخُرُوجِه عَنْ شِبْه الفِعْلِ، فَيَنْتَصِبُ مَا بَعدَهُ بِإِضْمَارِ مَصْدَرٍ مَنْكُورٍ مُنَوَّنٍ، وَيُقَدِّرُهُ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ نِكَايَةً أَعْدَاءَهُ، وَهَذَا يَلْزَمُهُ مَعَ

ضَـــعيفُ النِّكَايَـــةَ أَعْـــدَاءَهُ　　　يَخَـــالُ الفِــرَارَ تُرَاخَـــي الأَجَـــلْ

(أَعداءَهُ): مَنصُوبٌ بِــ (النِّكَايَة)، وَفِيهَا الألِفُ وَاللامُ كَمَا تَرَى، وَهُوَ شَاذٌّ.

=

تَنْوِينِ المَصْدَرِ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يُنَوَّنُ، فَقَدْ خَرَجَ المَصْدَرُ عَنْ شَبَهِهِ بِالتَّنوِينِ، فَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا المَــذْهَبِ ألا يَضْعُفَ عَمَلُهُ.

قَالَ أَبُو عَلِيّ: إِنَّمَا ضَعُفَ عَمَلُهُ؛ لأنَّهُ عُرِّفَ تَعْرِيفًا لا يُنْوَى به الانْفِصَالُ، وَلَمْ يَتَّصِلْ باسْمٍ يَقُوم مَقَامَ الفَاعِلِ، كَاتِّصَالِ المَصْدَرِ المُضَاف، فَقَدْ بَايَنَ الفِعْلَ، ألا تَرَى أَنَّ المَصْدَرَ المُعَرَّفَ بالإضَافَةِ قَدْ يُنْوَى بِإِضَافَته الانْفِصَالُ، كَمَا يُنْوَى باسْمِ الفَاعِلِ فِي نَحْوِ: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا، فَصَارَ المَصْدَرُ المُضَافُ إليه شَبِيهًا وَنَظِيرًا يَحْمِلُ عَلَيْه، وَلا نَظِير لِمَصْدَرٍ عُرِّفَ بالألف وَاللام يُحْمَلُ عَلَيْه في شَبَهِه، وَيُرَدُّ إِلَيْه.

انظر: الكتاب ١٩٢/١، والمنصف ٧١/٣، وشرح المفصّل ٥٩/٦، ٦٤، والمقرّب ١٣١/١، وابن النّاظم ٤١٧، وأوضح المسالك ٢٤١/٢، وابن عقيل ٩٠/٢، والتّصريح ٦٣/٢، والخزانة ١٢٧/٨.

فَصْلٌ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ[1]

هَذه الكَلِمَاتُ بَعضُهَا في الأصلِ مَصدَرٌ، وَبَعضُهَا حَرفٌ، وَبَعضُهَا صَوتٌ، وَقَد جُعلَت أَدِلَّةً عَلَى أَفعَالٍ، وَأُرِيدَ بِهَا الاختِصَارُ، وَيَستَوِي فِيهَا الوَاحِدُ، وَالجَمعُ، وَالمُؤنَّثُ، وَالمُذَكَّرُ.

(رُوَيد)

تَقُولُ: (رُوَيدًا زَيدًا)، لِلمُؤَنَّث، كَمَا تَقُولُ لِلمُذَكَّرِ، وَالاثنَينِ، وَالجَمِيعِ، كَمَا تَقُولُهُ لِلوَاحِد، فَلا يُقَالُ: (رُوَيْدَا، وَرُوَيْدُوا، وَرُوَيْدِي). ثُمَّ القَولُ فِي بَيَانِ كُلِّ ضَربٍ مِنْهَا: إنَّ الَّذِي هُوَ مَصدَرٌ فِي الأَصلِ، هُوَ (رُوَيْدُ)، أَصلُهُ عِندَهُم مِن قَولِهِم: (أَرْوَدْتُهُ إِروَادًا)، أَي: أَمهَلتُهُ، ثُمَّ حُذِفَت زَوَائِدُهُ، فَبَقِيَ (رُودٌ)، كَمَا قَالَ[2]: [الوافر]

وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي

يُرِيدُ: تَقدِيرِي، وَكَقَولِهِم: (عَمْرَكَ اللهَ)، وَالأَصلُ: تَعمِيرَكَ اللهَ، مِن قَولِهِم: (عَمَّرْتُكَ اللهَ)، أَي: (سَأَلتُ اللهَ عمرَكَ)، ثُمَّ صُغِّر (رُودٌ)، فَقِيلَ: (رُوَيْدَ)، وَجُعِلَ اسمًا لِـ(أَرْوِدْ)، وَ(أَمْهِلْ)، وَتُلحَقُ الكَافُ لِلخِطَابِ، فَيُقَالُ: (رُوَيدَكَ زَيدًا، وَرُوَيدَكُنَّ زَيدًا، وَرُوَيدَكُمَا

---

(١) اسمُ الفعل كلمةٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعلُ، غيرَ أنها لا تقبل علامتَهُ. وهو، إما أن يكون بمعنى الفعلِ الماضي، مثل "هيْهات"، بمعنى "بَعُدَ" أو بمعنى الفعل المضارع، مثل "أُفٍّ"، بمعنى أَتضجّر، أو بمعنى فعلِ الأمر، مثل "آمينْ"، بمعنى استجبْ.

ومن أسماءِ الأفعالِ "شَتَانَ" بمعنى افترقَ، و "وَيْ"، بمعنى أعجَبُ، و "صَهْ" بمعنى اسكُتْ، و "مَهْ" بمعنى انكفِفْ، و "بَلْهَ" بمعنى دَعْ واترُكْ، و "عليكَ"، بمعنى الزَمْ، و "اليكَ عني"، بمعنى تنحّ عني، و "إليك الكتابَ"، بمعنى خُذْهُ، و "ها وهاكَ وهاءَ القلمَ" أي خُذْهُ.

واسمُ الفعل يلزم صيغةً واحدةً للجميع. فنقول "صَهْ"، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقتهُ كافُ الخطاب، فيراعى فيه المخاطبُ فتقول "عليكَ نفسَكَ، وعليكِ نفسَكِ، وعليكما أنفسَكما، وعليكم أنفسَكم، وعليكنَّ أنفسَكنَّ، وإليكَ عني، وإليكِ عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكنّ عني، وهاكَ الكتابَ وهاكِ الكتَابَ، وهاكُما الكتابَ، وهاكُمُ الكتابَ، وهاكُنَّ الكتابَ".
[جامع الدروس ١٢٧/١]

(٢) انظر: المخصص ٤١٨/٢، وفرحة الأديب ٣٢/١، وأساس البلاغة ٤٨٢/١.

زَيدًا، ورُوَيدَكِ زَيدًا)، حُكْمُ الكَافِ مَعَهُ حُكْمَها فِي ذَاكَ فِي أَنَّهَا حَرفٌ مُتَجَرِّدٌ لِلخِطَابِ، وَلَيْسَ لَهَا مَوضعٌ مِنَ الإعرَاب.

وَفِي (رُوَيد) وَجهَان آخَرَان:

أَحَدُهُمَا: أن يُستَعمَلَ مَصدَرًا صَحيحًا، فيُقَال: (رُوَيْدَكَ زَيدًا)، عَلَى أَن يَكُونَ الكَافُ ضَميرًا مثلُهَا فِي قَوْلكَ: (ضَرْبَكَ زَيدًا)، تُريدُ: (اضربْ زَيدًا ضَربًا)، ثُمَّ تَحْذفُ الفعـــلَ، وَتُضيفُ المَصدَرَ إِلَى الفَاعلِ، فَأَنتَ فِي هَذَا الوَجه، تَقُولُ: (رُوَيْدَكَ نَفْسكَ زَيدًا)، فَلا تَقُولُهُ فِي الوَجهِ الأَوَّل، ويُضَافُ فِي هَذَا الوَجه إِلَى المَفعُول، فيُقَال: (رُوَيدَ زَيد)، كَأَنَّكَ تَقُولُ: (إمهَالَكَ زَيدًا)، تُريدُ: أَمْهِلْهُ إِمْهَالا، ثُمَّ تَحْذفُ الفعلَ، وَتُضيفُ المَصدَرَ إِلَـــى المَفعُـــولِ، وَحَكَى صَاحبُ الكتَاب عَنِ العَرَب: رُوَيْدَ نَفْسه.

وَالوَجهُ الثَّاني: أَن يُستَعمَلَ صفَةً، كَقَوْلِهِم: (ضَعْهُ وَضْعًا رُوَيدًا)، كَأَنَّهُ قَالَ: وَضْـــعًا هَيِّنًا.

(بَلْهَ)

وَ(بَلْهَ): مَصدَرُ فعلٍ مَترُوك، وَيَنصَبُ مَا بَعدَهُ، ويُجَرُّ، فَإِذَا نُصبَ مَا بَعدَهُ، كَانَ قَـــد جُعلَ اسمًا لِـــ (دَعْ)، وَإِذَا جُرَّ مَا بَعدَهُ، كَانَ قَد استُعملَ مَصدَرًا عَلَى أَصله، وَأُضيفَ إِلَى المَفعُولِ، مثلُ: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، الأصلُ: اضربُوا الرِّقَابَ ضَربًا، ثُمَّ حُـــذفَ الفعلُ، وَأُضيفَ المَصدرُ إِلَى المَفعولِ.

(دُونَكَ)

وَأَمَّا (دُونَكَ)، فَهُوَ ظَرفٌ فِي الأصلِ، كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلتَ: (هُوَ دُونَكَ)، ثُمَّ جُعِـــلَ اسمًا لِـــ (خُذْ)، فَقيلَ: (دُونَكَ زَيدًا).

(عَلَى)

وَأَمَّا (عَلَى) فَهُوَ الحَرفُ الَّذي يَكُونُ فِي قَوْلكَ: (المَالُ عَلَيكَ)، ثُمَّ جُعلَ هَكَذَا اسمًـــا لِـــ (الزمْ)، وَالكَافُ فِيهَا ضَميرٌ، وَلَهَا مَوضعٌ مِنَ الإعرَابِ؛ وَلِـــذَلكَ يَصِـــحُّ أَن يُؤَكَّـــدَ، فَيُقَال: (عَلَيكَ نَفسَكَ).

(صَهْ، وَمَهْ)

وَأَمَّا (صَه، وَمَه): فَكلاهُمَا صَوتٌ، وَلا يَكُونُ لَهُمَا عَمَلٌ فِي الظَّاهِرِ؛ لأَنَّهُمَا اسمَان لِفعلٍ غَيرِ مُتَعَدٍّ؛ لأنَّ (صَه) اسمٌ لِـ (اسكُت)، وَ(مَه) اسمٌ لِـ (اكْفُف)، وَمِثلُهُمَا (إِيه) فِي كَونِهِ صَوتًا، إلا أنَّهُ اسمٌ لِفعلٍ مُتَعَدٍّ؛ لأنَّهُ بِمَعْنَى (هَات).

وَفِي هَذِهِ الثَّلاثَةِ حُكمٌ مَخصُوصٌ، وَهُوَ أَنَّهَا تُنوَّنُ، وَالتَّنوِينُ فِيهَا يَكُونُ دَليلا عَلَى التَّنكيرِ، وَمَعْنَى التَّنكيرِ: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (صَه)، كَأَنَّكَ قُلتَ: (افعَل سُكُوتًا)، تَأمُرُهُ بِأَن يَسكُتَ سَاعَةً مَثَلا، وَإِذَا قُلتَ: (صَهْ)، كَانَ المَعْنَى: افعَلِ السُّكُوتَ، تُرِيدُ: أَن تَأمُرَهُ بِتَركِ الكَلامِ عَلَى الإطلاقِ. وَإِذَا قُلتَ: (إِيه) بِالتَّنوِينِ، كَانَ المَعْنَى: هَات حَدِيثًا، وَإِذَا قُلتَ: (إِيهِ)، كَانَ المَعْنَى: هَاتِ الحَدِيث، وَعَلَى ذَلكَ بَيتُ ذِي الرُّمَّةِ[1]: [الطويل]

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ ... وَكَيْفَ بِتَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ

تُرِكَ التَّنوينُ؛ لأَنَّهُ لا مَعْنَى لِلتَّنكِيرِ وَالخِطَابُ مَعَ الدِّيَارِ.

(هَيْهَاتَ)

وَأَمَّا (هَيْهَاتَ): فَهُوَ اسمٌ لِلفعلِ فِي الخَبَرِ، وَجَمِيعُ مَا مَضَى أَسمَاءٌ لأفعَالٍ هِيَ أَوَامِرُ، تَقُولُ: (هَيْهَاتَ ذَاكَ)، تُرِيدُ: بَعُدَ ذَاكَ، قَالَ الشَّاعِرُ[2]: [الطويل]

---

(١) انظر: شرح ديوان ذي الرمة لأبي نصر ٢/٧٧٩، وإصلاح المنطق ٢٩١، والمقتضب ٣/١٧٩، ومجالس ثعلب ١/٢٢٨، والأصول ٢/١٣١، ٣/٤٤٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٩٤ن والمخصص ١٤/٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٧١، وشرح الكافية للرضي ٣/٩١،٩٦، والخزانة ٦/٢٠٨، والصحاح ٦/٢٢٢٦.

(٢) هَذَا البَيْتُ لِجَرِير يَهْجُو الفَرَزْدَق، وَيَمْدَحُ عَبْد العَزِيز بْن الوَلِيد بْن عَبْد المَلِك بْن مَرْوَان.

الشاهد فيه: (هَيْهَات): وَهُوَ اسمٌ لِبَعُدَ، وَهُوَ أَحَدُ الأَسْمَاء الَّتِي يُسَمَّى بِهَا الفِعْل فِي الخَبَرِ. وَفِيهِ لُغَات: هَيْهَاةَ، هَيْهَاةً، هَيْهَات، هَيْهَات، أَيْهَاتَ، أَيْهَات، أَيْهَاتًا، أَيْهَات، أَيْهَات، أَيْهَاتَ، أَيْهَى.

فَمَنْ فَتَحَ كَتَبَهَا بِالهَاءِ؛ لأَنَّهَا وَاحِدَةٌ: كَأَرْطَاةٍ وَعَلْقَاةٍ.

وَمَنْ كَسَرَ كَتَبَهَا بِالتَّاءِ؛ لأَنَّهَا جَمَاعَةُ (هَيْهَات).

=

وَمَنْ نَوَّنَ اعْتَقَدَ تَنْكِيرَهَا، وَتَصَوَّرَ مَعْنَى المَصْدَرِ النَّكِرَة، كَأَنَّهُ قَالَ: بُعْدًا بُعْدًا. وَمَنْ لَمْ يُنَوِّن اعْتَقَدَ تَعْرِيفَهَا، وَتَصَوَّرَ مَعْنَى المَصْدَرِ المَعْرِفَة، كَأَنَّهُ قَالَ: البُعْدَ، فَجَعَلَ التَّنْوينَ دَلِيلَ التَّنْكِير، وَعَدَمَهُ دَلِيلَ التَّعْرِيف.

و(هَيْهَاة) مِنْ ذَوَات الأَرْبَعَة المُضَعَّفَة من اليَاء، مِنْ بَاب: حَاحَيْت وَصِيصِيَة، وَأَصْلُهَا بِوَزْن (القَلْقَلَة) و(الحَقْحَقَة)، فَانْقَلَبَت اليَاء أَلِفًا لتَحَرُّكِهَا وَانْفتاح مَا قَبْلَهَا، فَصَارَتْ (هَيْهَاة)؛ كَالسِّلْقَاة والجَعْبَاة، وَإِنْ كَانَت اليَاء الَّتي انْقَلَبَتْ عَنْهَا أَلفُ سلْقَاة وَجَعْبَاة زَائدَة، وَيَاءُ (هَيْهَيَة) أَصْلا، فَلَمَّا جُمعَتْ كَانَ قِيَاسُهَا عَلَى قَوْلهِمْ: أَرْطَبَات وَعَلْقَيَات، أَنْ يَقُولُوا فيهَا: (هَيْهَيَات)، إلا أَنَّهُمْ حَذَفُوا هَذه الأَلفَ لالْتقَاء السَّاكنَيْنِ، لَمَّا كَانَتْ فِي آخرِ اسْمٍ مَبْنِيٍّ، كَمَا حَذَفُوهَا فِي: ذَان، وَاللَّتَان، وَتَان؛ لِيَفْصلُوا بَيْنَ الأَلفَات فِي أَوَاخرِ المَبْنِيَّة وَالأَلفَات فِي أَوَاخِرِ المُتَمَكِّنَة، عَلَى هَذَا حَذَفُوهَا فِي: أُولات وَذَوَات؛ لِتُخَالفَ يَاءَ حَصَيَات وَنَوَيَات.

وَالاسْمُ بَعْدَهَا يَرْتَفعُ عَلَى حَدِّ ارْتفَاعِ الفَاعلِ بفعْله، قَالَ: [الطويل]

هَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ ... كَانَتْ مُبَارَكَةً عَلَى الأَيَّامِ

وَقَالَ: [الطويل]

هَيْهَاتَ نَاسٌ مِنْ أُنَاسٍ دِيَارُهُمْ ... دُفَاقٌ وَدَارُ الآخَرِينَ الأَوَائِنُ

وَقَالَ آخَرُ: [الرجز]

هَيْهَاتَ مِنْ مُنْخَرِقٍ هَيْهَاؤُهُ

وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِكَ: بَعُدَ بُعْدُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ بَنَى مِنْ هَذِهِ الكَلِمَة فَعْلالا، فَجَاءَ بِهِ مَجيءَ (القَلْقَال، وَالزَّلْزَال).

وَالأَلِفُ فِي (هَيْهَات) غَيْرَ الأَلِفِ فِي (هَيْهَاؤُه)، وَهِيَ فِي (هَيْهَاتَ) لام الفِعْل الثَّانِيَة كَقَاف الحَقْحَقَة الثَّانِيَة، وَهِيَ فِي (هَيْهَاؤُه) أَلِفُ الفَعْلال الزَّائِدَةُ.

وَمِن الأَسْمَاءِ الَّتي سُمِّيَ بِهَا الفِعْلُ فِي الخَبَرِ: (أَوَّتَاهُ): وَهُوَ اسْمُ أَتَأَلَّمُ، وَفِيهَا لُغَات: أَوَّتَاهُ، أَوَّهْ، أَوِّهْ، أُوَّهْ. قَالَ: [الطويل]

فَأَوْهِ لِذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا ... وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ

وَالصَّنْعَةُ فِي تَصْرِيفِهَا طَوِيلَةٌ.

لغة البيت: (العَقِيق): وَادٍ بِالحجَاز، كَأَنَّهُ عُقَّ؛ أي: شُقَّ، غَلَبَت الصِّفَةُ عَلَيْه غَلَبَةَ الاسْمِ، وَلَزِمَتْهُ الأَلف وَاللام؛ لأَنَّهُ جُعِلَ الشَّيْءَ بِعَيْنِهِ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الخَلِيل فِي الأَسْمَاءِ الأَعْلامِ الَّتي أَصْلُهَا الصِّفَةُ؛ كَالحَارِث وَالعَبَّاس.

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ تُوَاصِلُهْ

وَلا يُستَعمَلُ استعمَالَ (بَعُدَ) هَكَذَا عَلَى الإطلاق، إِنَّمَا يَكُونُ حَيثُ يُرَادُ استبعَادُ أن يَكُونَ الشَّيءُ، وَأَن يُوصَلَ إِلَى الشَّيءِ، فَلا يُقَالُ: (هَيْهَاتَ مِنِّي زَيدٌ)، بِمَعْنَى: بَعُدَ مِنِّي بَعدَ أن كَانَ جالسًا بِالقُربِ مِنِّي.

=

و(العَقيقَان): بَلَدَان في بلاد بَني عَامر مِنْ نَاحيَةِ اليَمَن.

فَإِذَا رَأَيْتَ هَذه اللَّفْظَةَ مُثَنَّاةً، فَإِنَّمَا يُعْنَى بها ذَانكَ البَلَدَان. وَإِذَا رَأَيْتَها مُفْرَدَةً، فَقَدْ يَكُونُ أَنْ يُعْنَى بِهَا العَقِيقُ، الَّذي هُوَ وَادٍ بِالحِجَازِ وَأَنْ يُعْنَى بِهَا أَحَدُ هَذَيْنِ البَلَدَيْنِ؛ لأنَّ هَذَا قَدْ يُفْرَدُ كَأَبَانين، قَالَ امْرُؤ القَيْس: [الطويل]

كَأَنَّ أَبَانًا في أَفَانِينِ وَدْقِهِ

وَإِنْ كَانَتْ التَّثْنِيَةُ فِي مِثْلِ هَذَا أَكْثَر من الإفْرَاد، أَعْني فِيمَا تَقَعُ عَلَيْه التَّثْنِيَةُ مِنْ أَسْمَاءِ المَوَاضِع؛ لتَسَاويهمَا فِي النَّبَات وَالخصْب وَالقحْط، وَأَنَّهُ لا يُشَارُ إِلَى أَحَدِهمَا دُونَ الآخَرِ، وَلِهَذَا ثَبَتَ فِيهِ التَّعْرِيفُ فِي حَالِ تَثْنِيَتِهمَا وَلَمْ يَجْعَلْ كَزَيْدَيْنِ، فَقَالُوا: هَذَان أَبَانَان.

و(الخِلُّ): الصَّدِيقُ، يُقَالُ: خَالَلْتُ الرَّجُلَ خُلَّةً وَخلالا، فَهُوَ لِي خِلٌّ وَخُلَّةٌ، وَالجَمْعُ: خُلان.

معنى البيت: ظَاهِرٌ بَيِّنٌ وَهُوَ مِنْ قَصِيدَة أَوَّلُهَا: [الطويل]

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الجَهْلَ أَقْصَرَ بَاطِلُهْ وَأَمْسَى خَلاءً قَدْ تَجَلَّتْ مَخَايِلُهْ

أَجِنُّ الهوَى أَمْ طَائِرُ البَيْنِ شَفَّنِي بِوَادٍ بِهِ تَنْعَابُهُ وَمَحَاجِلُهْ

لَعَلَّكَ مَحْزُونٌ لِعِرْفَانِ مَنْزِلٍ مُحِيلٍ بِوَادِي القَرْيَتَيْنِ مَنَازِلُهْ

الإعراب: قَالَ أَبو عَلِيّ في " الحَلَبيات ": في الكَلمَة الأولَى، فِيمَنْ أَعْمَلَ الثَّاني، ذَكَرَ (العَقِيق) وَأَضْمَرَهُ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَمَنْ أَعْمَلَ الأوَّل كَانَ في الثَّانيَة ذِكْرٌ من الفَاعِلِ، وَمَنْ اعْتَقَدَ التَّرْكيبَ فيهمَا فـ (العَقيق) مُرْتَفِعٌ بمَا يُفِيدُ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا، وَالجُمْلَة الَّتِي هِيَ بِـ (العَقيق) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ، لِقَوْلِهِ: (خِلٌّ)، وَالبَاءُ ظَرْفِيَّة.

وَيَحْتَملُ أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الحَالِ من الضَّمير فِي قَوْله: (تواصلُه)، أَوْ فِي مَوْضِعِ الصِّفَة (لخِلّ)، وَيَحْتَملُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ. وَالعَامِلُ فِيهَا مَا فِي (هَيْهَات) مِن مَعْنَى الفِعْلِ.

انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٠/١، وتاج العروس ٥٥٧/٣٦، ومقاييس اللغة ١٥/٤.

(شَتَّانَ)

وَأَمَّا (شَتَّانَ): فَاسمٌ لـ (افترَقَ)، وَيَقتَضِي فَاعِلَينِ كَمَا يُوجِبُهُ، مَعْنَى (افترَقَ)؛ إلا أَنَّهُ يُستَعْمَلُ فِي الأكثرِ مُقْحَمًا فيه (مَا)، كَقَولِهِم: (شَتَّانَ مَا زَيدٌ وَعَمرٌو)، وَأَمَّا قَولُهُم: (شَتَّانَ بَينَ زَيدٍ وَعَمرٍو)؛ فَلَيسَ بِشَيءٍ، لأنَّ (بَيْنَ) ظَرفٌ، وَالمَجِيءُ بِالظَّرفِ من غَيرِ أن يَكُونَ فِي الكَلامِ فَاعِلٌ مُحَالٌ، فَإِذَا قِيلَ: (شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا)، كَانَ مِثْلَهُ فِي أَنَّهُ لا يَصِحُّ عَلَى الظَّاهِرِ؛ لأنَّ (مَا) تَكُونُ بِمَعْنَى (الَّذِي)، إِذَا قُلتَ: (شَتَّانَ الَّذِي بَيْنَهُمَا)، كُنتَ قَد أَعطَيتَهُ فَاعلا وَاحِدًا، وَهُوَ يَحتَاجُ إِلَى فَاعِلَينِ، إلا أَنَّهُ يُمكِنُ أن يُتَأَوَّلَ عَلَى مَعْنَى: (اختَلَفَ الَّذِي بَيْنَهُمَا مِنَ الأوصَافِ وَالمَعَانِي)، وَلَيسَ بِالبَيِّنِ.

ثُمَّ يَنْبَغِي أَن يُعلَمَ: أَنَّهُ لا يُستَعمَلُ فِي الافتِرَاقِ عَلَى الإِطْلاقِ، وَإِنَّمَا يُستَعمَلُ حَيثُ يُرادُ افتِرَاقُ الرَّجُلَينِ فِي الأخْلاقِ، وَالصِّفَاتِ، وَالمَعَانِي، كَمَا قَالَ[1]: [الكامل]

شَتَّانَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ ... حَيٌّ أَمَاتَ وَمَيِّتٌ أَحْيَانِي

وَكَمَا قَالَ[2]: [السريع]

شَتَّانَ مَا يَومِي عَلَى كُورِهَا ... وَيَومُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

أَرَادَ: أَنَّهُ يَركَبُ المَفَاوِزَ، وَيَتَجَشَّمُ أَعباءَ السَّفَرِ، وَحَيَّانُ مُشتَغِلٌ بِالشُّربِ وَاللهْوِ.

فَإِذًا لا يَصِحُّ أَن يُذكَرَ (شَتَّانَ)، حَيثُ يُرَادُ افتِرَاقُ الرَّجُلَينِ عَنِ المَكَانِ، وَتَبَايُنُ الشَّخصَينِ فِي المَوضِعِ، فَلا يُقَالُ: (شَتَّانَ زَيدٍ وَعَمرٍو عَنِ المَجلِسِ).

---

(١) ذكر علي بن يحيى المنجم: أن البيت للمحشم الراسي، وكان شاعرا اتصل بمحمد بن منصور بن زياد، فكسب معه ألف درهم فلما مات اتصل بمحمد بن يحيى بن خالد البرمكي فأساء صحبته فهجاه.

انظر: الموازنة ٧٢/١، وخزانة الأدب ٢٧٧/٦، ولباب الآداب ١٨٢/١.

(٢) البيت للأعشى.

والكور: الرحل، والضمير المتصل به يعود على الناقة، وحيان كان نديما للأعشى، والمعنى: يومي على رحل هذه الناقة، ويومي مع حيان أخي جابر مختلفان لا يستويان، لأن أحدهما يوم سفر وتعب، والثاني يوم لهو وطرب.

انظر: الاقتضاب ٢٤٣/٣، والخزانة ٣٠٣/٦، وأدب الكاتب ٣١٢/١، وإصلاح المنطق ٢٨٢/١.

(أُفٍّ، أُوَّهْ، وَاهًا، وَيْ)

وَممَّا جَاءَ اسمًا للفعلِ في الخَبَرِ قَوْلُهُم: (أُفٍّ)، وَهُوَ اسمٌ لِـ (أَتَضَجَّرُ)، وَ(أَوَّهْ): اسمٌ لِـ (أَتَأَلَّمُ)، وَ(وَاهًا): اسمٌ لِـ (أَتَعَجَّبُ)، قَالَ الشَّاعِرُ[1]: [الرجز]

وَاهًـــا لِرَيَّـــا ثُمَّ وَاهًا وَاهًا

يَا لَيْتَ عَيْنَيْهَـــا لَنَا وَفَاهَـــا

بِثَمَنٍ نُرْضِي بِـــهِ أَبَاهَـــا

وَ(وَيْ): اسمٌ لِـ (أَتَعَجَّبُ)؛ إلا أَنَّهُ تَعَجُّبُ مُنكِرٍ أو مُتَنَدِّمٍ، أو مُتَنَبِّهٍ لأمرٍ قَد غَفَلَ عَنْهُ، وَغَلِطَ فِيه، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بَيتُ الكِتَابِ[2]: [الخفيف]

سَالَتَانِي الطَّلاقَ أَنْ رَأَتَا مَالِي قَلِيلا قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

وَعَلَى ذَلِكَ فَسَّرَ الخَلِيلُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]،

---

(١) نسبه العيني لأبي النجم العجلي انظر: الديوان ١/ ٢٢٧.

(٢) من جملة أبيات تنسب إلى سعيد بن زيد الصحابي، كما تنسب لزيد بن عمرو بن نفيل وهو أحد الذين برئوا من عبادة الاوثان في الجاهلية وطلبوا دين إبراهيم وتنسكوا، وهي على هذه النسبة في كتاب سيبويه ٢/ ١٧٠، كما تنسب إلى نبيه بن الحجاج "مجالس ثعلب ٣٨٩، أمالي الشجري ٣٣٩، الخصائص ٣/ ٤١، ١٦٩، ابن يعيش ٤/ ٧٦ همع ٢/ ١٠٦، شرح شواهد الشافية ٣٣٩، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٢".

والنشب: المال والعقار، والضمير في قوله "سالتاني" يعود إلى زوجتيه في بيت سابق هو:

تلك عرســـاي تنطقان على العمـــ ـــد إلى اليـــوم قول زور وهتر

عرساى: مثنى عرس مضاف إلى ياء المتكلم، وعرس الرجل - بكسر فسكون -: زوجه، والهتر - بفتح الهاء وسكون التاء -: مصدر هتره يهتره، إذا مزق عرضه، وبكسر الهاء وسكون التاء: اسم بمعنى الكذب، والامر العجيب، والساقط من الكلام.

واستشهاد بالبيت في قوله " سالتانى " على أن أصله سألتانى، فخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا على نحو ما ذكرنا في البيت الذى قبله.

قَالَ: (وَيْ) مَفصُولَةٌ مِن (كَأَنَّ)، وَالمَعْنَى وَقَعَ عَلَى أَنَّ القَومَ تَنَبَّهُوا، فَتَكَلَّمُوا عَلَى قَدرِ عِلمِهِم، أَو نُبِّهُوا، فَقِيلَ لَهُم: (أَمَا يُشبِهُ أَن يَكُونَ ذَا عِندَكُم هَكَذَا).

وَتُلحَقُ الكَافُ، فَيُقَالُ: (وَيكَ)، كَقَولِه: [الكامل]

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَذْهَبَ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ

وَفِي هَذَا أَمرٌ خَفِيٌّ، وَهُوَ أَنَّكَ لَو أَتَيتَ فِي شَيءٍ مِن هَذِه الأَسمَاءِ بِالفِعلِ الَّذِي تَقُولُ: إِنَّهُ اسمٌ لَهُ، فَقُلتَ مَكَانَ (أُفٍّ): (أَتَضَجَّرُ)، وَمَكَانَ (أَوَّهْ): (أَتَأَلَّمُ)، وَمَكَانَ (وَاهًا): (أَتَعَجَّبُ)، وَمَكَانَ (وَيْ): (أَتَعَجَّبُ) أَو (أَتَنَدَّمُ)؛ لَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ خَبَرًا يَصِحُّ أَن يُقَالَ فِيه: صَدَقتَ. أَو: كَذَبتَ. وَإِذَا ذَكَرتَ هَذِه الأَسمَاءَ دَلَّت عَلَى وُجُودِ الصِّفَةِ فِي نَفسِكَ؛ فَإِذَا قُلتَ: (أُفٍّ) دَلَّلتَ عَلَى أَنَّكَ قَد ضَجِرتَ، وَلَم يَصِحَّ أَن يُقَالَ لَكَ: صَدَقتَ. أَو: كَذَبتَ. وَكَذَلِكَ الحُكمُ فِي البَاقِي.

وَاعلَم أَنَّ الأَسمَاءَ المُسَمَّى بِهَا أَفعَالَ الأَمرِ، لا تُستَعمَلُ فِي الغَائِبِ، فَلا يُقَالُ: (رُوَيْدَ عَمرٍو زَيدًا)، عَلَى مَعْنَى لِيُمْهِلْ عَمرٌو زَيدًا، وَكَذَلِكَ لا يُقَالُ: (عَلَيْهِ زَيدًا)، بِمَعْنَى: لِيَلزَمْ زَيدًا، وَقَد جَاءَ ذَلِكَ فِي الشُّذُوذِ، حُكِيَ عَنِ العَرَبِ: (عَلَيْهِ رَجُلا لَيْسَنِي)، أَي: لِيَلزَمْ رَجُلا، وَلِيَقصِد رَجُلا غَيرِي.

وَ(إِلَيكَ) بِمَعْنَى (تَنَحَّ)، يَقُولُونَ: (إِلَيكَ عَنِّي)، أَي: تَنَحَّ عَنِّي.

ثُمَّ إِنَّ تَسمِيَتَهُم هَذِه الكَلِمَ أَسمَاءً، وَعَدَّهُم لَهَا فِي الأَسمَاءِ أَمرٌ مُشكِلٌ؛ لأَنَّ مَعَانِيَهَا مَعَانِي الأَفعَالِ، فَكَيفَ تَكُونُ أَسمَاءً؟ وَإِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ فِي هَذَا أَقوَالا تَخرُجُ بِهِم إِلَى أَن يُبْطِلُوا أَن يَكُونَ هَاهُنَا حَقِيقَةٌ، لَهَا كَانَ الاسمُ اسمًا.

فَصْلٌ [فِي (حبذا)]

(حَبَّذَا): اختَلَفُوا فِيهِ؛ فَالأَقرَبُ مِمَّا قَالُوا: أَنَّ (حَبَّ) فِعلٌ عَلَى تَقدِيرِ (حَبُبَ)، وَ(ذَا) فَاعِلٌ لَهُ، وَأَنَّهُ خُلِعَ مِنْهُ مَعْنَى الإِشَارَةِ، وَجُعِلَ بِمَنْزِلَةِ قَولِكَ: (الشَّيء)، فَإِذَا قُلتَ: (حَبَّذَا زَيدٌ)، كَأَنَّكَ قُلتَ: (حَبَّ الشَّيءُ زَيدٌ)، فَحُكمُهُ عَلَى هَذَا يَكُونُ حُكمَ: (نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ). وَلا بُدَّ لَهُ مِن مَعرِفَةٍ أَو جَارٍ مَجرَى المَعرِفَةِ، فَلَوْ قُلتَ: (حَبَّذَا رَجُلٌ)، وَسَكَتَّ عَلَيْه، لَم يَكُن شَيئًا، فَإِنِ اجتَمَعَ مَعرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ نَصَبَ النَّكِرَةَ البَتَّةَ، وَرَفَعَ المَعرِفَةَ، كَقَولِكَ: (حَبَّذَا رَجُلا زَيدٌ).

وَقَد يَدخُلُ (مِنْ) عَلَى النَّكِرَةِ، فَيُقَالُ: (حَبَّذَا زَيدٌ مِن رَجُلٍ)، كَمَا قَالَ[1]: [البسيط]

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّـانِ مِـنْ جَبَـلٍ　　وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّـانِ مَـنْ كَانَـا

(١) هذا البيت لجرير بن الخطفي (الديوان ١/١٦٥). وهو من قصيدة يهجو فيها الأخطل.

وقوله: يا حبذا يحتمل أن تكون يا نداء، والمنادى محذوف، كأنه قال: يا قوم حبذا جبل الريان.

ويحتمل أن تكون استفتاح كلام، وهو قول الأصمعي، ونحوه قول الراجز:

يا لعنةَ اللّهِ على أهـل الرَّقَـم

أهل الوَقِيرِ والحمـير والخُـزُم

وقوله: من جبل في موضع نصب على التمييز، والعامل فيه الجملة المتقدمة كما قال الآخر:

يا فارسـاً ما أنت من فـارس　　موطإ الأكنـاف رحب الذراع

كأنه قال: هو حبيب إلى من بين الجبال، أو أخصه بمحبتي من بين الجبال، كذا قال الكسائي والفراء.

فَصْلٌ فِي الإِضَافَةِ

إِنَّمَا جَعَلْنَا الأصلَ فِي الجَرِّ الحَرفَ؛ لأَنَّهُ لا يُجَرُّ اسمٌ إلا عَلَى تَقدِيرِ مَعْنَى حَرف كَـ(اللامِ، وَمِنْ)، وَلَيْسَ هَاهُنَا اسمٌ أُضِيفَ لَيْسَ فِي إِضَافَتِه إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مَعْنَى حَرف جَرٍّ.

ثُمَّ إِنَّ لِلإِضَافَةِ حُكْمًا فِي اللَّفظِ، وَحُكمًا فِي المَعْنَى؛ فَحُكمُها فِي اللَّفظ جَرُّ المُضَاف إِلَيْه، وحَذْفُ التَّنوينِ، ونُون التَّثنِيَة، وَالجَمْعِ مِنَ المُضَاف، وَيَكُونُ المُضَافُ مَعَ المُضَاف إِلَيْه أَبَدًا فِي حُكمِ اسمٍ وَاحد، فَإِذَا قُلتَ: (غُلامُ زَيد)، كَانَ بِمَنْزِلَة أَن تَقُولَ: (زَيدٌ)، فِي أَنَّهُ لا يَكُونُ لَهُ فَائِدَةٌ، حَتَّى تَضُمَّ إِلَيْهِ اسمًا آخَرَ أَو فِعْلاً، فَتَقُولَ: (غُلامُ زَيدٍ حَاضِرٌ)، وَ(جَاءَنِي غُلامُ زَيد).

وَلا يَجُوزُ تَقدِيمُ المُضَاف إِلَيْه عَلَى المُضَاف البَتَّةَ، وَلا الفَصلُ بَيْنَهُمَا.

أَمَّا التَّقدِيمُ فَلا يَكُونُ بِوَجهٍ، وَأَمَّا الفَصلُ، فَقَد يَجِيءُ نَادرًا فِي الشِّعرِ كَقَولِه[1]: [البسيط]

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِن إِيغَالِهِنَّ بِنَا ... أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ

التَّقدِيرُ: كَأَنَّ أَصوَاتَ أَوَاخِرِ المَيسِ أَصوَاتُ الفَرَارِيجِ مِن إِيغَالِهِنَّ بِنَا.

---

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لذي الرُّمّة.

اللغة: (مِن) للتّعليل. و (الإيغال): الإبعاد؛ تقولُ: أوغل في الأرض: إذا أبعد فيها؛ والضّمير يعود إلى الإبل. و (الأواخر): جمع آخرة الرّحل؛ وهي: العود الّذي يستند إليه الرّاكب. و (المَيْس) – بالفتح – شجر يتّخذ منه الرّحال والأقتاب. و (الفراريج): جمع فرّوج، وهو: الصّغير من الدّجاج.

والمعنى كما قال البغداديّ في الخزانة ٤/٤١٣: "يريد أنّ رحالهم جديدة، وقد طال سيرُهم فبعض الرّحل يحكّ بعضا، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطّراب الرّحال لشدّة السّير".

والشّاهد فيه: (كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا أواخر) حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بالجارّ والمجرور (من إيغالهنّ بنا).

انظر: الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٦، وسرّ صناعة الإعراب ١/١٠، والإنصاف ٢/٤٣٣، وشرح المفصّل ١/١٠٣، وشرح الكافية الشّافية ٢/٩٨٠، وشرح الرّضيّ ١/٢٩٣، ورصف المباني ١٥٣، والخزانة ٤/١٠٨، والدّيوان ٢/٩٩٦.

وَهَذَا الفَصْلُ يَكُونُ بِالظَّرفِ، كَذَلِكَ جَاءَ فِي الشِّعرِ الفَصِيحِ، وَمِنهُ بَيتُ الحَمَاسَةِ[١]: [الطويل]

هُمَا أَخَوَا فِي الحَيِّ مَنْ لا أَخَا لَهُ

وَأَمَّا الفَصلُ بِالمَفعُولِ، فَلَم يَأتِ إِلا فِي شِعرٍ ضَعِيفٍ، كَقَولِه[٢]: [الكامل]

فَزَجَجْتُهَـــا بِمِزَجَّـــة زَجَّ القَلُـــوصَ أَبِـــي مَـــزَادَه

أَرَادَ: زَجَّ أَبِي مَزَادَة القَلُوصَ، وَعَلَى هَذَا بَنَى ابنُ عَامِرٍ فِي قِرَاءَتِه: (وَكَـــذَلِكَ زُيِّـــنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) [٣] [الأنعام: ١٣٧]، بِنَصبِ (الأَوْلادِ)، وَجَرِّ (الشُّرَكَاءِ)، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا حُكمُ الإِضَافَةِ فِي المَعْنَى، فَهُوَ أَنَّ المُضَافَ يَكتَسِي مِنَ المُضَافِ إِلَيْـــه التَّعرِيـــفَ، وَالتَّخصِيصَ، فَالتَّعرِيفُ كَقَوْلِكَ: (غُلامُ زَيدٍ)، تَقُولُ: (جَاءَنِي غُلامٌ)، فَيَكُونُ نَكِـــرَةً، لا يَختَصُّ وَاحِدًا دُونَ وَاحِدٍ، فَإِذَا قُلتَ: (غُلامُ زَيدٍ)، دَلَّ عَلَى غُلامٍ بِعَينِه، بِحَيْثُ تَضَعُ اليَدَ عَلَيْه، وَأَمَّا التَّخصِيصُ، فَكَقَولِكَ: (رَاكِبُ فَرَسٍ)؛ إِذَا قُلتَ: (رَاكِـــبٌ)، صَـــلحَ لِجَمِيـــعِ الرُّكبَانِ، فَإِذَا قُلتَ: (رَاكِبُ فَرَسٍ)، تَخَصَّصَ، وَصَارَ لا يَصلُحُ لِكُـــلِّ رَاكِـــبٍ، وَمَعْنَـــى التَّخصِيصِ أَبَدًا هُوَ أَن يُنقَصَ مِن عُمُومِ الاسمِ.

---

(١) ينسب لدرنا بنت سيار ترثي شيبان وعبعبة ابني سيار. انظر: أشعار النساء ١/١١٩.

(٢) قيل: إن هذا بيت مصنوع، أو من شعر المولدين فلا يصلح حجة، وفي كلام البغدادي في خزانة الأدب تفصيل طيب عن مثل هذه الأساليب.

وقال ابن جني في الخصائص ٢/٤٠٦: وفي هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشئ غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول.

(٣) اختلفوا في قوله جل وعز:(وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ).

فقرأ ابن عامر وحده: وكذلك زُيِّنَ برفع الزاي، لكثير من المشركين قتلُ برفع اللام، أولادَهم بنصب الدال، شركايهم بياء.

وقرأ الباقون: زَيَّنَ بفتح الزاي، لكثير من المشركين قتلَ بنصب اللام، أولادِهِمْ خفض، شـــركاؤهم رفع. [الحجة للقراء السبعة ٣/٤١١]

ثُمَّ الغَالِبُ عَلَى الإِضَافَةِ أَن تَكُونَ بِمَعْنَى (اللامِ)، وَ(مِنْ).

فَإِذَا كَانَت بِمَعْنَى (اللام) لَم يَقَع اسمُ المُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى المُضَافِ، وَإِذَا كَانَت بِمَعْنَى (مِنْ) وَقَعَ اسمُ المُضَافِ إِلَيْه عَلَى المُضَاف.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (خَاتَمُ فِضَّة، وَبَابُ سَاجٍ)، فَالخَاتَمُ فِضَّةٌ، وَالبَابُ سَاجٌ.

وَإِذَا قُلتَ: (غُلامُ زَيدٍ)، لَم يَكُن زَيدٌ الغُلامَ، فَهَذَا هُوَ الأَكثَرُ، وَقَد يَكُونُ فِيمَا إِضَافَتُهُ بِمَعْنَى (مِنْ) مَا لا يَصِحُّ إِطلاقُ اسمِ المُضَافِ إِلَيْه عَلَى المُضَاف، وَذَاكَ إِضَافَةُ البَعضِ إِلَى الجُملَة، فَإِذَا قُلتَ: (زَيدٌ بَعضُ القَومِ)، لَم يَقَع اسمُ (القَومِ) عَلَى (البَعضِ)، وَكَذَلِكَ: إِذَا قُلتَ: (زَيدٌ أَحَدُهُم)، لَم يَكُنِ المُضمرُونَ (الأَحَدَ).

وَقَد تَجِيءُ الإِضَافَةُ فِي النَّادِرِ عَلَى مَعْنَى حَرفِ جَرٍّ سِوَى (اللامِ، وَمِنْ)، فَمِن ذَلِكَ قَولُهُم: (هُوَ ثَبْتُ الغَدَرِ)؛ المَعْنَى: هُوَ ثَبْتٌ فِي الغَدَر، وَهُوَ المَكَانُ الَّذي يعْثرُ الإنسَانُ فِيه، يُرَادُ: أَنَّهُ لا يَعيَى بِالأُمُورِ الصَّعبَة، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُم[1]: [الطويل]

... قَتْلَى الطَّفِّ..............

المَعْنَى: القَومُ الذينَ قُتِلُوا بِالطَّفِّ، وَكَذَلِكَ (عَرَبُ العِرَاقِ، وَعَرَبُ الشَّامِ)، المَعْنَى: العَرَبُ الذِينَ يُقِيمُونَ بِالعِرَاقِ، وَالذِينَ يُقِيمُونَ بِالشَّامِ.

---

(١) لأبي دهبل الجمحي، والبيت كاملا:

أَلا إِنَّ قَتْلَى الطَّفِّ من آلِ هاشِمٍ ... أَذَلَّتْ رِقَابَ المُسْلمينَ فذَلَّت

قتلى الطف: الحسين ومن معه من ذويه عليه السلام. وقوله أذلت رقاب المسلمين فذلت كأنها لما أذلت، بأن بغى لعترة رسول الله صلى الله عليه وسلم وولده عليه السلام الغوائل، واستحل منهم المحارم، ونيل منهم ما كان محظوراً من غيرهم من المسلمين، فكيف منهم، وقهروا على حقوقهم واستبيحت دماؤهم وحرمهم التزمت رقابهم ذلك الذل فأقرت به وخضعت، ولبسته لبسة من كان ذلك نصيبه من مواليه، فصاروا كالراضين به وإن لم يكن ذلك رضاً.

انظر: العباب الزاخر ٤٦٥/١، وتاج العروس (طفف) ٩٢/٢٤.

فَصْلٌ فِي تَمْيِيزِ الأَعْدَادِ الْمُبْهَمَةِ

الأعدَادُ المُبهَمةُ: تَحتَملُ الأجنَاسَ المُختَلفَةَ، فَتَحتاجُ لِذَلكَ إِلَى ذكرِ الجِنسِ الَّذي يُقصَدُ بِهَا إِلَيْه، وَلا بُدَّ لِذَلكَ المُمَيِّزِ مِن إعرَاب، وَقَد جَعَلُوا إعرَابَهُ الجَرَّ وَالنَّصبَ، ثُمَّ خَصُّوا كُلَّ بَابٍ مِن الأعدَاد، بِضَرْبٍ مِن ذَلكَ، فَالثَّلاثَةُ إِلَى العَشَرَة تُمَيَّزُ بالإِضَافَة إِلَى جَمعٍ، كَقَوْلكَ: (ثَلاثَةُ أبوَاب، وَخَمسُ نسوَة، وَعَشَرَةُ غلمَة)، وَمِن شَرط ذَلكَ الجَمعِ أن يَكُونَ مِن عُقُود القلَّة الَّتي هِيَ: (أَفْعُلٌ، وَأَفْعَالٌ، وَأَفْعلَةٌ، وَفِعْلَةٌ)، إِذَا وُجدَ ذَلكَ. فَلا يَحسُنُ أن تَقُولَ: (أَربَعَةُ غلمَان)، لأنَّ مَعَكَ عَقدَ القلَّة الَّذي هُوَ (الغلمَةُ)، كَذَلكَ لا يَحسُنُ أن تَقُولَ: (أَربَعُ نِسَاء)، وَعَقدُ القلَّة هُوَ (النِّسوَةُ) مَوجُودٌ، فَإِن لَم يَكُن للاسمِ عَقدُ قِلَّة، جَازَ حِينَئذ أن يُضَافَ إِلَى عُقُودِ الكَثرَة، تَقُولُ: (أَربَعَةُ شُسُوعٍ)؛ لأَنَّهُ لَم يَأتِ فِي جَمعِ (شِسْعٍ) عَقدُ قِلَّة.

فَإِذَا جَاوَزتَ العَشرةَ كَانَ التَّمييزُ باسمٍ مُفرد نَكِرَة، كَقَوْلكَ: (أَحَدَ عَشَرَ دِرهَمًا)، مَنصُوب، وَهَكَذَا إِلَى تِسعَةٍ وَتِسعينَ دِرهَمًا، فَإِذَا بَلَغَت المائة كَانَ التَّمييزُ بالإِضَافَة إِلَى مُفرَد، كَقَوْلكَ: مِائةُ دِرهَمٍ، وَأَلفُ دِرهَمٍ، وَكَذَلكَ تَضعيفُهُمَا نَحوَ: مِائتَا دِرهَمٍ، وَأَلفَا دِرهَمٍ.

فَصْلٌ فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ

(مَنْ)

(مَنْ) قد ضُمِّنَت مَعْنَى (إنْ) للجزَاء كَمَا ضُمِّنَت مَعْنَى الاستفهَامِ فِي قَولِهم: (مَـنْ عِنْدَكَ؟) وَلَمَّا تَضمَّنَ مَعْنَى (إنْ) عَملَ عَمَلَهَا، فَقُلتَ: (مَنْ يَأتني أُكْرِمْهُ)، كَمَا تَقُولُ: (إنْ يَأتني زَيدٌ أُكرمهُ)، فكَانَ بِمَنْزِلَة (إنْ) في جَعله الفعلَ الأوَّلَ مُقتَضيًا للفعلِ الآخَــرِ، إلا أَنَّ (مَنْ) عَامٌّ فِي جَمِيعِ مَا يَعقلُ، فَإذَا قُلتَ: (مَنْ يَأتني أُكرِمْهُ)، كُنت جَعلتَ الإتيَانَ مِن أيِّ آت كَانَ من جميعِ الإنسَانِ مُوجبًا منكَ الإكرَامَ لَهُ، فَهَذَا هُوَ المَعْنَى.

وَأَمَّا مَوضِعُهُ مِنَ الإعرَابِ، فَإنَّهُ يَكُونُ مُبتَدأً، وَمَفعُولا، وَمَجرُورًا، وَلا يَكُونُ فَـاعِلا، إنَّمَا يَكُونُ ضَمِيرُهُ الفَاعِلَ.

فَمثَالُ كَونه مُبتَدأً هَذَا الَّذي ذَكرنَا؛ لأنَّ (مَنْ يَأتني) مُبتَدأٌ، وَقَولُكَ: (أُكرِمْهُ)، خَبَرٌ لَهُ مَعَ الشَّرطِ، وَإنَّمَا قُلْنَا مَعَ الشَّرط؛ لأنَّ الجزَاءَ لا يَنقَطِعُ عَنِ الشَّــرط، فَالجُملَتَــان منــهُمَا تَجريَان مَجرَى جُملَة وَاحِدَة، فَإذَا قُلتَ: (زَيدٌ إن تُكرِمهُ يُكرِمكَ)، كَانَ مَجمُــوعُ هَــذَا الكَلام خَبَرًا عَن زَيد.

وَمثَالُ كَونه مَفعُولا، قَولُكَ: (مَن تُكْرِمْ أُكْرِمْ)، تَقديرُهُ: إنْ زَيدًا تُكرِمْ أُكرِمْ.

وَمثَالُ كَونه مَجرُورًا، قَولُكَ: (بِمَنْ تنزِلْ أَنزِلْ)، بِمَعْنَى: أنزِلْ به، ثُمَّ يُحْذَفُ، مِـن ذَلكَ أَن تَقُولَ: (غُلامُ مَن يَضربْ أَضرِبْ)، كَأَنَّكَ قُلتَ: (إن يَضربْ غُلامُ زَيد أَضـرِبْ، وَإن يَضربْ غُلامُ عَمرٍو أَضرِبْ)، ثُمَّ هَكَذَا، فَـ (مَنْ) مَجرُورٌ بِإضَافَةِ الغُلامِ إلَيْه.

(مَا)

وَأَمَّا (مَا): فَيَكُونُ لمَا لا يَعقلُ، وَهُوَ أَيضًا ضُمِّنَ مَعْنَى (إنْ)، كَمَــا ضُـمِّنَ مَعْنَـى الاستفهَامِ فِي قَولِهم: (مَا عِندَكَ؟) يَعنُونَ: أَيَّ شَيءٍ عِندَكَ؟ تَقُولُ: (مَا تَصـنَعْ أَصـنَعْ)، كَأَنَّكَ قُلتَ: (أَيَّ شَيءٍ تَصنَعْ أَصنَعْ)، مثلَ: (إن تَصنَعْ هَذَا أَصنَعْ، وَإن تَصنَعْ ذَاكَ أَصنَعْ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢].

(أيٌّ)

وَأَمَّا (أيٌّ): فَيَكُونُ أَبَدًا وَاحِدًا مِن اثنين أو جَمَاعَة، وَيَكُونُ من جنسِ المُضَاف إِلَيْه، تَقُولُ: (أَيُّهُم يَأتِني أُكْرِمْهُ)؛ فيكون وَاحِدًا من الذين أَرَدتَهُم بـ (هُم)، وإذَا قُلتَ: (أيَّ فَرَسٍ تَركَبْ أَركَبْ)، يَكُونُ (أيٌّ) وَاحِدًا مِنَ الأفراسِ، فَلا بُدَّ لَهُ مِنَ الإضافَة، إلا أَنَّهُ قَد يَكُونُ أن يُترَكَ ذكرُ المُضَاف إِلَيْه، إذَا دَلَّ الحَالُ عَلَيْه، تَقُولُ: (أيٌّ يَأتِنِي أُكرِمْهُ)، تُرِيدُ: وَاحِدًا مِن جَمَاعَةٍ قَد جَرَى ذِكرُهُم.

(أَيْنَ)

وَأَمَّا (أَيْنَ): فَظَرفُ مَكَان، وَيَتَضمنُ مَعْنَى الجَزَاء، كَمَا تَضَمَّنَ مَعَانِيَ الاستفهَامِ فِي قَوْلكَ: (أينَ زَيدٌ؟) تَقُولُ: (أينَ تَكُنْ أَكُنْ)، كَأَنَّكَ قُلتَ: (إنْ تَكُنْ فِي الدَّارِ أَكُنْ فيهَا، وَإِنْ تَكُنْ فِي المَسْجدِ أَكُنْ فِيهِ)، وَهَكَذَا حَتَّى يَعُمَّ الأمكِنَةَ كُلَّهَا، وَيُزَادُ (مَا) بعدَهُ، تَقُولُ: (أَينَمَا تَكُنْ أَكُنْ).

(مَتَى)

وَأَمَّا (مَتَى): فَظَرفُ زَمَان، وَهُوَ كَالأسمَاءِ الَّتِي مَضَت فِي أَنَّهُ يَكُونُ استفهَامًا، كَمَا يَكُونُ جَزَاءًا، تَقُولُ: (مَتَى تَخرُجْ أَخرُجْ)، تَقديرُهُ قَولُكَ: (إنْ تَخرُجْ يَومَ الجُمعَةِ أَخرُجْ، وَإِنْ تَخرُجْ يَومَ السَّبتِ أَخرُجْ)، وَهَكَذَا حَتَّى تَعُمَّ الأزمِنَةَ كُلَّهَا.

(حَيْثُمَا)

وَأَمَّا (حَيْثُمَا): فَـ (حَيْثُ) ظَرفُ مَكَان، وَهُوَ مِن بَين ظُرُوفِ المَكَان مَخصُوصٌ بِأَن يُضَافَ إِلَى الجُملَة، كَمَا تُضَافُ أَسمَاءُ الزَّمَان، تَقُولُ: (جَلَستُ حَيثُ جَلَسَ)، كَمَا قُلتَ: (خَرَجتُ يَومَ خَرَجَ زَيدٌ)، وَلا يَصلُحُ إضافَتُهُ إِلَى المُفرَد، وَهَذَا الَّذي يَقُولُهُ النَّاسُ فِي نَحوِ: (هَذَا لا يَصِحُّ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةِ) خطَأٌ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: (مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ)، بِالرَّفعِ عَلَى أَن يَكُونَ مُبتَدأً، وَيَكُونَ الخَبَرُ مُضمَرًا، نَحوَ: (مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ مُقتَضِيَةٌ)، وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لا يُجَازَى بِـ (حَيثُ)؛ إلا إِذَا كَانَ مَعَهُ (مَا)، تَقُولُ: (حَيثُمَا تَكُنْ أَكُنْ)، وَلا يَجُوزُ: (حَيثُ تَكُنْ أَكُنْ)، وَالسَّبَبُ فِي ذَلكَ أَنَّهُم أَرَادُوا أن يَكُفُّوهَا عَنِ الإضافَة بِـ (مَا)؛ لأَنَّهَا لِلكَافَّةِ مِثلهَا فِي (إِنَّمَا، وَكَأَنَّمَا)، وَإِنَّمَا وَجَبَ كَفُّهَا عَنِ الإضَافَة، لأنَّ المُجَازَاةَ كَالاستفهَامِ

فِي أَنَّ من حَقِّهَا أَن تَكُونَ فِي صَدْرِ الكَلامِ، فَإِذَا لَم تُكفَّ (حَيثُ) عَنِ الإضَافَة، وَصَارَت الجُملَةُ بَعدَهَا وَاقِعَةً فِي الكَلامِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ لا يَكُونُ صَدرًا، كَيفَ وَالمُضَافُ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْه البَتَّةَ؟

وَأَمرٌ آخرُ: وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا لَم تكُفَّهُ عَنِ الإضَافَة كَانَ مَكَانًا مَخصُوصًا، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (جَلَستُ حَيثُ جَلَسَ زَيدٌ)، فَإِنَّكَ تُشيرُ إِلَى مَوضِعٍ مَخصُوص، وَالمُجَازَاة تَقتَضي العُمُومَ؟ أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (أَينَ تَكُنْ أَكُنْ)، لَم يَختَصَّ مَكَانًا دُونَ مَكَان؟ وَلِذَلكَ يَنْبَغِي أَن يَكُونَ (حَيثُ) عَامًّا، وَالإضَافَةُ تَمنَعُ مِن أَن يَكُونَ عَامًّا لِلأمكِنَةِ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوهَا الإضَافَةَ بِـ (مَا).

(إِذْ مَا)

وَأَمَّا (إِذْ): فَبِمَنزِلَة (حَيثُ) فِي أَنَّهُ لا يُجَازَى به حَتَّى تُضَمَّ إِلَيْهِ (مَا)، وَالعِلَّةُ فِي ذَلِكَ هِيَ مَا ذَكَرنَا فِي (حَيثُ)، وَذَلكَ أَنَّ (إِذْ) يُضَاف إِلَى الجُمَلِ، وَيَكُونُ لِوَقت مَخصُوص، فَإِذَا قُلتَ: (خَرَجتُ إِذْ خَرَجَ زَيدٌ)، كُنتَ أَشَرتَ إِلَى وَقتٍ مَخصُوصٍ، وَالجَزَاءُ يُنَافي الخُصُوصَ، فَأَلْزِمَ (مَا) الكَافَّةَ لِيَكُونَ عَامًّا.

وَأَمرٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّهُ فِي غَيرِ الجَزَاءِ يَكُونُ لِلمَاضِي، وَيَكُونُ فِي الجَزَاءِ لِمَا يُستَقبَلُ؛ لأنَّ المُجَازَاةَ تَقتَضِي الاستِقبَالَ.

(أَنَّى)

وَأَمَّا (أَنَّى): فَإِذَا جُوزِيَ بِهَا، كَانَ بِمَعْنَى (أَين)، مِثلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، جَاءَ فِي التَفسِيرِ: مِن أَينَ لَكِ هَذَا؟ وَقَولِ الشَّاعِرِ[١]: [الطويل]

---

(١) قاله لبيد بن ربيعة العامري من قصيدة في عتاب عمه عامر بن مالك، وكان قد ضرب جارًا للبيد.

و(شجر رجليه): إذا فرّق بينهما إذا ركب. و (كلا مركبيها): كلتا ناحيتيها اللّتين تُرام منهما.

والشّاهدُ فيه: (أنّى تأتِهَا تلتبس) حيث جزم بـ(أنّى) فعلين؛ أوّلهما: (تأت) وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما: (تلتبس) وهو جواب الشّرط.

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

مَعنَاهَا: مِن أَينَ تَأتِهَا تَلتَبِسْ بِهَا.

(مَهْمَا)

وَأَمَّا (مَهْمَا) فَفيه وَجهَان:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ (مَا) مُكَرَّرَةٌ، وَأَنَّ الأَصلَ (مَامَا)، ثُمَّ أُبْدلَ مِنَ الأَلفِ فِي (مَا) الأُولَى (الهَاءُ)، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي (أَنَا) فِي الوَقْفِ، حَيثُ قَالُوا: (أَنَهْ).

وَالوَجهُ الثَّانِي: أَنَّهُ (مَهْ) ضُمَّ إِلَى (مَا)، كَأَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (مَهْمَا تَفعَلْ أَفعَلْ)، فَأَنتَ تَقُولُ: اكْفُفْ مِن دَعوَاكَ أَنَّكَ تَقدرُ عَلَى مَا لا أَقدرُ عَلَيْه، وَلا تَفعَلُ شَيئًا إلا فَعَلتُهُ، وَالدَّليلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ شيئًا غير (مَا)، أَنَّكَ تَرَى الذِّكرَ يَرجعُ إِلَيْهِ كَمَا يَرجعُ إِذَا لَم يَكُن مَعَهُ (مَهْ).

بيان ذَلِكَ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٣٢]، وَالهَاءُ فِي ﴿بِهِ﴾ تَعُودُ إِلَى (مَا).

=

انظر: الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، والجُمل ٢١٦، وشرح المفصّل ٤٥/٧، وشرح الكافية الشّافية ١٥٨٢/٣، واللّسان (فجر) ٤٧/٥، والخزانة ٩١/٧، والدّيوان ٦٥.

فَصْلٌ فِي الْمَعَارِفِ(١)

---

(١) أقسام الأسماء المعارف خمسةٌ العلم الخاصُ والمضاف إلى المعرفةِ والألف واللام والأسماء المبهمةُ والإضمار.

فالموصوف منها أربعٌ:

الأول: وهو العلم الخاص: يوصف بثلاثة أشياء بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام نحو: مررتُ بزيد أخيكَ والألف واللام نحو: مررتَ بزيدٍ الطويلِ وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام.

وأما المبهمة فنحو: مررتُ بزيدٍ هذا وبعمروٍ ذاكَ والمرفوع والمنصوب في أتباع الأول كالمجرور.

الثاني: المضاف إلى المعرفة: يوصف بثلاثة أشياء بما أضيف كإضافته وبالألف واللام والأسماء المبهمةُ وذلك مررتُ بصاحبِكَ أخي زيدٍ ومررتُ بصاحبِكَ الطويلِ ومررتُ بصاحبِكَ هذا.

الثالث: الألف واللامُ: يوصف بالألف واللامِ وربما أضيف إلى الألف واللامِ؛ لأنه بمنزلة الألف واللامِ وذلك قولكَ مررتُ بالجميلِ النبيلِ ومررت بالرجلِ ذي المالِ.

الرابع: المبهمةُ: توصف بالأسماء التي فيها الألفُ واللامُ والصفات التي فيها الألف واللامُ جميعاً.

قال سيبويه: وإنما وصفت بالأسماء لأنها والمبهمة كشيءٍ واحدٍ.

والصفات التي فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمروٍ يعني أنك إذا قلت: هذا الطويل فإنما تريد: الرجل الطويل أو الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك؛ لأن هذا مبهم يصلح أن تشير به إلى كل ما بحضرتك فإذا ألبس على السامع فلم يدر إلى الرجل تشير أم إلى الرمح وجب أن تقول: بهذا الرجلِ أو بهذا الرمحِ فالمبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناسِ عند الإلباس فلهذا صار هو وصفتُه بمنزلة شيءٍ واحدٍ وخالف.

سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالأجناس وإنما يجوز أن تقول بهذا الطويلِ إذا لم يكن بحضرتكَ طويلانِ فيقع لبسٌ فأما إذا كان شيئانِ طويلانِ لم يجز إلا أن تذكر الاسم قبل الصفة وهذا المعنى ذكره النحويون مجملا وقد ذكرته مفصلا واعلم أن صفة المعرفة لا تكون إلا معرفةً كما أن صفة النكرةِ لا تكون إلا نكرةً ولا يجوز أن تكون الصفةُ أخص من الموصوفِ ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ الطويلِ فالطويلُ أعم من زيد وحدَه والأشياء الطوال كثيرة وزيدٌ وحدُه أخص من الطويل وحده، فإن قال قائل: فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعامِ أن تخرجه إلى العموم قيلَ له: هذا كانَ يكونُ واجباً لو ذكرَ الوصف وحدهُ فقلت: مررتُ بالطويلِ لكانَ لَعمري أعم من زيدٍ ولكنك إذا قلت: بزيدِ الطويلِ

الأَسْمَاءُ المَعَارِفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

١- ضَربٌ يُتَصوَّرُ أن يَكُونَ نَكِرَةً فِي حَال.

٢- وَضَرْبٌ لا يُتَصوَّرُ فيه ذَلكَ؛ فَالأَوَّلُ مَا فيه الألفُ وَاللامُ، فَإِنَّهُ إِذَا لَم تَدْخُلْهُ الألِفُ وَاللامُ كَانَ نَكِرَةً، وَمِنهُ: (العَلَمُ)، وَذَاكَ أَنَّهُ، وَإِن كَانَ يُوضَعُ أولَ مَا يُوضَعُ لِشَيءٍ بِعَينِهِ، فَإِنَّهُ يَصحُّ تنكيرُهُ عَلَى تَأوِيلِ: مُسَمًّى بِكَذَا.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ تَقُولُ: (مَرَرتُ بِزَيدٍ صَاحِبِكَ، وَزَيدٍ آخَرَ)، تُرِيدُ: وَوَاحِدًا آخَرَ يُسَمَّى زَيدًا.

وَأَمَّا الَّذي لا يُتَصوَّرُ فيهِ أَن يَكُونَ نَكِرَةً فَالضَّمَائِرُ؛ وَذَاكَ أَنَّهُ لا يَخلُو مِن أَن يَكُونَ ضَمِيرَ مُتَكَلِّمٍ، أَو مُخَاطَبٍ، أَو غَائِبٍ.

فَأَمَّا ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ، وَالمُخَاطَبِ فَلا يُشْكِلُ الأمرُ أَنَّهُ لا يُتَصوَّرُ فِيهِمَا التَّنكِيرُ.

وَأَمَّا ضَمِيرُ الغَائِبِ فَكَذَلكَ؛ لأَنَّكَ لا تُضْمِرُ الشَّيءَ إِلا بَعدَ أَن تَكُونَ قَد أَجرَيتَ ذِكرَهُ، وَحَدَّثْتَ عَنْهُ بِأَمرٍ تَخَصَّصَ بِهِ عِندَ المُخَاطَبِ، وَلِذَلكَ تُعَرِّفُهُ فِي الثَّانِي بِالألِفِ وَاللامِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي أَمسِ رَجُلٌ، فَقَالَ: كَيتَ وَكَيتَ، ثُمَّ عَادَ الرَّجُلُ اليَومَ.) هَذَا هُوَ الحُكمُ أَبدًا، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الإِشَارَاتِ.

=

كان مجموع ذلك أحسن من زيدٍ وحده ومن الطويل وحده ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

واعلم أنه لك أن تجمع الصفة وتفرق الموصوف إذا كانت الصفة محضة و لم تكن اسما وصفت به مبهماً.

ولك أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف في المعرفة والنكرة فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ وبكرٍ الطوال تجمع النعت وتفرق المنعوت وتقول: مررتُ بالزيدينِ الراكبِ والجالسِ والضاحكِ فتجمع الاسم وتفرق الصفة ولكن المفرق يجب أن يكون بعدد المجموع وليس لك مثل هذا في المبهم لا يجوز أن تقول: مررتُ بهذينِ: الراكع والساجد وأنت تريد الوصف؛ لأن المبهم اسم وصفته اسم فهما اسمان يبين أحدهما الآخر فقاما مقام اسم واحد ولا يجوز أن يفرقا لا يثني أحدهما ويفرد الآخر بل يجب أن يكون مناسباً له في توحيده وتثنيته وجمعه ليكون مطابقاً له لا يفصل أحدهما عن الآخر. [الأصول: ١/٣٢٦]

فَأَمَّا أن يَكُونَ الضَّميرُ نَكرَةً، فإِنَّمَا جَاءَ فِي شَيءٍ وَاحد، وَهُوَ قَولُهُم: (رُبَّهُ رَجُــلا)، فَإِنَّ الهاءَ هَاهُنَا لا يُرَادُ بِهِ شَيءٌ بعَينِه، كَيفَ وَ(رُبَّ) لا تَدخُلُ عَلَى المَخصُــوصِ؟ وَإِنَّمَــا المَعْنَى عَلَى أَنَّهُم أَضمَرُوا وَاحدًا من جنسٍ غَيرِ مَذكُورٍ، ثُمَّ فَسَّرُوهُ بِالمَنصُوبِ بَعدَهُ، وَهُــوَ شَيءٌ كَالخَارِجِ عَنِ القِيَاسِ، وَلَم يَجِئ فِي التَّنزِيلِ، وَلا فِي شِعرٍ مَعرُوف.

وَإِذْ قَد عَرَفتَ هَذِه الجُملَةَ، فَالذِي يَقَعُ فِيهِ زِيَادَةُ قَولِ المَعرِفَةِ بِالأَلفِ وَاللامِ، وَالمُبْهَمُ، وَالأَلفُ وَاللامُ عَلَى ضَربَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَن يَكُونَ لِتَعرِيفِ العَهْدِ، وَمَعْنَى العَهْدِ أَن تَقُولَ: (جَاءَنِي الرَّجُلُ)، وَأَنــتَ تَعنِي وَاحِدًا قَد عَهِدَهُ المُخَاطَبُ، فَعَرَفَهُ إِمَّا بِمُشَاهَدَةٍ، أَو صِفَةٍ، وَمَعْنَى الصِّفَةِ: أَن يَكُــونَ رَجُلٌ فِي بَلَدٍ يَختَصُّ بِمَعَانٍ، وَتَكُونَ أَنتَ وَالمُخَاطَبُ قَد عَرَفتُمَا أَوصَافَهُ، وَبَلَغَكُمَا خَبَــرُهُ، فَإِذَا قُلتَ لَهُ: (قَد كَتَبَ الرَّجُلُ إِلَيَّ بِكَذَا)، عَرَفَ أَنَّكَ تَعنِيه.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ لِلجِنسِ، وَذَاكَ أَن لا يُرَادَ وَاحِدٌ مِنَ الجِنسِ، وَلَكِن الجِنس عَلَــى الإِطْلاقِ، كَقَوْلِكَ: (خَلَقَ اللهُ الرَّجُلَ عَلَى صِفَةِ كَذَا)، وَكَقَولِهِم: (أَهْلَكَ النَّــاسَ الــدِّينَارُ وَالدِّرهَمُ)، وَكَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ - ٢].

وَأَمَّا المُبهَمُ فَعَلَى ضَربَينِ: أَسمَاءُ الإِشَارَاتِ، وَالمَوصُولات. وَإِنَّمَا قِيلَ: (مُبْهَمٌ) بِمَعْنَــى أَنَّهُ لا يَدُلُّ عَلَى جِنسٍ؛ لأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الأَجنَاسِ المُختَلِفَةِ، فَقَولُنَا: (هَذَا)، يَصْلُحُ لِلإِشَارَةِ إِلَى الأَشيَاءِ المُختَلِفَةِ فِي الجِنسِ، وَكَذَلِكَ (الَّذِي)، يَصلُحُ أَن يُرَادَ بِهِ الأَشــيَاءُ المُختَلِفَــةُ فِــي الجِنسِ، تَقُولُ: (الَّذِي)، وَأَنتَ تَعنِي (رَجُلا)، وَ(الَّذِي)، وَأَنتَ تَعنِي: (ثَوبًا) مَثَلا. ثُــمَّ إِنَّ اسمَ الإِشَارَةِ يُوصَفُ بِاسمِ الجِنسِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا الرَّجُلُ، وَهَذَا الثَّوبُ)، وَلا يَصِــحُّ أَن يُوصَفَ بِغَيرِ مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ.

مَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لا يُوصَفُ بِالمُضَافِ، فَلا يُقَالُ: (مَرَرتُ بِهَذَا ذِي المَالِ).

وَأَمَّا المَوصُولُ: فَالذِي يَجِبُ أَن يُعْلَم فِيهِ أَنَّ صِلَتَهُ لا تَكُونُ إِلا جُملَةً مِــن الكَــلامِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الَّذِي عَرَفتُهُ، وَجَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنطَلِقٌ)، فَإِن رَأَيتَ بَعضَ ذَلِكَ قَد وَقَعَ فِي صِلَتِهِ اسمٌ وَاحِدٌ، فَلا بُدَّ مِن أَن يَكُونَ هُنَاكَ اسمٌ آخَرُ مُضمَرٌ.

مِثالُ ذَلكَ قَولُهُم: (مَا أَنَا بالَّذي قَائلٌ لَكَ شَيئًا)، المَعْنَى: بِالَّذي هُوَ قَائلٌ لَكَ شَـيئًا، وَكَذلكَ قِرَاءَةُ: (تَمامًا عَلَى الَّذي أَحْسَنُ) [الأنعام: ١٥٤]، بالرَّفعِ، التَّقديرُ فِيهِ: الَّذي هُوَ أَحسَنُ.

وَيَجبُ أَن يُعلَمَ: أَنَّهُ لا بُدَّ في الصِّلَةِ من ذِكْرٍ يَعُودُ مِنْهَا إِلَى المَوصُولِ، كَالهَـاءِ فـي (أَبوهُ)، من قَولِكَ: (جَاءَنِي الَّذي أَبوهُ مُنطَلِقٌ)، فَإِن أَخلَيتَهَا مِنَ الذِّكْرِ فَقُلـتَ: (جَـاءَني الَّذي أَبو مُنطَلِقٌ)، لَم يَكُن كَلامًا.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الرَّاجعُ ضَميرَ مَنصُوب، فَإِنَّهُ يُحذَفُ كَثيرًا، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿أَهَذَا الَّـذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولا﴾ [الفرقان: ٤١]، فَالأَصلُ: (بَعَثَهُ اللهُ)، وَيَكثُرُ هَذَا الحَذفُ جدًّا.

فَإِن كَانَ ضَميرَ مَجرُورٍ لَم يُحذَف إِلا في القَليلِ، لَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي الَّذي مَـرَرتُ)، تُريدُ: (به) لَم يَجُز؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ في أَبيَاتٍ شَاذَّةٍ، منْهَا قَولُهُ[1]: [الطويل]

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَـابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لا يَدْرِي بمَا هُوَ قَـابِضُ

المَعْنَى: لا يَدرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ عَلَيْه، ثُمَّ حُذفَ (عَلَيْه)، وَهُوَ شَاذٌّ لا يُقَاسُ عَلَيْه.

فَصْلٌ [في (مَنْ)]

(مَنْ): تَكُونُ عَلَى وُجُوه:

أَحَدُهَا: أَن تَكُونَ بمَعْنَى (الَّذي)، وَتُسَمَّى (مَوصُولَةً) حينَئذٍ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَني مَـن عَرَفْتُهُ)، تُرِيدُ: (الَّذي عَرَفْتُهُ).

وَالثَّاني: أَن تَكُونَ بِمَنْزِلَة اسمٍ نَكِرَةٍ كَـ (إِنسَان)، وَتُسَمَّى حِينَئِـذ: (مَوصُـوفَةً)، وَمِثالُهُ قَولُ الشَّاعِرِ[2]: [الرمل]

---

(١) انظر: المخصص ٢٥٩/١، ومجمع الأمثال ١٤٩/٢.

(٢) لسويد بن أبي كاهل اليشكري، من قصيدة طويلة وردت في المفضليات ص ١٩٨. والبيت من شواهد الأمالي الشجرية ١٦٩/٢ والمرتجل ٣٠٧ وشرح المفصل ١١/٤ ومغني اللبيب ص ٤٣٢ والهمع ٩٢/١ والأشموني ١٥٤/١ والخزانة ١٢٣/٦. والشاهد فيه وقوع (مَنْ) نكرة لدخول (رُبّ) عليها.

وقال البغدادي في الخزانة: جملة (أنضجت) في موضع جر على أنها صفة لـ(من) لأنها نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول رب عليها. وأورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى: (إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً) على أن من فيها نكرةٌ موصوفة بالظرف؛ لأنها وقعت بعد كل كوقوعها

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ   قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وَالثَّالِثُ: أَن يَكُونَ استفهامًا، وَيَكُونَ سُؤَالا عَنِ العَينِ، فَإِذَا قُلتَ: (مَن جَاءَكَ؟) فَأَنتَ تُرِيدُ أَن يُعلِمَكَ أَنَّ الَّذي جَاءَهُ (زَيدٌ) مَثَلا.

وَالرَّابِعُ: أَن يَكُونَ شَرْطًا وَجَزَاءًا عَلَى مَا مَضَى.

(مَا)

وَأَمَّا (مَا): فَيَكُونُ اسمًا مَرَّةً، وَحَرفًا أُخرَى، فَإِذَا كَانَ اسمًا، كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَوجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَن يَكُونَ مَوْصُولا، بِمَعْنَى (الَّذِي)، كَقَوْلِكَ: (أَخَذتُ مَا عَرَفتَهُ)، تُرِيدُ: الَّذِي عَرَفتَهُ.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ نَكِرَةً مَوصُوفَةً بِمَنْزِلَةِ شَيءٍ مَثَلا، وَمِثَالُهُ قَولُ الشَّاعِرِ[1]: [الخفيف]

=

بعد رب في البيت. قال ابن هشام في المغني: زعم الكسائي أن (من) لا تكون نكرةً إلا في موضع يختص النكرات. ورد بقوله: فكفى بنا فضلا على من غيرنا.

(١) هذا البيت يروى في عدة روايات، قيل: أمية بن أبي الصلت، وقيل: حنيف بن عُمير اليشكري، وقيل: لنهاز ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر، وهو من الخفيف.

الشرح: "فرجة" بفتح الفاء وهو الانفراج، "العقال" بكسر العين وهو القيد، وقال ابن الأثير: العقال الحبل الذي يعقل به البعير.

المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة.

الإعراب: ربما: رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، ما: نكرة بمعنى شيء مبتدأ، "تكره النفوس" فعل وفاعل. والجملة صفة لما في محل رفع أو جر على ما عرفت في الشواهد السابقة، "من الأمر" جار ومجرور متعلق بتكره، "له" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "فرجة" مبتدأ مؤخر والجملة في محل جر صفة للأمر لأنه محلى بأل الجنسية ومدخولها مثل النكرة كذا قال غير واحد وعندي أن الجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو "ما" الموصوفة، "كحل" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة وحل مضاف و"العقال" مضاف إليه.

الشاهد: في "ربما تكره" حيث وقعت "ما" نكرة موصوفة، بمعنى شيء.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٧٠، وابن هشام في المغني ٢/ ٢، والسيوطي في الهمع ١/ ٢٨، والشاهد ٥٤١ في الخزانة، وسيبويه ج١ ص٢٧٠.

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

هُوَ فِي تَقدِيرِ قَولِكَ: رُبَّ شَيءٍ تَكْرَهُهُ النُّفُوسُ.

وَالثَّالِثُ: أَن تَكُونَ استِفهَامًا، كَقَوْلِكَ: (مَا عِندَكَ؟) فَكَأَنَّكَ قُلتَ: أَدِينَارٌ عِندَكَ أَم دِرهَمٌ؟ وَإِذَا رَأَيتَ شَخصًا مِن بَعِيد، فَإِنَّكَ تَسأَلُ عَنْهُ بِـ (مَا)؛ لأَنَّكَ بَعدُ لَم تَعرِف أَهُوَ إِنسَانٌ أَو غَيرُ إِنسَان؟ فَإِنَّمَا تَعرِفُ ذَلِكَ فِي التَّأَنِّي، وَإِنَّمَا تَسأَلُ بِـ (مَنْ) مِن بَعدِ أَن تَكُونَ عَرَفتَ أَنَّهُ إِنسَانٌ، وَقَد يُسأَل بِـ (مَا) عَن وَصفِ الشَّيءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لنَا مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨]، السُّؤَالُ هُنَا عَنِ الوَصفِ دُونَ الجِنسِ؛ لأَنَّهُ قَد بَيَّنَ أَوَّلا أَنَّ المَأمُورَ بِذَبحِه بَقَرَة.

وَقَد يُسأَلُ بِهَا عَن وَصْفِ مَا يَعقِلُ، يُقَالُ: (مَا زَيدٌ؟) كَأَنَّهُ قِيلَ: أَجَوَادٌ أَم بَخِيلٌ؟ وَأَشُجَاعٌ أَم جَبَانٌ؟ وَعَلَى ذَلِكَ قَولُ الشَّاعِرِ(١): [المتقارب]

وَقَائِلَةٍ لِيَ مَا أَشْجَعُ فَقُلْتُ يَضُرُّ وَلا يَنْفَعُ

وَالرَّابِعُ: أَن يَكُونَ جَزَاءً، عَلَى مَا مَضَى.

وَالخَامِسُ: أَن يَكُونَ تَعَجُّبًا، كَقَوْلِكَ: مَا أَحسَنَ زَيدًا، عَلَى مَا مَضَى.

وَالسَّادِسُ: أَن يَكُونَ نَكِرَةً مُجَرَّدَةً من الصِّلَة، وَالصِّفَة، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَات فَنعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، المَعْنَى: فَنِعْمَ شَيئًا هِيَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَت حَرفًا، فَإِنَّها تَكُونُ عَلَى أَربَعَة أَوجُه:

أَحَدُهَا: أَن تَكُونَ نَافِيَةً، وَهِيَ إِذَا دَخَلَت عَلَى المُضَارِعِ خَصَّتْهُ بالحَال، فَإِذَا قُلتَ: (مَا يَخرُجُ زَيدٌ)، كُنتَ نَفَيتَ خُرُوجَهُ فِي الحَال، وَيَكُونُ المَعْنَى فِي الكَثِيرِ عَلَى نَفيِ أَن يَكُونَ الفِعلُ عَادَةً لَهُ، وَيَكُون فِيمَا يَفعَلُهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلتَ: (مَا زَيدٌ خَارِجٌ)، كَانَ المَعْنَى عَلَى نَفيِ كَونِه خَارِجًا فِي الحَالِ، فَلَوْ قُلتَ: (مَا زَيدٌ خَارِجٌ غدًا)، لَم يَستَقِم، إِنَّمَا الكَلامُ أَن تَقُولَ: (لا يَخرُجُ).

وَالثَّانِي: أَن تَكُونَ مَعَ الفِعلِ، بِمَعْنَى المَصدَر، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]، أَي: بِرَحبِهَا، وَكَقَولِ الشَّاعِرِ(١): [الوافر]

---

(١) انظر: الأغاني ١٨/٢٤٥.

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي   وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

وَالثَّالِثُ: أن تَكُونَ كَافَّةً، عَلَى مَا مَضَى فِي بَابِ (إِنَّ).

وَالرَّابِعُ: أن تَكُونَ مَزِيدَةً، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، المَعْنَى: فَبِنَقْضِهِم، وَ(مَا) صِلَةٌ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهَا تُؤَكِّدُ مَعْنَى الكَلامِ، وَقَد يَكُونُ لِزِيَادَتِهَا فَائِدَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَذَلِكَ فِي قَولِهِم: (كَانَ ذَلِكَ لِشَيءٍ مَا)، قَد أَفَادَت أَنَّكَ أَردتَ الإِبْهَامَ، وَأَن لا تُخَصِّصَ (شَيْئًا) بِصِفَةٍ، وَإِنَّمَا أَردتَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسمُ الشَّيءِ، مُبْهَمًا غَيرَ مُخَصَّصٍ.

فَصْلٌ [في (الذي)]

وَاعلَم أَنَّ (الَّذِي): اسمٌ مُبهَمٌ لا يُعْلَمُ مِنْهُ شَيءٌ بِعَينِه إلا بِصِلَتِه، لَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي الَّذِي)، وَسَكَتَّ لَم يَكُن لَهُ فَائِدَةٌ، بَل لا يُتَصَوَّرُ أن يَكُونَ لَكَ قَصدٌ إِلَى ذِكرِه من دُون أن يَكُونَ فِي نَفسِكَ أن تَأتِيَ جُملَةً من الكَلامِ تَجعَلُهُ صِلَةً لَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّحوِيُّونَ: أَنَّهُ يَتَعَرَّفُ بِصِلَتِه، وَإِنَّمَا كَانَت الصِّلَةُ مُعَرِّفَةً لَهُ من أجلِ أَنَّهَا تَكُونُ قِصَّةً قد عرفَ المُخَاطَبُ الَّذِي يعنِي بِهَا، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ: (جَاءَنِي الَّذِي كَانَ مَعَنَا أمسِ، وَأَنشَدَنَا بَيتَ كَذَا)، فَهَذِه القِصَّةُ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيهَا هَذَا الكَلامُ، تَكُونُ مَخصُوصَةً بِرَجُلٍ مُتَعَيِّنٍ عندَ المُخَاطَبِ، فَهُوَ لا مَحَالَةَ يَعلَمُ أَنَّهُ المُرَادُ بِـ (الَّذِي)، وَكَذَلِكَ حُكمُ (مَن)، وَ(مَا) إِذَا كَانَا بِمَعْنَى (الَّذِي)؛ فَأَنتَ لا تَقُولُ: (أَخَذتُ مَا عَرَفتَهُ) إِلا وَيَكُونُ (عَرَفتَهُ) دَالا عَلَى قِصَّةٍ قَد عَرَّفْتَهَا المُخَاطَبَ لِشيءٍ بِعَينِه.

وَأَمَّا قَولُهُم[٢]: (بَعدَ اللَّتَيَّا، وَالَّتِي)، فَإِنَّهُ وَإِن كَانَ لَم يُؤتَ فِيه بِصِلَةٍ، فَالمَعْنَى: عَلَى الأَمرِ العَظِيمِ وَعَلَى معضِلَةٍ شَدِيدَةٍ كَانَ أَصلُ الكَلامِ: (بَعدَ الَّتِي لا يُمكِنُ وَصفُهَا، وَالتِي

=

(١) أي: هاهنا، ولا يقدر منها إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وما راعني إلا يسير الخ، أي إلا أن يسير أي سيره.

انظر: الجنى الداني ٥٦/١، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٢٩/١، وحاشية الخضري ٣٥٨/١.

(٢) انظر: زهر الأكم ٨٩/١، وجمهرة الأمثال ٢٢٣/١، ومجمع الأمثال ٩٢/١.

هما الداهية الكبيرة والصغيرة وكنى عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيهاً بالحيَّة فإنها إذا كثر سمها صغرت لأن السم يأكل جسدها وقيل: الأصل فيه أن رجلاً من جديس تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها

عَظُمَ شَأْنُهَا، وَالَّتِي بَلَغَكَ من نَكَادَتِها مَا بَلَغَكَ)، وَأَشبَاهُ هَذَا مِنَ الكَلامِ، ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ (الَّذي) مُحَدَّثًا عَنْهُ كَانَت الصِّلَةُ مَعلُومَةً للمُخَاطَب، مُعَرِّفَةً عَينَ مَنْ هِيَ لَهُ، كَمِثْلِ مَا مَضَى مِن قَولِكَ: (جَاءَنِي الَّذي كَانَ مَعَنَا أمسِ)، وَكَذَلِكَ الأمرُ إذَا كَانَ (الَّذي) مَفْعُولاً، كَقَوْلِكَ: (رَأَيتُ الَّذي كَانَ مَعَنَا أمسِ)، فَإِن كَانَ (الَّذي) خَبَرَ مُبتَدَإٍ كَانَ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ عَرفتَ قِصَّةً تَعلَمُ أَنَّهُ لا بُدَّ من أن يَكُونَ لَهَا صَاحِبٌ مُتَعَيِّنٌ، إلا أَنَّكَ لَم تَعرف عَينَ ذَلكَ الصَّاحِب، مثلَ أَن يَبْلُغَكَ أَنَّ رَسُولا قَدمَ من جِهَةِ السُّلطَانِ فِي أمرٍ خَاصٍّ، وَلا تَكُونُ قَد عَرَفتَ عَينَ ذَلكَ الرَّسُولِ، فَإذَا أُرِيدَ أَن تَعرفَ عَينَهُ قِيلَ لَكَ: هَذَا هُوَ الَّذي وَرَدَ من جِهَةِ السُّلطَانِ، أَو هَذَا الَّذي بَلَغَكَ أَنَّهُ وَرَدَ. فَتَكُونُ فَائِدَةُ (الَّذي) هَاهُنَا تَعيِينُ صَاحِب قِصَّة قَد عَرَفتَهَا، فَلَم يَخرُج هَذَا أَيضًا مِن أَنَّ الأَصلَ الَّذي ذَكَرنَا مِن أَنَّ حَقَّ الصِّلَة أَن تَكُونَ قِصَّةً مَعلُومَةً للمُخَاطَب.

وَاعلَم أَنَّ الأَلفَ وَاللامَ إِذَا كَانَا بِمَعْنَى (الَّذي)، كَانَ عِندَهُم أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ فِي مَعْنَى الفعلِ، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيدًا)، كَانَ المَعْنَى: الَّذي ضَرَبَ زَيدًا، فَالاسمُ بالحَقِيقَة هُوَ الأَلفُ وَاللامُ المُنَزَّلُ مَنزِلَةَ (الَّذي)، فَأَمَّا اسمُ الفَاعِلِ، فَهُوَ عَلَى لَفظ الاسمِ دُونَ مَعنَاهُ، وَلِذَلِكَ عَمِلَ عَلَى مَعْنَى المَاضِي، فَقُلتَ: (جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيدًا أَمسِ)، وَلَو كَانَ (الضَّارِبُ) هَاهُنَا، مِثلَ: (ضَارِب) فِي قَوْلِكَ: (هَذَا ضَارِبٌ زَيدًا)، كَانَ يَنْبَغِي أَن لا يَعمَلَ إِذَا كَانَ المَعْنَى عَلَى المُضِي، كَمَا لا يَعمَلُ هَاهُنَا، إِذْ لا يَجُوزُ (هَذَا ضَارِبٌ زَيدًا أَمسِ).

=

الشدائد وكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة فطلقها وقال: بعد اللُّتَيَّا والَّتِي لا أتزوج أبدا فجرى ذلك على الداهية وقيل: إن العرب تصغِّر الشيء العظيم كالدُّهَيْم واللُّهَيْم وذلك منهم رَمْز.

ويقال ذلك في الأمر بعد ما كاد صاحبه يهلك. أو يقال ذلك للرجل إذا وصل بعد ما لقي صغير المكاره وكبيرها. واللتيّا تصغير التي، وقيل: اللتيا والتي من أسماء الداهية، واللتيّا تصغير التي.

(أَيٌّ)

وَأَمَّا (أيُّ) إذَا كَانَ بمَعْنَى (الَّذي): فَمثَالُهُ قولُهُم: (مَررتُ بأيِّهم هُوَ أَفضَلُ)، وَفيه أَمرٌ غَريبٌ، وَهُوَ أَنَّهُم يَقُولُونَ: (مَررتُ بأَيُّهُم أَفضَلُ)، فَيبْنُونَهُ عَلَى الضَمِّ، إذَا حَذَفُوا (هُوَ) من الكَلام، وَعَلَى ذَلكَ جَاءَ في التَّنزيل: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عتيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، فَالضَّمَّةُ في ﴿أَيُّهُمْ﴾ للبنَاء؛ لأنَّ مَوضعَهُ نَصبٌ؛ منْ حَيْثُ هُوَ مَفعُولٌ لـ (نَنْزِعَنَّ)؛ لأنَّ التَّقديرَ وَاللهُ أَعلَمُ: ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ الَّذي هُوَ أَشَدُّ عتيًّا، وَإذَا لَم يَحذفُوا (هُوَ) أَعرَبُوهُ، فَقَالُوا: (مَررتُ بأَيِّهم هُوَ أَفضَلُ، وَرَأَيتُ أَيَّهُم هُوَ أَفضَلُ، وَجَاءَنِي أَيُّهُم هُوَ أَفضَلُ)، هَذَا مَذهَبُ البَصريِّينَ.

وَأَمَّا الكُوفيُّونَ فَلَيسَ فيه عندَهُم إلا الإعرَابُ، وَلا يَضمُّونَهُ إلا في مَوضعٍ وَاحدٍ، تَقُولُ: (مَررتُ بأَيِّهم أَفضَلُ، وَرَأَيتُ أَيَّهُم أَفضَلُ، وَجَاءَني أَيُّهُم أَفضَلُ)، وَقَد نَصَبُوا في الآيَة أَيضًا، فَقَرَأَ مُعَاذُ بنُ مُسلم: (أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عتيًّا) [1] [مريم: ٦٩]، بالنَّصب.

وَممَّا يَكُونُ (أَيٌّ) فِيه، بِمَعْنَى (الَّذي) مَا كَانَ منَ الكَلَامِ مثلُ بَيتِ المُتَنَبِّي [2]: [البسيط]

وَتَغْبِطُ الأَرْضُ منْهَا حَيْثُ حَلَّ بِهَا ... وَتَحْسُدُ الخَيْلُ منْهَا أَيَّهَا رَكِبَا

نَصَبَ: (أَيَّ) بِـ (تَحْسُدُ)، وَالتَّقديرُ: أَيَّهَا رَكِبَهُ؛ لأَنَّهُ في مَعْنَى: وَتَحْسُدُ الخَيلُ الَّذي رَكِبَهُ مِنْهَا.

---

(١) قوله: (أيهُم أشد على الرحمن عتيا): قرأ هارون القارىء: بنصب (أيهُم)، أعمل فيها (لنترعن). و الرفع في أيهم عند الخليل على الحكاية، فهو ابتداء، وخبره (أشد)، تقديره: ثم لنترعن من كل شيعة الذي من أجل عتوه. [مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٤]

(٢) الغبطة أحسن من الحسد، وجعلها للأرض لأنها وإن كثرت بقاعها فهي كالمكان الواحد؛ لاتصال بعضها ببعضٍ، والخيل ليست كذلك لأنها متفرقة، فاستعمل للأرض الغبطة وللخيل الحسد، والهاء في به تعود إلى حيث حل وهو في موضع نصب لأنه مفعول تغبط، وأيها منصوب بركب.

انظر: شرح ديوان المتنبي ١/ ٨٠، والمنصف للسارق والمسروق ١/ ٨٣.

فَصْلٌ فِي التَّوَابِعِ(١)

(١) اختَلَفَ النَّاسُ فِي عَوَامِلِ التَّوَابِعِ، فَمِنهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَنسَحِبُ حُكْمُ العَامِلِ عَلَى القَبِيلَيْنِ جَمِيعًا؛ أَعْنِي التَّابِعَ وَالْمَتْبُوعَ، وَمِنهُمْ مَنْ يَقُولُ: يُقَدَّرُ عَامِلٌ مِثْلُهُ فِي الْمَتْبُوعَاتِ كُلِّهَا، وَمِنهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ فِي الْبَدَلِ وَالْمَعْطُوفِ بِالْحَرْفِ مُقَدَّرٌ، وَفِي غَيْرِهِمَا مُنْسَحِبٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ بِدَلِيلِ مَجِيءِ ذَلِكَ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف:٧٥]، وَالْعَطْفُ بِالْحَرْفِ فِيهِ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْعَامِلِ، فَكَأَنَّهُ مَوْجُودٌ، وَلِذَلِكَ فَرَّقَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ وَبَيْنَ مَا عَدَاهُمَا، وَقِيلَ: الْعَامِلُ فِيهَا كَوْنُهَا صِفَةً، وَقِيلَ: الْعَامِلُ عَامِلُ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ مَعًا، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ.

وَالصَّحِيحُ الأَوَّلُ؛ لأَنَّهُ بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ، ولأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، بِدَلِيلِ (اشْتَرَيْتُ الْجَارِيَةَ نِصْفَهَا) و(جَاءَنِي غُلامُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو)، أَلا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ الأَوَّلُ فَسَدَ الْمَعْنَى؟ وَفَسَادُ غَيْرِ الْبَدَلِ وَالْعَطْفِ أَوْلَى، وَبِهِ يَتَبَيَّنُ فَسَادُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ.

وَمَنْ صَحَّحَ الثَّانِي بِدَلِيلِ (أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو)، و(قِيَامُ زَيْدٍ) لا يُنْسَبُ إِلَى عَمْرٍو مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْقِيَامَ لَمْ يُنْسَبْ إِلَى عَمْرٍو بَعْدَ نِسْبَتِهِ إِلَى زَيْدٍ، وَإِنَّمَا نَسَبَ الْمُتَكَلِّمُ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ إِلَيْهِمَا مَعًا، مِثْلُ (قَامَ الزَّيْدُونَ)، وَإِذَا وَجَبَ صِحَّةُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَجَبَ صِحَّةُ الآخَرِ.

وَمَنْ صَحَّحَ الثَّالِثُ بِنَحْوِ: ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾ [الزخرف:٣٣] يُجَابُ بِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ فِي نَحْوِ ذَلِكَ لِلتَّأْكِيدِ.

وَضَعُفَ الرَّابِعُ بِلُزُومِ إِعْرَابٍ وَاحِدٍ، وَبِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ، وَالْخَامِسُ قَرِيبٌ.

وَتَرْكُ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لأَنَّهُ عِنْدَهُ فَاعِلٌ، وَتَرْكُ ذِكْرِ الْمَرْفُوعِ فِي بَابِ (كَانَ)؛ لأَنَّهُ عِنْدَهُ فَاعِلٌ؛ لأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ الْفِعْلُ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ؛ لأَنَّ أَفْعَالَهَا لا دَلالَةَ لَهَا عَلَى الْحَدَثِ يَلْزَمُهُ مِنْهُ أَنْ لا تَكُونَ أَفْعَالا.

وَسُمِّيَ الرَّفْعُ رَفْعًا لاسْتِعْلاءِ الشَّفَتَيْنِ عِنْدَهُ، كَمَا أَنَّ الْخَفْضَ سُمِّيَ خَفْضًا لِنُزُولِ الشَّفَتَيْنِ عَمَّا كَانَتْ عِنْدَهُ، وَالْجَرُّ إِمَّا لأَنَّهُ بِمَعْنَى الْخَفْضِ مِنْ جَرِّ الْجَبَلِ وَهُوَ أَسْفَلُهُ؛ وَإِمَّا لأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَرِّ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الاسْمِ؛ أَيْ: إِيصَالُهُ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ مَدْلُولِهِ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَلأَنَّهُ مِنَ الأَلِفِ الَّتِي الانْتِصَابُ مِنْ صِفَتِهَا. [الإيضاح: ١٨٦/١]

المَعْنى الَّذي فِي تَسميَتهم هَذه الأسَماءَ تَوَابعَ: أنَّهَا أَسَماءٌ يَجبُ لَهَا الإعرَابُ مِن أجـــلِ غَيرِهَا؛ فَإذا قُلتَ: (مَرَرتُ بزَيد الظَّرِيف)، كَانَ الجَرُّ فِي (الظَّرِيفِ) مِن أَجلِ كَونه صـــفَةً لـــ (زيد)، وَكَذَلكَ الحُكمُ فِي البَاقِي، فَإنَّمَا يَجبُ الإعرَابُ للتَّأكيد من أجـــلِ المُؤكَّـــد، وَلعَطف البَيَان من أَجلِ مَا هُوَ عَطفُ بَيَانٍ لَهُ، وَللبَدَلِ من أجلِ المُبدَلِ منْهُ، وَللمَعطُوفِ مِن أَجلِ المَعطُوفِ عَلَيْه.

التَّأْكِيدُ(١)

ثُمَّ إِنَّ التَّأكِيدَ عَلَى ضَربَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَن يَكُونَ المُرَادُ بِهِ تَحقِيقَ عَينِ الشَّيءِ، مِثَالُهُ قَولُكَ: (أَتَانِي زَيدٌ نَفسُهُ)، إِنَّمَا قُلتَ: (نَفسُهُ)؛ لِئَلا يُتَوَهَّم أَنَّهُ أَتَاكَ مَنْ يَجرِي مَجرَاهُ، وَمَن يَنُوبُ عَنْهُ، أَو يُظَنُّ أَنَّكَ غَلِطتَ بِذِكرِ (زَيدٍ)، وَأَنَّ الَّذِي أَتَاكَ غَيرُهُ.

---

(١) التوكيدُ: تمكينُ المعنى في النفس ويقال: توكيد وتأكيد ووكّد وأكّد وبالواو جاء القرآن: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١] ولفظه على ضربين:

أحدُهما: إعادة الأوَّل بعينه ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والجمل.

والثاني: غير لفظ الأوَّل ولكن في معناه.

فصل: والغرض من ذكره إزالة الاتساع، وذلك أنَّ الاسم قد ينسب إليه الخبر ويراد به غيره مجازا كقولك: جاءني زيد؛ فإنه قد يراد جاءني غلامه أوكتابه، ومنه عمر السلطان داراً أو حفر نهراً، أي: أصحابه بأمره؛ فإذا قلت: جاء زيدُ نفسه كان هو الجائي حقيقةً، وقد يذكر العامّ ويراد به الخاص كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران:١٧٣] والمراد بعضهم؛ فإذا قلت: (قال الناسُ كلهم) لم يحتمل بعضهم.

فصل: ويؤكد الواحد بلفظين: (نفسه) و(عينه) وهما عبارتان عن حقيقة ويوكد الاثنان بـ (كلا) و(كلتا) والجمع بـ (كلّهم) و(أجمع) و(أجمعين) و(جمعاء) و(جمع)؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء والإحاطة بها فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه ألا ترى أنّك لو قلت كتب زيد كلُّه أو أجمع لم يكن له معنى كما يكون في قولهم: كتب القوم كلُّهم.

فصل: ولا تؤكّد النكرات وأجازه الكوفيُّون.

وحجَّة الأوَّلين من وجهين: أحدهما: أنَّ التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة.

والثاني: أنَّ النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة، ألا ترى أنّك لو قلت: جاءني رجل لم يحتمل أن تفسِّره بكتاب رجل؛ لأن المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتَّى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة: (القوم) فإنَّه يغلب استعمالها في الأكثر؛ فإذا أردت الجميع أكّدت لرفع المجاز الغالب، ومثل ذلك الاستثناء فإنَّه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق؛ لأنه يستعمل فيه غالباً. [اللباب ١/٢٢٧]

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ التَّأكِيدُ للإِحَاطَةِ وَالعُمُومِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي (كُلٍّ، وَأَجمَعُونَ)، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي القَومُ كُلُّهم، وَجَاءَنِي القَومُ أَجمَعُونَ)، كَانَ المَعْنَى فِي ذكرهما أن لا يُتَوَهَّم أَنَّكَ أَطلقتَ اسمَ الجُملَةِ، وَأَردتَ أَكثرَهَا، فَقُلتَ: (جَاءَنِي القَومُ)، وَقَد جَاءَكَ الكَثِيرُ مِنهُم، وَبَقِيَ مَنْ لَم يَجِئ.

الفَرْقُ بَيْنَ (كُلُّهُمْ)، وَ(أَجْمَعُونَ)[1]

ثُمَّ اعلَم أَنَّ فَرقًا بَينَ (كُلّ، وَأَجْمَعُونَ): وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي (كُلّ) أَن يَلِيَ العَوَامِلَ، فَيَكُونَ فَاعلا، وَمَفعُولا بنفسه، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي كُلُّهُم، وَرَأَيتُ كُلَّهُم)، وَلا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي أَجمَعُونَ، فَلا يُقَالُ: (جَاءَنِي أَجمَعُونَ، وَرَأَيتُ أَجمَعِينَ)، وَلَكِنَّهُ أَمرٌ تَابِعٌ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي القَومُ أَجمَعُونَ)، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَم يَتَعَلَّق بِهِ شَيءٌ يُعلَمُ مَعَهُ المُرَادُ بِهِ، كَمَا يَدُلُّ الضَّمِيرُ المُضَافُ إِلَى (كُلٍّ) فِي قَوْلِكَ: (كُلُّهُم): أَنَّكَ تَعني: مِنْ هَذَا الضَّمِير لَهُ، وَإِذَا قَالُوا[2]: (أَجمَعُونَ أَكْتَعُونَ)، كَانَ الأَكثَرُ فِي (أَكْتَعُونَ)، أَن يَكُونَ تَبَعًا لِـ (أَجمَعُونَ)، كَمِثْلِ قَولِهِم: (حَسَنٌ بَسَنٌ، وَجَائِعٌ نَائِعٌ).

---

(١) "كُلُّهُم، وأَجْمَعُون" يجريان مَجْرَى النَّفْس؛ من حيث إِنَّهُمَا تَأْكِيدٌ مَعْنًى لا لفظًا، لأَنَّكَ إِذَا قُلْت: جَاءَنِي القَوْم كُلُّهم، لم يكن (كُلُّهُم) من لفظ القوم، وكذا (أجمعون).

ويفارقان النَّفْس من حيث إِنَّهُم يجريان عَلَى الضمير المرفوع من غير تأكيد بالضَّمير المُنْفصِل، تقول: جاءوني أجمعون، وجاءوني كلهم، وَذَلِكَ أَنَّ أجمعون لا يلي العامل بوجه؛ إذ لا تقول: جاءني أجمعون، ولا رأيت أجمعين، فَأَيُّ موضع وقع فيه عُلِمَ أَنَّهُ تأكيدٌ، فَإِذَا قُلْت: مررتُ بقوم حِسَانٍ أجمعون، عُلِمَ أَنَّهُ غير مرفوع بـ (حِسَان) ارتفاعَ الغلمان إِذَا قُلْت: مررتُ بقوم حِسَان غلمانُهُم، وَلَوْ قُلْت: مَرَرْتُ بقومٍ حِسَانٍ أنفسُهُمْ، جَازَ أن يظن أن (أنفسُهُم)، رُفِعَ بِأَنَّهُ فاعلٌ؛ لأنَّك تقول: حسن أنفسُهُم، ولا تقول: حسن أجمعون.

وأما (كُلُّهُم)؛ فَيَلِي العَوَامِل فِي القليل؛ نَحْو: جاءنِي كُلُّهُم، ورأيت كُلُّهُم، إلا أَنَّه يَجْرِي مَجْرَى (أجمعين) في أَنَّهُ يجعل تأكيدًا للمرفوع متصلا؛ نَحْو: جاءوني كلهم؛ لأنَّ الأصل فِيه: أن لا يكون إلا تأكيدًا؛ لمساواته (أجمعون) في معنى الاشتمال والإحاطة.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٣٢/٢، والخصائص ٨٣/١.

اِمْتِنَاعُ التَّوْكِيدِ فِي النَّكِرَةِ

وَأَمَّا امتنَاعُ التَّأكِيد فِي النَّكِرَة ك فَهُوَ أَنَّ النَّكِرَةَ لا تَخلُو من أَن تَكُـونَ وَاحِـدًا أَو جَمعًا، فَإِن كَانَ وَاحِدًا كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ)، لَم يَكُن للتَّأكِيد فيه بالنَّفسِ مَعْنًى؛ لأَنَّـهُ لا يَدُلُّ عَلَى رَجُلٍ بعَينه، حَتَّى يَكُونَ ذكرُ النَّفسِ تَأكيدًا أَنَّهُ جَاءَكَ بعَينه، وَإِن كَانَ جَمعًـا لَم يَكُن لِـ (كُلُّهُم، وَأَجمَعُونَ) أَيضًا مَعْنًى؛ لأنَّ أَمثِلَةَ الجَمعِ تَحتَمِلُ عِدَّةَ أَعدَاد، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي رِجَالٌ)، لَم يَختَصَّ بِعِدَّةٍ مَعلُومَةٍ، حَتَّى تَجِيءَ بِـ (كُلُّهُـم، وَأَجمَعُـونَ)، لِيُفيـدَ الإِحَاطَةَ وَالعُمُومَ.

وَاعلَم أَنَّ (كُلا) مُفرَدٌ فِي اللَّفظِ، جَمعٌ فِي المَعْنَى، وَالضَّميرُ يَعُودُ تَارَةً عَلَى المَعْنَـى، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، وآخَرٌ عَلَى اللَّفظِ، كَقَوْلِـهِ تَعَـالَى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

فَصْلٌ فِي الصِّفَةِ (١)

الصِّفَةُ تَكُونُ للمَوصُوفِ فِي المَعْنَى، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ الظَّرِيفُ)، كَانَ المُرَادُ بِـ(الظَّرِيف)، هُوَ المُرَادُ بِـ (زَيدٍ)، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلتَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ)، لَم يَكُن (ظَرِيفٌ) غَيرَ (رَجُلٍ).

ثُمَّ إِنَّ من حُكمِ الصِّفَة أَن تَكُونَ مُوافِقَةً للمَوصُوفِ فِي التَّعرِيفِ، وَالتَّنكِيرِ؛ فَصِفَةُ المَعرِفَة مَعرِفَةٌ، وَصِفَةُ النَّكِرَة نَكِرَةٌ، فَلَوْ قُلتَ: (مَرَرتُ بالرَّجُلِ ظَرِيفٍ، أَو بِرَجُلٍ الظَّرِيف)، كَانَ خَطَأً، وَهَكَذَا الحُكمُ إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ فِعْلا لِمَا هُوَ مِن سَبَبِ المَوصُوفِ، تَقُولُ:

(١) اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَة هي الموصوف في الْمَعْنَى، فَإِذَا قُلْت: جاءني زيدٌ الظَّرِيف، لم يكن الظَّرِيف غيره، وَإِنَّمَا الظَّرِيف عِبَارَة عَنْ قَوْلكَ: محلُّ الظَّرْف، فَلا شُبْهَةَ فِي أَنَّ صِفَة زَيْد لا تكون في غيره، فلا يُوْصَفُ بالحسن ولا حَظٌّ له في ذَلكَ، وَإِذَا كَانَ مُشْتَملا عَلَى الظَّرَافة لم يكن قَوْلكَ: الظَّرِيف؛ إذ لو جَعَلْتَهُ لغَيْره لَمْ يَكُن صفةً له. وَإِذَا كَانَ الصِّفَة الموصوف وَجَبَ أَنْ يدخلها مَا يَدْخُل الموصوف من التَّعْرِيف والتَّنْكير، فكَمَا لا يكون الواحد جميعًا؛ نَحْو أن تقول في قَوْلكَ: جاءني زيد، أَنَّهُ جَمَاعَة، كَذَلكَ لا يجوز أن توصف المعرفة بالنَّكرَة؛ لأجل أَنَّكَ إِذَا قُلْت: جاءني رجلٌ، كَانَ شائعًا غير مخصوص بزيدٍ دون عمرو، وَإِذَا قُلْت: زيدٌ، أو الرَّجُلُ، كَانَ مقصورًا عَلَى واحد بعَيْنِه عَارِيًا من الشِّيَاع، كَذَلكَ لا يجوز أَنْ تقول: جاءني الرجل ظَرِيف؛ لأنَّ الرَّجُل إِذَا كَانَ يَدُلُّ عَلَى وَاحِد مَخْصُوص، وظَرِيف عَلَى الشِّيَاع والعموم، لم يكن أحدُهُما موافقًا لصاحبه، وكان بمنزلة أَنْ تقول: جاءني الرَّجُل الظُّرَفَاءُ، فَتَجْعَلَ الْجَمِيعَ صِفَةً للمُفْرَد؛ من حيث إن الشِّيَاع زائدٌ عَلَى التَّخْصِيص، كَمَا أَنَّ الجمع زيادة عَلَى الإفراد، وَكَمَا لا يَجُوز أن تقول: جاءني الرِّجَال، فَتَذْكُر الجمع وتريد أَنَّهُ واحدٌ؛ لاستحالة أن يكون شيءٌ واحدٌ مفردًا ومجموعًا إلى غيره في حال واحدة، كَذَلكَ لا يجوز أن تَصِف النَّكرَة بالمعرفة، فتقول: جاءني رجل الظَّرِيف؛ لأنَّ (رجلٌ) شائع في أمته غير مخصوصٍ بواحد، والمعرفة من حقِّها أَنْ تَخْتَصَّ بواحد بعينه، فَإِذَا جعلت المعرفة صفة النَّكرَة؛ نَحْو: جاءني رجل الظَّرِيف الذي تَعْلَمُ، كُنْتَ جَعَلْتَ المخصوص الشَّائع، وَذَلكَ مُحالٌ؛ لأنَّ الذي يكون شائعًا لا يكون مخصوصًا في حال واحدة، كَمَا أَنَّ المفرد لا يكون جمعًا في حالٍ واحدة، فَقَد أدَّى قَوْلكَ: جاءني رَجُلٌ الظَّرِيف الذي تَعْلَم، عَلَى أَنْ تجعل المعرفة صِفَة للنَّكرَة إلى أن تجعل الجمع صِفَة للمفرد؛ نَحْو قَوْلكَ: جاءني الرجل الظُّرفاء، ورَجُلٌ ظَرِيفُون، وزيد الكَرِيم الأجلاء، وعمرو الفَاضِل الأدَبَاء، فتجعل شيئًا واحدًا مفردًا وجمعًا، حَتَّى كَأَنَّهُ يُوصَفُ مَرَّة بالمُفْرَد، فَيُقَال: الفاضل، وثانيةً بالجَمْع، فيقال: الأدباء، وَذَلكَ مستحيل، فَاعْرِفْهُ. [المقتصد: ٢/٢٥٥]

(مَرَرتُ بِالرَّجُلِ القَائِمِ غُلامُهُ، وَمَرَرتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ غُلامُهُ)، كَمَا تَقُولُ: (مَـــرَرتُ بِرَجُـــلٍ قَائِمٍ).

فَأَمَّا مَا عَدَا التَّعرِيفَ وَالتَّنكِيرَ مِنَ الأحكَامِ؛ كَالتَّذكِيرِ وَالتَّأنِيث، وَالتَّثنِيَةِ وَالجَمعِ؛ فَإِنَّ الحُكمَ يَختَلِفُ بَينَ أَن تَكُونَ الصِّفَةُ فِعْلا لِلمَوصُوفِ، وَبَينَ أَن تَكُونَ لِمَا هُوَ مِن سَبَبِه، فَإِذَا كَانَ الصِّفَةُ فِعْلا لِلمَوصُوفِ، وَجَبَ أَن تُوَافِقَهُ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذكِيرِ، وَالتَّثنِيَــةِ وَالجَمــعِ، تَقُولُ: (مَرَرتُ بِإِمرَأَةٍ حَسَنَةٍ، وَمَرَرتُ بِرَجُلَينِ قَائِمَينِ، وَبِرِجَالٍ قَائِمِينَ).

وَإِذَا كَانَت الصِّفَةُ فِعْلا، لِمَا هُوَ مِن سَبَبِ المَوصُوفِ، فَيَنبَغِي أَن يُنظَرَ فِيهِ، فَإِن كَـــانَ الَّذِي هُوَ فَاعِلُ الصِّفَةِ مُؤَنَّثًا أَنَّثتَ الصِّفَةَ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ جَارِيَتُهُ، وَبِرَجُـــلٍ حَسَنَةٍ امرَأَتُهُ).

وَإِن كَانَ مُثَنًّى أَو مَجمُوعًا، لَم تُثَنِّ الصِّفَةَ، وَلَم تَجمَع، تَقُولُ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَـــائِمٍ غُلامَاهُ، وَبِرَجُلٍ ذَاهِبٍ أَصحَابُهُ)، وَلا تَقُولُ: (قَائِمَينِ، ذَاهِبِينَ)؛ إِلا عَلَى لُغَةِ مَــن قَـــالَ: أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ.

ثُمَّ اعلَم أَنَّ الصِّفَةَ تُفِيدُ فِي النَّكِرَةِ التَّخصِيصَ، وَفِي المَعرِفَةِ التَّوضِيحَ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ)، كُنتَ قَد نَقَصــتَ مِــن عُمُــومِ الاسمِ، فَجَعَلتَهُ يَقَعُ عَلَى بَعضِ الجِنسِ دُونَ كُلِّه؛ مِنْ حَيْثُ لا تُدْخِلُ مَنْ لا يَكُونُ طَــوِيلا مِنَ الرِّجَالِ فِيهِ، فَهَذَا هُوَ المُرَادُ بِالتَّخصِيصِ، وَلا يَكُونُ ذَلِكَ إِلا فِي النَّكِرَةِ.

وَأَمَّا التَّوضِيحُ فِي المَعرِفَةِ، فَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ الطَّوِيلُ)، فَإِنَّكَ إِنَّمَا تَحتَاجُ إِلَى الصِّفَةِ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ رَجُلانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا يُسَمَّى زَيدًا، فَأَنــتَ تُرِيــدُ أَن تُبَيِّنَ لِلمُخَاطَبِ أَنَّكَ عَنَيتَ مِنهُمَا الَّذِي هُوَ طَوِيلٌ، فَكَانَ ذَلِكَ إِزَالَةً لِلَّــبسِ، وَتَوضِــيحًا، وَلا يَكُونُ تَخصِيصًا؛ لأَنَّ التَّخصِيصَ كَمَا ذَكَرنَا: هُوَ أَن تَخُصَّ مِنَ الجِنسِ بَعضَــهُ، وَالعَلَــمُ يَكُونُ اسمًا لِشَيءٍ بِعَينِه، وَلا يَدُلُّ عَلَى جِنسٍ حَتَّى يُتَصَوَّرَ فِيهِ التَّخصِيصُ، وَلَهُم فِي حَــدِّ الصِّفَةِ عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ، وَهِيَ قَولُهُم: إِنَّ الصِّفَةَ تَكُونُ لِلفَرقِ بَينَ مُشتَرِكَينِ فِي الاسمِ؛ فَــإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ الطَّوِيلُ)، كُنتَ فَرَّقتَ بَينَ اثنَينِ اسمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا (زَيدٌ).

وَيَجرِي ذَلِكَ فِي النَّكِرَةِ أَيضًا، فَإِنَّكَ إِذَا قُلتَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ، وَرَجُلٍ قَصِيرٍ)، كُنتَ فَصَلتَ أَحَدَهُمَا عَنِ الآخَرِ.

وَإِذَا كَانَ الاسمُ مِمَّا لا يَقَعُ فِيه لَبسٌ، وَلا يَحتَاجُ الْمُخَاطَبُ فِي مَعرِفَة المَقصُود به إِلَى أَكثَرَ مِن ذِكرِه، ثُمَّ رَأَيتَهُ قَد وُصِفَ كَانَت الصِّفَةُ حِينَئذ للمَدحِ، وَذَلكَ مِثلُ أَن تَقُولَ: (مَرَرتُ بزَيد العَاقِلِ اللَّبِيب)، وَأَنتَ تَقُولُهُ لِمَن لا يَشتَبهُ عَلَيْه الَّذِي قَصَدتَ بالاسم، وَالصِّفَاتُ الجَارِيَةُ عَلَى اسْمِ اللهِ تَعَالَى تَكُونُ أَبَدًا للثَّنَاء، وَذِكْرُهُ بالصِّفَات الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا مِن صِفَاتِ الجَلال وَالعَظَمَة. وَقَد تَكُونُ الصِّفَةُ مُؤَكِّدَةً، وَذَلكَ كَمِثْلِ: (مَضَى أَمسِ الدَّابِرُ)، وَ(أَمسِ) لا يَكُونُ إِلا دَابِرًا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وَ(النَّفْخَةُ) لا تَكُونُ إِلا وَاحِدَةً.

فَصْلٌ فِي (ذُو)

اعلَم أَنَّ النَّحوِيِّينَ يَقُولُونَ: إِنَّ (ذُو) اجتُلِبَ لِيَكُونَ وُصلَةً إِلَى الوَصفِ بِأَسمَاءِ الأَجنَاسِ، كَمَا أَن (الَّذِي) اجتُلِبَ لِيَكُونَ وُصلَةً إِلَى وَصف المَعَارِف بالجُمَلِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا أَرَدتَ أَن تَصِفَ الرَّجُلَ بالمَال، لَم تَستَطِع أَن تَقُولَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ مَالٍ)، فَإِذَا جِئتَ بِـ (ذُو)، فَقُلْتَ: (بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ)، حَصَلَ الغَرَضُ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا أَرَدتَ أَن تَصِفَ الرَّجُلَ، بِصِفَةٍ قَد عُرِفَ بِهَا، لَم تَستَطِع أَن تَقُولَ: (مَرَرتُ بزَيد كَانَ مَعَنَا أَمسِ)، فَإِذَا جِئتَ بِـ (الَّذِي)، فَقُلتَ: (زَيدٍ الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمسِ)، حَصَلَ المُرَادُ.

فَصْلٌ فِي عطْفِ الْبَيَان(١)

عَطفُ البَيَان لا يَكُونُ وَاحدًا من أَقسَام الصِّفَة الَّتي ذَكرنَاهَا، فَلا يَكُونُ حليَةً، وَلا غَرِيزَةً، وَلا فعْلا، وَلا قَرَابَةً، وَلا نَسبًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَمًا، أَو كَالعَلَم، كَقَوْلكَ: (مَررتُ بأخيكَ زَيد، وَمَررتُ بزيد أَبي عَبد الله، أَو بأَبي عَبد الله زَيد)، وَيعتَبرُ هَذَا فِي هَذَا أَن يَكُونَ أَشهَرَ الاسمَين، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ بالكُنْيَة أَعرَفَ منْهُ بالاسم كَانَ عَطفَ بَيَانٍ للاسم، وَإِذَا كَانَ بالاسم أَعرَفَ منْهُ كَانَ عَطفَ بَيَان لَهَا.

وَممَّا يَفصلُ عَطَفَ البَيَان منَ الصِّفَة: أَنَّ عَطفَ البَيَان يَدُلُّ عَلَى المَقصُود، وَإِن لَم يُذكَر قَبلَهُ اسمٌ آخرُ، وَالصِّفَةُ لا تَدُلُّ عَلَى المَقصُود من غَير أَن يَكُونَ قَبلَهَا اسمٌ تَجري عَلَيْه، فَلَوْ أَنَّكَ أَسقَطتَ (زَيدًا) من قَولكَ: (جَاءَني زَيدٌ الظَّرِيفُ)، فَقُلتَ: (جَاءَني الظَّرِيفُ)، لَم يُعلَم أَنَّكَ أَردتَ زَيدًا، كَمَا يُعلَمُ من قَولكَ: (جَاءَني أَبو عَبد الله)، إِذَا كَانَ مَعرُوفًا بالكُنيَة أَنَّكَ أَردتَ (زَيدًا)، اللَّهُمَّ إلا أَن تَكُونَ الصِّفَةُ غَالبَةً عَلَى رَجُلٍ بعَينه كَالجَاحظ مَثَلا، فَإِنَّهَا حينَئذ تَدُلُّ عَلَى المَقصُود، وَإِنَّمَا دَلَّت؛ لأَنَّهَا قَد خَرَجَت عَن حَدِّ الصِّفَة، وَلَحقَت بالعَلَم، وَكَلامُنَا في الصِّفَة الَّتي لا تَكُونُ غَالبَةً عَلَى إِنسَانٍ.

---

(١) هو أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف من الاوَّل كقولك: مررت بزيد أبي عبد الله، إذا كان بالكنية أعرف وبأبي عبدالله زيد إذا كان الاسم أعرف، وليس هو ههنا ببدل؛ لأنه كالموصوف في التعريف والتنكير وجميع ما ذكرناه في الصفة، وليس البدل كذلك.

وفي بعض المواضع يجوز أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا، وفي بعضها يتعين أحدُهما كقولك: جاءني زيد أبو محمد يحتملها، وفي قولك: يا أيُّها الرجل زيد، يتعين أن يكون عطف بيان، وفي قولك: يا أخانا زيداً إنْ نصبت كان بياناً، وإن أردت البدل ضممت: (زيداً)؛ لأن حرف النداء يقدر عوده مع البدل. [اللباب ١/٣٣٣]

فَصْلٌ فِي البَدَلِ[١]

البَدَلُ: يَقُومُ مَقَامَ المُبدَلِ منْهُ، وَمَوضُوعُهُ عَلَى أَنَّكَ تُرِيدُ في أَوَّلِ الأمرِ شَيئًا، ثُمَّ تَترُكُهُ إِلَى شَيءٍ آخرَ، وَأَظهَرُ مَا يَكُونُ هَذَا في بَدَلِ البَعضِ منَ الكُلِّ، فإِنَّكَ إذَا قُلتَ: (رَأَيتُ القومَ ثُلُثَيْهِم)، كُنتَ أَردتَ أَوَّلا أَن يَعلَمَ السَّامِعُ أَنَّكَ رَأَيتَ القومَ عَلَى الجُملَة، ثُمَّ أَردتَ ثَانيًا أَن تُبَيِّنَ المقدَارَ الَّذي رَأَيتَهُ منهُم، فَقُلتَ: (ثُلُثَيهِم)، فَأَنتَ فِي ثَانِي الحَالِ تَارِكٌ للأوَّلِ، وَقَاصِدٌ إِلَى الثَّانِي.

وَكَذَلكَ الحَالُ في بَدَلِ الاشتمَالِ، فإذَا قُلتَ: (سُلِبَ زَيدٌ ثَوبُهُ)، فَإنَّكَ أَردتَ في أَوَّلِ الأمرِ أَن تُعلِمَ السَّامِعَ أَنَّهُ قَد وَقَعَ سَلبٌ عَلَى (زَيد)، ثُمَّ لَمَّا أَعلَمتَهُ ذَلكَ أَردتَ أَن تُعلِمَ المَسلُوبَ مَا هُوَ؟ فَقُلتَ: (ثَوبُهُ)، وَكَذَلكَ إذَا قُلتَ: (أَعجَبَني زَيدٌ علمُهُ)، فَقَد أَردتَ أَوَّلا أَن تُعلمَهُ أَنَّ زَيدًا أَعجَبَكَ عَلَى الجُملَة، ثُمَّ أَردتَ مِن بَعده إِعلامَهُ أَنَّ الَّذي أَعجَبَكَ منْهُ علْمُهُ.

وَأَمَّا بَدَلُ الغَلَط: فَلا يَكُونُ المُبدَلُ منْهُ مُرَادًا بحَالٍ، بَل يَكُونُ المُرَادُ هُوَ البَدَلُ، فَإذَا قَالَ الرَّجُلُ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حمَارٍ)، فَقَد أَرَادَ أَن يَقُولَ: (بِحِمَارٍ)، وَذَكَرَ (الرَّجُلَ) سَهْوًا، وَعَلَى سَبِيلِ الغَلَط، فَهُوَ يَكُونُ سَاقِطًا بكُلِّ وَجه.

وَأَمَّا بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، فَمثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦ – ٧]: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ بَدَلٌ مِنَ ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، وَيَغْمُضُ فِيهِ مَعْنَى (تَركُ الأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي).

---

(١) البَدَلُ هو التّابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا واسطةٍ بينهُ وبينَ متبوعهِ نحو "واضعُ النحوِ الإمامُ عليٌّ".

(فعليٌّ تابع للامام في إعرابه. وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو اليه. والإمام انما ذكر توطئة وتمهيداً له، ليستفاد بمجموعهما فضلُ توكيد وبيان، لا يكون في ذكر أحدهما دون الآخر. فالإمام غير مقصود بالذات، لأنك لو حذفته لاستقلّ "عليٌّ" بالذكر منفرداً، فلو قلت "واضع النحو عليٌّ"، كان كلاماً مستقلا. ولا واسطة بين التابع والمتبوع.

أما ان كان التابع مقصوداً بالحكم، بواسطة حرف من أحرف العطف، فلا يكون بدلا بل هو معطوف، نحو "جاء علي وخالد" وقد خرج عن هذا التعريف النعت والتوكيد أيضاً، لأنهما غير مقصودين بالذات وانما المقصود هو المنعوت والمؤكد).

وَوَجهُ ذَلكَ أن يُقَالَ: إنَّ الشَّيءَ الوَاحدَ إذَا كَانَ لَهُ اسمَان، كُلُّ وَاحدٍ منهُمَا مُستَقلٌّ بالدَّلالَة عَلَيْه، فَإنَّهُ إذَا ذُكرَ أوَّلا بأَحَد الاسمَين، ثُمَّ ذُكرَ ثَانيًا بالاسمِ الثَّاني، كَانَ القَصدُ قَد انصَرَفَ عَن ذكره بالأوَّل إلَى ذكره بالثَّاني. وَالنَّحويُّونَ يَقُولُونَ: في بَدَل الكُلِّ منَ الكُلِّ: إنَّهُ قَد يَكُونُ المُبدَلُ منْهُ في بَعضِ الكَلَامِ مُعتَدًّا به غَيرَ مُنَزَّلٍ مَنزلَةَ المَترُوك كَمَا يُوجبُهُ ظَاهرُ الأمرِ في البَدَل.

وَيَجبُ أن يُعلَمَ أنَّهُم يُبدلُونَ المَعرفَةَ منَ النَّكرَة، وَالنَّكرَةَ منَ المَعرفَة، فَالأوَّلُ كَقَوْلكَ: (مَرَرتُ برَجُلٍ زَيد)، وَالثَّاني: كَقَوْلكَ: (مَرَرتُ بزَيد رَجُلٍ كَريم)، وَلا يَصحُّ إبدَالُ النَّكرَة منَ المَعرفَة، حَتَّى تَكُونَ مُخَصَّصَةً بصفَة، فَلَوْ قُلتَ: (مَرَرتُ بزَيد رَجُلٍ)، لَم يَكُن شَيئًا.

وَمن بَدَل النَّكرَة منَ المَعرفَة مُخَصَّصَةً بالصِّفَة: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعًا بالنَّاصيَة ﴿١٥﴾ نَاصيَةٍ كَاذبَة خَاطئَة﴾ [العلق: ١٥ - ١٦]، وَيُبدَلُ الظَّاهرُ منَ الضَّمير، كَقَوْلكَ: (مَرَرتُ به زَيد)، وَلَكن لا يَكُونُ ذَلكَ إلا في ضَمير الغَائب، فَأَمَّا ضَميرُ المُخَاطَب، وَالمُتَكَلِّم، فَلا يَصحُّ الإبدَالُ منهُمَا، قَالَ صَاحبُ الكتَاب: لَوْ قُلتَ: (بي المسكين)، كَانَ الأمرُ (مَرَرتُ)، فَجَرَرتَ (المسكينَ) عَلَى البَدَل منَ اليَاء في (بي) لَم يَجُز، وَكَذَلكَ الحُكمُ في المُخَاطَب، لَوْ قُلتَ: (بكَ المسكين)، كَانَ فَاسدًا.

وَقَولُهُم في بَدَل الغَلَط: إنَّ حَقَّهُ أن يُستَعمَلَ بـ (بَل)، فَيُقَالُ: (مَرَرتُ برَجُلٍ بَل حمَارٍ)، فَإنَّ هَذَا أيضًا إنَّمَا يَحسُنُ إذَا أَرَدتَ أن تَذُمَّ إنسَانًا بالجَهل، فَتَقُولُ أوَّلا: (مَرَرتُ برَجُلٍ)، ثُمَّ تَقُولُ: (بَل حمَارٍ)، لا تُريدُ الحمَارَ عَلَى الحَقيقَة، وَلَكنَّكَ تُريدُ أنَّ الَّذي مَرَرتَ به منَ الجَهلِ، وَعَدمِ مَعَاني الإنسَانيَّة، بحَيْثُ يَجبُ أن يَكُونَ إطْلَاقُ لَفظِ الرَّجُلِ عَلَيْه في حُكمِ الغَلَط الَّذي يُستَدرَكُ بـ (بَلْ).

فَصْلٌ فِي حُرُوفِ العَطْفِ[١]

(الوَاوُ) [٢]

والتَّثْنِيَة في المُتَّفِقين، فإذا قُلْتَ: جاءني زيدٌ وعمروٌ، لم يَجِبْ أَنْ يكون المبدوء به في اللَّفْظ سابقًا، بل كَانَ كُلُّ واحدٍ منهُمَا بمنزلة صاحبه في جَوَازِ تَقَدُّمه؛ إذْ كَانَ المقصود أنَّهم مجتمعَان في ذَلك، كَمَا أنَّكَ إذَا قُلْتَ: جاءني الزَّيْدَان، لم يكنِ اللَّفظُ مُقْتضيًا تَقدُّم أحدهِمَا، بَلْ كَانَ مُقْتَضَاه اجتماعَهُمَا في وُجود الفعْلِ فَقَطْ.

ويَدُلُّكَ عَلَى أنَّ الوَاو لا أَصْلَ لَهُ فِي التَّرْتِيب شَيْئَان:

أحدُهُما: أَنَّهم وضعوها؛ حيث لا يُتَصوَّرُ التَّرْتيب؛ كقولهم: اشتَرَكَ زيدٌ وعمروٌ، واختَصَمَ بَكْرٌ وَخَالدٌ، وَذَاكَ أَنَّ الاشتراك والاختصام ممَّا يَقْتَضِي فاعلين، فلو قُلْت في قَوْلكَ: اشترك زيدٌ وعمرٌو: إنَّ زَيْدًا قبلَ عمرٍو في الرُّتْبَة، كَانَ بمنزلة أنْ تقول: اشترك زيدٌ وتسكتُ؛ لأنَّ أحدهما إذَا تَقَدَّم عَلَى صَاحِبِه لَمْ يَكُن مُسَاوِيًا لَهُ وَمُجْتمعًا مَعَهُ، كَمَا أَنَّك إذَا قُلْت: جاءني زيدٌ قبل عمرو، لم يكن لزَيْد اجتماعٌ مَع عمرٍو فِي المَجيء، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الوَاو دَليلٌ عَلَى التَّرْتيب، لَزِمَهُ أَنْ يَقُول: اخْتَصَمَ زيدٌ واشتركَ عمرو ويسكت، كَمَا أَنَّ الفاء لَمَّا كَانَ يقتضي التَّرْتيب، لَمْ يَقَع فِي موضع من العطف إلا وجَازَ السُّكوت عَلَى المعطوف عَلَيْه؛ نَحْو أَنْ تقول: جاءني زيدٌ فعمرو، فَيَصِحُّ أَنْ تقول: جاءني زيدٌ، ولا تأتي بالمعطوف. ولِهَذَا قَالَ الشَّيْخ أَبو عَلِيّ: (وَلَوْ قُلْتَهُ بالفاء أو بثُمَّ، لجعلت الاختصام والاشتراك من واحد)؛ يعني: أَنَّك لو قُلْت: اختَصَمَ زيدٌ فعمرٌو، واشتَرَكَ زيدٌ ثُمَّ خالدٌ، كَانَ بمَنْزِلَة أَنْ تقول: جاءني زيدٌ فعمرٌو، في جَعْلكَ الاختصَام والاشتراك ممَّا يُسْنَدُ إِلَى فَاعِل واحد، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْت: اختصم زيدٌ وسكت، لمَا ذَكَرْنَا منْ أَنَّ التَّرْتيب يُزِيلَ الاجتماع).

والثاني ممَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الواو لَمْ يُوضَع للتَّرْتيب: أَنَّكَ تقول: جاءني عمرو اليوم، زيد أمس، فَيَكُون ما بعد الوَاو مُقَدَّمًا في المَعْنَى؛ كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]؛ لأنَّ السُّجُود بعد الرُّكُوع، وهو مُقَدَّم في الذِّكر، فهو كَقَوْلكَ: اجمعي بين هذين

---

(١) حروف العطف على ضربين:
أحدهما: ما يعطَف مطلَقًا، أي: يُشرك في الإعراب والمعنى؛ وهو (الواو) و(ثُمّ) و(الفاء) و(حتى) و(أمْ) و(أو) و(إمّا).
والثّاني: ما يُعطَف لفظًا فحسب، أي: يُشرك في الإعراب وحده؛ وهو (بل) و(لا) و(لكن).
يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٢٠٢/٣، وابن النّاظم ٥١٩، والأشمونيّ ٩٠/٣.

(٢) اعْلَمْ أنَّ الواو أوَّل حروف العَطْف، ومعناها: الجَمْع بين الشيئين؛ لأنَّهَا في الاسمين المختلفين بإزاء

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي أَن تَعلَمَ فِي (الوَاوِ): أَنَّ الَّذِي أَرَادَهُ النَّحويُّونَ فِيهَا بِالجَمعِ لَيْسَ هُوَ مِمَّا يَظُنُّهُ النَّاسُ، وَذَلِكَ أَنَّهُم ظَنُّوا أَنَّ المَعْنَى إِذَا قُلْنَا فِي مِثْلِ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو): إِنَّ (الوَاوَ) لِلجَمعِ، أَنَّهُمَا جَاءَا مَعًا، وَفِي حَالٍ وَاحِدَةٍ وَهَذَا خَطَأٌ مِنهُم فِي الظَّنِّ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُم بِالجَمعِ أَنَّ المَعطُوفَ يُشَارِكُ المَعطُوفَ عَلَيْهِ فِي الحُكمِ الَّذِي عَلَّقْتَهُ بِهِ؛ فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، كُنتَ قَد جَمَعتَ بَينَهُمَا فِي إِثبَاتِ المَجِيءِ لَهُمَا، وَجَعَلتَهُمَا شَرِيكَينِ فِي هَذَا الحُكمِ، فَأَمَّا المَجِيءُ نَفسُهُ، فَلَيسَ القَصدُ بِالجَمعِ إِلَيْهِ، ثُمَّ هَذَا الجَمعُ الَّذِي أَرَادُوهُ لا يَمنَعُ مِن إِرَادَةِ الجَمعِ فِي المَجِيءِ، وَلَكِنَّهُ لا يُوجِبُهُ، حَتَّى لا يَجُوزَ إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، إِلا أَن يَكُونَا قَد جَاءَا مَعًا، بَل يَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَا قَد جَاءَا فِي وَقتَينِ، وَيَجُوزُ أَيضًا أَن يَكُونَ المَبدُوءُ بِهِ فِي اللَّفظِ، قَد تَأَخَّرَ مَجِيئُهُ عَن مَجِيءِ الثَّانِي، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ فِي اللَّفظِ مُقَدَّمًا فِي الفِعلِ أَيضًا، وَهُوَ يَحتَمِلُ إِذًا ثَلاثَةَ أَوجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَن يَكُونَا قَد جَاءَا مَعًا.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ فِي اللَّفظِ مُقَدَّمًا فِي الفِعلِ كَمَا هُوَ.

وَالثَّالِثُ: أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ مُؤَخَّرًا فِي الفِعلِ، وَالمُؤَخَّرُ مُقَدَّمًا.

وَأَمَّا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، مِمَّنْ لَيْسَ مِن أَهلِ هَذَا العِلمِ، أَنَّ الوَاوَ تُوجِبُ التَّرتِيبَ، فَمِنَ الغَلَطِ الظَّاهِرِ؛ لأُمُورٍ مِنْهَا: أَنَّا نَرَى الوَاوَ يُعطَفُ بِهَا مَا لا يَصِحُّ تَقدِيرُ التَّرتِيبِ فِيهِ أَصْلا، وَذَلِكَ فِي الأَفعَالِ الَّتِي تَقتَضِي أَكثَرَ مِن فَاعِلٍ وَاحِدٍ، نَحوَ: (اختَصَمَ، وَاشتَرَكَ، وَاجتَمَعُ)، وَأَشبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا لا يُحصَى، فَإِذَا قُلتَ: (اشتَرَكَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، لَم يُتَصَوَّر أَن يُثبَتَ الاشتِرَاكُ لـ (زَيد) وَحدَهُ، حَتَّى تَزعُمَ أَنَّ (عَمرًا) تَأَخَّرَ عَنْهُ، كَمَا يُتَصَوَّرُ أَن تَقُولَ فِي: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، أَنَّ مَجِيءَ (عَمرو) كَانَ قَبلَ مَجِيءِ (زَيد)، فَلَوْ كَانَ الوَاوُ مِن شَأنِهَا أَن تُوجِبَ التَّرتِيبَ، لَكَانَ مُحَالا أَن يُعطَفَ بِهَا فِي مَوضِعٍ يَستَحِيلُ تَقدِيرُ التَّرتِيبِ فِيهِ.

=

الفعلين، وَلَوْ كَانَ مَوْضُوعًا للتَّرْتيب؛ لامْتَنَعَ كَمَا يَمْتَنِعُ الفاء، أَلا تَرَى أَنَّ نَحْو (اسجد فاركع) لا يكون بوجه، ولا (اسجد ثُمَّ أركع). [المقتصد: ٢٨٣/٢]

وَمنهَا أَنَّا نَرَى النَّاسَ يَقُولُونَ: (جَاءَنِي زَيدٌ اليَومَ، وَعَمرٌو أَمسِ)، وَهُوَ كَلامٌ شَائِعٌ لا سَبِيلَ إِلَى دَفعه.

وَمنهَا أَنَّهَا لو كَانَت للتَّرتِيب، لَكَانَ يَنبَغِي أَن يَجُوزَ وُقُوعُهَا فِي مَعْنَى (الفَاء)، وَأَن يُوجِبَ كَوْنَ الثَّانِي مُسَبَّبًا عَنِ الأَوَّلِ، كَمَا تُوجِبُهُ (الفَاءُ)، إِذَا قُلتَ: (أَعطَانِي فَشَكَرتُهُ)، وَأَن تَقَعَ فِي جَوَابِ شَرطٍ، كَمَا تَقَعُ الفَاءُ، وَمَعلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ.

(الفَاءُ) (١)

وَأَمَّا (الفَاءُ): فَإِنَّهُ يُوجِبُ التَّرتِيبَ، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ فَعَمرٌو)، دَلَّ الفَاءُ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ (عَمرٍو)، كَانَ بَعدَ مَجِيءِ (زَيد)، وَعَلَى ذَلِكَ قَولُهُم: (أَخَذتُهُ بِدِرهَمٍ فَصَاعِدًا)، المَعْنَى: فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وَلا تَصلُحُ الوَاوُ هَاهُنَا البَتَّةَ، وَتَقُولُ: (أَخَذتُهَا شَيئًا فَشَيئًا، وَأَوَّلا فَأَوَّلا)، فَيَكُونُ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ أَخَذتَ الوَاحِدَ بَعدَ الوَاحِدِ، وَأَنَّكَ أَخَذتَهَا مُفرَّقَةً، وَلَم تَأخُذهَا دَفعَةً وَاحِدَةً.

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ (الفاء، وثُمَّ) يُوجبَان التَّرتِيب، فَإِذَا قُلْت: ضربت زيدًا فعمرًا، وأعطيت بكرًا ثُمَّ خالدًا، كَانَ ما بعد (الفاء) مؤخَّرًا فِي الْمَعْنَى، ولم يَجُز أن تقول: اضرب زيدًا فعمرًا، وأنت تأمره بتقديم عمرٍو، وَلَوْ قَدَّمَهُ لم يَكُن مُتَمَثِّلا مقتضى الأمر. والفصل بين (ثُمَّ، والفاء) أَنَّ فِي (ثُمَّ) تراخيًا، وَلَيْسَ فِي (الفاء)، فَإِذَا قُلْت: ضربت زيدًا ثُمَّ عمرًا، كَانَ الْمَعْنَى: أنه وقع بينهما مُهلة، وَلَوْ قُلْت: ضربت زيدًا فعمرًا، كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ ضَرْبَ عمرو وَقَعَ عُقَيب ضَرْب زيد، وَلَمْ تَتَطَاوَل الْمُدَّة بينهُمَا، ألا تَرَى أَنَّكَ لا تقول: ضربت زيدًا يوم الجمعة، فعمرًا بعد شهر، وقد تقول ذاك فِي (ثُمَّ)، ولتعري (الفاء) من التَّرَاخِي وَقَعَ فِي جواب الشرط؛ نَحْو: إن تأتني فأنا أكرمك، ولم يقع (ثُمَّ)، نَحْو أن تأتِي (ثُمَّ) أنا أُكْرِمُك؛ لأَجْلِ أَنَّ الْجَوَاب من حَقِّه أَنْ يَلْحَقَ بالشَّرْط سَرِيعًا، و(ثُمَّ) إِذَا كَانَ يَقْتَضِي التَّرَاخِي، لَمْ يَكُنْ لائقًا به، كَمَا يَلِيق الفَاء، وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَم أَنَّ أصل (الفاء) الاتباع، والعَطْف فَرْعٌ عَلَى ذَلِكَ، أَلا تَرَى أَنَّهُ لا يَعْرَى من الاتباع، بوَجْه أَنَّكَ إِذَا قُلْت: ضربت زيدًا فعمرًا، كُنْتَ قَدْ أَتْبَعْتَ عمرًا زيدًا، مع عَطْفكَ لَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ لَفظًا، وَقَدْ يَكُون للاتْبَاع مُتَجَرِّدًا منَ الْعَطْف، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا من جَوَاب الشَّرْط؛ نَحْو: إن تأتيني فَأَنَا أُكْرِمُك، يَدُلُّك عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَا قَبْلَ الفَاءَ فعْلٌ مَجْزُومٌ مَا بعده جملة من الاسم، والمَعْطُوف يكون من جنْسِ المعطوف عليه، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، عَلِمْتَ أَنَّ أَعْرَقَ الْمَعْنَيَيْنِ هُوَ الاتْبَاع، فَاعْرِفْهُ. [المقتصد: ٢٨٥/٢]

(ثُمَّ)

وَأَمَّا (ثُمَّ) فَللتَّرتيبِ أيضًا، إلا أنَّ فيهَا دَلالَةً عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهلَةٌ وَتَـرَاخٍ، فَـإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ ثُمَّ عَمرٌو)، دَلَّ عَلَى أَنَّ مَجيءَ (عَمرو) تَرَاخَى عَن مَجيءِ زَيد، وَأَنَّـهُ كَانَ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ، وَ(الفَاءُ) تَقتَضِي أَنَّ الثَّاني اتَّصَلَ مَجيئُهُ بِمَجيءِ الأوَّلِ، وَلَم يَكُن بَيْنَهُمَا مُهلَةٌ، وَكَذَلِكَ تَجيءُ (ثُمَّ) فِي حَطِّ الأقدَارِ، وَالمَرَاتِبِ بَعضِهَا عَن بَعضٍ، كَقَولِهِم: (الأميرُ ثُمَّ الوَزيرُ، وَالأبُ ثُمَّ العَمُّ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلكَ.

وَلا تَصلُحُ الفَاءُ فِي أَشبَاهِ هَذَا، فَلا يُقَالُ: (الأَميرُ فَالوَزيرُ)، عَلَى مَعْنَى التَّنزيلِ.

(أَوْ) (١)

وَأَمَّا (أَوْ): فَالعِبَارَةُ المُحَقَّقَة فيهَا أن يُقَالَ: إِنَّهَا تَكُونُ لأحَد الشَّيْئين، أَوِ الأشياء، ثُمَّ إنَّهَا إذَا كَانَت فِي الخَبَرِ، كَانَت شَكًّا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِنَّمَا تَجعَلُ الفعلَ الَّذي تُخْبِرُ بِهِ لأَحَد المَذكُورَين، بغَيرِ عَينه إذَا كُنتَ شَاكًا، وَإذَا كَانَت فِي الأمرِ كَانَت للتَّخيير؛ فَإِذَا قُلتَ: (اضرِبْ زَيدًا أو عَمرًا)، كُنتَ خَيَّرتَهُ فِي ضَرْبِ أَيِّهِما شَاءَ؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّكَ إِذَا لَم تَخُصَّ وَاحِدًا مِنهُمَا كَانَ تَخييرًا لا مَحَالَةَ.

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ (أو) له ثلاثة أوجه:

أَوَّلُهَا: الشَّك؛ نَحْو: ضَرَبْتُ زَيْدًا أو عَمْرًا، أَرَدْتَ أَنْ تُخبِرَ بِضَرْبِكَ زَيْدًا، فاعْتَرَضَكَ شَكٌّ جَوَّزْتَ لَهُ أَنْ تَكُونَ ضَرَبْتَ عَمْرًا، فَأَتَيْتَ بِـ (أو)، وعطفت (عمرًا) عَلَى (زيد)، فَصَارَ كَلامَكَ مُفيدًا أَنَّكَ ضَرَبْتَ وَاحِدًا من زيد وعَمْرو بغير عينه، وكَذَا لَوْ أَتَيْتَ بأشْيَاءَ فَقُلْتَ: ضَرَبْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا أَوْ خالدًا، فَالْمَعْنَى: أَنَّكَ ضَرَبْتَ الرَّجُلَيْنِ جميعًا، أو ضَرَبْتَ الثَّالث عَلَى انْفرَاده.

والوَجْهُ الثَّاني: التَّخْيير؛ كَقَوْلكَ: اضْرِبْ زَيْدًا أو عَمْرًا، فَقَد أَمَرْتَهُ بضرب أَحدهمَا بغَيْر عَيْنه، ولم تُجوِّز أن يَضْرِبَهُمَا مَعًا، فَلَيْسَ فِي هَذَا شَكٌّ، وَإِنَّمَا هُو تخيير، ألا تَرَى أَنَّ الأمْر إِذَا قَالَ: اضرِبْ زَيْدًا أَوْ عمرًا، لَمْ يَكُن هُنَاكَ شَيءٌ مَوْجُودٌ قَدْ شَكٌّ فِي كَوْنِه، كَمَا يَكُونُ فِي الْخَبَرِ؛ نَحْو ضَرَبْتَ زَيْدًا أو عَمْرًا.

والوجه الثَّالث: الإباحة؛ نَحْو ما ذكرنا من قولهم: جَالِسِ الحَسَنَ أو ابن سيرين، وَهَذَا مُشْبِهٌ للتَّخْيير مِن وَجْه؛ وهو: أَنَّهُ إِنْ جَالَسَ أَحَدَهُمَا كَانَ مُطيعًا، وَمُفَارِقٌ لَهُ من آخرَ؛ وَهُوَ: أَنَّهُ إن جالسهما معًا كَانَ جَائزًا، وَلَوْ قُلْت: اضرب زيدًا أو عمرًا، فضربهما جميعًا، لم يَجُزْ، وَيَجْري هَذَا المَجْرَى كُلْ خُبْزًا أَوْ لَحمًا أَوْ تَمْرًا؛ لأَنَّكَ أَبَحْتَ لَهُ أكل جميع ذَلكَ، وأكل واحد منه دون الباقي.

ولو أتيت بالواو فقلت: كُل خُبْزًا وَلَحمًا وَتَمرًا، كُنْتَ قَدْ أَوْجَبْتَ عَلَيْه أَكْلَ الجميع، فـ (الواو) لإيجَابِ الجَمْعِ، و(أو) لِتَجْوِيزِه.

وَلَمَّا كَانَ (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء في جميع ما ذَكَرْنَا، قالوا: زيدٌ أو عمرٌو قام، ولم تَقُلْ: قاما؛ لأجل أَنَّ الْمَعْنَى: أحدهما قام.

وَأَمَّا قَوْله تَعَالَى: ﴿إِن يَكُنْ غَنيًّا أَوْ فَقيرًا فَاللهُ أَوْلَى بهمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، فَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى الْمَعْنَى؛ كَأَنَّهُ إن يَكُن غنيًّا أو فقيرًا، فالله أولى بهذين النَّوْعَيْن، وَإِذَا كَانَ أَوْلَى بالنَّوعَين كَانَ هَذَا الْمَقْصُودُ دَاخلا تَحْتَهُ. [المقتصد: ٢/٢٨٨]

ثُمَّ اعلَم أَنَّ الوَاجِبَ أَن يَعُودَ الضَّمِيرُ فِيمَا كَانَ العَطفُ فِيهِ بِـ (أَو) عَلَى لَفظِ الْمُفْرَدِ دُونَ التَّثنِيَة، وَالجَمع.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّ الوَاجِبَ أَن تَقُولَ: (زَيدٌ أَو عَمرٌو قَامَ)، وَلا تَقُول: (قَامَا)؛ لأَنَّكَ لَم تُثبت الفعلَ لَهُمَا جَمِيعًا، وَإِنَّمَا أَثبَتَّهُ لأَحَدهِمَا لا بعَينه، فَصرتَ، كَأَنَّكَ قُلتَ: وَاحِدٌ مِن زَيد وَعَمرو قَامَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء:١٣٥]، فَإِنَّ الضَّمِيرَ فيه بِجنسِ الفَقِيرِ وَالغَنِيِّ، لا لِـ (غَنِيٌّ)، وَ(فَقِير) المَنكُورَين في الآيَة. هَذَا وَلا يَصِحُّ جَعلُ الضَّمِيرِ لِـ (فَقِير، وَغَنِيٌّ) بوَجه؛ لأَنَّهُمَا خَبَرُ (كَانَ)، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِذَا عَادَ إِلَى الْمُخبَرِ عَنْهُ لا إِلَى الخَبَرِ، أَلا تَرَى أَنَّ الَّذِي يَصِحُّ فِي المَعْنَى أَن تَقُولَ: إِن يَكُن غَنِيًّا، أَو فَقِيرًا، فَاللهُ أَوْلَى بِهِ، فِي الحَالَين: الفَقرِ وَالغِنَى.

وَأَمَّا قَولُهُم: (جَالِسِ الحَسَنَ، أَوِ ابنَ سِيرِينَ)، فَإِنَّ (أَو) هَاهُنَا عَلَى أَصلِهَا مِن وَجهٍ، وَخَارِجَةٌ عَنْهُ، وَدَاخِلَةٌ فِي حُكمِ الوَاوِ مِن وَجه.

أَمَّا كَونُهَا عَلَى أَصلِهَا، فَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَن يَقتَصِرَ عَلَى أَحَدهِمَا، وَأَمَّا دُخُولُهَا فِي حُكمِ الوَاوِ، فَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الجَمعُ بَينَهُمَا فِي الْمُجَالَسَة، وَيُسَمَّى هَذَا (الإِبَاحَةَ).

(أَمْ) (١)

وَأَمَّا (أَمْ) فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وَجهَين: مُتَّصِلَة، وَمُنقَطِعَة:

فَالْمُتَّصِلَةُ هِيَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ الهَمزَةِ بِمَعْنَى (أَيٍّ)، كَقَوْلِكَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمـرٌو؟) تُرِيدُ: (أَيُّهُمَا عِندَكَ؟) وَإِنَّمَا يَسأَلُ بِهَذَا مَن عَرَفَ كَونَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ؛ إِلا أَنَّهُ لا يَعـرِفُ عَيْنَهُ، فَهُوَ يُسأَلُ لِيُنَصَّ لَهُ عَلَى وَاحِد.

وَالْمُنْقَطِعَةُ: هُوَ أَن تَستَفهِمَ عَن شَيءٍ، ثُمَّ تَدَعَ الاستِفهَامَ عَنْهُ وَتَستَأنِفَ الاستِفهَامَ عَن وَاحِدٍ آخَرَ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَولُكَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو؟) أَرَدتَ فِي أَوَّلِ الأَمرِ أَن تَسـتَفهِمَ عَن (زَيدٍ؛ أَهُوَ عِنْدَهُ، أَو لَيسَ هُوَ عِنْدَهُ؟) ثُمَّ عَرَضَ لَكَ قَصدٌ فِي أَن تَستَفهِمَ عَن عَمـرٍو، فَقُلتُ: (أَمْ عِندَكَ عَمرٌو؟) وَيَقُولُونَ إِنَّ (أَمْ) فِي هَذَا الوَجهِ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى (بَلْ، وَالهَمـزَةِ) جَمِيعًا، وَأَنَّ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ لَمَّا قُلتَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ؟) كَانَ قَصدُكَ إِذْ ذَاكَ أَن يُعلَمَ كَـونُ (زَيدٍ) عِنْدَهُ، ثُمَّ أَضرَبتَ عَن ذَلِكَ، وَأَخذتَ فِي الاستِفهَامِ عَن (عَمرٍو)، وَلا تَكُونُ هَاهُنَا بِمَعْنَى (أَيٍّ)، وَمِمَّا هُوَ مِثَالٌ جَيِّدٌ فِي هَذَا قَولُ الْمُتَنَبِّي(٢): [الطويل]

أَذَا الغُصْنُ أَمْ ذَا الدِّعْصُ أَمْ أَنتِ فِتْنَةٌ

---

(١) (أم)؛ فمعناها عن التَّعْيين، وَذَلِكَ أَنْ تقول: أزيدٌ عندك أم عمرو، وقد عَرَفْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا بِغَيْر عَيْنه عِنْدَهُ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ: أَيُّهما عندك؟ و(أَيُّهما) يفيد السؤال عن عين الذي هـو عنـده، وتسمَّى (أم) هَذه المُتَّصلَة. وَمَعْنَى الاتِّصَال أَنَّهَا تكون معادلة للهمزة وقرينة لها، حَتَّى يكونا جميعًا بمعنى: أي. فَإِذَا كَانَ قَوْلَكَ: أزيدٌ عَنْدَكَ أَمْ عمرٌو بمترلة: أيهما عندك؟ وَجَبَ أَنْ يقول في جوابه: زيـدٌ، أو يقول: عمرو، ولا يقول: نعم؛ لأجل أَنَّ (نعم) جواب من لم يعرف كون أحدهما عَلَى الإطلاق عنده، ومن سألك بأيهما، فهو يطلب التَّعْيين، فَإِنْ قَالَ لك: أزيدٌ عندك أم عمرو، وَلَيْسَ أحدُهُما عندك، كَانَ مُخْطئًا فِي السُّؤَال، فَتَقُول له: لَيسَ عِنْدي زيدٌ ولا عمرٌو، فَتُخبِرُهُ بِأَنَّهُ غلط، و لم يَعْلَمْ أَنَّ أحدهما عندك علْمًا حَقِيقيًّا، فـ (أو) إِذَا اسْتثْبَات فقط، و(أم) إثباتٌ واستثباتٌ جَميعًا. [المقتصد: ٢/٢٩٣]

(٢) صدر بيت عجزه:

وذَيَّا الذي قَبَّلْته الـــبرقُ أم ثَغْرُ

ذا بمعنى هذا، والألف ألف الاستفهام، وعنى بالغصن قوامها، وبالدعص ردفها، أم أنت فتنة تفتنين الناس بحبك حتى يظنوا قدك غصنا وردفك رملا، وذيا تصغير ذا، ومعنى التصغير ها هنا إرادة صـغر أسنانها، أو لأن ثغرها محبوب عنده قريبٌ من قلبه.

بَدَأَ فَاستَفهَمَ عَنِ (القَدِّ): أَهُوَ الغُصنُ عَلَى الحَقِيقَة أَمْ لا؟ ثُمَّ تَرَكَ ذَلكَ، وَأَخذَ يَستَفهِمُ عَنِ الرِّدْف: أَهُوَ الدِّعْصُ، أَمْ لا؟ وَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَنَّهُ لا يَكُونُ بِمَعْنَى (أَيِّ)؛ لأَنَّهَا إِذَا كَانَت بِمَعْنَى (أَيٍّ) كَانَ الخَبَرُ وَاحِدًا، كَقَوْلكَ: (أَزَيدٌ خَارِجٌ، أَمْ عَمرٌو؟) وَالخَبَرُ هَاهُنَا كَمَا تَرَى اثنَان: أَحَدُهُمَا (الغُصنُ)، وَالآخَرُ (الدِّعصُ).

وَمِمَّا يَجبُ أَن تَعلَمَ فِي هَذَا المَوضعِ: الفَرقَ بَينَ أَن تَسأَلَ بِـ (أَمْ، وَالهَمـزَة)، كَمَا ذَكَرنَا فِي المُتَّصلَة، وَبَينَ أَن تجعَلَ، (أَو) مَكَانَ (أَمْ)، فَتَقُولَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ، أَو عَمرٌو؟)

بَيَانُ ذَلكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ، أَمْ عَمرٌو؟) كُنتَ قَد عَرَفتَ كَونَ أَحَدِهمَا عِنْدَهُ، وَإِذَا قُلتَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ أَو عَمرٌو؟) لَم تَكُن عَرَفتَ كَونَ أَحَدِهمَا عِنْدَهُ، بَل كُنتَ شَاكًّا، لا تَعلَمُ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ، أَم لَيْسَ وَاحِدٌ منهُمَا عِنْدَهُ؟ وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ الوَاجِبَ فِي جَوَابِهِ أَن تَقُولَ: (لا)، أَو (نَعَم)، وَأَمَّا إِذَا قُلتَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو؟) فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ أَن تَقُولَ فِي جَوَابِهِ: (لا) أَو (نَعَم)، بَلِ الوَاجِبُ أَن تَقُولَ: (زَيدٌ)، أَو تَقُولَ: (عَمرٌو)؛ وَذَاكَ لأَنَّ الاستفهَامَ إِذَا كَانَ بِـ (أَمْ، وَالهَمزَة) كَانَ قَد ثَبَتَ كَونُ أَحَدِهمَا عِنْدَهُ، وَ(لا)، أَو (نَعَم) إِنَّمَا تَصلُحُ حَيثُ لا يَكُونُ كَونُ أَحَدِهمَا عِندَهُ مَعلُومًا.

(لا) (١)

(لا): تَنفِي عَنِ الثَّانِي مَا وَجَبَ لِلأَوَّلِ، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ، لا عَمرٌو)، كُنتَ نَفَيتَ عَن (عَمرٍو) المَجِيءَ الَّذِي أَثبَتَّهُ لِـ (زَيد)، وَهُوَ كَلامٌ مَعَ مَن ظَنَّ أَنَّ الجَائِي كَانَ (عَمرًا)، فَأَعلَمتَهُ أَنَّ الأَمرَ عَلَى خِلافِ مَا ظَنَّ، وَلا يُعطَفُ بِهَا إِلا بَعدَ الإِثبَاتِ، فَلَوْ قُلتَ: (مَا جَاءَنِي زَيدٌ، لا عَمرٌو)؛ كَانَ مُحَالا.

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ (لا) بمنزلة سائر حروف العَطْف فِي إِدْخَال الثَّانِي فِي حُكْمِ الأَوَّل لَفظًا، وأما معناها فالنفي، فَإِذَا قُلْت: ضربتُ زيدًا لا عمرًا، كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْ عمرو مَا أَثْبَتَّ لزيد، أَلا تَرَى أَنَّ زيدًا قد وَقَعَ عليه الضَّرْب و لم يقع عَلَى عمرو، وَلَمَّا كانت تَنفي عَمَّا يقعُ بَعْدَهَا مَا وَجَبَ لما قَبْلَهَا، لم يَجُز، أَنَّ يُقَال: ما ضَرَبْتُ زيدًا لا عمرًا؛ لأَجْلِ أَنَّ الضَّرْب إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا عَنْ زَيد، كَانَ نَفْيُهُ عَن عَمْرٍو مُحَالا؛ إِذْ النَّفْيُ لا يُنْفَى، وَإِنَّمَا يُنْفَى المُثْبَتُ. [المقتصد: ١/ ٢٩٠]

(بَلْ) [(١)]

(بَلْ): للإضراب عَنِ الأوَّل، وَالإثبَات للثَّاني، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَني زَيدٌ، بَلْ عَمـرٌو)، كُنتَ أَضربتَ عَن إثبَات المَجيءِ لـ (زَيد)، وَأَثبَتَّهُ لـ (عَمرو)، وَكَانَ المَعْنَى بعَكسه فـي (لا)؛ لأنَّكَ هَاهُنَا أَثبَتَّ للثَّاني، وَأَبطَلتَ إِثبَاتَكَ للأوَّل، وَهُنَاكَ أَثبَتَّ للأوَّل، وَنَفيتَ عَـن الثَّاني، فَزدتَ بذَلكَ إِثبَاتَكَ للأوَّل قُوَّةً، وَإِن جئتَ بِهَا بَعدَ النَّفيِ، فَقُلتَ: (مَا جَاءَني زَيدٌ، بَلْ عَمرٌو)، كَانَ عَلَى وَجهَين:

أَحَدُهُمَا: أَن تُرِيدَ: (بَلْ جَاءَني عَمرٌو).

وَالثَّاني: أَن تُرِيدَ: (بَلْ مَا جَاءَني عَمرٌو)، وَالأوَّلُ أَقوَى.

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ (بل) معناها: الإضراب عن الأوَّل والإثبات للثَّاني. فَإِذَا قُلْت: ضَرَبْتُ زيدًا بل عمرًا، كُنْت قاصدًا الإخبار بضرب زيد، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّكَ غَلَطْتَ فِي ذَلِكَ، فَتَضْربُ عَنْهُ إلى عمرو، فتقول: بَلْ عَمْرًا قبل نقيض (لا)؛ لأنَّ (لا) تنفي عن الثَّاني ما وَجَبَ لِلأوَّل، و(بل) تُثْبت للثاني مَـا وَجَـبَ للأوَّل وتنفيه عنه، فالضَّرْبُ فِي قَوْلكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا لا عمرًا، منفيٌّ عن عمرو، ومثبـتٌ لِزَيْـد، وفي قَوْلكَ: ضَرَبْت زَيْدًا بل عمرًا، منفيٌّ عن زيد، ومثبتٌ لعمرو، فَاعْرِفْهُ.

ويستدرك بـ (بل) بعد الإيجاب والنَّفْي، فالإيجاب ما ذكرنا من قَوْلكَ: ضَرَبْتُ زيدًا بـل عمـرًا. والنَّفْي كَقَوْلكَ: ما جاءني زيدٌ بَلْ عمرو. قَالَ شيخنا رَحِمَهُ الله أَنَّ هَذَا عَلَى وَجْهَيْن:

أحدهُما: أن يكون التَّقْدير مَا جَاءَني زَيْد، بَلْ مَا جَاءَني عَمْرو، فَكَأَنَّك قصدت أن تُثْبِـت نَفْـي الْمَجِيء لِزَيْد، ثُمَّ استدركْتَ فَأَثْبَتَّهُ لِعَمْرو، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْمَعْنَى فِي قَوْلكَ: مَا جَاءَني زَيدٌ بَلْ عَمْرو: إنَّ عَمْرًا ما جاءك، وإنَّ الذي تُخْبِرُ عَنْهُ بتَرْك الْمَجِيءِ هُوَ عَمْرٌو دُوْنَ زَيْد.

والوَجْه الثَّاني: أَنْ يكونَ الْمَعْنَى: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، بَلْ جَاءَنِي عَمْرٌو، فَيَكُون نَفي الْمَجيء ثَابتًا لِزَيد وَيَكُون إِثْبَاتُهُ لعَمْرو، وَيَكُون الاسْتِدْرَاكُ فِي الفِعْلِ وَحْدَهُ دُونَ الفِعْلِ وَحَرفِ النَّفْي مَعًـا، فَاعْرِفْـهُ. [المقتصد: ٢/٢٩١]

(لَكِنْ)[1]

(لَكِنْ): إنَّمَا يُعْطَفُ بهَا إذَا كَانَت مُخَفَّفَةً، وَلا يَخلُو المَعطُوفُ بِهَا مِن أن يَكُونَ مُفرَدًا، أَو جُملَةً؛ فَإِنْ كَانَ مُفرَدًا لَم يَجِئ إلا بَعدَ النَّفيِ، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيدٌ، لَكِنْ عَمرٌو)، وَتُثبِتُ لِلثَّانِي مَا نَفَيتَ عَنِ الأَوَّلِ، بعَكسِ مَا صَنَعتَ فِي (لا)، حِينَ قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ لا عَمرٌو)، وَلا يَجُوزُ أن يَجِيءَ بـ (لَكِن)، وَالمَعطُوفُ بِهَا مُفرَدٌ بَعدَ الإثبَاتِ، لَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ لَكِنْ عَمرٌو)؛ لَم يَكُن كَلامًا.

وَإِذَا كَانَ المَعطُوفُ بِهَا جُملَةً فَإِنَّها تَجِيءُ بَعدَ النَّفيِ وَالإثبَات جَمِيعًا؛ إلا أَنَّ الوَاجِبَ إِذَا كَانَت الجُملَةُ الأولَى إِثبَاتًا، أَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ نَفيًا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيدٌ، لَكِنْ عَمرٌو لَم يَجِئ)، وَإِذَا كَانَت الأولَى نَفيًا، أَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ إِثبَاتًا، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيدٌ، لَكِنْ عَمرٌو جَاءَنِي)، وَكَذَلِكَ أَصَّلُوا فِيهَا أَنَّهَا تَجِيءُ أَبَدًا لتَرك قِصَّة مُخَالَفَة، إِلَى قِصَّة قَد يَكُونُ صَرِيحًا بِأَن يَكُونَ مَا قَبلَهَا إِثبَاتًا، وَمَا بَعدَهَا نَفيًا، وَقَد يَكُونُ مِن جِهَةِ المَعْنَى دُونَ صَرِيحِ اللَّفظ، وَذَلِكَ يَكُونُ إِذَا جَعَلتَ الخَبَرَ فِي الثَّانِيَة، لمَعْنًى يُضَادُّ مَعْنَى الخَبَرِ فِي الأولَى، وَمِثَالُهُ قَولُكَ: (زَيدٌ عَالِمٌ، لَكِنْ عَمرٌو جَاهِلٌ)، فَقَولُكَ: (عَمرٌو جَاهِلٌ)، وَإِن كَانَ فِي ظَاهِرِهِ إِثبَاتًا، فَإِنَّهُ فِي المَعْنَى نَفيٌ لِمَا أَثبَتَّهُ فِي الأَوَّل؛ لأَنَّ الجَهلَ ضِدُّ العِلمِ.

وَاعلَم أَنَّ مَذهَبَ يُونُسَ فِي (لَكِن): أَنَّهَا لَيسَتْ بحَرف عَطف، وأَنَّ الاسمَ بَعدَهَا يَكُونُ مَحمُولا عَلَى عَامِلٍ مُضمَرٍ، فَإِذَا قُلتَ: (مَا جَاءَنِي زَيدٌ، لَكِن عَمرٌو)؛ كَانَ التَّقدِيرُ: لَكِن جَاءَنِي عَمرٌو، وَإِذَا قُلتَ: (مَا رَأَيتُ زَيدًا، لَكِن عَمرًا)، كَانَ المَعْنَى: لَكِن رَأَيتُ عَمرًا. وَكَذَلِكَ يُضمَرُ حَرفُ الجَرِّ، فَإِذَا قُلتَ: (مَا مَرَرتُ بِزَيدٍ لَكِن عَمرٍو)، قُدِّرَ فِي

---

(١) ذهب يونس إلى أنَّ (لكنْ) حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لِمَا بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد. وارتضى ذلك ابن مالك في التسهيل.

ثم القائلون بأنَّها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوالٍ:

أحدها: أنَّها لا تكون عاطفةً إلا إذا لم تدخُل عليها الواو؛ وهو مذهب الفارسيّ، وأكثر النحويّين.

الثّاني: أنّها عاطفة ولا تُستعمَل إلا بالواو الزّائدة قبلها لُزومًا؛ وصحّحه ابن عصفور.

الثّالث: أنّها عاطفة تقدّمتها الواو أو لم تتقدّمها؛ وهو مذهب ابن كيسان.

يُنظر: شرح المفصّل ١٠٩/٨، وشرح الجُمل ٢٤١/١، والتّسهيل ١٧٤، والارتشاف ٦٢٩/٢، وأوضح المسالك ٥٥/٣، والتصريح ١٣٥/٢، والأشمونيّ ٩١/٣.

(عَمرٍو) أَنَّهُ مَجرُورٌ بِـ (بَاءٍ) مُضمَرَة، ويُستَدَّل عَلَى ذَلكَ بَأَنَّ (لَكن) تَدخُلُ عَلَيهَا (الوَاوُ)، كَقَولكَ: (مَا جَاءَني زَيدٌ، وَلَكن عَمرٌو)، قَالَ: فَلَوْ كَانَت حَرفَ عَطف، لَم يَجُز دُخُولُ حَرفِ عَطفٍ آخرَ عَلَيْه، كَمَا لَم يَجُز فِي شَيءٍ مِن حُرُوفِ العَطفِ، وَهَذَا مَذهَبٌ قَوِيٌّ.

(حَتَّى)

(حَتَّى): قَد تَقَدَّمَ القَولُ فِيهَا، وَبَيَّنَّا مُخَالَفَتَهَا حُرُوفَ العَطفِ كُلَّهَا بأَن كَانَ مِن شَرطِهَا أَن يَكُونَ المَعطُوفُ بِهَا جُزْءًا مِنَ المَعطُوفِ عَلَيْه أَلبَتَّةَ، حَتَّى لا يَجُوزَ خِلافُهُ.

فَصْلٌ فِي إِمَّا(١)

(١) اعْلَمْ أَنَّ الفَصْل بين (إمَّا، وأو) من وَجْهَيْن:
أحدهما: من طريق الْمَعْنَى، والثّاني: من طريق الْحُكْم.
فالفَصْل من جهة الْمَعْنَى: أَنَّكَ إذَا قُلْت: ضربت إِمَّا زيدًا وإمَّا عَمْرًا، أَعْلَمْتَ الْمُخاطَبَ أَنَّ الشَّكَّ اعْتَرَضَكَ فِي أوَّل كَلامِكَ حَتَّى كَأَنَّكَ قَصَدْتَ أَنْ تَقُول: ضَرَبْتُ أَحَدَهُمَا، وَإِذَا قُلْت زَيْدٌ أو عَمْرًا، كَانَ الْمَعْنَى أَنَّكَ أردت أن تُخبِرَ بِضَرْبِ زَيْد دُونَ عَمْرو، ثُمَّ اعْتَرَضَكَ الشَّكُّ فأدخلت عمرًا في البَيْن، فقد انتَقَلْتَ مِن تَقْدِيرِ اليَقِين، والعِلْمِ إِلَى الشَّكِّ ولم يَكُنْ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ أَمَّا زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرًا يَقِينٌ بِوَجْه.

والوجه الثَّاني: وَهُوَ مُفَارَقَةُ (إمَّا) لـ (أَوْ) مِنْ طريق الْحُكْم، وذَاكَ أَنَّ (إما) لَيْسَ بحرف عطف لَمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخ أَبُو عَلِيّ من الوَجْهَيْن: أَحَدُهُمَا: أَنَّكَ تقول: ضَرَبْتُ (إِمَّا) زيدًا، فَتَذْكُرُهُ قبل معمول الفِعْل، وما يكون مَعْمُولا للفعْل لا يُعْطَفُ عليه، ألا تَرَى أَنَّكَ لا تقول: ضربت وزيدًا من قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، لأجْلِ أَنَّ العطف يحتاجُ إليه فيما يفصل عن الفعل؛ نَحْو: أن تقولَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وعمرًا؛ لأجل أَنَّ (ضَرَبْتُ) إِذَا استَوْفَى مفعوله في قَوْلِكَ: ضربت زيدًا، كَانَ ممتنعًا من أن يعمل في (عمرو)، فَتَأْتِي بحرف العطف لِيُدْخِلَهُ فِي عَمَلِه، فَتَقُول: ضَرَبْتُ زيدًا وعَمْرًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَحَالَ أَنْ تَعْطِفَ معمولَ الفِعْل عليه؛ نَحْو: ضَرَبْتُ وَزَيدًا، تُرِيد: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فلو كَانَ (إما) حرف عطف، لَمَا جَازَ أَنْ يَقَع بين الفعل ومعموله؛ نَحْو: ضَرَبْتُ إما زيدًا وإما عمرًا، وَكَذَا تقول: جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو، فيقعُ بينَ الفِعْل والفَاعل، فهذا أبلغ الردِّ؛ لأنَّ الفَاعِل كَالْجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ، وَلا يَصِحُّ تَعَرِّيه مِنْهُ وَكُلَّمَا كَانَ اقتضَاء الفِعْل للاسم أَشَدَّ، كَانَ مِنَ الْعَطْف أَبْعَدَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مِن الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَصِحُّ الْعَطْف فِيهَا، لَكَانَ مُمْتَنِعًا أَيْضًا مِن أَجْل أَنَّ ما قبل (إما) فِي قَوْلِكَ: ضربت إما زيدًا، فعل وما بعده اسم، والفعل لا يعطف عليه الاسم، كيف والجُمْلَة فِي مثل هَذَا الْمَوْضِع لا إعراب لها بوجه؛ لأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُون فِي تقدير الإعراب إِذَا وَقَعَتْ موقع الْمُفْرَد؛ نَحْو مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَرَجَ غُلامُهُ، تَقَدَّرَ فِي مَوْضِع (خَرَجَ غُلامُهُ) الجر؛ لوقوعه صِفَةً للمجرور بمنزلةِ خارجٍ إِذَا قُلْت: برجلٍ خارجٍ، وَلَيْسَ فِي مَسْأَلَتِنَا مَا يُتَصَوَّرُ وُقُوعُ الْجُمْلَة مَوْقِعَهُ.

والوَجْهُ الثَّانِي: مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّكَ تَقُول: وإما عَمْرًا، فَتُدْخِلُ الواوَ عَلَيْه، وَلَوْ كَانَ حَرْفُ العطف، لم يَدْخُل عليه حرف عطف آخر. وَيُوَضِّحُهُ أَنَّكَ لا تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَوْ عَمْرًا، فَلَوْ كَانَ (إما) بمنزلة (أو)؛ لامتنع من الواو كَمَا يمتنع (أو)، وَهَذَا هو الدَّلِيل القَاطِع.

وقد استَمَرَّ النَّحْويون عَلَى جَعْلِ (إمَّا) من حروف العطف، ولم يعرف تحقيقه غير الشَّيْخ أبي علي، ولهذا قَالَ فِي أَوَّل الباب: (إِنَّ حُرُوفَ العَطْفِ تِسْعَةٌ)؛ وهم يقولون: إنها عشرة، لِعَدِّهم (إمَّا) في جُمْلَتِهَا، وَذَلِكَ سَهْوٌ ظَاهِر. [المقتصد: ٢٨٩/٢]

قَد اتُّفقَ أَن عَدَّ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ (إِمَّا) فِي حُرُوفِ العَطفِ، وَجَعَلُوهَا عَشَرَةً، وَالأمرُ بَيِّنٌ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا فِي العَطفِ مَدخَلٌ أَلبَتَّةَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ العَطفِ فِي شَيْءٍ: أَنَّهَا تَجِيءُ قَبلَ تَمَامِ الكَلامِ، وَقَبلَ الاسمِ الَّذِي يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: (جَاءَكَ إِمَّا زَيدٌ، وَإِمَّا عَمرٌو)، وَقَد تَرَى أَنَّ (إِمَّا) الأُولَى قَد جَاءَت قَبلَ (زَيد) الَّذِي هُوَ الفَاعِلُ، وَالمَعطُوفُ عَلَيْهِ، فَمَن جَعَلَهَا عَاطِفَةً لَم يَجِد شَيئًا يَجعَلُهُ مَعطُوفًا بِهَا؛ لأَنَّ الفَاعِلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لا يُعطَفُ عَلَى الفِعلِ، فَهَذَا وَاحِدٌ. ثُمَّ إِنَّ حَرفَ العَطفِ، يَدخُلُ عَلَيهَا فِي قَولِكَ: (إِمَّا زَيدٌ، وَإِمَّا عَمرٌو)، وَلَو كَانَت حَرفَ عَطفٍ، لَم يَصِحَّ دُخُولُ حَرفِ عَطفٍ آخَرَ عَلَيهَا. ثُمَّ إِنَّهَا اجتُلِبَت لِتُؤذِنَ بِالشَّكِّ فِي أَوَّلِ الكَلامِ، إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي إِمَّا زَيدٌ)، عَلِمَ السَّامِعُ الشَّكَّ مِن أَوَّلِ الأَمرِ، وَلا يَكُونُ الأَمرُ كَذَلِكَ فِي (أَوْ)؛ إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ أَو عَمرٌو)؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ صَدرَ الكَلامِ هُنَاكَ قَد مَضَى عَلَى اليَقِينِ، ثُمَّ يَعرِضُ الشَّكُّ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَو سَكَتَّ عَلَى قَولِكَ: (جَاءَنِي زَيدٌ)، لَم يَكُنِ إلا خَبَرًا عَلَى القَطعِ، وَلَيسَ كَذَلِكَ الأَمرُ فِي (إِمَّا)؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ مِن قَبلِ أَن يَتِمَّ الكَلامُ عَلَى أَنَّكَ شَاكٌّ فِي الَّذِي تُرِيدُ أَن تَجعَلَهُ فَاعِلَ الفِعلِ، أَو مَفعُولَهُ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

فَصْلٌ

وَالفِعلُ يُعطَفُ عَلَى الفِعلِ، كَمَا يُعطَفُ الاسمُ عَلَى الاسمِ، وَيَظهَرُ ذَلِكَ بِأَن يَكُونَ قَد عَمِلَ عَامِلٌ فِي الفِعلِ الأَوَّلِ، كَمِثْلِ أَن تَقُولَ: (أُرِيدُ أَن تَأتِيَ زَيدًا، فَتَقُولَ لَهُ كَذَا)، وَكَمِثْلِ أَن تَقُولَ: (إِن تُعْطِ زَيدًا وَتَكسُهُ كَانَ كَذَا وَكَذَا)، وَ(إِنْ تَأتِنِي أُكرِمْكَ وَأُعطِكَ)، وَمِثَالُهُ مِنَ التَّنزِيلِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، وَقَولُهُ عَزَّ اسمُهُ: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

وَمِثَالُهُ فِي النَّصبِ: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [المائدة: ٢٩]، وَالغَالِبُ مِن حُرُوفِ العَطفِ فِي ذَلِكَ: الوَاوُ، وَالفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ.

فَصْلٌ فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ(١)

تَاءُ التَّأْنيثِ فِي الاسمِ تَنفصِلُ عَنْهَا فِي الفعلِ بِأمرَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا سَاكِنَةٌ فِي الفعلِ، كقَوْلكَ: (ضَرَبَتْ، وقَامَتْ)، وَإِنَّمَا تَتحَرَّكُ إِذَا تَحرَّكَت لالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، كقَوْلكَ: (خرَجَتِ المَرأَةُ).

وَالثَّانِي: أَنَّهَا تُقرُّ فِي الفِعلِ تَاءًا فِي الوَقفِ وَالوَصلِ، وَفِي الاسمِ تَنقلِبُ فِي الوَقفِ هَاءًا، كقَوْلكَ: (ضَارِبَهْ. وَقَائمَهْ)، هَذَا هُوَ الشَّائِعُ المُستعمَلُ، وَقد جَاءَ فِي الشِّعرِ مَوقُوفًا عَلَيهَا تَاءً، كقَوله(٢): [الرجز]

---

(١) اعْلَمْ أنَّ تاء التأنيث زيادة تأتِي منفصلة؛ كقَوْلكَ: ضاربٌ وضاربة، وهي بمنزلة (موت) في (حَضْرَمَوْت)؛ لأنَّ (موت) زيادةٌ ضُمَّت إلى الأوَّل، كمَا أنَّ التاء كذَلكَ، فإذَا رخَّمْتَ نَحْو: (طائفية)، قُلْت: يا طائفي أقْبل، كمَا قُلْت: يا حضر أقبل، ولا تحذف غير التاء.

وبعد فإنَّكَ إذَا حذَفْتَ حرفًا لم تَحتجْ إلى حذف حرفٍ آخر لحصول التَّرْخيم، وليست التاء في (مرجانة، وطائفية) زيادة تأتي مع ما قبلها من الألف والنون والياء، بل فيجب أن تُصَاحبهما في الحذف كمَا صاحب النُّون في (مروان) الألف، وإذ كانا يُزَادان معًا، فإنْ سَمَّيْتَ بطائفيٍّ ومرجانٍ من غير التاء، قُلْت: يا طائفِ، ويا مرجَ؛ لأنَّكَ لم تحذف التاء، فحذفت الياءين والألف والنون؛ لأنَّهمَا يتصاحبان في الزيادة، ومِمَّا يَختَصُّ بتاء التأنيث أنَّكَ تقول في ثُبَة: يا ثُبَ، فتحذف التاء، وإن كَانَ الاسمُ يبقى عَلَى حرفين، وذاك لأجل أنَّهُم أقعدُ الحروف في الزيادة لإتيانها منفصلة في الغالب، نَحْو: ضاربٍ وضاربة. [المقتصد ٢/١٦٤]

(٢) هَذَا البَيْتُ لأبي النَّجْم الفضْل بْن قُدَامَة العجْليّ، وَعجْلٌ مِنْ بَنِي بَكْر بْن وَائل.

الشاهد فيه: وُقُوفُهُ عَلَى التَّاءِ مُرَاعَاةً للأصْلِ؛ لأنَّ الهَاءَ المَوْقُوفَ عَلَيْهَا تَاءٌ فِي الأصْلِ. ألا تَرَاهُمْ لَمْ يُؤَنِّثُوا بالهَاءِ شَيْئًا، وَالوَقْفُ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِير، وَالوَصْلُ تَجْرِي فيه الأشْيَاءُ عَلَى أُصُولهَا.

ألا تَرَى أنَّ مَنْ قَالَ: هَذَا بَكُرْ، وَمَرَرْتُ بِبَكِرْ، فَنَقَلَ الضَّمَّةَ وَالكَسْرَةَ إِلَى الكَاف فِي الوَقْف، فَإنَّهُ إذَا وَصَلَ أجْرَى الأمْرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَكَانَ وَجْهُ الكَلَامِ أنْ يَقُولَ: (الحجفَهْ)، مِثْلَ: فَاطِمَهْ وَضَارِبَهْ؛ وَلَكنَّهُ أجْرَى الوَقْفَ مَجْرَى الوَصْلِ.

وَحَكَى عَنْهُم: هَذَا طَلْحَتْ وَالسَّلامُ عَلَيْكَ وَالرَّحْمَتْ.

وَقَدْ قَلَبُوا هَذَا الأمْرَ فَأجْرَوا الوَصْلَ مَجْرَى الوَقْف، مِنْ ذَلكَ مَا حَكَى سِيبَوَيْه مِنْ قَوْلِهِم فِي العَدَدِ: ثَلاثَهْ رَبَعَهْ، وَقَالُوا فِي الوَصْلِ: سَبْسَبًّا وَكَلْكَلا، وَمِنْ أبْيَاتِ الكِتَاب: [السريع]

بَلْ جَــوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

أَرَادَ: (كَظَهْرِ الْحَجَفَهْ)، يَعني: التُّرسَ. وَيَقُولُونَ: كَظَهْرِ المِجَنِّ، يُرِيدُونَ المَلاسَةَ.

وَممَّا هُوَ عَلامَةٌ لكَون التَّاء للتَّأنيث: أَنَّ مَا قبلَهَا يَكُونُ مَفتُوحًا أَبَدًا، إِذَا لَم يَكُن أَلفًا، كَقَوْلكَ: (ضَارِبَةٌ، وَقَائمَةٌ)، وَبهَذَا يُفصَلُ بَينَ أَن تَكُونَ التَّاءُ للتَّأنيث، وَبَينَ أَن تَكُونَ لغَير التَّأنيث؛ وَلِذَلكَ جعَلُوا التَّاءَ في (أُخت، وَبنت)، لغَير التَّأنيث، وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا مُبْدَلَةٌ مِــنَ (الوَاوِ) فِي (الأَخُوَّةِ، وَالبُنُوَّةِ)، كَمَا كَانَت فِي (تُرَاث، وَتجَاه)؛ لأَنَّهُمَا مِنَ الوِرَاثَةِ، وَالوَجْه.

فَصْلٌ

كُلُّ اسمٍ كَانَ مُؤَنَّثًا من غَيرِ أَن يَكُونَ فيه عَلامَةُ التَّأنيث كَانَ في تَقدير التَّاء، بدَلالَــة رَدِّهم لَهَا فِي التَّصغير، كَقَوْلِهم: (أُرَيْضَةٌ، وَدُلَيَّة)، يَطَّرِدُ ذَلكَ فِي كُلِّ مَا كَانَ عَلَى ثَلاثَــة أَحرُف، وَإِنَّمَا شَذَّ مِنْهُ قَولُهُم: (العُرَيْبُ) فِي تَصغيرِ (عَرَب)، وَ(حُرَيْــبٌ) فِــي تَصــغيرِ (حَرْب)، وَ(قُوَيْسٌ) فِي تَصغيرِ (قَوس).

وَإِذَا كَانَ الاسمُ عَلَى أَربَعَة أَحرُف، لَم تَلحَق تَاءُ التَّأنيــث تَصــغيرَهُ، تَقُــولُ فِــي (عَقْرَب): (عُقَيْرِبٌ)، وَفِي (عَنَاق): (عُنَيِّقٌ)، وَلا تَقُولُ: (عُقَيرِبَةٌ، وَعُنَيِّقَةٌ)، يَقُولُــونَ: إِنَّ الحَرفَ الرَّابعَ عَاقَبَ تَاءَ التَّأنيث، وَرُبَّمَا جَاءَ الشَّيءُ من ذَلكَ شَاذًا، وَقَد دَخَلَــت الهَــاءُ تَصغيرَهُ، وَذَلكَ قَولُهُم فِي (قُدَّامٍ، وَوَرَاء): (وُرَيْئَةٌ، وَقُدَيْدِيمَةٌ).

قَالَ الشَّاعِرُ[1]: [البسيط]

=

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُــــــقَ الأَضْخَمَا

اللغة: (جَوْزُ) كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ.

و(التَّيْهَاءُ): القَفْرُ، وَهَذه اليَاءُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، كَأَنَّهَا تُتَوِّهُ مَنْ سَلَكَهَا؛ أي: تُحَيِّرُهُ، يُقَالُ: تَاهَ تَوْهًا، وَتَوَّهْتُهُ، وَفَلاةٌ أَتَاوِيه، كَأَنَّهَا جَمْعُ: تُوهٍ وَأَتْوَاه.

و(الحَجَفَةُ): التُّرْسُ، وَأَقَرَّهَا تَاءً فِي الوَقْفِ عَلَى الأَصْلِ.

انظر: تاج العروس (حجرف) ١١٩/٢٣، ولسان العرب (حجف) ٨٣/١٤، وسر صناعة الإعراب ٦٣٨/٢.

(١) هَذَا البَيْتُ لِعَلْقَمَة بْن عَبْدَة التَّمِيمِيِّ.

=

الشاهد فيه: لحَاقُ هَذَا التَّأْنيث (قُدَّام) عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ؛ لأنَّ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ المُؤنَّثِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، لا تَلْحَقُهُ عَلامَةُ التَّأْنيث؛ لأنَّ الحَرْفَ الرَّابِعَ يَقُومُ مَقَامَهَا.

أَلا تَرَاهُمْ قَالُوا فِي تَحْقِيرِ عَقْرَب: عُقَيْرِبٌ، وَفِي عُقَاب: عُقَيِّبٌ، وَفِي زَيْنَب: زُيَيْنِبُ، وَإِنَّمَا جَاءَ مَنْبَهَةً عَلَى الأَصْلِ، كَمَا جَاءَ القَوَدُ مَنْبَهَةً عَلَى الأَصْلِ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ دَارٍ وَبَابِ الحَرَكَةُ.

وَكَمَا جَاءَ القُصْوَى وَكَانَ حَقُّهُ القُصْيَا؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ الدُّنْيَا وَالعُلْيَا الوَاوُ، وَمِثْلُه قَوْلُ الآخَـر: [الطويل]

قُدَيْدِيمَةُ التَّجْرِيبِ وَالحِلْـــــمِ أَنَّنِي ... أَرَى غَفَـــــلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

هَذَا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا لَحِقَتْ عَلامَةُ التَّأْنيث فِي تَصْغِيرِ هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ، قُدَّام وَوَرَاء مِنْ أَجْلِ أَنَّ كُـلَّ مُؤَنَّثٍ يُبَيَّنُ تَأْنِيثُهُ بِفِعْلِه، أَو الإِشَارَةِ إِلَيْه، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِقُدَّام وَلا وَرَاءَ فِعْلٌ وَلا إِشَارَةٌ إِلَيْهِمَا، فَلَوْ لَمْ تَلْحَقْهُمَا الهَاءُ فِي التَّصْغِيرِ، لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُمَا مُؤَنَّثَتَان.

وَقِيلَ: إِنَّمَا جَاءَتَا بِتَاءِ التَّأْنيث مِنْ طَرِيقِ أَنَّهَا ظُرُوفٌ، وَالظُّرُوفُ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ مُذَكَّرَةٌ، فَلَوْ تُرِكَت العَلامَةُ فِي تَصْغِيرِهَا؛ لأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الالْتِبَاسِ، وَقَدْ جَاءَ تَذْكِيرُ قُدَّامَ فِي قَوْلِ الشَّاعِر: [السريع]

أَنْتَ امْرُؤٌ قُـــــــــــدَّامَ أَبْيَاته ... مِنْ سُــــــــوءِ مَا يَكْسِبُ كَلْبٌ عَقُورْ

لا زَائِلٌ عَنْـــــــــــهُ فَإِنْ زَارَهُ ... زَوْرٌ أَلَمُّـــــــــوا بِكَ بِئْسَ المَزُورْ

اللغة: (قُتُودُ الرَّحْلِ): أَدَاتُهُ، وَاحِدُهُ: قَتَدٌ، وَيُجْمَعُ أَيْضًا: أَقْتَادٌ. وَالرَّحْلُ: مَرْكَبُ البَعِيرِ، وَيُجْمَعُ عَلَى رِحَالٍ وَأَرْحُلٍ.

و(يَسْفَعُنِي): يُحْرِقُنِي وَيَلْفَحُنِي فَيُغَيِّرُ بَشْرَتِي، وَمِنْهُ قَوْلُ البَدَوِيَّةِ لِعَمْرو بن عَبْد الوَهاب الرِّيَاحِي: ائْتِنِي فِي غَدَاة قَرَّة وَأَنَا أَتَسَفَّعُ بِالنَّارِ.

و(الجَوْزَاءُ): بُرْجٌ مِنْ بُرُوجِ السَّمَاءِ، وَالشَّمْسُ تَحُلُّ فيه عِنْدَ إِقْبَالِ شِدَّةِ الحَرِّ.

و(مَسْمُومٌ): ذُو سَمُومٍ، وَهِيَ الرِّيحُ الحَارَّةُ، وَنَبْتٌ مَسْمُومٌ: إِذَا أَصَابَتْهُ السَّمُومُ، وَيُقَـالُ: أَسَـمَّ يَوْمُنَا، وَسَمَّ، وَسُمَّ، وَيَوْمٌ مَسْمُومٌ. وَالرِّيحُ الحَارَّةُ: هِيَ السَّمُومُ وَالحَرُورُ، وَفِي الكِتَابِ العَزِيز: ﴿وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُومِ﴾ [الطور: ٢٧].

وَيُرْوَى هَذَا البَيْت: [البسيط]

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُـــــودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي ... يَوْمٌ تَجِيءُ بِهِ الجَــــــوْزَاءُ مَسْمُومُ

المعنى: وَصَفَ جَلَدَهُ عَلَى السَّفَرِ وَقُوَّتَهُ عَلَيْه.

انظر: الديوان ١٩/١، وتاج العروس (سمم) ٤١٦/٣٢، ولسان العرب (سمم) ٣٠٢/١٢.

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

وَإِذَا كَانَ الْمُؤَنَّثُ غيرَ حقيقيٍّ، جَازَ فِي فعله، إذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ التَّأْنِيثُ، وَالتَّذكيرُ، كَقَوْلِكَ: (طَلَعَ الشَّمسُ، وَطَلَعَت الشَّمسُ)، كلاهُمَا حَسَنٌ جَميلٌ، فَإن تَأَخَّرَ الفعلُ كَانَ الوَاجبُ أن يُؤَنَّثَ، كَقَوْلِكَ: (الشَّمسُ طَلَعَت)، وَلا يَنْبَغي أن يُقَالَ: (طَلَعَ)، فَإِن جَاءَ شَيءٌ من ذَلكَ كَانَ عَلَى تَأويلٍ، كَمِثْلِ أَن يُتَأَوَّلَ فِي (الأرضِ) أَنَّهُ مَكَانٌ، فَيُذكَّر الفعلُ مُؤَخَّرًا، كَقَولِ الشَّاعِرِ[1]: [المتقارب]

---

(١) البَيْتُ لِعَامِر بْن جُوَيْن الطَّائِيِّ.

صَدْرُهُ:

فَلا مزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا

الشاهد فيه: حَذْفُ عَلامَة التَّأنيث مَعَ التَّأْخيرِ ضَرُورَةً، كَمَا حَذَفَهَا مَعَ التَّقْديمِ فِي المُؤَنَّث غَيْر الحَقيقي، مِنْ قَوْله: (أَبقلَتْ) لَمَّا كَانَ الأَرْضُ فِي المَعْنَى: المَكَانُ، فَحُمِلَ عَلَى المَعْنَى، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَلا مَكَانَ أَبْقَل إِبْقَالَهَا.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: حَذْفُ عَلامَة التَّأْنيث فِي التَّقْديمِ، أَحْسَنُ مِنْ حَذْفِهَا مَعَ التَّأْخيرِ؛ لأَنَّ الاسْمَ إِذَا تَقَدَّمَ، فَيَنْبَغي أَنْ يَكُونَ العَائدُ عَلَيْه منْ وَفْقه فِي التَّذْكيرِ أَو التَّأْنيث. كَمَا كَانَ وَفْقَهُ فِي التَّثْنيَة وَالجَمْع، فَكَمَا أَنَّهُ لَوْ ثَنَّى أَوْ جَمَعَ الاسْم مُقَدَّمًا، عَادَ الذِّكْرُ عَلَى ذَلكَ الحَدِّ، كذَلكَ إِذَا ذُكِّرَ أَوْ أُنِّثَ، وَلَيْس كَذَلكَ إِذَا تَقَدَّمَ الفعْلُ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُسْنَدْ إِلَيْه شَيْءٌ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُخَالِفَ؛ لأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُسْنَدَ إِلَى أَشْيَاء كَثيرَة، فَلَيْسَ يَلْزَمُ لذَلكَ أَنْ يَكُونَ وَفْقًا لشَيْءٍ.

أَلا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: مَا جَاءَ إِلا هِنْدٌ، فَحَمَلُوا عَلَى المَعْنَى عَلَى أَنَّهُ مَا جَاءَ أَحَدٌ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ غَيْرَ ذَلكَ، وَلَوْ قَالَ: مَا زَيْد إِلا يَجِئْني، لَمْ يَحْتَملْ لِتقدُّمِ زَيْدٍ، أَنْ يَكُونَ الفَاعِلُ لِيَجِيءَ إِلا وَاحِدًا فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى.

قَالَ: فَلِهَذَا كَانَ (وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا)، أَقْبَحَ مِنْ قَوْله: أَبْقَلَ الأَرْضُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا قَبُحَ ذَلكَ؛ لاتِّصَالِ الفَاعِلِ المُضْمَرِ بِفعْلِه، وَكَوْنه كَالجُزْءِ مِنْهُ حَتَّى لا يُمْكِنُ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا، بِمَا سَدَّ مَسَدَّ عَلامَة التَّأْنيث.

وَرَوَى النَّحَاس عَنْ أَبِي حَاتم: (أَرْضَ أَبْقَلَت ابْقَالَهَا) بِتَخْفيفِ الهَمْزَة، كَمَا قَالَ ذُو الرُّمَّة: [الطويل]

مِنْ آل أَبِي مُوسَى تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ

وَقَالَ عَبْد الله بْن ثَعْلَبَة الحَنَفيِّ: [الطويل]

وَمَا إِنْ يَزَال رَسْمُ دَارٍ قَدَ اخْلَقَتْ وَعَهْدٌ لِمَيْتٍ بِالفَنَاء جَديدُ

وَلا شَاهِدَ فِي البَيْتِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَة.

وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وَهُوَ فِي أَنَّهُ عَلَى التَّأوِيلِ نَظِيرُ أَنَّهم يُؤَنِّثُونَ الْمُذَكَّرَ كَمَا حَكَى الأصمَعِيُّ مِن: أَنَّ أعرَابِيًّا قَالَ: (فُلانٌ لَغُوبٌ؛ جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحتَقَرَهَا)، قَالَ: فَقُلتُ: أَتَقُولُ: (جَاءَتْهُ كِتَابِي؟) فَقَالَ: (أَليسَ هُوَ صَحِيفَةً؟).

وَمِثلُ هَذَا مِمَّا يُحمَلُ عَلَى المَعْنَى فَيُؤَنَّثُ الْمُذَكَّرَ، وَيُذَكَّرُ الْمُؤَنَّثَ كَثِيرٌ فِي كَلامِهِم، ثُمَّ المَعْنَى فِي أَن فَارَقَ حَالُ التَّأخِيرِ حَالَ التَّقدِيمِ: أَنَّ الفعلَ إِذَا تَأَخَّرَ كَانَ الفَاعِلُ ضَمِيرَ الشَّيءِ، لا اسْمُهُ الظَّاهِرُ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي صَدرِ الكِتَابِ من أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (زَيدٌ قَامَ)، كَانَ الفَاعِلُ ضَمِيرَ (زَيدٍ)، وَكَانَ (زَيدٌ) مَرفُوعًا بِالابتِدَاءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَنتَ إِذَا أَخَّرتَ (طَلَعَ) مِن قَولِكَ: (طَلَعَ الشَّمسُ)، حَصَلَ فِي (طَلَعَ) ضَمِيرُ (الشَّمسِ)، وَمِنَ البَعِيدِ أَن يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ مُؤَنَّثٍ، ثُمَّ يُذَكَّرُ، وَإِذَا تَقَدَّمَ لَم يَكُن فِيهِ ضَمِيرٌ.

=

اللغة: (المُزْنَةُ): وَاحِدُ المُزْنِ، وَهِيَ السَّحَابُ. و(الوَدْقُ): المَطَرُ.

وَيُقَالُ: أَبْقَلَ المَكَانُ، فَهُوَ بَاقِلٌ، وَهُوَ مِن المُطَّرِدِ سَمَاعًا لا قِيَاسًا، وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَقَدْ قِيلَ: مُبْقِلٌ عَلَى القِيَاسِ.

وَقَالَ أَبو دُؤَاد لابْنِه: مَا أَعَاشَكَ بَعْدِي؟. فَقَالَ: [الرجز]

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ ... آكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ

فَأَخْرَجَهُ عَلَى القِيَاسِ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: بَقَلَ المَكَانُ، بَقْلا وَبُقُولا، وَلَيسَ بِكَثْرَةِ أَبْقَلَ.

وَالبَقْلُ: أَصْلُهُ مَا نَبَتَ عَنْ بَزْرَةٍ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

و(الجَبْنَةُ): كُلُّ مَا نَبَتَ فِي أَرُومَةٍ يَهْلِكُ فَرْعُهَا.

المعنى: وَصَفَ أَرْضًا مُخْصِبَةً بِكَثْرَةِ مَا نَزَلَ بِهَا مِن الغَيْثِ. فَقَالَ: لا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ مِثْلَ وَدْقِهَا، وَلا أَرْضَ أَبْقَلَتْ مِثْلَ إِبْقَالِهَا.

الإعراب: (مُزْنَةٌ): مُبْتَدَأٌ، وَالجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ، وَالخَبَرُ: مُقَدَّرٌ فِي مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ وَإِنْ كَانَتْ نَكِرَةً؛ لأَنَّ الكَلامَ مَنْفِيٌّ وَالغَرَض العُمُوم.

وَكَذَلِكَ (وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ)، إِلا أَنَّهُ أَعْمَلَ (لا) هُنَا، وَنَصَبَ (وَدْقَهَا) و(إِبْقَالَهَا) عَلَى المَصْدَرِ المُشَبَّهِ بِهِ.

انظر: سيبويه ١/ ٢٤٠، والخصائص ٢/ ٤١١، والخزانة ١/ ٢١، ٣/ ٢٣٠، والعيني ٢/ ٢٦٤، وابن يعيش ٥/ ٩٤، والهمع ٢/ ١٧١، ٣/ ٢٣٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٥٨، ١٦١.

(كُلُّ جَمعٍ مُؤَنَّثٌ إلا جَمعَ السَّلامَةِ بالوَاوِ وَالنُّون فِيمَا يَعقلُ). وَإِنَّمَا قُلْنَا: فِيمَا يَعْقِلُ؛ احتِرَازًا مِن نَحوِ: (الإوَزُّونَ، وَالإحَرُّونَ)، مِمَّا جُمِعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ مِن غَيرِ أَن يَكُونَ قَد حُذِفَ مِنْهُ شَيءٌ.

وَأَمَّا (البَنُونَ) فَقَد خَرَجَ مِنَ الجُملَةِ؛ لأنَّ مَعْنَى السَّلامَةِ أَن يَكُونَ لَفظُ الوَاحِدِ قَد سَلِمَ، وَالوَاحِدُ (ابنٌ) فِي الاستِعمَالِ، فَهُوَ إِذًا شَبِيهٌ بِـ (أَبنَاءٍ) فِي أَن لَم تَكُن صِيغَةُ الوَاحِدِ مَحفُوظَةً فِيه.

ثُمَّ إِنَّ مِمَّا يَجِبُ أَن يُعْلَمَ: أَنَّ تَأنِيثَ الجَمعِ، جَارٍ مَجرَى تَأنِيثِ (الشَّمسِ، وَالأَرضِ)، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَأنِيثُهُ غَيرُ حَقِيقِيٍّ، فَيَجُوزُ فِي فِعلِه - إِذَا تَقَدَّمَ - التَّأنِيثُ وَالتَّذكِيرُ، كَقَوْلِكَ: (سَارَت الجِمَالُ، وَسَارَ الجِمَالُ)، وَ(انكَسَرَتِ الجُذُوعُ، وَانكَسَرَ الجُذُوعُ)، وَ(قَطَعَت السُّيُوفُ، وَقَطَعَ السُّيُوفُ).

وَأَمَّا إِذَا أُخِّرَ الفِعلُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّأنِيثُ، كَقَوْلِكَ: (السُّيُوفُ قَطَعَت)، وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَن تَنظُرَ فِي الجَمعِ إِلَى وَاحِدِه، فَتَظُنَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَأنِيثُ الوَاحِدِ حَقِيقِيًّا، وَجَبَ أَن يَكُونَ ذَلِكَ مُعتَبَرًا فِي الجَمعِ؛ لأنَّ التَّأنِيثَ إِنَّمَا كَانَ حَقِيقِيًّا فِي الوَاحِدِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الاسمُ مَوضُوعًا لِذَاتِ الْمُؤَنَّثِ، وَالجَمعُ مَوضُوعٌ لإفَادَةِ الكَثْرَةِ فِي الجِنسِ، لا لِنَفسِ الجِنسِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ مَوضُوعًا لِمَعْنًى لا يُتَصَوَّرُ فِيه التَّأنِيثُ الحَقِيقِيُّ، وَلَو كَانَ الجَمعُ فِي هَذَا يُبْنَى عَلَى الوَاحِدِ، لَكَانَ لا يُؤَنَّثُ جَمعُ الْمُذَكَّرِ الحَقِيقِيِّ، كَقَوْلِهِم: (خَرَجَت الرِّجَالُ)، وَكَقَولِ الشَّاعِرِ[1]: [الرجز]

إِذَا الرِّجَالُ كَثُرَتْ أَولادُهَا
وَجَعَلَتْ أَمْرَاضُهَا تَعْتَادُهَا
فَهْيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا

ثُمَّ اعلَم أَنَّ الجَمعَ إِذَا كَانَ فِيمَا يَعقِلُ، كَانَ الأَكثَرُ فِي ذَلِكَ - إِذَا تَأَخَّرَ الفِعلُ - أَن يُلحَقَ بِالْمُذَكَّرِ ضَمِيرُ الْمُذَكَّرِ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ، فَيُقَالُ: (الرِّجَالُ خَرَجُوا، وَالنِّسَاءُ خَرَجْنَ)، هَذَا أَكثَرُ فِي الاستِعمَالِ مِن أَن تَقُولَ: (خَرَجَتْ، وَذَهَبَتْ).

---

(١) انظر: العقد الفريد ١/٤٢٥، وزهر الأكم ١/٢٤٣، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٠.

فإن كَانَ فِيمَا لا يَعقِلُ جَازَ فِيه الأمرَان، تَقُولُ: (السُّيُوفُ قَطَعَتْ وَقَطَعنَ)، إلا أنَّهُم يَجعَلُونَ النُّونَ دَليلا عَلَى القِلَّة، وَلِذَلكَ يَقُولُونَ: (لثَلاث خَلَوْنَ)، وَهَكَذَا إِلَى العَشَرَة، فَإِذَا جَاوَزَ العَشَرَةَ، قَالُوا: (لإحدَى عَشرَةَ لَيلَةً خَلَتْ)، وَلا يَقُولُونَ: (خَلَونَ).

فَصْلٌ فِي الأَعْدَادِ (١)

(١) اعْلَمْ أَنَّ الأعداد لَمَّا كانت مُبهمةً كالمقادير، افتقرت إلى ما يبينها، فَإِذَا قُلْت: ثلاثة أو عشرة أو عشرون، فلم يعلم أيُّ نوعٍ تقصد، وَجَبَ أن تأتي بما يُبَيِّنُ ويُزِيلُ الإبْهَام.

والتبيين عَلَى ضربين:

أحدُهُما: أن يكون بالإضَافة.

والثاني: أن يكون بالْمَنْصُوب، فالْمُضَافة تَختَصُّ العشرة فما دونها؛ تقول: ثلاثة دَرَاهِم، وأربعة دَرَاهِم، وخمسة أثواب، وعشرةُ غِلْمَة، ويجب أن يضيف إلى أمثلة أقلّ العَدَدِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِنْ (أفعلٍ، وأفعالٍ، وأَفْعِلَة، وَفِعْلَة)؛ فأفعل كـــ: أَكْلُب، وأفعال كـــ: أبيات وأثواب، وأفعلة كـــ: أَجْرِبَة، وفِعْلَة كـــ: غِلْمَة وَصِبْيَة، فَلا تقول: ثلاثة غِلْمَان؛ لأنَّ الغلمان للكثرة، والثلاثة إلى العشرة من عقود القِلَّة، فيجب أن تقول: ثلاثة غِلْمَة، فإنْ لَمْ يكن للجمع مثال قلة، جَازَ أن تُضِيف إلى مثال الكثرة، وَذَلِكَ قَوْلكَ: ثلاثةُ دراهم، وأربعةُ دنانير؛ لأنَّهُ لَيْسَ هُنَا جمع مفردٍ للقليل كَأَكْلُب وأَفْلُس.

ولا يجوز الإضَافَة فيما دون الثلاثة؛ لأنَّ اسم الجنس يدلُّ في ذَلِكَ عَلَى العدد، فَإِذَا قُلْت: عندي رجلٌ. عُلِمَ الإفراد كَمَا يُعْلَمُ الجنس. وكذا التَّثْنِيَة إِذَا قُلْت: رَجُلان، دَلَّ الصيغة عَلَى العدد كَمَا يَدُلُّ عَلَى الجنس. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الجمع؛ لأنك إِذَا قُلْت: رجالٌ، أو دراهم، أو أثوابٌ، لم يدل شيء منه عَلَى عقدٍ مخصوصٍ من العَدَدِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، احتجْتَ إلى أن تُضِيفَ إليه ما تقصدُ من العدد، فتقول: ثلاثة دراهم، وأربعة أثواب، وعشرة رجالٍ، ولم تَحْتَج إلى أن تقول: واحدُ رجالٍ، واثنا دراهم، وقد جاء ذَلِكَ في الشعر، وهو قوله: [الرجز]

ظَرْفُ عَجُـــــــوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ

فهذا وجهٌ من الشُّذُوذ. ووجهٌ آخر؛ وهو: أَنَّهُ كَانَ يجب أن يُضِيفَهُ إلى ما يدلُّ عَلَى القليل؛ لأنَّ أجمل أحوال الاثنين أن يكون بمنزلة ثلاثة، فَكَمَا تقول: ثلاث حَنْظَلات، وثلاث تَمْرَات، كَذَلِكَ كَانَ يجب للشاعر أن يقول: ثِنْتَا حنظلات.

والضرب الثاني من التبيين؛ وهُوَ المنصوب، إِنَّمَا يكون إِذَا أثبت في الاسم ما يمنع من الإضَافَة؛ نَحْو النُّون في عشرون، وجَعَلَ أَبُو عَلِيّ تلك ثلاثة أقسام:

أحدُها: ما يلحقه تنوينٌ؛ وهو ما تقدَّم. وأَنَّهُ يضاف؛ نَحْو: ثلاثة دراهم وقد يُنْصَبُ، وَذَلِكَ قول بعضهم: ثلاثةُ أثوابًا، وَذَلِكَ أَنَّهُم لما نَوَّنوا نَصَبُوا المميِّز لامتناع الإضَافَة، كَقَوْلكَ: ما في السماء قدرُ راحةٍ سَحَابًا.

اعلَم أنَّهُ إنَّمَا كَانَ الأمرُ فِي تَأنيث الأعدَاد، وتَذكيرِهَا عَلَى العَكسِ ممَّا عَلَيْه الكَــلامُ لأمرٍ أوجبَ ذَلكَ، وَهُوَ أنَّ أسمَاءَ الأعدَاد صيغَت مَعَ التَّاء، وَجَاءَتْ وَالتَّاءُ فيهَا، فَلَمَّا كَانَ كَذَلكَ أُجْرِيَتْ عَلَى الْمُذَكَّرِ مَترُوكَةً عَلَى أصلهَا، وَعَلَى مَا جَاءَتْ عَلَيْه، وَلَمَّا انتُهيَ إلَــى الْمُؤنَّث احتيجَ إلَى الفَرْقِ، فَحُذفَتِ التَّاءُ، فَصَارَ بِهَذَا السَّبَبِ كَأنَّ الْمُذَكَّرَ منْهَا مُؤنَّــثٌ، وَالْمُؤنَّثَ مُذَكَّرٌ.

فَإنْ قيلَ: مَحصُولُ هَذَا الَّذي قُلتُم أنَّ التَّاءَ إنَّمَا حُذفَ لتَكُونَ حَالُ الْمُؤنَّث مُخَالفَــةً لحَالِ الْمُذَكَّرِ، فَهَلا كَانَ الحَذفُ فِي الْمُذَكَّرِ وَالإثبَاتُ فِي الْمُؤنَّث؟

فَالْجَوَابُ: أنَّ الْمُذَكَّرَ فِي الرُّتبَةِ قَبلَ الْمُؤنَّث، وَالْمُؤنَّثَ فَرعٌ عَلَيْه، وَثَانٍ لَهُ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلكَ، وَجَبَ أن يُبْدَأَ أوَّلا بالْمُذَكَّر، وَلَمَّا بُدئَ به لَم يَكُن لحَذف مَا صيغَ الاسمُ عَلَيْــه مَعْنًى، فَتَثبُتُ التَّاءُ وَلَمَّا ثَبَتَت فيه، ثُمَّ أُريدَ إجرَاؤُهُ عَلَى الْمُؤنَّث، احتِــيجَ إلَــى الفَــرق، فَحُذفَت التَّاءُ.

وَقَد يُقَالُ ذَلكَ عَلَى وَجه آخَرَ: وَهُوَ أنَّ الْمُذَكَّرَ أصلٌ، وَثُبوتُ التَّاء فِي اسمِ العَــدَدِ كَذَلكَ هُوَ الأصلُ؛ لأنَّهُ شَيءٌ كَانَ عَلَيْه الصِّيغَةُ، فَكَانَ الأصلُ بالأصلِ أولَى.

وَأمَّا الوَاحدُ وَالاثنَان، فَجَرَيَا عَلَى الأصلِ؛ منْ حَيْثُ كَانَ التَّاءُ إنَّمَا لَحقَت الثَّلاثَةَ إلَى العَشَرَةِ من أجلِ مَعنَى الجَمعِ، وَلَيْسَ الوَاحدُ وَالاثنَان بجَمعٍ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلكَ كَانَ دُخُولُ التَّاء فيهمَا لدُخُوله فِي (ضَارِبَة)، وَ(قَائمَة)، وَمَا شَاكَلَ ذَلكَ ممَّا لا يَكُونُ التَّاءُ منَ الصِّيغَة فِي الأصلِ.

=

والقسمُ الثاني: ما كَانَ فيه نونٌ؛ نَحْو ما ذكرنا من عشرين، وَهَذَا موضوعٌ عَلَى التبيين بالمفرد النكرة المنصوب؛ نَحْو: عشرون درهمًا، ولا يكون فيه الإضافَة نَحْو: عشرون درهم، تقول: عشرةُ درهمَ؛ لأنهم شَبَّهوا عشرونَ بضاربون في اللفظ، لمَا احتاج إلى مميِّز وأتوا بالنكرة المفردة فنصبُوها، فقالوا: عشرون درهمًا، وثلاثون رجلا، كَمَا قالوا: ضاربون رجلا، ولم يقولوا: عشرون رجالا؛ لأنَّ الغَرَض هو الدَّلالَة عَلَى الجنس؛ لأنَّ اسم العدد يدلُّ عَلَى الجمع النكرة تبلغُكَ المطلوب من معرفة الجنس، فاختيارها أَوْلَى؛ إذ هي أخفُّ من الجمعِ والمعرفة.

والقسم الثالث: نَحْو خمسةَ عشرَ؛ لأنَّ فيه تقدير تنوين؛ إذ الأصل خمسة وعشــرةٌ. [المقتصــد: ٢/٩١]

وَأَمَّا إسقاطُهُم (التَّاءَ) مِنَ العَشَرَةِ مَعَ المُذكَّرِ إذَا رُكِّبَ مَعَهَا الوَاحِدُ إِلَى التِّسعَةِ، كَقَوْلِكَ: (أَحَدَ عَشَرَ درهمًا)، فَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الاسمَيْنِ، لَمَّا جُعلا اسمًا وَاحِدًا، كَرِهُوا أَن يَكُونَ فيه عَلامَتَا تَأنيثٍ فِي مِثلِ: (ثَلاثَةَ عَشَرَ، وَأَربَعَةَ عَشَر) إِلَى (تسعةَ عَشَر)، فَإِن قِيلَ: فَقَد حَذَفُوا فِي (أَحَدَ عَشَرَ، وَاثنَا عَشَرَ)، وَإِن كَانَ لَو لَم تُحذَف لَم يَجتَمِع تَاءَان!

فَالجَوَابُ: أَنَّ مِن أُصُولِهِم إِذَا لَزِمَ حُكمٌ فِي بَابٍ أَن يَطَّرِدُوهُ فيه، وَإِن لَم يَلزَم فِي الجَمِيعِ، مِثلَ أَنَّهُم قَالُوا: (يَعِدُ) فَحَذَفُوا الوَاوَ؛ لِوُقُوعِه بَينَ يَاءٍ وَكَسرَةٍ، ثُمَّ حَمَلُوا (تَعِدُ)، وَ(أَعِدُ)، وَ(نَعِدُ) عَلَيْه، وَقَالُوا (أُكرِمُ)، وَالأَصلُ: (أُأَكرِمُ)، فَحَذَفُوا الهَمزَةَ؛ لاجتمَاعِ هَمزَتَينِ، ثُمَّ قَالُوا: (تُكرِمُ، وَنُكرِمُ، وَيُكرِمُ)، فَحَذَفُوهَا، وَإِن كَانُوا لَو لَم يَحذِفُوهَا لَم يَكُن هُنَاكَ هَمزَتَان، وَلِمَا ذَكَرنَا مِن أَنَّ السَّبَبَ فِي حَذفِ التَّاءِ كَرَاهِيَةُ أَن يَجتَمِعَ تَاءَانِ فِي اسمٍ وَاحِدٍ، لَم يَحذِفُوا فِي المُؤَنَّثِ، فَقَالُوا: (ثَلاثَ عَشرَةَ امرَأَةً)، وَذَاكَ أَنَّ التَّاءَ قَد كَانَت حُذِفَت مِنَ المَضمُومِ إِلَى العَشرَةِ.

وَأَمَّا بِنَاءُ الاسمَينِ جَمِيعًا عَلَى الفَتحِ؛ فَإِنَّ الأَوَّلَ وَاجِبٌ بِنَاؤُهُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لا يَكُونُ فِي حَشوِ الكَلِمَةِ إِعرَابٌ، فَحُكمُهُ حُكمُ الاسمِ الأَوَّلِ مِن (حَضْرَمَوْتَ).

وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالُوا: إِنَّ ذَلِكَ مِن أَجلِ أَنَّهُم ضَمَّنُوا الاسمَ مَعْنَى حَرفِ العَطفِ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (خَمسَةَ عَشَرَ)، فَالمَعنَى: خَمسَةٌ وَعَشَرَةٌ؛ لأَنَّ الاسمَ إِنَّمَا يَدخُلُ فِي حُكمِ اسمٍ آخَرَ بِحَرفِ العَطفِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: خَمسَةٌ وَعِشرُونَ؛ فَلا يَكُونُ بُدٌّ مِنَ الوَاوِ.

وَأَمَّا إِعرَابُهُم (الاثنَينِ) مِن بَينِ جَمِيعِ مَا ضُمَّ إِلَى العَشَرَةِ، كَقَوْلِهِم: (جَاءَنِي اثنَا عَشَرَ، وَرَأَيتُ اثْنَيْ عَشَرَ، وَمَرَرتُ بِاثنَي عَشَرَ)؛ فَلأَنَّهُم وَضَعُوا كَلامَهُم فِي كُلِّ مَا يَبْنُونَ فِيهِ الوَاحِدَ، وَالجَمِيعَ أَن يُعرِبُوا التَّثنِيَةَ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُم قَالُوا: (هَذَا، وَهَؤُلاءِ)، فَلَم يَجعَلُوا لَهُمَا إِعرَابًا، ثُمَّ قَالُوا: (جَاءَنِي هَذَانِ، وَرَأَيتُ هَذَينِ، وَمَرَرتُ بِهَذَينِ)، وَقَالُوا: (الَّذِي، وَالَّذِينَ)، فَبَنَوْهُمَا، وَقَالُوا: (جَاءَنِي اللَّذَانِ، وَرَأَيتُ اللَّذَينِ، وَمَرَرتُ بِاللَّذَيْنِ)، فَأَعرَبُوا.

فَصْلٌ فِي الإعرَابِ الأصلِيِّ، وَغَيرِ الأصلِيِّ[١]

اعلَم أَنَّ الَّذي لَهُ احتيجَ إِلَى أن يَكُونَ للاسمِ إعرَابٌ: أَنَّهُ كَانَ من شَأنه أن تَعْتَورَهُ مَعَانٍ لا يَكُونُ فِي صيغَته دَليلٌ عَلَيهَا، فَالأَصلُ فِي ذَلكَ الفَاعِلِيَّةُ، وَالمَفعُولِيَّةُ، وَالإضَافِيَّةُ، وَلَيسَ يُعْقَلُ ذَلكَ مِن صِيَغِ الأَسمَاء الظَّاهِرَة.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: (الظَّاهِرَة)؛ لأَنَّهُم قَد جَعَلُوا فِي صِيَغِ المُضمَرَات دَليلا عَلَى هَذه المَعَاني، فَجَعَلُوا ضَميرَ الفَاعِلِ غَيرَ ضَميرِ المَفعُول؛ حَيْثُ كَانَ (التَّاءُ) فِي (فَعَلتُ) ضَميرَ الفَاعِلِ خُصُوصًا، وَ(الكَافُ) فِي (رَأَيتُكَ) ضَميرَ المَفعُول، وَلا يَكُونُ ذَلكَ فِي الظَّاهِرِ، فَلَوْ قَدَّرْنَا أن لا يَكُونَ هَاهُنَا إعرَابٌ، لَم يَنفَصِلِ الفَاعِلُ منَ المَفعُول، إذ لَو قيلَ: (ضَرَبَ زَيدْ عَمرْو)، بِإسكَانِهِمَا لَم يُعْلَمِ الفَاعِلُ منهُمَا مِنَ المَفعُول، فَإِن قِيلَ: فَفِي الأَسمَاء مَا لا يَظهَرُ الإعرَابُ فيه، كَمثْلِ قولنَا: (ضَرَبَ عيسَى مُوسَى)، فَإِنَّ التَعَلُّقَ بِذَلكَ مُحَالٌ؛ مِنْ حَيْثُ يَجري مَجرَى أَن يُقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا كَانَ لا يُمكنُ الفَرقُ فِي الوَاحد منَ الألف، بَل أَقَلّ وَجَبَ أَن يُترَكَ الفَرقُ فِيمَا هُوَ مُمكنٌ فِيه مِمَّا لا يُحْصَى، وَلا يُعَدُّ.

---

(١) الإعراب هو الشكل الذي يكون في آخر الكلمات المعربة من الأسماء والأفعال، إذ تأتي في مواضع الإعراب الأربعة: الرفع والنصب والجر والجزم.

هذا الشكل يكون أصليًّا كما يكون غير أصليا، وكل من الأصلي وغير الأصلي -فيما أرى- مجرد مصطلحين دراسيين في النحو لحصر الشكل الذي يرد في آخر الكلمات المعربة دون أن يعني ما يتبادر إلى الذهن من هذه التسمية فلم يكن أحدهما أصلا للآخر في استعمال اللغة على الإطلاق.

فالإعراب الأصلي مظاهره أربعة هي:

١- الضمة للرفع -في الأسماء والأفعال-.

٢- الفتحة للنصب -في الأسماء والأفعال-.

٣- الكسرة للجر -في الأسماء فقط-.

٤- السكون للجزم -في الأفعال فقط.

وخلاصة الأمر أن علامات الإعراب الأصلية هي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر والسكون للجزم!

الإعراب غير الأصلي: يقصد به ما لم يكن واحدا من الأربعة السابقة فهو ما جاء شكلا في آخر الكلمات المعربة في حالة الرفع غير الضمة، وفي حالة النصب غير الفتحة، وفي حالة الجر غير الكسرة، وفي حالة الجزم غير السكون.

ثُمَّ اعلَم أَنَّا إِنَّمَا جَعَلنَا الفَاعِلَ الأصلَ فِي الرَّفعِ، وَحَمَلنَا المُبتَدَأَ وَالخَبَرَ عَلَيْه مِنْ حَيْثُ إِنَّ أَصلَ الكَلامِ الخَبَرُ، وَالأصلُ في الخَبَرِ الفعلُ من غيرِ شُبْهَة، حَيثُ إِنَّا رَأَينا الفعلَ يَكُونُ خَبَرًا، وَلا يَكُونُ مُخبرًا عَنْهُ، فَلَمَّا كَانَ الفعلُ قَد خَلُصَ لِلخَبَرِ، وَكَانَ الفَاعِلُ مَعمُولَ الفِعلِ، كَانَ هُوَ بِأَن يَكُونَ أَصلا أَولَى مِنَ المُبتَدَإِ.

هَذَا وَمِنَ النَّاسِ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الرَّفعَ مَوضُوعٌ لِمَا لا يَستَغنِي الكَلامُ عَنْهُ، فَيَجعَلُ العِلَّةَ جَامِعَةً لِلفَاعِلِ، وَالمُبتَدَإِ وَالخَبَرِ جَمِيعًا، وَالأَوَّلُ أَوْلَى، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلكَ: أَنَّهُ لَو لَم يَكُن فِي الكَلامِ إِعرَابٌ، لَكَانَ لا يَكُونُ هَاهُنَا دَلِيلٌ يَفصِلُ الفَاعِلَ عَنِ المَفعُولِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الفِعلُ الوَاحِدُ يَقتَضِي الفَاعِلَ وَالمَفعُولَ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا)، وَلَو لَم تَجعَلِ آخِرَ الَّذِي تَجعَلُهُ فَاعِلا مُخَالِفًا لآخِرِ الَّذِي تَجعَلُهُ مَفعُولا، لَم يُعلَم أَحَدُهُمَا مِنَ الآخَرِ، وَلَسنَا نَجِدُ فِي المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ مِثلَ هَذَا المُوجِبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّا إِن قُلْنَا: أَنَّهُ إِنَّمَا رُفِعَ المُبتَدَأُ؛ لِيَنفَصِلَ مِنَ الخَبَرِ، لَزِمَ مِنْهُ المُحَالُ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ إِعرَابُ الخَبَرِ لِلرَّفعِ أَيضًا، وَإِذَا نَظَرنَا رَأَينَاهُمَا لا يَتَبَيَّنُ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخَرِ مِن جِهَةِ اللَّفظِ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ هَذَا مُبتَدَأٌ، وَذَاكَ خَبَرٌ، بِأَن نَستَدِلَّ مِن طَرِيقِ المَعْنَى عَلَيْه؛ فَإِذَا رَأَينَا الاسمَ دَالا عَلَى شَيءٍ يُثبَتُ لَهُ المَعْنَى، أَو يُنفَى عَنْهُ المَعْنَى، عَلِمنَا أَنَّهُ مُبتَدَأٌ، فَإِذَا رَأَينَاهُ يَدُلُّ عَلَى المَعْنَى الَّذِي يُثبَتُ، أَو يُنفَى، عَلِمنَا أَنَّهُ خَبَرٌ، فَلَيسَ بِالإِعرَابِ عَلِمنَا أَنَّ (زَيدًا) فِي قَولِنَا: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، مُبتَدَأٌ، وَأَنَّ قَولَنَا: (مُنطَلِقٌ) خَبَرٌ؛ وَلِهَذَا المَعْنَى، قَالُوا: إِنَّهُ لَو لَم يَكُن لِلمُبتَدَإِ وَالخَبَرِ إِعرَابٌ، لَكُنَّا لا نَعدَمُ بِذَلِكَ مَعْنًى نَحنُ نَجِدُهُ الآنَ، وَإِذَا كَانَ الأَمرُ كَذَلِكَ، وَجَبَ الحُكمُ بِكَونِ الفَاعِلِ أَصْلا فِي الرَّفعِ، وَكَونِ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ فَرعًا عَلَيْه؛ إِذْ كَانَ الإِعرَابُ مُفِيدًا فِي الفَاعِلِ الفَائِدَةَ الَّتِي لَو لَم يَكُنِ الإِعرَابُ لَم يُعرَف، وَكَانَ الإِعرَابُ فِي المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ غَيرَ مُفِيد تِلكَ الفَائِدَةَ، لَم يَشتَبِهِ الأَمرُ فِي أَنَّ الفَاعِلَ يَنبَغِي أَن يَكُونَ الأَصلَ.

وَأَمَّا حَملُهُم خَبَرَ (كَانَ)، وَاسمَ (إِنَّ)، وَالحَالَ، وَالتَّمييزَ عَلَى المَفعُولِ؛ فَلأَجلِ أَنَّا نَعلَمُ ضَرُورَةً أَنَّ مَعْنَى المَفعُولِيَّةِ أَقوَى فِي الحَاجَةِ إِلَى أَن يَكُونَ لَهَا عَلامَةٌ تَدُلُّ عَلَيْه مِن هَذِهِ المَعَانِي.

أَمَّا اسمُ (إِنَّ)، وَخَبَرُ (كَانَ)، فَلَوْ لَم يَكُن لَهُمَا إِعرَابٌ أَصْلا، وَكَانُوا قَد أَجرَوا بَابَ (إِنَّ)، وَبَابَ (كَانَ) مُجْرَى مَا لا يَعمَلُ شَيئًا، كَمِثلِ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا إِذَا كُفَّت بِـ (مَا)، لَم يَكُن لِيَكُونَ فِي ذَلِكَ كَبِيرُ خَلَلٍ.

وَأَمَّا الحَالُ، وَالتَّمييزُ، فَإِنَّهُ وَإِن كَانَ الحَاجَةُ إِلَى أَن يَكُونَ لَهُمَا إعرَابٌ ظَاهِرٌ، فَلَيس يُمكنُ أَن يُسَوَّى بَيْنَهُمَا وَبَينَ المَفعُوليَّة، ويُجعَلَ كُلُّ وَاحد منهُمَا أَصْلا؛ لأَنَّ المَفعُوليَّة كَالفَاعليَّة في أَنَّهَا من أُصُولِ المَعَاني، وَكَانَ جَعْلُ النَّصبِ فِي الحَالِ، وَالتَّمييزِ عَلَى التَّشبيه بالمَفعُول أَولَى.

وَممَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلكَ: أَنَّ التَّمييزَ قَد يَكُونُ بالإضَافَة، كَمثْلِ: (ثلاثَةُ أبوَاب، وَمَنَوَا سَمْنٍ، وَرَاقُودُ خَلٍّ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلكَ.

ثُمَّ إِنَّهُم قَد أَجمَعُوا عَلَى أَنَّ الأَصلَ فِي كُلِّ تَمييزٍ أَن تَدخُلَ عَلَيْه (مِنْ)، وَلَكنَّهُم حَذَفُوه استخفَافًا، وَلَو كَانَ النَّصبُ فِيه أَصْلا، لَمَا تَحَوَّلَ عَنْهُ إِلَى غَيرِه، كَمَا لَم يتَحَوَّلِ المَفعُولُ عَنْهُ.

وَاعلَم أَنَّ لَهُم طَرِيقَةً أُخرَى فِي هَذَا، وَهُوَ أَن يُقَالَ: إِنَّ الرَّفعَ لِمَا لا يستَغني الكَلامُ عَنْهُ، وَالنَّصبَ لمَا كَانَ فَضلَةً فِي الكَلامِ، فَتُجمَعُ المَنصُوبَاتُ كُلُّها فِي مَعْنَى (الفَضلَة)، وَتُجْعَلُ مَثلا كَالجنسِ الوَاحد؛ إلا أَنَّهُ يَلزَمُ عَلَى هَذَا اسمُ (إِنَّ)، وَخَبَرُ (كَانَ)؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحدٍ منهُمَا أَحَدُ جُزْأَي الجُملَة، وَلَيْسَ بفَضلَة.

فَصْلٌ فِي الْجَرِّ غَيرِ الحَقِيقِيِّ

يَكُونُ ذَلِكَ: إِمَّا بِأَن يَكُونَ حَرفُ الجَرِّ مَزِيدًا، كَمِثْلِ: (أَلقَى بِيَدِه)، وَ(قَرَأتُ بالسُّورَةِ)، وَالأصلُ: أَلقَى يَدَهُ، وَقَرَأتُ السُّورَةَ، ثُمَّ قَد تَكُونُ الزِّيَادَةُ مُفيدَةً، كَمِثْلِ: (مِنْ) إِذَا زِيدَت فِي النَّفيِ، نَحوَ: (مَا جَاءَنِي مِن رَجُلٍ)، فَإِنَّهَا تُفيدُ استِغرَاقَ الجنسِ عَلَى مَا مَضَى.

وَإِمَّا بِإِضَافَة اسم الفَاعِلِ إِلَى المَفعُول عَلَى تَقدِيرِ الانفِصَال، وَإِضافَة الصِّفَة إِلَى فَاعِلِهَا، فِي المَعْنَى، كَمِثْلِ: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَ(الحَسَنِ الوَجه).

وَالذي يَجبُ أَن تَعرفَ فِي هَذَا: أَنَّ الَّذي يُرْجَع إِلَيْهِ فِي الفَصلِ بَينَ أَن تَكُونَ الإِضَافَةُ حَقِيقِيَّةً، وَبَينَ أَن لا تَكُونَ حَقِيقِيَّةً: أَنَّكَ إِذَا رَأَيتَ الصِّفَةَ قَد جَرَت عَلَى نَكِرَة، فَاعلَم أَنَّ الإِضَافَةَ غَيرُ حَقِيقِيَّة، فَإِذَا نَظَرتَ إِلَى قَوْله تَعَالَى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾، لَم تَشُكَّ فِي أَنَّ المَعْنَى عَلَى الانفصَالِ نَحوَ: (بَالِغًا الكَعبَةَ)، مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَو كَانَت حَقِيقِيَّةً، لَكَانَ (بَالِغُ الكَعبَةِ) مَعرِفَةً؛ لِكَونه مُضَافًا إِلَى مَعرِفَة، وَلَو كَانَ كَذَلِكَ لَم يَصِحَّ أَن يُجعَلَ وَصفًا لِلنَّكِرَةِ؛ لأَنَّ النَّكِرَةَ لا تُوصَفُ بِالمَعرِفَة. هَذَا ومُحَالٌ من جِهَة المَعْنَى أَن تَكُونَ إِضَافَةُ (بَالِغ) إِلَى (الكَعبَة) حَقيقِيَّةً؛ لأنَّ تَقديرَ ذَلِكَ يَقتَضِي أَن يَكُونَ القَصدُ بـ (بَالِغ) إِلَى إِنسَانٍ قَد عُرِفَ بِأَنَّهُ بَلَغَ الكَعبَةَ، وَصَارَ ذَلِكَ عَلامَةً لَهُ عندَ المُخَاطَب.

وَإِذَا رَأَيتَ الصِّفَةَ قَد دَخَلَت عَلَيهَا (رُبَّ)، وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى المَعرِفَة، عَلِمْتَ أَيضًا أَنَّ الإِضَافَةَ غَيرُ حَقِيقِيَّة، مِثَالُهُ قَولُ جَرير[1]: [البسيط]

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَعْرِفُكُمْ لاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

لا شُبهَةَ فِي أَنَّ المَعْنَى: يَا رُبَّ غَابِط لَنَا، فَإِن لَم يَكُن فِي الكَلامِ مثلُ هَذَا مِنَ الأَدلَّة، نُظِرَ إِلَى المَعْنَى، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ فِي مَعْنَى (يَفعَلُ) - كَقَوْلِكَ: (هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ)، وَأَنتَ لا تُشيرُ بِهِ إِلَى إِنسَانٍ، قَد عُرِفَ بِضَربِ (زَيدٍ) - عَلِمتَ أَنَّهَا

---

(١) قاله جرير الخطفي من قصيدة في هجاء الأخطل "الديوان ٥٩٥" ومعنى البيت: رب إنسان يغبطني بمحبتي لكم لو كان مكاني للاقى ما لاقيته من حرمان.

الغبطة: تمني مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها.

لَيْسَتْ بحَقِيقيَّة، وَإن دَلَّ الحَالُ عَلَى أَنَّكَ أَردتَ أَن تَقُولَ: (هَذَا الَّـــذي ضَــرَبَ زَيــدًا)، عَلمتَ أَنَّهَا حَقيقيَّةٌ. وَاعلَم أَنَّ هَذَا الاحتمَالَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي اسمِ الفَاعِلِ إِذَا كَانَ مُضَــافًا إِلَى المَفعُولِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَت الصِّفَةُ مُضَافَةً إِلَى مَا هُوَ فَاعِلُهَا فِي الأَصلِ فَالإِضَافَةُ هُنَـاكَ لا تَكُونُ حَقِيقيَّةً أَصْلا، فَلا يُتَصَوَّرُ فِي مثلِ: (حَسَنِ الوَجهِ)، أَن تَكُونَ إِضَافَتُهُ حَقِيقيَّةً؛ لأَنَّـهُ لا مَعْنَى أَن تَقُولَ: (حَسَنٍ لِلوَجهِ)، أَو (حَسَنٍ مِنَ الوَجهِ)، عَلَى أَن تَجعَلَ (اللامَ)، وَ(مِنْ) مثلَهَا فِي قَوْلِكَ: (غُلامٌ لِزَيد)، وَ(خَاتَمٌ مِنْ فضَّة)، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ مَعْنَـى إِذَا أَردتَ: أَنَّـهُ حَسَنٌ لِسَبَبِ الوَجه، أَو مِن أَجلِ وَجهِه، وَمَا أَشبَهَ هَذَا مِمَّا يَدْخُل فِي التَّهَوُّسِ.

ثُمَّ إِنَّ من شَأنِ هَذَا البَابِ – أَعنِي بَابَ: حَسَنُ الوَجهِ – أَن يَجُوزَ فِي (الوَجــهِ)، وَنَحوه مِمَّا يَكُونُ فَاعِلَ الصِّفَةِ فِي الأَصلِ، وُجُوهٌ:

أَحَدُهَا: الإِضَافَةُ إِلَيْهِ وَالتَّعرِيفُ، كَقَوْلكَ: (زَيدٌ حَسَنُ الوَجهِ).

وَالثَّاني: الإِضَافَةُ وَالتَّنكِيرُ، كَقَوْلكَ: (زَيدٌ حَسَنُ وَجْهٍ)، وَنَظِيرُهُ قَولُهُم: (هُوَ حَدِيثُ عَهدٍ بِالوَجَعِ)، وَكَقَولِ الشَّاعِرِ[1]: [الرجز]

لاحِـــقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِــــين

وَالثَّالثُ: النَّصبُ وَالتَّعرِيفُ، كَقَوْلكَ: (زَيدٌ حَسَنٌ الوَجــهَ)، وَعَلَــى ذَلِــكَ قَــولُ النَّابغَةِ[1]: [الوافر]

---

(١) هذا البيت: لحميد الأرقط.

وزعم بعض من تكلم في أبيات الجمل: أنه يصف فرسا، وذلك غلط، والدليل على أنه وصف حماراً قوله قبله:

أَقَبُّ ميفَــــــــاء عَلَى الرُّزُون
أحقبُ شَحــــــاجٌ مِثلُ عُون

والأقب: الضامر الخصرين، والميفاء المشرف، والفعل منه: أوفى والفعل الرباعي لا يبني منه مفعــال؛ إنما يبني مفعال من الثلاثي، ولكنه جاء على خذف الزيادة، كما قالوا: مهاوين، جمع مهوان، وهو رجل معطاء، وهو من أعطى.

انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ١٢٢/١، والكتاب لسيبويه ١٤٠/١، والمقتضب ٢٤١/١.

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

(أَجَبٌّ) فِي تَقديرِ التَّنوينِ، نَحو: (أَجَبٌّ الظَّهْرَ)، إلا أَنَّهُ لا يَنصَرِفُ.

وَالرَّابِعُ: النَّصبُ وَالتَّنكيرُ، نَحوَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهًا).

وَأَصلُ هَذَا كُلِّه قَولُكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ)، بِرَفعِ (الوَجْهِ)، وَإِضَافَتِه إِلَى ضَمِيرِ المَوصُوفِ، وَإِنَّمَا حَدَثَت هَذِه الوُجُوهُ الأخرُ بِأَن نُقِلَ الفعلُ عَنِ (الوَجهِ) إِلَى (الرَّجُلِ)، وَضمنَ (حَسَنٌ) ضَميرَهُ، أَي: ضَميرَ الرَّجُلِ، عَلَى مَا مَضَى.

وَهَاهُنَا وُجُوهٌ أُخرُ ضَعِيفَةٌ، وَهِيَ أَن يُقَالَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهُ)، بِتَنوِينِ (حَسَنٍ)، وَرَفعِ (الوَجه) عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلتَ: (وَجهُهُ)، إلا أَنَّهُ قَبِيحٌ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الصِّفَةَ قَد عريَت مِن ذِكرٍ يَعُودُ مِنْهَا إِلَى المَوصُوفِ الَّذي هُوَ (رَجُلٌ)، وَذَلِكَ أَنَّ رَفعَ الوَجهِ بِـ (حَسَنٍ)، يَمنَعُ مِن أَن يُقَدَّر ضَميرُ الرَّجُلِ فيه؛ لأَنَّهُ لا يَكُونُ لفعلٍ وَاحِدٍ فَاعِلان، فَإِن وَصَلتَ بِهِ شَيئًا يَتَعلَّقُ ذِكرُهُ لِلمَوصُوفِ بِهِ، فَقُلتَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهُ مِنْهُ)، كَانَ جَيِّدًا.

وَمِنَ الوُجُوهِ الضَّعِيفَةِ فِيهِ أَن تَقُولَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهَهُ)، فَتُنَوِّنَ (حَسَنًا)، وَتَنصِبَ (وَجهَهُ)، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَقَد جَاءَ فِي الشِّعرِ، وَذَلِكَ قَولُهُ(٢): [الرجز]

كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَاتِهَا

=

(١) من أبيات للنابغة الذبياني، وذلك أن المرض كان قد ثقل على النعمان بن المنذر، فكان يحمل على سرير فينقل به، وكان قد أمر بحجب النابغة عنه لما بلغه أمرالمتجردة "ديوان النابغة ٢٣١".

ذناب كل شيء: عقبة وآخره.

أجب الظهر: لا سنام له.

(٢) رواه ابن الأعرابي لبعض بني أسد، وفي الأصمعيات أنه من رجز لعمر بن لجأ التميمي، وصف فيه الإبل وصفا شاملا لكل ما فيها.

أورده العيني ٣/ ٥٨٣ وصاحب الخزانة ٣/ ٤٧٨ والأشموني ٣/ ١١.

لكوم: القطعة من الإبل الذري: الأماكن المرتفعة. ودقت السرة: خرجت واسترخت من السمن.

(سُرَاتُها) فِي مَوضِعِ نَصبٍ بـ (وَادِقَةٍ)، بِمَنْزِلَةِ أَن تَقُولَ: (سَمِينَةٌ سُرَاتِهَا)، وَالصَّوَابُ: وَادِقَةُ السُّرَات، وَسَمِينَةُ السُّرَات.

وَأَقبَحُ مِن هَذَا أَن تَقُولَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجهِهِ)، فَتَجُرَّ (الوَجهَ)، مَعَ كَونِهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ المَوصُوفِ، وَمُهَيَّئًا بِذَلِكَ لأَن يَرتَفِعَ بـ (حَسَنٍ)، كَمَا هُوَ الحَقِيقَةُ.

وَاعلَم أَنَّكَ إِذَا وَصَفتَ المَعرِفَةَ بِمِثلِ: (حَسَنِ الوَجهِ)، كَانَ فِيهِ أَيضًا وُجُوهٌ:

أَوَّلُهَا: (مَرَرتُ بِزَيدٍ الحَسَنِ وَجهُهُ)، بِالرَّفعِ وَالإِضَافَةِ، كَمَا هُوَ الأَصلُ.

وَالثَّانِي: (الحَسَنِ الوَجهِ)، بِالجَرِّ.

وَالثَّالِثُ: (الحَسَنِ الوَجهَ)، بِالنَّصبِ، وَشَاهِدُهُ مِنَ الشِّعرِ بَيتُ الكِتَابِ(١): [الوافر]

فَمَا قَومِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ ... وَلا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

وَالرَّابِعُ: (الحَسَنِ وَجهًا)، وَمِثَالُهُ مِنَ الشِّعرِ قَولُهُم(٢): [الرجز]

الْحُزْنُ بَابًا وَالعَقُورُ كَلْبًا

وَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (الحَسَنِ وَجهٍ)، فَتُضِيفَ (الحَسَنَ) إِلَى (الوَجهِ) مَعَ تَنكِيرِ (الوَجهِ).

(١) من أبيات قالها الحارث بن ظالم المري، وكان قتل ابنا للأسود أخي النعمان بن المنذر ولجأ إلى قومه فأبوا أن يمنعوه من النعمان فلحق بمكة وانتمى إلى قريش.

انظر: الحماسة الشجرية ١/ ٢٤٥، والمفضليات ٣١٤، ومنتهى الطلب ١/ ٣٠٢، وسيرة ابن هشام ٦٤، والنقائض ١٠٦١، وأنساب الأشراف ١/ ٤٢، وديوان المعاني ١/ ١٧٠، وصفة جزيرة العرب ١٥٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٣.

(٢) من رجز لرؤبة بن العجاج قاله من قصيدة في هجاء رجل وقبله:

فذاك وخم لا يبالي السبا

الحزن: ما غلظ من الأرض، والجمع حزون، الحزن بابا: يعني الوعر والممتنع بابا.

انظر: الديوان ١/ ١٥، وسيبويه ١ / ١٠٣.

فَصْلٌ [في تمييز الأسماء]

التَّمييزُ في الأسماء عَلَى ضَرْبَيْن:

ضَرْبٌ لا يَجُوزُ فيه إلا الجرُّ، وَهُوَ مِنَ الثَّلاثَة إِلَى العَشَرَة، وَالمَائَة، وَالألفُ.

وَضَربٌ لا يَجُوزُ فيه إلا النَّصبُ، وَهُوَ من أَحَدَ عَشَرَ إِلَى التِّسعين، وَمَا عُطفَ عَلَيها، وَفِي كُلِّ مَا كَانَ مُضَافًا إِلَى شَيءٍ، كَمثْلِ (دَرُّهُ، وَملْؤُهُ).

وَضَربٌ يَجُوزُ فِيه النَّصبُ، وَالجَرُّ جَميعًا، وَذَلكَ في كُلِّ مَا كَانَ من المَقَادير مُنوَّنًا، غَير مُضَاف إِلَى شَيءٍ لَو كَانَ فيه نُونُ تَثنيَة، فَمثَالُ المُنوَّن: قَولُهُم: (رَاقُودٌ)، وَ(رَطْلٌ)، يَجُوزُ فيه أَن تَحْذفَ التَّنوينَ، وَتُضيفَ، فَتَقُولَ: (رَاقُودُ خَلٍّ، وَرَطلُ جُزٍّ، وَذرَاعُ كرْبَاسٍ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلكَ.

فَإِن كَانَ المقدَارُ مُضَافًا إِلَى اسمٍ آخَرَ، لَم يَكُن فِي التَّمييز إلا النَّصبُ، وَذَلكَ في قَوْلكَ: (مَا فِي السَّمَاءِ قَدرُ رَاحَة سَحَابًا)، وَمثَالُ مَا فيه النُّونُ: (مَنَوَان، وَقَفيزَان، وَجَريبَان)، لَكَ فيه أَن تُثْبتَ النُّونَ وَتَنصبَ، فَتَقُولَ: (مَنَوَان سَمنًا، وَقَفيزَان بُرًّا، وَجَريبَان حنطَةً)، وَأَن تَحذفَ النُّونَ، فَتُضيفَ، فَتَقُولَ: (مَنَوَا سَمنٍ، وَقَفيزَا بُرٍّ، وَجَريبَا حنطَة). فَإِن أَضَفتَ اسمَ عَدَد إِلَى المكيَال، أَو الميزَان، فَقُلتَ: (ثَلاثَةُ أَقفزَة، وَثَلاثَةُ أرطَال)، لَم يَجُز في التَّمييز إلا النَّصبُ، تَقُولُ: (ثَلاثَةُ أَقفزَة شَعيرًا، وَثَلاثَةُ أَرطَال خُبزًا)؛ لأَنَّ المَقصُودَ بالتَّمييز عَلَى كُلِّ حَال، هُوَ الثَّلاثَةُ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَقَد جَاءَ التَّمييزُ بَعدَ تَمَامِ الاسمِ، ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ الاسمُ مَبنيًّا، فَإِنَّهُم يبنُونَ الحُكمَ فيه عَلَى تَقدير التَّنوين، وَتَرك التَّقدير، وَيَنصبُونَ شَيئًا لتَقدير التَّنوين، وَذَلكَ في (أَحَدَ عَشَر) إِلَى (تسعَةَ عَشرَةَ)، وَفي (كَمْ) إِذَا كَانَ استفهَامًا، وَيُجْرُونَ شَيئًا عَلَى تَرك تَقدير التَّنوين، وَنيَّة الإضَافَة، وَذَلكَ في (كَمْ) إِذَا كَانَت خَبرًا، فَإِنَّهُم أَجرَوْهَا مجرَى (مَائَة) مَرَّةً، فَقَالُوا: (كَم رَجُلٍ؟) وَهُوَ الأكثَرُ، وَمَرَّةً مجرَى (العَشَرَة)، فَقَالُوا: (كَمْ رِجَالٍ؟)، فَإِن وَقَعَ فِي هَذَا فَصْلٌ بَينَ (كَمْ) وَمُمَيِّزهَا، وَجَبَ النَّصبُ، وَذَلكَ قَولُكَ: (كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلا؟) وَمِثْلُهُ مِنَ الشّعرِ قَولُهُ[1]: [البسيط]

---

(١) بيتٌ من البسيط، وهو للقُطَامِيّ.

و(العدم): فقْدُ المال وقلّته. و (الإقتار): الافتقار.

كَمْ نَالَنِي مِنهُمُ فَضْلا عَلَى عَـدَمٍ ... إِذْ لا أَكَادُ مِـنَ الإِقْتَـارِ أَحْتَمِـلُ

الأصلُ: كَم فَضلٍ نَالَنِي مِنهُم، ثُمَّ لَمَّا فُصِلَ بِـ (نَالَنِي) بينَ (كَمْ)، وَبَـينَ (فَضـلٍ) الَّذِي هُوَ الُمَيِّز الَّذِي نَصَبَهُ.

وَمن مَسَائِلِ (كَمْ) أَنَّهُ يَجُوزُ فيه أن يُحْذَفَ التَّمييزُ، وَيَكُون ذَلِكَ، إِذَا عَرَفَ الُمخَاطَبُ الجنسَ الَّذي تُرِيدُ، مثلَ أَن تُجرِيَ ذِكرَ الدَّرَاهِمِ، فَتَقُولَ: (كَم عِندَكَ؟) تُرِيدُ: (كَمْ دِرهَمًا عِندَكَ؟) أَو تَقُولَ: (كَمْ مَالُكَ؟) تُرِيدُ: كَمْ دِرهَمًا مَالُكَ؟ وَتَقُولَ: (كَمْ سِرتَ؟) تُرِيدُ: كَمْ فَرسَخًا سِرتَ؟ وَ(كَمْ أَقَمتَ بِهَذَا المَكَانِ؟) تُرِيدُ: كَمْ يَومًا، أَو كَمْ شَهْرًا؟

وَمن مَسَائِلِهَا: أَنَّ الذِّكرَ يَعُودُ إِلَيهَا تَارَةً عَلَى لَفظِ الإِفرَادِ، كَقَوْلِكَ: (كَـم رَجُـلٍ رَأَيتُهُ؟) وَأُخرَى عَلَى لَفظِ الجَمعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِـي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٦].

وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ النَّصبَ الأَصلِيَّ هُوَ نَصبُ المَفعُولِ، وَأَنَّ مَا عَدَا الأَقسَامَ الخَمسَةَ - الَّتِي هِيَ المَفعُولُ الُمطلَقُ، وَالمَفعُولُ بِه، وَالمَفعُولُ فِيه، وَالمَفعُولُ مَعَـهُ، وَالمَفعُـولُ لَـهُ - مِـنَ المَنصُوبَاتِ، فَهُوَ فَرعٌ عَلَى المَفعُولِ: أَنَّ الَّذِي أَوجَبَ فِي الأَصلِ أَن يَكُونَ الفِعلُ عَامِلا فِي الاسمِ، هُوَ اقتِضَاؤُهُ مَعنًى فِيهِ، وَأَوَّلُ مَا يَقتَضِيهِ الفِعلُ فِي الاسمِ هُوَ الفَاعِلُ؛ لأَنَّهُ مَا مِـن فِعلٍ فِي الدُّنيَا إِلا وَهُوَ يَقتَضِي فَاعِلا، وَلا يَكُونُ لَهُ مَعنًى مِن دُونِه، ثُمَّ يَلِي ذَلِكَ اقتِضَـاؤُهُ المَفعُولَ بِه، إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا، ثُمَّ اقتِضَاؤُهُ المَصدَرَ مُتَعَدِّيًا كَانَ، أَو غَيرَ مُتَعَدٍّ، ثُـمَّ اقتِضَـاؤُهُ الزَّمَانَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ؛ لأَنَّهُ لا يَنفَكُّ مِن زَمَانٍ، ثُمَّ اقتِضَاؤُهُ المَكَانَ إِذَا كَـانَ مُبـهَمًا، ثُـمَّ

=

والمعنى: الشّاعر يمدح هؤلاء القوم بأنّهم أنعموا عليه وأفضلو عند فقره وعدمه - لشـدّة الزّمـان وشمول الجدب -؛ وحين بلغ به الجهد وسوء الحال إلى أنّه لا يستطيع الاحتمال - أي: الارتحـال - لطلب الرّزق ضعفًا وفقرًا.

ويروى (أجتمل) - بالجيم - أي: أجمع العظام لأخرج وَدَكها وأتعلّل به، و (الجميل): الوَدَك.

والشّاهد فيه: (فضلا) حيث نصب (فضلا) على التّمييز مع الفصل بينه وبين (كم) الخبريّة بفاصل.

انظر: الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦٠/٣، وتحصيل عين الـذّهب ٣٠١، والإنصـاف ٣٠٥/١، والتّبيين ٤٣٠، وشرح المفصّل ١٣١/٤، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥، وابن النّاظم ٧٤٤، والمقاصـد النّحويّة ٢٩٨/٣، والخزانة ٤٧٧/٦، والدّيوان ٣٠/١.

اقتضاؤُهُ الغَرَضَ الَّذي لَهُ فعل، ثُمَّ يُلحَقُ بِهَذَا المَفعُولُ مَعَهُ، وَمَا عَدَا هَذه الخَمسَةَ، فإنَّهُ لا يَكُونُ فِي الفعلِ اقتضاءٌ لَهُ، فإذَا قُلتَ: (جَاءَني زَيدٌ رَاكبًا، وَضَرَبتُ زَيدًا مُجَرَّدًا من ثيَابه)، لَم تَكُنِ الهَيئَةُ الَّتي يَكُونُ فيهَا الفَاعلُ، وَالمَفعُولُ في حَالِ وُقُوعِ الفعلِ ممَّا يَقتَضيه الفعلُ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانُ حَالٍ يَكُونُ عَلَيْه الشَّيءُ في حَالِ وُقُوعِ الفعلِ منْهُ، أَو به، فَهُوَ كَالصِّفَة إذَا قُلتَ: (جَاءَني زَيدٌ الرَّاكبُ، وَرَأَيتُ زَيدًا الرَّاكبَ) في أَنَّهُ لا يَكُونُ في اقتضَاء الفعلِ فِي شَيءٍ.

وَأَمَّا التَّمييزُ فَكَذَلكَ؛ لأنَّكَ إذَا قُلتَ: (أَخذتُ عشرينَ درهمًا)، لَم يَكُنِ الدِّرهَمُ، من اقتضَاءِ الأخذ في شَيءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ للعشرينَ، ثُمَّ أَصلُهُ، كَمَا ذَكَرنَا الجرُّ بـ (منْ)، ثُمَّ اختَصَرُوا، فَحَذَفُوا (منْ)، وَأَقَامُوا الوَاحدَ مُقَامَ الجَمعِ في شَيءٍ، وَذَلكَ في مثلِ: (خَمسَةَ عَشَرَ درهَمًا)، وَتَرَكُوهُ مَجمُوعًا فِي شَيءٍ، كَمثَالِ: (قَرِرْنَا به أَعْيُنًا، وَطبْنَا أَنْفُسًا، وَهُمْ أَحسَنُ النَّاسِ وُجُوهًا).

فَصْلٌ فِي إِعْرَابِ الفِعْلِ(١)

إِعرَابُ الفعلِ غَيرُ حَقيقيٍّ؛ لأَنَّهُ لا يُفيدُ فيه كَمَا يُفيدُ فِي الاسمِ، فَلَستَ تَجدُ للرَّفعِ إِذَا قُلتَ: (هُوَ يَفعَلُ)، مَعْنًى، وَفِي النَّصبِ إِذَا قُلتَ: (أَن يَفعَلَ)، مَعْنًى آخرَ، كَمَا تَجدُ ذَلكَ فِي الاسمِ، وَقَد يُتَوَهَّمُ فِي النَّصبِ وَالجَزْمِ أَنَّهُمَا يُفيدَانِ فيه مَعْنًى؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذَا قُلتَ: (لَن يَخرُجَ زَيدٌ، وَلَم يَخرج زَيدٌ)، رَأَيتَهُ قَد حَدَثَ فيه مَعْنَى النَّفيِ، وَذَلكَ تَخَيُّلٌ لا حَاصِلَ لَهُ؛ لأَنَّ الدَّليلَ عَلَى النَّفيِ هُوَ الحَرفُ نَفسُهُ؛ لا النَّصبُ وَالجزمُ، أَفَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (لا يَخرُجُ زَيدٌ، وَمَا يَخرُجُ زَيدٌ)، فَتَجدُ النَّفيَ فِي الفعلِ مِن غَيرِ أَن كَانَ لـ (مَا) وَ(لا) عَمَلٌ فيه، وَمَعَ أَنَّهُ مَرفُوعٌ، كَمَا كَانَ فِي حَالِ الإِثبَاتِ، وَإِنَّمَا يَتَّفقُ أَن يَكُونَ للإِعرَابِ فيه ضَربٌ مِنَ الفَائدَة فِي القَليلِ، وَذَلكَ أَنَّ الجزمَ يَفصلُ بَينَ أَن لا يَكُونَ للنَّهيِ، وَبَينَ أَن يَكُونَ للنَّهيِ، كَقَوْلكَ: (لا تَفعَلُ)، وَ(لا تَفْعَلْ)، فَقَد يَجري فِي العبَارَات مَا يُوهِمُ أَنَّ الجَزْمَ فِي الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ، وَلَيْسَ يَتَحصَّلُ إِذَا أُنعِمَ النَّظَرُ فيه، أَلا تَرَى أَنَّا نَعقلُ مَعْنَى المُجَازَاة فِي الفِعلِ الوَاقِعِ بَعدَ (إِذَا)، كَقَولِ الشَّاعِرِ(٢): [الخفيف]

---

(١) اعلم: أن إعراب الفعل المعتل الذي لامهُ ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ مخالفٌ للفعل الصحيح والفرق بينهما أن الفعل الذي آخره واوٌ أو ياءٌ نحو: يغزو أو يرمي تقول فيهما: هذا يغزو ويرمي فيستوي هو والفعل الصحيح في الرفع في الوقت كما تقول: هو يقتلُ ويضرب فإن وصلت خالف يقتل ويضرب فقلت: هو يغزوْ عمراً ويرمي بكراً فتسكن الياء والواو ولا يجوز ضمها إلا في ضرورةِ شاعرٍ فإن نصبت كان كالصحيح فقلت: لنْ يغزوَ ولَنْ يرميَ وإنما امتنع من ضم الياء والواو لأنهما تثقل فيهما فإن دخل الجزم اختلفا في الوقف والوصل فقلت: لم يغزُ ولَم يرمِ فحذفت الياء والواو وكذلك في الوصل تقول: لم يغزُ عمراً و لم يرمِ بكراً وإنما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها فحذفت الياء والواو لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل. والأمر كالجزم.

تقول: ارمِ خالداً واغزُ بكراً فتحذف في الوقف والوصل إلا أنكَ تضم الزايَ من (يغزو) وتكسر الميم من (يرمي) إذا وصلتَ.

فيدلان على ما ذهبَ للجزمِ والوقفِ وإنما تساوي الوقف في الأمر للجزم لأنهما استويا في اللفظ الصحيح فلما كان ذلك في الصحيح على لفظٍ واحدٍ جعلوا المعتل مثل الصحيح فقالوا: ارمِ واغزُ كما قالوا لم يرمِ ولَم يغزُ وقالوا: اضربا واضربوا كما قالوا: لم يضربا و لم يضربوا. [الأصول: ٤٩٢/١]

(٢) انظر: الكتاب ١٨٩/١، ونسبه لكعب بن زهير، وخزانة الأدب ٢١/٧، والمقتضب ٧٣/١.

وَإِذَا مَـا تَشَـاءُ تَبْعَـثُ مِنْهَـا ... مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِـطًا مَـذْعُورًا

وَكَيفَ يُمكِنُ القَولُ بِذَلِكَ، وَمَعلُومٌ أَنَّ الْمُجَازَاةَ مَعْنًى يَحدُثُ فِي الكَلامِ بِحَرفٍ هُـوَ أَصلٌ فِيهَا، وَمَوضُوعٌ لَهَا، وَهُوَ (إِنْ)، فَحُكمُهَا فِي أَنَّهَا تُعْقَلُ مِن (إِنْ) حُكمُ الاستِفهَامِ مَثَلاً فِي أَنَّهُ يعقلُ فِي (هَلْ)، وَ(الهَمزَةِ).

فَصْلٌ فِي الضَّمَائِرِ(١)

المُتَّصِلُ: هُوَ مَا لا يُمكِنُ اللَّفظُ بِهِ إلا مَوصُولا بِشَيءٍ، كَالكَافِ فِي (أُكْرِمُكَ)، وَالتَّاءُ فِي (فَعَلتُ).

وَالمُنفَصِلُ: مَا يُمكِنُ اللَّفظُ بِهِ غَيرَ مَوصُولٍ بِشَيءٍ مُبتَدئًا، نَحوَ: (أَنتَ فَاعِلٌ كَذَا)، وَ(إِيَّاكَ عَنَيتُ).

ثُمَّ يَنبَغِي أَن تَعلَمَ أَنَّ للضَّمِيرِ فِي الفَصْلِ وَالوَصْلِ ثَلاثَةَ أَحوَالٍ: حَالٌ يَصلُحُ فِيهَا المُتَّصِلُ دُونَ المُنفَصِلِ، وَحَالٌ يَصلُحُ فِيهَا المُنفَصِلُ دُونَ المُتَّصِلِ، وَحَالٌ يَصلُحُ فِيهِ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنهُمَا.

فَالَّذِي لا يَصلُحُ فِيه إلا المُتَّصِلُ: هُوَ ضَمِيرُ الفَاعِلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَن تَقُولَ بَدَلَ (فَعَلْتَ، وَفَعَلْتُ): (فَعَلَ أَنتَ، وَفَعَلَ أَنَا)، وَتَأتِي بِالضَّمِيرِ المُنفَصِلِ، وَكَذَلِكَ الحُكمُ فِي كُلِّ مَوضِعٍ كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ ضَمِيرَ فَاعِلٍ، ثُمَّ لَم تَكُن فَصَلتَ بَينَ الفِعلِ وَالفَاعِلِ بِشَيءٍ، وَكَذَلِكَ الحُكمُ فِي ضَمِيرِ المَفعُولِ، كَقَوْلِكَ: (رَأَيتُكَ)، لا يَجُوزُ هَاهُنَا أَن تَقُولَ: (رَأَيتُ إِيَّاكَ)، وَهَكَذَا الحُكمُ فِي ضَمِيرِ كُلِّ مَفعُولٍ، لَم يَكُن مَفعُولا ثَانيًا.

وَأَمَّا الحَالُ الَّتِي لا يَصلُحُ فِيهَا إلا المُنفَصِلُ، فَأَن تُرِيدَ الابتِدَاءَ بِذِكرِ المَقصُودِ بِالضَّمِيرِ، كَقَوْلِكَ: (أَنتَ خَارِجٌ)، لا وَجهَ هَاهُنَا لِلمُتَّصِلِ؛ لأَنَّهُ لَيسَ مَعَكَ شَيءٌ يَتَّصِلُ بِهِ الضَّمِيرُ، أَو تُرِيدَ الفَصلَ بَينَ الفَاعِلِ وَالفِعلِ بِـ (إلا)، كَقَوْلِكَ: (مَا ضَرَبَ زَيدًا إلا أَنتَ)، أَو بَينَ الفِعلِ وَالمَفعُولِ، كَقَوْلِكَ: (مَا عَنَيتُ إلا إِيَّاكَ)، وَمِثلُ: (إلا) فِي هَذَا حَرفُ العَطفِ، كَقَوْلِكَ: (عَنَيتُ زَيدًا، وَإِيَّاكَ)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة:١]، وَ(فَعَلَ هَذَا زَيدٌ، وَأَنتَ).

وَأَمَّا الحَالُ الَّتِي يَصلُحُ فِيهَا المُنفَصِلُ وَالمُتَّصِلُ: فَأَن يَكُونَ الضَّمِيرُ مَفعُولا ثَانيًا، مِثلَ أَن تُرِيدَ إِضمَارَ الدِّرهَمِ فِي قَوْلِكَ: (أَعطَيتُكَ دِرهَمًا)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ فِيهِ المُتَّصِلُ،

---

(١) الضميرُ ما يُكنى به عن مُتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، فهو قائمٌ مَقامَ ما يُكنى به عنه، مثل "أنا وأنتَ وهو"، وكالتاءِ من "كتبتُ وكتبتَ وكتبتِ" وكالواوِ من "يكتبون".

وهو سبعةُ أنواعٍ مُتَّصلٌ، ومنفصلٌ، وبارزٌ، ومستترٌ، ومرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرور.

وَالْمُنفَصِلُ، تَقُولُ: (الدِّرهَمُ أَعطَيتُكَهُ)، وَإن شئتَ قُلتَ: (أعطَيتُكَ إيَّاهُ)، وَكَذَلكَ تَقُولُ: (زَيدٌ الدِّرهَمُ أَعطَيتُهُوهُ)، وَإن شئتَ قُلتَ: (أَعطَيتُهُ إيَّاهُ)، وَإنَّمَا يَكُونُ هَذَا إِذَا كَانَ المَفعُولُ الأَوَّلُ، أَيضًا ضَميرًا كَـ (الكَاف) في أعطَيتُكَ، فَإن كَانَ ظَاهِرًا لَم يَصلُح إلا الوَصلُ، تَقُولُ: (الدِّرهَمُ أَعطَيتُهُ زَيدًا)، وَلا يَجُوزُ أن تَقُولَ: (أعطَيتُ زَيدًا إيَّاهُ)، وَاسمُ الفَاعِلِ فِي ذَلكَ كَالفعلِ، تَقُولُ: (زَيدٌ الدِّرهَمُ مُعطيكَهُ، وَمُعطيكَ إيَّاهُ)، وَممَّا يَصلُحُ فيه المُتَّصلُ وَالمُنفَصلُ: مَا يَكُونُ قَد انتَصَبَ بِالمَصدَرِ، نَحوُ: (عَجبتُ من ضَرْبكَهُ، وَمن ضَرْبكَ إيَّاهُ).

وَممَّا يَجبُ أن يُعْلَمَ في الضَّمَائِرِ: أَنَّهُ قَد يُرَاعَى فيهَا المَرَاتِبُ.

تَفْسيرُ هَذَا: أَنَّكَ لا تُقَدِّمُ المُخَاطَبَ عَلَى المُتَكَلِّم، وَلا الغَائبَ عَلَى وَاحد منْهُمَا.

بَيَانُ ذَلكَ أَنَّكَ تَقُولُ مَثَلا: (مَلَّكَنيكَ زَيدٌ)، فَتُقَدِّمُ ضَميرَ المُتَكَلِّمِ عَلَى ضَميرِ المُخَاطَبِ، وَلا يَجُوزُ أن تَقُولَ: (مَلَّكَكَني زَيدٌ)، وَتَقُولُ: (أَعطَانيكَ زَيدٌ)، وَلا يَجُوزُ: (أَعطَاكَني زَيدٌ)، فَهَذَا في المُتَكَلِّمِ وَالمُخَاطَبِ، وَمثَالُهُ في المُخَاطَبِ وَالغَائب أَنَّكَ تَقُولُ: (الدِّرهَمُ أَعطَاكَهُ زَيدٌ)، وَلا تَقُولُ: (أعطَاهُوكَ).

نُونُ الوِقَايَةِ[1]

النُّونُ الَّتِي تُلحَقُ قَبلَ ضَمِيرِ المُتَكَلِّمِ الَّذِي هُوَ (اليَاءُ)، فِي نَحوِ (أَكرَمَنِي)، تُسَمَّى عِمَادًا، وَالغَرَضُ مِنْهُ أن تَحفَظَ عَلَى آخرِ الفعلِ حَرَكَتَهُ وَسُكُونَهُ، فَتُبقِي فَتْحَةَ (أَكرَمَ) إذَا قُلتَ: (أَكرَمَنِي) عَلَى حَالِهَا، وَسُكُونَ (أَكْرِمْ) إذَا قُلتَ: (أَكْرِمْنِي) عَلَى حَالِه، وَلَو لَم تَكُنِ النُّونُ لَوَجَبَ كَسرُ آخرِ الفِعلِ، وَأن يُقَالَ: (أَكْرَمِي، وَأَكْرِمِي)، فَكَانَ يَتَغَيَّرُ الفعلُ عَن صِيغَتِه، وَيَقَعُ اللَّبسُ فِي الأمرِ مِنْ حَيْثُ كَانَ يُشبِهُ أَمرَ الْمُؤَنَّث، وَلا تلحقُ هَذِهِ النُّونُ قَبلَ هَذه اليَاءِ، إذَا كَانَت اليَاءُ ضَمِيرَ مَجرُورٍ، إلا فِي كَلِمَاتٍ مَعدُودَة، وَهِيَ: (عَنِّي)، وَ(مِنِّي)، وَ(لَدُنِّي). وَأَمَّا (قَدنِي)، وَ(قَطنِي)، فَإِنَّمَا أُلْحِقَا بِـ (مِنِّي) مِن حَيْثُ كَانَ مَعنَاهُمَا مَعنَى (حَسبِي)، وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ (اليَاءُ) ضَمِيرَ مَجرُورٍ.

هَذَا وَقَد جَاءَ تَركُ (النُّونِ) فِي هَذِهِ الكَلِمَاتِ، فَقَالُوا: (مِنِي، وَعَنِي) بِنُونٍ وَاحِدَةٍ، وَ(قَدِي)، كَقَولِهِ[1]: [الرجز]

---

(١) هي نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم، إذا نصبت بفعل، نحو: أكرمني، أو باسم فعل، نحو: عليكني، بمعنى: الزمني، أو ب إن وأخواتها، نحو: ليتني. وتلزم مع الفعل واسم الفعل، إلا ما ندر من قوله: إذ ذهب القوم الكرام، ليسي وأما إن وأخواتها فثلاثة أقسام: قسم لا تحذف منه إلا نادراً، وهو ليت. وقسم لا تلحقه إلا نادراً وهو لعل. وقسم يجوز فيه الأمران، وهو: إن، وأن، ولكن، وكأن.

وتلحق نون الوقاية أيضاً، قبل ياء المتكلم، إن جرت ب من وعن. ولا تحذف إلا في ضرورة الشعر. نحو قوله:

أيها السائل عنهم، وعني لست من قيس، ولا قيس مني

أو بإضافة: قد، وقط، ولدن، وبجل. وكلها بمعنى حسب. وحذفها من بجل أكثر من إثباتها، بعكس الثلاثة التي قبلها.

ولا تلحق نون الوقاية غير ما ذكرته إلا ما ندر، مما لا يقاس عليه. وحكم نون الوقاية مشهور، فلا نطول هنا باستيفائه.

وإنما سميت هذه النون نون الوقاية، لأنها لحقت، لتقي الفعل من الكسر. ثم حمل على الفعل ما ذكر. وقال ابن مالك: سميت بذلك لأنها تقي اللبس في الأمر، نحو: أكرمني. فلولا النون لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنثة. ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر. [الجنى الداني ١/١٢٤]

قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ... لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

=

(١) قال ابن يعيش: قائله أبو بحدلة، وقال الجوهري: قائله حميد بن مالك الأرقط لعبد الملك بن مروان، يصف تقاعده عن نصرة ابن الزبير وأصحابه ويمدح عبد الملك ويعرض بابن الزبير.

الشرح: "قدني" كافيني وحسبي "الخبيبين" تثنية خبيب بضم الخاء وفتح الباء وهما عبد الملك بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى بصيغة الجمع، يريد أبا خبيب وشيعته، "الإمام" يريد به عبد الملك بن مروان، "الشحيح" البخيل، "الملحد" الجائر الظالم.

المعنى: حسبي نصر هذين الرجلين، فإن أمامي متره عما تصف به ذلك المقيم في الحرم من رذيلتي: الشح والإلحاد.

الإعراب: قدني: اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية والياء مضاف إليه "من نصر" متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ونصر مضاف و"الخبيبين" مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله "قدي" توكيد للأولى ويجوز أن يكون "قد" اسم فعل، فإذا جعلته كذلك فقد اختلف العلماء في الفعل الذي هذا اسمه، فجعله ابن هشام مضارعا: أي يكفيني، وجعله غيره ماضيا: أي كفاني، ورجح قوم أنه أمر وقدروه "ليكفني".

الشاهد: في "قدني وقدي" حيث أثبت النون في الأولى وحذفها في الثانية تشبيها بقطني في الأولى، وبحسبي في الثانية.

انظر: ابن الناظم ص٢٨، وابن عقيل ١/ ٦٣، والأشموني ١/ ٥٧، والمكودي ص١٨، وابن هشام ١/ ٩٠- وأيضا في المغني ١/ ١٤٧، والسيوطي ص١٧ وأيضا في همع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٣٦/ ١٢٤، والشاهد ٤٤٩ في خزانة الأدب والكتاب ج١ ص٣٨٧.

فَصْلٌ فِي الكَافِ(١)

(الكَافُ) يَكُونُ عَلَى وَجهَين:

أَحَدُهُمَا: أَن يَكُونَ اسْمًا لِلمُخَاطَبِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: (رَأَيْتُكَ)، وَ(مَرَرتُ بِكَ)، وَ(غُلامُكَ).

---

(١) حرف، يكون عاملا، وغير عامل. فالعامل: كاف الجر. وغير العامل: كاف الخطاب.

أما كاف الجر: فحرف ملازم لعمل الجر. والدليل على حرفيته أنه على حرف واحد، صدراً، والاسم لا يكون كذلك. وأنه يكون زائداً، والأسماء لا تزاد. وأنه يقع مع مجروره صلة، من غير قبح، نحو: جاء الذي كزيد. ولو كان اسماً لقبح ذلك، لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول. ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً، إلا في ضرورة الشعر. كقوله: يضحكن، عن كالبرد، المنهم أي: عن مثل البرد. فالكاف هنا اسم، بمعنى: مثل، لدخول حرف الجر عليه.

ومذهب الأخفش والفارسي، وكثير من النحويين، أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً، في الاختيار. فإذا قلت: زيد كالأسد، احتمل الآمرين. وشذ أبو جعفر بن مضاء، فقال: إن الكاف اسم أبداً، لأنها بمعنى مثل.

وذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه ثلاثة أحوال: فالاول: تتعين فيه الحرفية، وذلك إذا وقع زائداً، نحو قوله تعالى " ليس كمثله شيء ". قيل: وكذلك إذا وقعت أول كافين، كقول خطام المجاشعي: وصاليات، ككما يؤثفين قلت: وفي هذا نظر، من وجهين: أحدهما أن الكاف الأولى في ذلك زائدة، كالكاف في " ليس كمثله شيء "، فلا حاجة لإفراده بالذكر. والآخر أن الكافين في البيت يحتملان ثلاثة أوجه: أولها أن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً، كما ذكر. وثانيها أن يكونا حرفين أكد أحدهما بالآخر، كقول الشاعر: ولا للمابهم، أبداً دواء وثالثها أن يكونا اسمين، أكد أحدهما بالآخر. وقد أشار الزمخشري إلى ذلك، قال: ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت، للتأكيد، يعني: في قوله تعالى " ليس كمثله شيء "، كما كررها من قال: وصاليات، ككما يؤثفين وزاد بعضهم، فيما تتعين فيه الحرفية، أن تقع مع مجرورها صلة، كقول الشاعر:

ما يرتجى، وما يخاف، جمعا ... فهو الذي كالغيث، والليث، معا

قال: تتعين الحرفية في ذلك، لإجماعهم على استحسانه. ولو كانت الكاف في ذلك اسماً لزم أن يكون المبتدأ محذوفاً من الصلة، أي: فهو الذي هو كالغيث. وحذف المبتدأ من صلة الذي في مثل ذلك قبيح. [الجنى الداني ١/١١٢]

وَالثَّاني: أَن يَكُونَ حَرفًا مُجَرَّدًا للخطَاب، وَذَلِـكَ قَـولُهُم: (ذَلِـكَ)، وَ(هُنَـاكَ)، وَ(النَّجَاءَكَ)، هيَ فِي جَميعِ ذَلكَ حَرفٌ، بِدَليلِ أَنَّكَ لَو أَرَدتَ أَن تَضَعَ مَوضِعَ (الكَـافِ) اسمًا، لَم تَقدر عَلَيْه، لَوْ قُلْتَ: (ذَا زَيد)، أو (ذَا زَيدًا) كَانَ مُحَالا؛ لأنَّ (ذَا) اسمُ إِشَـارَة، وَلا يَصِحُّ فيه الإِضَافَةُ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُضَافُ إلا من بَعدِ أَن يَكُونَ نَكرَةً، أَو يُنَكَّرُ، فَالنَّكِرَةُ كَقَوْلِكَ: (غُلامُ زَيد)، الأصلُ: (غُلامٌ)، ثُمَّ أَضَفتَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعرِفَةً، وَأُضِيفَ فَكَقَول الشَّاعر(١): [الطويل]

عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْـدِكُمْ   بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّـفْرَتَيْنِ يَمَـانِي

إِضَافَةُ (زَيد) إِلَى ضَميرِ المُتَكَلِّمِ، وَالمُخاطَب، لا يُتَصَوَّرُ إلا بَعدَ أَن تُنكِّـرَهُ؛ لأَنَّـهُ لا يَجتَمِعُ فِي اسمٍ وَاحد تَعريفَان. ثُمَّ إِنَّ وَجهَ التَّنكيرِ فيه أَن يُقَدَّرَ تَقديرَ (صَاحب)، كَأَنَّـهُ يُرِيدُ: عَلا صَاحِبُنَا المُسَمَّى زَيدًا رَأسَ صَاحِبِكُمُ المُسَمَّى كَذَلِكَ زَيدًا. وَلَو لَم يُقَدَّر ذَلِكَ لَم

---

(١) قال العيني: قائله رجل من طيئ، كذا قاله المبرد.

وقبله:

فإن تقتلـــوا زيدا بزيد فإنما   أقادكم السلطان بعـــد زمان

وقصته أن رجلا من طيئ يقال له: زيد من ولد عروة بن زيد الخيل، قتل رجلا من بني أسد يقال له: زيد، ثم أقيد به بعد، فقال شاعر طيئ في ذلك.

الشرح: "علا" من علا يعلو علوا، هذا في المكان، وأما في الشرف والرتبة، فيقال: على يعلي علاء وكلاهما متعد بمعنى: فاقه، "النقا" -بفتح النون والقاف- الحرب.

ويروى:

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم

الإعراب: "علا" فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر لا محل له من الإعراب، "زيد" فاعل و"نا" مضاف إليه من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، "ويوم" ظرف زمان منصوب، و"النقا" مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة، "رأس" مفعول به، و"زيد" مضاف إليه وهو مضاف و"كم" مضاف إليه، "بأبيض" جار ومجرور صفة حذف موصوفها أي: بسيف أبيض، "ماضي الشفرتين" صفة لأبيض كلام إضافي، "يماني" صفة أخرى لأبيض.

الشاهد: في "زيدنا"، فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف. قال العيني: واستشهد بـه الزمخشري، وقال: أجرى زيدا مجرى النكرات، فأضافه كما أضيفت النكرات فقال: زيدنا وزيدكم.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، وابن يعيش ١/ ٤٤، وابن هشام في المغني ١/ ٥٠، والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

يُعقَل للإضَافَة فيه مَعْنًى، ألا تَرَى أنَّ العَلَمَ يَكُونُ مَوضُوعًا لشَيء بعَينه، فَإذَا قُلتَ: جَاءَني زَيدٌ، فَكَأَنَّكَ قُلتَ: الرَّجُلُ الَّذي عَرَفتَ أنَّ من صفته كَذَا، وَكَذَا، فَكَمَا أَنَّهُ مُحَالٌ أَن تُضيفَ الرَّجُلَ، مَعَ الألفِ وَاللامِ كَذَلكَ مُحَالٌ أَن تُضيفَ العَلَمَ، وَهَذَا مَوضعٌ يَقلُّ تَنَبُّهُ النَّاسِ لَهُ، وَمثلُهُ أَنَّ العَلَمَ لا يُثنَّى، وَلا يُجْمَعُ إلا عَلَى تَأويلٍ، فَإذَا قيلَ: (الزَّيدَان)، كَانَ المَعْنَى: المُسَمَّيَان بِـ (زَيد)، وَإذَا قيلَ: (الزَّيدُونَ) كَانَ المَعْنَى: المُسَمَّونَ بِـ (زَيد)، لا يَكُونُ للتَّثنيَة، وَالجَمع فيه مَعْنًى، إذَا لَم يُقَدَّر ذَلكَ.

وَهَذَا الفَصلُ اعترَاضٌ في المَسأَلَة، فَارجعْ إلَى حَديث (الكَاف) وَاعمَل أَبَدًا في أن تَنظُرَ إلَى مَكَانهَا، فَإذَا أَمكَنَكَ أن تَضَعَ مَوضعَهَا اسمًا مَنصُوبًا، أَو مَجرُورًا فَاعلَم أَنَّهَا اسمٌ، وَإذَا لَم يُمكن ذَلكَ فَاعلَم أَنَّهَا حَرفٌ مُجَرَّدٌ، للدَّلالَة عَلَى الخطَاب.

وَممَّا الكَافُ فيه حَرفٌ (إيَّاكَ)، الصَّحيحُ فيهَا أَنَّهَا بمَنْزلَة (الكَاف) في (ذَلكَ)، وَالدَّليلُ عَلَيْه أَنَّا لا نَستَطيعُ أَن نَضَعَ مَوضعَهُ اسمًا ظَاهرًا، فَلا يُقَالُ: (إيَّا زيد)، كَمَا لا يُقَالُ: (ذَا زَيد)، هَذَا هُوَ الَّذي يَجري عَلَيْه الكَلامُ، وَقَد ذَهَبَ بَعضُ النَّحويِّينَ إلَى جَوَاز أَن يَكُونَ (الكَافُ) هَاهُنَا ضَميرًا، وَفي مَوضعِ جَرٍّ، وَنَزَّلَ (إيَّاكَ) مَنزلَةَ (نَفسكَ)، فَقيلَ لَهُ: لَو كَانَ كَذَلكَ لَكَانَ يَنْبَغي أَن يُقَالَ: بَدَلَ: (إيَّاكَ عَنَيتُ): (إيَّا زَيد عَنَيتُ)، وَقَد رُويَ عَن بَعضِ العَرَب أَنَّهُ قَالَ: (إذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ، فَإيَّاهُ وَإيَّا الشَّوَاب)، وَالَّذي عَلَيْه المُحَقِّقُونَ هُوَ تَركُ الأخذ به لشُذُوذه، وَأَنَّهُ لا يُوجَدُ لَهُ نَظيرٌ، وَسَلَكَ الكُوفيُّونَ فيه مَسْلَكًا آخَرَ، فَقَالُوا: إنَّ (الكَافَ) هُوَ ضَميرُ المُخَاطَب، وَفي مَوضعِ نَصب، كَمَا يَكُونُ إذَا قُلتَ: (رَأَيتُكَ)، وَ(إيَّا) عمَادٌ لَهُ حَتَّى يُمكنَ اللَّفظُ به مُقَدَّمًا. وَهَذَا قَولٌ قَريبٌ منَ الصَّوَاب.

(لَدُن)(١)

(لَدُن) فيه لُغَاتٌ: (لَدُنْ)، وَ(لَدَى)، وَ(لَدُ)، وَهُوَ فِي مَعْنَى (عِندَ) ألا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٠]، وَيُقَالُ: (مِن لَدُن وَقْتِ الصَّلاةِ)، فَيَكُونُ المَعْنَى: من عند وَقت الصَّلاة، قَالَ الشَّاعِرُ(٢): [الوافر]

فَإِنَّ الكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا ... وَلَمْ أُقْتِرْ لَدُنْ أَنِّي غُلامُ

المَعْنَى: من لَدُن كَوني غُلامًا، وَحَقُّهُ الإِضَافَةُ أَبدًا كَـ (عِنْدَ) سَوَاء.

فَأَمَّا قَولُهُم: (لَدُنْ غُدوَةً)، فَإِنَّهُم قَد خَصُّوا (غُدوَةً) مِن بَين الأَسمَاءِ كُلِّهَا بِحُكمٍ مَعَهُ، وَهُوَ أَن نَصَبُوهَا بِهِ، وَقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ: لَهُ مَعَ (غُدوَةٍ) حَالٌ، لا يَكُونُ مَعَ غَيرِهَا، وَهُوَ

---

(١) فيها ثماني لغات: لدن بفتح الدال، ولدن بكسرها، فكأن (لدن) خففت بحذف الضمة، كما في عضد، فالتقى ساكنان، فإما أن تحذف النون فيبقى (لد) واما أن تحرك الدال فتحا أو كسرا للساكنين، وأما أن تحرك النون للساكنين كسرا، لأن زوال الساكنين يحصل بكل ذلك، فهذه خمس لغات، مع (لدن) التي هي أصلها، وقد جاء: لدن ولد، فكأن لدن خفف بنقل ضمة الدال إلى اللام، وإن كان نحو: عضد في عضد قليلا، كما يجيئ في التصريف، فالتقى ساكنان، فإما أن تحذف النون، وإما أن تكسر للساكنين، وقد جاء: لد، بحذف نون لدن التي هي أم الجميع وأشهر اللغات، ولدى، بمعنى لدن، الا أن لدن ولغاتها المذكورة، يلزمها معنى الابتداء، فلذا يلزمها (من) إما ظاهرة، وهو الأغلب، أو مقدرة، فهي بمعنى: من عند، وأما لدى، فهو بمعنى (عند)، ولا يلزمه معنى الابتداء، وعند، أعم تصرفا من لدى، لأن (عند) يستعمل في الحاضر القريب، وفيما هو في حرزك وإن كان بعيدا، بخلاف لدى، فإنه لا يستعمل في البعيد، وإعراب لدن المشهورة: لغة قيسية. [انظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢١/٣]

(٢) البيت منسوب لعمرو بن حسان من بني الحارث من شعراء الصحابة، ولم يذكروا مع هذا البيت شيئا قبله ولا بعده.

الكثر بضم الكاف أي المال الكثير، والمراد طلبه والسعي في تحصيله.

يقول: كنت متوسطا لم أفتقر فقرا شديدا ولا أمكنني جمع المال الكثير.

انظر: إصلاح المنطق ١٦٧/١، وخزانة الأدب ١٠٤/٧.

أن شُبِّهَ النُّونُ فيه بالتَّنوينِ فِي اسمِ الفَاعِلِ إِذَا قُلتَ: (هُوَ ضَارِبٌ زَيدًا)، وَهُوَ شَيءٌ نَـــادِرٌ غَرِيبٌ، يُقَاسُ الشَّوَاذُّ مِن الأحكَامِ أَبدًا عَلَيْه.

هَذَا وَ(غُدْوَةٌ): اسمٌ عَلَمٌ فِي كَلامِهِم، يُقَالُ: (خَرَجتُ غُدوَةَ)، بِغَيرِ تَنوينٍ عَلَـــى أن يَكُونَ مِثلَ (طَلحَةَ ، وَحَمزَةَ) فِي امتِنَاعِه مِنَ الصَّرفِ لِلتَّعرِيفِ، وَالتَّأنيث. وَإِنَّمَا نُوِّنَ هَاهُنَا خُصُوصًا؛ لِيَظهَرَ مَا أَرَادُوهُ مِن تَنزِيلِ (لَدُن) مَنزِلَةَ مَا يَعمَلُ النَّصبَ، وَذَلِكَ لأَنَّهُم لَـــو لَـــم يُنَوِّنُوا، فَقَالُوا: (لَدُن غُدوَةَ)، لَم يُعلَم أَنَّهَا مَنصُوبَةٌ بِـــ (لَدُن)؛ لأنَّ مَا لا يَنصَرِفُ يَكُـــونُ لَفظُهُ فِي حَالِ الجَرِّ كَلَفظِ المَنصُوبِ.

فَصْلٌ فِي الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ[١]

في المُسْتَكِنِّ إِنَّمَا كَانَ الضَّمِيرُ لازِمًا فِي هَذه الأَربَعَة، الَّتِي هِـيَ: (افعَـلْ، وَأَفعَـلُ، وَنَفعَلُ، وَتَفعَلُ) مِنْ حَيْثُ كَانُوا جَعَلُوا هَذِهِ الصِّيَغَ لا تَصلُحُ لِلأَسْمَـاءِ الظَّـاهِرَة، وَكَـانَ

(١) المستتر في حكم الموجود الملفوظ به، مع أنه غير مذكور في اللفظ ولا يسمى محذوفا، لأنه هناك فرقا بين الضمير المستتر والضمير المحذوف، فالمستتر في حكم الموجود المنطوق به، كما قلنا، أم المحذوف فإنه كان ملفوظا به ثم ترك وأهمل، فليس في حكم الموجود، يدلك على هذذا أنهم يقولون: لو سميت شيئا بكلمة: "ضرب" التي استتر فيها الضمير لوجب حكايتها مع الضمير المستتر كما تحكي الجملة، بغير تغيير مطلقًا في جميع الحالات الإعرابية، وتصير "ضرب" مع فاعلها المستتر من جهة حكمها عند الحكاية مثل جملة "ضرب الرجل" التي ظهر فيها الفاعل، فهما في حكم الحكاية سواء، أما إذا سميت بكلمة - "ضرب" المحذوف منها الضمير الفاعل لسبب والأصل ضربت مثلا فإنها تعرب على حسب الجملة.

والمستتر لا يكون إلا من ضمائر الرفع، فهو في محل رفع دائما، أما المحذوف فيكون من ضمائر الرفع وغيرها، ولهذا يكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب الموقع.

والصحيح أن المستتر نوع من الضمير المتصل الذي سيجيء تفصيله، وليس نوع من المنفصل، ولا نوعا مستقلا بنفسه يسمى: "واسطة" بين المتصل والمنفصل. "راجع الخضري وهامش التصريح عند الكلام على الضمير المستتر..."

والمستتر ركن أساسي في الجملة، لا يتم معناها بغيره، فلا بد منه؛ لأنه "عمدة" كما يسمونه، أي: لا يمكن الاستغناء عنه مطلقًا، "إلا في بعض حالات قليلة كالربط بين الخبر والمبتدأ" وأشياء ذلك وأما غيره فقد يستغني عنه إذا عدم من الجملة.

وبهذه المناسبة يقول النحاة إن الضمير البارز له وجود في اللفظ ولو بالقوة، فيشمل المحذوف في مثل: جاء الذي أكرمت. أي: أكرمته. لإمكان النطق به، أو لأنه نطق به أولا ثم حذف، بخلاف الذي استتر فإنه لا وجود له في اللفظ، لا بالفعل، ولا بالقوة فأمره عقلي، إذ لا يمكن النطق بـه أصـلا، وإنما يستعيرون له المنفصل في مثل: قاتل في سبيل الله، فيقولون، إن الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وذلك للتقريب. وبهذا يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف. هذا إلى أن المستتر أحسن حالا من المحذوف؛ لأنه يدل عليه اللفظ والعقل بغير قرينة فهو كالموجود، ولذلك كان خاصًّا بالعمد. أما المحذوف فلا بد لـه من القرينة.

(افعَلْ) لا يَكُونُ أمرًا إلا للمُخاطَب، وَ(أفعَلُ، وَنَفعَلُ) لا يَكُونَان حَديثًا إلا عَنِ المُتَكلِّم، وَ(تَفعَلُ) إِذَا كَانَ التَّاءُ للخطاب، لا يَكُونُ حَديثًا إلا عَنِ المُخاطَب. وَإِنَّمَا كَانَ يُتَصَوَّرُ أَن تَخلُوَ مِن هَذِهِ الضَّمَائِرُ أَن لَو كَانَ يَجُوزُ أَن يُقَالَ: (افعَلْ)، وَيُرَادُ بِه أَمرُ غَائِب، كَمَا يَكُونُ (لِيَفعَلْ)، وَكَانَ إِذَا رُفِعَ بِه اسمُ الغَائِب خَلا مِنَ الضَّمِير، كَمَا يَخلُو (لِيَفْعَل) إِذَا رَفَعتَ بِه ظَاهِرًا، فَقُلتَ: (لِيَفعَلْ زَيدٌ) مِن أَن يَكُونَ فِيه ضَمِيرٌ.

وَجُملَةُ الأمرِ: أَنَّ الفعلَ إِنَّمَا يَخلُو مِنَ الضَّمِيرِ إِذَا رَفَعْتَ بِه ظَاهِرًا، فَإِذَا كَانَ لا يَصِحّ رَفْعُ الظَّاهِرِ بِه فَمِنَ الضَّرُورَةِ أَن يَكُونَ فِيه ضَمِيرٌ، وَمَا عَدَا هَذِه الأربَعَةَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ للغَيْبَة، فَإِذَا رُفِعَ بِهِ الظَّاهِرُ خَلا مِنَ الضَّمِيرِ، فَإِذَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الظَّاهِرِ، جُعِلَ ضَمِيرُهُ فِيه، كَقَوْلِكَ: (زَيدٌ ضَرَبَ).

فَصْلٌ

الجُزءُ الوَاحِدُ لا يُفِيدُ، فَلَوْ قُلتَ: (زَيدٌ)، وَلَم تَضُمَّ إِلَيْه فعْلا، أَو اسمًا آخرَ، لَم يَكُن لَهُ فَائِدَةٌ، وَكَذَلِكَ الحُكمُ إِن ذَكَرتَ فعْلا، فَقُلتَ: (ضَرَبَ)، وَلَم تَضُمَّ إِلَيه اسمًا، وَلَم تُقَدِّر فِيه ضَمِيرَ الشَّيءِ، لَم يُقَدَّر، وَكَانَ بِمَنْزِلَة صَوت تُصَوِّتُهُ، وَأَنتَ تَرَى أَكثَرَ النَّاسِ إِذَا سَمِعُوا هَذَا أَنكَرُوهُ، وَظَنُّوا أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِبطَال مَعَانِي الكَلِمِ الَّتِي أَرَادَهَا وَاضِعُ اللُّغَة؛ وَالسَّبَبُ فِي دُخُولِ هَذِه الشُّبهَة عَلَيهِم أَنَّهُم لا يحصلُونَ مُرَادَنَا بِالفَائِدَة، وَلا يَعلَمُونَ أَنَّ المُرَادَ بِهَا مَا يَستَفِيدُهُ المُخَاطَبُ مِنَ المُتَكَلِّمِ، وَمَعَانِي الكَلِمِ المُفرَدَة تَكُونُ مَعلُومَةً للمُخاطَب، كَمَا تَكُونُ مَعلُومَةً للمُتَكَلِّم؛ لأَنَّ مِن شَرط المُتَخاطِبَينِ أَن يَكُونَ العِلمُ بِمَعَانِي أَوضَاعِ اللُّغَة الَّتِي يُكَلِّمُ بِهَا الرَّجُلُ صَاحِبَهُ مُشتَرَكًا بَينَهُمَا، وَإِلا لَم يَكُن هُنَاكَ خِطَابٌ، أَلا تَرَى أَنَّهُ إِنْ نَطَقَ أَحَدُ الرَّجُلَينِ مَعَ مَن لا يُحسِنُ العَرَبِيَّةَ أَصلا بِأَلفَاظٍ مِن كَلامِ العَرَبِ لَم يُتَصَوَّر أَن يَكُونَ ذَلِكَ خِطَابًا لَهُ!

وَإِذ قَد ثَبتَ ذَلِكَ فَإِنَّ الفَائِدَةَ قَد تَحصُلُ مِنَ التَّأليف، وَلَيسَ كُلُّ كَلمَتَين يَكُونُ فِيهِمَا تَأليفٌ، إِنَّمَا يَكُونُ التَّأليفُ بَينَ الاسمِ وَالاسمِ، كَقَوْلكَ: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، وَالفعلِ وَالاسمِ، كَقَوْلِكَ: (خَرَجَ زَيدٌ). وَمَا عَدَا ذَلِكَ كَانَ الائتلافُ مُمتَنِعًا فِيه، فَلا يَأتَلِفُ الفِعلُ مَعَ الفِعلِ، وَلا الفِعلُ مَعَ الحَرف، مِثلَ أَن تَقُولَ: (مَا خَرَجَ)، وَلا تَنوِي فِيه ضَمِيرًا، وَلا الحَرفُ مَعَ الاسمِ، نَحوَ: (إِنَّ زَيدًا)، أَو (هَل زَيدٌ؟) ثُمَّ لا تُقَدِّرُ ضَمَّ فِعلٍ أَوِ اسمٍ إِلَيهِ، إِلا فِي

مَوضعٍ وَاحدٍ، وَهُوَ: (يَا عَبدَ اللهِ)، وَذَلكَ أَيضًا، إذَا حَقَّقْتَ، لَم يَكُنِ ائْتلافَ حَرفٍ مَعَ اسمٍ؛ وَذَاكَ لأَنَّ سَبَبَ الفَائدَة في قَولنَا: (يَا عَبدَ الله)، أَنَّ فيه مَعْنَى: أَعني عَبدَ الله، وَأُريدُ عَبدَ الله، وَأَدعُو عَبدَ الله؛ إلا أَنَّهُ لَمَّا نَابَ (يَا) عَنِ الفعلِ، وَقَامَ مَقَامَهُ، صَارَ لذَلكَ كَأَنَّهُ الَّذي حَصَلَت به وَبالاسمِ الفَائدَةُ، هَذَا وَأَنَّهُ لَتَحْصُلَ الفَائدَةُ بذكرِ حَرفٍ وَاحدٍ من أَجلِ دَلالَته عَلَى جُملَةٍ منَ الكَلامِ، وَذَلكَ قَولُكَ في جَوَابِ مَنْ يَقُولُ: (هَلْ خَرَجَ زَيدٌ؟) (لا)؛ الفَائدَةُ حَاصلَةٌ هَاهُنَا، وَلَكن لَيْسَ لنَفسِ مَا وُضعَ لَهُ (لا)؛ وَلَكن لأَجلِ أَنَّهُ إذَا كَانَ مَوضُوعًا للنَّفيِ، ثُمَّ جَاءَ في جَوَابِ استفهَامٍ، عُلمَ أَنَّ الْمُجيبَ بهَا قَد نَوَى في نَفسه الجُملَةَ الْمُستَفهَمَ عَنْهَا، وَأَنَّهُ قَصَدَ نَفيَهَا، فَإذَا قَالَ: (هَلْ خَرَجَ زَيدٌ؟) فَقَالَ الْمُجيبُ: (لا)، عُلمَ أَنَّهُ أَرَادَ: (لَم يَخرُج زَيدٌ)، ثُمَّ جُعلَ (لا) دَليلا عَلَيْه.

الْجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ وَالَّتِي لَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ

الجُملَةُ لا يَكُونُ لَهَا مَوضِعٌ مِنَ الإعرَابِ، حَتَّى تَقَعَ مَوقِعًا يَصِحُّ وُقُوعُ الْمُفْرَد فِيه، وَمَوَاضِعُ ذَلِكَ هِيَ الَّتِي عَدَّدنَاهَا، فَإِذَا رَأَيتَهَا فِي غَيرِ تِلكَ المَوَاضِعِ، فَاعلَم أَنَّهَا عَارِيَةُ المَوَاضِعِ مِنَ الإعرَاب.

وَمِنَ الوَاضِحِ فِي ذَلِكَ: (الصِّلَةُ): فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنطَلِقٌ)، لَم يَكُن لِهَذِه الجُملَة مَوضِعٌ مِنَ الإعرَابِ؛ وَذَلِكَ لأنَّ الصِّلَةَ لا تَكُونُ إلا جُملَةً، وَلا يَقَعُ فِيهَا الْمُفْرَدُ البَتَّةَ، وَإِذَا لَم يُتَصَوَّر أَن يَكُونَ فِي مَوضِعٍ مُفرَدٍ، لَم يُتَصَوَّر تَقدِيرُ إِعرَابٍ فِيهَا؛ لأنَّ الإعرَابَ يَكُونُ للمُفرَد.

وَاعلَم أَنَّ الجُملَةَ إِذَا وَقَعَت مَوقِعَ الحَالِ، فَإِنَّهَا تَجِيءُ مَرَّةً مَعَ الوَاوِ، وَأُخرَى بِغَيرِ الوَاوِ.

فَمِثَالُ الأَوَّلِ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَغُلامُهُ بَينَ يَدَيه، وَرَأَيتُ زَيدًا وَهُوَ يُملِي الحَدِيثَ، وَجَاءَنِي زَيدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ).

وَمِثَالُ الثَّانِي: قَولُكَ: (أَتَانِي زَيدٌ يَعدُو بِهِ فَرَسُهُ)، وَكَقَولِ أَبِي دُؤَاد[1]: [الخفيف]

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي ... أَحْوَذِيٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيجُ

(يَعدُو بِهِ فَرَسُهُ): حَالٌ، وَكَذَلِكَ (يُدَافِعُ رُكنِي... إِلَى آخِرِ البَيت)، لأنَّ الجَمِيعَ جُملَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَفِي هَذه المَسأَلَة أَمرٌ مُشتَبَهٌ، وَهُوَ أَنَّا نَرَاهُم يَعُدُّونَ فِي مَسأَلَة الحَالِ مَسَائِلَ، لَيسَ مَعنَى الحَال فِيهَا مَا أَصَّلُوهُ؛ وَذَلِكَ لأَنَّهُم قَد أَصَّلُوا فِي الحَال أَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الخَبَر، وَأَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ رَاكِبًا)، كُنتَ أَخبَرتَ عَن زَيد بالرُّكُوب، كَمَا أَخبَرتَ عَنهُ بِالمَجِيء، وَأَصَّلُوا أَيضًا أَنَّ حَدَّ الحَال أَن يَكُونَ جَوَابًا لـ (كَيفَ)؛ ثُمَّ إِنَّهُم يَذكُرُونَ فِي أَثنَاءِ مَا يَجعَلُونَ الجُملَةَ فِيهِ حَالا جُمَلا مِنَ الكَلامِ لا يُتَصَوَّرُ هَذَا الَّذِي أَصَّلُوه فِيهَا.

---

(١) انظر: الديوان ٢٩٩/١.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُم يَقُولُونَ فِي مِثلِ: (خَرَجتُ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ)، وَقَوْل النَّابِغَة[1]: [البسيط]

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ

إِنَّ الوَاوَ لِلحَالِ، وَإِنَّ الجُملَةَ حَالٌ. مَعَ عِلمِنَا أَنَّ قَولَنَا: (وَالشَّمسُ طَلَعَت): (الشَّمسُ) لا تَكُونُ خَبَرًا عَن (زَيد)، وَلا هَيئَةٌ فِيه تَكُونُ جَوَابًا لِـ (كَيفَ).

وَإِذَا كَانَ الأمرُ كَذَلِكَ وَجَبَ أَن يُقَسَّمَ الكَلامُ فِي هَذَا قِسمَينِ: يَكُونُ مَعْنَى الحَالِ فِي أَحَدِهِمَا مَعْنَى الصِّفَةِ وَالهَيئَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيهَا الإنسَانُ، كَالَّذِي أَرَادُوهُ حَيثُ قَالُوا فِي (كَيفَ): إِنَّهُ سُؤَالٌ عَنِ الأحوَالِ. وَفِي الآخَرِ مَعْنَى الوَقتِ، كَقَولِنَا: (خَرَجتُ فِي حَالِ طُلُوعِ الشَّمسِ)، وَهُم بِالاتِّفَاقِ قَد خَلَطُوا أَحَدَ القِسمَينِ بِالآخَرِ. وَالتَّحقِيقُ مَا ذَكَرتُ.

وَاعلَم أَنَّ مِن شَأنِ الجُملَةِ الوَاقِعَةِ حَالا أَن تُغنِيَ (الوَاوُ) فِيهَا فِي بَعضِ الكَلامِ عَن ذِكرٍ يَعُودُ مِنهَا إِلَى ذِي الحَالِ، مِثَالُ ذَلِكَ قَولُ الشَّاعِرِ[2]: [السريع]

خَرَجْتُ وَالوَطْءُ خَفِيٌّ كَمَا يَنْسَابُ مِنْ مَكْمَنِهِ الأَرْقَمُ

قَولُهُ: (وَالوَطْءُ خَفِيٌّ): حَالٌ مِنَ المُتَكَلِّمِ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكرٌ؛ إلا أَنَّهُ حَسَنٌ مِنْ حَيْثُ عُلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ الوَطْءَ مِنْهُ، لا الوَطءَ عَلَى الإطْلاقِ.

وَمِثلُ هَذَا أَن تَقُولَ: (رَأَيتُ زَيدًا وَالفَرَسُ مُلْجَمٌ)، فَيَستَقِيمَ مِنْ حَيْثُ تَعلَمُ أَنَّكَ أَرَدتَ: (وَفَرَسُهُ مُلجَمٌ)، وَلَو أَسقَطتَ (الوَاوَ)، فَقُلتَ: (خَرَجتُ الوَطءُ خَفِيٌّ)، وَ(رَأَيتُ زَيدًا الفَرَسُ مُلجَمٌ)، لَم يَجُز؛ لأَنَّ (الوَاوَ) هِيَ الَّتِي تُنبِئُ عَن إِرَادَةِ الذِّكْرِ فِي المَعْنَى، وَأَنَّكَ أَرَدتَ (فَرَسَهُ)، وَأَرَادَ المُتَكَلِّمُ (وَطأَهُ)، وَلَيْسَ يَنبَغِي أَن يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَن تَخلُوَ الجُملَةُ مِن

---

(١) المستأنس: هو الّذي يخاف النّاس، أو الّذي يرفع رأسه هل يرى شبحًا أو شخصًا. و (وَحَد): هو الوحيد المنفرد.

والشّاهدُ فيه: (وحد) حيث أرجع (أحد) إلى أصلها وهو (وَحَد) بالواو.

انظر: الخصائص ٢٦٢/٣، والأزهيّة ٢٨٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٤/٢، وشرح المفصّل ١٦/٦، والملخّص ٤١٩، واللّسان (وحد) ٤٥٠/٣، (نهر) ٢٣٧/٥، والخزانة ١٨٧/٣، والدّيوان ١٧.

(٢) نُسب هذا البيت لإسماعيل بن يسار.

انظر: دلائل الإعجاز ٣٩٦/١، والحماسة البصرية ١٥٢/١.

أن يَكُونَ فيهَا ذِكْرٌ يُعْلَمُ مِن طَرِيقِ المَعْنَى كَمَا فَسَّرنَا، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ ذَلكَ إِذَا أُرِيدَ بالحَال التَّوقِيتُ، كَمِثْلِ: (خَرَجتُ وَقَد طَلَعَت الشَّمسُ)؛ لأنَّ المَعْنَى إِذَا كَانَ عَلَى التَّوقِيت لَم يَقتَضِ أَن يَكُونَ في الجُملَة ذِكرٌ يَعُودُ إِلَى ذي الحَال؛ لأنَّها لا تَكُونُ صفَةً لَهُ، وَلا يَكُونُ القَصدُ بالجُملَة أَنَّ الفعلَ وَقَعَ مَعَ ذِي الحَالِ وَهُوَ بِصِفَة كَذَا؛ لأنَّ طُلُوعَ الشَّمسِ لا يَكُونُ هَيئَةً لِلخَارِجِ فِي ذَلكَ الوَقت.

هَذَا آخرُ الإمْلاءِ فِي شَرحِ الجُمَلِ.

فَرَغَ مِن تَحرِيرِهِ وَتَدبِيرِهِ يَومَ الخَمِيسِ، وَقتَ الضُّحَى، العَاشِرِ مِن شَهرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ ستٍّ وَتسعِينَ وَخَمسِ مَائَة.

رَحِمَ اللهُ مَنْ نَظَرَ فِيهِ، وَدَعَا لِكَاتِبِه، وَلِصَاحِبِهِ بِالمَغْفِرَة، وَالرِّضْوَان. آمِينَ رَبَّ العَالَمِينَ.

فهرس

وقد تكون الصّفة مؤكّدة، وذلك كمثل: مضى [٧٢/ ب] أمس الدّابر، وأمسِ لا يكون إلّا دابراً. ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة] والنّفخة لا تكون إلّا واحدةً.

فصل في ذو

اعلم أنّ النّحويين يقولون: إنّ ذو اجتُلِب ليكون وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، كما أنّ الّذي اجتُلِبَ ليكون وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل.

تفسير هذا أنّك إذا أردتّ أن تصف الرّجل بالمال؛ لم تستطع أن تقول: مررت برجُلٍ مالٍ، فإذا جئت بـ (ذو)، فقلت: برجلٍ ذي مالٍ، حصل الغرض. كما أنّك إذا أردتّ أنْ تصفَ الرّجلَ بصفةٍ قد عُرف بها؛ لم تستطع أن تقول: مررتُ بزيدٍ كان معنا[1] أمسٍ، فإذا جئت بالّذي، فقلت: زيداً الّذي كان معنا أمسٍ؛ حصل المراد.

فصل

[عطف البيان]

عطف البيان لا يكون واحداً من أقسام الصّفة الّتي ذكرناها. فلا يكون حليةً ولا غريزةً ولا فعلاً ولا قرابةً ولا نسباً. وإنّما يكون علماً أو كالعلم، كقولك: مررتُ بأخيك زيدٍ، ومررتُ بزيدٍ أبي عبد الله، أو بأبي عبد الله زيدٍ.

ويعتبر في هذا أن يكون[2] أشهر الاسمين؛ فإذا كان الرّجلُ بالكُنيةِ أَعرفَ منه

(١) في الأصل (معناه).

(٢) في الأصل (ويعتبر هذا في هذا أن يكون) بتكرار الضمير «هذا».

بالاسم؛ كان عطف بيانٍ للاسم. وإذا كان بالاسمِ أعرفَ منه؛ كان عطف بيانٍ لها.

وممّا يفصل عطف البيان من الصّفة، أنّ عطف البيان يدلّ [٧٣/ أ] على المقصود، وإن لم يذكر قبله اسم آخر. والصّفة لا تدلّ على المقصود من غير أن يكون قبلها اسم تجري عليه. فلو أنّك أسقطت زيداً من قولك: جاءني زيدٌ الظّريفُ، فقلت: جاءني الظّريفُ؛ لم يُعلم أنّك أردتّ زيداً، كما يُعلَم من قولك: جاءني أبو عبدِ الله؛ إذا كان معروفاً بالكنية، أنّك أردتّ زيداً، اللهمّ إلّا أن تكون الصّفةُ غالبةً على رجلٍ بعينه، كالجاحظ[1] مثلاً؛ فإنّها حينئذٍ تدلّ على المقصود. وإنّما دلّت؛ لأنّها قد خرجت عن حد[2] الصفة، ولحقت بالعلم، وكلامنا في الصّفة الّتي لا تكون غالبةً على إنسانٍ.

فصل

[البدل]

البدل يقوم مقام المبدل منه. وموضُوعُه على أنّك تريد في أوّل الأمر شيئاً، ثمّ تتركه إلى شيءٍ آخر. وأظهر ما يكون هذا في بدل البعض من الكلّ. فإنّك إذا قلت: رأيتُ القومَ ثُلُثَيْهم؛ كنت أردتّ أولاً أن يعلم السّامعُ أنّك رأيتَ القومَ على الجُملةِ، ثمّ أردتّ ثانياً أن تبيّنَ المقدارَ الّذي رأيته منهم؛ فقلتَ: ثُلُثَيْهم، فأنت في ثاني الحال تاركٌ الأوّل،

---

(١) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني البصري المعتزلي (١٥٠-٢٥٥/ ٧٦٧-٨٦٩)، عالم وأديب ومشارك في أنواع من العلوم. وُلد بالبصرة، وسمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، أخذ النحو عن الأخفش، والكلام عن النّظّام، والفصاحة شفاهاً عن العرب في المربد. إليه تنسب الفرقة الجاحظية. من تصانيفه: الحيوان والبيان والتبيين والطبائع وغيرها. للتوسع في ترجمته انظر: ياقوت. معجم الأدباء، ١٦/ ٧٤-١١٤، وابن خلكان. وفيات الأعيان، ٣/ ٤٧٠-٤٧٥، والسيوطي. بغية الوعاة، ٢/ ٢٢٨، وكحالة. معجم المؤلفين، ٨/ ٧.

(٢) في الأصل (حدا).

وقاصدٌ إلى الثّاني.

وكذلك الحالُ في بدل الاشتمال. فإذا قلت: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ؛ فإنّك أردتّ في أوّل الأمر أن تُعلِم السّامع أنّه قد وقع سلبٌ على زيدٍ، ثمّ لما أعلمته ذلك؛ أردتّ أن تُعلم المسلوبَ ما هو؛ فقلتَ: ثوبُهُ. وكذلك إذا قُلتَ: أعجبني زيدٌ عِلْمُهُ [٧٣/ ب] فقد أردتّ أوّلاً أن تُعلِمه أنّ زيداً أعجبكَ على الجملة، ثمّ أردتّ من بعده إعلامه أنّ الّذي أعجبك منه علمه.

وأمّا بدل الغلط فلا يكون المبدل منه مراداً بحالٍ، بل يكون المراد هو البدل. فإذا قال الرّجلُ: مررتُ برجلٍ حمارٍ؛ فقد أراد أن يقول: بحمارٍ، وذكْرُ الرّجلِ سهوٌ، أو على سبيل الغلط، فهو يكون ساقطاً بكلّ وجهٍ.

وأمّا بدل الكلّ من الكُلّ فمثاله قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] صراطَ الّذين: بدلٌ من الصّراطِ المستقيمِ.

ويَغْمُضُ فيه معنى ترك الأوّل إلى الثّاني، ووجه ذلك أن يقال: إنّ الشّيءَ الواحدَ إذا كان له اسمان؛ كل واحِد منهما مستقلّ بالدّلالة عليه، فإنّه إذا ذُكر أوّلاً بأحد الاسمين، ثمّ ذُكر ثانياً بالاسم الثّاني؛ كان القصد قد انصرف عن ذكره بالأوّل إلى ذكره بالثّاني.

والنّحويون يقولون في بدل الكلّ من الكلّ إنّه قد يكون المبدل منه في بعض الكلام معتدّاً به، غير منزّل منزلة المتروك، كما يوجبه ظاهر الأمر في البدل.

ويجب أن يُعلمَ أنّهم يبدلون المعرفة من النّكرة، والنّكرة من المعرفة. فالأوّل كقولك: مررتُ برجلٍ زيدٍ، والثّاني كقولك: مررتُ بزيدٍ رجلٍ كريمٍ.

ولا يصحّ إبدال النّكرة من المعرفة؛ حتّى تكون مخصّصةً بصفةٍ. فلو قلت: مررتُ بزيدٍ رجُلٍ؛ لم يكن شيئاً.

ومن بدل النّكرة من المعرفة مخصّصةً [٧٤/ أ] بالصّفة قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦﴾ [العلق].

ويبدل الظّاهر من الضّمير. كقولك: مررتُ به زيدٍ؛ ولكن لا يكون ذلك إلّا في ضمير الغائب. فأمّا ضمير المخاطب والمتكلم؛ فلا يصحّ الإبدال منهما.

قال صاحب الكتاب: «لو قلت: مررتُ بي المسكينِ؛ كان الأمر، فجررتَ المسكينَ على البدل من الباقي بي لم يجز. وكذلك الحكم في المخاطب، لو قلت: بك المسكين؛ كان فاسداً»[1].

وقولهم في بدل الغلط إنّ حقّه أن يُستعمل ببل، فيقال: مررتُ برجلٍ بل حمارٍ؛ فإنّ هذا أيضاً إنّما يحسن إذا أردتّ أن تذُمَّ إنساناً بالجهل، فتقول أولاً: مررتُ برجلٍ، ثمّ تقول: بل حمارٍ؛ لا تريدُ الحمارَ على الحقيقة، ولكنّك تريد أنّ الّذي مررتَ به، من الجهل وعدم معاني الإنسانيّة، بحيث يجب أن يكون إطلاق لفظ الرّجل عليه، في حكم الغلط الّذي يُستدرك ببل.

(١) سيبويه. الكتاب (هارون) ٢/ ٧٦، وفيه: «فإذا قلت: بي المسكينَ كان الأمر، أو: بك المسكينَ مررتُ، فلا يحسن فيه البدلُ، لأنّك إذا عنيت المخاطَب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يَدري مَنْ تَعني؛ لأنّك لست تحدّث عن غائب».

فصل في حروف العطف

أوّل ما ينبغي أن تعلم في الواو أنّ الّذي أراده النّحويّون فيها بالجمع؛ ليس هو ممّا يظنّه النّاس؛ وذلك أنّهم ظنّوا أنّ المعنى إذا قلنا في مثل: جاءني زيدٌ وعمروٌ، أنّ الواو للجمع، أنّهما جاءا معاً، وفي حالٍ واحدةٍ؛ وهذا خطأٌ منهم في الظّنّ. وإنّما مُرادُهُم بالجمع أنّ المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم الّذي علّقته به، فإذا قلت: جاءني زيدٌ وعمروٌ؛ كنت قد جمعت بينهما [٧٤/ ب] في إثبات المجيء لهما، وجعلتهما شريكين في هذا الحكم؛ فأمّا المجيء نفسه فليس القصد بالجمع إليه.

ثمّ هذا الجمع الّذي أرادوه، ولا يمنع من إرادة الجمع في المجيء، ولكنّه لا يوجبُه حتّى لا يجوز إذا قلت: جاءني زيدٌ وعمروٌ إلّا أن يكون قد جاءا معاً، بل يجوز ذلك. ويجوز أن يكونا قد جاءا في وقتين. ويجوز أيضاً أن يكون المبدوء به في الّلفظ قد تأخّر مجيئه عن مجيء الثّاني.

ويجوز أن يكون المقدم في الّلفظ مقدّماً في الفعل أيضاً. وهو يحتمل إذاً ثلاثة أوجهٍ: أحدها: أن يكون قد جاءا معاً. وأن يكون المقدّم في الّلفظ مقدّماً في الفعل كما هو. وأن يكون المقدّم مؤخّراً في الفعل، والمؤخّر مقدّماً.

وأمّا الّذي ذهب إليه كثير من النّاس، ممّن ليس من أهل هذا العلم، أنّ الواو يوجب التّرتيب فمن الغلط الظّاهر، لأمور منها: أنا نرى الواو يعطف بها ما لا يصحّ تقدير التّرتيب فيه أصلاً، وذلك في الأفعال الّتي تقتضي أكثر من فاعلٍ واحدٍ، نحو: اختصم واشترك واجتمع، وأشباه ذلك ممّا لا يحصى. فإذا قلت: اشترك زيدٌ وعمروٌ؛ لم يتصوّر أن يثبت الاشتراك لزيدٍ وحده، حتّى تزعم أنّ عمراً تأخّر عنه، كما يتصوّر أن تقول في:

جاءني زيدٌ وعمروٌ، أنَّ مَجيءَ عمرو كان قبل مجيء زيدٍ. فلو كان الواو من شأنها أن توجب [٧٥/ أ] التّرتيب لكان محالاً أن يعطف بها في موضعٍ يستحيل تقدير التّرتيب فيه.

ومنها أنّا نرى النّاس يقولون: جاءني زيدٌ اليومَ وعمروٌ أمسِ، هو كلام شائعٌ لا سبيل إلى دفعه.

ومنها أنّها لو كانت للتّرتيب؛ لكان ينبغي أن يجوز وقوعها في معنى الفاء، وأن يوجب كون الثّاني مسبّباً عن الأوّل، كما تُوجِبُهُ الفاء، إذا قلت: أعطاني فشكرته، وأن تقع في جواب شرطٍ، كما يقع الفاء؛ ومعلوم أن ذلك محال.

وأمّا الفاء فإنّه يوجُب التّرتيب. فإذا قلت: جاءني زيدٌ فعمروٌ؛ دلّ الفاء على أنّ مجيء عمرو كان بعد مجيء زيد. وعلى ذلك قولهم: أخذته بدرهمٍ فصاعداً، المعنى: فزاد الثّمن صاعداً.

ولا يصلح الواو ها هنا البتّة. وتقول: أخذتها شيئاً فشيئاً، وأوّلاً فأوّلاً؛ فيكون المعنى على أنّك أخذت الواحدَ بعد الواحدَ: أنّك أخذتها مفرقةً، ولم تأخذها دفعةً واحدةً.

وأمّا ثمّ فللتّرتيب أيضاً، إلّا أنّ فيها دلالةً على أنّه كان بينهما مهلةً وتراخٍ. فإذا قلت: جاءني زيدٌ ثمّ عمروٌ؛ دلّ على أنّ مجيء[1] عمروٍ تراخى عن مجيء زيد، وأنّه كان بينهما زمان، والفاء يقتضي أنّ الثّاني اتّصل مجيئه بمجيء الأوّل، ولم يكن بينهما مهلةٌ.

وكذلك تجيء ثمّ في حطّ الأقدار والمراتب، بعضها عن بعض، كقولهم: الأميرُ ثمّ

---

(١) في الأصل (المجيء).

الوزيرُ والأبُ ثمّ العمُّ، وما شاكل ذلك. ولا يصلح الفاء في أشباه هذا [٧٥/ ب] فلا يقال: الأميرُ فالوزيرُ، على معنى التّنزيل.

وأمّا أو فالعبارة المحققة فيها أن يقال: إنّها تكون لأحد الشيئين أو الأشياء. ثمّ إنّها إذا كانت في الخبر؛ كانت شكاً. من حيث انّك إنّما تجعل الفعل الّذي[1] تُخْبِرُ به لأحد المذكورين، بغير عينه إذا كنت شاكاً.

وإذا كانت في الأمر كانت للتّخيير. فإذا قلت: اضربْ زيداً أو عمراً؛ كنت خيّرته في ضرب أيّهما شاء، من حيث أنّك إذا لم تخصّ واحداً منهما كان تخييراً لا محالة.

ثمّ اعلم أنّ الواجب أن يعود الضّمير، فيما كان العطف فيه بأو، على لفظ المفرد دون التّثنية والجمع. تفسير هذا أنّ الواجب أن تقول: زيدٌ أو عمروٌ قام، ولا تقول: قاما؛ لأنّك لم تُثبت الفعل لهما جميعاً، وإنّما أثبتّه لأحدهما لا بعينه، فصرت كأنّك قلت: واحدٌ من زيدٍ وعمروٌ قام.

وأمّا قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء:١٣٥]؛ فإنّ الضّمير فيه بجنس الفقير والغنيّ، لا لغنيّ وفقير المذكورين[2] في الآية. هذا ولا يصحّ جعل الضّمير لفقير وغنيّ بوجهٍ؛ لأنّهما خبرُ كان، والضّمير يعود إذا عاد إلى المُخبَرِ عنه لا إلى الخبر. ألا ترى أنّ الّذي يصحّ في المعنى أن تقول: إن يكن غنيّاً أو فقيراً فالله أولى به في الحالين: الفقر والغنى.

(١) في الأصل (الّتي).

(٢) في الأصل (المنكورين).

وأمّا قولهم: جالسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين[1]؛ فإنّ أو ها هنا على أصلها من وجهٍ، وخارجة [٧٦/ أ] عنه، وداخلة في حكم الواو من وجهٍ.

أمّا كونها على أصلها فهو أنّه يجوز له أن يقتصر على أحدهما. وأمّا دخولها في حكم الواو فهو أنّه يجوز له الجمع بينهما في المجالسة، ويسمّى هذا الإباحة.

وأمّا أمْ فإنّه يكون على وجهين: متّصلة ومنقطعة. فالمتّصلة هي الّتي تكون مع الهمزة بمعنى أي؛ كقولك: أزيدٌ عندك أمْ عمرو؟ تريد: أيّهما عندك؟

وإنّما يُسألُ بهذا مَنْ عرف كون أحدهما عنده؛ إلّا أنّه لا يعرف عينه؛ فهو يسأل لينُصَّ له على واحدٍ.

والمنقطعة هو أن يستفهم عن شيءٍ، ثمّ تدع الاستفهام عنه وتستأنف الاستفهام عن واحدٍ آخر. ومثال ذلك قولك: أزيدٌ عندك أمْ عندك عمرو؟ أردتّ في أوّل الأمر أن تستفهم عن زيدٍ، أهو عنده أو ليس هو عنده؟ ثمّ عرض لك قصد في أن تستفهم عن عمرو، فقلت: أم عندك عمرو؟.

ويقولون: إنّ أمْ في هذا الوجه تتضمّن معنى بل والهمزة جميعاً. وإنّ المعنى على أنّك

(١) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (٢١-١١٠ / ٦٤٢-٧٢٨). تابعيّ كان إمام أهل البصرة وحبر الأمّة في زمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النّساك. ولد بالمدينة المنورة وسكن بالبصرة. للتوسع في ترجمته انظر: ابن خلكان. **وفيات الأعيان**، ٢/ ٦٩-٧٣، والذهبي. **نزهة الفضلاء**، ٤/ ٤٤٧-٤٥٢، والزركلي. **الأعلام**، ٢/ ٢٤٢.
أمّا ابن سيرين هو أبو بكر محمّد بن سيرين البصري الأنصاري. فقيه ومحدّث ومُفسّر ومعبر للرؤيا. وُلِدَ بالبصرة ونشأ بزازاً وفي أذنه صمم. تفقّه وروى الحديث، واشتُهر بتعبير الرؤيا. استكتبه أنس بن مالك بفارس. للتوسع في ترجمته انظر: ابن خلكان. **وفيات الأعيان**، ٤/ ١٨١-١٨٣، والذهبي. **نزهة الفضلاء**، ٤/ ٤٥٦-٤٦٠، وكحالة. **معجم المؤلفين**، ١٠/ ٥٩.

لمّا قلت: أزيد عندك؟ كان قصدك إذ ذاك أن تعلم كون زيدٍ عنده، ثمّ أضربت عن ذلك، وأخذت في الاستفهام عن عمرو؛ ولا يكون هاهنا بمعنى أيْ. وممّا هو مثال جيّدٌ في هذا قول المتنبي:

[الطويل]

أَذَا الغُصْنُ أَمْ ذَا الدِّعْصُ أَمْ أَنْتَ فِتْنَةٌ(١)

بدأ فاستفهم عن القدّ أهو الغصن على الحقيقة أمْ لا؟ ثمّ ترك ذلك، وأخذ يستفهم عن الرّدف أهو [٧٦/ ب] الدّعص أمْ لا؟ وهذا بيّنٌ في أنّه لا يكون بمعنى أيّ لأنّها إذا كانت بمعنى أيّ؛ كان الخبر واحداً، كقولك: أزيدٌ خارجٌ أمْ عمرو؟ والخبر ها هنا كما ترى اثنان: أحدهما الغُصن والآخر الدّعص.

وممّا يجب أن تعلم في هذا الموضع، الفرق أن يُسأل بأمْ والهمزة، كما ذكرنا في المتّصلة، وبين أن يجعل أو مكان أمْ، فتقول: أزيدٌ عندك أمْ عمروٌ؟.

بيان ذلك أنّك إذا قلت: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ كنت قد عرفت كون أحدهما عنده. وإذا قلت: أزيدٌ عندك أو عمرو؟ لم تكن عرفت كون أحدهما عنده، بل كنت شاكاً لا تعلم أحدهما عنده، أم ليس واحدٌ منهما عنده؛ ولهذا قالوا: إنّ الواجب في جوابه أن تقول: لا أو نعم.

---

(١) المتنبي. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للعكبري، ٢/ ١٢٣. وعجزه:

وَذَيّا الّذي قَبّلْتُهُ البَرْقُ أمْ ثَغْرُ

وهو من قصيدة يمدح فيها أبا عبيد الله بن يحيى البحتري المنبجي، ومطلعها:

أرِيقُكِ أمْ ماءُ الغَمامةِ أمْ خَمْرُ ... بِفِيّ بَرُودٌ وَهْوَ في كَبِدي جَمْرُ

ذيّا: تصغير ذا، وهو تصغير محبة وشفقة. وقصد بالغصن قوامها، وبالدعص ردفها.

وأمّا إذا قلت: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ فإنّه لا يجوز أن تقول في جوابه: لا أو نعم، بل الواجب أن تقول: زيدٌ أو تقول: عمروٌ؛ وذاك لأنّ الاستفهام إذا كان بأمْ والهمزة كان قد ثبت كون أحدهما عنده، ولا أو نعم إنّما يصلح حيث لا يكون أحدهما عنده معلوماً، لا ينفي عن الثّاني ما وجب الأوّل. فإذا قلت: جاءني زيدٌ لا عمرو؛ كنت نفيت عن عمرٍو المجيء الّذي أثبتّه لزيدٍ، وهو كلام مع مَنْ ظنّ أنّ الجائي كان [٧٧/ أ] عمراً فأعلمته أنّ الأمر على خلاف ما ظنّ. ولا يعطف بها إلّا بعد الاثبات، فلو قلت: ما جاءني زيدٌ لا عمروٌ؛ كان محالاً.

بل للإضراب عن الأوّل والإثبات للثّاني. فإذا قلت: جاءني زيدٌ بل عمروٌ؛ كنت أضربت عن إثبات المجيء لزيدٍ وأثبتّه لعمرٍو. وكان المعنى بعكسه في لا لأنّك ها هنا أثبتّ للثّاني وأبطلت إثباتك الأوّل، وهناك أثبتّ الأول ونفيت عن الثّاني؛ فزدت بذلك إثباتك الأول قوّةً.

وإن جئت بها بعد النّفي، فقلت: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ؛ كان على وجهين: أحدهما أن تريد: بل جاءني عمروٌ. والثّاني أن تريد: بل ما جاءني عمروٌ، والأوّل أقوى.

لكنْ إنّما يعطف بها إذا كانت مخفّفة. ولا يخلو المعطوف بها من أن يكون مفرداً أو جملة. فإن كان مفرداً لم يجيء إلّا بعد النّفي، كقولك: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ، وثبت للثّاني ما نفيت عن الأوّل، بعكس ما صنعت في لا حين قلت: جاءني زيدٌ لا عمروٌ.

ولا يجوز أن يجيء بلكنْ والمعطوف بها مفردٌ بعد الإثبات، لو قلت: جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ؛ لم يكن كلاماً.

وإذا كان المعطوف بها جملةً فإنّها تجيء بعد النّفي والإثبات جميعاً. إلّا أنّ الواجب إذا

كانت الجملة الأولى إثباتاً؛ أن تكون الثّانية نفياً، كقولك: جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يجيء. وإذا كانت الأولى [٧٧/ ب] نفياً؛ أن تكون الثّانية إثباتاً، كقولك: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ جاءني.

وكذلك أصّلوا فيه أنّها تجيء أبداً لترك قصّة مخالفة إلى قصّة قد يكون صريحاً بأن يكون ما قبلها إثباتاً، وما بعدها نفياً، وقد يكون من جهة المعنى دون صريح اللّفظ. وذلك يكون إذا جعلت الخبر في الثّانية لمعنى يُضادّ معنى الخبر في الأولى. ومثاله قولك: زيدٌ عالمٌ لكنْ عمروٌ جاهلٌ. فقولك: عمروٌ جاهلٌ، وإن كان في ظاهره إثباتاً؛ فإنّه في المعنى نفي لما أثبتّه في الأول؛ لأنّ الجهل ضدّ العلم.

واعلم أنّ مذهب يونس[1] في لكنْ أنّها ليست بحرف عطف، وأنّ الاسم بعدها يكون محمولاً على عامل مُضمَرٍ. فإذا قلت: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ؛ كان التّقدير: لكنْ جاءني عمروٌ. وإذا قلت: ما رأيتُ زيداً لكنْ عمراً؛ كان المعنى: لكنْ رأيتُ عمراً.

وكذلك يُضمَرُ حرف الجرّ، فإذا قلت: ما مررتُ بزيدٍ لكنْ عمروٍ، قدّر في عمروٍ أنّه مجرورٌ بباء مضمرةٍ. ويستدلّ على ذلك بأن لكنْ تدخل عليها الواو، كقولك: ما جاءني زيدٌ ولكنْ عمروٌ. قال: فلو كانت حرف عطف؛ لم يجز دخول حرف عطف آخر عليه،

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب بالولاء المعروف بالنحويّ (٩٠-١٨٢/ ٧٠٩-٧٩٨، وفيه خلاف). أديب ونحوي وعالم بالشّعر، عارف بطبقات الشعراء العرب. من قرية الجَبُّل على دجلة بين بغداد وواسط. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم. كان له في العربية مذاهب وأقيسة تفرّد بها. من آثاره: كتاب معاني القرآن الكبير واللغات والنّوادر وغيرها. للتوسع في ترجمته انظر: الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين، ص ١٦٧-١٧٤، وياقوت. معجم الأدباء، ٢٠/ ٦٤-٦٧، وابن خلكان. وفيات الأعيان، ٧/ ٢٤٤-٢٤٩، وكحالة. معجم المؤلفين، ١٣/ ٣٤٧.

كما لم يجز في شيءٍ من حروف العطف. وهذا مذهب قويّ.

حتّى قد تقدّم القول، وبيّنا مخالفتها بحروف العطف كلّها، بأن كان من شرطها [٧٨/ أ] أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه البتّة، حتّى لا يجوز خلافه.

قد اتّفق أنْ عدّ جماعة من النّحويين إمّا في حروف العطف وجعلوها عشرة. والأمر بيّن أنّه ليس لها في العطف مدخل البتّة. والدّليل على أنّها ليست من العطف في شيء؛ أنّها تجيء قبل تمام الكلام، وقبل الاسم الّذي يعطف عليه، فتقول: جاءك إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ.

وقد ترى إنّ إمّا الأولى قد جاءت قبل زيدٍ، الّذي هو الفاعل والمعطوف عليه؛ فمن جعلها عاطفةً؛ لم يجد شيئاً يجعله معطوفاً بها؛ لأنّ الفاعل على كلّ حال لا يعطف على الفعل، فهذا واحدٌ.

ثمّ إنّ حرف العطف يدخل عليها في قولك: إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، ولو كانت حرف عطف؛ لم يصحّ دخول حرف عطف آخر عليها.

ثمّ إنها إنّما اجتلبت ليؤذن بالشّك في أوّل الكلام، إذا قلت: جاءني إمّا زيدٌ، علم السّامع الشّكّ من أوّل الأمر، ولا يكون الأمر كذلك في أو إذا قلت: جاءني زيدٌ أو عمروٌ. وذلك أنّك تجد صدر الكلام هناك قد مضى على اليقين، ثمّ يعرض الشّكّ. ألا ترى أنّك لو سكتّ على قولك: جاءني زيدٌ، لم يكن إلّا خبراً على القطع، وليس كذلك الأمر في إمّا فإنّها تدلّ من قبل أنْ يتمّ الكلام، على أنّك شاكّ في الّذي تريد أن تجعله فاعل الفعل أو مفعوله، وما شاكل ذلك.

فصل

[عطف الفعل على الفعل]

والفعل يُعطَفُ على الفعل [٧٨/ ب] كما يُعطَف الاسم على الاسم. ويظهر ذلك بأن يكون قد عَمِلَ عاملٌ في الفعل الأوّل، كمثل أن تقول: أريدُ أنْ تأتيَ زيداً فتقولَ له كذا، وكمثل أن تقول: إنْ تعطِ زيداً وتكْسُهُ كانَ كذا وكذا، وإنْ تأتني أُكْرِمْك وأُعْطِك.

ومثاله من التّنزيل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٩٠﴾ [يوسف]، وقوله عزّ اسمه: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة:٢٧١].

ومثاله في النّصب: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [المائدة:٢٩]. والغالب من حروف العطف في ذلك: الواو والفاء وثمّ وأو.

فصل

[تاء التأنيث في الاسم]

تاء التأنيث في الاسم ينفصل عنها في الفعل بأمرين: أحدهما: أنّها ساكنةٌ في الفعل، كقولك: ضربَتْ وقامَتْ. وإنّما تتحرّك إذا تحركت لالتقاء السّاكنين، كقولك: خَرجتِ المرأةُ. والثّاني: أنّها تُقرّ في الفعل تاءً في الوقف والوصل، وفي الاسم تنقلب في الوقف هاءً، كقولك: ضاربه وقائمه. هذا هو الشّائع المُستعمَل، وقد جاء في الشّعر موقوفاً عليها تاء، كقوله:

بَـلْ جَـوْز تَيْهَـاءَ كَظَهْـرِ الحَجِفَـتْ(1)

أراد: كظهر الحجفه، يعني: التّرس. ويقولون: كظهر المجنّ: يريدون الملاسة.

وممّا هو علامة لكون التّاء للتّأنيث، أنّ ما قبلها يكون مفتوحاً أبداً، إذا لم يكن ألفاً، كقولك: ضاربَة وقائمَة. وبهذا يفصل بين أن تكون التّاء للتّأنيث، وبين أن تكون لغير التأنيث. ولذلك جعلوا التّاء [٧٩/ أ] في أخت وبنت لغير التّأنيث، وذهبوا إلى أنّها مبدلة من الواو في الأخوّة والبنوّة، كما كانت كذلك في تراثٍ وتجاهٍ؛ لأنّهما من الوراثة والوَجْه.

فصل

[التأنيث]

كلّ اسمٍ كان مؤنّثاً من غير أن يكون فيه علامة التّأنيث؛ كان في تقدير التّاء بدلالة ردّهم لها في التّصغير، كقولهم: أريضة ودليّة. يطّرد ذلك في كلّ ما كان على ثلاثة أحرف. وإنّما شذّ منه قولهم: العُريب، في تصغير عرب، وحُريبٌ في تصغير حرب،

(١) الصغاني، الحسن بن محمّد بن الحسن. العباب الزّاخر واللباب الفاخر. تحقيق: محمّد حسن آل ياسين. العراق: دار الرّشيد للنّشر، ١٩٨١م. ص ٨٣ (حرف الفاء)، وابن جني. الخصائص، ١/ ٣٠٤ و ٢/ ٩٨، وابن جني. المحتسب ...، ٢/ ٩٢، والأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٣٥٣، العباب الزاخر، وابن منظور. اللسان، مادة (حجف).

وينسب هذا البيت لسُؤر الذّئب. وبعده:

قطعتهـا إذا المهـا تجوفـت

مآرنـا إلى ذراهـا أهـدفت

التيهاء: المفازة التي يتيه فيها سالكها، أي يتحير. بل جوز تيهاء: أي ربّ جوزتيهاء. الحجفة: الترس من الجلد؛ شبّه به التيهاء في الملاسة والخلو من الأعلام.

وقُويس في تصغير قوس.

وإذا كان الاسم على أربعة أحرفٍ؛ لم تلحق تاء التّأنيث تصغيره. تقول في عقرب: عُقَيْرِب، وفي عناق: عُنيّق، ولا تقول: عُقَيْربة وعُنيّقة. يقولون: إنّ الحرف الرّابع عاقب تاء التّأنيث.

وربّما جاء الشّيء من ذلك شاذّاً، وقد دخلت الهاء تصغيره، وذلك قولهم في قدّام ووراء: وريّه وقديديمه. قال الشّاعر:

[البسيط]

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يسْفَعُني … يومُ قُدَيْدِيمُه الجوزاء مسمومُ(1)

وإذا كان المؤنّث غير حقيقيّ جاز في فعله، إذا تقدّم عليه، التأنيث والتّذكير، كقولك: طلعَ الشّمسُ وطلعتِ الشّمسُ؛ كلاهما حسنٌ جميل. فإن تأخّر الفعل كان الواجب أن يؤنّث، كقولك: الشّمسُ طَلَعَتْ؛ ولا ينبغي أن يقال: طلعَ. فإن جاء شيء من ذلك كان على تأويل، كمثل أن يتأوّل في الأرض أنه مكان؛ فيذكر الفعل مؤخّراً،

---

(1) الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى. ديوان علقمة الفحل. تحقيق: دريّة الخطيب، ولطفي الصّقال. مراجعة: فخر الدين قباوة. حلب: دار الكتاب العربي، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م، ص ٧٣، والبطليوسي. شرح الأشعار السّتّة الجاهلية، ١/ ٥٧٢، وسيبويه. الكتاب (هارون) ٣/ ١٧٨ و ٣/ ٣٤١، والمفضّل الضّبي. المفضّليات، ص ٨١٩، والمبرد. المقتضب، ٢/ ٢٧٣ و ٤/ ٤١، والجرجاني. دلائل الإعجاز، ص ١٥٩ و ١٦٥، والجرجاني. أساس البلاغة، ٢/ ٢٣٥.

وينسب هذا البيت لعلقمة بن عبدة الفحل من قصيدة. ويروى عجزه أيضاً هكذا:

يومٌ تجيءُ به الجوزاء مسمومُ

قتود الرّحل: أداته. يسفعني: يحرقني، ويغيّر لوني. والسّفعة: سواد يضرب إلى الحمرة. يقول: إنّه يسير في الهاجرة بجَلَد فتحرقه الشمس، وتغيّر لونه. وقوله: «تجيء به الجوزاء»: أي تطلع عليه الجوزاء بمجيئه. والمسموم: الشّديد الحرّ.

كقول الشّاعر:

[المتقارب]

وَلا أَرْضَ أَبْقَــلَ إِبْقَالَهَــا[1] [٧٩/ ب]

وهو في أنّه على التأويل، نظير أنّهم يؤنّثون المذكر، كما حكى الأصمعي[2] من أنّ أعرابياً قال: فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها. قال، فقلت: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: أليس هو صحيفة. ومثل هذا، ممّا يُحمل على المعنى فيؤنّث المذكّر ويذكّر المؤنّث، كثير في كلامهم.

(١) سيبويه. الكتاب (هارون) ٢/ ٤٦، المبرد. الكامل، ١/ ٤٠٥، وابن جني. الخصائص، ٢/ ٤١١، وابن جني. المحتسب ...، ٢/ ١١٢، والأزهري. شرح التصريح ...، ١/ ٢٧٨، شرح الأشموني ١/ ٣١١، والأنباري. شرح القصائد السبع الطوال، ص ١٠٧ و ٥٢٢، وابن عقيل. شرح ابن عقيل، ١/ ٤٨٠، والخضري. حاشية الخضري ...، ١/ ١٦٤، والبغدادي. خزانة الأدب، ١/ ٤٥ (الشاهد ٢)، والعيني. المقاصد النحوية، ٢/ ٢١٥، وابن هشام. مغني اللبيب، ٢/ ٤٤٩. وابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد. سر الفصاحة. شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي. ميدان الأزهر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م، ص ٧٤.

وينسب البيت لعامر بن جُوين الطّائيّ، وهو أحد الخلعاء الفتّاك. وقيل: الأعشى؛ والأول الأشيع. ويروى عجزه:

وَلا أرضَ أبْقَلَــــــتِ ابقَالَهَـــــا

وصدره:

فـــلا مُزْنَــــةٌ ودَقَــــت وَدْقهــــا

المزنة: السحابة البيضاء المثقلة بالماء. ودق المطر: نزل قطراً. أبقلت الأرض: خرج بقلها.

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي (١٢٢-٢١٦/ ٧٤٠-٨٣١). أديب ولغوي ونحوي وإخباري ومحدّث وفقيه أصولي. من أهل البصرة وفيها توفي. قَدِمَ بغداد في أيام هارون الرّشيد. من تصانيفه: نوادر الأعراب والمذكّر والمؤنّث وكتاب اللغات وغيرها. للتوسع في ترجمته انظر: الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين، ص ١٦٧-١٧٤، والقفطي. إنباه الرواة، ٢/ ١٩٧-٢٠٥، وابن خلكان. وفيات الأعيان، ٣/ ١٧٠-١٧٦، وكحالة. معجم المؤلفين، ٦/ ١٨٧.

ثمّ المعنى في أنْ فارقَ حالُ التأخيرِ حالَ التّقديم، أنّ الفعل إذا تأخّر كان الفاعل ضمير الشّيء لا اسمه الظّاهر، كما بيّناه في صدر الكتاب، من أنّك إذا قلت: زيدٌ قام؛ كان الفاعل ضمير زيدٍ، وكان زيدٌ مرفوعاً بالابتداء. وإذا كان كذلك، فأنت إذا أخّرت طلع، من قولك: طلعَ الشّمسُ؛ حصل في طلع ضمير الشّمس، ومن البعيد أن يكون فيه ضمير مؤنّث ثمّ يذكّر. وإذا تقدّم لم يكن فيه ضمير.

كلّ جمعٍ مؤنّثٌ إلّا جمعَ السّلامة بالواو والنّون فيما يعقل. وإنّما قلنا: فيما يعقل احترازاً من نحو: الاوزّون والإِحَرّون[1]، ممّا جمع بالواو والنّون، من غير أن يكون قد حذف منه شيء.

وأمّا البنون فقد خرج من الجملة؛ لأنّ معنى السّلامة أن يكون لفظ الواحد قد سلم، والواحد ابن في الاستعمال، فهو إذاً شبيهٌ بأبناء في أن لم تكن صيغة الواحد محفوظة.

ثمّ إنّ ممّا يجب أن يعلم، أنّ تأنيث الجمع جارٍ مجرى تأنيث الشّمس والأرض، وما أشبه ذلك ممّا تأنيثه غير حقيقيّ فيجوز في فعله، إذا تقدّم، التّأنيث والتّذكير، كقولك: سارتِ الجمالُ، وسارَ [٨٠/ أ] الجمالُ. وانكسرتِ الجذوعُ، وانكسرَ الجذوعُ. وقطعتِ السّيوفُ، وقطعَ السّيوفُ. وأمّا إذا أخّر الفعل فإنّه يجب التّأنيث، كقولك: السّيوفُ قَطَعَتْ.

وليس ينبغي أن ينظر في الجمع إلى واحدِهِ، فنظنّ أنّه إذا كان تأنيث الواحد حقيقيّاً وجب أن يكون ذلك معتبراً في الجمع؛ لأنّ التّأنيث إنّما كان حقيقيّاً في الواحد، من حيث كان الاسم موضوعاً لذات المؤنّث، والجمع موضوعٌ لإفادة الكثرة في الجنس لا

(١) ابن منظور. لسان العرب (مادة وزز) و (مادة حرّ). الإوزّون: جمع إوزّة، والإحَرّون: جمع حَرَّة، وهي الأرض الصلبة.

لنفس الجنس. وإذا كان كذلك، كان موضوعاً لمعنى لا يتصوّر فيه التّأنيث الحقيقيّ. ولو كان الجمع في هذا يبنى على الواحد، لكان لا يؤنّث جمع المذكّر الحقيقيّ، كقولهم: خرجتِ الرّجالُ، وكقول الشّاعر:

إِذَا الرِّجَالُ كَثُرَتْ أَوْلادُهَا
وَجَعَلَتْ أَمْرَاضُهَا تَعْتَادُهَا
فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا[1]

ثمّ اعلم أنّ الجمع إذا كان فيما يعقل، كان الأكثر في ذلك، إذا تأخّر الفعل، أن يلحق بالمذكّر ضمير المذكّر، وفي المؤنّث ضمير المؤنّث. فيقال: الرّجال خرجوا، والنّساء خرجن. هو أكثر في الاستعمال من أن تقول: خَرَجَتْ وذَهَبَتْ.

فإن كان فيما لا يعقل؛ جاء فيه الأمر أن تقول: السّيوفُ قَطَعَتْ وَقَطَعْنَ، إلّا أنّهم يجعلون النّون دليلاً على القلّة؛ ولذلك يقولون: لثلاثٍ خلونَ، وهكذا إلى العشرة. فإذا جاوزوا العشرة قالوا: لإحدى عشرةَ ليلةً خلت [٨٠/ ب] ولا يقولون: خلون.

(١) العبدلكاني الزوزني، أبو محمد عبد الله بن محمد. حماسة الظرفاء. تحقيق: محمد جبّار المعيبد. العراق: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨م، ٢/ ٢٩.

واختلف في نسبته، فقيل لزر بن حبيش، ولعبدة بن الطبيب، ولضرار بن عمرو، ولأيمن بن خريم؛ ولم يُرَجّح أحد منهم. وروي هكذا:

إذا الرّجالُ وَلَدتْ أولادُهَا
وَضَعُفَتْ مِنْ كِبَرٍ أجسادهَا
واضْبَحَتْ أسقَامُها تَعْتَادُها
فهِيَ زروعٌ قَدْ دنا حَصَادُها

فصل في الأعداد

اعلم أنّه إنّما كان الأمر في تأنيث الأعداد وتذكيرها، على العكس ممّا عليه الكلام، لأمرٍ أوجب ذلك، وهو أنّ أسماء الأعداد صيغت مع التّاء، وجاءت التّاء فيها، فلمّا كان كذلك أجريت على المذكّر متروكة على أصلها، وعلى ما جاءت عليه. ولمّا انتهى إلى المؤنّث؛ احتيج إلى الفرق فحذفت التّاء فصار بهذا السّبب، كان المذكّر منها مؤنّثاً، والمؤنّث مذكّراً[1].

فإن قيل: محصول هذا الّذي قلتم أنّ التّاء إنّما حذف لتكون حال المؤنّث مخالفةً بحال المذكّر، فهلا كان الحذف في المذكّر والإثبات في المؤنّث؟.

فالجواب أنّ المذكّر في الرّتبة قبل المؤنّث، والمؤنّث فرع عليه وثانٍ له، فلمّا كان كذلك، وجب أن يُبدأ أوّلاً بالمذكّر، ولمّا بدىء به لم يكن لحذف ما صيغ الاسم عليه معنى، فتثبت التّاء، ولمّا تثبَتْ فيه، ثمّ أريد إجراؤه على المؤنّث؛ احتيج إلى الفرق فحذفت التّاء.

وقد يقال ذلك على وجهٍ آخر، وهو أنّ المذكّر أصل، وثبوت التّاء في اسم العدد كذلك هو الأصل؛ لأنّه شيءٌ كان عليه الصّيغة؛ فكان الأصل بالأصل أفيد[2].

أمّا الواحد والاثنان فجريا على الأصل، من حيث كانت[3] التّاء إنّما لحقت الثّلاثة إلى العشرة من أجل معنى الجمع، وليس الواحد والاثنان بجمع. فلمّا كان كذلك، كان

(١) في الأصل (كان المذكر منها مؤنّث والمؤنّث مذكّر).

(٢) في الأصل غير واضحة.

(٣) في الأصل (كان).

دخول التّاء فيها لدخوله في ضاربةٍ وقائمةٍ، وما شاكل ذلك، ممّا لا يكون [٨١/ أ] التّاء فيه من الصّيغة في الأصل. وأما[1] إسقاطهم التّاء من العشرة مع المذكّر، إذا ركب معها الواحد إلى التّسعة، كقولك: أحدَ عشرَ درهماً؛ فالسّبب في ذلك أنّ الاسمين لّما جعلا اسماً واحداً؛ كرهوا أن يكون فيه علامتا تأنيث، في مثل: ثلاثةَ عشرَ، وأربعةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ.

فإن قيل: فقد حذفوا في أحدَ عشرَ واثنا عشرَ، وإن كان لو لم تحذف لم يجتمع تاءان. فالجواب: إنّ من أصولهم إذا لزم حكم في باب أن يطردُوهُ فيه، وإن لم يلزم في الجميع. مثل أنّهم قالوا: يَعِد، فحذفوا الواو؛ لوقوعه بين ياء وكسرة، ثمّ حملوا تَعِدُ وأَعِدُ ونَعِدُ عليه.

وقالوا: أكرم، والأصل: أأكرم، فحذفوا الهمزة لاجتماع همزتين. ثمّ قالوا: تُكرِم وتُكرَم ويُكرِم، فحذفوها وإن كانوا لو لم يحذفوها لم يكن همزتان.

ولما ذكرنا من أنّ السبب في حذف التّاء كراهية أن يجتمع تاءان في اسمٍ واحدٍ؛ لم يحذفوها في المؤنّث، فقالوا: ثلاث عشرةَ امرأةً، وذاك أنّ التّاء قد كانت حذفت من المضموم إلى العشرة.

وأمّا بناء الاسمين جميعاً على الفتح، فإنّ الأوّلَ واجبٌ بناؤه من حيث أنّه لا يكون في حشو الكلمة إعرابٌ، فحكمه حكم الاسم الأوّل من حضرموت. وأمّا الثّاني فقالوا: إنّ ذلك من أجل أنّهم ضمّنوا الاسم معنى حرف العطف، لأنّك إذا قلت: خمسةَ عشرَ، فالمعنى: خمسة وعشرة؛ لأنّ الاسم إنّما [٨١/ ب] يدخل في حكم اسم آخر

(١) في الأصل (وما) وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه أعلاه.

بحرف العطف. ألا ترى أنّك تقول: خمسةٌ وعشرون؛ فلا يكون بدٌّ من الواو.

وأمّا إعرابهم الاثنين من بين جميع ما ضمّ إلى العشرة، كقولهم: جاءني اثنا عشرَ، ورأيت اثني عشرَ، ومررت باثني عشرَ؛ فلأنّهم وضعوا كلامهم في كلّ ما يبنون فيه الواحد والجميع أن يعربوا التّثنية.

تفسير هذا أنّهم قالوا: هذا وهؤلاء؛ فلم يجعلوا لهما إعراباً. ثمّ قالوا: جاءني هذان، ورأيت هذين، ومررت بهذين. وقالوا: الّذي واللذين[1]؛ فبَنَوْهُما، وقالوا: جاءني اللّذان، ورأيت اللّذيْن، ومررت باللّذيْن، فأعربوا.

فصل

[حاجة الاسم للإعراب]

اعلم أنّ الّذي له احتيج إلى أن يكون للاسم إعرابٌ، أنّه كان من شأنه أن تَعْتورَه معان لا يكون في صيغته دليل عليها. فالأصل في ذلك الفاعليّة والمفعوليّة والإضافيّة.

وليس يُعقل ذلك من صيغ الأسماء الظّاهرة، وإنّما قلنا الظّاهرة لأنّهم قد جعلوا في صيغ المضمرات دليلاً على هذه المعاني، فجعلوا ضمير الفاعل غير ضمير المفعول، حيث كان التّاء في: فعلتُ، ضمير الفاعل خصوصاً، والكاف في: رأيتُكَ، ضمير المفعول؛ ولا يكون ذلك في الظّاهر، فلو قدرنا أن لا يكون ها هنا إعرابٌ؛ لم ينفصل الفاعلُ من المفعول، إذ لو قيل: ضربَ زيدْ عمروْ، بإسكانهما؛ لم يُعلم الفاعل منهما من المفعول.

فإن قيل [٨٢/ أ] ففي الأسماء ما لا يظهر الإعراب فيه، كمثل قولنا: ضربَ عيسى

---

(١) في الأصل (الذي).

موسى، فإنّ التّعلق بذلك مُحال من حيث يجري مجرى أن يقال: إنّـه لما كـان لا يمكـن الفرق في الواحد من الألف بل أقلّ؛ وجب أن يترك الفرق فيما هـو ممكـنٌ فيـه، ممّـا لا يحصى ولا يعدّ.

ثمّ اعلم أنّا إنّما جعلنا الفاعل الأصل في الرّفع، وحملنا المبتدأ والخبر عليه، من حيث أنّ أصل الكلام الخبر، والأصل في الخبر الفعل من غير شبهة، حيث أنّا رأينا الفعل يكون خبراً، ولا يكون مخبراً عنه. فلمّا كان الفعل قد خلُص للخبر، وكان الفاعل معمول الفعل؛ كان هُوَ بأن يكون أصلاً أولى من المبتدأ.

هذا ومن النّاس من ذهب إلى أنّ الرّفع موضوعٌ لما لا يستغنى الكلام عنه، فيجعل العلّة جامعةً للفاعل والمبتدأ والخبر جميعاً، والأوّل أولى. والدّليل على ذلك أنّه لو لم يكن في الكلام إعرابٌ؛ لكان لا يكون ها هنا دليلٌ يفصل الفاعل عن المفعول، من حيث كان الفعل الواحد يقتضي الفاعل والمفعول، كقولك: ضرب زيدٌ عمراً. ولو لم تجعل آخر الّذي تجعله فاعلاً، مخالفاً لآخر الّذي تجعله مفعولاً؛ لم يُعلم أحدهما من الآخر.

ولسنا نجد في المبتدأ والخبر مثل هذا الموجب. وذلك أنّا إنْ قلنا: إنّه إنّما رُفِعَ المبتدأ لينفصل من الخبر؛ لزم منه المحال، من حيث كان إعراب الخبر [٨٢/ ب] للرّفع أيضاً. وإذا نظرنا رأيناهُما لا تبيّن أحدهما من الآخر من جهة الّلفظ. وإنّما تبيّن لنا أنّ هذا مبتدأٌ وذاك خبرٌ، بأن نستدلّ من طريق المعنى عليه. فإذا رأينا الاسم دالاًّ على شيءٍ يثبت له المعنى، أو ينفي عنه المعنى، علمنا أنّه: مبتدأ. فإذا رأيناه يدلّ على المعنى الّذي يُثبت أو ينفي علمنا أنّه خبرٌ. فليس بالإعراب علمنا أنّ زيداً في قولنا: زيدٌ منطلقٌ: مبتدأٌ، وأنّ

قولنا: منطلقٌ: خبرٌ[1].

ولهذا المعنى قالوا: إنّه لو لم يكن للمبتدأ والخبر إعرابٌ لكنّا لا نعدم بذلك معنىً نحن نجده الآن. وإذا كان الأمر كذلك، وجب الحكم بكون الفاعل أصلاً في الرّفع، وكون المبتدأ والخبر فرعاً عليه، إذ كان الإعراب مفيداً في الفاعل الفائدة الّتي لو لم يكن الإعراب لم يُعرف، وكان الإعراب في المبتدأ والخبر غير مفيدٍ تلك الفائدة لم يشتبه الأمرُ في أنّ الفاعل ينبغي أن يكون الأصل.

وأمّا حملهم خبر كان واسم إنّ والحال والتّمييز على المفعول، فلأجل أنّا نعلم ضرورة أنّ معنى المفعوليّة أقوى في الحاجة إلى أن يكون لها علامةٌ تدلّ عليه من هذه المعاني.

أمّا اسم إنّ وخبر كان فلو لم يكن لهما إعرابٌ أصلاً، وكانوا قد أجروا باب إنّ وباب كان مجرى ما لا يعمل شيئاً، كمثل إنّ وأخواتها إذا كفّت بها؛ لم يكن[2] ليكون في ذلك كبير خلل.

وأمّا الحال والتّمييز فإنّه وإن كان الحاجة [٨٣/ أ] إلى أن يكون لهما إعرابٌ ظاهر؛ فليس يمكن أن يسوّى بينهما وبين المفعوليّة، ويجعل كل واحد منهما أصلاً؛ لأنّ المفعوليّة كالفاعليّة في أنّها من أصول المعاني، وكان جعل النّصب في الحال والتّمييز على التّشبيه بالمفعول أولى.

(١) انظر: مسألة [االفرق بين المبتدأ والخبر].

(٢) هكذا في الأصل، وقد دأب الجرجاني على استخدام هذه الصيغة «كان يكون»، وقد أشرنا إلى هذا في دراستنا التي سبقت تحقيق المخطوط. انظر مبحث الأسلوب.

وممّا يدلّ على ذلك أنّ التّمييز قد يكون بالإضافة، كمثل: ثلاثةُ أثوابٍ، ومنوا سمنٍ، وراقودُ خلٍ، وما شاكل ذلك. ثمّ إنّهم قد أجمعوا على أنّ الأصل في كلّ تمييز أن تدخل عليه مِنْ، ولكنّهم حذفوه استخفافاً. ولو كان النّصب فيه أصلاً؛ لما تحوّل عنه إلى غيره، كما لم يتحوّل المفعول عنه.

واعلم أنّ لهم طريقةً أخرى في هذا، وهو أن يقال: إنّ الرّفع لما يستغني الكلام عنه، والنّصب لما كان فضلة في الكلام، فتجمع المنصوبات كلّها في معنى الفضلة، ويجعل مثلاً كالجنس الواحد. إلّا أنّه يلزم على هذا اسم إنّ وخبر كان؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما أحد جزئي الجملة وليس بفضلة.

فصل في الجرّ غير الحقيقيّ

يكون ذلك إمّا بأن يكون حرفُ الجرّ مزيداً، كمثل: ألقي بيدِه، وقرأتُ بالسّورةِ. والأصل: ألقى يدَه، وقرأتُ السّورةَ. ثمّ قد تكون الزّيادة مفيدةً كمثل مِن إذا زيدت في النّفي، نحو: ما جاءني مِنْ رجلٍ، فإنّها تفيد استغراق الجنس على ما مضى.

وإمّا بإضافة اسم الفاعل إلى المفعول على تقدير الانفصال، وإضافة الصّفة إلى [٨٣/ ب] فاعلها في المعنى، كمثل: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، والحَسَنُ الوجهِ.

والّذي يجب أن تعرف في هذا، أنّ الّذي يُرجع إليه في الفصل بين أن تكون الإضافة حقيقيّةً، وبين أن لا تكون حقيقيّةً، أنّك إذا رأيت الصّفة قد جرت على نكرةٍ فاعلم أنّ الإضافةَ غيرُ حقيقيّةٍ، فإذا نظرت إلى قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾؛ لم تشك في أنّ المعنى على الانفصال، نحو: بالغاً الكعبةَ، من حيث أنّها لو كانت حقيقيّة لكان ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾

معرفةً لكونه مضافاً إلى معرفةٍ، ولو كان كذلك، لم يصحّ أن يُجعل وصفاً للنّكرة لأنّ النّكرة لا تُوصف بالمعرفة.

هذا ومحالٌ من جهة المعنى أن تكون إضافة بالغ إلى الكعبة حقيقةً؛ لأنّ تقدير ذلك يقتضي أن يكون القصد ببالغٍ إلى إنسانٍ قد عَرَفَ بأنّه بلغَ الكعبةَ، وصار ذلك علامةً له عند المخاطب.

وإذا رأيت الصّفة قد دخلت عليها ربّ، وهي مضافة إلى المعرفة، علمت أيضاً أنّ الإضافةَ غيرُ حقيقيّةٍ، ومثاله قول جرير:

[البسيط]

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ   لاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا[1]

لا شبهة في أنّ المعنى: يا ربّ غابطٍ لنا، فإن لم يكن في الكلام مثل هذا من الأدلّة نظر إلى المعنى، فإذا كان هناك ما يدلّ على أنّ اسم الفاعل في معنى يفعل، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ، وأنت لا تشير به إلى إنسانٍ [٨٤/ أ] قد عُرف بضربِ زيد، علمت أنّها ليست بحقيقيّة، وإن دلّ الحال على أنّك أردت أن تقول: هذا الّذي ضربَ زيداً، علمت أنّها حقيقيّةٌ.

---

(١) جرير. ديوان، ص ٧٠٢، وجرير. ديوان (شرح محمّد بن حبيب)، ١/ ١٦٣، وسيبويه. الكتاب (هارون) ١/ ٤٢٦-٤٢٧، والمبرد. المقتضب، ٣/ ٢٧٧ و ٤/ ٢٨٩، والأشموني. شرح الأشموني، ١/ ٤٩٠، والعيني. المقاصد النحوية، ٢/ ٥٠٧، والجُراوي التادلي. الحماسة البصرية، ٢/ ٤٦٠، وابن هشام. مغني اللبيب، ٢/ ٢١٩.

وينسب هذا البيت لجرير يهجو الأخطل. ورواية صدره في الديوان هكذا:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

وهو من القصيدة التي مطلها:

بَانَ الخَلِيطُ، وَلَوْ طُوِّعْتُ مَا بَانَا

والتي جاء منها شاهد آخر في هذا الكتاب. الغبطة: تمنّي مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، بعكس الحسد.

واعلم أنّ هذا الاحتمال إنّما يكون في اسم الفاعل، إذا كان مضافاً إلى المفعول. فأمّا إذا كانت الصّفة مضافةً إلى ما هو فاعلُها في الأصل؛ فالإضافة هناك لا تكون حقيقيّةً أصلاً.

فلا يتصوّر في مثل حسنِ الوجهِ، أن تكون إضافة[1] حقيقيّةً؛ لأنّه لا معنى أن تقول: حَسَنٍ للوجه، أو حسنٍ من الوجه، على أن تجعل الّلام ومِنْ مثلها في قولك: غلامٌ لزيد، وخاتمٌ من فضّةٍ. وإنّما يكون له معنىً إذا أردتّ أنّه حسنٌ لسببِ الوجه، أو من أجلِ وجهه. وما أشبه هذا ممّا يدخل في التّهوّس[2].

ثمّ إنّ من شأن هذا الباب، أعني باب حُسْنُ الوجهِ، أن يجوز في الوجه ونحوه، ممّا يكون فاعل الصّفة في الأصل، وجوهٌ: أحدها: الإضافة إليه والتّعريف، كقولك: زيدٌ حسنُ الوجهِ. والثّاني: الإضافة والتّنكير، كقولك: زيدٌ حسْنُ وجهٍ. ونظيره قولهُم: هو حديثُ عهدٍ بالوجع. وكقول الشّاعر:

لاحِقِ بَطْنٍ بِقَرىً سَمِيْنْ[3]

---

(١) في الأصل (إضافية).

(٢) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. أساس البلاغة. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م. ط.٣، ص ٧٤. والتهوّس: هو الإيغال والسّرف في طلب الشيء، وعند الشعراء هو طلبهم ما بعد العدم منزلة هي أدْوَن منه. ومنه قول أبي تمام:

وأنتَ أنْزَرُ من لا شيءَ في العددِ

وقول ابن نباتة:

ما زِلْتُ أعطِفُ أيّامي فَتَمْنَحُني ... نيلاً أدَقَّ من المعدومِ في العدَمِ

(٣) في الأصل (بطنٍ). انظر: سيبويه. الكتاب (هارون) ١/ ١٩٧، والمبرد. المقتضب، ٤/ ١٥٩، والأشموني. شرح الأشموني، ٢/ ١١ و١٧، والزمخشري. أساس البلاغة، مادة (لحق)، وابن منظور. لسان العرب، مادة (رزن).

وهو من رجز نُسب لحُمَيْد الأرقط.

وتمامه:

أَحْقَبَ مِيفاءٍ على الرُّزُونِ ... حَدَّ الرَّبيعِ أرِنٍ أَرُونِ

لا خَطِلِ الرَّجْعِ ولا قَرُونِ ... لاحِقِ بَطْنٍ بِقَرىً سَمِيْنِ

اللاحق: الضّامر. القرا: الظهر. يصف الشاعر هنا فرساً بأنّه ضامر البطن لا من هُزال.

والثّالث: النّصبُ والتّعريف، كقولك: زيدٌ حَسَنُ الوجهَ. وعلى ذلك قول النّابغة[1]:

[الوافر]

وَيَأْخُــذُ بَعْــدَهُ بِــذِنَابِ عَــيسٍ أَجَبَّ الظّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[2] [٨٤/ ب]

أجبّ في تقدير التّنوين نحو: أجبٌّ الظّهر، إلّا أنّه لا ينصرف.

والرّابع: النّصب والتّنكير، نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً، وأصل هذا كلّه قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ، برفع الوجهِ وإضافتِهِ إلى ضمير الموصوف. وأمّا حدّثت هذه الوجوه الآخر بأن نقل الفعل عن الوجه إلى الرّجل، وضُمّن حسنٌ ضميره، أي ضمير الرّجل، على ما مضى.

(١) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري (توفي نحو ١٨ ق. هـ/ ٦٠٤)، ويعرف بالنّابغة الذبياني. شاعر جاهلي من أهل الحجاز. كان خطيباً عند النّعمان بن المنذر. للتوسع في ترجمته انظر: البغدادي. خزانة الأدب، ٢/ ١٣٥-١٣٨، وكحالة. معجم المؤلفين، ٤/ ١٨٨.

(٢) النّابغة الذّبياني. ديوان النّابغة الذّبياني، ص ١٠٦، والبطليوسي. شرح الأشعار السّتّة، ١/ ٥٠١، وسيبويه. الكتاب (هارون) ١/ ١٩٦، والمبرد. المقتضب، ٢/ ١٧٩، والسيوطي. الأشباه والنّظائر، ٣/ ١٧٠، والأشموني. شرح الأشموني، ٢/ ٨ و ٣٣٣، والبغدادي. خزانة الأدب، ٩/ ٣٦٣ (الشاهد ٧٥٦)، والأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٢٩، والعيني. المقاصد النحوية، ٣/ ٤٨ و ٣/ ٣٩٦.

ورواية الديوان لصدر البيت هكذا:

ونُمْسِكُ بَعْدَه، بِذناب عَيْشٍ

ويروى أيضاً: ونأخذُ. وهو من قصيدة يمدح بها النّعمان بن الحارث الأصغر، أي بعد النّعمان، ومطلعها:

ألم أُقْسِمْ عليكَ لتخبِرَني أَمَحْمُولٌ على النّعشِ الهُمَامُ

الذِناب: عقب كلّ شيء، الذّنب. أجبّ الظّهر: أي لا سنام له. السّنام: حدبة البعير. يقول: نبقى في شدة وسوء حال نتمسّك بطرف عيش قليل الخير، بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه وانقطع. أي إن مات بقينا في طرف عيش قد مضى صدرُه ومُعظمه وخيرُه، وقد بقي منه ذنبه، ويكون العيش كبعير قد جبّ سنامه.

وها هنا وجوهٌ أخرَ ضعيفةٌ، وهي أن يُقال: مررت برجُلٍ حسنٍ الوجهُ، بتنوين حسنٍ ورفع الوجهِ على أنّه فاعل، كما يكون إذا قلت: وجهُهُ، إلّا أنّه قبيحٌ من حيث أنّ الصّفة قد عُريت من ذكرٍ يعود منها إلى الموصوف، الّذي هو رَجُلٌ؛ وذلك أنّ رفع الوجه بحسْنٍ يمنع من أن يقدر ضمير الرّجل فيه؛ لأنّه لا يكون لفعلٍ واحدٍ فاعلان، فإن وصلت به شيئاً يتعلّق ذكرُهُ للموصوف به، فقلت: مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهُ منه كان جيّداً.

ومن الوجوه الضّعيفة فيه أن تقول: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجْهَهُ، فتنوّن حسناً وتنصبُ وجهَهُ، وهو قليل، وقد جاء في الشّعر، وذلك قوله:

كُومُ الذّرى وادقَّةً سُرَّاتَها[1]

سُرَّاتَها في موضع نصب بوادقةٍ، بمنزلة أن تقول: سمينةٍ سُرَّاتها. والصّواب وادقةِ السّرات، وسمينةِ السّرات. وأقبح من هذا أن تقول: مررت برجُلٍ حَسْنٍ وَجهِهِ، فتجرّ الوجه مع كونه [٨٥/ أ] مُضافاً إلى ضمير الموصوف، ومهيئاً بذلك لأن يرتفع بحسن، كما هو الحقيقةُ.

---

(١) البغدادي. خزانة الأدب، ٨/ ٢٢١ (الشاهد ٦١١)، والأشموني. شرح الأشموني، ٢/ ٩، والعيني. المقاصد النحوية، ٣/ ٤٩، وابن منظور. لسان العرب، مادة (ودق).

وينسب هذا البيت لعمرو بن لحاء أو لجأ التميمي. وقيل: هو لرجل من الأسديين. وقبله:

أَنْعَتُهَا إنّيَ مِن نُعَاتِهَا

مُدارة الأخفاف مُجمراتها

غُلْبَ الذّفارى وعفرنياتها

كُوم: جمع كوماء، وهي النّاقة العظيمة السنام. الذُّرى: جمع ذروة، وهي أعلى السنام. وادقة: من ودق: إذا دنا. والإبل إذا سمنت دّنت إلى الأرض من سِمَنها. سرّاتها: جمع سُرّة، وهي موضعُ ما تقطعه القابلة من الولد.

واعلم أنّك إذا وصفت المعرفة، بمثل: حسن الوجه؛ كان فيه أيضاً وجُوهٌ: أوّلها: مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ وجهُهُ، بالرّفع والإضافة، كما هو الأصل. والثّاني: الحسنِ الوجهِ، بالجرّ. والثّالث: الحسنِ الوَجهَ، بالنّصب، وشاهدُه من الشّعر بيت الكتاب:

[الوافر]

فَـما قَـوْمِي بِثَعْلَبَـةَ بْـنِ سَـعْدٍ ولا بِفَـزَارَةَ الـشُّعْرِ الرّقابـا[1]

والرّابع: الحسَنِ وجهاً، ومثاله من الشّعر قولهم:

الحَـزْنُ نَابَـاً وَالعَقُـورُ كَلْبـاً[2]

ولا يجوز أن تقول: الحسنِ وجهٍ، فيضيف الحسن إلى الوجه مع تنكير الوجه.

---

(١) سيبويه. الكتاب (هارون) ١/ ٢٠١، والجاحظ. البيان والتبيين، ٤/ ٣٨، والمفضّل الضّبي. المفضّليات، ص ١٠٣ و ٦١٩، والمبرد. المقتضب، ٤/ ١٦١، والأشموني. شرح الأشموني، ٢/ ١٤ و ١٧، والعيني. المقاصد النحوية، ٣/ ٥٧، والمرزوقي. شرح ديوان الحماسة، ١/ ١٩٨، والجُراوي التادلي. الحماسة البصرية، ١/ ١٧٤، والأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٢٨.

وينسب هذا البيت للحارث بن ظالم. وهو ثاني أربعة أبيات، ومطلعها:

رَفَعْـتَ الـسَّيفَ إذْ قَـالوا قُرَيْـشاً وَبَيَّنْـتُ الـشَّمائِلَ والقِبَابَـا

وهو عند العيني أوّل القصيدة. وقد قالها حين هرب من النّعمان بن المنذر، فلحق بقريش، وأكرمه رواحة الجمحي. الشُّعرى: مؤنّث الأشعر: وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس (وهو عندهم مما يُتشاؤم به).

(٢) رؤبة بن العجّاج. مجموع أشعار ....، ص ١٥، وسيبويه. الكتاب (هارون) ١/ ٢٠٠، والمبرد. المقتضب، ٤/ ١٦٢، والأشموني. شرح الأشموني، ٢/ ١٨، والبغدادي. خزانة الأدب، ٨/ ٢٢٧ (الشاهد ٦١٢)، والعيني. المقاصد النحوية، ٣/ ٥٩.

وينسب هذا الرجز لرؤبة. وهو من أرجوزة يمدح بها المصفّى، وعدّتها (١٣٤) شطراً، وهو آخر شطر فيها، وقبله:

فَـذَاكَ وَخْـمٌ لا يُبَـالي الـسَّبَّا

الحَزْنُ: ما غَلُظَ من الأرض، وخلاف السهل. والكلب العَقُور: الكلب الذي يجرح ويقتل ويفترس، وهو كناية عن البخل. يصف الشاعر رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف، كأنّ بابه وثيق لا يستطاع فتحه، وأنّ كلبه عقور لمن نزل بساحته باغياً معروفه.

فصل

[تمييز الأسماء]

التّمييز في الأسماء على ضربين: ضرب لا يجوز فيه إلّا الجرّ، وهو من الثّلاثة إلى العشرة، والمائة والألف.

وضربٌ لا يجوز فيه إلّا النّصب، وهو من أحد عشرة إلى التّسعين، وفي كلّ ما كان مضافاً إلى شيءٍ، كمثل دره وملؤه.

وضرب يجوز فيه النّصب والجرّ جميعاً، وذلك في كلّ ما كان من المقادير منوناً غير مضافٍ إلى شيءٍ، لو كان فيه نون تثنيةٍ. فمثال المنوّن قَولُهُم: راقُودٌ ورطلٌ، يجوز فيه أن تحذف التّنوين وتضيف، فتقول: راقود خلّ، ورطل جُزٍ، وذراع كرباسٍ[1]، وما شاكل ذلك.

فإن كان المقدار مُضافاً إلى اسمٍ آخر؛ لم يكن في التّمييز إلّا النّصب، وذلك في قولك: ما في السّماء قدر راحةٍ سحاباً [٨٥/ ب].

ومثال ما فيه النّون: منوان وقفيزان وجريبان؛ لك فيه أن تثبت النّون وتنصبَ، فتقول: مَنَوان سمناً، وقفيزان بُرّاً، وجريبان حِنْطَةً. وأن تحذف النّون فتضيف، فتقول: مَنَوا سمنٍ، وقفيزا بُرٍّ، وجريبا حنطةٍ[2].

(١) الراقود هو إناء من خزف مستطيل، والكِرْباس والكِرْباسة هو الثوب (فارسي معرّب)، والجِزّ هو صوف الشاة. انظر: وابن منظور. اللسان، مادة (رقد وكربس وجزز).

(٢) مَنَوان مفرد مَنا وهو مِكيال أو ميزان يكيلون به السّمن وغيره. والجريب هو مِكيالٌ قَدْرُ أربعةِ أقفِزة. انظر: وابن منظور. اللسان، مادة (مني وجرب).

فإن أضفت اسم عدد إلى المكيال أو الميزان، فقلت: ثلاثةُ أقفزةٍ، وثلاثةُ أرطالٍ؛ لم يجز في التّمييز إلّا النّصب. تقول: ثلاثة أقفزةٍ شعيراً، وثلاثة أرطالٍ خبزاً؛ لأنّ المقصود بالتّمييز على كلّ حال هو الثّلاثة وهو مضافٌ، وقد جاء التّمييز بعد تمام الاسم.

ثمّ إنّه إذا كان الاسم مبنيّاً فإنّهم يبنون الحكم فيه على تقدير التّنوين وترك التّقدير، وينصبون شيئاً لتقدير التّنوين، وذلك في أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرةَ، وفي كَمْ إذا كان استفهاماً.

ويجرّون شيئاً على ترك تقدير التّنوين ونيّة الإضافة، وذلك في كمْ إذا كانت خبراً. فإنّهم قد أجروها مجرى مائة مرّةٍ، وقالوا: كَمْ رَجُلٍ، وهو الأكثر. ومرّة مجرى العشرة، فقالوا: كَم رجالٍ. فإن وقع في هذا فصلٌ بين كمْ ومميّزها؛ وجب النّصب، وذلك قولك: كمْ في الدّار رَجُلاً، ومثله من الشّعر قوله:

[البسيط]

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ ... إِذْ لا أَكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أَحْتَمِلُ[1]

(١) القطامي، عثمير بن شييم. ديوان. تحقيق: إبراهيم السّامرّائي وأحمد مطلوب. بيروت: دار الثّقافة، ١٩٦٠م. ط.١، ص ٣٠، وسيبويه. الكتاب (هارون) ٢/ ١٦٥، والمبرد. المقتضب، ٣/ ٦٠، والأشموني. شرح الأشموني، ٢/ ٣٨٧، والخضري. حاشية الخضري ...، ١/ ٢٣٣، وأبو حيّان الأندلسي. ارتشاف الضرب، ١/ ٣٨٠، والبغدادي. خزانة الأدب، ٦/ ٤٧٧ (الشاهد ٤٩١)، والعيني. المقاصد النحوية، ٣/ ٤٥٦، والأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٨٤.

وينسب للقطامي. وهو من قصيدة عدّتها (٤٢) بيتاً، مدح بها أبا عثمان عبد الواحد بن الحارث بن الحكم، وقيل: عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، وكان والياً في المدينة لمروان بن محمد. ومطلعها:

إنّا محيّوكَ فاسلمْ أيّها الطّللُ ... وإنْ بليتَ وإنْ طالتْ بكَ الطّيَلُ

ورواية الديوان برفع (فضل). الفضل: الخير والإنعام. العدم: الفقر وفقد المال. الإقتار: الافتقار. يمدح الشاعر هؤلاء القوم بأنّهم أفضلوا عليه عند فقره وحاجته وحين يبلغ الجهد به أنّه لا يستطيع الاحتمال، أي الارتحال لطلب الرزق، ضعفاً منه وعجزاً. ويروى «أجتَمِلُ»: أي أجمع العظام لأستخرج جميلها، أي ودكها. وقيل: إذابة الشحم. والجميل: الودك. وفي صدره رواية برفع «فضل».

الأصل: كمْ فضلٍ نالني منهم، ثمّ لمّا فصل بـ « نالني» بين كمْ وبين فضل، الّذي هو المميّز نصبه.

ومن مسائل كمْ أنّه يجوز فيه أن يحذف التّمييز، ويكون ذلك [٨٦/ أ] إذا عَرَفَ المخاطب الجنس الّذي تريد، مثل أن تجري ذكر الدّراهم، فتقول: كمْ عندك؟ تريد: كمْ درهماً عندك؟ أو تقول: كمْ مالك؟ تريد: كمْ درهماً مالك؟ وتقول: كمْ سرتَ؟ تريد: كمْ فرسخاً سرتَ؟ وكمْ أقمت بهذا المكان؟ تريد: كمْ يوماً أو كمْ شهراً؟.

ومن مسائلها أنّ الذّكر يعود إليها تارةً على لفظ الإفراد، كقولك: كمْ رجلٍ رأيته. وأخرى على لفظ الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [النجم:٢٦].

وممّا بيّن أنّ النّصب الأصليّ هو نصبُ المفعول، وأنّ ما عدا الأقسام الخمسة الّتي هي: المفعول المُطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معهُ والمفعول لهُ من المنصوبات؛ فهو فرعٌ على المفعول.

إنّ الّذي أوجب في الأصل أن يكون الفعل عاملاً في الاسم؛ هو اقتضاؤه معنىً فيه. وأوّل ما يقتضيه الفعل في الاسم هو الفاعل؛ لأنّه ما من فعلٍ في الدّنيا إلّا وهوَ يقتضي فاعلاً، ولا يكون له معنىً من دونه. ثمّ يلي ذلك اقتضاؤه المفعول به إذا كان متعدّياً. ثمّ اقتضاؤه المصدر متعدّياً كان أو غير متعدٍّ. ثمّ اقتضاؤه الزّمان الّذي يقع فيه؛ لأنّه لا ينفكّ من زمانٍ. ثمّ اقتضاؤه المكان إذا كان مبهماً. ثمّ اقتضاؤه الغرض الّذي انفعل. ثمّ يلحق بهذا المفعول معهُ.

وما عدا هذه الخمسةَ فإنّه لا يكون في الفعل اقتضاء له، فإذا قلت: جاءني [٨٦/ ب]

زيدٌ راكباً، وضربتُ زيداً مجرّداً من ثيابه؛ لم تكن الهيئة الّتي يكون عليها الفاعل والمفعول، في حال وقوع الفعل، ممّا يقتضيه الفعلُ، وإنّما هو بيان حالٍ يكون عليه الشّيء في حالِ وقوع الفعل منه أو به، فهوَ كالصّفةِ إذا قلت: جاءني زيدٌ الرّاكبُ، ورأيت زيداً الرّاكبَ، في أنّه لا يكون في اقتضاء الفعل في شيءٍ.

وأمّا التّمييز فلذلك لأنّك إذا قلت: أخذتُ عشرينَ درهماً؛ لم يكن الدّرهم من اقتضاء الأخذ في شيءٍ، وإنّما هو بيانٌ للعشرين. ثمّ أصله، كما ذكرنا، الجرُّ بمِنْ، ثمّ اختصروا فحذفوا مِنْ وأقاموا الواحد مقام الجمع في شيء، وذلك في مثل: خمسةَ عشرَ درهماً، وتركوه مجموعاً في شيءٍ، كمثال: قررْنا به أعيناً، وطبْنا أنفساً، وهمْ أحسنُ النّاسِ وجُهاً.

فصل

[إعراب الفعل غير حقيقي]

إعراب الفعل غير حقيقيّ؛ لأنّه لا يفيد فيه كما يفيد في الاسم. فلست تجد للرّفع إذا قلت: هو يفعلُ، معنىً، وفي النّصب إذا قلت: أنْ يفعلَ، معنىً آخر، كما تجدُ ذلك في الاسم.

وقد يُتَوهم في النّصب والجزم أنّهما يفيدان فيه معنىً؛ من حيث أنّك إذا قلت: لنْ يخرجَ زيدٌ، ولمْ يخرجْ زيدٌ؛ رأيتَه قد حدث فيه معنى النّفي. وذلك تخيّلٌ لا حاصلَ له؛ لأنّ الدّليل على النّفي هو الحرف نفسهُ، لا النّصب والجزم. أفلا ترى أنّك تقول: لا يخرج زيدٌ، وما يخرج زيدٌ؛ فتجد [٨٧/ أ] النّفيَ في الفعل، من غير أن كان لما ولا عمل

فيه وَمَع أنّه مرفوعٌ، كما كان في حال الإثبات. وإنّما يتفق أن يكون الإعرابُ فيه ضربٌ من الفائدة في القليل؛ وذلك أنّ الجزمَ يفصلُ بين أنْ لا يكون للنّهي، وبين أن يكون للنّهي، كقولك: لا تفعلْ ولا يفعلُ[1].

فقد يجري في العبارات ما يُوهمُ أنّ الجزم في الشّرط والجزاء؛ وليس يتحصّل إذا أنعم النّظر فيه. ألا ترى أنا نَعقِلُ معنى المجازاة في الفعل الواقع بعد إذا، كقول الشّاعر:

[الخفيف]

وَإِذَا مَا تَشَاءُ نَبْعَثُ مِنْهَا ... مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطاً مَذْعُورَا[2]

وكيف يمكن القول بذلك؟ ومعلوم أنّ المجازاة معنىً يحدث في الكلام بحرفٍ هو أصل فيها، وموضوع لها وهو إنْ؛ فحكمها، في أنّها يعقل من إنْ، حكمُ الاستفهام مثلاً في أنّه يعقل في هل والهمزة.

---

(١) في الأصل (لا تفعل ولا تفعل).

(٢) كعب بن زهير. ديوان (رواية أبي سعيد السّكري). بيروت: دار الفكر للجميع ودار القاموس الحديث، ١٩٦٨م، ص ١١٨، الكتاب ٣/ ٦٢، وسيبويه. الكتاب (هارون) ٢/ ٥٧.

وينسب هذا الشاهد لكعب بن زهير، وهو في ديوانه هكذا:

وإذا مَا أشَاءُ أبْعَثُ مِنْهَا ... مَطْلِعَ الشّمْسِ ناشِطاً مَذْعُورا

وهو من قصيدة عدّتها (٥٧) بيتاً، ومطلعها:

إنَّ عِرْسِي قَدْ آذنَتْنِي أخيراً ... لمْ تُعَرّج ولمْ تُؤامِرْ أميرا

يقول: كأنّ هذه الناقة في نشاطها بعد سير النّهار، ثور ناشط يخرج من بلد إلى بلد، فذلك أوحش له وأذعر. وانفرد الزجّاج في رواية عجزه هكذا: آخر الليل ناشطاً مذعورا.

فصل في الضّمائر

المتّصل هو ما لا يمكن اللّفظ به إلّا موصولاً بشيءٍ، كالكاف في: أكرمُك، والتّاء في فعلتُ. والمنفصل ما يمكنُ اللّفظ به غير موصولٍ بشيءٍ مبتدئاً: أنتَ فاعلٌ كذا، وإيّاك عنَيْتُ.

ثمّ ينبغي أن تعلم أنّ للضّمير في الفصْل والوصْل ثلاثة أحوال: يصلحُ فيها المتّصلُ دون المنفصل، وحالٍ يصلح فيها المنفصل دون المتّصل، وحال يصلح فيه كل واحدٍ منهما.

فالّذي لا يصلح فيه إلّا المتّصل [٨٧/ ب] هو ضمير الفاعل؛ وذلك أنّه لا يجوز أن تقول بدل فعلتَ وفعلتُ: فعلَ أنت وفعلَ أنا، وتأتي بالضّمير المنفصل. وكذلك الحكم في كلّ موضعٍ كان الضّمير فيه ضمير فاعل، ثمّ لم تكن فصلت بين الفعل والفاعل بشيءٍ. وكذلك الحكم في ضمير المفعول، كقولك: رأيتُكَ. لا يجوز ها هنا أن تقول: رأيتُ إيّاك، وهكذا الحكم في ضمير كلّ مفعولٍ لم يكن مفعولاً ثانياً.

وأمّا الحال الّتي لا يصلح فيها إلّا المنفصلُ، فأنْ تريد الابتداء بذكر المقصود بالضّمير كقولك: أنتَ خارجٌ، لا وجه ها هنا للمتّصل؛ لأنّه ليس مَعَكَ شيء يتّصل به الضّمير.

أو تريد الفصل بين الفاعل والفعل بإلّا، كقولك: ما ضربَ زيداً إلّا أنتَ. أو بين الفعل والمفعول، كقولك: ما عنيتُ إلّا إيّاك. ومثل إلّا في هذا حرفُ العطف، كقولك: عنيتُ زيداً وإيّاك، وكقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة:١]، وفعل هذا زيدٌ وأنتَ.

وأمّا الحال الّتي يصلح فيها المنفصل والمتّصل، فأنْ يكونَ الضّميرُ مَفعُولاً ثانياً، مثل

أن تريد إضمار الدّرهم في قولك: أعطيتُكَ دِرْهَماً؛ فإنّه يجوز لك فيه المتّصل والمنفصل. تقول: الدّرهمُ أعطيتكَهُ، وإن شئت قلت: أعطيتُكَ إيّاه. وكذلك تقول: زيدٌ الدّرهمَ أعطيتموه. وإن شئت قلت: أعطيته إيّاه. وإنّما يكون هذا إذا كان المفعول الأوّل [٨٨/ أ] أيضاً ضميراً، كالكاف في أعطيتُكَ.

فإنْ كانَ ظاهراً لم يَصْلح إلّا الوصلُ، تقول: الدّرهمَ أعطيتَه زيداً، ولا يجوز أن تقول: الدّرهمَ أعطيتُ زيداً إيّاه. واسم الفاعل في ذلك كالفعل، تقول: زيدٌ الدّرهمُ مُعْطِيكَه، ومُعْطِيكَ إيّاه.

وما يصلح فيه المتّصل والمنفصل، ما يكون قد انتصب بالمصدر، نحو: عجبتُ من ضربِكَهُ، ومن ضربِكَ إيّاه.

وممّا يجب أن يعلم في الضّمائر أنّه يراعى فيها المراتب. تفسير هذا أنّك لا تُقدّم المُخاطبَ على المتكلّمِ، ولا الغائبَ على واحدٍ منهما.

بيان ذلك أنّك تقول مثلاً: ملّكنيك زيدٌ؛ فتقدّم ضميرَ المتكلّمِ على ضمير المخاطبِ. ولا يجوز أن تقول: ملّكني زيدٌ، وتقول: أعطانيك زيدٌ، ولا يجوز: أعطاكني زيدٌ، فهذا في المتكلّم والمخاطب. ومثاله في المخاطب والغائب أنّك تقول: الدّرهمَ أعطاكه زيدٌ، ولا تقول: أعطاهوك.

النّون الّتي تلحق قبل ضمير المُتكلّم، الّذي هو الياء، في نحو: أكرمني؛ يسمّى عماداً. والغرض منه أن تحفظ على آخر الفعل حركته وسكونَهُ؛ فتبقى فتحةُ أكرمَ، إذا قلت: أكرَمَنِي، على حالها. وسكون أكرِمْ إذا قلت: أكرِمْنِي، على حالهِ.

ولو لم تكن النّون لوجب كسر آخر الفعل، وأن يقالَ: أكرَمِي وأكرِمِي؛ فكان يتغيّر الفعل عن صيغتهِ، ويقع اللّبس في الأمر، من حيث كان يشبه أمر المؤنّث.

ولا تلحق هذه النّون قبل هذه الياء؛ إذا كانت الياءُ ضميرَ مجرورٍ؛ إلّا في كلمات معدودة [٨٨/ ب] وهي: عنّي، ومنّي، ولدنّي. وأمّا قَدْنِي وقَطْنِي فإنّما ألحقا بِمِنّي، من حيث كان معناهما معنى حَسْبِي. وإذا كان كذلك؛ كان الياء ضمير مجرور.

هذا وقد جاء ترك النّون في هذه الكلمات، فقالوا: مِنِي، وعَنِي، بنون واحدة، وقَدِي، كقوله:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي   لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ (١)

فصل في الكاف

الكاف تكون على وجهين: أحدهما: أن يكون اسماً للمخاطب، وذلك في قولك: رأيتُك ومَرَرْتُ بكَ وغُلامُكَ. والثّاني: أن يكون حرفاً مجرّداً للخطاب، وذلك قولهم: ذلكَ وهناكَ والنجاك، هي في جميع ذلك حرفٌ بدليل أنّك لو أردتّ أن تضع موضع

---

(١) سيبويه. الكتاب (هارون) ٢/ ٣٧١، وابن السّكّيت. إصلاح المنطق، ص ٣٤٢ و ٤٠١، والمبرد. الكامل ...، ٢/ ٢٢١، وابن جني. المحتسب ...، ٢/ ٢٢٣، والأزهري. شرح التصريح ...، ١/ ١١٢، والأشموني. شرح الأشموني، ١/ ٨٧، وابن عقيل. شرح ابن عقيل، ١/ ١١٥، والخضري. حاشية الخضري ...، ١/ ٦١، وأبو حيّان الأندلسي. ارتشاف الضرب، ٢/ ٥٠٨، والبغدادي. خزانة الأدب، ٥/ ٣٨٢ (الشاهد ٤٠٣)، والعيني. المقاصد النحوية، ١/ ١٩٧، وابن هشام. مغني اللبيب، ١/ ٣٤٣.

واختُلف في نسبة البيت، فقيل: لحُمَيْد الأرقط، وقيل: أبو نخيلة حميد بن مالك الأرقط أو أبو بجدلة، أحد شعراء عصر بني أمية. وقيل: زيد الخيل أو خف الأحمر. وهو من أرجوزة له يمدح بها الحجاج بن يوسف، ويعرض بعبدالله بن الزبير.

قَدْني: حسبي وكفاني. الخُبَيْبان: هما عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب، وكلاهما يُكَنّى خُبيب. وقيل: خُبيب بن عبدالله بن الزبير بن العوام وأباه عبد الله. ويروى «الخبيبين» على الجمع: يريد أبا خبيب وشيعته. الإمام: الخليفة. الشحيح: البخيل. المُلحد: الجائر المائل عن الحقّ. يقول: حسبي من نصرة هذين الرجلين، أي لا أنصرهما بعد. وهنا تعريض بعبد الله بن الزبير، فإنّه كان بخيلاً، وأنّه ألحد في الحرم.

الكاف اسماً لم تقدر عليه، لو قلت: ذا زيدٍ، أو ذا زيداً كان مُحالاً؛ لأنّ ذا: اسم إشارة، ولا يصحّ فيه الإضافة؛ لأنّ الاسم لا يضاف إلّا من بعد أن يكون نكرة أو يُنكَّرُ. فالنّكرة كقولك: غلامُ زيدٍ، الأصل: غلامٌ، ثمّ أضفت.

وأمّا ما كان معرفةً وأضيف، فكقول الشّاعر:

[الطويل]

عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُم ... بأبيضَ ماضي الشّعرتين يماني[1]

إضافة زيد إلى ضمير المتكلّم والمخاطب، لا يتصوّر إلّا بعد أن تُنكره؛ لأنّه لا يجتمع في اسمٍ واحدٍ تعريفان.

ثمّ أنّ وجه التّنكير فيه، أنْ يُقدَر تقدير صاحب، كأنّه يريد: علا صاحبُنَا المسمّى زيداً رأسَ صاحبِكم المسمّى كذلك زيداً. ولو لم يقدّر [٨٩/ أ] ذلك؛ لم يعقل للإضافة فيه معنى. ألا ترى أنّ العَلَمَ يكون موضوعاً لشيءٍ بعينه، فإذا قلت: جاءني زيدٌ؛ فكأنّك قلت: الرّجل الّذي عرفت أنّ من صفتهِ كذا وكذا.

---

(١) المبرد. الكامل ...، ٢/ ١١٨، والأزهري. شرح التصريح ...، ١/ ١٠٣ و ١/ ١٥٣، والأشموني. شرح الأشموني، ١/ ٤٩٢، والحصري القيرواني. زهر الآداب وثمر الألباب، ٤/ ١١٠٣، وأبو حيّان الأندلسي. ارتشاف الضرب، ١/ ٥١٦، والبغدادي. خزانة الأدب، ٢/ ٢٢٤ (الشاهد ١١٨)، والعيني. المقاصد النحوية، ٢/ ٥١١، وابن هشام. مغني اللبيب، ١/ ١١١.

ونسب هذا البيت لرجل من طيء؛ وكان رجل منهم يُقال له زيد، من ولد عُروة بن زيد الخيل، قتل رجلاً من بني أسد يُقال له زيد، ثمّ أقيد به بعد؛ فقال هذا البيت مع أبيات أخرى.

وكما اختلفوا في نسبته اختلفوا في روايته فروي: يوم الحمى، وبِأَبْيَضَ مشحوذ الغِرارِ يَماني، وبِأَبْيَضَ من ظامي الحديد يمان، وبِأَبْيَضَ ماضي الشّفرتين يمان، وبِأَبْيَضَ من ماء الحديد يماني، وبِأَبْيَضَ مصقول الغرار يمان.

النّقا: الكثيب من الرّمل. يوم النّقا: يوم الحرب عند هذا المكان. الأبيض: السيف. الماضي: النّافذ بالقطع. الشّفرة: حدّ السيف، وثنّاه باعتبار وجهيه.

فكما أنّه مُحَالٌ أنْ تضيف الرّجل مع الألف واللّام، كذلك محال أن تضيف العلم. وهذا موضِعٌ يقل تَنَبُّه النّاس له.

ومثله أنّ العَلَم لا يثنّى ولا يجمع إلّا على تأويلٍ. فإذا قيل: الزّيدان، كان المعنى: المسمّيان بزيدٍ. وإذا قيل: الزّيدون، كان المعنى: المسمّون بزيدٍ. لا يكون للتّثنية والجمع فيه معنىً، إذا لم يقدّر ذلك.

وهذا الفصل اعتراضٌ في المسألة، فارجع إلى حديث الكاف، واعمل أبداً على [أنْ] تنظرَ[1] إلى مكانها، فإذا أمكنك أن تضع موضِعها اسماً منصوباً أو مجروراً، فاعلم أنّها اسمٌ. وإذا لم يكن ذلك، فاعلم أنّها حرفٌ مجرّدٌ للدّلالة على الخطاب.

وممّا الكاف فيه حرفٌ إيّاك. والصّحيح فيها أنّها بمنزلة الكاف في ذلك. والدّليل عليه أنّا لا نستطيع أنْ نَضَعَ موضعَهُ اسماً ظاهراً. فلا يقال: إيا زيدكما. لا يقال: ذا زيدٍ. هذا هو الّذي يجري عليه الكلام.

وقد ذهب بعض النّحويين إلى جواز أن يكون الكاف ها هنا ضميراً وفي موضع جرٍّ، ونزّل إيّاك منزلة نفسك، فقيل له: لو كان كذلك لكان ينبغي أن يقال بدل إيّاك عَنيتُ: إيّا زيدٍ عنيتُ [٨٩/ ب].

وقد روى عن بعض العرب أنّه قال: «إذا بلغ الرّجل السّتين فإيّاه وإيّا الشّوابّ». والّذي عليه المحققون هو ترك الأخذ به لشذوذه، وأنّه لا يوجد له نظيرٌ.

وسلك الكوفيّون فيه مسلكاً آخر، فقالوا: إنّ الكاف هو ضمير المخاطب، وفي

(١) في الأصل (تنظرُ) ودون (أنْ)، وأضفتها لاقتضاء السياق لها.

موضع نصبٍ، كما يكون إذا قلت: رأيتك، وإيّا عماد له حتّى يمكن اللّفظ به مقدّما. وهذا قول قريب من الصّواب.

لَدُن فيه لغاتٌ: لَدُنْ وَلَدِي ولَدُ، وهو في معنى: عند. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا ﴿٨٠﴾﴾ [الإسراء]، ويقال: مِنْ لَدُنْ وقتِ الصّلاة، فيكون المعنى: مِنْ عندِ وقتِ الصّلاة. قال الشّاعر:

[الوافر]

فَإِنَّ الكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيماً ... وَلَمْ أُقْتِرْ لَدُنْ أَنّي غُلامُ[1]

المعنى: مِنْ لَدُنْ كوني غُلاماً. وحقّه الإضافة أبداً، كَعِنْدَ سواءٍ.

فأمّا قولهم: لَدُنْ غدوة، فإنّهم قد خصّوا غَدوةً من بين الأسماء كلّها بحكم معه، وهو أنْ نصبوها به. وقال صاحب الكتاب: «له مع غدوة حال لا يكون مع غيرها»[2]، وهو أن شبّه النّون فيه بالتّنوين في اسم الفاعل، إذا قلت: هو ضاربٌ زيداً، وهو شيءٌ

(١) ابن السّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحق. كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ. تهذيب: أبو زكريا يحيى بن عليّ الخطيب التبريزي. عناية: الأب لويس شيخو اليسوعيّ. بيروت: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٨٩٥م، ص ٩، وابن السّكّيت. إصلاح المنطق، ص ٣٣ و ١٦٧ و ٣٦٤، والمفضّل الضّبي. المفضّليات، ص ١٨٥، والمتنبي. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للعكبري، ٢/ ٢٤١ و ٣/ ٢١١، والشريف المرتضى. أمالي المرتضى، ١/ ١٠٩، والبغدادي. خزانة الأدب، ٧/ ١١٢ (الشاهد ٧٥٣).

وينسب هذا البيت لعمرو بن حسان من بني الحرث ابن همّام، وهو شاعر صحابيّ.

الكثر: الكثير. أعياني الغنى: أتعبني الحصول عليه. الإقتار: الفقر، والتضييق، وقلة الإنفاق. يخاطب الشاعر عاذلته على الإنفاق فيقول لها: إمساكي وبُخلي لا يحصلُ لي بهما أنْ أُدركَ ما في نفسي من المال؛ لأنّ المقدار الذي تطلبُه نفسي من المال، وتنتهي معهُ شهوتي لا غاية لهُ. وإنفاقي لا يُفضي إلى العدم؛ فلمَ تأمُرينني بجمع المال وأنا لا أبلغ غاية الغنى بالمنع ولا أفتقر بالبذل.

(٢) سيبويه. الكتاب (هارون) ١/ ٢١٠.

نادرٌ غريبٌ، تقاس الشّواذ من الأحكام أبداً عليه.

هذا وغدوة اسمٌ علم في كلامهم. يقال: خرجتُ غدوةَ، بغير تنوين، على أن يكون مثل طلحة وحمزة في امتناعه من الصّرف للتّعريف والتّأنيث. وإنّما نوّن ها هنا خصوصاً ليظهر ما أرادوه مِن [٩٠/ أ] تنزيل لَدُنْ منزلة ما يعمل النّصب، وذلك لأنّهم لو لم ينوّنوا، فقالوا: لَدُنْ غدوةَ؛ لم يعلم أنّها منصوبةٌ بلَدُنْ؛ لأنّ ما لا ينصرف يكون لفظهُ في حال الجرّ كاللفظ[1] المنصوب.

فصل في المستكنّ

إنّما كان الضّمير لازماً في هذه الأربعة الّتي هي: افعلْ وأفعَلُ ونفعلُ وتفعلُ، من حيث كانوا جعلوا هذه الصّيغ لا تصلح للأسماء الظّاهرة. وكان افعلْ لا يكون أمراً إلّا للمخاطب. وأفعلُ ونفعلُ لا تكونان حديثاً إلا عن المتكلّم. وتفعلُ إذا كان التّاء للخطاب لا يكون حديثاً إلّا عن المخاطب.

وإنّما كان يتصوّر أن تخلو من هذه الضّمائر أنْ لو كان يجوز أن يقال: افعلْ، ويراد به أمر غائبٍ، كما يكون: ليفعلْ. وكان إذا رفع به اسم الغائب خلا من الضّمير، كما يخلو ليفعلْ، إذا رفعت به ظاهراً، فقلت: ليفعلْ زيدٌ، من أن يكون فيه ضميرٌ.

وجملة الأمر أنّ الفعل إنّما يخلو من الضّمير؛ إذا رفعت به ظاهراً. فإذا كان لا يصحّ رفع الظّاهر به؛ فمن الضّرورة أن يكون فيه ضمير. وما عدا هذه الأربعة فإنّه يكون للغيبة، فإذا رفع به الظّاهر؛ خلا من الضّمير. فإذا تقدّم ذِكْرُ الظّاهرِ جُعل ضميرُهُ فيه، كقولك: زيدٌ ضربَ.

---

(١) في الأصل (كالفظ).

فصل

[الجزء الواحد في الكلام لا يفيد]

الجزء الواحد لا يفيد. فلو قلت: زيدٌ، ولم تضمّ إليه فعلاً أو اسماً آخر؛ لم يكن له فائدةٌ وكذلك الحكم [٩٠/ ب] إذا ذكرت فِعْلاً، فقلت: ضَربَ، ولم تضمّ إليه اسماً ولم تقدّر فيه ضمير الشّيء؛ لم تقدر، وكان بمنزلة صوتٍ تصوّته. وأنت ترى أكثر النّاس إذا سمعوا هذا أنكروه، وظنّوا أنّه يؤدّي إلى إبطال معاني الكلم الّتي أرادها واضع اللّغة.

والسّبب في دخول هذه الشّبهة عليهم أنّهم لا يحصّلون مرادنا بالفائدة، ولا يعلمون أنّ المراد بها ما يستفيده المخاطب من المتكلّم. ومعاني الكلم المفردة تكون معلومةً للمخاطب، كما تكون معلومةً للمتكلّم؛ لأنّ من شرط المُتخَاطِبَيْن أن يكون العلم بمعاني أوضاع اللّغة، الّتي يُكلِّم بها الرّجل صاحبه، مُشْتَرَكاً بينهما وإلّا لم يكن هناك خطابٌ.

ألا ترى أنّه إنْ نطقَ أحدُ الرّجلين مع مَنْ لا يحسن العربيّةَ أصلاً، بألفاظٍ من كلام العرب؛ لم يتصوّر أن يكون ذلك خطاباً لهُ. وإذ قد ثبت ذلك؛ فإنّ الفائدة تحصل من التّأليف.

وليس كلّ كلمتين يكون فيها تأليف، إنّما يكون التّأليف بين الاسم والاسم، كقولك: زيدٌ منطلقٌ. والفعل والاسم، كقولك: خرجَ زيدٌ. وما عدا ذلك كان الائتلاف ممتنعاً فيه. فلا يأتلف الفعل مع الفعل، ولا الفعل مع الحرف، مثل أن تقول: ما خرجَ، ولا تنوي فيه ضميراً. ولا الحرف مع الاسم، نحو: إنّ زيداً [٩١/ أ] أو هل زيدٌ، ثمّ لا تقدّر ضمّ فعلٍ أو اسمٍ إليه، إلّا في موضعٍ واحدٍ، وهو: يا عبد الله، وذلك

أيضاً إذا حقّقْتَ؛ لم يكن ائتلاف حرفٍ مع اسمٍ؛ وذاك لأنّ سبب الفائدة في قولنا: يا عبدَ الله؛ أنّ فيه معنى: أعني عبدَ الله، وأريدُ عبدَ الله وأدعو عبد الله. إلّا أنّه لما ناب يا عن الفعل وقام مقامه، صار لذلك كأنّه الّذي حَصَلت به وبالاسم الفائدة.

هذا وإنّه لتحصل الفائدة بذكر حرف واحدٍ من أجل دلالته على جملةٍ من الكلام، وذلك قولك في جواب من يقول: هل خرجَ زيدٌ؟ لا. الفائدة حاصلة ها هنا، ولكن ليس لنفس ما وضع له لا، ولكن لأجل أنّه إذا كان موضوعاً للنّفي، ثمّ جاء في جواب استفهام؛ علم أنّ المجيب بها قد نوى في نفسه الجملة المستفهم عنها، وأنّه قصد نفيها. فإذا قال: هل خرج زيدٌ؟ فقال المجيبُ: لا، عُلِمَ أنّه أراد: لم يخرجْ زيدٌ، ثمّ جعل لا دليلاً عليه.

الجملة لا يكون لها موضع من الإعراب حتّى تقع موقعاً يصحّ وقوع المفرد فيه. ومواضع ذلك هي الّتي عددناها[1]، فإذا رأيتها في غير تلك المواضع؛ فاعلم أنّها عارية المواضع من الإعراب.

ومن الواضح في ذلك الصّلة، فإذا قلت: جاءني الّذي أبوهُ منطلقٌ؛ لم يكن لهذه الجملة موضع من الإعراب؛ وذلك لأنّ الصّلة لا تكون [٩١/ ب] إلّا جُملةً، ولا يقع فيها المفرد البتّة. وإذا لم يتصوّر أن يكون في موضع مفردٍ؛ لم يتصوّر تقدير إعرابٍ فيها؛ لأنّ الإعراب يكون للمفرد.

واعلم أنّ الجملة إذا وقعت[2] موقع الحال؛ فإنّها تجيء مرّةً مع الواو، وأخرى بغير

(١) ربما يقصد بيان مواضعها في كتاب (الجمل في النحو) ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) في الأصل (وقع).

الواو. فمثال الأوّل: جاءني زيدٌ وغلامُهُ بين يديه، ورأيت زيداً وهو يُملي الحديث، وجاءني زيدٌ وهو راكبٌ. ومثال الثّاني قولك: أتاني زيدٌ يعدو به فرسُهٌ. كقول دُواد(١):

[الخفيف]

ولَقَدْ أغْتَدى، يُدافِعُ رُكْنَيْ أحْوذيٌّ ذو مَيْعَةٍ إضْريجُ(٢)

يعدو به فرسه: حال، وكذلك: يُدافِعُ رُكْنَيْ، إلى آخر البيت؛ لأنّ الجمع جملةٌ واحدةٌ.

وفي هذه المسألة أمر مشتبهٌ، وهو أنّا نراهم يعدُّون في مسألة الحال مسائل ليس معنى الحال فيها ما أصّلوه؛ وذلك لأنّهم قد أصّلوا في الحال أنّه زيادة في الخبر، وأنّك إذا قلت: جاءني زيدٌ راكباً؛ كنت أخبرت عن زيدٍ بالرّكوب، كما أخبرت عنه بالمجيء. وأصّلوا أيضاً أنّ حدّ الحال أن يكون جواباً لكيف، ثمّ إنّهم يذكرون في أثناء ما يجعلون

---

(١) ويقصد به أبا دُواد، وقد ذكره في (دلائل الإعجاز) بأبي دُواد، وعلّق المحقق على هذا البيت بقوله: «البيت مع آخرين في الأغاني أنشدها أبو الأسود الدؤلي لعلي بن أبي طالب، الذي سأل الدؤلي عن أشعر النّاس، فقال: أبو دؤاد.

وأبو دؤاد هذا شاعر جاهلي قديم (ت ٥٥٤م) يدعى جارية بن الحجاج، وقيل: حنظلة الشرقي، وهو أحد نعّات الخيل المجيدين. انظر: الجرجاني. دلائل الإعجاز (الأيوبي) ص ١٣٥ والتعليق على البيت في الحاشية رقم (٢).

(٢) كتاب الخيل (من موقع الوراق الإلكتروني [http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=3168&page=1])، شرح أدب الكاتب للجواليقي (من موقع الوراق الإلكتروني ٨١ [http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=413&page=1]).

وبعده:

مخلط مزيَلٌ معنٌ مفرٌّ مطرحٌ مضرحٌ جموحٌ خَروجُ

أغتدي: أسير الغداة، الأحوذي: الحاذق المشمر للأمور القاهر لها. ويروى الأجوليّ: الجوّال السريع العرق. المَيْعة: أول الشيء، وميعة الفرس: أول جريه وأنشطه. الإضريج: الجيّد من الخيل، وقيل: الجواد الكثير العرق، وقيل: الشديد العدو والواسع الصدر. ملاحظة: كُتب تحت كلمة إضريج معناها: مسرع.

الجملة فيه حالاً جملاً من الكلام، لا يتصوّر هذا الّذي أصّلوه فيها.

تفسير ذلك أنّهم يقولون في مثل: خرجتُ وقد طلعت الشّمس، وقول النّابغة:

[البسيط]

كَـأَنَّ رَحْـلِي وَقَـدْ زَالَ النَّهَـارُ بِنَـا   بِـذِي الجَلِيْـلِ عَـلَى مُـسْتَأْنِسٍ وَحَـدِ(1)

[٩٢/أ]

أنّ الواو للحال، وأن الجملة حال مع علمنا أنّ قولنا: والشّمسُ طلعت، الشّمسُ لا تكون خبراً عن زيدٍ، ولا هيئة فيه يكون جواباً لكيف.

وإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يقسم الكلام في هذا قسمين: يكون معنى الحال في أحدهما معنى الصّفة والهيئة الّتي يكون عليها الإنسان، كالّذي أرادوه حيث قالوا في كيف: إنّه سؤالٌ عن الأحوال. وفي الآخر معنى الوقت، كقولنا: خرجتُ في حالِ طلوع الشّمس. وهم بالاتّفاق قد خلطوا أحد القسمين بالآخر، والتّحقيق ما ذكرت.

---

(١) النّابغة الذّبياني. ديوان النّابغة الـذّبياني، ص ١٧، والبطليوسي. شرح الأشعار السّتّة، ١/ ٣٣٤، وابن جني. الخصائص، ٣/ ٢٦٢، والبغدادي. خزانة الأدب، ٣/ ١٨٧ (أبيات الشاهد ١٨٩).

وهو من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه مما بلغه عنه فيما وشى به بنو قُريع في أمر المتجرّدة. وقد روي في الديوان هكذا:

كـأنّ رحـلي، وقـدْ زالَ النّهـارُ بنـا   يـومَ الجليـلِ عـلى مُـسْتَأنِسٍ وَحَـدِ

وهو من قصيدته المشهورة المبدوءة بـ:

يـا دارَ ميّـة بالعليـاءِ فالـسّندِ   أقـوتْ وطـالَ عليهـا سـالفُ الأبَـدِ

الجليل: شجر الثمام. المستأنس: ثور يخاف الأنيس. وقيل: هو الذي يرفع رأسه هل يرى شخصاً؟. زال النهار: انتصف. يقول: كأنّ رحلي على ثور مستأنس منفرد، لنشاط ناقته وحدّتها في وقت إعياء الإبل وكلالها. وقوله: «يوم الجليل»: أي يوم مررنا بالجليل (وهو موضع ينبت الثمام) وسيرنا على موضعه، وكأنّه مرّ به في الهاجرة أو العشيّ. وَحَد: منفرد. ويروى بـ(بِذِي الجَليل) و (بِذِي السّليل) و (مستوجس).

واعلم أنّ من شأن الجملةِ الواقعة حالاً، أن تغني الواو فيها في بعض الكلام، عن ذكر يعود منها إلى ذي الحال، مثال ذلك قول الشّاعر:

[السريع]

خَرَجْتُ وَالوَطْءُ خفي كَمَا ... يَنْسَابُ مِنْ مَكْمَنِهِ الأَرْقَمُ[1]

قوله: والوطءُ خَفيٌّ: حال من المتكلّم، وليس فيه ذكرٌ إلّا أنّه حَسَنٌ من حيث عُلِمَ أنّه أراد الوطء منه لا الوطء على الإطلاق.

ومثل هذا أن تقول: رأيت زيداً والفرسُ مُلجمٌ، فيستقيم من حيث تعلم أنّك أردتّ: وفرسُهُ ملجمٌ. ولو أسقطتّ الواو فقلت: خرجتُ الوطءُ خفيٌّ، ورأيتُ زيداً الفرسُ ملجَمٌ؛ لم يجز لأنّ الواو هي الّتي تُنبئ عن إرادة الذّكر في المعنى، وأنّك أردتّ فرسَهُ، وأراد المتكلّم وطأه.

وليس ينبغي أن يتوهّم أنّه يجوز أن [٩٢/ ب] تخلو[2] الجملة من أن يكون فيها ذكر يعلم من طريق المعنى، كما فسّرناه، وإنّما يتصوّر ذلك إذا أريد بالحال التّوقيت، كمثل: خرجتُ وقد طلعتِ الشّمسُ؛ لأنّ المعنى إذا كان على التّوقيت؛ لم يقتض أن يكون في الجملة ذكر يعود إلى ذي الحال؛ لأنّها لا تكون صفة له، ولا يكون القصد بالجملةِ أنّ الفعل وقع من ذي الحال، وهو بصفة كذا، لأنّ طلوع الشّمس لا يكون هيئةً للخارج في ذلك الوقت.

(١) الجرجاني. دلائل الإعجاز، ص ٤٢١. وينسب لاسماعيل بن يسار. وقبله:

حتّى إذا الصبح بدا ضوءه ... وغابت الجوزاء والمرزم

(٢) في الأصل (يخلوه).

هذا آخر الإملاء في شرح الجمل.

فرغ من تحريره وتدبيره يوم الخميس، وقت الضّحى، العاشر من شهر ربيع الأوّل سنة ستّ وتسعين وخمس مائة.

رحم الله من نظر فيه، ودعا لكاتبه ولصاحبه بالمغفرة والرّضوان، آمين ربّ العالمين [٩٣/أ].

الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأشعار[1]

الأبيات الكاملة

أول البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة
		حرف الباء		
وَكُلَّمَا لَقِيَ	يَضْطَجِبَا	البسيط	المتنبّي	٢٠٨
وَتَغْبِطُ الأَرْضُ	رَكِبَا	البسيط	المتنبي	٢٧٢
فَمَا قَوْمِي	الرِّقَابَا	الوافر	الحارث بن ظالم	٣٠٥
يَسُرُّ المَرْءَ	ذَهَابَا	الوافر	مجهول	٢٦٩
وما لي	مشعبُ	الطويل	الكُميت بن زيد الأسدي	١٨٨
عَسَى اللهُ	سَكُوبِ	الطويل	هدبة بن خشرم	١٥٨
		حرف التاء		
ذَكَّرَتِهَا إِيَّانَهَا	حَلَفَتْ	مجزوء الرّجز	لم أعثر على هذا الشاهد	٢٢٦
		حرف الجيم		
ولَقَدْ أغْتَدى	إضريجُ	الخفيف	أبو دُواد	٣٢٠
كَأَنَّ أَصْوَاتَ	الفَرَارِيجِ	البسيط	ذو الرُّمَّة	٢٥٥

(١) رتب الحرف الأخير من البيت الشّعريّ وفاقاً للتسلسل التّالي: السّاكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور. وعند التشابه يراعى في ذلك ترتيب البحور على النحو التالي: الطويل فالمديد فالبسيط فالوافر فالكامل فالهزج فالرّجز فالرمل فالسريع فالمنسرح فالخفيف فالمضارع فالمقتضب فالمجتث فالمتقارب فالمتدارك. وعند التساوي ينظر في ترتيب أسماء الشعراء ألفبائياً، وعندما يكون الشاعر واحداً لأكثر من بيت ينظر أيّها ورد أولاً في الكتاب.

أول البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة
		حرف الدال		
فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ	مَزَادَهُ	مجزوء الكامل	مجهول	١٠٢، ٢٥٦
كَأَنَّ رَحْلِي	وَحَدِ	البسيط	النّابغة	٣٢١
بِاللهِ رَبِّكَ	المُتَعَمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد العدوية	١٧٦
		حرف الراء		
ثُمَّ زَادُوا	المُبِرْ	الرّمل	طرفة بن العبد	١٦٠
وَإِذَا مَا	مَذْعُورَا	الخفيف	كعب بن زهير	٣١٠
فَأَصْبَحْتَ أَنَّى	شَاجِرُ	الطويل	لبيد	٢٦٢
وَهَلْ يَدَعُ	تَذْرِي	الطويل	مجهول	٢٤٣
يَا زِبْرِقَانُ	والفخرُ	الكامل	المخبّل السّعدي	١٨٥
إِذَا تَوَعَّرَتِ	بِأَوْعَرِ	الكامل	ابن المولى	٢٢١
لَوْ بِغَيْرِ	اعْتِصَارِي	الرّمل	عديّ بن زيد	١٠٢، ٢٣٣
شَتَّانَ مَا	جابري	السريع	الأعشى	٢٥١
سَأَلَتَانِي الطَّلَاقَ	بِنُكْرِ	الخفيف	زيد بن عمرو	١٠٥، ٢٥٢
وَيْ كَأَنْ	ضُرّْ	الخفيف	زيد بن عمرو	١٠٥، ٢٥٢
		حرف الضاد		
فَأَصْبَحَ مِنْ	قَابِضُ	الطويل	قيس بن جروة الطائي	٢٦٦

أول البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة
غَدَتْ مِنْ	مَجْهَلِ	الطويل	مزاحم بن الحارث العقيلي	٢٢٩
رُبَّمَا تَكْرَهُ	العِقَالِ	الخفيف	أميّة بن أبي الصّلت	٢٦٧

حرف الميم

أول البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة
وَإِنْ أَتَاهُ	حَرِمُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٢١٧
وَقَدْ عَلَوْتُ	مَسْمُومُ	البسيط	علقمة بن عبدة	١٠٢، ٢٩١
فَإِنَّ الكُثْرَ	غُلامُ	الوافر	عمرو بن حسّان	٣١٦
وَيَأْخُذُ بَعْدَهُ	سَنَامُ	الوافر	النّابغة	٣٠٣
خَرَجْتُ وَالوَطْءُ	الأَرْقَمُ	السّريع	اسماعيل بن يسار	٣٢٢
بَطَلٍ كَأَنَّ	بِتَوْأَمِ	الكامل	عنترة العبسي	٢٢٣
وَلَقَدْ شَفَى	أَقْدِمِ	الكامل	عنترة العبسي	٢٥٣
حَاشَا أَبِي	وَالشَّتْمِ	الكامل	مُنْقِذ بن الطّمّاح الأسَديّ (الجُمَيْح) أو أبو خالد بن نَضْلة	١٩١

حرف النون

أول البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة
يَا حَبَّذَا	كانَا	البسيط	جرير	٢٥٤
يَا رُبَّ	حِرْمَانَا	البسيط	جرير	٣٠١
بُثَيْنَ الزَمِي	مَعُونِ	الطويل	جميل بثينة	٢٤٠
عَلا زَيْدُنَا	يَمَانِي	الطويل	رجل من طيّ	٣١٤
شَتّانَ بَيْنَ	أحيانِي	الكامل	المخيم الرّاسبي	٢٥٠

فهرس أنصاف الأبيات[1]

البيت	البحر	القائل	الصفحة
أَذَا الغُصْنُ أَمْ ذَا الدِّعْصُ أَمْ أَنْتَ فِتْنَةٌ	الطويل	المتنبي	١٠٢، ١٨٥
إلّا أيّهذا اللائمي أَحْضُرَ الوَغَا	الطويل	طرفة بن العبد	٢٠٧
أَمْسَى بِبَلْدَةٍ لا عَمٍ وَلا خَالِ	البسيط	النّابغة	١٨٣
ثُمَّ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى حَامِدِ	المتدارك	لم أعثر على هذا الشاهد	١٩٢
كَيْفَ الرَّجَاءُ مِنَ الخُطُوبِ تَخَلُّصَا	الكامل	المتنبي	١٠٢، ١٤٥
هُمَا أَخَوَا في الحَيِّ مَنْ لا أَخَا لَهُ	الطويل	دُرْنا بنت سيار أو عَبْعَبة أو عمرة الخثعمية	٢٥٦
وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدَرِي	الوافر	يزيد بن سنان بن أبي حارثة	٢٤٦
وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا	المتقارب	عامر بن جوين	٢٩٢
يا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ	البسيط	مجهول	٢٠٢
يُرَوِّى بِكَالفِرْصَادِ [في كُلِّ غارةٍ]	الطويل	المتنبي	٢٣٠

(١) تم ترتيبها بناء على الحرف الأول من كل شطر.

فهرس الأرجاز

فهرس الأمثال

فهرس الأعلام

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

المصادر والمراجع

١. إبراهيم، رجب عبد الجواد. معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس من الفتح إلى سقوط الخلافة ٩٢-٨٩٨ هـ. القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٤م.

٢. ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القُضاعي. التكملة لكتاب الصلة. تحقيق: عبد السلام هراس. الدار البيضاء: دار الفكر، ١٩٥٦م.

٣.ابن أبي الصلت، أمية. شرح ديوان. تقديم وتعليق: سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب. بيروت – لبنان: مكتبة الحياة، د. ت.

٤. ابن الجرّاح، أبو عبد الله محمّد بن داود. الورقة. تحقيق: عبد الوهاب عزّام وعبد الستّار أحمد فرّاج. القاهرة: دار المعارف. د. ت. ط. ٣.

٥. ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي. النّشر في القراءات العشر. تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع. بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، د. ت

٦. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. بيروت – لبنان: دار الكتاب العربي، د. ت.

٧. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: على النّجدي ناصف، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي. القاهرة، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م.

٨. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي أبو الفضل. لسان الميزان. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٧-١٩٨٨م.

٩. ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمّد بن علي. شرح جمل الزجاجي. تحقيق: سلوى محمّد عرب. مكّة: جامعة أمّ القرى، ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٠. ابن الخشرم العذريّ، هُدبة. **شعر**. تحقيق: يحيى الجبوري. الكويت: دار القلم للنّشر والتّوزيع، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م. ط. ٢.

١١. ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. تحقيق: إحسان عبّاس. بيروت: دار صادر ودار الثقافة، د. ت.

١٢. ابن الزبير، أبو جعفر أحمد. **صلة الصّلة**. الرباط، ١٩٣٧م.

١٣. ابن السراج، أبو بكر محمد السري بن سهل. **الأصول في النحو**. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م. ط. ٢.

١٤. ابن السّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق. **إصلاح المنطق**. شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. مصر: دار المعارف، ١٩٧٠م.

١٥. ابن السّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحق. **كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ**. تهذيب: أبو زكريا يحيى بن عليّ الخطيب التبريزي. عناية: الأب لويس شيخو اليسوعيّ. بيروت: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٨٩٥م.

١٦. ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد. **سر الفصاحة**. شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي. ميدان الأزهر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م.

١٧. ابن الشجريّ، هبة الله بن علي أبو السّعادات العلويّ. **مختارات شعراء العرب**. تحقيق: علي محمّد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر للطّبع والنّشر. د. ت.

١٨. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني. **شرح ابن عقيل**. تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة السعادة، ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤م.

١٩. ابن العماد الحنبلي، عبد الفلاح. **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، د. ت.

٢٠. ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر. **طبقات الشافعية**. تحقيق: عبد العليم جان. حيدرآباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢١. ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب. **الوفيات معجم زماني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين من سنة ١١-٨٠٧ هـ**. تحقيق: عادل نويهض. بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م.

٢٢. ابن مجاهد. **كتاب السبعة في القراءات**. تحقيق: شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، د. ت. ط. ٢.

٢٣. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م.

٢٤. ابن منقذ، أسامة. **لباب الآداب**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.

٢٥. ابن النديم. أبو الفرج محمد بن اسحق. **الفهرست**. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨/ ١٩٧٨

٢٦. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، د. ت.

٢٧. ابن هشام الأنصاري، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف. **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**. تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة السعادة، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥م. ط. ١٠.

٢٨. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله. **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة السعادة، ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣م. ط. ١١.

٢٩. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق: حسن حمد وإميل بديع. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م. ط. ١.

٣٠. أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف. **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**. تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النماس. مصر: مطبعة المدني، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م و ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧م.

٣١. أبو النصر، محمد عبد العظيم يوسف. **السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري**. الهرم: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠١م. ط. ١

٣٢. أزهري (الـ)، خالد بن عبد الله. **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمي الحمصي**. د. م.: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.

٣٣. أسنوي (الـ)، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن. **طبقات الشافعية**. تحقيق: عبدالله الجبوري. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧١م. ط ١.

٣٤. أشقر (الـ)، عرفان عبد الباقي. «معجم شعراء (أساس البلاغة)». **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، عدد ٣٣ (١٩٨٧م) ص ٣٠٩-٣٣١ وعـدد ٣٦ (١٩٨٩م) ص ٢٩٨-٣٢١ وعدد ٤٠ (١٩٩١م) ص ٢٠٣-٢٠٩.

٣٥. أشموني (الـ)، علي بن محمد أبو الحسن. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**. د. م. دار إحياء الكتب العربية. د. ت.

٣٦. أشموني (الـ)، علي بن محمد أبو الحسن. **شرح الأشموني على ألفيـة بـن مالـك – منهج السالك إلى ألفية بن مالك**. تحقيق: محمد محي الدين عبـد الحميـد. بـيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م. ط. ١.

٣٧. أصمعي (الـ)، أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك. **الأصمعيات**. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. القاهرة: دار المعارف، د. ت. ط. ٥.

٣٨. أعشى الكبير (الـ)، ميمون بن قيس. **شرح ديوان الأعشى**. تحقيق: كامل سليمان. بيروت: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، د. ت. ط. ١.

٣٩. أعشى الكبير ، ميمون بن قيس. **ديوان**. شرح وتقديم: مهدي محمّد ناصر الدّين. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م. ط. ١.

٤٠. أعشى الكبير ، ميمون بن قيس. كتاب **الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بـن قيس بن جندل الأعشى والأعشيين الآخرين**. بيانـه: مطبعـة آدُلـف هُلزهوسـن، ١٩٢٧م.

٤١. أعلم الشنتمري (الـ)، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى. **ديوان طرفة بـن العبد**. تحقيق: دريّة الخطيب، ولطفي الصّقال. دمشق: مطبعة دار الكتاب، ١٣٩٥

هـ/ ١٩٧٥م.

٤٢. أعلم الشنتمري (الـ)، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى. **ديوان علقمة الفحل**. تحقيق: دريّة الخطيب، ولطفي الصّقال. مراجعة: فخر الدين قباوة. حلب: دار الكتاب العربي، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م.

٤٣. إقبال، أحمد الشرقاوي. **مكتبة الجلال السيوطي**. الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧م.

٤٤. امرؤ القيس. **ديوان**. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، د. ت. ط. ٥.

٤٥. أنباري (الـ)، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. تحقيق: حسن حمد وإميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م. ط. ١

٤٦. أنباري (الـ)، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د. ت.

٤٧. أنباري (الـ)، أبو بكر محمد بن القاسم. **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م. ط. ٤.

٤٨. باباني البغدادي (الـ)، إسماعيل باشا. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**. بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٥١م.

٤٩. باخرزي (الـ)، علي بن الحسن. **دمية القصر وعصرة أهل العصر**. تحقيق: محمد التونجي. بيروت: دار الجيل، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٥٠. بروكلمان، كارل. **تاريخ الأدب العربي**. ترجمة عبد الحليم النجّار. القاهرة: دار المعارف، د. ت.

٥١. بصري (الـ)، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن. **الحماسة البصرية**. تحقيق: عادل جمال سليمان. مصر: وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧م.

٥٢. بطليوسي (الـ)، أبو بكر عاصم بن أيوب. **شرح الأشعار السّتّة الجاهلية**. تحقيق: ناصيف سليمان عوّاد. العراق: وزارة الثّقافة والفنون، ١٩٧٩م.

٥٣. بغدادي (الـ)، عبد القادر بن عمر. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الجزء ١+٧ في مصر: الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م. ط. ٢. الجزء ٢+٣ في القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت. الجزء ٤+٨ في القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م. الجزء ٥+٦ في مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦ و ١٩٧٧م على الترتيب.

٥٤. جاحظ (الـ)، أبو عثمان عمرو بن بحر. **البيان والتبيين**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م. ط. ٤.

٥٥. جُراوي التّادليّ (الـ)، أبو العبّاس أحمد بن عبد السّلام. **الحماسة المغربية**. تحقيق: محمّد رضوان الدّاية. بيروت – لبنان: دار الفكر المعاصر، ودمشق – سورية: دار الفكر، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م. ط. ١.

٥٦. جرجاني (الـ)، عبد القاهر. **أسرار البلاغة في علم البيان**. تحقيق: محمّد عبد العزيز

النّجار. مصر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧م.

٥٧. جرجاني (الـ). عبد القاهر بن عبد الرحمن. **الجمل**. تحقيق: علي حيدر. دمشق، ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢م.

٥٨. جرجاني (الـ)، عبد القاهر. **الجمل في النحو**. تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م. ط. ١.

٥٩. جرجاني (الـ)، عبد القاهر. **دلائل الإعجاز في علم المعاني**. تحقيق: محمد عبده وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م. ط. ١

٦٠. جرجاني (الـ)، عبد القاهر. **دلائل الإعجاز في علم المعاني**. تحقيق: ياسين الأيوبي. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢١/ ٢٠٠٠. ط ١.

٦١. جرجاني (الـ)، عبد القاهر. **العُمُدُ كتاب في التصريف**. تحقيق: البدراوي زهران. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٥م. ط. ٣.

٦٢. جرير بن عطية الخطفي. **ديوان شرح محمّد بن حبيب**. تحقيق: نعمان محمّد أمين طه. القاهرة: دار المعارف، د. ت. ط. ٣.

٦٣. جرير بن عطية الخطفي. **ديوان**. ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي. بيروت – لبنان: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، ١٩٨٢م. ط. ١.

٦٤. جميل بن معمر. **ديوان**. بيروت: دار صادر، د. ت.

٦٥. جَنْدي (الـ)، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر. **الإقليد شرح المفصَّل**. تحقيق ودراسة: محمود أبو كتة الدراويش. الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢م.

٦٦. جندي (الـ)، علي. الشاعر الجاهلي الشابّ طرفة بن العبد. د. م: دار الفكر العربي، د. ت.

٦٧. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنـون. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.

٦٨. حاجّي، محمد. «كتاب سيبويه في المغرب والأنـدلس» مجلـة دعـوة الحـق، عـدد ٧ (١٩٧٤) ص ١٦٣.

٦٩. حاوي، إيليا. الحُطيئة في سيرته ونفسيته وشـعره. بـيروت – لبنـان: دار الثّقافـة، ١٩٧٠م.

٧٠. حديثي (الـ)، خديجة. موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الـشريف. العـراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.

٧١. حريري (الـ)، أبو محمّد بن علي بـن محمّـد بـن عـثمان. شرح مقامـات الحريـري. تحقيق: يوسف بقاعي. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١. ط. ١

٧٢. حسين جمعة. المسبار في النّقد الأدبي (دراسة). منـشورات اتحـاد الكتـاب العـرب بدمشق ٢٠٠٣، موقع إلكتروني
[http://www.awu-dam.org/book/03/study03/5-h-j/ind-book03-sd001.htm]

٧٣. حصري القيرواني (الـ). أبو إسحق إبراهيم بن علي. زهر الآداب وثمر الألبـاب. تفصيل وشرح وضبط: زكي مبارك. تحقيق وزيادة تفصيل وضبط وشرح: محمـد محي الدين عبد الحميد. بيروت – لبنان: دار الجيل، ١٩٧٢م. ط. ٤.

٧٤. حُطيئة (الـ)، جرول بن أوس. ديوان (رواية ابن حبيـب عـن ابـن الأعـرابي وأبي

عمرو الشيباني). بيروت – لبنان: المؤسسة العربية للطّباعة والنّشر، د. ت.

٧٥. حمد، علي توفيق. «جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات التصريفية». **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، عدد ٢٨-٢٩ (١٩٨٥) ص ٩-٥٤.

٧٦. حملاوي (الـ)، أحمد بن محمد بن أحمد. **شذا العرف في فن الصّرف**. تقديم وتعليق: محمد عبد المعطي، تخريج الشواهد ووضع الفهارس: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري. الرياض: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.

٧٧. حوّاس، بري. «الاستعارة وعلاقتها بالأدبية – قراءة من دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني». **مجلة اللغة العربية** – جامعة الجزائر، عدد ٩ (١٩٩٦م) ص ٤٥-٥٨.

٧٨. خضري (الـ)، محمد علي. **حاشية الخضري على ابن عقيل وبهامشه شرح ابن عقيل**. د. م. مطبعة دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

٧٩. خطيب التّبريزي (الـ)، أبو زكريا يحيى بن علي بن الحسن بسطام الخطيب. «كتاب الكافي في العروض والقوافي». تحقيق: الحسّاني حسن عبد الله. **مجلة معهد المخطوطات العربية**. مجلّد ١٢، الجزء ١ (١٩٦٦م).

٨٠. داني (الـ)، أبو عمر عثمان بن سعيد. **التيسير في القراءات السبع**. تصحيح: اوتو برتزل. استنبول: مطبعة الدولة، ١٩٣٠. أعيد طبعه في بغداد: مكتبة المثنى، د. ت.

٨١. ذهبي (الـ)، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام – حوادث ووفيات**. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٩م.

٨٢. ذهبي (الـ)، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. **سير أعلام النبلاء**. تحقيق:

بشار عواد معروف ومحي هلال السرحان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

٨٣. ذهبي (الـ)، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله. **نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء**. تحقيق: محمد حسن عقيل موسى. جدّة: دار الأندلس الخضراء، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٨٤. ذو الرُّمّة، غَيْلان بن عُقبة العدويّ. **ديوان** (شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي – رواية أبي العبّاس ثعلب). تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح. بيروت – لبنان: مؤسسة الإيمان، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م. ط. ١.

٨٥. رؤبة بن العجّاج. **مجموع أشعار العرب مشتمل على ديوان رؤبة**. تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسيّ. ليبسيغ: دروغولين، ١٩٠٣م.

٨٦. رعيني (الـ)، **برنامج شيوخ الرعيني**. تحقيق: إبراهيم شبُّوح. دمشق، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

٨٧. زبيدي (الـ)، أبو بكر محمد بن الحسن. **طبقات النحويين واللغويين**. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. مصر: دار المعارف، د. ت. ط. ١.

٨٨. زركلي (الـ)، خير الدين. **الأعلام**. القاهرة، ١٩٦٩م.

٨٩. زمخشري (الـ)، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. **أساس البلاغة**. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م. ط. ٣.

٩٠. زمخشري (الـ)، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. **المُستقصى في أمثال العرب**. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧م. ط. ٢.

٩١. زهران، البدراوي. **عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني «المفتن في العربية ونحوه»**.

القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م. ط. ٢.

٩٢. زهير بن أبي سُلمى. شعره. صنعة أبي العبّاس ثعلب. تحقيق: فخر الدّين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م. ط. ١.

٩٣. زهير بن أبي سُلمى. شعره. صنعة الأعلم الشنتمري. تحقيق: فخر الدّين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م. ط. ٣.

٩٤. زوزني (الـ)، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. **شرح المعلقات السبع**. بيروت: مكتبة المعارف، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

٩٥. زيدان، يوسف. **فهرس مخطوطات دير الإسكوريال**. مكتبة الاسكندرية، ٢٠٠٢

٩٦. ساسي، عمّار. «تحليل النص الأدبي ومدى ربط النحو بالبلاغة». **مجلة اللغة العربية** – جامعة الجزائر، عدد ٨ (١٩٩٦).

٩٧. سبكي (الـ)، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي. **طبقات الشافعية الكبرى**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.

٩٨. سلفي (الـ)، أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد سلافة الأصبهاني. **معجم السفر**. تحقيق: بهيجة الحسيني. بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٣٩٨ هـ/ ١٩٨٧م.

٩٩. سندوبي (الـ)، حسن. **شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام**. بيروت: المكتبة الثّقافية، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م. ط. ٧.

١٠٠. سهمي (الـ)، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم. **تاريخ جرجان أو كتاب معرفة علماء أهل جرجان**. حيدرآباد الدكن-الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

١٠١. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام محمّد هارون. الجزء ١+٢ في مصر: الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٩٧٧ و ١٩٧٩ (على الترتيب) الجزء ٣ في القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت. الجزء ٤ في القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م. ط. ٢، الجزء ٥ الفهارس، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧م.

١٠٢. سيوطي (الـ)، جلال الدين عبد الرحمن. **الأشباه والنّظائر في النحو**. بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، د. ت.

١٠٣. سيوطي (الـ)، جلال الدين عبد الرحمن. **الاقتراح في علم أصول النحو**. قراءة وتعليق: محمود سليمان ياقوت. د. م.: دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٦م.

١٠٤. سيوطي (الـ)، جلال الدين عبد الرحمن. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. د. م:مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه

١٠٥. سيوطي (الـ)، جلال الدين عبد الرحمن. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م. ط. ١

١٠٦. سيد (الـ)، فؤاد صالح. **معجم الألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ العربي والإسلامي**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

١٠٧. شريف المرتضى (الـ)، علي بن الحسين الموسوي العلوي . **أمالي المرتضى – غرر الفوائد ودرر القلائد**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. د. م. دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٤م. ط. ١.

١٠٨. صغاني (الـ)، الحسن بن محمّد بن الحسن. **العباب الزّاخر واللباب الفاخر**. تحقيق: محمّد حسن آل ياسين. العراق: دار الرّشيد للنّشر، ١٩٨١م.

١٠٩. صفدي (الـ)، صلاح الدين خليل بن أيبك. **الوافي بالوفيات**. فيسبادن: فرانز شتاينر، ١٣٨٩-١٤٠٤هـ/ ١٩٦٩-١٩٨٣م.

١١٠. ضامن (الـ)، حاتم. «المخبّل السّعدي: حياته وما تبقى من شعره». **مجلة المورد**، مجلّد ٢ عدد ١ (١٩٧٣م).

١١١. ضّبي (الـ)، أبو العبّاس المفضّل بن محمد. **ديوان المفضّليات** مع شرح لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشّار الأنباري. عناية وتدقيق: كارلوس يعقوب لايل. بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠.

١١٢. ضيف، شوقي. **البلاغة تطوّر وتاريخ**. القاهرة: دار المعارف، د. ت.

١١٣. طبري (الـ)، أبو جعفر محمد بن جرير. **تفسير الطبري**. تحقيق ومراجعة: محمود وأحمد محمد شاكر. مصر: دار المعارف، د. ت.

١١٤.عايش، ياسين يوسف. «ابن المولى حياته وما تبقّى من شعره». **مجلّة دراسات**، مجلّد ٢٤، عدد ٢ (١٩٧٧م).

١١٥. عبابنة، محمّد إبراهيم مصطفى. **ابن خروف وآراؤه اللغوية**. رسالة ماجستير غير منشورة. اليرموك: جامعة اليرموك - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٧م.

١١٦. عبد العزيز، بنعبد الله. «اللغويون وعلماء العربية في المغرب». **مجلة لسان العرب**، مجلد ١٠ الجزء ٣ (١٩٧٣).

١١٧. عبدلكاني الزوزني (الـ)، أبو محمد عبد الله بن محمد. **حماسة الظرفاء**. تحقيق:

محمد جبّار المعيبد. العراق: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨م.

١١٨. عبيدي (الـ)، رشيد عبد الرحمن. «في جدل التراث والمعاصرة- الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين». مجلة المورد، مجلّد ١٨ عدد ٣ (١٩٨٩م).

١١٩. عزّام، محمّد عزّام. «نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني». مجلة الموقف الأدبي عدد ٣٤٧ (آذار ٢٠٠٠).

١٢٠. عنترة بن شدّاد. ديوان. بيروت: دار بيروت للطّباعة والنّشر، ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨م.

١٢١. عيسى، خليل عبد القادر. «ابن خروف – حياته وآراؤه النحوية». رسالة ماجستير باللغة الإسبانية لم تنشر. غرناطة: جامعة غرناطة، ٢٠٠٥م.

١٢٢. عيني (الـ)، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥ هـ/ ١٤٥١م). **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى**. تحقيق: محمّد باسل عيون السّود. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م. ط. ١

١٢٣. فرحات، يوسف ويوسف عيد. **معجم الحضارة الأندلسية**. بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م.

١٢٤. فيروزآبادي (الـ)، محمد بن يعقوب. **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**. تحقيق: محمد المصري. الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م. ط.١.

١٢٥. قاضي (الـ)، إيمان. «نظرية النّظم للإمام عبد القاهر الجرجاني». مجلة الموقف الأدبي عدد ١٧٢ (آب ١٩٨٥) موقع إلكتروني

[http://www.awu-dam.org/mokifadaby/172/mokf172-001.htm]

١٢٦ . قزويني (الـ)، زكريا بن محمد بن محمود. **آثار البلاد وأخبار العباد**. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٨م،

١٢٧ . قطامي (الـ)، عثمير بن شييم. ديوان. تحقيق: إبراهيم السّامرّائي وأحمد مطلوب. بيروت: دار الثّقافة، ١٩٦٠م. ط. ١.

١٢٨ . قفطي (الـ)، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦م،

١٢٩ . الكتبي، محمد بن شاكر. **فوات الوفيات والذيل عليها**. تحقيق: إحسان عبّاس. بيروت: دار صادر، ١٩٧٣م.

١٣٠ . كحالة، عمر رضا. **معجم المؤلفين**. دمشق: دار الكتب العربية، ١٩٥٧م.

١٣١ . كعب بن زهير. ديوان (رواية أبي سعيد السّكري). بيروت: دار الفكر للجميع ودار القاموس الحديث، ١٩٦٨م.

١٣٢ . كُميت بن زيد الأسدي (الـ). **شرح الهاشميات تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي**. تحقيق: داود سلوم ونوري حمّودي القيسي. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م. ط. ١.

١٣٣ . لبيد بن ربيعة العامري. **شرح ديوان**. تحقيق: إحسان عبّاس. الكويت، ١٩٦٢م.

١٣٤ . لعراس، عبد المجيد. «نظرية الفصل والوصل عند عبد القاهر الجرجاني». **مجلة اللغة العربية – جامعة الجزائر**، عدد ٥ (١٩٩٤م).

١٣٥ . مبرد (الـ)، أبو العباس محمد بن يزيد. **الكامل في اللغة والأدب**. بيروت: مكتبة المعارف، د. ت.

١٣٦ . مبرد (الـ)، أبو العباس محمد بن يزيد. **المقتضب**. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م

١٣٧ . متنبي (الـ)، أبو الطيب أحمد بن الحسين. **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي**. شرح العكبري المسمى التبيان شرح الديوان. تحقيق: مصطفى السقا وآخرون. بيروت: دار المعارف،د. ت.

١٣٨ . متنبي (الـ)، أبو الطيب أحمد بن الحسين. **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي «معجز أحمد»**. شرح المعري. تحقيق: عبد المجيد دياب. القاهرة: دار المعارف، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م.

١٣٩ . محمد، الحافظي. **منهج ابن خروف وآراؤه النحوية والصرفية**. رسالة ماجستير لم تنشر. الرياض: جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٧-١٤٠٨ هـ.

١٤٠ . مراكُشي (الـ)، عبد الله محمّد بن عبد الملك. **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**. تحقيق: محمّد بن شريفة وإحسان عبّاس. بيروت: دار الثقافة، د. ت.

١٤١ . مرزوقي (الـ)، أبو علي محمد بن الحسن. **شرح ديوان الحماسة**. نشر: أحمد أمين وعبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م. ط. ١.

١٤٢ . محمود، محمود حسني. «احتجاج النحويين بالحديث». **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، عدد ٣-٤ (١٩٧٩).

١٤٣ . مطلوب، أحمد. **دراسات بلاغية ونقدية**. العراق: دار الرشيد للنشر، د. ت.

١٤٤ . مندور، محمد. في الميزان الجديد. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د.ت.

١٤٥ . ميداني (الـ)، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري. **مجمع الأمثال**. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. د. م.: دار الفكر، ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٢م. ط. ٣.

١٤٦ . نابغة الذّبياني (الـ)، زياد بن عمرو بن سعد بن ذبيان. **ديوان النّابغة الذّبياني**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: دار المعارف، د. ت.

١٤٧ . هارون، عبد السلام محمد. **معجم شواهد العربية**. مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م. ط. ١.

١٤٨ . يافعي اليماني (الـ)، أبو محمد عبد الله بن علي. **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**. بيروت: منشورات مؤسسة العلمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، ط. ٢.

١٤٩ . ياقوت الرومي. **معجم الأدباء**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.

١٥٠ . ياقوت الرومي، شهاب الدين أبو عبد الله الحموي. **معجم البلدان**. بيروت: دار صادر، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧م.

ملاحظة: انظر المصادر والمراجع بغير اللغة العربية في القسم الإسباني من هذا الكتاب[1].

---

(١) لم نلحق القسم الذي باللغة الإسبانية في هذه الطبعة نرجو الله أن يكون ذلك في طبعة ثانية أو مفردة. (الناشر).